طبقات الشافعية الكبرى

لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي

٧٢٧ - ٧٧١ هـ

تحقيق

الدكتور محمود محمد الطناحي

الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو

الجزء الثالث

طبعة مصححة منقحة

مجتمعة الفهارس

الطبعة الأولى
في دار إحياء الكتب العربية
١٣٨٣ - ١٣٩٦ هـ = ١٩٦٤ - ١٩٧٦ م

الطبعة الثانية
في هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان
١٤١٣ هـ = ١٩٩٢ م

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جيزة
☎ ٣٤٥٢٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦
المطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل
أرض اللواء - ☎ ٣٤٥٢٩٦٣
ص . ب ٦٣ إمبابة

بيــان

بدراسة المخطوطات التى يمكن الاعتماد عليها لإخراج هذا الكتاب اتضح لنا أنه توجد نسخة خطية بدار الكتب المصرية ، تحت رقم ١٦٣ « تاريخ » .

وهذه النسخة تقع فى ثلاثة مجلدات كبار ، وفى المجلد الأول خرم فى وسطه ، نحو العشرين كراسة ، وهى مكتوبة بقلم معتاد ، وتمتاز بقلة الخطأ فيها .

وعلى الصفحة الأولى من الأجزاء الثلاثة بيان بأن الكتاب من وقف أزبك بك أتابك العساكر ، وأنه جعل مقره بالجامع إنشائه بخط الأزبكية .

وقد كتب الكتاب فى مستهل رمضان سنة تسعمائة .

وعلى الجزء الأول منه : « طالعه الفقير إلى الله تعالى عبد المحسن بن على بدر الدين الحسنى القادرى نسبا ، كان خازن كبير الوقف فى سنة ١١٠٠ » .

وعلى الجزء الثانى : « رجع إلى خزانة الوقف فى أوائل شهر جمادى الأولى سنة ١١٠٩ فى مدة كان عبد المحسن القادرى نسبا خازن كتب الوقف . عفى عنه » .

وقد رمزنا لهذه النسخة بالحرف : « ز » .

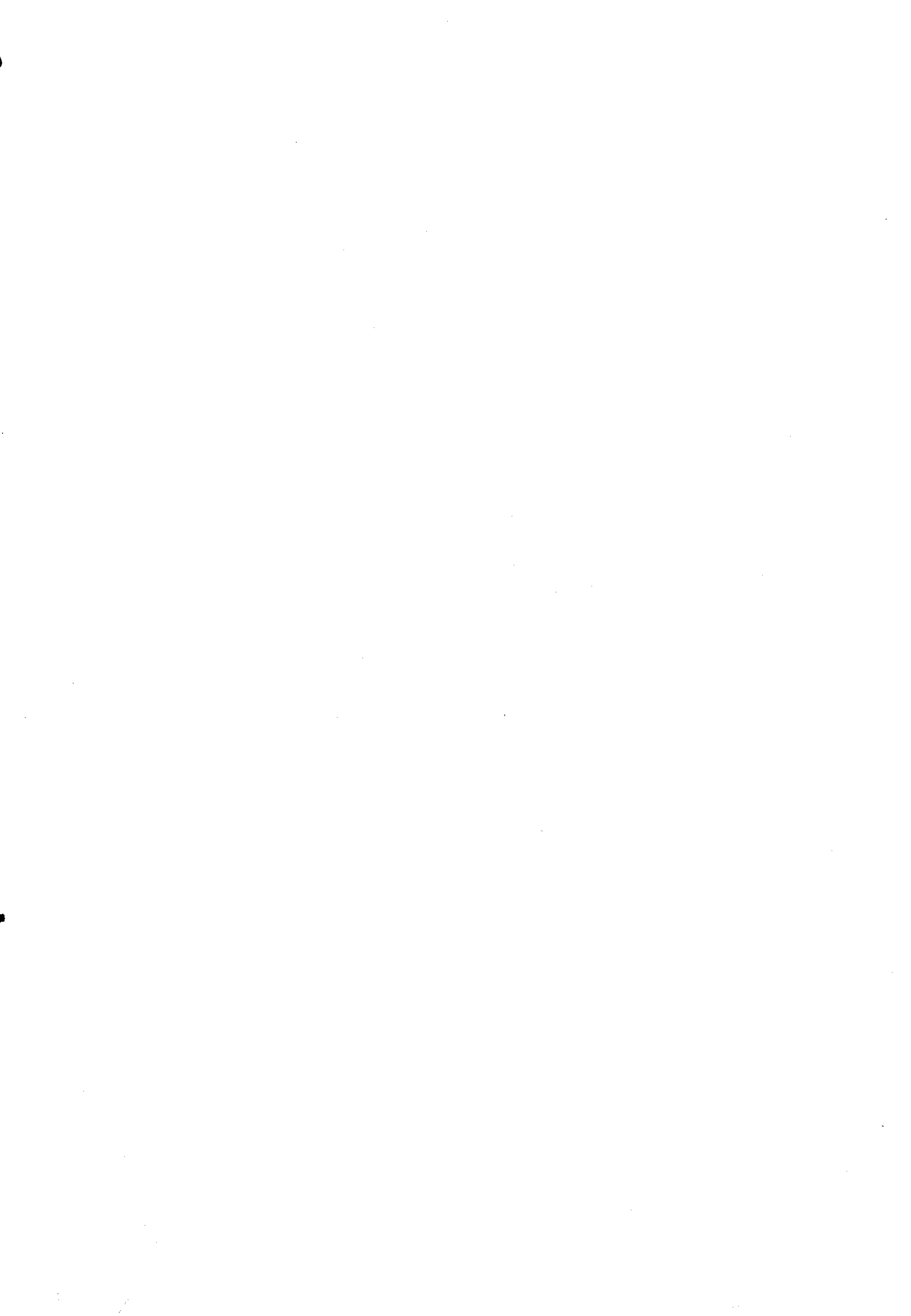
وسنحاول الاستفادة من كل ما يقع تحت أيدينا من نسخ أو أوراق للكتاب .

والله المستعان .

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبقة الثالثة

فيمن تُوُفِّيَ بين الثلاثمائة والأربعمائة



٧٤

أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس

أبو بكر الإسماعيليّ *

إمام أهل جُرجان ، والمرجوع إليه فى الفقه والحديث ، وصاحب التصانيف .

ولد سنة سبع وسبعين ومائتين .

وسمع من الزَّاهد محمد بن عثمان الْمَقَابِرِىّ[١] الجُرجانىّ ، سنة تسع وثمانين ومائتين ، وسمع قبل ذلك .

وسمع إبراهيم بن زُهَير الحُلْوانِىّ ، وحمزة بن محمد بن عيسى الكاتب ، وأحمد بن محمد ابن مسروق ، ومحمد بن يحيىٰ بن سليمان الْمَرْوَزِىّ ، ويحيىٰ بن محمد الحِنَّائِىّ ، وعبد الله ابن نَاجِية ، والفِرْيَابىّ ، ويوسف بن يعقوب القاضى ، ومحمد بن عبد الله الحَضْرَمِىّ ، وإبراهيم بن عبد الله الْمُخَرِّمِىّ[٢] ، ومحمد بن عثمان بن أبى شَيْبة ، ومحمد بن الحسن بن سَماعة ، وأبا خليفة الجُمَحِىّ ، وبهلول بن إسحاق التَّنُوخِىّ ، وعَبْدان ، وأبا يَعْلىٰ ، وخلقًا سواهم ، ببغداد والكوفة ، والبصرة ، والأنْبار ، والأهواز ، والموصل .

روى عنه الحاكم ، وأبو بكر الْبَرْقانىّ ، وحمزة السَّهْمِىّ ، وأبو حازم العَبْدَوِىّ ، وأبو بكر محمد بن إدريس الجرجرائى الحافظ ، وخلق سواهم .

قال حمزة : سمعتُه يقول : لما ورد نَعِىُّ محمد بن أيوب الرَّازِىّ دخلتُ الدار ، وبكيتُ ، وصرخت ، ومزَّقت على نفسى القميصَ ، ووضعت التراب على رأسى ، فاجتمع علىَّ أهلى ومن فى منزلى ، وقالوا : ما أصابك ؟ قلت : نَعِىُّ محمد بن أيوب الرَّازِىّ ، منعْتُمونى الارْتحال إليه. فسلَّوْا قلبى ، وأذِنوا لى فى الخروج عند ذلك ، وأصْحَبونى خالِى إلى نَسَا ، إلى الحسن بن سفيان ، فكان ذلك أوَّل رحلتى فى الحديث ، ورجعت .

---

* له ترجمة فى : تاريخ جرجان ٦٩ ، تبيين كذب المفترى ١٩٢ ، تذكرة الحفاظ ١٤٩/٣ ، طبقات الشيرازى ٩٥ ، طبقات العبادى ٨٦ ، العبر ٣٥٨/٢ ، النجوم الزاهرة ١٤٠/٤ .

(١) بفتح الميم والقاف وسكون الألف وكسر الباء الموحدة والراء ، هذه النسبة إلى المقابر . اللباب ١٦٧/٣ .

(٢) راجع المشتبة ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، واللباب ١٠٩/٣ .

قال شيخنا الذهبىّ : كان ذلك سنة أربع وتسعين ، فإن فيها تُوفِّى محمد بن أيوب .

قال : ثم خرجتُ إلى بغداد سنة ست وتسعين ، وصحِبنى بعضُ أقربائى .

قال الشيخ أبو إسحاق : جمع - يعنى الإسماعيلىّ - بين الفقه والحديث ، ورياسة الدين والدنيا .

وقال الدارقُطنىّ : كنت عزمت غيرَ مرة أن أرحل إلى أبى بكر الإسماعيلىّ ، فلم أُرْزَق .

وقال الحسن بن علىّ الحافظ : كان الواجب للإسماعيلىّ أن يُصَنِّف لنفسه سُنَنًا ، ويختار على حسب اجتهاده ، فإنه كان يقدر عليه ، لكثرة ما كان كتبَ ، ولغزارة علمه وفهمه وجَلالته ، وما كان ينبغى أن يتْبَع كتاب محمد بن إسماعيل ، فإنه كان أجلَّ من أن يتْبَع غيرَه . أو كما قال .

وقال أبو عبد الله الحاكم : كان أبو بكر واحد عصره ، وشيخ المُحَدِّثين والفقهاء ، وأجلَّهم فى الرياسة والمروءة والسخاء ، ولا خلاف بين عقلاء الفريقين من أهل العلم فيه .

وقال غيره : له التصانيف الكثيرة ، منها « المستخرج على الصحيح » و « المعجم » وله « مسند كبير » فى نحو مائة مجلَّد .

قال حمزة : تُوُفِّىَ فى غُرَّة صفر ، سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة .

(قول الراوى : من السُّنَّة كذا)

● ذكر النَّوَوِىّ فى خطبة « شرح المهذب » : أن الصحيح المشهور أن قول الصحابى : « من السُّنَّة كذا » فى حكم المرفوع ، وأنه مذهب الجماهير ، وأن أبا بكر الإسماعيلىّ قال : له حكم الموقوف على الصحابىّ[١] .

قلتُ : الأكثر كما قال النَّوَوِىّ ، على أنه حجة ، وقد أغرب الْمَـازِرِىّ[٢] ، فى شرح ...[٣] .

---

(١) المجموع ، شرح المهذب ١ / ٥٩ .

(٢) مازر : مدينة بصقلية ، وهى أيضا من قرى لرستان ، بين أصبهان وخوزستان . معجم البلدان ٣٦٣/٧ .

(٣) بياض بالأصول .

٧٥

أحمد بن إبراهيم بن نومردا ، أبو بكر *

من أهل جُرجان ، وكان أحد أصدقاء أبى بكر الإسماعيلىّ .

ذكره حَمْزة بن يوسف السَّهْمِىّ فى « تاريخ جُرْجان » وقال : تفقه على ابن سُرَيج .

قال : وسمعت أبى ، يوسف بنَ إبراهيم ، يقول : إنه مات فجأة ، سنة تسع وعشرين وثلاثمائة ، وكان قد خرج من الحمّام ، فوقع عليه حائط ، فمات .

٧٦

أحمد بن إسحاق بن أيوب بن يزيد بن عبد الرحمن بن نُوح النَّيسابُورِىّ

الإمام الجليل ، أبو بكر بن إسحاق الصِّبْغىّ **

أحد الأئمة الجامعين بين الفقه والحديث .

رأى يحيى الذُّهْلِىّ ، وأبا حاتم الرّازِىّ .

وسمع الفضل بن محمد الشَّعْرانِىّ ، وإسماعيل بن قُتَيبة ، ويعقوب بن يوسف القَزْوِينىّ ، ومحمد بن أيوب .

وببغداد : الحارث بن أبى أسامة ، وإسماعيل القاضى .

وبالبصرة : هشام بن على.

وبمكة : على بن عبد العزيز .

واختلف إلى محمد بن نصر ، ولم يسمع منه شيئا .

---

* له ترجمة فى : تاريخ جرجان ٤٩ . وفى الأصول : « تومردا » ، وفى تاريخ جرجان : « نومرد » والمثبت من الطبقات الوسطى .

** له ترجمة فى : شذرات الذهب ٣٦١/٢ ، طبقات العبادى ٩٨ ، طبقات ابن هداية الله ٢٠ ، العبر ٢٥٨/٢ . اللباب ٤٩/٢ ، النجوم الزاهرة ٣١٠/٣ . وفى المطبوعة : « الضبعى » وهو كذلك فى العبر ، وشذرات الذهب ، وهو فيه مضبوط بالعبارة ، وما أثبتناه من : ج ، ز . والطبقات الوسطى ، طبقات العبادى ، واللباب ، ونسبه إلى الصبغ ، وطبقات ابن هداية الله ، وهو فيه مضبوط بالعبارة ، والمشتبه ٤٠٧ .

روَى عنه أبو على الحافظ ، وأبو بكر الإسماعِيلىّ ، وأبو أحمد الحاكم ، وأبو عبد الله الحاكم ، ومحمد بن إبراهيم الجُرْجَانِىّ ، وخلق .

ولد سنة ثمان وخمسين ومائتين .

وكان قد اشتغل فى صباه بعلم الفروسية ، فلم يسمع إلى سنة ثمانين .

قال الحاكم : أقام – يعنى بنيسابور – سبعا وخمسين سنة ، لم يُؤخذ عليه فى فتاويه مسألة وَهَم فيها .

قال : وسمعت محمد بن حَمْدون ، يقول : صحبت أبا بكر بن إسحاق سنين ؛ فما رأيته قطُّ ترك قيام الليل فى سفر ولا حَضَر .

قال : وسمعته – يعنى الصِّبْغِىّ – يقول ، وهو يخاطب فقيها ، فقال : حدَّثونا عن سليمان بن حرب . فقال : دعنا من حدَّثنا ، إلى متى حدثنا وأخبرنا . فقال : ما هذا[1] ، لست أشَمّ من كلامك رائحةَ الإيمان ، ولا يحل لك أن تدخل دارى . ثم هجره حتى مات .

قال : وسمعته غير مرة إذا أنشد بيتا يفسده ويُغيِّره ، يقصد ذلك . وكان يُضرَب المثل بعقله ورأيه ، ورأيته غير مرة إذا أذَّن المؤذن يدعو بين الأذان والإقامة ، ثم يبكى ، وربما كان يضرب برأسه الحائط ، حتى خشيت يوما أن تَدْمَى رأسُه ، وما رأيت فى مشايخنا أحسن صلاةً منه ، وكان لا يدع أحدا يغتاب فى مجلسه ، قال : وله الكتب المُطوَّلة .

قال : وسمعته يقول : رأيت فى منامى كأنى فى دار ، وأنا أظن أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه فيها ، فدخلت وفى الدار بستان أردت دخوله ، فاستقبلنى أبو بكر الصديق رضى الله عنه ، فعانقنى وقبل وجهى ودعا لى ، وهذا عند ابتدائى فى تصنيف كتاب « الفضائل » .

قال : وسمعته يقول : لما فرغت من تصنيف كتاب « الفضائل » رأيت[2] فى المنام كأنى خارج من منزل شخصٍ ، ذَكَره ، واستقبلنى النبىُّ ﷺ ، ومعه أبو بكر وعمر ، وعثمان أو على ، رضى الله عنهم ، أحدهما ؛ فإنى شككت ولم أشك فى أنهم كانوا

---

(١) فى المطبوعة : « يا هذا » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) فى الطبقات الوسطى : « أريت » .

أربعة ، فتقدمت فسلمت على رسول الله ﷺ ، فرد علىّ السلام ، ثم تقدَّمَ إلىَّ أبو بكر[١] رضى الله عنه ، فقبل بين عينىَّ ، وقال : جزاك الله عن نبيِّه خيرا ، وعنا خيرا .

قال أبو بكر : فأخرجت خاتمى هذا من أصبعى ، وجعلته فى أصبع رسول الله ﷺ ، ثم نزعته فجعلته فى أصبع أبى بكر ، ثم إلى آخر الأربعة ، ثم قلتُ : يا رسول الله ، قد عظُمَت بركةُ هذا الخاتم ؛ إذ دخل أصابعكم . ثم انتبهتُ .

قال الحاكم : وقد كان الشيخ أوصى أن يُدفَن ذلك الخاتم معه .

قلتُ : وهذا منه فيه استحسان لما يُفعَل ، من دفن المرء معه ما يتبرّك به ، أو دفنه فيما يتبرك به ، وسيأتى إن شاء الله تعالى نظير هذه فى ترجمة عبد الرحمٰن بن أبى حاتم ، ضمن حكاية عنه ، ويشهد له قول ...[٢] .

وذكر الحاكم أن [أبا][٣] على بن أبى هريرة كتب إلى نَيْسابور ؛ لِيُكتَب له « فضائل الأربعة » ، وكتاب « الأحكام » اللذان للصِّبْغِىّ .

قال : فكُتِب وحمل إلى مدينة السلام ، فأكثر الثناء عليه .

قال الحاكم : ومصنفاته – يعنى الصِّبْغِىّ – فى الفقه من أدلّ الدليل على علمه ، ومصنفاته فى الكلام لم يسبقه إلى مثلها أحدٌ من مشايخ أهل الحديث .

توفى الصِّبْغِىّ فى شعبان سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة .

(ومن الفوائد عنه)

● كان يرى أن المأموم إذا لم يقرأ الفاتحة ، وأدرك الإمام وهو راكع ، لا يكون مُدرِكا للركعة[٤] . وهو اختيار ابن خُزَيمة ، وابن أبى هريرة ، وأبى رحمه الله .

● ويذهب إلى أن تراب الْوُلوغ[٥] يجوز أن يكون نجسا . وهو وجه غريب ، حكاه الرافعىّ .

---

(١) فى المطبوعة : « ثم تقدمت إلى أبى بكر » ، والمثبت من : ج ، ز والطبقات الوسطى .

(٢) بياض بالأصول . ولم يأت شىء من هذا فى ترجمة « ابن أبى حاتم » من هذا الجزء .

(٣) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : ج ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٤) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « وله فى هذه المسألة مصنف » .

(٥) فى المطبوعة : « الوزغ » والمثبت من : ج ، د ، والطبقات الوسطى .

● قال العَبَّادِىّ : وذكر أنه ركب يوما فأصاب ذراعيه طين من وحل كلب ، فأمر جاريتَه بغسله وتعْفيره ، فقالت الجارية : أمَا فى الطِّين تراب ؟ فقال : أحسنتِ ، أنتِ أفقه منِّى .

● قال الحاكم : سمعتُه ، وسُئل عن حديث ابن عباس : أن رجليْن صلَّيا مع النبىّ ﷺ ، فقال لهما : « أَعِيدَا وُضُوءَكُمَا » قالا : لِمَ يا رسول الله ؟ قال : « اغْتَبْتُمَا فُلَانًا » قال : يجوز أن يكون أمرهما بالوضوء ؛ ليكون كفارةً لمعصيتهما ، وتطهيرًا لذنوبهما ؛ لأن النبىَّ ﷺ أخبر أن الوضوء يحُطُّ الخطايا .

قال : وسمعتُه ، وسُئل عن قوله ﷺ : « مَنْ غَسَّلَ مَيِّتًا فَلْيَغْتَسِلْ ، وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ » قال : إن صح هذا الخبر فمعناه أن يتوضأ قبل حَمْله ، شفقةً أن تفوته الصلاة بعد الحمل ، كما قال ﷺ : « مَنْ رَاحَ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ » أى قبل الرَّواح .

٧٧

أحمد بن بشر بن عامر العامِرِىّ *

وعكس الشيخ أبو إسحاق فقال : بن عامر بن بِشْر .

هو القاضى أبو حامد المَرْوَرُّوذِىّ[١] ، أحد رفعاء المذهب ، وعظمائه .

ذكره أبو حفص عمر بن على المُطَّوِّعِىّ فى كتابه المسمى « بالمُذهَب فى ذكر شيوخ المذهب » فقال : صدْر من صدور الفقه كبير ، وبحر من بحار العلم غزير ، وهو من أصحاب أبى إسحاق . ومن أعيان تلامذته : أبو إسحاق المِهْرَانِىّ[٢] ، وأبو الفيَّاض البَصْرِىّ . وكتابه الموسوم «بالجامع» أمدحُ له من كل لسان ناطق، لإحاطته بالأصول والفروع،

---

* له ترجمة فى : شذرات الذهب ٣/٤٠ ، طبقات الشيرازى ٩٤ ، طبقات العبادى ٧٦ ، طبقات ابن هداية الله ٢٧ ، العبر ٢/٣٢٦ ، وفيات الأعيان ١/٥٢ .

(١) فى المطبوعة : « المروزى » والتصويب من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى ، والمصادر السابقة .

(٢) بكسر الميم وسكون الهاء وفتح الراء وسكون الألف وفى آخرها نون ، نسبة إلى مهران ، وهو جد المنتسب إليه . اللباب ٣/١٩٢ .

وإتيانه على النصوص والوجوه ، فهو لأصحابنا عمدة من العُمَد ، ومرجع فى المشكلات والعُقَد . انتهى .

وعن القاضى أبى حامد أخذ فقهاء البصرة ، وشرح « مختصر المُزَنِىّ » ، وصنف فى الأصول .

ومن أخصّائه وتلامذته : أبو حيَّان التَّوْحِيدِىّ ، وفى كتابه « البصائر » أعنى أبا حيَّان ، يقول[1] : كان القاضى أبو حامد شديد الازْوِرار عن الكلام والفقه فى أهله ، قال : وإنما أُولَع بذكر ما يقوله هذا الرجل ، لأنه أنبل من رأيتُه فى عمرى ، وكان بحرا يتدفَّق حِفْظًا للسِّيَر ، وقياما بالأخبار ، واستنْباطا للمعانى ، وثباتا على الجدَل ، وصبرا فى الخِصام .

وقال فى مكان آخر : كان أبو حامد كثير العلم ، غزير الحِفظ ، قيِّما بالسِّيَر ، وكان يزعُم أن السِّيَر بحرُ الفُتْيا ، وخِزانة القضاء ، وعلى قدر اطِّلاع الفقيه عليها يكون استنباطُه .

وقال فى مكان آخر[2] : كان أبو حامد إذا رأى تراجُعَ المتكلِّمين فى مسائلهم ، وثباتَهم على مذاهبهم بعد طول جدلهم يُنشِد :

وَمَهْمَــهٍ دَلِيلُــهُ مُطــوَّحُ ... يدْأبُ فيه القومُ حتى يطْلَحُوا[3]
ثم يظلُّون كأن لم يبرحُــوا ... كأنَّما أمسَوْا بحيثُ أصبحُوا

ومات القاضى أبو حامد سنة اثنتين وستين وثلاثمائة .

(فوائد ومسائل عن القاضى أبى حامد)

. . . . [4]

---

(١) ورد ذكر أحمد بن بشر بن عامر أبو حامد المرورذى فى الجزء الأول المطبوع من « البصائر والذخائر » وقد ذكر محققه الأستاذ السيد صَقر المواضع التى ذكر فيها أبو حيان أبا حامد فى المخطوطة الموجودة بين يديه .

(٢) البصائر والذخائر ١/٦٠ ، ٦١ .

(٣) فى الأصول : « وبهمة » والمثبت من البصائر والذخائر ١/٦١ وطلح البعير (كمنع) أعيا . القاموس (ط ل ح) .

(٤) بياض بالأصول .

٧٨

أحمد بن الحسين بن أحمد ، أبو نصْر الفقيه

مات ليلة الجمعة ثانى عشر جمادى الأولى ، سنة خمس وثمانين وثلاثمائة .

ذكره ابنُ باطيش .

٧٩

أحمد بن حمزة بن على الحسن السُّلمِىّ

. . . . [١]

٨٠

أحمد بن الخِضْر بن أحمد الأنْمارِىّ

بفتح الألف وسكون النون وفتح الميم وفى آخرها الراء، نسبة إلى بلدة يقال لها: أنْمَار .

هو أبو الحسن ، إمام كبير من أهل نيْسابور .

سمع أبا عبد الله البُوشَنْجِىّ ، وغيرَه .

روى عنه الأستاذ أبو الوليد ، وأبو على الحافظ ، وغيرهما .

توفى سنة أربع وأربعين وثلاثمائة .

٨١

أحمد بن شُعَيب بن علىّ بن سِنان بن بَحْر ، الإمام الجليل ، أبو عبد الرحمٰن النَّسائِىّ *

أحد أئمة الدنيا فى الحديث ، والمشهور[٢] اسمه وكتابه .

ولد سنة خمس عشرة ومائتين .

---

(١) بياض بالأصول .

* له ترجمة فى: تذكرة الحفاظ ٢٤١/٢، تهذيب التهذيب ٣٦/١، شذرات الذهب ٢٣٩/٢، طبقات العبادى ٥١ ، طبقات القراء ٦١/١ ، العبر ١٢٣/٢ ، العقد الثمين ٤٥/٣ وفيات الأعيان ٥٩/١ ، وهو فيه : أحمد بن على بن شعيب .

(٢) فى الطبقات الوسطى : « والمشهور فيه اسمه وكتابه » .

وسمع قُتَيْبة بن سعيد ، وإسحاق بن رَاهُويه ، وهشام بن عمّار ، وعيسىٰ بن حمَّاد ، والحسين بن منصور السُّلَمِيّ النَّيسَابُورِيّ ، وعمرو بن زُرَارة ، ومحمد بن النَّضْر المَرْوَزِيّ ، وسُوَيد بن نصْر ، وأبا كُرَيب ، ومحمد بن رافع ، وعلى بن حُجْر ، وأبا بُرَيد الجَرْمِيّ[1] ، ويونس بن عبد الأعلى ، وخلقًا سواهم بخُراسان ، والعراق ، والشام ، ومصر ، والحجاز ، والجزيرة .

روَى عنه أبو بِشْر الدُّولَابىّ ، وأبو علىّ الحسين النَّيسَابُورِيّ ، وحمزة بن محمد الكِنانىّ ، وأبو بكر أحمد بن السُّنّىّ ، ومحمد بن عبد الله بن حَيُّوية ، وأبو القاسم الطَّبَرَانِىّ ، وخلقٌ سواهم .

رحل إلى قُتَيْبة وهو ابن خمس عشرة سنة ، وقال : أقمتُ عنده سنة وشهرين .

وسكن مصر ، وكان يسكن بزقاق القناديل ، وكان يصوم يوما ويفطر يوما ، وكان كثير الجماع ، وله أربع زوجات يَقْسِم لهن ، ولا يخلو مع ذلك عن السَّرَارِى .

ودخل دمشق ، فسُئل عن معاوية رضى الله عنه ، ففضّل عليه عليًّا كرم الله وجهه[2] ، فأُخْرِج من المسجد ، وحُمل إلى الرَّمْلة .

وأنكر عليه بعضُهم تصنيفه كتاب « الخصائص » لعلىٍّ رضى الله عنه ، وقيل له : كيف تركت تصنيف فضائل الشَّيْخَيْن ؟ فقال : دخلتُ إلى دمشق ، والمُنحَرِف بها عن علىٍّ كثيرٌ ، فصنَّفتُ كتاب « الخصائص » رجاءَ أن يهديَهم الله . ثم صنَّف بعد ذلك « فضائل الصحابة » رضى الله عنهم .

قال أبو علىّ النَّيسَابُورِىّ ، حافظ خراسان فى زمانه : حدثنا الإمام فى الحديث بلا مدافعة ، أبو عبد الرحمٰن النَّسَائِىّ .

وقال منصور الفقيه وأبو جعفر الطَّحَاوِىّ رحمهما الله : النَّسائِىّ إمامٌ من أئمة المسلمين .

وقال الدَّارَقُطنىّ : أبو عبد الرحمٰن مُقَدَّم على كل مَن يُذكَر بهذا العلم من أهل عصره .

---

(١) بفتح الجيم وسكون الراء وفى آخرها الميم ، نسبة إلى جرم ، وهو قبيلة . اللباب ١/٢٢٢ .

(٢) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « وكانت دمشق إذ ذاك مشحونة بالأمراء ذوى التحامل على على رضى الله عنه » .

وقال ابن طاهر المَقْدِسِيّ : سألتُ سعد بن على الزَّنْجَانِيّ عن رجل ، فوثَّقه ، فقلت : قد ضعَّفه النَّسَائِيّ ، فقال : يا بُنَيَّ ، إن لأبى عبد الرحمٰن شَرْطا فى الرِّجال أشدّ من شرط البُخارِيّ ومسلم .

وقال محمد بن المُظَفَّر الحافظ : سمعتُ مشايخَنا بمصر يصفون اجتهاد النّسائِيّ فى العبادة بالليل والنهار ، وأنه خرج إلى الفِداء مع أمير مصر ، فوُصِف من شهامته وإقامته السُّنَن المأثورة فى فداء المسلمين ، واحترازِه عن مجالس السلطان الذى خرج معه ، والانْبساط فى المأكل ، وأنه لم يزل ذلك دأبَه إلى أن استُشْهِد بدمشق من جهة الخوارج .

وقال الدَّارَقُطنيّ : كان ابن الحدَّاد أبو بكر كثيرَ الحديث ، ولم يحدِّث عن غير النَّسائِيّ ، وقال : رضيتُ به حُجَّةً فيما بينى وبين الله .

قلتُ : سمعتُ شيخنا أبا عبد الله الذّهبيّ الحافظ ، وسألتُه : أيُّهما أحفظ : مسلم بن الحجَّاج صاحب «الصحيح» أو النَّسائِيّ؟ فقال: النَّسائِيّ[1]. ثم ذكرت ذلك للشيخ الإمام الوالد تغمده الله برحمته ، فوافق عليه .

وقد اختلفوا فى مكان موت النَّسائِيّ ، فالصحيح أنه أُخْرِج من دمشق ، لما ذكر فضائلَ علىّ . قيل : ما زالوا يدافعون فى خُصْيَتَيْه[2] حتى أُخْرِج من المسجد ، ثم حُمل إلى الرَّمْلة ، فتوفى بها .

قال أبو سعيد بن يونس : توفى بِفلَسْطين يوم الاثنين ، لثلاث عشرة خلت من صفر ، سنة ثلاث وثلاثمائة .

وقيل حُمِل إلى مكة ، فدفن بها بين الصفا والمروة .

---

(١) راجع سير أعلام النبلاء ١٤/١٣٣ .

(٢) فى المطبوعة : « يدفعون فى حصيته » وفى ج ، ز : « يدافعون » أما كلمة « حصيته » فهى بغير إعجام ، وأثبتنا ما وافق شذرات الذهب ٢/٢٤٠ .

٨٢

أحمد بن عبد الله بن محمد بن إسماعيل ، أبو الحسين الطَّرَائِفىّ *

مات ليلة الجمعة ، من شهر رمضان ، سنة خمس وستين وثلاثمائة ، وكان ابن ثمان وسبعين سنة ، كذا أورد هذه الترجمة ابن بَاطِيش .

وقال الحافظ أبو سَعْد فى كتاب « الأنساب » : أبو النصر أحمد بن محمد بن الحسن الطَّرَائِفىّ الفقيه ، من أهل نيْسأبور ، سمع الحديث ، ثم تفقّه على كِبر السِّنّ ، رأى أبا العباس محمد بن إسحاق الثَّقَفِىّ ، ثم سمع الحديث بعده ، من مِثل أبى على محمد بن عبد الوهَّاب الثَّقَفِىّ ، وطبقته .

وتوفى فى شهر رمضان سنة ثمان وستين وثلاثمائة . انتهى كلام أبى سعد ، ولعلهما واحد ، والصواب مع أبى سعد .

٨٣

أحمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن محمد بن بشر بن مُغَفَّل بن حسَّان ابن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مُغَفَّل ، الشيخ الجليل ، أبو محمد المُزَنِىّ المُغَفَّلِىّ الهَرَوِىّ ، الملقب بالبَاز الأبيض **

قال الحاكم : كان إمام أهل العلم والوجوه وأولياء السلطان بخُراسان فى عصره بلا مدافعة ، سمع بهَرَاة ، ونَيْسابور ، ومَرْوالرُّوذ ، وجُرجان ، ونَسَا ، وبغداد ، والبصرة ، ومكة ، ومصر ، والأهواز .

وحجَّ بالناس ، وخطب بمكة .

---

* له ترجمة فى الأنساب لوحة ۱۳۷۰ .

** له ترجمة فى : الأنساب لوحة ۵۲۷ ب ، وطبقات العبادى ۸۷ ، العبر ۲/۳۰٤ ، العقد الثمين ۳/۷۲ . وفى المطبوعة « ابن حبسان » والمثبت من : ج ، ز .

وجاء فى الأصول وبعض مصادر الترجمة « معقل » فى الموضعين ، و « المعقلى » . والصواب : « مُغَفَّل » و « المُغَفَّلىّ » وهو نسبة إلى الصحابى الجليل « عبد الله بن مُغَفَّل » . راجع سير أعلام النبلاء ۱۸۲/۱٦ .

وقال أبو النَّصْر عبد الرحمٰن بن عبد الجبَّار الفَامِىّ فى « تاريخ هراة » : كان إمام عصره بلا مدافعة فى أنواع العلوم ، مع رُتْبة الوزارة ، وعُلُوّ القدر عند السلطان .

وقال أبو سَعْد بن السَّمْعانِىّ : إنه الذى يقال له الشيخ الجليل ببُخارَى .

قلتُ : سمع علىَّ بن محمد الْجَكَّانِىّ[(١)] ، وأحمد بن نَجْدة بن العُرْيان ، وإبراهيم بن أبى طالب ، وعِمْران بن موسىٰ بن مُجاشع ، والحسن بن سفيان ، ويوسف القاضى ، وأبا خليفة ، ومُطَيِّنا وعَبْدان وخلقًا .

روَى عنه أبو العباس بن عُقْدَة[(٢)] ، وهو من شيوخه ، وأبو بكر الصِّبْغِىّ ، والقَفَّال الشَّاشِىّ ، ومشايخ عصره بخُراسان .

ومن الرواة عنه الحاكم ، [و][(٣)] أبو عبد الله الحَازِمِىّ[(٤)] .

وذكر الحاكم مِن عظمة الشيخ الجليل أبى محمد المُزَنِىّ أنه كان فوق الوزراء ، وأنهم كانوا يَصْدُرُون عن رأيه .

وقال أبو كامل البَصْرِىّ : سمعتُ عبد الصَّمد بن نصر العاصِمِىّ[(٥)] ، يقول : سمعت أبا بكر الأُودَنِىّ ، يقول : احتاج أبو بكر محمد بن على القَفَّال الشَّاشِىّ إلى سماع حديث واحد من حديث المُزَنِىّ ، فأراد أن يقرأ عليه ، فاستأذن عليه ، فقال له : إلى يوم المجلس[(٦)] يا أبا بكر . فقال القَفَّال : أيَّدَ الله الشيخ الجليل ، إنى مع القافلة ، وهى تخرج اليوم . فإن أذن لى بالقراءة عليه . قال : قد قلتُ إلى يوم المجلس[(٦)] . فلم يَقْدِر[(٧)] له ، ولم يُقْرِئْه[(٨)] ، ولم يَدَعْه يسمع منه ذلك الحديث ، الذى فيه حاجة القَفَّال .

---

(١) نسبة إلى جكان ، محلة على باب مدينة هراة . معجم البلدان ١١٧/٣ .

(٢) فى المطبوعة : « ابن عبدة » وهو خطأ ، صوابه من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى ، وانظر العبر ٢٣٠/٢ .

(٣) ساقط من المطبوعة ، وهو من : ج ، ز .

(٤) فى المطبوعة: «الخازن» والمثبت من: ج، ز، د، وهى فيه بغير إعجام. وانظر سير أعلام النبلاء ١٨٢/١٦.

(٥) بفتح العين وبعد الألف صاد مهملة وفى آخرها ميم ، نسبة إلى عاصم ، وهو اسم لبعض أجداد المنتسب إليه . اللباب ١٠٥/٢ .

(٦) فى المطبوعة : « الخميس » والمثبت من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٧) فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى : « يعذر » والمثبت من : ج ، ز ، د .

(٨) فى الأصول : « يقرأه » .

ومن شعر الشيخ الجليل :

نزلْنا مُكرَهين بها فلما ... ألِفْناها خرجْنا مُكرَهينا[1]

وما حُبُّ الديار بنا ولٰكن ... أمَرُّ العيش فُرْقَةُ مَنْ هَوِينا

قيل : كان الشيخ الجليل قَتِيلَ[2] حب الوطن ، أملى مجلسا فى هذا المعنى ، ومرض عَقِبه ، وتوفى بعد جمعة ، فى سابع عشر شهر رمضان ، سنة ست وخمسين وثلاثمائة .

قال الحاكم : ورأيتُ الوزير أبا على البَلْعَمِىّ ، وقد حُمِل فى تابوته ، وأُحضِر إلى باب السلطان ، يعنى ببُخارَى ، للصلاة عليه ، ثم حُمِل تابوتُه إلى هَرَاة ، فدفُن بها ، فسمعت ابنه بِشْرا ، يقول : آخر كلمة تكلم بها أن قبض على لحيته ، ورفع يده اليُمنى إلى السماء ، وقال : ارحم شَيْبَة شيخٍ جاءك بتوفيقك على الفطرة .

قال الحاكم : وسمعتُ أبا الفضل السُّلَيْمانِىّ ، وكان صالحًا ، يقول : رأيتُ أبا محمد المُزَنِىّ فى المنام بعد وفاته بليلتين ، وهو يتبخْتر فى مِشْيته ، ويقول بصوت عال : ﴿ وَمَا عِنْدَ ٱللّٰهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ ﴾[3] .

٨٤

أحمد بن علىّ بن أحمد بن محمد بن الفرج بن لَال ، أبو بكر الهَمَذَانِىّ *

ولد سنة سبع أو ثمان وثلاثمائة .

روَى عن أبيه ، والقاسم بن أبى صالح ، وإسماعيل الصَّفَّار ، وعبد الباقى بن قانع ، وأبى سعيد بن الأعْرابىّ ، وخلْق .

روَى عنه جعفر بن محمد الأَبْهَرِىّ[4] ، وحُمَيد بن المأمون ، وأبو مسعود أحمد بن محمد

---

(١) انظر ما يأتى ٣١٧ ، ٣١٨ .

(٢) فى الأصول : « قبل » والمثبت من الطبقات الوسطى .

(٣) سورة القصص ٦٠ .

* له ترجمة فى : تاريخ بغداد ٣١٨/٤ ، طبقات الشيرازى ٩٧ ، العبر ٦٧/٣ . وفى ز : « محمد بن الفرخ » ، وفى المطبوعة : « ابن بلال » والمثبت من : ج ، ز ، تاريخ بغداد ، والشيرازى ، والعبر . قال الإسنوى : « ولال بلامين بينهما ألف ، معناه أخرس » . طبقات الشافعية ٢ / ٣٦٢ .

(٤) بفتح الألف وسكون الباء الموحدة وفتح الهاء وفى آخرها الراء . نسبة إلى موضعين : أبهر بليدة بالقرب من زنجان ، وأبهر قرية من قرى أصبهان . اللباب ٢٠/١ .

البَجَلِىّ ، وخلق كثير من أهل هَمَذان ، ومن الوَارِدِين .

وكان إماما ، ثقة ، عالما .

قال شِيرَوَيْه : كان ثقة ، أوْحد زمانه ، مفتى البلد ، يعنى همذان ، يُحْسِن هذا الشأن ، يعنى الحديث ، وله مصنفات فى علوم الحديث ، غير أنه كان مشهورًا بالفقه ، ورأيت له كتاب « السُّنن » و « معجم الصحابة » ما رأيت شيئًا أحسن منه .

وقال الشيخ أبو إسحاق : حكى لى سِبْطه أبو سعْد أنه أخذ الفقه عن أبى إسحاق ، وأبى[1] على بن أبى هُرَيرة ، وكان ورعا[2] ، متعبدا ، أخذ عنه الفقه فقهاء هَمَذَان[3] .

قلتُ : اضطُرِب فى وفاته ، فقيل : سنة اثنتين وتسعين ، وقيل : سادس عشر ربيع الآخر ، سنة ثمان وتسعين ، وقيل : سنة تسع وتسعين ، وقيل : وكان يقول : « اللهم لا تُحْيِنى إلى سنة أربعمائة » فمات قبلها .

قيل : والدعاء عند قبره مُستجَاب .

---

(١) فى المطبوعة : « وعن على » والتصويب من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى ، والشيرازى ٩٨ .

(٢) فى الشيرازى ٩٨ : « وكان فقيها » .

(٣) فى الشيرازى ٩٨ : « أخذ الفقه بهمذان » . وفى الطبقات الوسطى بعد ذلك زيادة :

● « وهو الذى حكى عن الشافعىّ قولا ، أن الإخوة للأبوين يسقطون فى مسألة الْمُشَرَّكَةِ ، وبه قال ابن اللبَّان ، وأبو منصور البغدادىّ ، والمشهور أنهم يشاركون أولاد الأمّ » .

● « وقال أبو الفضل بن عَبْدان ، فى كتابه الموسوم بـ « المجموع المجرد » فيما إذا بلغ الصبىُّ فى أثناء نهار رمضان : سمعتُ أبا بكر بن لال ، يقول : سمعتُ على بن أبى هريرة ، يقول : لا نقول عليه صوم اليوم ، ولكن عليه صوم بعض اليوم ، ولا يمكنه أن يصومه إلا بصوم يوم كامل ، فأوْجبْنا عليه يومًا كاملا .

نقله ابن الصلاح فى ترجمة ابن عَبْدان » .

٨٥

أحمد بن على بن طاهر الجَوْبَقِىّ ، بفتح الجيم ثم واو ساكنة ثم باء مفتوحة ثم قاف ، نسبة إلى الجَوْبَق ، موضع بنَسَف*

أبو نصر ، الأديب ، الشاعر ، من أهل نَسَف

رحل إلى العراق بعد سنة عشرين وثلاثمائة ، واستكثر من شيوخ العراق ، وخُراسان .

ودرس الفقه على أبى إسحاق المَرْوَزِىّ ، وعلَّق عنه « شرح مختصر المُزَنِىّ » .

ثم رجع إلى نَسَف ، وأقام بها سنتين[1] ، ثم أعاد الرحلة ، ثم خرج حاجًّا فى سنة تسع وثلاثين ، وحج ، ومات بالبادية منصرفا من الحج سنة أربعين وثلاثمائة .

٨٦

أحمد بن عمر بن سُرَيج القاضى ، أبو العباس ، البغدادىّ**

البازُ الأشهَب ، والأسد الضَّارى على خصوم المذهب ، شيخ المذهب وحامل لوائه ، والبدر المشرق فى سمائه ، والغيث المُغْدِق برُوائِه ، ليس من الأصحاب إلا مَن هو حائم على مَعينه ، هائم من جوهر بحره بثَمِينه ، انتهت إليه الرحلة ، فضَربت الإبلُ نحوه آباطها ، وعلَّقت به العزائم مَناطَها ، وأتته أفواج الطلبة ، لا تعرف إلا نَمارق البِيدِ بساطَها .

تفقَّه على أبى القاسم الأنْماطِىّ .

وسمع الحسن بن محمد الزَّعْفَرَانِىّ ، وعباس بن محمد الدُّورِىّ ، وأبا داود السِّجِسْتَانىّ ، وعلى بن إشْكاب ، وغيرهم .

---

* له ترجمة فى معجم البلدان ١٦٠/٣ .

(١) فى الطبقات الوسطى : « سنين » .

** له ترجمة فى : البداية والنهاية ١٢٩/١١ ، تاريخ بغداد ٢٨٧/٤ ، طبقات الشيرازى ٨٩ ، طبقات العبادى ٦٢ ، النجوم الزاهرة ١٩٤/١ ، وفيات الأعيان ٤٩/١ . وانظر سير أعلام النبلاء ٢٠١/١٤ .

روَى عنه أبو القاسم الطَّبَرَانِىّ الحافظ ، وأبو الوليد حسَّان بن محمد الفقيه ، وأبو أحمد الغِطْرِيفىّ[1] ، وغيرهم .

قال الشيخ أبو إسحاق : كان يقال له الباز الأشهب [و][2] ولى القضاء بشِيرَاز .

قال : وكان يُفضَّل على جميع أصحاب الشّافِعىّ [رحمة الله تعالى عليهم][2] حتى على المُزَنِىّ .

قلتُ : أحسِب أن ولايته القضاء كانت فى مَبادِى شأنه ، وأما بالآخرة فقد سُمِّر على بابه لِيَلِىَ قضاء القضاة فامتنع ، كما سنحكى ذلك فى فصل الفوائد عنه .

ومن كلام الشيخ أبى حامد الإِسْفَرَايِنىّ : نحن نجرى مع أبى العباس فى ظواهر الفقه دون دقائقه .

وقال أبو عاصم العبَّادِىّ : ابن سُرَيج شيخ الأصحاب ، ومالك المعانى ، وصاحب الأُصول والفروع والحساب .

وقال أبو حفص المُطَّوِّعِىّ : ابن سُرَيج سيِّد طبقته[3] بإطباق الفقهاء ، وأجمعهُم للمحاسن باجتماع[4] العلماء ، ثم هو الصَّدْر الكبير ، والشافعىّ الصغير ، والإمام المُطلَق ، والسَّبَّاق الذى لا يُلحَق ، وأول مَن فتح باب النَّظر ، وعلَّم الناس طريق الجدَل .

وقال الإمام الضِّياء الخطيب ، والد الإمام فخر الدين فى كتابه « غاية المرام » : إن أبا العباس كان أبرع أصحاب الشافعىّ فى علم الكلام ، كما هو أبرعهم فى الفقه .

وقال أبو على بن خَيْران : سمعتُ ابن سُرَيج ، يقول : رأيتُ كأنما مُطِرنا كِبْريتا أحمر ، فملأت أكمامى وحِجرى ، فعُبِّر لى أن أُرزَق علما عزيزًا كعِزَّة[5] الكبريت الأحمر .

---

(١) بكسر الغين وسكون الطاء المهملة وكسر الراء وسكون الياء تحتها نقطتان وفى آخرها فاء ، نسبة إلى الغطريف ، جد المنتسب إليه ، وأبو أحمد هو محمد بن أحمد بن الحسين . اللباب ٢/١٧٥ .

(٢) زيادة من الشيرازى .

(٣) فى ج : « سيد طبيب بإطباق » ، وفى ز ، د : « ابن سريج طبيب بإطباق » والمثبت فى المطبوعة .

(٤) فى المطبوعة : « بإجماع » والمثبت من : ج ، ز .

(٥) فى المطبوعة : «علما غزير المعزة كمعزة الكبريت» وفى ج: «علما غزيرا كمعزة الكبريت» وفى ز: «غزيرا لمعزة الكبريت » والمثبت من : الطبقات الوسطى ، تاريخ بغداد ٤/٢٩٠ . وسير أعلام النبلاء ١٤/٢٠٢ .

وعن ابن سُرَيج : يُؤتَى يوم القيامة بالشافعىّ وقد تعلّق بالمُزَنِىّ ، يقول : ربِّ ، هذا قد أفسد علومى . فأقول أنا : مهْلًا بأبى إبراهيم ، فإنى لم أزل فى إصلاح ما أفسده .

وروَى الخطيب : أن أبا العباس قال فى عِلّته التى مات فيها : أُريت البارحة فى المنام ، كأن قائلا يقول لى : هذا ربك تعالى يخاطبك . قال فسمعتُ الخطاب : بـ ﴿ مَاذَا أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾[1] ؟ فقلتُ : بالإيمان والتَّصديق . قال : فقيل : بـ ﴿ مَاذَا أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ ؟ قال : فوقع فى قلبى أنه يُراد منِّى زيادة فى الجواب ، فقلت : بالإيمان والتصديق ، غير أنا أصبنا من هذه الذُّنوب . فقال : أما إنى سأغفر لك .

وفى رواية رواها التَّنوخِىّ ، عن بعض أصحاب ابن سُرَيج ، قال لنا ابن سُرَيج يوما : أحسِب أن المنيَّة قد قربت . فقلنا ، وكيف ؟ قال : رأيت البارحة كأن القيامة قامت ، والناس قد حُشِروا ، وكأن مناديا ينادى : بِمَ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ؟ فقلت : بالإيمان والتصديق ، فقال : ما سُئِلتم عن الأقوال ، بل سئلتم عن الأعمال ! فقلت : أمَّا الكبائر فقد اجتنبْناها ، وأما الصغائر فعوَّلْنا فيها على عفو الله ورحمته . فقلنا له : ما فى هذا ما يقتضى سُرعةَ الموت . فقال : أما سمعتُم قوله : ﴿ اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ ﴾[2] قال : فمات بعد ثمانية عشر يوما .

وممن سمع هذا المنامَ من ابن سُرَيج أبو بكر الفارِسىّ ، صاحب « عيون المسائل » ورواه عنه .

ولأبى العباس مصنفات كثيرة ، يقال إنها بلغت أربعمائة مصنف ، ولم نقف إلا على اليسير منها ، وقفت له على كتاب فى « الرد على ابن داود فى القياس » وآخر فى « الرد عليه فى مسائل اعترض بها الشافعىّ[3] » وهو حافل نفيس ، وأما كتاب « الخصال » المنسوب إليه فقليل الجدوى ، وعندى أنه لابنه أبى حفص عمر بن أبى العباس .

وقد ناظر أبو العباس الإمامَ داود الظَّاهِرِىّ ، وأما ابنه محمد بن داود فلأبى العباس

---

(١) سورة القصص ٦٥ .

(٢) سورة الأنبياء ١ .

(٣) فى المطبوعة : « اعترض بها على الشافعى » والمثبت من : ج ، ز .

معه المناظرات المشهورة ، والمجالس المَرويَّة ، وكان أبو العباس يستظْهر عليه .

وحُكِيَ أن ابن داود ، قال له يوما : أبْلِعْنى ريقى . فقال : أَبْلعتُك دِجْلة .

وأنه قال له يوما : أمْهلنى ساعة . فقال : أمهلتك من الساعة إلى قيام الساعة .

ومات محمد بن داود قبلَه ، فيُحكَى أن أبا العباس نحَّى مَخادَّة ومَساوره[1] ، وجلس للتَّعْزية عند موته ، وقال : ما آسَى إلا على تراب أكل لسان محمد بن داود .

● قلتُ : كذا لفظ الحكاية ، ولعله من المقلوب ، والمعنى : إلا على لسان محمد بن داود ، كيف أكله[2] التراب ! وقد جوزت النحاة رفع المفعول به ونصب الفاعل عند أمن اللبس[3] ، وأنشدوا عليه[4] :

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هدَّاجُون قد بلَغَتْ   نَجرانُ أو بلغتْ سوآتِهم هَجَرُ

رفع المفعول وهو « هجر » ؛ لأنها المبلوغة ، ونصب الفاعل وهو « السَّوْآت » ؛ لأنها البالغة ، لأمْن اللبس .

ومن هذا قول الشاعر أيضا[5] :

إن سِراجًـا لَكريـمٌ مَفخَـرُهْ   تَحْلَى به العين إذا ما تَجْهَرُهْ

أى تَحْلَى العين به .

---

(١) المسور (كمنبر) متكأ من أدم . القاموس (س و ر) .

(٢) فى المطبوعة : « يأكله » والمثبت من : ج ، ز .

(٣) راجع شرح ابن عقيل ٣٩٢/١ ، ٤٥٣ .

(٤) البيت للأخطل ، وهو فى الوساطة ٤٦٩ بهذه الرواية ، وفيه : « إن بلغت » ، ولكنه فى ديوانه ١١٠ برواية أخرى هى :

عَلَى العَيَاراتِ هَدَّا جون قد بلغتْ   نَجْرانُ أو حدثت سَوْآتِهم هَجَرُ

والهدج والهدجان : مشى رويد فى ضعف ، وهدج الشيخ فى مشيته : قارب الخطو وأسرع من غير إرادة . اللسان ٣٨٧/٢ ، ٣٨٨ . والبيت من شواهد النحاة . انظر المغنى ٦٩٩ .

(٥) فى الأصول : « تجلى » فى الموضعين . و « تهجره » وكل ذلك خطأ .

وقد ذكر الفراء فى كتابه « معانى القرآن » ١ / ٩٩ هذا الرجز فقال :

« وأنشدنى بعضهم :

إن سِراجًـا لَكريـمٌ مَفْخَـرُهْ   تَحْلَى به العينُ إذا ما تَجْهَـرُهْ

والعين لا تحلى به ، إنما يحلى هو بها » . وانظر المعانى أيضا ١ / ١٣١ ، ٢ / ٣١٠ . =

قالوا : وعليه قوله تعالى : ﴿ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ ﴾[1] وقول العرب : خرقَ الثوبُ المِسْمارَ .

ويَحتمل أن تكون « على » فى الحكاية حرف تعليل ، والمعنى : بسبب ترابٍ أكل لسان ابن داود ، على حد قول الشاعر[2] :

علامَ تقولُ الرُّمحُ أثْقَل عاتقى إذا أنا لم أطْعُنْ إذا الخيلُ كَرَّتِ

وعليه قوله تعالى : ﴿ ولِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾[3] أى : لهدايته إياكم .

● قال بعضهم : اجتمع ابن سُرَيج ومحمد بن داود ، فاحتجَّ ابن داود على أن أم الولد تُباع ، قال : أجمعْنا أنها كانت[4] أمةً تُباع ، فمن ادَّعى أن هذا الحكم يزول بولادتها فعليه الدليل .

فقال له ابن سُرَيج : وأجمعْنا على أنَّها لما كانت حاملا لا تُبَاع ، فمن ادَّعى أنها تُباع إذا انفصل الحَمْل فعليه الدليل . فبُهت أبو بكر .

قال أبو الوليد النَّيسابُورِىّ الفقيه : سمعتُ ابن سُرَيج ، يقول : [قَلَّ][5] ما رأيتُ من المُتَفقِّهة مَن اشتغل بالكلام فأفلح ؛ يفوته الفقه ولا يصل إلى معرفة الكلام .

وقدَّمنا فى خطبة هذا الكتاب الحكاية المشهورة عن ابن سُرَيج ، وأن شيخا قام فى مجلسه ، وقال : أَبْشِر أيها القاضى .. الحكاية ، وفيها أن ذلك كان سنة ثلاث وثلاثمائة .

واعلم أن وفاة ابن سُرَيج كانت سنة ست وثلاثمائة ، بإجماع ، وهو عالم ذلك القَرن فيما قاله جماعة ، وقد تقدم فى الخطبة استيعاب القول فى ذلك[6] .

=وقال الجوهرى فى الصحاح (ح ل ى) ٢٣١٨ :

« ويقال : حلى فلان بعينى ، بالكسر ، وفى عينى ، وبصدرى وفى صدرى ، يحلى حلاوة إذا أعجبك ؛ قال الراجز :

إن سراجًا لكريمٌ مَفْخَرُهْ تَحْلَى به العينُ إذا ما تَجْهَرُهْ

وهذا من المقلوب ، والمعنى يحلى بالعين » . **وانظر أيضا اللسان (نوأ) .**

(١) سورة القصص ٧٦ .

(٢) عمرو بن معدى كرب . ديوانه ٥٥ ، والمغنى ١٤٣ .

(٣) سورة البقرة ١٨٥ .

(٤) فى المطبوعة : « أجمعنا على أنها كانت » والمثبت فى : ج ، ز .

(٥) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : ج ، ز .

(٦) راجع الجزء الأول صفحتى ٢٠٠ ، ٢٠١ .

وكان شيخنا الذَّهَبِىّ يقول : الذى أعتقده فى حديث : « يَبْعَثُ اللهُ مَنْ يُجَدِّدُ » أن « مَنْ » للجمع لا للمفرد[١] .

ويقول : مثلا على رأس الثلاثمائة ابن سُرَيج فى الفقه ، والأشْعَرِىّ فى أصول الدين ، والنَّسائِىّ فى الحديث ؛ وعلى الستمائة مثلا الحافظ عبد الغنى فى الحديث ، والإمام فخر الدين فى الكلام ، ونحو هذا .

قال الخطيب : بلغ سنُّ ابن سُرَيج فيما بلغنى سبعا وخمسين سنة وستة أشهر .

● أخبرنا محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ، قراءة عليه وأنا أسمع ، أخبرنا المُسلم بن محمد ابن عَلَّان القَيسِىّ إجازة ، أخبرنا زيد بن الحسن أبو اليُمْن الكِنْدِىّ ، أخبرنا أبو منصور القَزَّاز ، أخبرنا الخطيب أبو بكر الحافظ ، أخبرنا على بن المُحَسِّن التَّنُوخىّ ، أخبرنا أبى ، حدثنى أبو العباس أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن البَخْتَرِىّ[٢] القاضى الدَّاوودِىّ[٣] ، حدثنى أبو الحسن عبد الله بن أحمد بن محمد بن المُغَلِّس الدَّاوودِىّ[٢] ، قال : كان أبو بكر محمد بن داود ، وأبو العباس بن سُرَيج إذا حضرا مجلس القاضى أبى عمر ، يعنى محمد بن يوسف ، لم يجر بين اثنين فيما يتفاوضانه[٤] أحسنُ مما يجرى بينهما ، وكان ابن سُرَيج كثيرا ما يتقدم أبا بكر فى الحضور فى المجلس ، فتقدَّمه أبو بكر يوما فسأله حَدَثٌ من الشافعيِّين عن العَوْد[٥] المُوجِب للكفّارة فى الظِّهار ما هو ؟ فقال : إنه إعادة القول ثانيا . وهو مذهبه ومذهب داود ، فطالبه بالدليل ، فشرع فيه ، ودخل ابن سُرَيج فاستَشْرَحهم ما جرى ، فشرحوه ، فقال ابن سُرَيج لابن داود : أولا ، يا أبا بكر ، أعزك الله ، هذا قولٌ ، مَن من المسلمين تقدَّمكم فيه؟ فاسْتشاط أبو بكر من ذلك ، وقال : أتُقَدِّر أن مَن اعتقدتَ أن قولهم إجماع فى هذه المسألة إجماع عندى؟ أحسنُ أحوالهم أن أعُدَّهم خِلافا ، وهيهات أن يكونوا كذلك! فغضب ابن سُرَيج ، وقال : أنت يا أبا بكر بكتاب « الزّهَرَة »

---

(١) راجع سير أعلام النبلاء ١٤ / ٢٠٣ .

(٢) راجع اللباب ١/١٠١ .

(٣) فى المطبوعة : « الداوردى » والمثبت من : ج ، ز .

(٤) فى الطبقات الوسطى : « يتفاوضان به » .

(٥) فى ج : « التعود » ، وفى ز : « التعوذ » وهما خطأ ، صوابه فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

أمْهر منك فى هذه الطريقة . فقال أبو بكر : وبكتاب « الزُّهَرَة » تُعيِّرنى ؟ والله ما تُحسن تَسْتَتِمُّ قراءته قراءةَ مَن يفهم ، وإنه لمن أحد المناقب ، إذ كنت أقول فيه :

أُكرِّر فى روْض المحاسنِ مُقلَتِى وأمنعُ نفسِى أن تنالَ مُحرَّمَا
وينطقُ سِرِّى عن مُترجَم خاطرى فلوْلا اختلاسِى ردَّه لتكلَّمَا
رأيتُ الهوَى دعْوَى مِن الناس كلِّهم فما إن أرى حُبًّا صحيحًا مُسلَّمَا

فقال له ابن سُرَيج : أوَ علىَّ تفخر بهذا القول ! وأنا الذى أقول :

ومُساهِرٍ بالغَنْجِ من لَحَظاتِه قد بِتُّ أمنعُه لذيذَ سِنَاتِهِ[1]
ضَنًّا بحُسْنِ حديثِه وعتابِه وأُكرِّرُ اللَّحظاتِ فى وجَناتِهِ[2]
حتَّى إذا ما الصبحُ لاحَ عمودُه ولَّى بخَاتِمِ ربِّه وبَراتِهِ

فقال ابن داود لأبى عمر : أيَّد الله القاضى ، قد أقر بالمبيت على الحال التى ذكرها ، وادَّعى البراءة مما يوجبُه ، فعليه إقامة البيِّنة .

● فقال ابن سُرَيج : مِن مَذْهبى أن المُقِرَّ إذا أقر إقرارا ، وناطَه بصفة ، كان إقراره موكولا إلى صفته .

فقال ابن داود : للشافعىّ فى هذه المسألة قولان .

فقال ابن سُرَيج : فهذا القول الذى قلتُه اخْتيارِى الساعةَ .

أخبرنا جدى القاضى أبو محمد عبد الكافى بن على بن تمَّام السُّبْكِىّ ، تغمَّده الله برحمته ، بقراءة أبى رحمة الله عليه وأنا حاضر أسمع ، أخبرنا أبو محمد عبد الرحيم بن يوسف ابن خطيب المِزَّة ، سماعًا عليه ، أخبرنا عمر بن طَبَرْزَد ، حضورًا فى الخامسة ، أخبرنا أبو المواهب أحمد بن محمد بن عبد الملك بن مُلُوك[3] الورَّاق ، والقاضى أبو بكر محمد بن عبد الباقى بن محمد الأنْصارِىّ ، قالا : أخبرنا القاضى الجليل أبو الطَّيِّب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطَّبَرِىّ الشافعىّ ، حدثنا أبو أحمد محمد بن أحمد بن الغِطْرِيف الغِطْرِيفىّ بجُرْجان ، سنة إحدى

---

(١) فى الطبقات الوسطى : « ومسامر » .
(٢) فى الطبقات الوسطى : « ضنا بحسن حديثه وعيانه » .
(٣) المشتبه ٦١٤ .

وسبعين وثلاثمائة ، حدثنا الإمام أبو العباس أحمد بن عمر بن سُرَيج ، حدثنا أبو يحيىٰ الضَّرير محمد بن سعيد العطَّار ، حدثنا عُبَيدة بن حُمَيد ، حدثنا الأعمش ، عن حَبيب بن أبى ثابت ، عن سعيد بن جُبَير ، عن ابن عباس رضى الله عنهما ، عن على بن أبى طالب رضى الله عنه ، قال : كنت رجلا مَذَّاءً ، وكنت أُكثِر[1] الاغتسال ، فسألتُ رسولَ الله ﷺ ، فقال : « يَكْفِيكَ مِنْهُ الْوُضُوءُ » .

(ذكر نخب وفوائد عن أبى العباس رضى الله عنه)

● قال شيخنا أبو حيَّان رحمه الله فى « الارتشاف » : رَكَّب أبو العباس ابن سُرَيج ما دخلتْ عليه « لو » تركيبا غير عربىّ ، فقال[2] :

وَلَوْ كلَّما كلبٌ عَوَى مِلْتُ نَحْوَه ... أجاوِبُه إن الكلابَ كثيرُ
ولٰكنْ مُبالاتِى بمَنْ صاحَ أو عوَى ... قليلٌ فإنِّى بالكلابِ بَصِيرُ[3]

انتهى .

ولم يُبيِّن وجه خروج أبى العباس عن اللسان فى هذا ، فإن أراد تسليطَه حرف « لو » على الجملة الإسمية فهو مذهب كثير من النحاة ، منهم الشيخ جمال الدين بن مالك ، جوَّزوا أن يليهَا اسم ، ويكون معمولَ فعل مضمر مفسَّر بظاهر بعد الاسم .

قال فى « التسهيل »[4] : وإن وليها اسم فهو معمول فعل مضمر مفسَّر بظاهر بعد الاسم ، وربما وليهَا اسمان مرفوعان . انتهى .

ومثال ما إذا وليها اسم ، ما رُوى فى المثل ، مِثل قولهم : « لو ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْنِى » ، وقول عمر رضى الله عنه : « لو غيرُك قالها يا أبا عُبَيدة » ، وقال الشاعر[5] :

أخِلّاىَ لو غيرُ الحِمامِ أصابكُمْ ... عَتَبْتُ ولكن ما على الدَّهْرِ مَعْتَبُ

---

(١) فى تاريخ بغداد ٢٨٨/٤ : « أكثر منه الاغتسال » .
(٢) ارتشاف الضرب ٥٧٦/٢ ، وتاريخ بغداد ٢٨٩/٤ .
(٣) فى تاريخ بغداد : * قليل لأنى بالكلام بصير *
(٤) التسهيل لابن مالك ٦٥ .
(٥) البيت للغطمش الضبى ، وهو فى الصبان ٣٩/٤ ، واللسان (ع ت ب) ٥٧٧/١ ، وفيه : « ولكن ليس للدهر معتب » .

وقال آخر[1] :

لو غيرُكم عَلِق الزُّبَيْرُ بحبْلــهِ   أدْنى الجِوارَ إلى بنى العــوَّامِ

وقال آخر[2] :

فلو غيرُ أخوالى أرادُوا نقِيصَتـى   جعلتُ لهم فوقَ العَرانِينَ مِيسَما

فالأسماء التى وَلِيت « لو » فى هذا كله معمولة لفعل مضمر ، يُفسِره ما بعده ، كأنه قال : ولو لطمتْنى ذاتُ سوارٍ لطمتْنى ، وكذا نقول فى قول ابن سُرَيج : « ولو كلما كلب » المعنى : ولو كان كلَّما كلبٌ عوى ، ويدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ قُل لَّوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ ﴾[3] .

ولا يلزم من رد أبى حيّان لهذا المذهب ، ودعواه أنه غير مذهب البَصْرِيِّين أن يكون مردودا فى نفسه .

وإن أراد حذف الجواب ، إذ التقدير : ولو كان كلَّما عوى كلب مِلْتُ نحوه[4] [كى أجاوبه لسئِمْتُ أو تعبت أو نحو ذلك ، لأن الكلاب[5] كثير ، فقد نص هو وغيره على][4] جواز حذف جواب لو ، لدلالة المعنى عليه ، وعليه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ ﴾[6] وشواهده كثيرة .

● قال الحاكم أبو عبد الله : سمعتُ الأستاذ أبا الوليد النَّيْسابورىّ ، يقول : سألتُ ابن سُرَيج : ما معنى قول رسول الله ﷺ : « قُلْ هُوَ اللّٰهُ أَحَدٌ تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ » فقال : إن القرآن أُنزل ، ثُلُثا منه أحكام ، وثُلُثا منه وعد ووعيد ، وثُلُثا أسماء وصفات ، وقد جُمع فى : ﴿ قُلْ هُوَ اللّٰهُ أَحَدٌ ﴾[7] الأسماء والصفات .

---

(١) جرير . ديوانه ٩٩٢ ، والمقتضب ٣٠ / ٧٨ .

(٢) المتلمِّس . ديوانه ٢٩ ، والعران : ما كان فى اللحم فوق الأنف ، والميسم هنا : اسم لأثر الوسم .

(٣) سورة الإسراء ١٠٠ .

(٤) ساقط من : ز ، وهو فى المطبوعة ، ج .

(٥) فى ج : « الكلام » وهو يوافق رواية الخطيب للبيتين . والمثبت فى المطبوعة .

(٦) سورة الأنعام ٢٧ .

(٧) سورة الإخلاص ١ .

● قال القاضى أبو على البَنْدَنِيجِىّ فى « الذخيرة » : حُكى عن أبى العباس ابن سُرَيج أنه كان يوصل الماء إلى أذنيه تسع مرات ، يغسلهما ثلاثا مع الوجه ، ويمسح عليهما ثلاثا مع الرأس ، ويفردهما بالمسح ثلاثا .

قلتُ : وقد استحسن النَّوَوِىّ فى « الروضة » صُنْعَ ابن سُرَيج هذا ، وغلَّط مَن غلَّطه فيه .

● ونظيره ما حكاه القاضى الحسين فى « تعليقه » فى « باب صلاة المسافر » عنه ، ضِمن فرع حسن .

قال القاضى رحمه الله ، بعد تعديد مسائل يُستَحَبُّ فيها الخروج من الخِلاف ما نَصُّه : فى الفَصْد والحِجامة يُستحَبُّ له أن يتوضأ إذا صار وضوءه خَلَقا ، بأن أدّى به فرضا أو نافلة ، فأما إذا لم يُؤَدِّ به شيئا فلا يُستحَب ؛ لأن تجديد الوضوء مكروه قبل أن يُؤَدِّىَ بالأول صلاة مَّا ؛ لأنه يؤدى إلى الزيادة على الأربع .

ويُحكى عن ابن سُرَيج أنه كان بعد ما افتصد مَسَّ ذكَره ، ثم توضأ . وهذا ليس بقوىّ ، لأنه لا فرق عندنا بين ما لو أحدث أو مَسَّ ذكره . انتهى .

وما ذكره مِن عدم اسْتحباب التَّجديد إذا لم يُؤَدِّ به صلاة ؛ لأن الغَسْلة تصير رابعة حكمٌ ظاهر ، وتعليل حسن .

● ونظيره قول الشيخ أبى محمد فى « الفُروق » ما نصه : إذا توضأ فغسل وجهه مرة ، ويديه مرة ، ومسح رأسه مرة ، وغسل رجليه مرة ، ثم عاد فغسل وجهه ثانية ، ويدَيْه ثانية إلى آخرها ، ثم فعل ذلك مرة ثالثة لم تُجْزِ . انتهى .

وسنعيد للفرع ذكرا إن شاء الله تعالى ، فى ترجمة الشيخ أبى محمد .

قال أبو حفص المُطَّوِّعِىّ : كان على بن عيسى الوزير مُنحرِفًا عن أبى العباس ؛ لفضل ترفُّعه ، وتقاعده عن زيارته ، مُنصبًّا بالمَيْل إلى أبى عمر المالكىّ القاضى ؛ لمواظبته على خِدمته ؛ ولذلك كان ما قلَّده من القضاء ، وكانت فى أبى عمر نَخْوةٌ على أكفائه من فقهاء بغداد ، لعُلُوِّ مرتبته ، فحمل ذلك جماعةً من الفقهاء على تتبُّع فتاويه ، حتى ظفِروا له بفتوى

خالف فيها الجماعة ، وخرق الإجماع ؛ وأُنْهِىَ ذلك إلى الخليفة والوزير ، فعقدوا مجلسا لذلك ، وكان خدُّ أبى عمر فيه الأَضْرع[١] ، وفيمن حضر أبو العباس ابن سُرَيج ، فلم يزد على السُّكوت ، فقال له الوزير فى ذلك ، فقال : ما أكاد أقول فيهم ، وقد ادَّعَوْا عليه خرق الإجماع ، وأعياه الانْفصال عما اعترضوا به عليه ، ثم إن ما أفتى به قولُ عِدَّة من العلماء ، وأعجب ما فى الباب أنه قول صاحبه مالك ، وهو مسطور فى كتابه الفُلانىّ ، فأمر الوزير بإحضار ذلك الكتاب ، فكان الأمر على ما قاله ، فأُعجب به غايةَ الإعجاب ، وتعجَّب مِن حفظه لخِلاف مذهبِه ، وغفْلةِ أبى عمر عن مذهب صاحبِه ، وصار هذا من أوْكد أسباب الصداقة بينه وبين الوزير ، وما زالت عناية الوزير به حتى رشَّحه للقضاء ، فامتنع أشدَّ الامْتناع ، فقال : إن امْتَثَلْتَ ما مَثَّلْتُه لك ، وإلا أجْبرتُك عليه . قال : افعل ما بدا لك . فأمر الوزير حتى سُمِّر عليه بابُه ، وعاتبه الناس على ذلك ، فقال : أردت أن يتسامع الناس أن رجلا من أصحاب الشافعىّ عُومِل على تقلُّدِ[٢] القضاء بهذه المعاملة ، وهو مُصِرٌّ على إبائه ، زهدا فى الدنيا .

قلتُ : كان هذا فى آخر حال ابن سُرَيج ، وكان المسؤولُ عليه قضاءَ بغداد ، وأما فى أول أمره ، فقد قدّمنا عن الشيخ أبى إسحاق أنه وَلِىَ القضاء بمدينة شِيرَاز .

ومن شعر أبى العباس ابن سُرَيج فى « مختصر المُزَنِىّ » :

لَصِيقُ فؤادِى منذ عشرين حَجَّةً ... وصَيْقَلُ ذِهْنى والمُفَرِّجُ عن هَمِّى[٣]

عزيزٌ على مِثْلى إعـارةُ مثلِـهِ ... لِمَا فيهِ مِن علمٍ لطيفٍ ومن نَظْمِ

جَمُوعٌ لأصنافِ العلومِ بأسْرِهَا ... فأَخْلِقْ بهِ أن لا يفارقَه كُمِّـى

● قال القاضى أبو عاصم : استدرك أبو العباس على محمد بن الحسن[٤] مسألة

---

(١) فى المطبوعة : « وكان خد أبى عمر فيه خرق الأضرع » والمثبت من : ج ، ز . والأضرع : الذليل .

(٢) فى المطبوعة : « تقليد » والمثبت من : ج ، ز .

(٣) فى المطبوعة ، ز : « لضيق فؤادى » ويبدو أن إعجام الضاد قد أثبت ثم حذف فى : ج ، ولعل ما أثبتناه هو الصواب ، وهو ما فى : د .

(٤) فى طبقات العبادى ٦٣ زيادة : « صاحب أبى حنيفة » .

فى الحساب ، وهى إذا خلّف ابنين ، وأوصى لرجل بمثل نصيب أحد ابنيه ، إلا ثلث جميع المال ، فإن محمدا ، قال : المسألة مُحال ؛ لأنه استثنى ثلث المال فسقط[1] .

وقال أبو العباس: المسألة مِن تسعة؛ لأحد ابنيه أربعة، والثانى مثله، وواحد للمُوصَى له ، وهو[2] نصيب أحد ابنيه إلا ثلثَ جميع المال ، لأن ثلث جميع المال إذا ضُمّ إلى نصيب المُوصَى له صار أربعة .

● قلتُ : وهذا حُسْن بالغ ، وسواه غلط ، وإنما استفاد أبو[3] العباس ذلك فيما نحسب من كلام الشافعىّ رضى الله عنه ، فى مسألة : إن كان فى كمى دراهم أكثر من ثلاثة ، وفى كمه أربعة . وهى المسألة التى ذكرناها فى ترجمة البُوشَنْجِىّ أبى عبد الله[4] ، فقد سلك أبو العباس فى هذه المسألة ما سلكه الشافعىّ فى تلك ، كما تقدم التنبيه عليه فى ترجمة البُوشَنْجِىّ ، ووجهه أن أبا العباس جعل « إلا ثُلُث جميع المال » قيدا فى مثل النصيب ، يعنى مثل النصيب خارجا منه ثُلُث الأصل ، كما جعل الشافعىّ « دراهم » قيدا فى الزائد على الثلاثة .

وأما قول أبى العباس إن المسألة تصحُّ من تسعة . فظاهر ، وقد يقال : هو استثناء مُسْتغرق ، وكأنه استثنى ثلثا من ثلث[5] ، فتصحُّ من ثلاثة : لكل واحد سهم .

● قال ابن القاصّ فى كتاب « أدب القضاء » : سمعت أحمد بن عمر بن سُرَيج ينزِع الحكم بشاهد ويمين ، من كتاب الله عز وجل ، من قوله تعالى[6] : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَـٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ ﴾ وسأحكى معانى ما انتزع به ، وإن لم أجد ألفاظه .

---

(١) ورد النص فى طبقات العبادى ٦٣ هكذا : « قال محمد : المسألة محال لأنها من ثلاثة ، واستثنى ثلث المال فسقط » .

(٢) فى طبقات العبادى ٦٣ : « وهو مثل نصيب » .

(٣) فى المطبوعة : « وإنما استناد أبى العباس » والمثبت من : ج ، ز .

(٤) راجع الجزء الثانى صفحة ١٩٥ .

(٥) فى ز : « ثلثا وثلث » والمثبت فى المطبوعة ، ج .

(٦) سورة المائدة ١٠٦ ، ١٠٧ .

قال رحمه الله : لما قال تعالى : ﴿ فَإِنْ عُثِرَ ﴾ يعنى تبيَّن ﴿ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا ﴾ ، يعنى بذلك الوَصيَّين ﴿ فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ فَيُقْسِمَانِ ﴾[1] [الآية][2] فَيَحْلِفَانِ بالله ، يعنى وارِثَى الميت ، اللذين كان الوصيان[3] حلفا أن ما فى أيديهما من الوصية غيرُ ما زاد عليهما .

قال ابن سُرَيج : فالبيان الذى عُثِر على أنهما استحقا إثما به ، لا يخلو من أحد أربعة معان : إما أن يكون إقرارا منهما بعد إنكارهما ، أو أن يكون شاهدَىْ عدْلٍ ، أو شاهدًا وامْرأتين ، أو شاهدا واحدا ، وقد أجمعنا على أن الإقرار بعد الإنكار لا يُوجِب يمينا على الطَّالِبَين ، وكذلك لو قام شاهدان ، أو شاهد وامرأتان ، فلم يبقَ إلا شاهد واحد ، وكذلك استحلاف الطَّالِبَيْن .

قال ابن القاصّ : وقد رُوِيت القصة التى نزلت فيها هذه الآية ، بنحو ما فسرها ابن سُرَيج .

ثم رَوَى ابن القاصّ بإسناده ، حديث ابن عباس ، عن تَمِيم الدَّارِىّ ، فى هذه الآية : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَـٰدَةُ بَيْنِكُمْ ﴾ الآية . قال : برىء الناسُ منها غيرى ، وغيرَ عدِىِّ ابن بَدَّاء[4] ، وكانا نَصْرَانيَّين يختلِفان إلى الشام قبل الإسلام ، فأتيا الشَّام لتجارتهما ، وقدم عليهما مولى لبنى سهْم[5] ، يقال له بُدَيل بن أبى مرْيم ، بالتجارة ، ومعه جَامٌ[6] من فضة ، يريد به الملكَ ، وهو عظيمُ تجارته ، فمرض فأوصى إليهما ، وأمرهما أن يُبلِّغا ما ترَكَ أهلَه .

قال تميم: فلما مات أخذنا الجامَ، فبعناهُ بألف درهم، ثم اقتسمْناهاأنا وعَدِىّ بن بَدَّاء، فلما جئْنا إلى أهلِه دفعنا إليهم ما كان معنا، وفقدُوا الجامَ، فسألوا عنه ، فقلنا: ما تركَ غيرَ هذا[7].

---

(1) فى الأصول : ﴿ الأوليٰن فيحلفان ﴾ الآية ﴿ فيقسمان ﴾ ، وهو خطأ لأن تلاوة الآية ﴿ الأوليٰن فيقسمان ﴾ .
(2) زيادة من : ج ، على ما فى المطبوعة ، ز .
(3) فى ج ، ز : « كان الوصيتان » ، وفى المطبوعة : « كانا الوصيان » .
(4) فى المطبوعة : « براء » فى كل المواضع ، والمثبت من : ج ، ز ، والترمذى .
(5) فى الترمذى : « هاشم » . وفى أبى داود : « من بنى سهم » .
(6) الجام : إناء .
(7) فى الترمذى زيادة : « وما دفع إلينا غيره » .

قال تميم : فلما أسلمتُ بعد قدوم النبىِّ ﷺ المدينة تأثَّمْتُ[1] مِن ذلك ، فأتيتُ أهله ، فأخبرتُهم الخبرَ ، وأدَّيْتُ إليهم خمسمائة درهم ، وأخبرتُهم أن عند صاحبى مثلَها ، فوثبُوا عليه ، فأتَوْا به النبىَّ ﷺ ، فسألهم البيِّنة ، فلم يجدوا ، فأمرهم أن يستحْلفُوه بما يعظم على[2] أهل دينه ، فحلف ، فأنزل الله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ إلى قوله : ﴿ أَوْ يَخَافُوٓاْ أَنْ تُرَدَّ أَيْمَـٰنٌ بَعْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ ﴾ فقام عمرو بن العاص ، ورجل آخر منهم فحلفا ، فنُزِعَت الخمسمائة من عَدِىّ بن بَدَّاء .

وهذا الحديث هكذا أخرجه التِّرمِذِىّ[3] ، وقال : غريب . وقال : ليس إسناده بصحيح .

وأخرج البخارىّ ، وأبو داود ، والتِّرمِذِىّ أيضا أصلَ الحديث[4] ، مِن غير ذكر القصة بتمامها .

● وفيه إشكال ؛ لأن أهل الحرب إذا أتلف بعضُهم على بعض مالًا ، لم يلزمْهُ ضمانُه وإن أسلم ، وقضية هذا ألّا يلزم تميمًا ولا عديًّا شىءٌ ، وبتقدير اللزوم فاللازم قيمة الجامِ بالغةً ما بلغت ، لا الثمن الذى بِيعَ به .

وقد يُجاب عن الأول بأنه إنما ضُمِن ؛ لأنه مقبوض بعقد ، لأنه كان فى يدهما ، إما بالوديعة ، أو بالوصية ، وكلاهما عقد ، وأهل الحرب لا يسقط عنهم بالإسلام قرضٌ اقترضوه ، ولا معاملة تعاملوا بها ، بخلاف محْضِ الإتلاف .

وعن الثانى بأن الجام ، لعل قيمتَه ألفٌ ، كما بيع .

وقد يُعترَض على أصل استدلال ابن سُرَيج ، بأن اليمينَ فى الآية ليست مع شاهد واحد ، كما هو محل النِّزاع ، بل مع شاهدين .

---

(١) فى المطبوعة : « تأملت » والمثبت من : ج ، ز ، والترمذى .

(٢) فى الترمذى : « بما يقطع به على أهل دينه » .

(٣) أخرجه الترمذى فى جامعه (كتاب التفسير ، سورة المائدة) ٢/١٧٧ .

(٤) أخرجه البخارى فى : (باب قول الله تعالى ﴿ يأيها الذين ءامنوا شهادة بينكم ﴾ ، من كتاب الوصايا) ٤/١٦ عن ابن عباس ، وأبو داود فى (باب شهادة أهل الذمة وفى الوصية فى السفر ، من كتاب الأقضية) ٢/٢٧٧ ، والترمذى فى (كتاب التفسير ، سورة المائدة) ٢/١٧٨ عن ابن عباس .

ويُجابُ بأن معنى : ﴿ لَشَهَـٰدَتُنَا ﴾ كشهادة شاهدنا ، وما هو إلا واحد ، نعم المُدَّعِى اثنان .

(تسمية الحاكم الشهود)

● كان ابن سُرَيج يذهب كما حكاه المَاوَرْدِىّ فى « الحاوى » فى « باب ما على القاضى فى الخصوم والشهود » إلى رأى أهل الكوفة ، أن الأوْلى للحاكم إذا ثبت الحق ألا يُسمِّىَ فى سِجِلّه الشهود ، بل يقول : ثبت عندى بشهادة مَن رأيتُ قَبولَ قولهما ، احتياطًا للمحكوم له ؛ فإنه متى سمَّاهما فتح باب الطَّعن والقدْح عليه .

والمعروف عن الشّافعيّة قاطبةً عكسُه ؛ احتياطا للمحكوم عليه ، وأنه يقول : ثبت عندى بشهادة فلان وفلان .

والمسألة على علوّ شأنها غير مُصرَّح بها فى « شرح الرافعىّ » ولا كتب المتأخرين ، والخلاف فيها فى الأوْلويّة ، وأىّ الأمرين فُعل كان سائغا .

كذا ذكر المَاوَرْدِىّ فى « باب ما على القاضى فى الخصوم والشهود » ولكن رأيت الدَّبيلىّ صرح فى « كتاب أدب القضاء » بأن الخلاف فى الوجوب ، وهذه عبارته : اختلف أصحابنا ، هل يجب ذكر أسامى الشهود ، أم لا ، على وجهين : منهم مَن قال يجب أن يُذكَر ، وهو أولى ؛ لطلب المشهود عليه جَرْحَهم[1] وذكرُهم خير له ، ومنهم مَن قال إذا قال الحاكم : شهد عندى جماعة عدول ، أرضاهم وعرفتهم ، أو قال : سألت عن عدالتهم ، فرجعت المسألة إلى تزكيتهم وعدالتهم ، فقبلتُ شهادتَهم ، جاز وإن لم يذكر أسامى الشهود . انتهى .

وصرح الرُّويَانِىّ فى « البحر » بالوجهين أيضا ، وأنه لا يجوز إبهام الحجة على أحدهما .

وإلى وجه المنع أشار إليه الرَّافِعىّ بقوله : وفى فَحْوى كلام الأصحاب إشارةٌ إلى وجهٍ مانع من إبهام الحجة ، ذكره عند الكلام فى القضاء بالعلم .

---

(١) فى : ج ، ز : « خرجهم » ، والمثبت فى المطبوعة .

وقد تعانَى الشّروطيون المتأخرون أن يجمعوا بين الأمرين ، فيقولون : بشهادة فلان وفلان ، وبما يثبتُ بمثله الحقوق الشرعية ، وبعد اعتبار ما يجب اعتبارهُ شرعا . وهو عندى غيرُ حسن ؛ فإنه إن لم يكن للحاكم مُستَنَدٌ إلا ما صرَّح به ، وهو الغالب ، فذِكر هذه الزيادة يُوهِم أن هناك شيئا آخر ، ويسدُّ الباب على من لَعَلَّه مُحِقّ ، فهو كَذِب وظُلم ، وإن كان له مُستنَد آخر طواه ، فلا هو الذى أبداه تتْميما لرعاية المحكوم عليه ، ولا الذى طوى غيره معه ، تتميما لرعاية المحكوم له ، ففى هذا خروج عن سبيل الفريقيْن .

والأولى عندنا مخالفةُ ابن سُرَيج ، والجرَيَان على قول علمائنا فى التَّصريح بالمُستنَد ، إلا إن [كان][(1)] يخاف مجادلةَ مَن يجادل بالباطل ، فإن استبان للقاضى وجهُ الصواب فى واقعة بطريق القطع أو الظن الغالب ، وخشى إن هو صرَّح بالمُستنَد أن يجادَل بالباطل ، ويبطُلَ الحق ، فالأولى كِتْمان المُستنَد ، وإلا فالصواب ذكرُه . فإنه أدْفعُ للتُّهمة ، وأنْفى للرِّيبة ، وأصْونُ للدين .

والرّافِعىّ اقتصر على قوله : ويجوز أن لا يتعرضَّ لأصل[(2)] الشهادة ، فيكتب : حكمتُ بكذا لِحُجَّةٍ أوْجبتِ الحكم ، لأنه قد يحكم بشاهد ويمين ، وقد يحكم بعلمه ، إذا جوَّزْنا القضاء بالعلم ، وهذه حِيلة يدفع بها القاضى قَدْحَ أصحابِ الرَّأى ، إذا حكم بشاهد ويمين ، وفى فحوى كلام الأصحاب وجهٌ مانع من إبهام الحُجَّة . انتهى .

وهذا الوجه المانع قد يُرجِّح ذكرَ الحجة ؛ لئلا يُنْقَض عليه قضاه ، إذا لم يذكرها ، إن كان فى الناس من يَنْقُض قضاء مَن يُبْهِم[(3)] الحجَّة ، فلْيحترز الحاكم فى ذلك . والضابط : أن إبداء الحُجَّة أولى ، إلا أن يخاف فَوات حقٍّ ، فلْيحتط الحاكم ، والله يعلم المُفسِد من المُصلِح . وسنعيد فى ترجمة المَاوَرْدِىّ ذكرَ المسألة ، وطريقَ الشافعية ، وتقديمَهم الداخل على الخارج ، وتبقيتَهم الأمور على ما هى عليه ، حتى يتبيّن خلافُه ، كل ذلك

---

(1) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : ج ، ز .

(2) فى المطبوعة : « لأهل » والمثبت من : ج ، ز .

(3) فى المطبوعة : « يتهم » والمثبت من : ج ، ز .

يقتضى تَوَقُّفَهم فى الأحكام ، ومراعاتَهم جانبَ مَن يُحْكَمُ عليه ، وطريقَ مَن يُقدِّم بيِّنةَ الخارج بالعكس[1] .

---

(١) فى أصل ج حاشية كتبها الناسخ داخل الأصل ، وأشار من قام بالمقابلة إليها ، وهى موجودة فى أصل ز ، دون إشارة إلى زيادتها ، وسنثبت نصها كما ورد فى « ج » ، ونضع فروق « ز » بين معقوفتين :

« فائدة : هذه المسألة لها حالتان ، حالة يحكم القاضى فيها ، وحالة يتثبت ، والمسألتان فى الرافعي والروضة ، والمصنف خلط فى ذلك .

أما المسألة الأولى فقال فى الروضة ، فى كتاب الحكم : ولا يشترط تسمية الشاهدين على الحكم ، ولا ذكر أصل الشهادة ، ولا تسمية شهود الحق ، بل يكفى أن يكتب : « شهد عندى عدول » ويجوز ألّا يصفهم بالعدالة ، ويكون الحكم بشهادتهم [لشهادتهم] تعديلا لهم . ذكره فى العدة . ويجوز ألّا يعترض لأصل الشهادة [الردة] فيكتب : « حكمت بكذا » بحجة أوجبت الحكم [فينزل حكم بكذا حجة توجب الحكم] وساق [وبيان] نحو ما ذكره المصنف .

وأما المسألة الثانية فيقال ، [فيسأل] : وإذا كتب بسماع البينة فليسمِّ الشاهدين ، والأولى أن يبحث عن حالهما ويعدِّلهما ؛ لأن أهل بلدهما أعرف بهما ، فإن لم يفعل فعل المكتوب إليه ... [الحبد] (كذا) التعديل ، وإذا عدّله فهل يجوز أن يترك اسم الشاهدين ؟ قال الإمام الغزالى : لا [لا ...] والقياس الجواز ، كما أنه إذا حكم استغنى عن تسمية الشهود ، وهذا هو المفهوم من كلام البغوى وغيره . انتهى .

فحينئذ [محل] مسألة ابن سريج هى الثانية ، وقد رأيت أنها فى الروضة ، وأصلها لا كما قال المصنف ، ولا يخلط [يملا] بها مسألة الحكم ، كما فعل المصنف ، وكل هذا نشأ عن الوقوف بالذهن ، وعدم الثبت ؛ نسأل الله العصمة ، ثم إن إبهام الحجة غير مسألة تسمية الشهود ، فكيف خلط [جدد] بينهما » .

(فرع مُستغرَب ضمن فرع عن أبى العباس)

● نقل الرَّافعىّ ، فى « الباب الثانى » من « كتاب اللقيط » عن ابن سُرَيج فيمن أقر بالرِّق لزيد فكذَّبه ، فأقر لعمرو ، تخريجَ القبول ، كما لو أقر بمال لزيد فكذَّبه ، فأقر به لعمرو ، والمقيس مُشكِل ومُستدْرَك على أبى العباس ؛ فإن المنصوصَ خلافُه .

وقد قال الرافعىّ قبل هذا بقليل ما نصه : الحالة الرابعة أن يُقِرَّ على نفسه بالرِّق ، وهو عاقل بالغ ، فيُنظَر ، إن كذَّبه المُقَرُّ له لم يثْبُتِ الرِّقُّ ، ولو عاد بعد ذلك فصدَّقه لم يُلتفَت إليه ؛ لأنه لما كذَّبه ثبتتْ حُرِّيَّته بالأصل ، فلا يعود رقيقا ، ولم يحْكِ فيه خلافا ؛ فإن كان ابن سُرَيج يوافق عليه فهو منه تناقض .

لكن حكى الرافعىّ بعد ذلك قبل الفرع وجهين ، فقال : ولو ادَّعى إنسان رِقَّة فأنكره ثم أقرَّ له ، ففى قبوله وجهان ، وأما المَقِيس عليه وهو غرضنا بالذكر فأغرب[1] ، ولم يذكروه فى مَظِنَّته فى « باب الإقرار » فى مسألة ما إذا أقر لمنكر ، فربما وقع ذِكْره فى « باب اللقيط » استطرادا كما ترى .

(فرع اخْتُلِف فيه على أبى العباس)

● إذا بلغ الصَّبِىُّ فى أثناء الصلاة ، فالمحكىُّ فى الرافعىّ وأكثر الكتب عن ابن سُرَيج أنه يُستحَب الإتمام ، وتجب الإعادة ، عكسُ الصحيح من المذهب ، ولكن ذكر صاحب « البيان » أن الشيخ أبا حامد رحمه الله ، قال : رأيت فى كتاب « الانتصار » لأبى العباس وجوبَ الإتمام ، واستحبابَ الإعادة ، وحُكِىَ عن أبى العباس عكسُه .

● [المشهور عن مالك رحمه الله أن من علَّق الطلاق بما يتحقَّق وجودُه وقع فى الحال ؛ احتجاجا بأنه إذا أجَّل صار ناكحا إلى مدة ، وهو باطل كالمتعة .

قال ابن الرِّفْعَة فى « المطلب » : فى « شرح المفتاح » لابن القاص : إن أبا العباس

---

(١) فى المطبوعة : « فأعزب » والمثبت من : ج ، ز .

ابن سريج قال بمثل قوله ، فيما إذا قال : إن طلعت الشمس فأنت طالق . وليس المشهورَ عنه ، بل المشهور عنه فى قوله : « إن لم أطلِّقْك اليوم فأنت طالق اليوم » ينافى ذلك][1] .

٨٧

أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن أسْباط ، مولى جعفر بن أبى طالب الدِّينَوَرِىّ الحافظ *

[هو][2] أبو بكر ابنُ السُّنِّىّ ، صاحب النَّسائِىّ .

سمع منه ، ومن عمر بن أبى غَيْلان[3] البَغْدادِىّ ، وأبى خَلِيفة ، وزكرياء السَّاجِىّ ، وأبى عَرُوبة ، وطبقتهم بمصر ، والعراق ، والشام ، والجزيرة .

روَى عنه أبو على أحمد[4] بن عبد الله الأصْبَهانِىّ ، ومحمد بن على العَلَوِىّ ، وعلى بن عمر الأَسَدَابَاذِىّ ، وأحمد بن الحسين الكَسَّار .

وصنف فى « القناعة » وفى « عمل يوم وليلة » واختصر « سنن النَّسائِىّ » .

وكان رجلا صالحا ، فقيها شافعيا ، عاش بضعا وثمانين سنة .

قال القاضى أبو زُرْعَة رَوْح بن محمد سِبْط ابن السُّنِّىّ : سمعتُ عمِّى على بن أحمد بن محمد ، يقول : كان أبى رحمه الله يكتب الحديث ، فوضع القلم فى أُنبوبة المِحْبرة ، ورفع يديْه يدعو الله تعالى ، فمات ، وذلك فى آخر سنة أربع وستين وثلاثمائة .

---

(١) زيادة من : ج ، ز على ما فى المطبوعة .

* له ترجمة فى : تذكرة الحفاظ ١٤٢/٣ ، شذرات الذهب ٤٧/٣ ، العبر ٣٣٢/٢ ، اللباب ٥٧٣/١ ، وهو فيه مولى عبد الله بن جعفر بن أبى طالب ، والنجوم الزاهرة ١٠٩/٤ .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : ج ، ز .

(٣) فى المطبوعة : « عبدان » وفى ز : « علان » والمثبت من : ج ، وهو عمر بن إسماعيل بن أبى غيلان ، أبو حفص الثقفى البغدادى . العبر ١٤٤/٢ .

(٤) فى ج : « حمد » والمثبت من المطبوعة ، ز ، ذكر أخبار أصبهان ١٤٩/١ .

٨٨

أحمد بن محمد بن إسماعيل بن نُعَيْم الفقيه ، أبو حامد ، الطُّوسِىّ الإسماعِيلىّ

الفقيه ، المُحدِّث ، الزاهد .

سمع بخُراسان أبا عبد الله البُوشَنْجِىّ ، وطبقته .

وبالجِبال محمد بن أيوب ، وطبقته .

وبالعراق أبا خَلِيفة ، وطبقته .

وبالكوفة أبا جعفر الْحَضْرَمِىّ ، وطبقته .

روى عنه الحاكم[١] ، وغيره .

وكان من تلامذة ابن سُرَيج ، قال فيه الحاكم : إنه صاحَبَ أبا[٢] العباس ابن سُرَيج ، وإنه مفتى الناحية وزاهدها .

قال : وكان يَرِد نَيْسابور قديما ، ويُحدِّث بها .

قال : وأما أنا فكتبتُ عنه بالطَّابَران[٣] .

توفى سنة خمس وأربعين وثلاثمائة .

---

(١) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « فى التاريخ حديثين » .

(٢) فى المطبوعة والطبقات الوسطى : « أبى » والمثبت من : ج ، ز .

(٣) فى المطبوعة : « بالطائران » وهى فى : ج بغير إعجام ، وفى الطبقات الوسطى : « الطبران » ، والمثبت من : د .
والطابران : إحدى مدينتى طوس ، والأخرى نوقان . المراصد ٨٧٤ .

٨٩

أحمد بن محمد بن حاتم

الفقيه أبو حاتم ، الحَاتِمِىّ

(١)

. . . .

٩٠

أحمد بن محمد بن الحسن ، الإمام الحافظ ، أبو حامد بن الشَّرْقِىّ *

تلميذ مسلم .

كان قريع[٢] زمانه ، وحافظ وقته ، وفيه يقول إمام الأئمة أبو بكر بن خُزَيْمة : حياة أبى حامد تحجِز بين الناس والكذب على رسول الله ﷺ .

---

(١) بياض بالأصول كلها ، وقد ترجمه المصنف فى الطبقات الوسطى ، على هذا النحو :

أحمد بن محمد بن حاتم

الفقيه أبو حاتم الْحَاتِمِىّ المُزَكِّى

من أهل الطَّابَران .

قال فيه الحاكم : بقية المشايخ بطُوس ونواحيها ، ومن أحسن الناس رعايةً لأهل العلم ، كتب معنا بنيسابور سنة خمس وثلاثين ، وأتى الطَّابَران سنة ثلاث وأربعين ، وعُقِد له المجلس للنَّظَر والتَّدْريس .

سمع بنيسابور من أبى العباس الأصَمّ .

وببغداد من أبى على الصَّفَّار .

وبمكَّة من أبى سعيد الأعْرابىّ ، وغيرهم .

حدّث عنه الحاكم أبو عبد الله .

توفى فى رجب ، سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة .

* له ترجمة فى تاريخ بغداد ٤٢٦/٤ ، تذكرة الحفاظ ٣٩/٣ ، شذرات الذهب ٣٠٦/٢ ، العبر ٢٠٤/٢ ، لسان الميزان ٣٠٦/١ ، اللباب ١٧/٢ ، النجوم الزاهرة ٢٦١/٣ .

(٢) فى المطبوعة : « فريد » والمثبت من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى .

قلتُ : ولا عِبْرة بكلام مَن تكلَّم فيه ، وكان سكوته أولى به .

قال السُّلَمِيّ : سألت الدَّارَقُطْنىّ عن أبى حامد ، فقال : ثقة ، مأمون ، إمام .

قلت[1] : مِمَّن تكلم فيه ابن عُقْدة . قال : سبحان الله ! ترى يُؤثِّر فيه مثلُ كلامه ، ولو كان بدل ابن عُقْدة يحيىٰ بن مَعِين . قلتُ : وأبو على . قال : ومن أبو على حتى يُسمَع كلامه فيه !

وقال الخطيب : أبو حامد ثبت ، حافظ ، مُتْقِن .

قلتُ : ولد سنة أربعين ومائتين .

وسمع محمد بن يحيىٰ ، وأحمد بن يوسف ، وأحمد بن الأزهر ، وأحمد بن حفْص بن عبد الله ، وأبا حاتم ، ومحمد بن إسحاق الصَّاغَانِىّ ، وعبد الله بن أبى مَسَرَّة ، وخلقا .

روَى عنه أبو بكر محمد بن محمد البَاغَنْدىّ ، وأبو العباس ابن عُقْدة ، وأبو أحمد العَسّال ، وأبو أحمد بن عَدِىّ[2] ، وأبو على الحافظ ، وزاهر بن أحمد ، والحسن بن أحمد المَخْلَدِىّ ، وأبو بكر الْجَوْزَقِىّ ، وغيرهم .

وصنف « الصحيح » ، وحج مرَّات .

توفى فى شهر رمضان ، سنة خمس وعشرين وثلاثمائة .

٩١

أحمد بن محمد بن زكريَّا ، الأستاذ أبو العباس النَّسَوِىّ *

الزاهد ، الصوفىّ ، شيخ الحرم ، وصاحب « تاريخ الصوفية »[3] .

صحب الأستاذ أبا عبد الله بن خَفِيف ، وكان عارفا بمذهب الشافعىّ .

وسمع ابن عَدِىّ ، وأحمد بن عَطاء الرُّوذْبَارِىّ ، وأبا بكر الرَّبَعِىّ[4] ، وطائفة بالشام ، والعراق ، والعجم .

---

(١) فى المطبوعة : « فقلت » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) فى المطبوعة : « على » والتصويب من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى .

* له ترجمة فى تاريخ بغداد ٩/٥ ، طبقات القراء ١١٥/١ ، العقد الثمين ١٣٦/٣ ، وهو فيه : « النشوى » بالشين المعجمة . وانظر فهارس طبقات الصوفية ٥٢٨ .

(٣) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « وسير الصالحين والزهاد » .

(٤) انظر المشتبه ٣٠٦ .

رَوَى عنه أبو نصر بن الخبّاز[1] ، وأبو على الأهْوَازِىّ ، وأبو يَعْلى إسحاق الصَّابُونِىّ ، وطائفة .

قال الخطيب : كان ثقة[2] .

مات بين مصر ومكة سنة ست وتسعين وثلاثمائة .

٩٢

أحمد بن محمد بن سعيد بن إسماعيل ، الحافظ ، أبو سعيد بن أبى بكر

ابن الشيخ الزاهد أبى عثمان الحِيرِىّ النَّيْسَابُورِىّ *

سمع[3] أبا عمْرو الخفَّاف ، وعبد الله بن شِيرَوَيْه ، والحسن بن سفيان[4] ، وخلقًا .

رَوَى عنه الحاكم أبو عبد الله ، وغيره .

وصنف « التفسير الكبير » ، و « الصحيح المُخرَّج على صحيح مسلم » و « الأبواب » وغير ذلك .

ودخل بغداد فى خلق كثير .

وقال : واجتمع عليه الناس بها ، وكان من محبته للحديث يكتب بخَطّه ويسْمَع ، إلى أن استُشهد بطَرَسُوس فى سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة ، وله خمس وستون سنة .

٩٣

أحمد بن محمد بن سليمان ، الشيخ الإمام ، أبو الطيِّب الصُّعْلُوكِىّ **

الحنفىّ نسبا ، الشافعىّ مذهبا ، عمُّ الأستاذ أبى سهل

كان مقدما فى معرفة الفقه واللّغة ، وكان مُحدِّثا أدرك الأسانيد العالية ، وصنف فى الحديث .

---

(١) كذا فى المطبوعة ، وفى ج : « الحنان » وفى ز مثل ج لكن بلا إعجام .

(٢) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « قال ابن الصلاح : كلامه كلام شاف [لعله شافعى] متحقق بمذهبه » .

* له ترجمة فى : تذكرة الحفاظ ١٢٥/٣، العبر ٢٩٦/٢. وسير أعلام النبلاء ٢٩/١٦ ، وحواشيه.

(٣) فى الطبقات الوسطى : « سمع بنيسابور ، ونسا ، والرى ، وبغداد » .

(٤) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « والهيثم بن خلف والدورى » .

** له ترجمة فى : إنباه الرواة ١٠٥/١ ، وسير أعلام النبلاء ٣٩١/١٥ ، والوافى ٣٩٦/٧ .

سمع يحيىٰ بن الذُّهْلِىّ ، وعبد الله بن أحمد ، ومحمد بن عبد الوهَّاب العبْدِىّ ، وعلى بن الجُنَيْد[1] ، ومحمد بن أيوب ، وجماعة ببلاده ، وببغداد ، والرَّىّ .

روَى عنه الأستاذ أبو سَهْل ، والحافظ أبو عبد الله بن الأخْرم[2] .

قال الحاكم : وسمعتُ منه حديثا فى المذاكرة .

قال : وقد كان أمسك عن الرِّواية بعد أن عُمِّر ، فكنا نراه حَسْرة .

قلت : عُمِّر ، بضم العين وتشديد الميم ثم الراء : طَعن فى السِّنّ ؛ إنما ضبطته لوقوعه بخط الحفّاظ مُصَحَّفا ؛ فإنه كتب عَمِىَ ، موضع عُمِّر ، وأراه تصحيفا .

توفِّىَ أبو الطَّيِّب فى رجب ، سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة ، بنيْسابور .

٩٤

أحمد بن محمد بن سهل ، الفقيه ، أبو الحسين الطَّبَسِىّ *

. . . .[3]

---

(١) فى المطبوعة : « الجيد » والتصويب من : ج ، ز ، وهو على بن الحسين بن الجنيد الرازى . العبر ٨٩/٢ .

(٢) ذكره المصنف فى الطبقات الوسطى بكنيته واسمه ، فقال : « أبو عبد الله محمد بن يعقوب » .

* له ترجمة فى : سير أعلام النبلاء ١١٢/١٦ ، اللباب ٨١/٢ ، والطبسى بفتح الطاء المهملة والباء الموحدة وفى آخرها سين مهملة نسبة إلى طبس ، وهى مدينة فى برية بين نيسابور وأصبهان وكرمان . وفى المطبوعة : « أبو الحسن » والتصويب من : ج ، ز ، الطبقات الوسطى ، واللباب .

(٣) بياض بالأصول ، وقد ترجمه المصنف فى الطبقات الوسطى ، على هذا النحو :

أحمد بن محمد بن سهل ، الفقيه ، أبو الحسين الطَّبَسِىّ

بفتح الطاء المهملة والباء المنقوطة بواحدة والسين المهملة ، بلدة من بلاد خُراسان ، لم يُفتَح فى زمن عمر رضى الله عنه من خراسان سواها .

قال الحاكم : كان المتقدِّمين من أصحاب المَرْوَزِىّ .

سمع ابن خُزَيمة وطبقته بالعراق .

وسكن نيسابورَ مُدَّة ، يُدرِّس ويُمْلى الحديث ، ثم انتقل إلى الطَّبَسيْن . =

٩٥

أحمد بن محمد بن شارَك ، الفقيه ، أبو حامد ، الهَرَوِىّ ، الشَّارَكِىّ *

عالم هَرَاة ، وإمامها ، ومُحدِّثها ، وأديبها ، وفقيهها ، ومفسرها .

سمع محمد بن عبد الرحمن السَّامِىّ[1] ، والحسن بن سفيان النَّسَوِىّ[2] ، وأبا يَعْلَى المَوْصِلِىّ ، وجماعة[3] .

روَى عنه أبو عبد الله الحاكم ، وأبو إبراهيم النَّصْرَاباذِىّ ، وغيرهما .

قال فيه الحاكم : مفتى هَرَاة فى عصره ، وكان من الأدباء المذكورين .

قال : وكان حسن الحديث[4] .

قال : وَوَرَد نيْسابور سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة ، على أن يخرج إلى الحج ، وكان أبو عبد الله بن أبى ذُهْل الرئيسَ بنيْسابور ، فمنعه عن الخروج ، وقال للسلطان : إن خرج هذا الشيخ من هَرَاة ، ظهرت غَيْبَتُه على السلطان والرَّعِيَّة ، فأقام بنيْسابور مُدَّة ، ثم انصرف إلى هَرَاة ، فتُوُفِّىَ بها[5] .

قلتُ : وللحافظ أبى حامد الشَّاركىّ كتاب « المُخرَّج على صحيح مسلم » لم أقف عليه .

= قال الحاكم : فبلغنى أنه توفى بها ، سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة .

قال : وبلغنى أن لأبى الحسين « شرحًا لمذهب الشافعىّ » فى ألف جزء ، فكنت أُقدِّر أنها أجزاء خِفاف ، حتى قصدْتُه ، وسألْتُه أن يخرج إلىّ منها شيئا ، فأخرج إلىّ منها ، فإذا هى بخطه أدقّ ما يكون ، وفى كل جزء دَسْتَجَةٌ [الدستجة : الحزمة . القاموس : دس ت ج] أو قريب منها .

وأسند عنه الحاكم فى « التاريخ » حديثا واحدا .

* له ترجمة فى طبقات المفسرين للسيوطى ٥، العبر ٢/٣٢١. وانظر سير أعلام النبلاء ١٦/٢٧٣، وحواشيه.

(١) هو كذلك فى العبر ٢/١٢٠ ، وفى الطبقات الوسطى : « سمع بخراسان أبا جعفر الشامى » .

(٢) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « وعبد الله بن شيرويه » .

(٣) مكان هذه الكلمة فى الطبقات الوسطى : « وبالعراق ، والأهواز ، والبصرة جماعة » .

(٤) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « وسمع المسند من أبى يعلى الموصلى » .

(٥) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « روى عنه الحاكم فى التاريخ فى ترجمته حديثين » .

قال الحاكم : تُوُفِّىَ سنة خمس وخمسين وثلاثمائة .

وكذلك قال أبو النَّصْر الفامىّ فى موضع . وقال فى آخر : توفِّىَ سنة ثمان وخمسين ، وهذا فيما أحسِب وَهْم ، والصواب سنة خمس وخمسين .

٩٦

أحمد بن محمد بن عبد الله بن زياد

. . . . (١)

٩٧

أحمد بن محمد بن عَبْدُوس(٢) بن حاتم

. . . . (٣)

---

(١) بياض بالأصول : وهو أحمد بن محمد بن عبد الله بن زياد البغدادى ، أبو سَهل القطان ، المحدث الإخبارى الأديب . العبر ٢٨٥/٢ ، طبقات العبادى ٧٧ . وانظر سير أعلام النبلاء ٥٢١/١٥ ، وحواشيه .

وقد ترجمه المصنف فى الطبقات الوسطى ، على هذا النحو :

أحمد بن محمد بن عبد الله بن زياد ، أبو سهل القطَّان

بغدادى مشهور .

سمع محمد بن عبيد الله بن المُنادِى ، وأحمد بن عبد الجبار العُطارِدِىّ ، ويحيى بن أبى طالب ، وطائفة .

روى عنه الدَّارَقُطنىّ ، والحاكم ، وابن مَنْدَة ، وغيرهم .

ولد سنة تسع وخمسين ومائتين ، ومات سنة خمسين وثلاثمائة .

ذكره العَبَّادىّ .

(٢) فى ز : « عبدروس » والمثبت فى المطبوعة ، ج .

(٣) بياض بالأصول ، وترجمته فى : سير أعلام النبلاء ٥٨/١٧ ، ٥٩ .

وقد ترجمه المصنف فى الطبقات الوسطى ، على هذا النحو :

أحمد بن محمد بن عَبْدُوس بن حاتم ، الفقيه ، أبو الحسن الحاتِمِىّ

قال الحاكم : كان من علماء الشافعيين .

أحمد بن محمد بن الحسن بن يحيى القَصْرِىّ أبو بكر السِّيبىّ *
أحد الأئمة .

تفقّه على أبى إسحاق المَرْوَزِىّ ، ونشر الفقه ببلده قَصْرِ[١] ابنِ هُبَيْرَة .

وتوفى فى رجب ، سنة اثنتين وسبعين وثلاثمائة ، وله ست وسبعون سنة[٢] .

وسمع الحديث الكثير بخراسان ، والعراق ، والحجاز .
ودرّس بمكة .

توفى يوم الجمعة ، وقت الخطبة ، لست مضَيْن من شهر رمضان ، سنة خمس وثمانين وثلاثمائة ، وكان والده حيًّا ، وضعف عن المشى إلى المقْبُرة .

وكان أبو الحسن حين مات ابن تسع وأربعين سنة .

قال الحاكم : وهو عالم من علماء المسلمين ، أديب ، فقيه ، كاتب ، حاسب ، أصولى .

ذكره الحاكم فى الأحمدين ، ثم أعاد ذكره فى المحمدين فقال : محمد بن أحمد بن عبدوس ، وترجمه كما فعل هنا ، وقال : أخبرنى الثقة أنه أحمد بن محمد .

قال : وسمعته - يعنى الحاتمىَّ - يقول : سمعت أبا زيد الفقيه ، يقول : رأيت رسول الله ﷺ وأنا بمكة فى المنام ، كأنه يقول لجبريل عليه السلام : « يَارُوحَ اللهِ اصْحَبْهُ إلَى وَطَنِهِ » .

* له ترجمة فى تاريخ بغداد ٥/٦٩ ، طبقات الشيرازى ٩٥ ، والسيبى بكسر السين المهملة وسكون الياء المثناة من تحتها وفى آخرها باء موحدة ، نسبة إلى سيب ، قال ابن السمعانى [الأنساب لوحة ٣٢١ ب] : وظنى أنها قرية بنواحى قصر ابن هبيرة . اللباب ١/٥٨٥ . وفى المطبوعة : « أبو بكر السنى » والتصويب من : ج ، ز ، تاريخ بغداد ، وفى الطبقات الوسطى « المعروف بابن السبتى » .

(١) فى المطبوعة : « حضر » والتصويب من : ج ، ز : وقصر ابن هبيرة ينسب إلى يزيد بن عمر بن هبيرة ، والى العراق لمروان بن محمد ، بناه بالقرب من جسر سورا . المراصد ١١٠١ .

(٢) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « قال الخطيب : حدث عن محمد بن جعفر بن رميس ، وأبى سعيد بن الأعرابى ، حدثنى عنه ابنه أبو عبد الله ، وكان صدوقا » .

٩٩

أحمد بن محمد بن القاسم بن منصور بن شَهْرَيَار ، الشيخ أبو على الرُّوذْبارِىّ *

أحد أئمة الصُّوفية .

واختُلِف فى اسمه ، والأصح ما ذكرناه ، وإياه أورد الشيخ أبو عبد الرحمٰن السُّلَمِىّ ، والأستاذ أبو القاسم القُشَيْرِىّ ، والشيخ أبو عمْرو بن الصَّلاح .

وقيل : الحسن بن همَّام .

وقال الخطيب ، وابن السَّمْعَانِىّ : محمد بن أحمد .

ورُوذْبَار : بضم الراء وسكون الواو والذال المعجمة وفتح الباء الموحدة وفى آخرها الراء .

كان هذا الشيخ بغدادىّ الأصل ، من أبناء الوزراء والرؤساء والكتَبة ، يتصل نسبه بكِسرى أنوشروان .

صحب فى التصوف الشيخ الجُنَيد ، وفى الفقه ابن سُرَيج ، وفى النحو ثعلبًا ، وفى الحديث إبراهيم الحَرْبِىّ ، وكان يفتخر بمشايخه هؤلاء .

أقام بمصر ، وصار شيخَها .

وكان فقيها مُحدِّثا ، روَى عن مسعود الرَّمْلِىّ ، وغيره .

روَى عنه محمد بن عبد الله بن شاذَان الرَّازِىّ ، وغيره .

قال أبو على الكاتب : ما رأيت أحدا أجمعَ لعلم الشريعة والحقيقة من الرُّوذْبَارِىّ .

وقال الأستاذ أبو القاسم القُشَيْرِىّ : أظرفُ المشايخ ، وأعلمهم بالطريقة .

توفى سنة اثنتين ، أو ثلاث وعشرين وثلاثمائة .

---

* له ترجمة فى : الأنساب لوحة ٢٦٢ تاريخ بغداد ٣٢٩/١ ، حلية الأولياء ١٠ / ٣٥٦ ، الرسالة القشيرية ٣٤ ، شذرات الذهب ٢٩٦/٢ ، صفة الصفوة ٢٥٦/٢ ، طبقات الصوفية ٣٥٤ ، العبر ١٩٥/٢ .

(ومن كلامه وفوائده)

● قال فى حَدِّ الصُّوفِىّ : إنه من لبس الصوف على الصَّفا ، وسلك طريق المصطفى ، وأطعم الهوى ذوْقَ الجفا ، وكانت الدنيا منه على القَفَا .

● وقال : أنفع اليقين ، ما عظَّم الحقَّ فى عينِك ، وصغَّر ما دونه عندك ، وأثبتَ الرجاءَ والخوف فى قلبك .

● وسُئِل عمَّن يسمع الملاهى ، وزعمَها حلالا له ، وقال : لأنى وصلت إلى درجة لا يُؤثِّر فىَّ اختلافُ الأحوال .

فقال : نعم ، قد وصل لعَمْرِى ، ولكن إلى سَقَر .

قلتُ : وقد توصَّل من حكى هذه الحكاية إلى دعوى ، أنه كان لا يرى السَّماع ، والأظهر[1] عندى فى معنى قوله ، أنه أنكر مِن هذا القائل إظهاره الوصول إلى هذه الدرجة ، فإن الواصل إلى هذه الدرجة لا يتظاهر بذلك ، إلا عن إذن ، وليس مُراد الرُّوذْبَارِىّ تحريم السماع ، ولا إنكارَ أن بعض الناس لا يُؤثِّر فيه اختلاف الأحوال ، وكيف يكون ذلك ، ومن كلام الرُّوذْبَارِىّ أيضا : السَّماعُ مكاشفة الأسرار إلى مشاهدة المحبوب ؟ أسنده عنه الأستاذ أبو القاسم فى « الرسالة »[2] .

وعن الرُّوذْبَارِىّ : جُزْتُ بقصْر ، فرأيت شابا حسنَ الوجه ، مطروحا ، وحوله ناس ، فسألت عنه ، فقالوا : إنه جاز بهذا القصر ، وجارية تغنى[3] :

كبُرتْ همَّةُ عبْـد   طمِعتْ فى أن تراكَا
أَوَ ما حَسْبٌ لعَيْنِى   أن ترَى مَن قد رآكَا

أسنده القُشَيْرِىّ أيضًا عنه .

---

(١) فى المطبوعة ، ز : « ولا ظهر » والتصحيح من : ج .

(٢) صفحة ٢٠١ .

(٣) ذكر القشيرى البيت الأول فى الرسالة صفحة ١٨٢ ، ثم ذكر القصة والبيتين صفحة ٢٠٦ ، وبعد البيتين زيادة : « فشهق شهقة ومات » .

وعن فاطمة أخت أبى على الرُّوذْبَارِىّ ، قالت : لما قرُب أجل أخىَ أبى على ، وكان رأسه فى حِجْرى فتح عيْنيه ، وقال : هذه أبواب السماء فُتِّحت ، وهذه الجِنان قد زُيِّنت ، وهذا قائل يقول [لى][1] : يا أبا على ، قد بلَّغناك الرُّتبةَ القُصوى ، وإن لم تُرِدْها . ثم أنشد يقول :

وحقِّك لا نظرتُ إلى سِواكَا بعين مودَّةٍ حتى أراكَا
أراكَ مُعذِّبى بفتُورِ لحْظٍ وبالخَدِّ المُوَرَّدِ مِن جَناكَا

ثم قال : يا فاطمة ، الأول ظاهر ، والثانى فيه إشكال .

كذا أورد الحكاية القُشَيْرِىّ[2] ، وغيره .

وما أحسن إشْكالَه[3] الثانى ، وليس هو عند التحقيق بمُشكِل ، ولكنه - والله أعلم - استقْصر[4] عقول النساء عن دَرْكه ، وخَشِىَ عليهن غائلَة أن يفهمْن أنَّ الأمر على ظاهره .

وعن الرُّوذْبَارِىّ : رأيت فى البادية حدَثًا ، فلما رآنى قال : أما يكفيك أنه شغفَنى بحبِّه ، حتى علَّنى ! ثم رأيته يجود بروحه ، فقلت له : قُل لا إلٰه إلا الله . فأنشأ يقول :

أيا مَن ليس لى عنْهُ وإن عذَّبنى بُدُّ
ويا مَن نال مِن قلبى مَنالًا ما لَه حدُّ

وعنه : قدِم علينا فقير ، فمات ، فدفنته ، وكشفت عن وجهه لأضعه فى التراب ، ليرحمَ الله غُربته ، ففتح عيْنيه ، وقال : يا أبا على ، أتُذَلِّلُنى بين يدَىْ مَن دَلَّلنِى . فقلتُ له : يا سيدى ، أحياةٌ بعد موت ؟ فقال : بل[5] أنا حىٌّ ، وكلُّ محب لله حىٌّ ، لَأَنصُرنَّك غدا بجاهى يا رُوذْبَارِى .

وعنه : مِن الاغترار أن تُسِىء فيُحسَن إليك ، فتترك الإنابة توهُّمًا أنك تُسامَح فى الهفوات ، وترى أن ذلك من بَسْط الحقِّ لك .

---

(١) زيادة من ج ، والرسالة ١٨٠ على ما فى المطبوعة ، ز .
(٢) الرسالة ١٨٠ .
(٣) فى المطبوعة : « استشكاله » والمثبت من : ج ، ز .
(٤) فى المطبوعة : « استقل » والمثبت من : ج ، ز .
(٥) فى المطبوعة : « بلى » والمثبت من : ج ، ز .

● وعنه : المريد الذى لا يُرِيد لنفسه إلا ما أراد الله له ، والمُراد لا يريد مِن الكَوْنَيْن شيئًا غيرَه .

وقال : الصَّوْل على مَن دونك ضَعْف ، وعلى مَن فوقَك قِحَة .

● وقال : التوبة الاعتراف ، والندم ، والإقلاع .

وأنشد لنفسه[1] :

روحى إليك بكُلِّها قد أجمعتْ لو أن فيك هلاكَها ما أقْلعَتْ
تبكى إليكَ بكُلِّها عن كُلِّها حتى يُقالَ من البكاءِ تقطَّعتْ
فانْظُر إليها نظرةً فلطالما مَتَّعْتَها من نِعْمَةٍ فتمتَّعَتْ

● وقال : كيف تشهده الأشياء وبه فنِيَت ذواتُها عن ذَواتِها ، أم كيف غابت الأشياء عنه وبه ظهرتْ بصفاتِه ؟ فسبحان مَن لا يَشهَده شئٌ ولا يغيب عنه شئٌ .

وقال : أظهرَ الحقُّ الأسامىَ وأبداها للخلق ؛ ليسكن بها شوقُ المحبين إليه ، وتأنس[2] قلوب العارفين له .

وأنشد لنفسه :

إن الحقيقةَ غيرُ ما تتوهَّمُ فانْظُر لنفسِك أىَّ حالٍ تعزمُ
أتكونُ فى القومِ الذين تأخَّرُوا عن حقِّهمْ أو فى الذين تقَدَّمُوا
لا تُخْدَعَنْ فتلومَ نفسَك حين لا يُجْدِى عليك تأسُّفٌ وتَلَوُّمُ

ومن شعر الرُّوذْبَارِىّ[3] :

لو كلُّ جارحةٍ مِّنى لها لُغَةٌ تُثْنِى عليكَ بما أوْليتَ مِن حَسَنِ
لكان ما زان شُكرى إذْ أشرتُ به إليك أجملَ فى الإحسانِ والمِنَنِ

---

(١) الأبيات فى طبقات الصوفية ٣٥٨ ، وقد ورد البيت الأخير فيها هكذا :

فانظُر إليها نظرةً بتعطُّفٍ فلطالما متَّعْتَها فتَمَتَّعتْ

(٢) فى : ج ، ز : « وتأمن » والمثبت فى المطبوعة .

(٣) البيتان فى تاريخ بغداد ٣٣٣/١ .

ومنه[1] :

ولو مضى الكلُّ مِنِّى لم يكن عجبًا ... وإنما عجَبِى للبعْضِ كيف بَقِى
أدْرِكْ بقيَّةَ روحٍ فيكَ قد تَلِفتْ ... قبلَ الفِراقِ فهذا آخرُ الرَّمَقِ

● قال أبو على : التفكُّر على أربعة أوجه : فِكرةٌ فى آيات الله ، وعلامتُها تَوَلُّدُ المحبَّة ، وفكرة فى وعد الله بثوابه ، وعلامتُها تَوَلُّدُ الرَّغبة ، وفكرة فى وعيده تعالى بالعذاب ، وعلامتُها تَولُّد الرَّهبة ، وفكرة فى جفاء النفس مع إحسان الله ، وعلامتُها تولُّد الحياء من الله .

وأنشد :

فإن شئْتُمُ وَصْلِى فذاك أرِيدُه ... وإن شئتمُ هجْرِى فذلك أُوثِرُ
ألستُ أُرَى أهلًا بِحالٍ[2] يسرُّكمْ ... بذلك أزْهُو ما حييتُ وأفْخَرُ

ومن شعره أيضا[3] :

بِكَ كِتْمانُ وجْدِه بكَ عنهُ ... لكَ مِنهُ وعنكَ مالكَ مِنْهُ
مَن إذا لاح لائحٌ مَشْرِقىٌّ ... هامَ وجْدًا عليكَ إن لم تَكُنْهُ[4]
وإذا قال لا أقولُ ببَيْنٍ ... بانَ عنهُ فبانَ إن لم تُبِنْهُ[5]
يا فتى الحبِّ بل فتى الحقِّ سِرِّى ... عنكَ مُستوْدَعٌ لديْكَ فصُنْهُ[6]

وقال : ما ادَّعى أحد قطُّ إلا لخلوِّه[7] عن الحقائق ، ولو تحقَّق فى شىء لنطقتْ عنه الحقيقةُ ، وأغْنَتْهُ عن الدَّعوى .

---

(١) البيتان فى شذرات الذهب ٢٩٧/٢ ، وفى تاريخ بغداد ٣٣٢/١ .
(٢) فى المطبوعة : « لحال » والمثبت من : ج ، ز .
(٣) الأبيات فى طبقات الصوفية ٣٥٨ ، ٣٥٩ .
(٤) فى الأصول : « مشرفى» ولعل ما أثبتناه هو الصواب ، وفى طبقات الصوفيه ٣٥٩ : « لمشوق » وعجز البيت فيه سقط منه : « عليك » .
(٥) ورد صدر هذا البيت فى طبقات الصوفية ٣٥٩ هكذا : * وإذا أفل الأفول ببين * والوزن غير مستقيم .
(٦) فى طبقات الصوفيه ٣٥٩ : « بل يا فتى الحق » .
(٧) فى المطبوعة ، ج ، د : « إلا الخلوة » والمثبت من طبقات الصوفية ٣٥٨ .

وقال : كان عندنا ببغداد عشرة فتيان ، معهم عشرة أحْداث ، مع كل واحد واحد ، وكانوا مجتمعين فى موضع ، فوجَّهوا واحدا من الأحداث ؛ ليأخذ لهم حاجة ، فأبطأ عليهم ، وغضبوا من تأخيره ، ثم أقبل وهو يضحك ، وبيده بِطِّيخة يُقَلِّبها[1] ويشمُّها ، فقالوا له : احتبَسْتَ عنَّا ، ثم جئْتنا تضحكُ !

فقال : جئتكم بفائدة ، رأيت بشْر بن الحارث وضع يده على هذه البطيخة ، فلم أزل واقفا حتى اشتريتُها بعشرين درهما ، أتبرَّك بموضع يده عليها .

فأخذ كل واحد منهم البطيخة ، وجعل يقبِّلُها ويضعها على عينيه ، فقال واحُد منهم : بشر كان معنا صاحبَ عصبية ، أَيش بلغ به هذا كله حتى تفعلوا به هذا ؟

قالوا : تقوى الله ، والعملُ الصالح .

فقال : أنا أُشهِد الله ، وأُشهِدُكم أنِّى تائب إلى الله من كل شىء لا يرضاه مِنِّى ، وأنا على حالة بشْر وطريقته .

فقالوا كلهم مثل ذلك ، فتابوا بأجمعهم ، وخرجوا إلى طَرَسُوس ، وغَزَوا ، واستُشْهِدوا كلُّهم فى موضع واحد .

وأنشد أبو على لنفسه :

فلاذُوا بهِ مِن بعْدِ كلِّ نهايةٍ ... لِيَاذَ مُقِرٍّ بالخضوعِ مع الْحَدِّ
بعجْزٍ وتقصيرٍ عن الواجبِ الذى ... به عرَفوهُ لِلْوَدُودِ[2] من الوُدِّ
وكان لهم بالعزِّ فى غايةِ المُنَى ... شَكورًا لما أوْلاهُ مِن رُتب الحَمْدِ
ومَنَّ بأسْرارِ الذَّخائرِ بيْنَه ... وبينهُم عن مُضْمَرِ الكَتْمِ لِلجَهْدِ

ورُوِى أن أبا على اتخذ مَرَّة أحمالا من السكر الأبيض ، ودعا بجماعة من الْحَلَاوانيِّين[3] حتى عملوا من السكر جدارا ، عليه شُرافات ، ومحاريب على أعمدة ، ونقشوها كلها من سكر ، ثم دعا الصوفية حتى هدموها ، وكسروها ، وانتهبوها .

---

(١) فى المطبوعة : « يقبلها » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) فى المطبوعة : « بالودود » والمثبت من : ج ، ز .

(٣) فى المطبوعة : « الحلوانيين » والمثبت من : ج ، ز .

ومن كلامه : المشاهَدات للقلوب ، والمكاشفَات للأسرار ، والمعاينَات للبصائر ، والمرايات للأبصار[1] .

١٠٠

أحمد بن محمد بن محمد بن إبراهيم بن عَبْدة التَّمِيمِىّ

. . . .[2]

١٠١

أحمد بن محمد بن محمد بن جعفر ، أبو بِشْر الهَرَوِىّ

. . . .[3]

---

(١) بعد هذا فى ج : « آخر المجلد الثالث من مجلدات المصنف . بسم الله الرحمن الرحيم . اللهم يسر وأعن » .

(٢) بياض بالأصول ، وقد ترجمه المصنف فى الطبقات الوسطى ، على هذا النحو :

أحمد بن محمد بن محمد بن إبراهيم بن عَبْدة التَّمِيمِىّ ،
أبو الحسن السَّلِيطِىّ ، المُزَكِّى

من أهل نيسابور .

سمع من ابن خزيمة ، وأبى العباس السَّرَّاج .

ولم يُحدِّث حتى توفى سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة .

ذكره الحاكم .

(٣) بياض بالأصول ، وتجد ترجمته كاملة فى تاريخ بغداد ٨٨/٥ ، ٨٩ ، وقد ترجمه المصنف فى الطبقات الوسطى ، على هذا النحو :

أحمد بن محمد بن محمد بن جعفر ، الشيخ أبو بشر الهَرَوِىّ ، المعروف بالعالم

قال الشيخ : سكن بغداد ، ودرَس عليه القائم بالله أمير المؤمنين .

وقال الخطيب : حدَّث ببغداد عن عبد الله بن جعفر الْجَابِرِىّ ، حدثنا عنه القاضى أبو عبد الله الحسين بن على الصَّيْمَرِىّ . تقلّد الحِسْبَة بجانبى بغداد .

مولده سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة ، وتوفى فى سابع عشر ربيع الأول سنة خمس وثمانين وثلاثمائة .

١٠٢

أحمد بن محمد ، أبو العباس الدَّيْبُلِىّ[١] ، الخيَّاط ، الزاهد

سكن مصر .

قال ابن الصلاح : ذكره أبو العباس النَّسَوىّ فى « كتابه » وذكر أنه كان فقيها ، جيِّد المعرفة بالفقه على مذهب الشافعىّ .

وكان قوتُه وكسبه من خياطته ، كان يخيط قميصا فى جمعة بدرهم ودانقين ، طعامه وكسوته من ذلك غَلاءً ورِخَصا ، ما ارْتَفق من أحد بمصر بشَرْبة ماء[٢] .

وكان رجلا صالحا من أرباب الأحوال والمكاشفات ، له كرامات ظاهرة ، وأحوال سَنِيَّة .

حضر أبو العبَّاس النَّسَوىّ ، وأبو سعد المَالِينىّ وفاتَه ، فذكرا العجَب من حضوره وتلاوته إلى أن خرجت روحُه[٣] .

---

(١) فى أصول الطبقات الكبرى : « الدَّبِيلِىّ » وفى الطبقات الوسطى قال المصنف : « الدَّيْبُلِىّ » ثم قال : « والديبلى إما نسبة إلى ديبل بفتح الدال المهملة وسكون الياء المعجمة بنقطتين من تحتها وضم الباء المنقوطة بواحدة : بلدة من بلاد ساحل البحر ، من بلاد الهند ، قريبة من السند ، وإما إلى دبيل بفتح الدال المهملة وكسر الباء الموحدة وسكون الياء آخر الحروف وفى آخرها اللام أيضا . قال ابن السَّمعانىّ : « قرية من قرى الرَّملة من الشام فيما أظن » . وهذا موضع نظر » .

« والذى رأيته مضبوطا بخط الحافظ المِزِّىّ فى تبييض « طبقات ابن الصلاح » الأول » .

(٢) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « خشن العيش ، كثير التقشُّف ، محفوظ اللسان ، ما حُفِظ عليه أنه ذكر إنسانا قطُّ بنقص ، ولا ذُكِر عنده أحدٌ بنقيصة ، مُكاشفًا يخبر بالشىء فيكون كما أخبر ، له القبول عند الموافق والمخالف ، حتى كان أهل الملك يستشفون به ، ويتبرَّكون بدعواته » .

(٣) ذكر المصنف فى الطبقات الوسطى ما أخبر به أبو العباس النَّسَوىّ ، فقال نقلا عن أبى العباس : « واعتلَّ علته التى توفى فيها ، وتولَّيت خدمته ، فشهدت منه =

مات فى سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة .

وقد ظن بعض الناس أنه الدَّبِيلىّ صاحب « أدب القضاء » وليس كذلك ؛ ذاك على ابن أحمد ، وهذا أحمد بن محمد .

وليس فى كتاب « الأنساب » لابن السَّمْعانِىّ واحدة من هاتين النِّسْبَتْين .

١٠٣

أحمد بن مسعود بن عمرو بن إدريس بن عِكْرِمة ، أبو بكر الزَّنْبَرِىّ

بفتح الزاى ثم النون ثم الباء بنقطة من تحتها ، نسبة إلى الجد*

ذكره ابن ماكُولا ، وابن السَّمْعانىّ ، وقالا : إنه سمع الرَّبيع بن سليمان ، وبحْر بن نصر ، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحَكَم .

روَى عنه أبو بكر بن المُقْرِى ، وأبو حفص ابن شاهين ، وأبو سعيد ابن يونس ، وأبو القاسم الطَّبَرانِىّ ، وغيرهم .

مات فى شهر رمضان ، سنة ثلاث وثمانين وثلاثمائة[1] .

=أحوالا سنية فى علته، وقال لى إنه يموت ليلة الأحد. فكان كما قال، وما كان يصلى إلا فى جماعة ، فكنت أصلى به ، وصليت به المغرب ليلة الأحد ، فقال لى : تَنَحّ ، فإنى أريد أن أجمع بين صلاتين ، وركع وأوتر ، ثم أخذ فى السِّياق ، وهو حاضر معنا إلى نصف الليل ، فقمت وطرحت نفسى ساعة ، ثم رجعت إليه ، فلما رآنى قال : أىّ وقت هو ؟ قلت : قرب الصبح . فقال : حوِّلونى إلى القبلة . وكان معى أبو سعد الهَرَوِىّ ، فحولناه إلى القبلة ، فأخذ يقرأ ، فقرأ مقدار خمسين آية ، ثم خرجت روحه » .

وبعد هذا فى الطبقات الوسطى أيضا : « وكان يصوم دائما ، ويدرس القرآن دائما ، يخيط بالنهار ، فإذا أمسى صلَّى المغرب ونظر فى كتاب الربيع ، يعنى الأم » .

* له ترجمة فى : الأنساب لوحة ١٢٧٩، سير أعلام النبلاء ١٥/٣٣٣، طبقات القراء ١/١٣٨، وفيها «الزبيرى» وهو خطأ.

(١) فى الأنساب : « مات فى شهر رمضان ، سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة » .

وتقدم محمد بن بِشْر الزَّنْبَرِىّ فى « الطبقة الثانية »[(١)] ، وهذان[(٢)] وإن اختلفا من طبقة واحدة ، غير أن سَنَة وفاة ذاك لم تتحرَّر ، فأوردناه مع أصحاب الإمام الأعظم .

١٠٤

أحمد بن منصور بن عيسى

. . . .[(٣)]

١٠٥

أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد المُقْرِئ ، أبو بكر *

شيخ القُرَّاء فى وقته ، ومصنف السَّبْعة .

ولد سنة خمس وأربعين ومائتين .

سمع الرَّمَادِىّ[(٤)] ، وسعْدان بن نصر ، ومحمد بن عبد الله المُخَرِّمِىّ[(٥)] ، وأبا بكر الصَّغَانِىّ[(٦)] ، وجماعة .

قرأ القرآن على قُنْبُل ، وأبى الزَّعْراء بن عَبْدوس ، وغيرهما .

---

(١) لم يرد ذكر لمحمد بن بشر الزنبرى فى الطبقة الثانية ، ويلاحظ اضطراب عبارة المصنف ، فإنه يذكر أنه أورده مع أصحاب الإمام الأعظم ، وهؤلاء ذكرهم فى الطبقة الأولى ، لا الثانية .

(٢) فى الأصول : « وهذا » .

(٣) بياض بالأصول ، وله ترجمة فى : سير أعلام النبلاء ١٥/٥٣٦ ، وحواشيه . وقد ترجمه المصنف فى الطبقات الوسطى ، على هذا النحو :

أحمد بن منصور بن عيسى ، أبو حامد الطُّوسِىّ

الحافظ ، الفقيه ، الأديب المُزَكِّى .

ذكره الحاكم ، وذكر أنه قلَّ أن رأى فى المشايخ أجمعَ منه .

سمع بنيسابور عبد الله بن شِيرُويه ، وطبقته ، وأكثر عن أهل خُراسان .

توفى سنة خمس وأربعين وثلاثمائة .

* له ترجمة فى : طبقات القراء ١/١٣٨ ، العبر ٢/٢٠١ ، النجوم الزاهرة ٣/٢٥٨ ، وفى الطبقات الوسطى : « أبو بكر البغدادى » . وانظر : سير أعلام النبلاء ١٥/٢٧٢ ، وحواشيه .

(٤) ذكر المصنف اسمه فى الطبقات الوسطى ، فقال : « أحمد بن منصور الرمادى » .

(٥) نسبة إلى المخرم : محلة ببغداد . انظر المشتبه ٥٧٧ .

(٦) زاد المصنف فى الطبقات الوسطى : « وعباس الدورى » .

روى عنه الحديث أبو حفص بن شاهين ، وأبو بكر بن شَاذان ، والدَّارَقُطنىّ ، وخلق .

وكان ثقة ، مأمونا ، قرأ عليه القرآن خلائقُ .

قال عبد الواحد بن أبى هاشم : سأل رجلٌ ابنَ مجاهد : لِمَ لا تختار لنفسك حرْفًا يُحمَل عنك ؟ قال : نحن إلى أن نُعمل أنفسَنا فى حِفْظ ما مضى عليه أئمتُنا ، أحوجُ مِنَّا إلى اختيار حرف يَقْرأ به مَن بعدنا[1] .

وقال ثعلب : ما بقى فى عصرنا أعلمُ بكتاب الله من ابن مجاهد .

وعن عبيد الله الزُّهْرِىّ ، قال : انْتَبَه أبى ، فقال : رأيت يا بُنَىّ ، كأن مَن يقول : مات مُقَوِّم وحْيِ الله . فلما أصبحنا إذا بابن مجاهد قد مات .

وقال أبو عمْرو الدَّانِىّ : فاق ابن مجاهد فى عصره سائر نُظَّاره من أهل صناعته ، مع اتساع علمه ، وبراعة فهمه ، وصدق لهْجته ، وظهور نُسْكه .

توفى سنة أربع وعشرين وثلاثمائة .

(ومن كلامه وفوائده)

قال : مَن قرأ لأبى عمْرو ، وتمذْهب للشافعىّ ، واتَّجَر فى البَزِّ ، وروى شعرَ ابن الْمُعْتَزِّ ، فقد كَمُل ظَرْفُه[2] .

قيل : إن ابن مجاهد ، قال للشيخ أبى بكر الشِّبْلِىّ رضى الله عنه : أين فى العلم إفساد ما يُنتفَع به ؟

قال له : فأين قوله : ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ ﴾[3] ولكن أين معك يا مُقْرِئ فى القرآن : المحبُّ لا يعذِّب حبيبَه ؟

فسكت ، قال الشِّبْلِىّ : قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَـٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّـٰٓؤُهُۥ ﴾[4] .

---

(١) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « وعن ابن مجاهد : رأيت رب العزة فى المنام ، فختمت عليه ختمتين ، فلحنت فى موضعين ، فاغتممت ، فقال لى : ياابن مجاهد ، الكمال لى ، الكمال لى » .

(٢) انظر رواية أخرى فى ١ / ٣٠٨ .

(٣) سورة ص ٣٣ .

(٤) سورة المائدة ١٨ .

١٠٦

أحمد بن أبى أحمد الطَّبَرِىّ ، الشيخ الإمام ، أبو العباس بن القَاصّ *

إمام عصره ، وصاحب التصانيف المشهورة : « التلخيص » و « المفتاح » و « أدب القاضى »[١] و « المواقيت » وغيرها فى الفقه .

وله مصنف فى أصول الفقه والكلام على حديث « يا أبا عُمَيْر »[٢] رواه عنه تلميذه القاضى أبو على الزُّجَاجِىّ .

كان إماما جليلا ، أخذ الفقه عن أبى العباس بن سُرَيج .

وحدَّث عن أبى خليفة ، ومحمد بن عبد الله المُطَيَّن الحَضْرَمِىّ ، ومحمد بن عثمان بن أبى شَيْبة ، ويوسف بن يعقوب القاضى ، وعبد الله بن نَاجِية ، وغيره .

وحديثه موجود فى « أدب القضاء »[١] وغيره من تصانيفه .

أقام بطَبَرِسْتان ، وأخذ عنه علماؤها ، وأظن أبا على الزُّجَاجِىّ أخذ عنه هناك ، ثم انتقل بالآخرة إلى طَرَسُوس ؛ ليقيم على الرِّباط .

والمشهور أنه ابن القاصّ ، وجعله أبو سعْد بن السَّمْعانِىّ نفسه القاصّ .

قال : وإنما سمى بذلك لدخوله ديار الدَّيْلَم ، ووعظِه بها وتذكيره ، فسمِّى القاصّ ؛ لأنه كان يقُصُّ .

قال : وكان مِن أخشع الناس قلبا إذا قصّ ، فمن ذلك ما يُحْكى أنه كان يقصُّ على الناس بطَرَسُوس ، فأدركته رَوْعةٌ مما كان يصف ، من جلال الله وعظمته وملكوته[٣] ، من خشية ما كان يذكر من بأسه وسطوته ، فخر مغشيًّا عليه ، ومات .

---

* له ترجمة فى : الأنساب لوحة ٤٣٨ ب ، طبقات الشيرازى ٩١ ، طبقات العبادى ٧٣ ، النجوم الزاهرة ٢٩٤/٣ ، وفيه : « أبو العباس القاضى » وهو تحريف عن (القاص) . ووفيات الأعيان ٥١/١ .

(١) يذكر المصنف هذا الكتاب مرة باسم « أدب القاضى » وأخرى باسم « أدب القضاء » وقد ذكره الشيرازى والعبادى باسم « أدب القاضى » .

(٢) راجع سير أعلام النبلاء ١٥ / ٣٧١ .

(٣) فى الطبقات الوسطى : « وملكته خشية ما كان » .

● وحكى تلميذه القاضى أبو على الزُّجَاجِىّ أن رجلا حمل ثورا من طريق قرية إلى قرية [أخرى][1] لإنسان آخر ، فتعرَّض له بعض اللصوص ، وخوَّفه بالقتل إن لم يسلِّمْه إليه ، فأعطاه الثور خوفًا منه على روحه ؛ لبقاء مهجته ، فاختلف علماءُ الوقت فى تغريم قيمة الثَّور مَن حمَله . فأوجب أبو العباس بن القاصّ الغرامةَ على حامله ؛ لأنه افتدى نفسه بمال غيره ، وهذا ما صححوه فى الوديعة ، وقال أبو جعفر الحَنَّاطِىّ : لا غرامة عليه ؛ لأنه أُكرِه على ذلك ، فاتفق أن أبا على الزُّجَاجِىّ الحاكى رأى رسولَ الله ﷺ فى المنام ، وسأله عن هذه المسألة ، فقال : الصواب ما قال أستاذُك ابن أبى أحمد ، ففرح القاضى أبو على الزُّجَاجِىّ لموافقة أستاذه الصواب .

قلتُ : أبو جعفر الحَنَّاطِىّ هو والد أبى الحسين الحَنَّاطِىّ المشهور ، ويقال : إنه قرأ على ابن القاصّ ، وسنترجمه إن شاء الله تعالى آخر هذه الطبقة ، عند ذكر المعروفين بكُناهم .

مات ابن القاصّ بطَرَسُوس ، سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة .

(ومن الغرائب عنه)

● قال ابن القاصّ فى « أدب القضاء » فيما إذا رجع شاهِدَا الأصل ، المشهودُ على شهادتهما ، وقالا : ما أشهدْنا شهودِ الفرع ، أو سكتا ولم يقولا شيئا : إنه لا ضمان عليهما[2] ولا على شهود الفرع . وقال : قلته تخريجًا .

● وقال فيه أيضا فى « باب ما لا يجب فيه اليمين » : إن الشافعىّ ، قال : لو ادُّعِىَ على رجل أنه ارْتَدَّ ، وهو منكر ، لم أكشف عن الحال ، وقلت له : اشْهدْ أن لا إلٰه إلا الله ، وأنَّ محمدا رسول الله ، وأنه برىء من كل دين خالف الإسلام . انتهى

وهو نص حسن ، يؤخذ منه ما تعم به البلْوى ، فيمن يُدَّعَى عليه بالكفر ، وهو ينكر ، فلا يتوقف الحكم بإسلامه على تقريرِه به ، وبذلك أفتى الوالد رحمه الله ، وصنف فيه

---

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : ج ، ز .

(٢) فى : ج ، ز : « لا جبار عليهما » والمثبت فى المطبوعة .

« مُصنَّفا » ، ردَّ به على الشيخ تقيّ الدين ابن دقيق العيد ، فى دعواه خلافه ، ولم يكن الوالد وقف على هذا النص ، فلما وقفت أنا عليه أريتُه له فأعجبه[١] .

● وقال ابن القاصّ فى « المفتاح » فى زكاة التجارة : إنها تجب فى الموروث والموهوب . ولا يُعْرَف مَن قال به فى الموروث مطلقا ، ولا فى الموهوب ، إلا إذا كان شرَطَ الثواب ، أو كان مُطلِقا ، وقلنا المُطلَقة تقتضى الثواب ، وقد تكلمت على كلامه من[٢] أجوبة سؤالات وردت علىَّ من حلب[٣] أرسلها الشيخ شهاب الدين الأذْرَعِىّ ، تتعلق بكتابى « التوشيح » وغيره ، وذكرت قول الأستاذ أبى منصور فى خطبة « شرح المفتاح » : إن هذا لا يوافق المذهب .

(تحليف المقذوف)

● فى « الرافعىّ » و « الروضة » حكاية قولين : فى أنه هل للقاذف تحليف المقذوف أنه لم يَزْنِ ؟ وأن الموافق بجواب[٤] الأكثرين أن له ذلك ، ولم يفصحا بكيفية الحِلف على القول به ، بل قولهما : « إنه لم يَزْنِ » قد يشير إلى الاكتفاء بهذه العبارة فى الحِلف ، ولا يُكْتَفى بذلك فى المسألة ؛ فإنه وقع استطرادا غير مقصود ، ولم يكن مقصودهما إلا أصل ثبوت الحِلف ، لا تعريف صيغتِه ، والمسألة مسطورة .

قال ابن القاصّ : يحلف بالله أنه عفيف .

وقال أبو زيد المَرْوَزِىّ : يحلف بالله أنه ليس بزان[٥] .

قلتُ : ووجهُ[٦] قول أبى زيد ، ولعله المُستَقِرّ فى نفس الرافعىّ ؛ ولذلك عبَّر باللفظ الذى حكيْناه أنه صورة جوابه ؛ فإن المقذوف إنما يقول فى جواب « أنت زان » : لست

---

(١) فى هامش ج هذه الحاشية : « هذا ينافى قولك فى ترجمة الوالد : إنه كان لا يخفى عليه شىء من نصوص الشافعى » وبعد الحاشية هذا التعليق : « تحجرت واسعا ، فإن مراده أن والده لا يخفى عليه من نصوص الشافعى فى الغالب ، وهو كذلك ... » .

(٢) فى المطبوعة : « فى » والمثبت من : ج ، ز .

(٣) فى : ج ، ز ، د : « وردت على رجل أرسلها ... » : وأثبتنا ما فى المطبوعة .

(٤) فى المطبوعة : « الجواب » والمثبت من : ج ، ز .

(٥) فى المطبوعة : « لم يزن » والمثبت من : ج ، ز .

(٦) فى المطبوعة : « ووجهه » والمثبت من : ج ، ز .

بزان ، أو نحوه ، وقد لا يكون زانيا ولا عفيفا ، ألا ترى أن من وطىء مَحْرَما مملوكة له ليس بعفيف على المذهب ، ومن ثَمَّ لا يُحَدُّ قاذفُه ، وما هو بزان للشُّبْهة ، وبهذا يتوجه كلام ابن القاصّ ؛ فإنه يقول : إنما يثبت الحد بوجود العفة ، لا بانتفاء الزنا ، فلْيحلف[1] على العفة .

والخلاف بين ابن القاصّ وأبى زيد حكاه شُرَيح فى « أدب القضاء » وغيره ، ومن العجب أن القفَّال ذكر فى أوائل « أدب القضاء » من « شرح التلخيص » كلام أبى زيد مُقتصِرا عليه ، ولم يذكر كلام ابن القاصّ .

(فرع : هل يكفى فى الشهادة على الشهادة مطلق الاسترعاء ، أو لابد من استرعاء الشاهد بخصوصه ؟)

● هذه المسألة من مُخرّجات أبى العباس بن القاصّ ، ذكر فى كتاب « أدب القضاء » فى « باب ذكر الشهادة على الشهادة » أن الشافعىّ وأبا حنيفة اختلفا فيها :

فقال الشافعىّ : يجوز لهما أن يشهدا على شهادة مَن سمِعاه يسترعى شاهدا ، وإن لم يسترعِهما . قال : قلتُه تخريجًا .

وبهذا جزم الرافعىّ ، فقال : وإذا حصل الاسترعاء لم يختص التَّحمُّل بمن اسْترعاه ، بل لزيد[2] التحمل والأداء باسْترعاء عمرو ، خلافا لأبى حنيفة . ولم يزد على هذا القدر ، مع أن المسألة كبيرة خِلافيَّة ، وقد بسطها الإمام فى « النهاية » فجزم بما جزم به الرّافعىّ ، وبيَّن وجهَه ، فقال :

ثم أجمع أصحابنا على أن الاسْتِرعاء فى عينه ليس شرطا ، بل إذا جرى لفظ الشهادة مِن شاهد الأصل ، على وجه لا يَحتمِل إلا الشهادة ، فيصير السامع فرعًا له ، وإن لم يُصدِر من جهته أمرا ، وأذن فى تحمل الشهادة . إلى أن قال : ولو أشهد شاهد الأصل زيدا على

---

(١) فى المطبوعة : « فيحلف » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) فى : ج ، ز : « بل له » والمثبت فى المطبوعة .

شهادته ، وكان عمرو بالحضْرة ، فلعمرو أن يتحمَّل الشهادة ، كما لزيد المُسترعَى ، فإنه لما استرعى زيدا فقد تبيَّن تجريد القصد فى الشهادة ، وهو المطلوب ، فيتحمَّلُها عنه ، وإن لم يتعلق الاسْترعاء به ؛ فإن الشهادة على الشهادة ليست استنابة مِن شاهد الأَصل ، ولا توكيلا ، وإنما الغرض منه حصول الشهادة فى حقها ، مقصودة مجردة ، مرفاة[1] عن احتمال الكلام الذى قد يجريه الإنسان من غير تَثَبّت . انتهى .

وأقول : اقتصر صاحب « البيان » على عَزْو ذلك إلى ابن القاصّ ، والمَسْعُودِىّ ، ولكن جزم به أيضا القاضى أبو سعْد فى « الإشراف » وكلام طوائف من أصحابنا العراقيِّين وغيرهم كالصريح فى اشتراط استرعاء الشاهد بخصوصه ، وعلى ذلك تدل عبارة صاحب « التنبيه » ، وصرح القاضى شُرَيح فى « أدب القضاء » بالخلاف فيه .

(المحمدون من أهل هذه الطبقة)

١٠٧

محمد بن أحمد بن إبراهيم بن يوسف ، أبو الحسن الكاتب

من أجلِّ فقهائنا .

قال ابن بَاطِيش : ولد سنة إحدى وثمانين ومائتين بالحَسَنِيّة[2] .

١٠٨

محمد بن أحمد بن الأزْهر بن طلحة الهَرَوِىّ ، أبو منصور ، الأزْهرِىّ ، الهَرَوِىّ*

اللغوىّ ، صاحب « تهذيب اللغة » .

ولد سنة اثنتين وثمانين ومائتين .

---

(١) كذا فى المطبوعة ، ج ، ز ، وفى د : « مرواة » .

(٢) الحسنية : بلد فى شرق الموصل ، بينها وبين جزيرة ابن عمر . مراصد الاطلاع ٤٠٣ .

* له ترجمة فى بغية الوعاة ٨ ، شذارت الذهب ٧٢/٣ ، العبر ٣٥٦/٢ ، المزهر ٤٦٥/٢ ، معجم الأدباء ١٩٤/١٧ ، النجوم الزاهرة ١٣٩/٤ ، وفيات الأعيان ٤٥٨/٣ . وانظر : سير أعلام النبلاء ٣١٥/١٦ ، وحواشيه .

وسمع بَهَراة من الحسين بن إدريس ، ومحمد بن عبد الرحمٰن السّامِىّ ، وطائفة .

ثم رحل إلى بغداد ، فسمع أبا القاسم البَغَوِىّ ، وأبا بكر بـن داود، وإبراهيم بن عرفة نِفْطَوَيْه ، وابن السَّرَّاج ، وأبا الفضل المُنْذِرِىّ ، وعبد الله بن عُرْوة ، وغيرهم .

روَى عنه أبو يعقوب القرّاب ، وأبو ذَرّ عَبْد بن أحمد[1] وأبو عثمان سعيد القُرَشِىّ ، والحسين البَاشَانىّ[2] ، وعلى بن أحمد بن خَمْرَوَيْه ، وغيرهم .

وكان إماما فى اللغة ، بصيرا بالفقه ، عارفا بالمذهب ، عالىَ الإسناد ، ثخين الورع ، كثير العبادة والمراقبة ، شديد الانتصار لألفاظ الشافعىّ ، مُتحرِّيًا فى دينه .

أدرك ابن دُرَيد ، وامتنع أن يأخذ عنه اللغة .

وقد حمل اللغةَ عن الأزهرىّ جماعة ، منهم أبو عُبَيد الْهَرَوِىّ صاحب « الغريبين » .

ومن مصنفات الأزهَرِىّ « التهذيب » عشرة مجلدات[3] ، وكتاب « التقريب » فى التفسير ، وكتاب « تفسير ألفاظ الْمُزنِىّ » ، وكتاب « علل القراءات » ، وكتاب « الرُّوح وما ورد فيها من الكتاب والسنة»، وكتاب «تفسير الأسماء الحسنى»، و«تفسير إصلاح المنطق » ، و « تفسير السبع الطُّوَل[4] » ، و « تفسير ديوان أبى تمام » .

وأُسِر مرة ، أسرتْه القرامطةُ ، فحكى عن نفسه أنه وقع فى أسر عرب نشأوا فى البادية ؛ يتتبعون مساقط الغيثِ أيام النَّجْع ، ويرجعون إلى أعْداد[5] المياه فى محاضرهم زمن القَيْظ ، ويتكلمون بطبائعهم البدوية ، ولا يكاد يوجد فى منطقهم لَحْن أو خطأ فاحش .

---

(١) فى المطبوعة : « عبد بن حميد » وهو خطأ صوابه من : ج ، ز ، وانظر العبر ١٨٠/٣ ، وقد أورده المصنف فى الطبقات الوسطى بكنيته ولقبه ، فقال : « وأبو ذر الهروى » .

(٢) بفتح الباء الموحدة والشين المعجمة بين الألفين وفى آخرها النون ، نسبة إلى باشان ، قرية من قرى هراة . اللباب ٨٨/١ .

(٣) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « والانتصار للشافعى » .

(٤) فى المطبوعة : « الطوال » والمثبت من : ج ، ز . والسبع الطول من البقرة إلى الأعراف ، والسابعة سورة يونس أو الأنفال وبراءة جميعا ، لأنهما سورة واحدة عند الجوهرى . القاموس (طول) .

(٥) فى المطبوعة : « عداد » والتصويب من : ج ، ز ، والماء العد (بكسر العين) الجارى الذى له مادة لا تنقطع . القاموس (عدد) .

قال : فبقيتُ فى أسْرهم دهرا طويلا ، واستفدت منهم ألفاظا جمَّة ، ثم توفى فى شهر ربيع الآخر سنة سبعين وثلاثمائة[1] .

---

(١) بعد هذا فى الطبقات الوسطى :

● قال الأزْهَرِىُّ فى كتابه « الزاهر » فى شرح غريب ألفاظ « المختصر » فى أواخر « باب قسم الصدقات » ما نصه : « وقولهم : وإذا استوى فى القُرب أهل نسبهم وعِدًى ، قسمت على أهل نسبهم دون العِدَى . وإن كان العِدَى أقرب دارا ، وكان أهل نسبهم منهم على سفر تقصر فيه الصلاة ، قسمت على العِدَى . والعِدَى : هم الذين لا قرابة بينهم وبين هؤلاء الذين جاوروهم . وأهل نسبهم : ذوو القرابات ؛ فإن جمع الجوار ذوى القرابات والعدى ، قسمت على ذوى القرابة ؛ لأن لهم حقين : حق القرابة ، وحق الجوار . فإذا كان العِدَى ، الذين لا قرابة لهم ، مجاورين لهم ، وذوو القرابة لا يجاورونهم ، فالعِدَى أحقُّ ؛ لجوارهم » .

هذا كلام الأزهرىّ . [وهو فى الزاهر ٢٩٧ ، ٢٩٨] .

وقوله : « وإذا كان العِدَى الذين لا قرابة لهم مجاورين » إلى آخره ، صريحه أن التصدق بسهم الزكاة على الجار ، أولى من القريب البعيد الدار .

وهذا هو مقتضى نقل القاضى أبى الطيب ، حيث قال : « وإن كان الأجانب مجاورين لهم ، والأقارب لا يخالطونهم ، فصدقاتهم للأجانب » .

وكذلك الماوَرْدِىّ فإنه قال فى « الحاوى » فى « باب تفريق الصدقة » : « فصل ، فأما إذا كان جيرانه أجانب ، وأقاربه أباعد ، فجيرانه الأجانب أولى بزكاته من أقاربه الأباعد » وحكى خلاف أبى حنيفة فى ذلك ، ثم استدل للمذهب .

وعلى ذلك جرى الشيخ تاج الدين الفَزَارِىّ فى « الإقليد » فقال : « ولو كان جيرانه أجانب وأقاربه بعيدين عنه ، فمذهب الشافعى أن الجار أولى ، وعن أبى حنيفة أن القريب أولى » .

إلا أن المجزوم به فى « الروضة » فى « باب صدقة التطوع » أن صرف الزكاة والكفارة وصدقة التطوُّع إلى الأقارب أولى من الجيران ، وهذا هو الذى لا يظهر سواه . =

(ومن الرواية والفوائد عن أبى منصور)

وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ إذنا خاصا ، أخبرنا أبو على الخلّال ؛ أخبرنا عبد الله بن عمر .

= وينبغى حمل كلام هؤلاء على ما إذا كان الأقارب فى بلدة أخرى ، فإنه حينئذ يتعين ألّا يصرف إليهم ؛ لأن النقل فى الزكاة والكفارة لا يجوز .

ولنتكلم على عبارة هؤلاء ليتحرر الموضع :

أما الأزْهرِىّ فنقول : مرادُه من الجوار وعدمه البلدُ ، وكل من كان فى بلد مجاورٌ ، ومن لم يكن معه فيه فهو غيرُ جارٍ ؛ ويدل عليه ما سنذكره إن شاء الله فى كلام الماوَرْدِىّ . ولا يقال هو خلاف الظاهر ؛ لأنا نقول : يجب المصير إليه ، إذا كان محتملا ، جمعا بين النَّقليْن .

وأما القاضى ، فعبارته المُخالَطة ، وقد يقال : كل من فى البلد مُخالِط ، سواء أكان جارا ملاصقًا ، أم لا .

وأما الماوَرْدِىّ ، فقد قال فى أثناء الاستدلال ما نصه : « ولأنه لما كان جيرانه فى دار الإسلام أولى بزكاته ، من أقاربه فى دار الحرب ، كان جيران بلده أولى بها من أقاربه فى غير بلده » انتهى ، وهو تصريح منه بأنه إنما فرضَ المسألة فى البلدين ، أعنى : ما إذا كان القريب فى غير بلد المزكِّى ، والجار فى بلده .

وقال قبل ذلك : « إذا كان رب المال مُتولِّيًا لِقَسْم زكاته ، وهو من أهل الأمصار ، فإن كان مِصْره صغيرا ، كان جميعُ أهله جيرانَه » وقال فى هذا القسم : « إن كان بعض أهله أقاربَ لرب المال ، وبعضهم أجانبَ منه ، كان أقاربه أولى بزكاته من الأجانب ؛ فإن عدَل بها عن أقاربه إلى الأجانب ، فقد أساء وأجْزَأه ، وإن كان البلد كبيرا فوجهان : أحدهما ، أن المَرْعِىَّ فيه الجِوارُ الخاص ، فيكون جيرانه من أُضيف إلى مكانه من البلد ، وقيل : إلى أربعين دارا من داره . والوجه الثانى ، أنه مُراعًى فيه الجِوارُ العام ، فعلى هذا يكون جميع أهل البلد » . =

ح : وكتب إلىَّ أحمد بن أبى طالب ؛ عن ابن عمر ، أخبرنا عبد الأوَّل بن عيسى ،

= ثم قال : « إن هذا أصح الوجهين » .

والذى فهمته من كلامه كله : أن البلد إن كان صغيرا فجميع أهله جيرانه ، وفى هذه الحالة لا يكون قَدَّم الجار على القريب ، لكونه جارًا ، بل لأن القريب فى غير البلد ، ونقْل الزكاة لا يجوز ، وإن كان دون مسافة القصر على الصحيح .

وإن كان كبيرا فهل يُراعى فيه الجوارُ العام ؛ ليكون كالبلد الصغير ، أو لا ؟ وجهان ، صحّح منهما الأول ، وعلى هذا أيضا لا يكون قدَّم الجار إلا لما يلزم من نقل الزكاة ؛ وأما إذا قلنا بالوجه الآخر ، فى البلد الكبير ، وكان له جار مُلاصِق ، وقريب بعيد ، وهو فى البلد معه ، ولكنه غيرُ جارٍ ، فلم يقل الماوَرْدِىّ هنا : إن الجارَ أولى .

هذا ما ظهر لى ، والموضع يحتاج إلى مزيد نظر ، ولا يُشكل على هذا ، إلا أن الماوَرْدِىّ قال فى أول الكلام الذى نقلناه عنه : « فأما إذا كان جيرانه أجانب ، وأقاربه أباعد ، كان الصرف إلى الجيران الأجانب أولى » فإن قوله : « أولى » يقتضى أن غيره يجوز ، وإذا كان المراد بالبعيد من هو فى غير البلد ، لم يكن الصرف إليه جائزًا أصلا ، إلا أنه قد يقال : المراد أولى وجوبا . ويُصار إلى هذا وإن كان خلافَ الظاهر ، جمعا بين النَّقلَيْن .

وقد قال الشافعىّ فى « المختصر » فى « باب كيف تفريق قَسْم الصدقات » وقال فى الجديد : « إذا استوى فى القُرْب أهْلُ نسبهم وعِدًى ، قُسمت على أهل النسب دون العِدَى ، وإن كان العِدَى أقرب بهم دارًا ، وكان أهل نسبهم منهم على سفر تُقصَر فيه الصلاةُ قسمت على العِدَى إذا كان دون ما تقصَر فيه الصلاةُ ؛ لأنهم أولى باسم حضرتهم . وإن كان أهل نسبهم دون ما تقصر فيه الصلاةُ ، والعِدَى أقرب منهم قسمت على أهل نسبهم ؛ لأنه بالبادية غير خارجين عن اسم الجِوار ، وكذلك هم فى المُتعَة حاضرى المسجد الحرام » انتهى .

وهو صريح فى تقديم الأقارب ، وكأنه مُفرَّع على جواز النقل إلى مسافة لا تُقصَر فيها الصلاةُ ، وجَعْل الساكن فيه من أهل الجِوار . =

أخبرنا أبو إسماعيل عبد الله بن محمد ؛ أخبرنا على بن أحمد بن خَمِيرَوْيه[1] ؛ حدثنا محمد ابن أحمد بن الأزهر إملاء ، حدثنا عُبَيد الله[2] بن عُرْوة ، حدثنا محمد بن الوليد ، عن غُنْدَر ، عن شُعبة ، عن الحكَم ، عن على بن الحسين ، عن مَرْوان بن الحكَم ، قال : شهدتُ عثمان وعليًّا ، فنهى عثمان عن المُتْعة ، وأن يجمع بينهما ، فلما رأى ذلك علىٌّ أهلَّ بهما ، فقال لبَّيْك بحَجَّةٍ وعُمْرة . فقال عثمان : ترانى أنهى الناس ، وأنت تفعله ؟ فقال : لم أكن لأدعَ سنةَ رسول الله ﷺ لقول[3] أحدٍ من الناس .

قال شيخنا أبو عبد الله الحافظ : إسناده صحيح .

قال : وهو شيء غريب ، إذ فيه رواية على بن الحسين ، عن مروان ، وفيه تصويب مروان اجتهاد علىٍّ رضى الله عنه على اجتهاد عثمان رضى الله عنه ، مع كون مروان عثمانيًّا .

قيل : وُجِد على أصل كتاب « التهذيب » بخط الأزْهَرى :

وإنَّ عَناءً أن تُعلِّم جَاهلًا ... ويحسِبُ جهْلًا أنه منكَ أعْلَمُ

متى يبلغُ البنيانُ يومًا تمامَهُ ... إذا كنت تبنْيه وآخرُ يَهْدِمُ

فكيفَ بِناءٌ خلفَه ألفُ هادمٍ ... وألفٌ وألفٌ ثم ألفٌ وأعْظَمُ

= ● ومما يدل على تقديم الأقارب أيضا ، أن الأصحاب قالوا : « إذا صححنا الوقفَ المُنقطِعَ الآخِر ، وانقرض الموقوف عليه ، فالأظهر أنه يبقى وقفا ، وفى مَصرفه أوجه : أصحها ، إلى أقرب الناس إلى الواقف . والثانى ، إلى المساكين . والثالث ، إلى المصارف العامة ، مصارفِ خُمْس الخُمْس . والرابع ، إلى مُستحقِّى الزكاة » .

قالوا : « وإن قلنا بالثانى ، وهو الصرف إلى المساكين ، ففى تقديم جيران الوقف وجهان : أصحهما المنع » قالوا : « لأنا لو قدَّمْنا بالجِوارِ لقدَّمْنا بالقرابة بطريق أوْلى » .

فهذا يرشد إلى أن تقديم القرابة على الجِوار أمرٌ مفروغٌ منه .

(١) فى المطبوعة : « خمرويه » والمثبت من : ج ، ز ، وهو فى ج مضبوط هكذا ضبط قلم ، وقد تقدم ذكره فى الرواة عن الأزهرى على أنه « خمرويه » فى كل النسخ .

(٢) فى المطبوعة : « عبد الله » والمثبت من : ج ، ز ، وتقدم ذكره فى شيوخ الأزهرى على أنه « عبد الله » فى كل النسخ .

(٣) فى ج : « بقول » والمثبت فى المطبوعة ، ز .

١٠٩

محمد بن أحمد بن حَمْدان بن على بن عبد الله بن سِنان ، أبو عمرو ، ابن الزاهد أبى جعفر الحِيرىّ النَّيْسابُورِىّ *

الزاهد ، المُقْرِئ ، الفقيه ، المُحدِّث ، النَّحوىّ .

أدرك أبا عثمان الحِيرِىّ ، وسمع منه سنة خمس وتسعين ومائتين .

سمع أبا بكر محمد بن زَنْجُويه بن الهَيْثم ، وأبا عمرو أحمد بن نصر ؛ وجعفر بن أحمد الحافظ .

ورحل . فسمع من الحسن بن سفيان سنة تسع وتسعين « مُسنَدَه » و « مسندَ شيخه أبى بكر بن أبى شَيْبة » وسمع من أبى يَعْلَى المَوْصِلىّ « مسنده » ومن عَبْدان الأهْوازِىّ ، وزكرياء السَّاجِىّ ، ومحمد بن جرير الطَّبرىّ ، وأبى العباس بن السَّرَّاج ، وابن خُزَيْمة. ، وخلق .

روَى عنه الحاكم أبو عبد الله ، وأبو نُعَيم الحافظ ، وأبو سعيد محمد بن على النَّقَّاش ، وأبو العلاء صاعِد بن محمد الْهَرَوِىّ ، وأبو حفص بن مسرور ، وعبد الغافر[١] بن محمد الفَارِسىّ ، وأبو سعد الكَنْجَرُوذِىّ ، وأبو عثمان سعيد بن محمد البَحِيرِىّ[٢] ، وأبو سعد[٣] ، وآخرون .

وكان المسجد فراشَه نَيِّفا وثلاثين سنة ، ثم لما عمِىَ وضعُف نُقِل إلى بعض أقاربه بالحِيرة من نَيْسابور ، وصحب الزُّهَّاد .

---

*له ترجمة فى : بغية الوعاة ٩ ، شذرات الذهب ٨٧/٣ ، العبر ٣/٣ ، لسان الميزان ٣٨/٥ ، النجوم الزاهرة ١٥٠/٤ . وانظر : سير أعلام النبلاء ٣٥٦/١٦ ، وحواشيه .

(١) اضطربت الأصول فيه . وأثبتنا الصواب من : سير أعلام النبلاء ٣٥٨/١٦ . وسيأتى فى ٢٨٢ ، والجزء الثانى .

(٢) فى المطبوعة : « البجيرى » والمثبت من : ج ، ز ، والمشتبه ٤٩ .

(٣) هكذا فى المطبوعة ، ز . وفى ج : « أبو سعيد الكنجروذى » ثم ضرب على « الكنجروذى » . وهذا قد تقدم . وهو محمد بن عبد الرحمن . ترجمته فى السِّير ١٠١/١٨ .

قال الحاكم : وُلد له بنت وهو ابن تسعين سنة ، وتوفى وزوجته حُبْلى ، فبلغنى أنها قالت له عند وفاته : قد قَرُبت ولادتى ، فقال : سلِّميه إلى الله ، فقد جاءوا ببَراءتى من السماء ، وتشهَّد ، ومات فى الوقت ، رحمه الله .

توفى فى الثامن والعشرين من ذى القعدة ، سنة ست[1] وسبعين وثلاثمائة ، وصلى عليه أبو أحمد الحاكم الحافظ .

وقع لنا حديثه بعُلُوّ .

١١٠

محمد بن أحمد بن الربيع بن سليمان بن أبى مريم ، أبو رجاء الأُسْوَانىّ *

أحد فقهائنا .

ذكره أبو سعيد بن يونُس ، وقال : كتب عن على بن عبد العزيز ، وكان فقيها على مذهب الشافعىّ ، أديبًا فصيح اللسان ، وله نظم ، ومن نظمه قصيدة ذكر فيها أخبار العالم ، وقصص الأنبياء عليهم السلام ، وكتاب « مختصر المُزَنِىّ » ، والطب ، والفلسفة ، وغير ذلك .

سُئل قبل موته : كم بلغتْ قصيدتك ؟ قال : ثلاثين ألفا ومائة [ألف][2] بيت ، وبقى علىَّ أشياءُ تحتاجُ إلى زيادة .

توفى فى ذى الحجة سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة .

● قلتُ : وقفت له على كتاب « جمل الأصول الدالة على الفروع » فى الفقه ، فى مجلدين لطيفين ، وَقْف دار الحديث الأشْرَفيَّة بدمشق ، ويعنى بالأصول نصوص الشافعىّ فيما أحسب ، ذكر أنه اختصره من كتب الشافعىّ ، وقد أجاد فيه تلخيص النصوص ، وربما اعترَض ، أو نظَّر ، كقوله فى « باب الوصية » منه : وإن أوصى له بجَمَل أو بعير ، لم يُعْطَ ناقة . وفيه نظر . انتهى .

---

(١) فى الطبقات الوسطى : « تسع » .

* له ترجمة فى : حسن المحاضرة ٤٠١/١ ، الطالع السعيد ٢٦٧ ، النجوم الزاهرة ٢٩٤/٣ ، الوافى بالوفيات ٢/ ٣٩ .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : ج ، ز ، د ، والطبقات الوسطى ، وأصل النجوم الزاهرة ، وقد حذفها المشرفون على إخراج الكتاب اعتمادا على الطبعة السابقة من الطبقات ، وهو خطأ ينبغى استدراكه .

فإن أراد التَّنْظير بالنسبة إلى البعير فقد قاله الأصحاب ، واستشكلوا النَّصّ على أن البعير لا يتناول الناقة وصححوا أنه يتناوله . وإن أراد بالنسبة إلى الجمل أيضا كما هو ظاهر إطلاقه ، فغريب ، فالمعروف عند الأصحاب ما هو المنصوص ، من أن الجمل لا يتناول الناقة وبالعكس .

● وقال فى هذا الباب أيضا : وإن أوصى بثُلثِه للغازى فى سبيل الله ، أو للمساكين ، فهم الذين من البلد الذى فيه ماله . انتهى .

وهذا وجه ، والصحيح جواز النقل والصَّرْف إلى مَن فى بلد أُخرى ، وقد نبَّهَنا قولُه « البلد الذى فيه ماله » على أنه لو كان فى بلد وماله فى آخر ، كانت العبرة عند مَن لا يرى النقل ببلد ماله ، لا بلده هو ، وهى مسألة .

١١١

محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد الفَاشَانِىّ *

من قرية فاشان ، إحدى قرى مَرْو ، بفاء مفتوحة ثم ألف ثم شين معجمة ثم ألف ثم نون

هو الشيخ الإمام الجليل ، شيخ الإسلام ، أبو زيد المَرْوَزِىّ ، المنقطع القرين فليس من يُساجِله ، والمنقطع القرين[1] يتركه مُصفرًّا أنامله ، والمنقطع إلى رب العالمين فلا يُعامِر سواه ولا يعاملهُ ، فرد الأمة فى عصره ، وواحد الزمان باتفاق أهل مِصْره وغير مِصْره ، أبو زيد فى العلم وعمْرو وبكر وخالد ، وشيخ كل صادِرٍ من المريدين ووارِد ، أحد الأفراد علما وورَعا ، وواحد الآحاد إفرادا وجمْعا .

مولده سنة إحدى وثلاثمائة .

حدَّث عن محمد بن يوسف الفَرَبْرِىّ ، وعمر بن عَلَّك المَرْوَزِىّ ، ومحمد بن عبد الله السَّعْدِىّ ، وأبى العباس الدَّغْوَلِىّ ، وأحمد بن محمد المُنْكَدِرِىّ ، وغيرهم .

---

* له ترجمة فى تاريخ بغداد ٣١٤/١ ، تبيين كذب المفترى ١٨٩ ، شذرات الذهب ٧٦/٣ ، طبقات الشيرازى ٩٤ ، طبقات العبادى ٩٣ ، العبر ٣٦٠/٢ ، العقد الثمين ٢٩٧/١ ، وفيات الأعيان ٣٤٥/٣ .

(١) فى المطبوعة : « العرين » والمثبت من : ج ، ز .

روى عنه الهَيْثَم بن أحمد الصَّبَّاغ ، وعبد الواحد بن مِشْمَاس ، وعبد الوهَّاب المَيدَانِيّ ، وأبو عبد الله الحاكم ، وأبو عبد الرحمٰن السُّلَمِىّ ، وغيرهم من النَّيسابُورِيِّين .

وأبو الحسن الدَّارَقُطْنِىّ ، كذا قال الذَّهبِىُّ مع تقدُّمه ، ولم يتقدم لا مولدا ولا وفاة ، نعم هو أكثر الرواة عنه ، وأبو بكر البَرْقَانِىّ ، ومحمد بن أحمد الْمَحَامِلِىّ ، وغيرهم من البَغْدادِيِّين .

والفقيه أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأَصِيلِىّ[1] ، وآخرون .

وكان ممن أجمع الناس على زهده ، وورعه ، وكثرة علمه ، وجلالته فى العلم والدين .

قال الحاكم : كان أحد أئمة المسلمين ، ومِن أحفظ الناس لمذهب الشافعىّ ، وأحسنهم نظرا ، وأزهدهم فى الدنيا ، سمعت أبا بكر البزّار ، يقول : عادلتُ[2] الفقيه أبا زيد من نَيْسابور إلى مكة ، فما أعلم أن الملائكة كتبت عليه خطيئة .

وقال الخطيب : كان أحد أئمة المسلمين ، حافظا لمذهب الشافعىّ ، حسن النظر ، مشهورا بالزهد والورع[3] .

وقال الشيخ أبو إسحاق : كان حافظا للمذهب ، حسن النظر ، مشهورًا بالزهد ، وحدث « بالجامع الصحيح » للبخارىّ .

قال الحاكم : وهى من أجلّ الروايات ؛ لجلالة أبى زيد .

وقال الخطيب : أبو زيد أجلّ مَن روَى ذلك الكتاب .

قلتُ : وعجبتُ من إغفال الحاكم سماع « صحيح البخارى »[4] منه ، إن كان أغفله ، ثم عجبت [مِن][5] إغفال الناس أَخْذَه عن الحاكم إن كان لم يغفله .

وقد جاور أبو زيد بمكة على عُلُوِّ السِّن مدة ، حتى كاد يعرفه رُكْن الحَطِيم ، ويألفه مقام إبراهيم ، ويشكر سعيَه الصَّفا ، ويذكر محامدَه إخوانُ الصَّفا ، ينشرُ العلم ويُشيعُه ،

---

(١) نسبة إلى أصيل ، بلد بالأندلس ، قيل : ربما كانت من أعمال طليطلة . راجع مراصد الاطلاع ٨٨ .

(٢) عادله فى المحمل : ركب معه (القاموس ع د ل) .

(٣) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة . « قال أبو بكر بن فورك : إن أبا زيد استفاد من أبى الحسن الأشعرى . قلت : وأبو زيد أستاذ القفال المروزى » .

(٤) فى ج : « سماع البخارى » والمثبت فى المطبوعة ، ز .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

ويطوى الليل ولا يُضيعه ، حتى تضَوَّع منه مسكًا بطنُ نَعْمـان ، وترفَّع بحلوله قدرًا ما هنالك من الأركان .

قال الحاكم : سمعت أبا الحسن محمد بن أحمد الفقيه ، يقول : سمعت أبا زيد المَرْوَزِىّ ، يقول : لما عزمتُ على الرجوع إلى خُراسان من مكة ، تقسَّم قلبى بذلك ، وكنتُ أقول : متى يمكننى هذا ، والمسافة بعيدة ، والمشقة لا أحتملها ، وقد طعنت فى السن ! فرأيت فى المنام كأن رسولَ الله ﷺ قاعدٌ فى صحن المسجد الحرام ، وعن يمينه شاب ، فقلت : يارسول الله : قد عزمتُ على الرجوع إلى خُراسان ، والمسافة بعيدة ، فالتفت رسول الله ﷺ إلى الشاب[1] ، وقال : « يَارُوحَ اللهِ آصْحَبْهُ[2] إلَى وَطَنِهِ » .

قال أبو زيد : فأُرِيت أنه جبريل عليه السلام ، فانصرفت إلى مَرْو ، ولم أُحسّ بشىء من مشقَّة السفر . هذا أو نحوه ؛ فإنى لم أراجع المكتوب[3] عندى من لفظ أبى الحسن . انتهى كلام الحاكم .

وفيه كما رأى[4] « أبو الحسن محمد بن أحمد » وحكاه كذلك عن الحاكم الحافظُ ابن عساكر فى كتاب « تبيين كذب المفترى » ، وابن الصلاح فى « الطبقات » . وأبو الحسن تقدم فى الأحمدين[5] . وتقدمت عنه هذه الحكاية ، وتقدم قول الحاكم : أخبرنى الثقة أنه أحمد بن محمد ، فلا تتوهَّمَن أنه[6] اثنان ، وإنما هو واحد فى اسمه اختلاف ، وذكَر الحاكم ترجمته فى موضعين ، فلْيُضْبط ذلك .

---

(١) فى تبيين كذب المفترى ١٨٩ ، والطبقات الوسطى : « إلى الشاب بجنبه » .
(٢) فى التبيين : « تصحبه » ، وكذلك فى الطبقات الوسطى .
(٣) كذا فى المطبوعة والطبقات الوسطى ، وفى ج ، ز : « للمكتوب » وفى التبيين : « لم أرجع إلى المكتوب » .
(٤) فى المطبوعة : « روى » والمثبت من : ج ، ز ، وفى الطبقات الوسطى : « وقد وقع فيه » .
(٥) ترجمه الحافظ ابن عساكر فى كتابه تبيين كذب المفترى ١٨٨ ، وقد ذكره المصنف فى صفحة ٤٦ ، ٤٧ . ولكنه لم يترجمه فى النسخ التى بين أيدينا من الطبقات الكبرى وترجمه فى الطبقات الوسطى ، وقد أثبتنا الترجمة هناك .
(٦) كذا بالأصول ، وفى الطبقات الوسطى : « أنهما » .

● ومما يذكر من ورع الشيخ أبى زيد ، قال القاضى الحسين فى « التعليقة » قال الشيخ القفَّال : سألت الشيخ أبا زيد ، لِمَ جوَّز الشافعىُّ صلاةَ النفل فى السفر راكبا وماشيا ، غيرَ مُستقبِل ؟

فقال : إن للناس أورادا كثيرة ، وربما يحتاج المرء إلى الخروج إلى السفر فى معاشه ومكاسبه ، فلو قلنا إنه لا تجوز له النافلة فى السفر ؛ لأدَّى ذلك إلى أن يشتغل بالأوراد ، وينقطع عن معايشه .

وقال أيضا : سألت أبا عبد الله الخِضْرِىّ[1] عن هذا ، فقال : ربما كان للإنسان أوراد كثيرة ، وخرج إلى السفر فى بعض حوائجه لأمر معاشه ، فلو قلنا : لا تجوز له النافلة فى السفر ، لأدى ذلك إلى تركه الأوراد واشتغاله بمعاشه .

قال القفَّال : انظروا إلى فضل ما بينهما ؛ فإن أبا زيد كان رجلا زاهدا ؛ فقدم أمر الدين على الدنيا فى الجواب ؛ وكان الخِضْرِىّ[1] مشغولا بالدنيا ، وصلاته كصلاةِ الفقهاء ، فقدَّم أمر الدنيا .

● قلتُ : ثم ما كان ورع الشيخ أبى زيد ، بحيث يخرجه إلى الحد الذى ينتهى إليه أهل الوَسْوسة ، من عوام المتورِّعين ، الذين إذا أُعطوا يسيرا من الديانة[2] مع الجهل تنطَّعوا[3] فى الجزئيات ، يدل على ذلك أن أصحابنا يقولون فيما إذا تنجَّس الخُفُّ بخَرْزِهِ بشعر الخِنْزير ، ثم غسل سبعا إحداهن بالتراب : أنه يطهرُ ظاهرهُ دون باطنه ، وهو موضع الدُّرُوز[4] .

● وقال الرافعىّ فى أواخر « باب الأطعمة » : ويقال : إن الشيخ أبا زيد كان يصلى مع الخُفِّ النوافل ، دون الفرائض ، فراجعه القفَّال فيه ، فقال : إن الأمر إذا ضاق اتَّسع .

---

(١) فى الأصول : « الحضرمى » وهو خطأ ، صوابه من الطبقات الوسطى ، وسيترجمه المصنف فى هذه الطبقة .

(٢) فى المطبوعة : « الدنيا » والمثبت من : ج ، ز .

(٣) فى المطبوعة ، ز : « تقطعوا » والمثبت من : ج .

(٤) فى المطبوعة : « الدور » والتصويب من : ج ، ز . والدروز جمع الدرز (بفتح الدال وسكون الراء) وهو الارتفاع الذى يحصل فى الثوب عند جمع طرفيه فى الخياطة .

قال الرافعيّ : أشار به إلى كثرة النوافل .

قال النَّووِيّ : بل الظاهر أنه أشار إلى أن هذا القَدْر مما تعمّ به البَلْوَى ويتعذَّر أو يشُق الاحْتراز منه ، فعُفى عنه مطلقا ، وإنما كان لا يصَلّى فيه الفريضة احتياطا لها ، وإلا فمقتضى قوله العفوُ فيهما ، ولا فرق بين الفرض والنفل فى اجتناب النجاسة ، ويدل على صحة ما تأوَّلتُه أن القفَّال قال : سألت أبا زيد عن جواز الصلاة فى الخُفّ يُخْرَز بشعر الخنزير؟ فقال : الأمر إذا ضاق اتَّسَع .

قال القفَّال : مراده أن بالناس حاجةً إلى الخَرْز به ، فللضرورة جوَّزنا ذلك .

قلتُ : لم يتَّضِح لى مخالفةُ كلام النَّوَوِىّ للرافعىّ ، بل قول الرافعىّ إن أبا زيد أشار به إلى كثرة النوافل ، معناه ما ذكره النَّوَوِىّ ، من أن كثرتها اقتضتْ ألا يُحتاط لها ، كما يُحتاط للفريضة ، من أجل المشقَّة .

وذكر ابن الرِّفْعة فى « باب مسح الخف » أن أبا زيد فى كلامه هذا مُتَّبِع للشافعىّ .

قال : فإن الخطَّابىّ حكاه عنه ، عند الكلام فى الذباب يقع فى الماء القليل ، أن مبنى الشريعة على أن الأمر إذا ضاق اتَّسع .

● قال ابن الرِّفْعة : على أنه يمكن أن يُعلَّل ذلك ، بأن الداخل من مواضع الخَرْز قد انْسَدَّ بالخيْط ، فصار فى حكم البُطُون ، والنجاسة فى الباطن لا تمنع الصحة ؛ بدليل أن ظاهر نصِّ الشافعىّ صحةُ الصلاة فى جلد الميتة المدبوغ ، وإن قلنا : الدِّباغ لا يُطهِّر باطنَه ، ونصّه على أنه لو سقَى سيفَه شيئا نجسا طهُر بإفاضة الماء على ظاهره ، ولأجله – والله أعلم – قال بعض أصحابنا : إذا حمل قارورة فيها نجاسة ، بعد تصْميم رأسها ، فى صلاته تصحُّ . انتهى .

قلت : وحاصله محاولة أنه معفُوٌّ عنه ، وأنه صار باطنا لا يُعطَى حكمَ النجاسة .

وقد يقال : لو كان كذلك لصلَّى فيه الفرضَ والنفلَ جميعا .

ويجاب : بأن القول بأنه لا تمتنع[1] الصحة ليس قطعيا ، بل هو مظنون ، فاحتِيط فيه للفرض مالم يُحتَط للنَّفل .

---

(١) فى المطبوعة : « لا يمنع » والمثبت من : ج ، ز .

توفى الشيخ أبو زيد بمَرْو ، فى يوم الخميس ، ثالث عشر رجب ، سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة .

(ذكر نخب ، وفوائد ، ومسائل عن الشيخ أبى زيد)

● نقل الشيخ أبو على قُبَيل « كتاب الصلاة » من « شرح الفروع » أن بعض أصحابنا ، قال : إن الطَّواف وإن كان نفلا يلزمُ بالشروع فيه . ثم ذكر ما حاصله أن الشيخ أبا زيد مُوافِق على ذلك . وهذا غريب .

● ذكر إمام الحرمَيْن فى آخر « النهاية » فى الفروع المنثورة ، أن الْحَلِيمِىّ كتب إلى الشيخ أبى زيد يستفْتيه فيمن اشترى جارية ، فأتت بولد ، فادَّعى أنها ولدتْه بعد الشراء ، وقال[1] البائع : بل قَبْلَه .

فأجابه أبو زيد بأن القول قولُ البائع ؛ لأن الأصل ثبوت مِلْكه فى الحمل ، والأصل عدم البيع فى وقت الولادة .

قال الإمام : هكذا حكاه الشيخ أبو علىّ ، ولم يزد عليه .

قال : وكذا حكاه الإمام ولم يزد عليه ، ولم أرَ من تكلّم عليه [وفيه نظر][2] .

● وصورة المسألة أن يكون الحمل موجودا عند البائع ، ثم يوجد الولد عند المُشترِى ، ويُشك : أكانت ولادتُه قبل البيع ، أو بعده . والذى ينبغى أن يقال : [إنه][3] إن كان فى يد المُشترِى فهو له ، ولا يرفع يده بمجرد وجود الحمل فى يد البائع ؛ ويشهد لهذا قول الأصحاب فى « باب الكتابة » فيمن زوَّج أمته من عبده ، ثم كاتب العبد ، ثم باع منه زوجتَه وأتت بولد ، فقال السيد : ولدتْ قبل الكتابة فهو لى ، وقال المكاتَب : بل بعد الكتابة والشراء . وقد يُكاتَب على أن المكاتَب يُصدَّق بيَمِينه ؛ لأنه يدَّعى مِلْك الولد ، ويده مُقرَّة عليه ، واليد تدل على المِلْك .

---

(١) فى ج : « أو قال » والمثبت فى المطبوعة ، ز .
(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو فى ، ج ، ز .
(٣) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : ج ، ز .

(فائدة أخرى)

● نقل صاحب « البيان » فى « باب سترالعورة » فى فاقد السُّترة إذا صلى عُريانا ، أن الشيخ أبا زيد ، قال : إن كان فى الحضَر ، ففى الإعادة قولان ، وإن كان فى السفر ، لم تلزمه الإعادة قولا واحدا .

وقال سائر أصحابنا : لا تلزمه الإعادة قولا واحدا ، فى سفر ولا فى حضَر ؛ لأن العُرْىَ عذرٌ عام ، وربما اتصل ودام ، وقد يُعدم ذلك فى الحضَر ، كما يُعدَمُه فى السفر ، فلو ألزمناه الإعادة لشق ذلك ، هذا كلام « البيان » .

والقول بالتفرقة فى لزوم الإعادة بيْن الحضَر والسَّفر شهير ، حكاه أيضا ابن يُونس فى « شرح التنبيه » ، ولم يذكره الرافعىّ ، وإنما أطلق فى آخر « باب التيمم » حكاية وجهين ، أظهرُهما عدم لزوم الإعادة ، والمسألة عنده تبعًا للإمام والغزَّالىّ فى « باب التيمم » فى « فصل القضاء » وعند صاحب « المهذب » وأتباعِه فى « ستر العورة » ، ولعله آنسب ، ثم اختلاف الاصطلاح فى وضعها ربما طرَّق بعض التقصير فى شرحها ، لمن يقتصر نظره على أحد المكانين .

١١٢

محمد بن أحمد بن عبد الرحمٰن ، أبو الحسين المَلَطِىّ *

الفقيه ، المُقْرِئ .

حدَّث عن عَدِىّ بن عبد الباق ، وخَيْثَمة بن سليمان ، وأحمد بن مسعود الوَزَّان ، وجماعة .

روَى عنه إسماعيل بن رَجَاء ، وعمر بن أحمد الوَاسِطِىّ ، وغيرهما .

وأخذ القراءة عَرْضًا عن أبى بكر بن مجاهد ، وأبى بكر بن الأنْبَارِىّ ، وجماعة .

وله قصيدة فى نعت القراءة ، أولها[1] :

أقولُ لأهل الكُتْب والفَضْلِ والحِجْرِ ... مقالَ مُريدٍ للثَّوابِ وللأجْرِ

---

* له ترجمة مستوفاة فى طبقات القراء ٦٧/٢ ، معرفة القراء الكبار ٣٤٣/١ .

(١) أنشد ابن الجزرى منها أربعة أبيات فى كتابه طبقات القراء ، وفيه :

* أقول لأهل اللب والفضل والحجر *

مات سنة سبع وسبعين وثلاثمائة .

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، إذنا خاصا ، أخبرنا عبد الحافظ[1] بن بَدْران ، أخبرنا أحمد ابن طاوُوس ، أخبرنا حمزة بن أحمد السُّلَمِىّ ، أخبرنا نصر بن إبراهيم الفقيه ، أخبرنا عمر بن أحمد الخطيب ، أخبرنا أبو الحسين الْمَلَطِىّ ، حدثنا أحمد بن محمد بن إدريس[2] الإمام ، بحلَب ، حدثنا سَهْل بن صالح الانْطَاكِىّ ، حدثنا عَبْدة ، عن هشام بن عُرْوَة ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ لهند : « خُذِى مِنْ مَالِهِ مَا يَكْفِيكِ وَوَلَدَكِ بِالْمَعْرُوفِ » وكانت قالت له : يارسول الله : إنَّ أبا سفيان رجلٌ شحيحٌ ، وإنه لا يُعطِينى ما يكْفينى ويكفى بَنِىَّ ، فآخذُ من ماله وهو لا يعلم ، فهل علىَّ منه شيء؟

١١٣

محمد بن أحمد بن على بن شَاهُويه

. . . .[3]

---

(١) اضطربت الأصول فيه . وأثبتنا صوابه من معرفة القراء للذهبى ١ / ٣٤٤ ، وسنده هو سند المصنِّف . وترجمة « عبد الحافظ » هذا فى العبر ٥ / ٣٨٨ .

(٢) فى معرفة القراء : « بن أبى إدريس » .

(٣) بياض بالأصول . وفى طبقات الشيرازى ١٢١ : « ومنهم أبو بكر بن شاهويه ، مات سنة إحدى وستين وثلاثمائة ، وجمع بين الفقه وعلم الحساب » .

وقد ترجمه المصنف فى الطبقات الوسطى ، على هذا النحو .

محمد بن أحمد بن على بن شاهُويه

أبو بكر ، القاضى ، الفارسىّ

ذكره الحاكم ، فقال : « سمع أبا خليفة القاضى ، وزكرياء بن يحيى السَّاجِىّ ، وأقرانَهما .

قد كان إمام نيسابور زمانًا ، ثم خرج إلى بُخارَى ، وكان يُدرِّس فى مدرسة أبى حفص الفقيه ، ثم انصرف إلى نيسابور ، وحدَّث بها .

ومات بنيسابور ، فى ذى القعدة ، من سنة إحدى وستين وثلاثمائة » .

هذا كلام الحاكم ، وروى عنه حديثا .

١١٤

محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر

الإمام الجليل ، أبو بكر بن الحدَّاد المِصْرِىّ *

صاحب « الفروع » وساحبُ ذيل الفضل الذى هو على الرؤوس محمول وعلى العيون موضوع ، ذو الفكرة المستقيمة ، والفطرة السليمة ، فِكَرُه فى مُحتجِبات المعانى سارية ، وفى سماء المعالى سامية ، وقريحة عجيبة الحال ما أدراك ماهية ! نار حامية ، إمام لا يُدْرَك محلُّه ، وجواد لا يجاريه إلا ظلُّه ، سارت مُولَّداتُه فى المغارب والمشارق ، وطرق فكرُه الأسماع ، وما أدراك ما الطارق ! وناطقٌ قال فكان له من القول بسيطُه ووجيزُه ، ومِصْرِىٌّ صح على نقْد الأذهان إبْرِيزُه ، ووضَح حَلْيُه فعُوِّذ من شر الوَسْواس الخنَّاس ، واصطفَّتْ الأئمة معه ، فقال لسان الحق : مُرُوا أبا بكر فلْيُصَلِّ بالناس .

يقفُ التَّوَهُّمَ عنهُ حِدَّةُ ذهنِه[1] فقضَى على غيْبِ الأمورِ تيقُّنَا
أَمْضى إرادتَه فسوفَ له قَدٍ واستقْرب الأقْصى فثَمَّ له هُنَا

ولد يوم موت المُزَنِىّ .

وأخذ الفقه عن أبى سعيد محمد بن عُقَيْل الفِرْيَابىّ ، وبِشْر بن نصر غُلام عِرْق ، ومنصور بن إسماعيل الضَّرير .

وجالس أبا إسحاق المَرْوَزِىّ لمَّا ورد مصر .

ودخل بغداد سنة عشر وثلاثمائة ، فاجتمع بجرير[2] ، وأخذ عنه ، واجتمع أيضا بالصَّيْرَفِىّ ، وبالإصْطَخْرِىّ ، ولم يتهيأ له الاجتماع بأبى العبّاس ابن[3] سُرَيج ، فكان يتأسّف ، ويقول : وَدِدْتُ أنى رأيت ابن سُرَيج ، وأنى أُحَمُّ فى كل ليلة[4] إلى أن أموت .

---

* له ترجمة فى : تذكرة الحفاظ ١٠٨/٣ ، شذرات الذهب ٣٦٧/٢ ، طبقات الشيرازى ٩٣ ، طبقات العبادى ٦٥ ، العبر ٢٦٤/٢ ، النجوم الزاهرة ٣١٣/٣ ، وفيات الأعيان ٣٣٦/٣ .

(١) فى المطبوعة : « يقف التوهم عند حدة ذهنه » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) كذا فى الأصول ، وفى الطبقات الوسطى : « فاجتمع بمحمد بن جرير » ولعله الصواب .

(٣) فى المطبوعة : « بابن سريج » والمثبت من : ج ، ز .

(٤) فى المطبوعة : « فى كل يوم وليلة » والمثبت من : ج ، ز .

وأخذ العربية عن محمد بن وَلَّاد .

وسمع الحديث من جماعة : منهم محمد بن عُقَيْل الفِرْيَابىّ الفقيه ، وأبو يزيد القَرَاطِيسِىّ ، وعمر بن مِقْلاص ، والنَّسائِىّ ، وغيرهم ، ولكنه لم يُحدِّث عن غير النَّسائِىّ .

قال الدَّارَقُطنىّ : كان ابن الحدَّاد كثير الحديث ، ولم يُحدِّث عن غير أبى عبد الرحمٰن النَّسائِىّ ، وقال : جعلته حُجَّةً فيما بينى وبين الله تعالى .

وكان كثير التَّعَبُّد ، يختم كل يوم وليلة ، ويصوم يوما ويفطر يوما ، ويختم يوم الجمعة خَتْمة أخرى فى ركعتين ، فى الجامع قبل الصلاة ، سِوى التى يختمُها كل يوم .

وكان عارفا بالحديث ، والأسماء ، والكُنَى ، والنحو ، واللغة ، واختلاف الفقهاء ، وأيام الناس ، وسِيَر الجاهلية ، حافظا لشىء كثير من الشعر .

وكان حسن الثياب ، رفيعها ، حسن المركوب .

ووَلِىَ القضاء بمصر نيابةً لابن هرْوان[1] الرَّمْلِىّ ، ولغيره أيضا .

وكان نسيجَ وحده فى حفظ القرآن ، إمامَ عصره فى الفقه ، بحرا واسعا فى اللغة ، تجمَّل به وجوده ، يجلس فى خَلْوة للشغل بالعلم ، فيَغْشى حلقتَه الجمُّ الغفير، الذين يفوتون الحَصْرَ ، وله كلمة نافذة عند الملوك ، وجاه رفيع .

وأما غَوْصه على المعانى الدقيقة ، وحُسْن استخراجه للفروع المُولَّدة ، فقد أجمع الناس على أنه فَرْد فى ذلك ، ولم يلْحقْه أحد فيه .

وله كتاب « الباهر » فى الفقه ، قيل : إنه فى مائة جزء ، وكتاب « أدب القضاء » فى أربعين جزءا ، وكتاب « جامع الفقه » وكتاب « الفروع المُولَّدات » المختصر المشهور ، الذى شرحه عظماء الأصحاب : منهم القفَّال ، والشيخ أبو على السِّنْجِىّ ، والقاضى أبو الطَّيِّب الطبرىّ ، والقاضى الحسين المَرْوَزِىّ ، وغيرهم .

قال الرافعىّ فى «كتاب العدد» من الشرح: ونقل القاضى الرُّويَانِىّ فى «جمع الجوامع» أن الإمام أبا بكر بن الحدَّاد كان فقيد الخِصْية اليُمْنى ، وكان لا يُنزِل ، وكانت لحيتُه طويلة.

---

(١) فى ز : « ابن الرملى » والمثبت فى المطبوعة ، و ج .

وقال أبو عبد الرحمٰن السُّلَمِيّ : سمعت الدَّارَقُطنيّ ، يقول : سمعتُ أبا إسحاق إبراهيم ابن محمد المُعَدِّل النَّسَوِيّ ، المُعَدِّل بمصر يقول : سمعت أبا بكر بن الحدَّاد ، وذكَرَه بالفَضْل والدين والاجتهاد ، يقول : أُحدِّث نفسى بما رواه الربيع عن الشافعيّ ، أنه كان يختم فى رمضان ستين خَتْمة ، سوى ما كان يقرأ فى الصلاة ، فأكثرُ ما قدِرتُ عليه تسعا وخمسين خَتْمة ، وأتيت فى غير رمضان بثلاثين خَتْمة .

قلتُ : وفى ابن الحدَّاد يقول بعضهم[1] :

الشافعىّ تفقُّهًا ، والأَصْمَعِيُّ م تَفَنُّنًا ، والتابعونَ تَزَهُّدَا[2]

وقال ابن زُولَاق : فى شوال سنة أربع وعشرين وثلاثمائة : سلَّم محمد بن طُغْج الإِخْشِيد قضاء مصر إلى أبى بكر بن الحدَّاد ، وكان أيضًا ينظُر فى المظالم ، ويُوَقِّع فيها ، فنظر فى الحكم خلافةً عن الحسين بن محمد بن أبى زُرعة محمد بن عثمان الدّمشقىّ ، وهو لا ينظر ، وكان يجلس فى الجامع ، وفى داره ، وربما جلس فى دار ابن أبى زُرْعة ، ووقَّع فى الأحكام وكاتبَ خُلفاءَ النَّواحِى .

وكان فقيها متعبّدا ، يُحسِن علوما كثيرة ، منها : علم القرآن ، وقول الشافعيّ ، وعلم الحديث ، والأسماء ، والكُنى ، وسِيَر الجاهلية ، والشعر ، والنَّسب ، ويحفظ شعرا كثيرا ، ويجيد الشعر .

ويختم كل يوم ، وليلُهُ[3] فى صلاة ، ويصوم يوما ويفطر يوما ، ويختم يوم الجمعة خَتْمة أخرى ، فى ركعتين فى الجامع قبل صلاة الجمعة ، سوى التى يختمها كل يوم .

حسن الثياب ، رفيعها ، حسن المركوب ، فصيحا ، غير مطعون عليه فى لفظ ولا فضل ، ثقة فى اليد والفرج واللسان ، مجموعا على صِيانته وطهارته .

كان من محاسن مصر ، حاذقًا بعلم القضاء ، أخذ ذلك عن أبى عُبَيد القاضى .

إلى أن قال ، وكل مَن وقف على ما ذكرناه ، يقول : صدقتَ .

---

(١) فى الطبقات الوسطى : « يقول أحمد بن محمد الكحال » .

(٢) فى ج ، ز « تيقنا » . والمثبت من المطبوعة . وسير أعلام النبلاء ٤٤٩/١٥ .

(٣) فى المطبوعة : « كل يوم وليلة » والمثبت من : ج ، ز .

ثم قال : وكان من محبته للحديث لا يدعُ المذاكرة ، وكان ينقطع إليه أبو منصور محمد ابن سعد البَاوَرْدِىّ[1] الحافظ ، فأكثر عنه من مُصنَّفاته ، فذاكره يوما بأحاديث ، فاستحسنها أبو بكر ، وقال : اكتُبْها لى ، فكتبها له ، فقال له : ياأبا منصور ، اجلس فى الصُّفَّة ، ففعل ، فقام أبو بكر وجلس بين يديه ، وسمعها منه ، وقال : هكذا يُؤخذ العلم ، فاستحسن الناسُ ذلك منه .

وكانت ألفاظه تُتَبع ، وأحكامه تُجْمَع ، ورُمِيَتْ له رُقعة فيها :

قُولَا لحدَّادنـا الفقيـهِ   والعالِمِ الماهرِ الوجيهِ
وَلِيتَ حُكْمًا بغيرِ عَقْدٍ   وغيرِ عَهْدٍ نظَرْتَ فيهِ
ثم أبحْتَ الفروجَ لمَّا   وقعْتَ فيها على البَدِيهِ

فى أبيات ، يعنى أن مادة ولايته من الإخْشِيد ، لا من الخليفة .

وقد أجاب عن هذه الأبيات جماعةٌ .

ثم قال : ولم يزل ابن الحدَّاد يخلُف ابنَ أبى زُرْعة فى القضاء إلى آخر أيامه ، وكان ابن أبى زُرْعَة يتأدَّب معه ، ويُعَظِّمه ، ولا يخالفه فى شىء .

قلتُ : ومأحسنَ قولَ ابن الرِّفْعة فى « المطلب » ، فى حق ابن الحدَّاد ، بعد ما نصره فى فَرْعه المشهور بأنه وَهَم فيه ، وهو ما إذا أوصى بعبْد لرجلين ، يعتِق على أحدهما : القصد[2] دفع نسبة هذا الإمام الجليل عن الغلط ، إلى أن قال : فإنه كما قال الإمام فى حق الحَلِيمِىّ : إمام غوَّاص ، لا يُدرِك كُنْهَ علمِه الغوَّاصون ، والبلَديَّة علَّة جامعة للنصْرة ؛ فإنه مِصرىّ . انتهى .

وليس هو كقول الرافعىّ فى « كتاب الطلاق » : إن ابن الحدَّاد فوق ما قال ، إلا أن العُجْب أخذ برِجْله فزَلّ .

---

(١) بفتح الباء الموحدة وسكون الراء فى آخرها الدال ، نسبة إلى بلدة بنواحى خراسان ، يقال لها أبيورد . اللباب ١/٩٣ ، وفى المطبوعة « محمد بن سعيد » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) فى المطبوعة ، ز : « بقصد » والمثبت من : ج .

حج ابن الحدَّاد ، ومرض[1] ، فلما وصل إلى الجُبِّ توفى عند البئر والجُمَّيْزة ، يوم الثلاثاء ، لأربع بَقِين من المحرّم ، سنة خمس وأربعين وثلاثمائة ، وقيل : سنة أربع وأربعين وثلاثمائة ، وهو يوم دخول الحاجِّ إلى مصر ، وعاش تسعا وسبعين سنة وشهورا ، ثمانين سنة إلا قليلا ، وصُلِّىَ عليه يوم الأربعاء ، ودفن بسفح المقطَّم ، عند قبر والدته ، وحضر أبو القاسم الإِخْشِيد ، وأبو المِسْك كافور ، والأعيانُ جِنازتَه .

(ومن الفوائد ، والمَلَح ، والمسائل عن أبى بكر)

● كادت الملاعنة بين زوجيْن تقع فى زمانه ؛ وذلك أنه تقدم إليه رجل أَنْماطِىّ ؛ فجحد بنْتًا له من مَوْلاةٍ له ، كان قد أعتقها ، وتزوّجها ، فشرع أبو بكر فى اللِّعان ، وتهيَّأ له ؛ وعزم على المُضىّ إلى الجامع العَتِيق بمصر ، بعد العصر ؛ وأن يجلس على المنبر ، ويقيم الرجلَ والمرأةَ .

وعيَّن واحدا من جلسائه لأن يضرب على فم الرجل بعد فراغه من الشهادة الرابعة ، ويُخوِّفَه من قول الخامسة ، ويقول : إنها مُوجِبة .

وعيَّن امرأة تضرب على فم المرأة أيضا عند فراغها من الشهادة الرابعة ؛ وتقول لها مثلَ ما قيل للرجل .

وتبادر الناس ؛ وازدحموا على الاجتماع ؛ وحضرت الشهود ، فحسده أبو الذِّكر المالِكىّ الذى كان حاكما بمصر قبله ، على شرف هذا المجلس ؛ وترفَّق بالرجل حتى اعترف بالبنت ؛ وسأل الزوجة إعفاءَه من الحَدِّ .

فلما علم أبو بكر بفِعْله ؛ وأبو بكر من أذكى الخلق قريحة ، أمر بأن تُحمَل البنتُ على كتف أبيها ؛ وأن يُطاف به فى البلد ، ويُنادَى عليه : هذا الذى جحد ابنته فاعْرفوه .

وهذا التعزير على هذا الوجه من ذكائه ؛ وقد عمله فى مقابلة ما عُمِل عليه فى المَكِيدة .

---

(١) فى الطبقات الوسطى : « ومرض فى الرجوع » .

● ولأبى بكر فى هذا أُسوة بمُعلِّمه القضاء ، وهو أبو عُبَيد بن حَرْبُويَه[1] ، فإنه كان يرى أن الطفل إذا أسلمتْ أُمُّه دون أبيه لا يتبعُها فى الإسلام ، وإنما يتبع الأب ، وهو رأى شيخه أبى ثَور ، فأسلمت امرأة ذِمِّيَّة ، ولها ولد طفل ، ولم يسلم الأب ، ومات ، فدُسَّ على أبى عُبَيد مَن يسأله الحكمَ ببقاء كفر الطفل ، تبعًا لأبيه[2] ، فتفطَّن إلى أنه إن فعل ذلك قامت عليه الغوغاء ، ونصحه أبو بكر ابن الحدَّاد نفسُه ، وقال له : لا تعمل بهذا ، وإياك والخروجَ فيه عن مذهب الشافعىّ . فإنك إن فعلتَ ذلك نالك الأذى من الخاصة والعامة ، وعَلِم أنه إن لم يفعل خرج عن مُعتَقَده .

فلما جلس أبو عُبَيد فى الجامع ، اجتمع الخلق بهذا السبب المُبَيَّت عليه بلَيْل ، وقام رجل على سبيل الاحتساب ، وقال : أيَّد الله القاضى ، هذه المرأة أسلمت ، ولها هذا الطفل ، فيكون مسلما أو على دين أبيه ؟ فقال : أين أبوه ؟ وقد كان علم أنه مات ، فقالوا : مات . فقال : شاهدين يشهدان أنه مات نَصْرانيًّا ، وإلا فالطفل مسلم .

فكثر الدعاء له ، والضَّجيج من العامة ، وستر علْمَه بفهمه .

● ذكر أبو عاصم العَبَّادِىّ أن ابن الحدّاد ذكر فى « فروعه » أن الذمِّىّ إذا زنا وهو مُحصَن ، ثم نقض العهد ، ولحق بدار الحرب ، ثم استُرِقَّ ، أنه يُرجَم .

قلتُ : ولم أجد هذا فى شىء من نُسخ « الفروع » التى وقفت عليها ؛ بل وجدته فى شرحها للشيخ أبى على السِّنجِىّ ، وعبارته « ينبغى أن يُرْجَم » والواقف عليه لا يكاد يشك فى أنه من كلام أبى على ، لا من كلام ابن الحدّاد .

قال ابن الحدّاد فى « فروعه » ولو أن وَصيًّا على يتيمٍ وَلِىَ الحكم ، فشهد عدلان بمالٍ لأبى الطفل على رجل ، وهو مُنكِر ، لم يكن له أن يحكم حتى يصيرَ إلى الإمام ، أو الأمير ، فيدَّعِىَ على المشهود عليه .

هذا لفظه ، وعلَّله شارحوه بأنه حينئذ يكون خَصْما ومُدَّعِيًا للصبىّ ، وهو حاكم ،

---

(١) فى المطبوعة : « حربونة » والتصويب من : ج ، ز .

(٢) فى الأصول : « لأمه » . ولعل الصواب ماأثبتناه .

ومن كان خَصْما فى حكومة لم يجز أن يكون حاكما فيها ، كما لا يجوز أن يحكم على غيره لنفسه ؛ وأيضا فإنه لو شهد للصبىِّ الذى هو قيِّمه بمال لم يُقبل ، ومن لا تجوز شهادته لشخص لم يجز حكمُه له .

قال القفَّال فى « شرح الفروع » : واختلف أصحابنا فى هذه المسألة ؛ فمنهم مَن وافقه ، ومنهم من خالفه ، لأن القاضى يَلى أمرَ الأيتام كلِّهم . وإن يكن[1] وصيًّا من قبل ، فلا تُهْمةَ . هذا ملخص كلامه فى « شرحه » .

والرَّافعىّ صحَّح أن له الحكم ، وعَزاه إلى القفَّال ، وتبع فى ذلك الشيخ أبا على ، فإنه ذكر فى « شرح الفروع » أنه سمعه من القفَّال .

واعلم أن ما صححه الرافعىّ غير بَيِّن ، ولا جُمهورُ أئمتنا عليه ، بل البَيِّن الذى يظهر ترجيحُه قولُ ابن الحدَّاد ، وقد ذكر ابن الرِّفْعة فى « المطلب » أنه الصواب .

قال : والفرق بينه وبين غيره من الأيتام ، أن ولايةَ القاضى إذا لم يكن وصيًّا تنقطع عن المال الذى حَكَم به بانقطاع ولايته ، ولا كذلك الوصىُّ إذا تولى القضاء ، فإن ماحَكَم فيه لليتيم الذى تحت وصيته يُبقِى ولايته بعد العزل ، فقويت التُّهْمة فى حقه ، وضعفت فى حق غيره .

قلت : وهذا فرق صحيح ، ولاشك أن الحاكم الوصىَّ يتصرف لليتيم الذى هو قيِّمه ، ويجتمع فى تصرفه وصفان ، بينهما عموم وخصوص ؛ كونه حاكما ، وكونه وصيًّا ، وحينئذ فينبغى أن يكون التصرف بكَوْنه وصيًّا ، وهو وصف لا يَحكُم به ، فلا سبيل إلى حكمه ، إذ لو حكَم لكان بكونه حاكما ، ولو حكم بكونه حاكما لاحتاج إلى مُدَّعٍ ، ولا مُدَّعِيَ إلا الوصىّ ، وهو هو ، فلو كان حاكما لم يكن حاكما ، وهو خُلْف آيل إلى دَوْر ، وهذا سر دقيق أوضحته فى كتاب « الأشباه والنظائر » فى قاعدة منع التعليل بعِلَّتيْن .

وبقىَ فى هذا الفرع تنبيه على عُقدةٍ فى الفرع ، لم أر مَن تكلم عليها ، لا ممّن شرح « الفروع » ، ولا من غيرهم ؛ وذلك أن ابن الحدَّاد فرض الفرع فى وصِىٍّ وَلِىَ القضاء ،

---

(١) فى المطبوعة : « وإن لم يكن » والمثبت من : ج ، ز .

فشهد عنده شاهدان ، فاقتضت عبارتُه تقْييدَ المسألة بطَرَآن ولاية القضاء على كونه وصِيًّا ، بأن يشهد عنده شاهدان ، وتبعه على التقدير[1] مَن تقدم وتأخر ، آخرهم الرافعيّ ، والنَّوَوِيّ ، وابن الرِّفْعة .

فأما القيد الأول ، وهو طَرَآن القضاء على الوصاية ، فقد يقال : إنه لا فرق بينه وبين عكسه ، وهذا هو منتهى فهْم أكثر مَن بَحث معه فى المسألة .

والذى ظهر لى أن القاضى إذا أُسنِدت إليه وَصِيَّة ؛ فإن كان مُسندها أبا أو جَدًّا ، فالأمر كذلك ، فإنه[2] لم يكن عليه ولاية ، وإنما يتجدد بعدهما ، فيُقارِن تجدُّدُهما بالوصية تجدُّدَهما[3] بفقدهما ، أو نحوه ، لكونه حاكما ، فيُنظر هنا فى أنه هل يتصرف بالوصْفين عند مَن تَعلَّل بعلتين ، أو إنما يتصرف بأحدهما ؟ وهو الذى ينصره فى الأصول .

وإن كان مُسنِدها وصيًّا جُعِل له الإسناد ، فيَحتمِل أن يكون كذلك ، ويحتمل أن لا يتجدَّد له بذلك شىء ؛ لأن ولايته من قبل هذا الإسناد ، فإن له مع الأوصياء ولاية .

وهذا الاحتمال هو الذى يترجَّح عندى ، لكن يظهر على سياقه[4] أن لا يصح قَبُوله لهذا الإسناد ما دام قاضيا ، ولم أجسُر على الحكم به ، فإن تمَّ ظهر به السّر فى تقييد ابن الحدَّاد .

وأما القيدُ الثانى : وهو قوله « فشهد عنده شاهدان » فقد يقال أيضًا : لا فائدة له ، بل لا فرق بين أن يشهد عنده شاهدان أو يحكم هو بعلمه ؛ وقد يقال : لا يحكم هنا بعلمه جَزْما ؛ لشدة التُّهمَة ، وما أظنهم يسمحون بذلك ، ولا يسْتَثْنونه من القضاء بالعلم ، بل من يجوز له الحكم فيما يظهر ، لا يفرَّق بين أن يقضى بالعلم ، أو بالبينة ، كسائر الأيتام ، وسائر الأقضية .

نعم ، عبارة ابن الحدَّاد « يشهد عنده شاهدان » ، وقد اختصرها الرافعيّ فقال : هل له

---

(١) فى المطبوعة : « التقرير » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) فى المطبوعة : « فإن » والتصويب من : ج ، ز .

(٣) فى ج : « تجددها » والمثبت فى المطبوعة ، ز .

(٤) فى المطبوعة : « مسافة » والمثبت من : ج ، ز .

أن يسمع البينة ، ويحكم ؟ ، ولو اقتصر على قوله : « هل له أن يحكم » لأفاد أنه هل يسمع البيِّنة ، لأن مَن جوّز سماعَ البيِّنة جوَّز الحكم .

ولعله أشار إلى أن قول ابن الحدَّاد « فشهد عنده شاهدان » ليس على ظاهره ، إذ لا يقول أحد إنهما يشهدان عنده على وجه التأْدية ، ثم لا يحكم ، وإنما المراد بشهادتهما عنده اختيارُهما إياه ، فقول الرافعىّ « هل له أن يسمع البيِّنة » من هذا الوجه خير من قول ابن الحدَّاد : « فشهد عنده شاهدان » لإنهائها أنه يسمع البيِّنة ولا يحكم ، لكن قول ابن الحدَّاد « شاهدان » خير من إطلاق الرافعىّ « البيِّنة » لأنها قد توهم أن للشاهد واليمين هنا مَدخلًا ، ولا يمكن ، لأنه لو كان ، لكان الحالف هو ، ولا سبيل إلى أنه يحلِف ويحكم ، لأن الحالف غير الحاكم ، ولأن الولىَّ لا يحلف .

وللرافعىّ أن يقول . إنما عنيت بالبيِّنة الكاملةَ ، وهى شاهدان .

● وأما قول ابن الحدَّاد : « حتى يصير إلى الإمام أو الأمير » فقد يقال : من الذى يعنيه بالأمير ؟ فإن الأمير قد يُطلق ويراد به أمراء العسكر ، الذين لا حُكْم لهم ، وإليه الإشارة فى مسألة ابن القطَّان ، وابن كَجّ[1] فيما إذا دُعِىَ الشاهد إلى أمير أو وزير ، هل له تأدية الشهادة عنده[2] ، أولا ؟ لأن تأدية الشهادة إنما هو للحكام ، فأطلقا الأمير على من ليس بحاكم .

وقد يطلق ويراد به الحاكم ، كقولنا : أمير البلد .

والأظهر أنه أراد الثانى ؛ فإن الأول لا حكم له ، والمراد أمير من قِبَل الإمام الأعظم ، جُعِل له الحكم ، وكذلك عبَّر الشيخ أبو على عن هذا الغرض ، بقوله : ينبغى للحاكم أن يأتىَ إلى الإمام الأعظم ، أو الأمير الذى ولَّاه القضاء ، أو إلى حاكم آخر . انتهى .

● وهذا على مصطلَح بلادهم ، فى أن أمراء البلد يولُّون القضاة ، وقصد فى هذا التوقُّف ، فى أنه هل يدَّعِى هذا الحاكم الذى هو وَصىٌّ عند خليفته على الحكم ، أولا ؟ لكونه خليفة ،

---

(١) انظر : الجزء السابع ١٩٧ .

(٢) فى ج ، ز : « عنه » والمثبت فى المطبوعة .

وفيه خلاف ، صرَّح به الشيخ أبو علىّ ، وغيره فى هذه الصورة ، وصرح به الرافعىّ ، وغيره ، فيما إذا امتنع حكم الحاكم لنفسه ، أولا ؟ يعارضه : هل له أن يتحاكم إلى خليفته ؟

(فرع ادُّعى فيه تناقض ابن الحدَّاد)

وأنا جامع أطرافه لتبدُّدِها فى كلام الرافعىّ رحمه الله ، ومُلخِّصٌ القولَ فيه بحسب ما اجتمع لى :

● إذا وقعت الفُرْقة قبل الدخول بين الزوجين ، لا بسبب من واحد منهما ، فهل تُجْعَل كأنها واقعة بسبب الزّوْجة ؟ فيسقط المهرُ بالكُليّة ، أو كأنها واقعة بسبب من جهة الزوج ؟ فيشطِّره[1] .

هذا أصل يقع خلافيا بين ابن الحدّاد والقفال رحمهما الله ، ابن الحدّاد ، يقول بالأول أبدا ، والقفال يقول بالثانى ، ولعله الراجح عند الرافعىّ تأصيلا وتفريعا ، أما تفريعا فلما ستراه عند ذكر الصُوَر ، وأما تأصيلا فلإطلاقه فى « باب تَشْطير الصَّداق » أن مَوضِعَه كل فُرقة لا بسبب من المرأة ، لكن يُشبِه أن يكون مراده هنا بالعام الخاص ، أى بكل سبب من جهة الزوج ، بدليل أنه قابله بقوله : « فأما إذا كان الفِراق منها ، أو بسبب فيها » ويكون قد سكت عما إذا لم يكن من واحد منهما ، وفيه صور .

● منها :

إذا تزوّج جارية مُورَّثة كجارية أبيه ، أو أخيه ، أو عمه ، أو غيرهم ، فمات السيد وزوجها وارث ؛ إما كلَّ التَّرِكة ، أو بعضها ، انفسخ النِّكاح ، لأن النكاح والمِلْك لا يجتمعان .

وأما المهر إذا كان الموت قبل الدخول ، فقال ابن الحدَّاد : يسقط . وهذا بناء على أصله ؛ لأن الفسخ لم يكن من قِبَل الزوج ، وإنما دخلت فى مِلْكه بالميراث ، أَحَبَّ أو كَرِه.

قال الشيخ أبو علىّ : واشهدا[2] على قول المرأة مشترى الزوج من سيده قبل الدخول

---

(١) فى المطبوعة : « ليشطره » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) كذا بالأصول .

سقط ؛ لأنه لم يكن للزوج فيه صنع ، ولذلك[1] لو وجَدتْ بالزوج عيبا قبل الدخول ، واختارت الفَسْخ سقط المهر ، كذلك مثله فى مسألتنا .

وقال القفَّال ، ومن« شرح الفروع » له نقلت : هذه الطريقة يسلكها صاحب الكتاب ، يعنى ابن الحدَّاد ، فى مسائل كثيرة ، فتقول « الفروع » : إذا انفسخ النكاح ولم يكن الزوج[2] لانفساخه مُتسبِّبا فلا مهر عليه ، وهذا عندى غلط ، بل الواجب أن يقال : إذا انفسخ النكاح ، ولم تكن المرأة سببا فى الفسخ ، فلها المهر . انتهى . واستدل بما سنذكره .

وهذه مقالة القفَّال المَرْوَزِىّ ، صرَّح بها كما تراه فى هذه المسألة ، وفى نظائرها ، ونقلها عنه فى هذه المسألة القاضى أبو الطيب الطَّبَرِىّ فى « شرح الفروع » كما سنحكى كلامه ، ومع ذلك لم ينقلها عنه تلميذه الشيخ أبو علىّ فى هذه الصورة ، بل قال : ورأيت بعض أصحابنا ، يقول : لا يسقط كلُّ المهر ، فمن العجب أنه يخفى[3] عنه مذهب شيخه ، مع نقله عنه نظيره فى نظائر المسألة ! فلقد قضيتُ من هذا العجب ، وكاد[4] يُوجِب لى توقُّفًا فى العزْوِ إلى القفَّال ، ولكنى رأيتُه قد أفصح به فى « شرح الفروع » إفصاحا ، ونقله القاضى أبو الطَّيِّب عنه صريحا ، ونقل الشيخ أبو على عنه كما سترى فى نظائره مثلَه ، فاسْتتمَّ لى قضاءُ العجب .

ثم الأرجح من هذين الوجهين عند الرافعىّ قولُ القفَّال ، كما ذكره فى « كتاب النكاح » فى « باب نكاح الأمة والعبد » قبل فصل « الدَّوْر الحكمىّ » وهو أيضا لم[5] يُفصِح بذكر القفَّال ، ولكن حكى الوجهين ، وعزا الأول لابن الحدَّاد ، ورجَّح الثانى ، وعلى هذا الراجح يكون النصف تَرِكةً تُقْضَى منه الديون ، وتُنفَّذُ الوصايا ؛ فإن لم يكن ، سقط إن كان النكاح[6] جائزا ، لأنه لا يثبت له على نفسه ، وإلا سقط نصيبُه ، وللآخر نصيبه . وسنذكر توجيه هذا الوجه من كلام القفَّال ، ونتكلم عليه .

---

(١) فى ج : « وكذلك » والمثبت فى المطبوعة ، ز .
(٢) فى المطبوعة ، ز : « للزوج » والمثبت من : ج .
(٣) فى المطبوعة : « لا يخفى » والمثبت من : ج ، ز .
(٤) فى المطبوعة : « وكان » والمثبت من : ج ، ز .
(٥) فى ج ، ز : « لمن » والمثبت فى المطبوعة .
(٦) فى ج ، ز : « الناكح » والمثبت فى المطبوعة .

● ومنها : إذا تزوج ذمِّىٌّ ذمِّيَّةً صغيرة من أبيها ، ثم أسلم أحدُ أبويها قبل الدخول ، وتبعتْه فى الإسلام ، فانفسخ النكاح .

قال ابن الحدَّاد : يسقط المهر ، لأن سبب فساد النكاح لم يوجد من الزوج .

وقال الشيخ أبو علىّ : قال بعض أصحابنا : لها نصف المهر ، لأن الفسخ وإن لم يكن من الزوج فليس منها أيضا ، وإذا لم يكن لها صُنْع فى الفِراق لم يسقط كلُّ المهر .

قلتُ : وقائل ذلك هو شيخه القفَّال ، فمن العجب كونه لم يصرِّح باسمه ، وكذلك حكى الإمام المقالة عن بعض الأصحاب ، قُبيْل « باب الصَّداق » ولم يصرِّح باسم القفَّال أيضا ، فمن أعجب العجب تصريح القفال بمقالةٍ فى كلامه أطْنب فيها فى « شرح الفروع » ثم لا يحكيها عنه الحاكون للقليل والكثير من كلامه ، الحريصون على البعيد والقريب من أنفاسه ، العارفون بغالب حركاته فى الفقه وسكناته !

وهذه عبارته فى « شرح الفروع » : إذا تزوج نصْرانىٌّ صغيرة ، ابنة كتابيَّيْن ، فأسلم أحدُ الأبوين ، انفسخ نكاحُها ، لأنها غير مدخول بها ، وحُكِم لها بالإسلام ، لإسلام أحد الأبويْن .

ثم قال صاحب الكتاب : لا مهرَ لها على الزوج ؛ لأن الزوج لم يكن سببا فى الفسخ . وهذا غلط ، وهو لا يزال يسلك هذه الطريقة ، بل يجب أن يقال : إذا لم يحصل الفسخُ من جهة المرأة فلها المهر ، سواء جاء الفسخ من جهة الزوج ، أو من جهة غيره . انتهى .

ثم ذكر دليله على ذلك ، وسنذكره .

ولم يحكِ القاضى أبو الطَّيِّب فى « شرح الفروع » عن القفَّال هنا شيئًا ، وإنما عزا هذه المقالة إلى بعض أصحابنا ، كما فعل الشيخ أبو علىّ ، والإمام رحمهما الله تعالى .

والقاضى أبو الطَّيِّب فى أوسع العُذْر ، فإنه أكبر من أن يحْكِىَ مقالات « القفَّال » وحكايتُه فى مسألة الميراث عنه مما يُسْتغرَب ، وإنما العجب إغفال الشيخ أبى علىّ ، والإمام ذكرَ القفَّال ، الذى قاله فى كتابه ، وحكاه عنه قاضى العراق ، فيالله العجب ، عراقىٌّ يحكى مقالة خُراسانِىّ ، لا يحكيها أصحابُه عنه ! مع ثبوتها عليه ، وهذا عندى من عُقَد المنقولات .

وهذه[1] المسألة لم يصرِّح بها الرافعىّ فى « كتابه » ، وإنما جزم فى « باب المتعة » فى ذمِّيَّة صغيرة تحت ذمِّىٍّ أسلم أحدُ أبويها ، فانفسخ النكاح ، أنه لا متعةَ ، كما لو أسلمت بنفسها ، وهذا يوافق ما رجَّحه فى مسألة الميراث ، ويستمر على مِنْوالٍ واحد فى وِفاق القفَّال .

● ومنها : إذا أسلم على أمٍّ وبنتها ، ولم يدخل بواحدة منهما ، تعيَّنت البنتُ ، واندفعت الأمُّ على الصحيح ؛ بناء على صِحَّة أنكِحتهم .

وفى قولٍ : يَتخيَّر .

ثم قال ابن الحدَّاد : إن خيَّرناه فللمُفارَقَة نصفُ المهر ؛ لأنه دفع نكاحَها بإمساك الأخرى ، وإن قلنا تَتعيَّن البنتُ فلا مهرَ للأم ؛ لاندفاع نكاحها بغير اختياره .

وقال القفَّال فى « شرح الفروع » مانصه : وقد قال الشيخ أبو زيد ، والشيخ أبو عبد الله الخِضْرِىّ ، وأصحابنا : هذا خطأ على أصل الشافعىّ .

وينبغى أن يكون الجواب على عكس ما قاله فى القولين جميعا عندى ، فإذا قلنا : له الخيار . فاختار إحداهما فلا مهرَ للثانية ، وإن قلنا : لا خيار ، ويمسك البنتَ ، ويفارق الأم . فلها المهر .

والحال فى تقرير هذا ، ونقله عنه تلميذه الشيخ أبو على فى « شرح الفروع » سماعا ، فقال : وسمعت شيخى رضى الله عنه ، يقول : الجواب على عكس ما ذكره صاحب الكتاب . واندفع فى ذكر كلام القفَّال ، ولم يذكر أبا زيد ، ولا الخِضْرِىّ ، فعرفت من ذلك أنه لم ينظر « شرح شيخه على الفروع » ، وإنما كانوا يتَّكِلُون[2] على حفظهم ، وما يسمعونه من أفواه مشايخهم رضى الله عنهم .

وكأن الرافعىّ اقتصر على النظر فى « شرح الشيخ أبى علىّ » فإنه نقل المسألة عن القفَّال ، وغيره ، وأشار بقوله « وغيره » إلى ترجيحه ، ولو وقف على « شرح القفَّال » لأفصح

---

(١) فى المطبوعة : « وبالجملة فهذه » والمثبت من ج ، ز . وكلمة : « وبالجملة » مضروب عليها فى ج .
(٢) فى المطبوعة : « يتكلمون » والمثبت من ج ، ز .

بذكر أبى زيد ، والخِضْرِىّ ، وقد نازعهم القاضى أبو الطَّيِّب الطَّبرِىّ ، ورجَّح قولَ ابن الحدَّاد ، وأطال وأطاب .

والنزاع فى هذا الفرع عائد إلى الأصل المتقدِّم ، وربما زاد أن المنازِع يدَّعى أن إسلامَه سبب لاندفاع نكاح الأم ، فالفُرْقة من جهته ، ولعلنا نتكلم على ذلك فيما بعد .

● ومنها : رِدَّتُهُما معًا . لم يذكر الرافعىّ هذه المسألة إلا استطْرادا فى « باب نكاح المشركات » أشار إلى الوجهين فيها ، وفيها ثلاثة أوجه :

أحدها ؛ إضافة الفُرقة إلى الزوج ، فيتشطَّر .

والثانى ، إضافة الفرقة إليها ؛ لأنها أتت بالجناية التى لو انفردَتْ سقط حقُّها ، فإذا انضم إليه جنايةُ الغَيْر لا يُؤثِّر فى ذلك ، كما لو قال : اقْطع يدى ، فقطع . وهما مشهوران .

قال الرُّويَانِىّ : والأول أظهر .

والثالث ، حكاه الماوَرْدِىّ ، وتبعه الرُّويَانِىّ : لها رُبع المهر ؛ لاشتراكهما فى الفسخ ، فسقط من النصف نصفُه ؛ لأنه فى مقابلة رِدَّة الزوجة ، وبقى نصفُه ، لأنه فى مقابلة رِدَّة الزوج .

والمسألة شهيرة ذكرها الأصحاب فى « باب ارتداد الزوجين » وهو باب عقَده الشافعىّ رضى الله عنه فى « كتاب النكاح »[1] قبل « باب طلاق المشرك » وبعد « نكاح المشركات » والرافعىّ تبعا للغزالىّ لم يذكر هذا الباب بالكُلِّيَّة ، فمن ثَمَّ لم يستوْعب مسائلَه .

وذكر الرافعىّ أيضا ارتدادَهُما معا فى المُتعة ، وصحّح أنه لا متعة .

واعلم أن الوجهين جاريان فى التَّشْطير ، مشهوران فيه ، وإن لم يذكرهما الرافعىّ إلا استطرادا .

وقال ابن الرِّفْعة فى « باب نكاح المشركات » : إذا ارتد الزوجان معا قبل الدخول ، ففى تَشْطير المهر ، [2]إحالةً على رِدَّته ، أو سقوط[2] كله إحالةً على رِدَّتها ، وجهان مشهوران ، وربما يُعْزَى الثانى منهما لابن الحدَّاد .

---

(١) راجع مختصر المزنى ، بهامش الأم ٣ / ٢٩٢ .

(٢) فى المطبوعة : « أحال على ردته ، أو سقط » والمثبت من : ج ، ز .

قلتُ : وهو جارٍ على أصله ، وإذا تأمَّلْتَ ما ذكرتُه علمتَ أن الفُرْقة قد تكون من جهته ، وقد تكون من جهتها ، وقد تكون من جهتهما ، وقد تكون لا من جهة واحد منهما . أربعة أحوال لم يذكر الرافعىّ فى « باب التَّشْطير » إلا الأوَّلَيْن فقط .

فإن قلتَ : قد قال فى باب التَّشْطير : موضعُ التَّشْطير كلُّ فُرْقة تحصُل لا بسبب من المرأة ، وهذا يشمل ما إذا كانت لا بسبب منهما[1] ، ثم مثَّل له بما إذا أرضعت أمُّ الزوجة الزوجَ ، وهو صغير . إلى آخر ما ذكره .

قلتُ : مسألة الرَّضاع سنتكلم عليها ، وقولى : « لا بسبب من المرأة » إنما نعنى به إذا كانت من جهة الزوج ، بدليل قوله بعده : « أما إذا كان الفِراق منها ، أو بسبب فيها » .

وبالجملة لا تصريح من الرافعىّ فى « باب التَّشْطير » بهاتين الحالتين ؛ إنما أشار إليهما فى « باب المتعة » وفى « باب نكاح العبد والأمة » ولو جمع شَمْل النَّظائر فى فصل واحد كان أولى ، بل لم يصرِّح بمسألتين عظيمتين بين الأصحاب : رِدَّتُهما معا ، هل تُشطِّر ؟ وإن كان ذكر أنها هل تُسقِط المتعة ؟ وإسلام أبى الزوجة الصغيرة إذا انفسخ نكاحها ، هل يُشطِّر ؟ وإن كان ذكر أنه هل يمتِّع ؟

إذا عرفتَ هذا كلَّه فقد تبيَّن لك أن ابن الحدَّاد يجعل الفُرْقة ، لا مِن واحد منهما ، مُسقِطَة مُلْحَقة بما إذا كانت من جهتها ، والقفَّال يخالفه ، ويجعلها مُشطِّرة مُلْحَقة بما إذا كانت منه .

ثم يقول ابن الحدَّاد : ومن صور القاعدة ، أن يرث الزوج بعضَ زوجته ، وهذا تصوير لا يُخالَف فيه ، وإن أسلم على أمٍّ وبنتها ، وإن سلم[2] فتتبعه الزوجة ، وهذان[3] يُنازَع فيهما تصويرا كما ينازع فيهما حُكْما ، فيقال : لم يكن إسلامُه على أم وبنتها ، وإن[4]

---

(١) فى المطبوعة : « منها » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) كذا بالأصول .

(٣) فى المطبوعة : « وهذا » والمثبت من : ج ، ز .

(٤) فى المطبوعة : « وإنما » والمثبت من : ج ، ز .

قلنا يُدِيم نكاحَ البنت ، وتندفع الأم ، فهى فُرقة كائنة من جهته ؛ لأنه رُبَّما[1] صار بإسلامه ، وإسلامُه تبعا ؛ لأنها فُرقة كائنة من جهتها .

ونحن نلخص القول فى المقامين . أما المقام الأول ، وهو دعوى ابن الحدَّاد أنَّ الفُرْقة لا مِن واحد منهما مُلحَقة بالواقعة منها فيسقُط ، فلم يُحتَجَّ عليه بأكثر من أن الفسخ لم يكن من قِبَله ، بل هو قَهْرِىٌّ أحبَّ أو كَرِه .

وللقفَّال أن يقول له : لِمَ قلتَ : إنه إذا لم يكن من قِبَله لا يُلحَق بما يكون مِن قِبَله ؟ فليس قولك : لا يُشطِّر لكونه ليس من قبله ، ما يبعُدُ من قولنا يُشطِّر ؛ لكونه ليس مِن قبلها ، بل التَّشطير مُعتضِد بالأصل ؛ فإن الأصل بعد تسمية الصَّداق وجوبُه ؛ فلا يسقط إلا النِّصف للفُرْقة قبل الدخول ، ويبقى النِّصف الآخر بالأصل ، ما لم يتحقَّق زوالُه بتحقُّق كونه من جهتها .

● واستشهد القفَّال لعدم سقوط النِّصف بمسألة الرَّضاع ، وغيرها ، فقال فى « شرح الفروع » ، مشيرا إلى قول ابن الحدَّاد : هذا عندى غلط ، بل الواجب أن يقال : إذا انفسخ النكاح ، ولم تكن المرأة سببًا فى الفسخ فلها المهر ، ألا ترى أن الرجل إذا تزوَّج امرأة ، وتزوج أبوه أمَّها ، فغلط الابن ، فوطىء امرأة الأب ، وهى أم امرأة الابن ، انفسخ نكاح امرأة الابن بوطء أمِّها بشُبهةٍ ، ووجب لها المهر ؛ لأنها لم تكن سببًا للفسخ .

● وكذلك : لو أن رجلا كان له امرأتان ، إحداهما كبيرة ، والأخرى صغيرة ، فأرضعت الكبيرة الصغيرة ، انفسخ نكاح الصغيرة ، ووجب لها على الزوج نصفُ المهر ، وليس الزوج ها هنا سببًا للفسخ ، إلا أن الفسخ لمَّا لم يكن بسببٍ من المرأة وجبَ لها المهرُ .

● فكذلك فى مسألة الكتاب[2] إذا تزوج جارية أبيه ، فمات أبوه وملَكها انفسخ النكاح ، وعليه المهر ؛ لأن المرأة لم تكن سببًا للفسخ ؛ إلا أن مسألة الرَّضاع تُباين هذه

---

(١) فى المطبوعة : « إنما » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) فى المطبوعة : « الكتابى » وهو خطأ ، وصوابه من : ج ، ز .

المسألة من وجْهٍ ، وهو أن فى هذه المسألة إذا غَرِم المهر ، فليس له أن يرجع على الكبيرة بما غَرِم .

● والفرق بينهما أن موت الإنسان لا يكون باختياره، ولا ينتمى إلى جناية؛ فلذلك لا يُغَرَّم المهر ، وأما الكبيرة إذا أرضعت الصغيرة ، فإنها تنتمى إلى جناية ، فلذلك يُغرَّم المهر ، حتى إنها لو أرضعت من غير أن تنسبّ فى الإرضاع إلى جناية ، سقط عنها الغُرْمُ أيضا ، مثل أن ترى الصغيرة مُلقاة فى موضع ، لو لم تُرْضِعْها خِيف عليها التَّلَف ، ولم يكن بقُرْبها مَن يتعهَّدُها، فأرضعتْها ،انفسخ النكاح ، ولاغُرْم عليها ؛ لأنها لا تُنسَب إلى جناية فى إرضاعها إياها ، فصار ذلك كما لو دبَّت الصغيرةُ إلى ثدىِ الكبيرة ، فارْتَضَعت وهى نائمة، انفسخ النكاح، ولا غُرْم عليها، وعلى الزوج المهر، وإنما لم يجب المهر فى هذه المسألة ، لوجود فعلٍ مِن الكبيرة، وسببٍ من الصغيرة ، فيجب المهرُ إذا مات الأب فملك جاريتَه المنكوحة ، إذا لم يحصل منها سببٌ فى الفسخ . انتهى كلام القفَّال .

ثم أعاد نظره[1] بعد ورقات ، فى مسألة ما إذا أسلم أبو الصغيرة ،وعزا ما ذكره من أنه لا يجب الغُرْم على كبيرة أرضعت صغيرة وقت الضرورة ، إلى أصحابنا ، فقال : قال أصحابنا : وذكر المسألة . وهى مسألة حسنة غريبة ، لا أعتقدها مُسلَّمة ، وقد عرفتَ ما ذَكَره ، وحاصلُه الاسْتشهاد على ما ادّعاه بمسألة الرّضاع .

وقال القاضى أبو الطَّيِّب الطَّبَرىّ : هذا الذى قال أبو بكر القفَّال واضح ، ومن قال بقول صاحب « الكتاب » فإنه يقول : إذا كان الفسخ بالشرع سقط حقُّها ؛ ألا ترى إذا تزوَّجها وكان النكاح فاسدا بالشرع وجب أن يُفرَّق بينهما ، ولا حقَّ لها ، إذا كان قبل الدخول بها ؛ لأن التَّحريم والفسخ بالشرع ، فكذلك ها هنا .

فإن قيل : إذا كان النكاح فاسدا ، فإن المهرَ لم يجبْ .

قيل له : إنما لم يجب لأن التَّحريمَ والفسخَ بالشرع ، وهذا المعنى موجود ها هنا .

ويخالف هذا ما ذكره مِن وطء الأب ، وإرضاع الكبيرة ؛ لأن ذلك ليس من جهة

---

(١) فى المطبوعة : « نظيره » والمثبت من : ج ، ز .

الشرع ، وإنما هو بفعل آدميٍّ يتعلق به الضَّمان ؛ ولهذا نقول : إن الزوج يرجع على الأب بنصف المهر ، وكذلك يرجع على المُرضِعة ، فسقط ما قاله . انتهى كلام [القاضى][1] أبى الطَّيِّب ثم أعاد مثلَه فيما بعد .

وأقول : لا حاجة إلى استشهاده بالنِّكاح الفاسد ، وفيما ذكره من الفرق كفاية . فلابن الحدَّاد أن يقول : إنما أقول بالسقوط فى مُوجِب شَطْر يَقَرُّ قرارهُ على الزوج ، أما مالَه مَرَدٌّ[2] ، وما الزوجُ فيه إلا طريقٌ فلا أمنعه ، وهذا فرق واضح ، ويكون عنده هكذا الفُرقة الواردة لأمر منهما إذا آلت إلى تغريم الزوج شَطْرا لا يرفع به ، لا[3] يوجب عليه شيئا ، بخلاف ما إذا لم يكن إلا طريقا فحسب ، فهذا ملخص الكلام على أصل القاعدة ، وهى مُصوَّرة تصويرا واضحا فى مسألة الميراث .

أما إسلام الأب فتتْبعه الزوجة ، أو إسلام الكافر على أمٍّ وبنتها ، فمن قال : كل فُرْقة لا تَرِد من جهة المرأة تُشطِّر – سواء أوردت من جهة الزوج أم لم تُنسَب إلى واحد منهما – وهو القفَّال ، وقبله أبو زيد والخِضْرِىّ ، وبعده الرافعىّ فيما يظهر ، ومن تبعه ، فيقول بالتشطير لا محالة ، [4]وأما من قال بقول[4] ابن الحدَّاد : إن كل فُرْقة لا تردُ من جهة الرجل تسقط ، سواء أوردت من جهة المرأة ، أم لم تُنْسَب لواحد منهما ، فقد نقول فى هاتين المسألتين : إنها فُرْقة لا مِن جِهة واحد منهما ، ويُحكَم بالسقوط ، وبذلك صرح ابن الحدَّاد ، وقد نقف وندَّعى[5] أنها فرقة من جهتها . فمن ثَمَّ يُقال لابن الحدَّاد : اذهب[6] إنا نُسلِّم[7] ما تدَّعيه من الأصل ، لكن لا نُسلِّم أن الفُرْقة فى هاتين الصورتين لا من واحد منهما ، بل هى منها .

---

(١) زيادة من : ج ، ز على ما فى المطبوعة .
(٢) فى المطبوعة ، ز : « مردود » والمثبت من : ج .
(٣) فى المطبوعة : « ولا » والمثبت من : ج ، ز .
(٤) فى المطبوعة : « وأجاب قال يقول » وفى ز : « وأجاز قال بقول » والمثبت من : ج .
(٥) فى المطبوعة : « وقد نصف ويدعى » والمثبت من : ج .
(٦) كذا بالأصول ، ولعلها : « هب » .
(٧) فى المطبوعة : « مسلم » والمثبت من : ج ، ز .

واعلم أن مسألة إسلام الرجل على أمٍّ وابنتها قد أفصح القفَّال فيها بتغْليط ابن الحدَّاد ، وزعم أنه عكَس التَّفْريع ؛ فإنه قال : إن قلنا باستمرار نكاح البنت كما هو الصحيح سقط نكاح الأم ، بناء على أصله ، أنها فُرْقة ورَدت بالشرع قَهْرية ، فلا تُشطِّر ، وإن قلنا يتخَيَّر ، فالمفارقة منسوب إليه[1] اختيار فراقها . فقال القفَّال ومتابعوه : بل الأمر بالعكس ، بل الجواب على عكس ما ذكره ، إن قلنا بصحة أنكحتهم ، فقد أفسدنا نكاح الأم بكل حال ، للعقد على البنت ، وحينئذ ففسْخ النكاح إنما وقع بإسلامه وإسلامها جميعا ، والفسخ إذا وقع قبل الدخول بسبب يشترك فيه الزوجان يجب المهر ، كما لو تخالعا فلا يسقط المهر ، بل يتشطَّر ، وتجب المُتْعة .

وأما على القول الذى يقول : يُمسِك أيتهما شاء . فإذا أمسك إحداهما جعل الثانية كأن لم ينكحْها قطُّ ، فلا مهر ، ولامتعة ، ويجوز لابنه أن يتزوَّج بها ، ويكون بمنزلة مَن لم يعقدْ عليها . هذا حاصل ما ذكره .

وقال القاضى أبو الطَّيِّب الطَّبَرِىّ ، منتصرًا لابن الحدَّاد : وهذا ليس بصحيح ؛ لأنه على القولين جميعا جعل الاختيار إليه ، والوُصْلة والفُرْقة إلى إرادته ، فمن اختارها مِن أكثر من أربع ، ومن المرأة ، وعمتها ، أو خالتها ، فنكاحها صحيح ؛ ومن فارقها مِنهنَّ ، وقلنا إنها بمنزلة مَن لم يعقد عليها ، فإنما يصير بهذه المنزلة باختياره ، وقد كان يمكنه أن يقيم على نكاحِها باختياره إياها ، فأوجب عليه نصف المهر بذلك ، وأجرى مجرى المطلِّق ، لهذه العلة ، ويفارق[2] المنكوحة نكاحا فاسدا فى الإسلام ، فإنه يجب أن يُفرَّق بينهما ، ولا اختيار له فيها . فبان[3] الفرق بينهما .

هذا كلام القاضى أبى الطَّيِّب ، وهو مُحتمِل جيِّد ، يَحتمِل أن يقال : عدم إمساكه الواحدة مع قدرته ، ولكن الشارع له من إمساكها بمنزلة طلاقها ، ويحتمل ألا يقال به[4] .

---

(١) فى المطبوعة : « إلى » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) فى المطبوعة : « ومفارق » والمثبت من : ج ، ز .

(٣) فى المطبوعة : « فبيان » والمثبت من : ج ، ز .

(٤) فى ز : « له » والمثبت من : المطبوعة ، ج .

وما أظن ابن الرِّفْعة وقف على كلام القاضى أبى الطَّيِّب هذا ؛ فإنه ذكر نحوه بحثًا لنفسه ، ولو وقف عليه لاستظْهر به ، فإن ابن الرِّفعة قال فى « باب نكاح المشركات » فيما إذا أسلم على أُختين ، وطلَّق كل واحدة ثلاثا ، وقد نقل عن ابن الحدَّاد التَّخْيير بينهما ، مع كونه يميل فى أنكحة الكُفّار إلى الوقف ، وأن مقتضاه ألا يجب مهر ، وقد حكى عنه الرافعىّ إيجاب المهر ، وأن قول الوقف يناسبه ألا يجب مهر .

● قال ابن الرِّفْعَة : قد يكون مأخذُ ابن الحدَّاد فى إيجاب المهر للمُنْدَفِعة ، وإن بان فساد النكاح فيه ، كونَه عيَّنها للفراق مع صلاحيتها للبقاء ، باختياره الأخرى ، مع أنه لا ترجيح ، ومثلُ[1] ذلك وإن كان جائزا فيُناط به الإيجاب ، على رأى [بعض][2] الأصحاب فيما إذا أفاق المجنون ، أو طهُرت الحائض ، وقد بقى من الوقت ما يتَّسِع لها ، أو للظهر فقط ، أو بقى منه ما يُدرَك به العصر ، وهو ركعة ، فإنا نُلزمه الظهر والعصر بإدراك أربع ركعات ، على رأى صاحب « الإفصاح » وبإدراك ركعة فقط على رأى غيره ، وهو الذى قيل : إنه المُصحَّح فى المذهب ، وكل ذلك مع قولنا : إنه لو أدرك دون ذلك ، لا يكون به مدركا لواحدة من الصَّلاتيْن ، وإذا تأمَّلت ذلك وجدت إلزامه للصَّلاتيْن بما يلزمه به إحداهما ، إنما هو ، لأن كل واحدة منهما تقبل أن تُوقَع فى ذلك الوقت على البدل ، لا مع المعيَّة ، فكذا فيما نحن فيه ، جاز أن يتعلق الإيجاب بالقبولية على البدل ، وإن لم يمكن[3] الجمع ، ويصح هذا المأخذ إن كان يقول بأنه إذا أسلم على أكثر من أربع ، وأسلمْنَ معه أنه يجب للمُندفِعات باختياره لغيرهن الشَّطر ؛ فإن لم يقل به فلا تَمام ، والظاهر أنه يقول به . انتهى .

وما ذكره من أنه قد يكون مأخذ ابن الحدَّاد قد عرفت أن القاضى أبا الطَّيِّب قاله ، وللبحث فيه مجال ، قد يقال : تعْيين الفِراق فيمن له أن يُعيِّن فيها البقاء بمنزلة الطلاق ، وقد يقال : بل إذا جُعِل له ذلك ، فقد جُعل له أن يُعيِّن فيها انتفاء للزوجية بالكُلِّية ، فمن أين المهر ؟ فليُتأمَّل فى ذلك ، فإنى لم أُشْبِعْه بحثًا .

---

(١) فى ج ، ز : « وقبل » والمثبت من المطبوعة .

(٢) زيادة من : ج على مافى المطبوعة ، ز .

(٣) فى المطبوعة : « يكن » والمثبت من : ج ، ز .

١١٥

محمد بن أحمد بن مَتّ ، أبو بكر ، الإشْتِيخَنِيّ

. . . .[(١)]

١١٦

محمد بن أحمد بن يحيى ، الفقيه ، أبو نصر

. . . .[(٢)]

---

(١) بياض بالأصول ، وهو فى المطبوعة ، ز : « الاستيحى » وهو خطأ صوابه من : ج ، واللباب ١/٥٠ ، وسير أعلام النبلاء ٥٢١/١٦ ، وشذرات الذهب ١٢٩/٣ ، والعبر ٤٠/٣ ، وهو فيه : « ابن مت » كما ورد فى الطبقات الكبرى ، وقد ترجمه المصنف فى الطبقات الوسطى ، على هذا النحو :

محمد بن أحمد بن محمد بن ممَتّ

أبو بكر ، الإشْتِيخَنِيّ

من أهل إشْتِيخَن ، بكسر الألف وسكون الشين المعجمة ، وكسر التاء المنقوطة بنقطتين من فوقها بعدها ياء معجمة بنقطتين من تحتها ساكنة ، ثم خاء معجمة مفتوحة ثم نون ، وهى قرية من قرى السُّغْد بسَمَرْقَنْد .

كان من أئمة الأصحاب .

وروى صحيح البخارى عن الْفَرَبْرِيّ ، وروى عنه أبو نصر الدَّاوُدِيّ .

مات فى شهر رجب سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة .

(٢) بياض بالأصول ، وقد ترجمه المصنف فى الطبقات الوسطى ، على هذا النحو :

محمد بن أحمد بن يحيى

الفقيه ، أبو نصر ، السَّرَخْسِيّ

قال الحاكم : كان من الفقهاء الشافعيين ، وممن يَرجِع إلى أدبٍ ، وكتابةٍ ، وفضلٍ .

قال : وجاءنا نَعِيُّه سنة ثلاث وثمانين وثلاثمائة .

١١٧

محمد بن أحمد المَرْوَزِىّ ، الإمام الكبير ، أبو عبد الله الخِضْرِىّ *

نسبة إلى الخِضْر ، رجل من جدوده .

إمام مَرْو ، وشيخها ، وحَبْرها ، ومُقَدَّم الأصحاب بها ، وهو خَتَن أبى على الشَّنَوِىّ[١] .

حدَّث عن القاضى أبى عبد الله الحسين بن إسماعيل الْمَحَامِلِىّ ، وغيره .

وعقَد مجلس الإملاء والتدريس .

وتفقه عليه جماعة ، منهم الأستاذ أبو على الدَّقَّاق ، والفقيه حكيم بن محمد الذيمونىّ .

وكأنه كان صاحب مال وثروة ، يدل عليه ما حكيناه عن القاضى ، عن القفَّال فى ترجمة أبى زيد .

وكان فيما أحسب من أقران الشيخ أبى زيد ، وما أرى القَفَّال إلا من المتفقِّهة عليه ، وطالما قال القفَّال : سألت أبا زيد ، وسألت الخِضْرِىّ .

● وقال القاضى فى « التعليقة » فى مسألة هل يُقلَّد المراهق فى القِبلة ؟ قال القفَّال : سألت أبا زيد عن ذلك ، فقال : نصَّ الشافعىّ على أنه يجوز تقليد المراهق ، ثم سألت أبا عبد الله الخِضْرِىّ عن ذلك ، فقال : لا يجوز نَصًّا ، فأخبرته بقول أبى زيد ، فقال : أنا لا أتَّهِمُه فى ذلك ، ويَحتمل أن الشافعىّ أراد بذلك النص ، إذا دلَّه على المحراب ، فإنه يجوز ، وبالنص الثانى أن يخبره بجهة القبلة ، أو يقول : رأيت القُطْب من هذا الجانب ، فإنه يأخذ بقوله ويصلى إلى تلك الجهة ، وليس هذا بتقليد [له][٢] ، لأنه لمَّا[٣] أخبره ، ولا يخبره إلا

---

* له ترجمة فى : سير أعلام النبلاء ١٨ / ١٧٢ ، شذرات الذهب ٨٢/٣ ، طبقات العبادى ٩٦ ، اللباب ٣٧٨/٣ ، وفيات الأعيان ٣٥١/٣ .

(١) بفتح الشين والنون وبعدها الواو ، نسبة إلى شنوعة . اللباب ٣١/٢ . والختن : زوج البنت . وقيل : كل من كان من قِبَل المرأة .

(٢) زيادة من : ج ، ز على ما فى المطبوعة .

(٣) فى المطبوعة : « إذا » والمثبت من : ج ، ز .

عن تحَرٍّ واجتهاد ، صـار هذا كالعالم أمَّ عاميًّا فى مسألة واحدة ، فإن أفتاه بنصٍّ من كتاب الله أو سنة ، يجوز له أن يُفْتِيَ غيره ، وإن أفتاه بالاجتهاد لايجوز بذلك الاجتهاد .

قلتُ : الصحيح أنه لايجوز تقليد الصبىِّ ، وهو النص الذى حكاه الخِضْرِىّ ، والفرع مشهور .

● وفيما نُقِل من خط الشيخ أبى محمد الجُوَيْنِىّ ، عن شيخه القفَّال : إذا تزوَّج امرأة على ظنٍّ أنها حرة ، فإذا هى أمة ، فالنكاح صحيح ، وولده منها رقيق ، وإن كان يطؤها على توهُّم الحُرِّيَّة ، إذ التوهُّم حديث النفس ، فلا يُغيِّر حكما .

● قيل للشيخ ، يعنى القفَّال : لو أن رجلا وطىء أمةً بالشُّبهة ، يتوهَّم أنها امرأته ، فقال : كان الشيخ أبو عبد الله الخِضْرِىّ ، يقول ، إن كانت امرأتُه حرَّة ، فولده من هذه الأمة حُرٌّ ، وعليه القيمة ، وإن كانت امرأته أمَة ، فولده من الموطوءة بالشُّبهة مملوك ، على حسب القصْد والنِّيَّة .

قال الرُّويَانىّ فى « البحر » فى « كتاب النكاح » وهذا حسَن ، ذكره فى « باب الزنا لا يُحرِّم الحلال » .

قلتُ : وقد أشار الأصحاب إلى هذا فى « باب عتق أمهات الأولاد » فقالوا : إذا استولد أمةَ الغير بشبهة ، ثم ملكها ، فيُنظَر ، إن وطئها على ظن أنها زوجته المملوكة ، فالولد رقيق ، ولا يثبت الاسْتيلاد ، أو أنها زوجته الحرة ، أو أمته[1] ، فالولد حر ، وفى ثبوت الاسْتيلاد قولان .

---

(١) فى ج ، ز : « أو أمة » والمثبت فى المطبوعة .

محمد بن إبراهيم بن المُنْذِر ،

الإمام أبو بكر ، النَّيسَابُورِىّ *

نزيل مكة ، أحد أعلام هذه الأمّة ، وأحبارها .

كان إماما ، مجتهدا ، حافظا ، ورِعا .

سمع الحديث من محمد بن مَيْمون ، ومحمد بن إسماعيل الصَّائغ ، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحَكَم ، وغيرهم .

روَى عنه أبو بكر ابن المُقْرِئ ، ومحمد بن يحيى بن عمَّار الدِّمْيَاطِىّ ، شيخ الطَّلَمْنِكىّ[١] والحسن بن علىّ بن شعبان ، وأخوه الحسين ، وآخرون .

وله التصانيف المفيدة السائرة « كتاب الأوسط » و « كتاب الإشراف فى اختلاف العلماء » و « كتاب الإجماع » و « التفسير » و « كتاب السنن والإجماع والاختلاف » .

قال شيخنا الذهبىّ : كان على نهاية من معرفة الحديث ، والاختلاف ، وكان مجتهدا ، لا يقلِّد أحدا[٢] .

قلتُ : المحمدون الأربعة محمد بن نصر ، ومحمد بن جَرير ، وابن خُزَيمة ، وابن المُنْذِر من أصحابنا ، وقد بلغوا درجة الاجتهاد المُطلَق ، ولم يُخرِجْهم ذلك عن كونهم من أصحاب الشافعىّ ، المُخَرِّجين على أصوله ، المُتمذْهِبين بمذهبه ، لِوفاق اجتهادهم اجتهادَه ، بل قد ادَّعى مَن هو بعدُ[٣] مِن أصحابنا الخُلَّص كالشيخ أبى علىّ وغيره ، أنهم[٤] وافق رأيُهم رأىَ الإمام الأعظم ، فتبعوه ونُسِبُوا إليه ، لا أنهم مقلِّدون ، فما ظنك بهؤلاء الأربعة ؛ فإنهم وإن خَرَجوا عن رأى الإمام الأعظم ، فى كثير من المسائل ، فلم يخرجوا فى الأغلب

---

* له ترجمة فى : تذكرة الحفاظ ٤/٣ ، شذرات الذهب ٢٨٠/٢ ، طبقات الشيرازى ٨٩ ، طبقات العبادى ٦٧ ، وفيات الأعيان ٣٤٤/٣ .

(١) فى ج ، ز : « الطلمنلى » وفى المطبوعة : « الطلميلى » ولعل الصواب ما أثبتناه ، نسبة إلى طَلمنكة ، مدينة بالأندلس . معجم البلدان ٥٥/٦ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٤٩١/١٤ ، عن تهذيب الأسماء واللغات ١٩٧/٢ .

(٣) فى المطبوعة : « من بعدهم » والمثبت من : ج ، ز .

(٤) فى المطبوعة : « أنه » والمثبت من : ج ، ز .

فاعرف ذلك ، واعلم أنهم فى أحزاب الشافعية معدودون ، وعلى أصوله فى الأغلب مُخرِّجون ، وبطريقه مُتهذِّبون ، وبمذهبه مُتمذهِبون .

قال الشيخ أبو إسحاق الشِّيرَازِىّ : توفى ابن المُنْذِر سنة تسع ، أو عشر وثلاثمائة .

قال شيخنا الذهبىّ : وهذا ليس بشىء ؛ لأن محمد بن يحيى بن عمَّار[1] لقيَه سنة ست عشرة وثلاثمائة[2] .

(ومن المسائل والغرائب عن ابن المُنْذِر)

● ذهب إلى أن المسافر يَقصُر الصلاة فى مسيرة يوم تام ، كما قال الأَوْزَاعِىّ .

واعلم أن عبارات الشافعىّ رضى الله عنه فى حد السفر مُضطربة ، وقال الأصحاب على طبقاتهم ، الشيخ أبو حامد ، والمَاوَرْدِىّ ، والإمام ، وغيرهم : المراد بها شىء واحد ، لا يختلف المذهب فى ذلك ، وأن السفر الطويل مرحلتان فصاعدا ، وما قاله ابن المُنْذِر خارج عن المذهب .

● وقيَّد كونَ إذن البِكر فى النكاح صِمَاتَها ، بما إذا علمتْ قبل أن تُستؤذن ، أن إذْنَها صِماتُها . وهذا حسن .

● وقال : إن الزَّانِىَ المُحصَن يُجلَد ثم يُرجَم .

● وأنه لا تجب الكفَّارة فى قتل العَمْد .

● وأن الخُلع لا يصح إلا فى حالة الشِّقاق .

ونقل فى « الإشراف » عن الشافعىّ أنه قال ، فيمن سافر لمسافة القَصْر ، ثم رجع إلى داره لحاجةٍ[3] قبل أن ينتهىَ إلى مسافة القصْر : إن الأحبَّ له أن يُتِمَّ ، وإن جاز القَصْر .

وهذا غريب ، والمعروف فى المذهب إطلاق القول بأن القَصْر أفضل ، وكأن الشافعىّ

---

(1) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « أحد الرواة عنه » .
(2) سير أعلام النبلاء ١٤/٤٩٢ ، وذكر أن وفاته سنة ٣١٨ .
(3) فى ج : « بحاجة » والمثبت فى المطبوعة .

رضى الله عنه استثْنى هذه الصورة للخروج من خلاف العلماء ، فقد قال سفيان الثَّوْرِىّ ، وغيره ، فيمن رجع لحاجة : عليه أن يُتم .

● قال أبو بكر : فى كتاب « الإشراف » ما نصه : « ذِكر الإمام يَخُصُّ نفسه بالدعاء ، دون القوم » : ثبتَ أن رسول الله ﷺ كان يقول إذا كبَّر فى الصلاة ، قبل القراءة : « اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطِيئَتِي كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنْ خَطَايَاىَ كَمَا يُنَقَّى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ ، اللَّهُمَّ اغْسِلْنِى مِنْ خَطَايَاىَ بِالثَّلْجِ وَالْمَاءِ وَالْبَرَدِ » قال أبو بكر : وبهذا نقول .

وقد روينا عن مجاهد ، وطاوُس أنهما قالا : لا ينبغى للإمام أن يَخُصَّ نفسه بشىء من الدعوات دون القوم ، وكره ذلك النَّوَوِىّ ، والأَوْزَاعِىّ ، وقال الشافعىّ : لا أُحِبُّ ذلك . انتهى .

وإنما نقلته بحروفه ؛ لأن بعض الناس نقل عنه ، أنه نقل فى هذا الفصل ، عن الشافعىّ ، أنه لا يحب تخْصيص الإمام نفسَه بالدعاء ، بل يأتى بصيغة الجمع ، فى نحو : « اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطِيئَتِي » الحديث ، وهذا لا يقوله أحد ، بل الأدعية المأثورة يُؤتَى بها كما وردت ، فإذا كانت صيغة إفراد لم يُستحَب للإمام أن يأتىَ بصيغة الجمع ، ولا ينبغى له ذلك ، وإنما الخير كل الخير فى الإتيان بلفظ رسول الله ﷺ .

وأما أنه يُستحَب للإمام ألا يخُصَّ نفسه بالدعاء ، فهو أثرٌ ، ذكره أصحابنا ، لكن معناه فى غير الأدعية المأثورة ، وذلك بأن يستفتح لنفسه دعاءً ، فيُفرِد نفسه بالذكر . وأبو بكر إنما صدَّر بالحديث استشهادا لما يقوله ، من جواز التخصيص ، فقال : قد خَصَّص النبىُّ ﷺ نفسَه بهذه الكلمات التى ذكرها فى موضع لا تأْمين فيه للمأمومين ، وليس مراده أن مَن ذكره يخالف رسول الله ﷺ فى ذلك ، معاذ الله ، وإنما حاصل كلامه أن التخصيص جائز فى غير المأثور ، بدليل ما وقع فى المأثور ، وأن كره[1] التخصيص ، أن يجيب بأنه إنما خصص نفسه ، حيث يُسَر بالدعاء ، ولا تأمين للقوم فيه .

---

(١) فى المطبوعة : « ذكره » والمثبت من : ج ، ز .

● نقل ابن المُنْذِر خلافا بين الأمَّة ، فى جواز إطعام فقراء أهل الذِّمَّة من الأُضحية ، قال : رخَّص فيه الحسن ، وأبو حنيفة ، وأبو ثَوْر ، وقال مالك : غيرُهم أحبُّ إلينا ، وكره مالك أيضا إعطاء النَّصرانِىّ جِلْد الأضْحية ، أو شيئا من لحمها ، وكرهه أيضا اللَّيْث ، فإن طُبِخ لحمها فلا بأس بأكل الذِّمِّىّ مع المسلمين منه .

هذا كلام ابن المُنْذِر ، ونقله عنه النَّوَوِىّ فى « شرح المهذب » وقال : لم أرَ لأصحابنا كلاما فيه[1] .

قال : ومقتضى المذهب جوازُ إطعامهم من أضحية التَّطَوُّع ، دون الواجبة .

قلتُ : نقل ابن الرِّفْعة فى « الكفاية » أن الشافعىّ ، قال : لا يُطْعِم منها ، يعنى الأضحية أحدا على غير دين الإسلام ، وأنه ذكره فى « البُوَيطِىّ » .

(قول المريض : لفلان قِبَلى حقٌّ فصدِّقُوه)

● قال ابن المُنْذِر فى كتاب « السنن والإجماع والاختلاف » وهو كتاب مبسوط حافل ، فى أواخر « باب الإقرار » منه ، ما نصه : وإن قال لفلان قِبَلى حق ، فصدِّقُوه ، فإن صدَّقه الورثةُ بما قال ؛ فإن النُّعمان قال : أصدِّق الطالب بما بيْنه وبين الثلث ، أستحسن ذلك ، فإن أقرَّ بدين مُسمًّى مع ذلك ، كان الدين المُسمَّى أولى بماله كله ، ولو لم يقرَّ بديْن مُسمًّى ، وأوصى بوصية كانت أولى بالثُّلث من ذلك الإقرار أيضا فى قوله : وإذا قال المريض فى مرضه الذى مات فيه : لفلان علىَّ حق فصدِّقوه فيما ادَّعى ، فادَّعَى مالًا يكون أكثر من الثُّلث ، فإنه لا يُصدَّق ، وله أن يُحلِّف الورثَة على علمهم ، فإن نكَلوا عن اليمين قَضَيْتُ له بذلك ، ولو حلفوا قضيتُ له بالثلث . هذا قول أبى حنيفة ، وأبى يوسف ومحمد .

قال أبو بكر : والذى نقول به فى هذا أن المُدَّعِىَ يُصَدَّق فيما ادَّعَى ، إذَا[2] أقرَّ المريض بتصديقه ، وذلك أن الرجل إذا ادَّعى عليه ، قال ، وقال المريض : صَدَق . يؤخذ به ، فكذلك إذا قال : صَدِّقوه ، أو هو صادق فيما ادَّعى ، كان هذا إقرارا منه قد عَقَده . انتهى لفظه .

---

(١) المجموع ، شرح المهذب ٤٢٥/٨ .

(٢) فى المطبوعة : « إن » والمثبت من : ج ، ز .

قلتُ : وهو فرع تعمُّ به البلْوَى ، والنقل فيه عزيز ، يقول المرء فى مرض موته : مهما ادَّعى به فلان فصدِّقوه ، أو فهو صادق ، أو له علىَّ شىء لا أتحقَّق قدرَه ،فمهما عيَّن فهو صدُوق . أو يقول المرء : كل مَن ادَّعى علىَّ بعد موتى فأعْطُوه ما يدَّعيه ، ولا تطالبوه بالحُجَّة . والذى تحرَّر لى بعد النظر فى هذا الألفاظ ، أنه تارة يُعيِّن المرءَ بشخْصه ، كما فى الصُّوَر الأُوَل[1] ، وتارة يُعمِّم كما فى الصورة الأخيرة ، ولا يخفى أن كونه إقرارا فى الصُّوَر الأُوَل أولى من الأخيرة ؛ فإن عيَّن فتارةً يقول : مهما ادَّعى به فهو صادق ، أو فهو صحيح ، أو حق ؛ وتارة يقول : مهما ادَّعى به فصدِّقوه ، وتارة يقول : مهما ادَّعى به فأعْطوه ، وكونه إقرارا فى الأُوَل أولى من الثانية ، وفى الثانية أولى من الثالثة ، والذى يظهر فى الثالثة أنه وصيَّة ، كما فى الصورة الأخيرة .

وقد صرَّح بالصورة الأخيرة صاحب « البحر » فقال فى « باب الوصايا » ما نصه : إذا قال : كلُّ مَن ادَّعى علىَّ بعد موتى فأعْطوه ما يدَّعيه ، ولا تطالبوه بالحُجَّة ؛ فادَّعى اثنان بعد موته حَقَّين مُخْتلفى المقدار ، ولا حُجَّة لواحد منهما ، كان ذلك كالوصيَّة ، تعتبر من الثُّلث ؛ وإذا ضاق عن الوفاء قُسِّم بينهما ، على قدر حقَّيْهما الذى يَدَّعِيانه ، كالوصايا سواء . انتهى .

وأما إذا قال : « إذا ادَّعى فلان ، أو كل ما يدَّعى به » . فلا يُشَك[2] أنه أولى بالصِّحة ، من التَّعميم فى قوله : كل مَن ادَّعى .

ثم قد يقول : « فأعْطوه » ، وقد يقول : « فصدِّقوه » ، وقد يقول : « فهو صادق » ، فإن قال : « فأعْطوه » ، فيظهر أنه وصيَّة ، وإن قال : « فصدِّقوه » ، فقد رأيتَ قول ابن المُنْذِر أنه إقرار ، وظاهر كلامه أنه يُصدَّق فى كل ما يدَّعيه ، وإن زاد على الثُّلث ، وعلى ما يُعيِّنه الوارث ، حتى لو ادَّعى جميعَ المال يُصدَّق .

وهذا احتمال رَأْى أبى[3] على الثَّقَفِىّ ، من أصحابنا ، نقله عنه القاضى أبو سعد ، فى

---

(١) فى المطبوعة : « الصورة الأولى » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) فى المطبوعة : « شك » والمثبت من : ج ، ز .

(٣) فى المطبوعة : « وهذا احتمال لأبى على » والمثبت من : ج ، ز .

كتاب « الإشراف » وتبعه القاضى شُرَيح فى « أدب القضاء » فقال ما نصه : إذا قال : ما يدَّعيه فلان فصدِّقوه : قال الثَّقَفِىّ : يَحتمِل أن يُصدَّق فى الجميع ، وقال الزُّجاجىّ : هو إقرار مجهول[1] يُعيِّنه الوارث ، قال أبو عاصم العَبَّادِىّ : هذا أشبه بالحق . انتهى .

وإن[2] قال : « فهو صادق » فقد رأيتَ قول ابن المُنْذِر أيضا ، ولا يُشَك[3] أنها أولى بالإقرار من قوله : « فصدِّقوه » .

فإن قلتَ : هل للمسألة شَبَه بما إذا قال[4] : « إن شهد علىَّ فلان بكذا ، أو شاهدان[5] بكذا ، فإنهما صادقان » ؟ فإن الأصحاب ذكروا فى « باب الإقرار » أنه إقرار[6] وإن لم يشهدا على أظهر القولين ، وإن قال : « إن شهدا صدِّقْهُما » ، فليس بإقرار قطعا .

قلتُ : هى مُفارِقة لها من جهة أنه عيَّن هنا المشهودَ به ، كما عيَّن الشاهد ، فقال : إن شهد بكذا ، وفيما نحن فيه لم يُعيِّن المشهود عليه بل عمَّمه ، أو جَهَّله ، فمن ثَمَّ لم يلزم مِن جعْله مُقِرًّا فى هذه ، جعلُه مُقِرًّا فى تلك ، ومن ثَمَّ يكون مُقِرًّا فى هذه فى الحال ، ولا يتوقَّف على شهادة فلان ، وفى مسألتنا لابد من الدَّعوى ؛ ليتحقَّق[7] ما قاله .

وقد وقع فى المحاكمات ، رجل قال : « جميع ما يدَّعِى به فلان فى تَركتى حقٌّ » ، أو نحو ذلك . وأقر لمُعيَّن بشىء ، فادَّعى فلان بجميع ما وجد ، ومقتضى التصحيح أن يتحاصَص[8] هو والمُعيَّن المُقَرُّ له بمُعيَّن ، كبَيِّنَتيْن[9] تزاحمتا ، ولكنِّى لم أجْسُر على الحكم بذلك ، ووجدتُ النفسَ تميلُ إلى تقديم المُعيَّن بجميع ما عيِّن له ، ولم أقْدِم على الحكم بذلك أيضا .

---

(١) فى المطبوعة : « بمجهول » والمثبت من : ج ، ز .
(٢) فى المطبوعة : « وإنما » والتصويب من : ج ، ز .
(٣) فى المطبوعة : « شك » والمثبت من ج ، ز .
(٤) فى ج ، ز : « بما قال » والمثبت فى المطبوعة .
(٥) فى المطبوعة : « أو شهدان » والمثبت من : ج ، ز .
(٦) فى المطبوعة : « فى باب الإقرار أن إقراره أنه إقرار » والمثبت من : ج ، ز .
(٧) فى المطبوعة : « لتحقق » وفى ز : « فيتحقق » والمثبت من : ج .
(٨) فى القاموس (ح ص ص) : وتحاصوا وحاصوا : اقتسموا حصصا .
(٩) فى المطبوعة : « كدابتين » وفى ز ما يمكن أن يقرأ : « كديتبن » والمثبت هو ما اعتقدنا أنه القراءة الصحيحة للكلمة فى : ج .

● وقول أبي حنيفة ، الذى نقله عنه ابن المُنْذِر : « إن المُسمَّى أولى » يشهدُ لذلك[1] ، وهو نظير قوله : « إن الإقرار بالدَّيْن فى الصِّحَّة يقدَّم على الإقرار به فى المرض » ، وهو قول عندنا ، اتفق الأصحاب على خِلافه .

١١٩

محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مِهْران بن عبد الله ، أبو العبَّاس ، السَّرَّاج ، الثَّقَفِيّ ، مولاهم ، النَّيْسَابُورِيّ ، الحافظ*

محدِّث خُراسان ، ومُسْنِدها .

سمع قُتَيْبة ، وإبراهيم بن يوسف البَلْخِيّ ، وإسحاق بن رَاهُويه ، وأبا كُرَيب ، ومحمد ابن بَكّار ، وداود بن رُشَيد ، وخلقًا سواهم .

روَى عنه البُخارِيّ ، ومسلم ، وأبو حاتم الرَّازِيّ ، وأبو بكر بن أبى الدُّنيا ، وهم من شيوخه ، وأبو العبَّاس بن عُقْدة ، وأبو حاتم بن حِبَّان ، وأبو إسحاق المُزَكِّى ، وأبو حامد أحمد بن محمد بن بَالُويَه[2] ، والحسن بن أحمد المَخْلَدِيّ ، وأبو سهل الصُّعْلُوكِيّ ، وأبو بكر بن مِهْران المُقْرِى ، وخلائق ، آخرهم أبو الحسين الخفَّاف .

وكان شيخا مُسنِدا ، صالحا ، سعيدا ، كثير المال ، وهو الذى قرأ عن النبىِّ ﷺ اثنتى عشرة ألف خَتْمة ، وضحَّى عنه اثنتى عشرة ألف أُضحية ، وكان يركب حماره ، ويأمر بالمعروف ، وينهى عن المنكر .

وفيه يقول الأستاذ أبو سهْل الصُّعْلُوكِيّ : السَّرَّاج كالسِّراج .

وقال الأستاذ أبو سهْل أيضا : حدثنا أبو العباس محمد بن إسحاق ، الأوْحد فى فَنِّه ، الأكمل فى وَزْنه .

---

(١) فى المطبوعة :« بذلك » والمثبت من : ج ، ز .

* له ترجمة فى : الأنساب لوحة ٢٩٥ ب ، البداية والنهاية ١٥٣/١١ ، الجرح والتعديل ج ٣ ق ٢ ص ١٩٦ ، شذرات الذهب ٢٦٨/٢ ، طبقات القراء ٩٧/٢ ، العبر ١٥٧/٢ ، الوافى بالوفيات ١٨٧/٢ .

(٢) فى العبر ١١/٣ : « ابن باكويه » وانظر اللباب ٩٢/١ . وسير أعلام النبلاء ٣٩٠/١٤ .

وقال أبو عمْرو بن نُجَيد : رأيت السَّرَّاج ركب حمارَه ، وعبّاس المُسْتَمْلِى بين يديْه ، يأمر بالمعروف ، وينهى عن المنكر ، يقول : ياعباس ، غيِّر كذا ، اكسِر كذا .

وقال أبو زكريّاء العَنْبَرِىّ : سمعت أبا عمْرو الخَفَّاف ، يقول للسَّرَّاج : لو دخلتَ على الأمير ، ونصحْتَه .

قال : فجاء وعنده أبو عمْرو ، فقال : هذا شيخنا وأكبرنا،وقد حضر لينتفع الأمير بكلامه .

فقال السَّرَّاج : أيها الأمير ، إن الإقامة كانت فُرادَى ، وهى كذا بالحرمين ، وأما فى جامعنا فصارت مَثْنى مثْنى ، وإن الدِّين خرج من الحرمين ، فإن رأيت أن تأمر بالإفراد .

قال : فخجِل الأمير ، وأبو عمرو ، والجماعة ، إذ كانوا قصدوه فى أمر البلد ، فلما خرج عاتَبُوه فقال : استحْيَيْت من الله أن أسأَل أمْرَ الدنيا وأدعَ أمرَ الدِّين .

توفى السَّرَّاج فى ربيع الآخرة ، سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة ، وله سبع وتسعون سنة .

١٢٠

محمد بن إسحاق بن خُزَيْمة بن المغيرة بن صالح بن بكر ، إمام الأئمة ، أبو بكر السُّلَمِىّ النَّيسَابُورِىّ*

المجتهد المطلق ، البحر العجاج ، والحَبْر الذى لا يُخايَر فى الحِجى ولا يُناظَر فى الحِجَاج ، جمع أشتات العلوم ، وارتفع مقدارُه فتقاصرت عنه طوالع النُّجوم ، وأقام بمدينة نيْسابور إمامَها حيث الضَّراغم مُزدحِمَة ، وفردها الذى رفع العِلْمُ بين الأفراد علَمَه ، والوفود تَفِد على رَبْعه لا يتجنَّبه منهم إلا الأشْقَى ، والفتاوَى تُحمَل عنه برًّا وبحرًا وتشقُّ الأرض شقًّا ، وعلومه تسير فتهْدِى فى كل سوداء[1] مُدْلَهِمَّة ، وتمضى عَلَما تأْتمُّ الهداةُ به ، وكيف لا وهو إمام الأئمَّة .

---

* له ترجمة فى : البداية والنهاية ١٤٩/١١ . تذكرة الحفاظ ٢٥٩/٣ ، الجرح والتعديل ج ٣ ق ٢ ، ١٩٦ ، شذرات الذهب ٢٦٢/٢ ، طبقات الشيرازى ٨٧ ، طبقات العبادى ٤٤ ، طبقات القراء ٩٧/٢ ، طبقات ابن هداية الله ١٣ ، العبر ١٤٩/٢، الوافى بالوفيات ١٩٦/٢ . وانظر سير أعلام النبلاء ٣٦٥/١٤، وحواشيها.

(١) فى المطبوعة : « سواد » والمثبت من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى .

كالبحْرِ يقذِفُ للقريب جواهرًا كرَمًا ويبعثُ للغريب سَحائبًا

مولده فى صفر ، سنة ثلاث وعشرين ومائتين .

سمع من خلق ، منهم : إسحاق بن رَاهُويه ، ومحمد بن حُمَيد الرَّازِىّ ، ولم يحدِّث عنهما ؛ لكونه سمع منهما فى الصِّغَر ، ولكن حدَّث عن محمود بن غَيْلان ، ومحمد بن أَبَان المُسْتَمْلِى ، وإسحاق بن موسى الخَطْمِىّ[1] ، وعُتْبة بن عبد الله اليَحْمَدِىّ ، وعلى بن حُجْر ، وأبى قُدامة السَّرَخْسِىّ ، وأحمد بن مَنِيع ، وبِشر بن مُعاذ ، وأبى كُرَيب ، وعبد الجبَّار بن العلَاء ، ويونس بن عبد الأعْلى ، ومحمد بن أسْلم الزَّاهد ، والزَّعْفَرَانِىّ ، ونصر ابن علىّ الجَهْضَمِىّ ، وعلىّ بن خَشْرَم ، وغيرهم .

وكان سماعه بنيْسابور فى صِغَره ، وفى رحلته بالرىّ ، وبغداد ، والبصرة ، والكوفة ، والشام ، والجزيرة ، ومصر ، وواسِط .

روَى عنه خلق من الكبار ، منهم ، البخارىّ ، ومسلم خارج « الصحيح » ، ومحمد ابن عبد الله بن عبد الحكَم ، شيخُه ، وأبو عمْرو أحمد بن المبارك المُسْتَمْلِى ، وإبراهيم بن أبى طالب ، وهؤلاء أكبر منه ؛ ويحيى بن محمد بن صاعد ، وأبو على النَّيْسَابُورِىّ ، وإسحاق بن سعد النَّسَوِىّ ، وأبو عمْرو بن حَمْدان ، وأبو حامد أحمد بن محمد بن بَالُويَه ، وأبو بكر أحمد بن مِهْران المُقْرِئ ، ومحمد بن أحمد بن على بن نُصَيْر[2] المُعَدِّل ، وحفيده محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق ، وخلائق .

(ومن الأخبار عن حاله)

قيل لابن خُزَيمة يوما : من أين أوتيت العلم ؟ فقال : قال رسول الله ﷺ : « مَاءُ زَمْزَمَ لِمَا شُرِبَ لَهُ » وإنى لمَّا شربتُ ماء زمزم ، سألت الله علمًا نافعًا .

---

(١) بفتح الخاء وسكون الطاء المهملة وفى آخرها ميم ، نسبة إلى بطن من الأنصار ، وهو بنو خطمة بن جشم (من الأوس) اللباب ٣٧٩/١ .

(٢) فى المطبوعة : « نصر » والمثبت من : ج ، ز . وسير أعلام النبلاء .

وقيل له [يوما][١] لو قطَّعتَ لنفسك ثيابا ، تتجمَّل بها : فقال : ما أذكر نفسى قطُّ ، ولى أكثر من قميصيْن .

قال أبو أحمد الدَّارِمِىّ : وكان له قميص يلبسه ، وقميص عند الخيَّاط ؛ فإذا نزع الذى يلبسه وَوَهَبه ، غَدَوْا[٢] إلى الخيَّاط ، وجاؤا بالقميص الآخر .

وقيل له يوما : لو حلقتَ شعرَك فى الحمَّام . فقال : لم يثبت عندى أن رسول الله ﷺ دخل حماما قطُّ ، ولا حلق شعره ، إنما تأخذ شعرى جارية لى بالمِقْراض .

وقال أبو أحمد الدَّارِمِىّ : سمعت ابن خُزَيمة ، يقول : ما حللَتُ سراويلى على حرام قطُّ .

وقال أبو بكر بن بالُويه : سمعت ابن خُزَيمة ، يقول : كنت عند الأمير إسماعيل بن أحمد فحدَّث عن أبيه بحديث وَهَم فى إسناده ، فرددْتُه عليه ، فلما خرجتُ من عنده ، قال أبو ذَرّ القاضى : قد كنا نعرف أن هذا الحديث خطأ منذ عشرين سنة ، فلم يقدر واحد منا أن يردَّه عليه . فقلت له : لا يحل لى أن أسمع حديثا لرسول الله ﷺ ، فيه خطأ أو تحريف ، فلا أردُّ[٣] .

قال الحاكم : سمعت أبا عمْرو بن إسماعيل ، يقول : كنت فى مجلس ابن خُزَيمة ، فاستمدَّنى مَدَّةً[٤] فناولته بيَسارى ، إذ كانت يمينى قد اسودَّت من الكتابة ، فلم يأخذ القلم ، وأمسك ، فقال لى بعض أصحابه ، لو ناولتَ الشيخ بيمينك[٥] . فأخذت القلم بيمينى ، فناولته ، فأخذ منِّى .

وقال أبو أحمد الدَّارِمِىّ : سمعت ابن خُزَيمة يحكى عن علىّ بن خَشْرَم ، عن إسحاق ، أنه قال : أحفظ سبعين ألف حديث .

---

(١) زيادة من : ج ، ز على ما فى المطبوعة .

(٢) فى المطبوعة : « فإذا نزع الذى يلبسه وهبه وغدوا إلى الخياط » والمثبت من ج ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٣) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « ولما دخل ابن خزيمة مرو دخل دار عبد الله بن محمد السعيدى ، فقام إليه جماعة من أهل مرو قائلين : هنيئا لك ، قد دخل ابن خزيمة دارك ، ولم يدخلها مثله » .

(٤) فى ز « بيده » والمثبت من المطبوعة ، ج ، الطبقات الوسطى .

(٥) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « فقد أمسك أن يأخذ من يسارك » .

قال أبو أحمد الدَّارِمىّ : فقلت له : كم يحفظ الشيخ ؟ فضربنى على رأسى ، وقال : ما أكثرَ فُضولَك . ثم قال : يابُنىّ ما كتبتُ سوادا فى بياض إلا وأنا أعرفه[1] .

مات ابن خُزَيمة سنة إحدى عشرة وثلاثمائة .

وفى مَرْثِيَّته قال بعض أهل العلم :

يابْنَ إسحاق قد مضيْتَ حميدا فسقَى قبرَك السحابُ الهَتُونُ

ما تولَّيتَ لا بل العلمُ ولَّى ما دفنَّاك بل هو المدفونُ

ومن أراد الإحاطة بترجمته ، فعليه بها فى « تاريخ نيسابور » للحاكم أبى عبد الله رحمه الله .

(ومن ثناء الأئمة عليه)

قال القفَّال الشَّاشِىّ : سمعت أبا بكر الصَّيْرَفِىّ ، يقول : سمعت ابن سُرَيج ، يقول : [2]ابن خُزَيْمة يُخرِج النُّكَت . من حديث رسول الله ﷺ بالمِنْقاش[2] .

وقال الربيع بن سليمان : استفدنا من ابن خُزَيْمة أكثرَ مما استفاد منَّا .

وقال الحاكم : سمعت محمد بن إسماعيل البَكْرِىّ يقول : سمعتُ ابن خُزَيمة ، يقول : حضرتُ مجلس المُزَنِىّ يوما ، وسأله سائل من العراقِيِّين عن شِبْه العَمْد ، فقال السائل : إن الله عز وجل وصفَ القتل فى كتابه ، صِنْفين : عمدًا وخطأً ، فلِمَ قلتُم إنه على ثلاثة أصناف ، وزدتم شِبْه العمد . فذكر الحديث ، فقال له : أتحتجُّ بعلىّ بن زيد بن جُدْعان[3] ؟ فسكت المُزَنِىّ .

فقلت لمناظره : قد روَى هذا الخبر غيرُ علىّ بن زيد .

---

(١) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « وقال الحاكم : سمعت القفال الشاشى ، يقول : سمعت أبا بكر الصيرفى ، يقول : حمل إلى ابن سريج مسألة الحج لأبى بكر محمد بن إسحاق ، فقال : هذا هو السحر الحلال » .

(٢) فى طبقات العبادى ٤٤ رواية أخرى عن ابن سريج ، هى : « أبو بكر يستخرج الفقه من الحديث بالمنقاش » . وفى الأصول : « النكث » بالثاء المثلثة والمثبت فى الطبقات الوسطى وهو يوافق رواية الشيرازى والوافى ففيهما : « يستخرج النكت » .

(٣) جدعان بضم الجيم والدال المهملة ، وقد تردد ذكره فى المطبوعة فيما يأتى « جذعان » بالمعجمة ، وهو خطأ صوابه من : ج ، ز . وانظر تاج العروس (ج د ع) ٥/٢٩٥ .

فقال : ومَن رواه غير علىٍّ ؟

قلتُ : أيُّوب السَّخْتِيَانِىّ[1] ، وخالد الحذَّاء .

قال لى : فمَن عُقْبة بن أوْس ؟

قلت : عُقبة بن أوْس ، رجل من أهل البَصْرة ، قد رواه عنه أيضًا محمد بن سِيرِين مع جلالته .

فقال للمُزَنِىّ : أنت تُناظِر أو هذا ؟

فقال : إذا جاء الحديث فهو يناظر ؛ لأنه أعلَم بالحديث مِنِّى ، ثم أتكلم أنا . انتهى .

قلتُ : الشافعىّ رضى الله عنه لم يقتصر على رواية الحديث من طريق ابن جُدْعان ، بل رواه أيضًا عن عبد الوهَّاب الثَّقَفِىّ ، عن خالد الحذَّاء ، عن القاسم بن رَبِيعة ، عن عُقْبة ابن أوْس ، عن رجل مِن أصحاب النبىِّ ﷺ ، فذكر الحديث .

وكذلك رواه هُشَيم ، وبِشْر بن المُفَضَّل ، ويزيد بن زُرَيع ، عن خالد الحذَّاء .

أخرجه النَّسَائِىّ[2] من طريقهم ، إلا أن يزيد قال فيه : يعقوب بن أوْس ، ويعقوب وعُقْبة واحد .

ثم حديث الشافعىّ عن علىّ بن زيد ،أخرجه هكذا[3] ، عن سفيان بن عُيَينة ، عن على بن زيد بن جُدْعان ، عن القاسم بن ربيعة ، عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما : أن النبىَّ ﷺ ، قال : « أَلَا إِنَّ فِى قَتِيلِ[4] عَمْدِ الْخَطَأِ بِالسَّوْطِ وَالْعَصَا مِائَةً مِنَ الإِبِلِ مُغَلَّظَةً ، مِنْهَا أَرْبَعُونَ خَلِفَةً فِى بُطُونِها أَوْلَادُهَا » .

وهكذا رواه النَّسَائِىّ[2] ، وابن ماجه[5] من حديث سفيان بن عُيَيْنَة .

---

(١) بفتح السين المهملة وسكون الخاء المعجمة وكسر التاء المثناة من فوقها وفتح الياء آخر الحروف وبعد الألف نون ، نسبة إلى عمل السختيان وبيعه ، وهو الجلود الضانية ليست بأدم . اللباب ٥٣٦/١ .

(٢) سنن النسائى (باب ذكر الاختلاف عن شعبة الحذاء ، من كتاب القسامة) ٢٤٧/٢ .

(٣) مسند الشافعى . بحاشية الأم ٦ / ٢٥٩ .

(٤) فى المطبوعة : « قتل » والمثبت من : ج ، ز ، وسنن النسائى ، ومسند الشافعى .

(٥) أخرجه ابن ماجه فى (باب دية شبه العمد مغلظة ، من كتاب الديات) ٨٧٨/٢ قال : حدثنا عبد الله بن محمد الزهرى ، حدثنا سفيان بن عيينة ، عن ابن جدعان ، سمعه من القاسم بن ربيعة ، عن ابن عمر ، =

وأخرجه أبو داود[1] من طريق عبد الوارث بن عبد الصمد ، عن على بن زيد ، كذلك ، ورواه عبد الرزَّاق ، عن مَعْمَر ، عن على بن زيد ، عن القاسم .

قال عبد الرزَّاق : كان مرَّة يقول : القاسم بن محمد ، ومرَّة ابن ربيعة.

ورواه حمَّاد بن سلَمة ، عن على بن زيد بن جُدْعان ، عن يعقوب السَّدُوسِىّ ، عن عبد الله بن عمْرو ، به . لم يذكر القاسم بن ربيعة ، هكذا ذكره ابن أبى حاتم فى كتاب « العلل »[2] من طريق يزيد بن هارون ، وأسد بن موسى ، عن حمَّاد بن سلَمة .

وذكره أيضا هو ، والدَّارَقُطْنِىّ من طريق موسى بن إسماعيل ، عن حمَّاد بن سلَمة ، فقال فيه : عن عبد الله بن عمْرو بن العاص .

قال ابن أبى حاتم : قلتُ لأبى : مَن يعقوب السَّدُوسِىّ ؟ قال : هو يعقوب بن أوس ، ويقال : عُقْبة بن أوس .

وأما حديث أيُّوب السَّخْتِيانِىّ ، فأخرجه النَّسائِىّ[3] ، وابن ماجه[4] من طريق شُعْبة ، عنه ، عن القاسم بن ربيعة الغَطَفانِىّ ، عن عبد الله بن عمْرو بن العاص .

وأما حديث خالد الحذَّاء [عن القاسم بن ربيعة ، عن عُقْبة بن أوْس][5] فقد عرَّفْناك طريقَ الشافعىّ فيه ، والنَّسائِىّ .

= أن رسول الله ﷺ قام يوم فتح مكة . وهو على درج الكعبة ، فحمد الله وأثنى عليه ، فقال :
« الْحَمْدُ للهِ الَّذِى صَدَقَ وَعْدَهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ ، أَلَا إِنَّ قَتِيلَ الْخَطَأِ ، قَتِيلَ السَّوْطِ وَالْعَصَا فِيهِ مِائَةٌ مِنَ الإِبِلِ ، مِنْهَا أَرْبَعُونَ خَلِفَةً ، فِى بُطُونِهَا أَوْلَادُهَا ، أَلَا إِنَّ كُلَّ مَأْثُرَةٍ كَانَتْ فِى الْجَاهِلِيَّةِ وَدَمٍ تَحْتَ قَدَمَىَّ هَاتَيْنِ ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ سِدَانَةِ الْبَيْتِ وَسِقَايَةِ الْحَاجِّ ، أَلَا إِنِّى قَدْ أَمْضَيْتُهُمَا لِأَهْلِهِما كَمَا كَانَا » .

(١) سنن أبى دواد (باب دية الخطأ ، من كتاب الديات) ١٦٣/٢ .

(٢) الجزء الأول ٤٦٢ .

(٣) سنن النسائى (باب كم دية شبه العمد وذكر الاختلاف على أيوب فى حديث القاسم بن ربيعة فيه من كتاب القسامة) ٢٤٧/٢ .

(٤) سننه فى (باب دية شبه العمد مغلظة ، من كتاب الديات) ٨٧٧/٢ .

(٥) زيادة من المطبوعة على ما فى : ج ، ز .

ورواه أيضا أبو داود[1] ، والنَّسائِىّ[2] ، وابن ماجه[3] من طريق حمَّاد بن زيد .

وأبو داود أيضا من طريق وُهَيب بن خالد ، كلاهما عن خالد الحذّاء ، عن القاسم بن ربيعة ، عن عُقْبة بن أوْس ، عن عبد الله بن عمْرو بن العاص .

ورواه النَّسائِىّ أيضا[4] من حديث خالد ، عن القاسم ، عن عُقبة : أن رسول الله ﷺ ، فذكره مُرسَلا .

ومن طريق حُمَيد الطَّويل ، عن القاسم بن ربيعة : أن رسول الله ﷺ ، فذكره مرسلا أيضا .

فالحاصل فى الحديث الاختلاف فى أنه هل هو من مسنَد عبد الله بن عمر ، أو ابن عمرو ؟ وذلك لا يضر ، لأن الصحابة كلهم عُدول ، ولا يبعدأن يكون الحديث عنهما جميعا ، وإليه ميل الحافظ المُنْذِرِىّ ، وأن ابن جُدْعان مِمّن سمعه . إلى غير ذلك مما رأيت[5] .

وبسببه قضى ابن عبد البَرّ باضطراب الحديث ، وحكم بأن عُقْبة بن أوْس مجهول ، ولعل عِرْق العصبيَّة للمالكية لَحِقَه ، وإلا فليس عُقْبة بمجهول ، بل معروف ، روى عنه ابن سِيرِين ، كما ذكر ابن خُزَيْمة .

---

(١) سنن أبى داود (باب دية الخطأ ، من كتاب الديات) ١٦٣/٢ .

(٢) سنن النسائى (باب ذكر الاختلاف على خالد الحذاء ، من كتاب القسامة) ٢٤٧/٢ .

(٣) سننه فى (باب دية شبه العمد ، من كتاب الديات) ٨٧٧/٢ ، وهو فيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص .

(٤) لم يذكر النسائى حديثه المرسل عن خالد عن القاسم ، ولا عن حميد الطويل عن القاسم ، وإنما ذكره عن حماد ، عن أيوب عن القاسم ، فقال : « أخبرنى محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ، قال : حدثنا يونس ، قال : حدثنا حماد ، عن أيوب ، عن القاسم بن ربيعة : أن رسول الله ﷺ خطب يوم الفتح . مرسل » سنن النسائى (باب كم دية شبه العمد وذكر الاختلاف على أيوب فى حديث القاسم بن ربيعة فيه ، من كتاب القسامة) ٢٤٧/٢ .

(٥) العبارة مضطربة فى ج ، ز ، فهى فى ج : « وأن ابن جدعان ممن سمعه قال غير ذلك فما رأيت » وهى كذلك فى : ز ، ولكنها تبدأ بـ « وابن جدعان » بدون « أن » . وأثبتنا ما فى المطبوعة .

وروى عنه أيضا القاسم بن ربيعة ، وابن جُدْعان ، وقال فيه أحمد بن عبد الله العجليّ : بصريّ ، تابعيّ ، ثقة ، ولم يتكلم فيه أحد بجَرْح .

والقاسم بن ربيعة مشهور ، روَى عنه جماعة ، ووثَّقه ابن المدينيّ ، وأبو داود ، وغيرهما ، وكان من العلماء المذكورين للقضاء .

وغلَطُ ابن جُدْعان فى اسم أبيه مرة أو مرارا لا يضر ، والإرسال لا ينافى الإسناد .

والعمل على أن الحديث مُسنَد صحيح ، لا قادِحَ فيه ، وله شاهد أخرجه البَيْهَقِيُّ[1] من طريق الوليد بن مُسلم ، عن ابن جُرَيج ، عن عمرو بن دِينار ، عن طاوُس ، عن ابن عباس : أن رسول الله ﷺ ، قال : « وَشِبْهُ الْعَمْدِ مُغَلَّظَةٌ ، وَلَا يُقْتَلُ صَاحِبُهُ ، وَذَلِكَ أَنْ يَنْزُوَ الشَّيْطَانُ بَيْنَ الْقَبِيلَةِ ، فَيَكُونَ بَيْنَهُمْ ، رِمِّيًا بِالْحِجَارَةِ ، فِى عِمِّيًا فِى غَيْرِ ضَغِينَةٍ ، وَلَاحَمْلِ سِلَاحٍ » وهو من رواية أبى حاتم الرَّازِيّ ، عن عبد الرحمٰن بن يحيى بن إسماعيل ابن عُبَيد الله المَخْزُوميّ ، وقد ذكره ابن حِبّان فى كتابه « الثقات » ، وباقى رُوَاته من شيوخ الصَّحيحَيْن .

---

(١) فى (باب شبه العمد، من كتاب الديات. سنن البيهقى) ٤٥/٨. كما أن له شاهدا آخر، فى (باب صفة الستين التى مع الأربعين ، من كتاب الديات) ٧٠/٨ : ولفظه : « وأخبرنا أبو بكر أحمد بن الحسن القاضى ، حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، حدثنا الحسن بن مكرم ، حدثنا أبو النضر ، حدثنا محمد بن راشد ، عن سليمان بن موسى ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده ، أن النبى ﷺ قال : « مَنْ قَتَلَ مُتَعَمِّدًا دُفِعَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ ؛ فَإِنْ شَاءُوا قَتَلُوهُ ، وَإِنْ شَاءُوا أَخَذُوا الدِّيَةَ ، وَهِى ثَلَاثُون حِقَّةً ، وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً ، وَأَرْبَعُونَ خَلِفَةً ، وَذَلِكَ عَقْلُ الْعَمْدِ ، وَمَا صُولِحُوا عَلَيهِ فَهُوَ لَهُمْ، وذَلِكَ تَشْدِيدُ الْعَقْلِ . وَأَنَّ رسول الله ﷺ قال : عَقْلُ شِبْهِ الْعَمْدِ مُغَلَّظَةٌ مِثْلُ عَقلِ الْعَمْدِ ، وَلَا يُقْتَلُ صَاحِبُهُ، وَذَلِكَ أَنْ يَنْزُوَ الشَّيْطَانُ بَيْنَ النَّاسِ فَيَكُونَ رِمِّيًا فِى عِمِّيًا ، فِى غَيْرِ ضَغِينَةٍ وَلَا حَمْلِ سِلَاحٍ » .

والرِّمِّيَّا : بكسر الراء والميم المشددتين وتشديد الياء أيضا ، وكذلك العِمِّيَّا ، على وزن الهِجِّيرا والخِصِّيصَا ، وهى مصادر للمبالغة فى الرَّمْى والْعَمَى[1] ، أى : يَعْمَى أمرُ القتيل .

(عدنا إلى شأن إمام الأئمة)

● قال الحاكم : وسمعت الحسين بن الحسن ، يقول : سمعت عمِّى أبا زكريا يحيى بن محمد بن يحيى التَّمِيمِىّ ، يقول : استلْقينا[2] الأميرَ أبا إبراهيم إسماعيل بن أحمد ، لمَّا ورد نيْسابور مع ابن خُزَيْمة ، ومعنا أبو بكر بن إسحاق ، وقد تقدَّمَنا أبو عمْرو الخفَّاف ، ومعه جماعة من مشايخ البلد ، فيهم أبو بكر الجَارُودِىّ ، فوصلنا إليه وأبو عمْرو عن يمينه ، والجارُودِىّ عن يساره ، والأمير يتوهَّم أن الجَارُودِىّ هو ابن خُزَيْمة ، لأنه لم يكن قبل ذلك عرفهم بأعْيانهم ، فلما تقدَّمْنا إليه سلَّم ابن خُزَيْمة [عليه][3] فلم يلْتفِتْ إليه الالتفاتَ إلى مثله ، وكان أبو عمْرو يُسارُّه ، وهو يُحدِّثه ، إذ سأله عن الفَرْق بين الفىء والغَنِيمة ، فقال له أبو عمْرو : هذه من مسائل شيخِنا أبى بكر محمد بن إسحاق .

فاستيقظ الأمير مما كان فيه من الغَفْلة ، وأمر الحاجبَ أن يقدِّمَه إليه ، واستقبله وعانقه ، واعتذر إليه من التَّقْصير فى أول اللِّقاء ، ثم سأله : ما الفرق بين الفىء والغنيمة ؟ فقال : قال الله تعالى : ﴿ وَاعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى الْقُرْبَى ﴾[4] ، ثم جعل[5] يقول : حدثنا ، وأخبرنا . ثم قال : قال الله عز وجل : ﴿ مَا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى الْقُرْبَى ﴾[6] وأخذ يقول : حدثنا وأخبرنا .

---

(١) فى المطبوعة : « والعميا » والتصحيح من : ج ، ز ، وانظر المقصور والممدود لابن ولاد ٤٨ ، ٧٧ والنهاية ٢/٢٦٩ ، ٣/٣٠٥ .

(٢) فى ز : « استقبلنا » والمثبت فى المطبوعة ، ج ، الطبقات الوسطى .

(٣) زيادة من : ج ، ز على ما فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٤) سورة الأنفال ٤١ .

(٥) فى المطبوعة : « وأخذ يقول » والمثبت من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٦) سورة الحشر ٧ .

قال عمِّى : وعددْنَا مائة ونيِّفا وسبعين حديثا ، سردها[1] من حفظه ، فى الفىء والغنيمة .

وقال محمد بن حِبَّان التَّمِيمِىّ : ما رأيتُ على وجه الأرض مَن يحسن صناعة السُّنَن ، ويحفظ ألفاظَها الصِّحاحَ وزياداتِها ، حتى كأن السّنَنَ كلها بين عيْنيه ، إلا محمد بن إسحاق فقط .

وقال أبو بكر محمد بن سهْل الطُّوسِىّ : سمعت الربيع بن سليمان ، وقال لنا : هل تعرفون ابن خُزَيمة ؟ قلنا : نعم . قال : استفدْنا منه أكثَر مما استفاد منا .

وقال دَعْلَج : سمعتُ أبا عبد الله البُوشَنْجِىّ ، يقول ، وأشار إلى أبى بكر محمد بن إسحاق بن خُزَيمة : محمد بن إسحاق كَيِّس ، وأنا لا أقول هذا لأبى ثَوْر . نقله الحاكم فى ترجمة البُوشَنْجِىّ .

وقال أبو على الحسين بن محمد الحافظ : لم أر مثلَ محمد بن إسحاق .

قال : وكان ابن خُزَيمة يحفظ الفقْهيَّات من حديثه ، كما يحفظ القارىء السورةَ .

وقال الدَّارَقُطْنِىّ : كان ابن خُزَيمة إماما ، ثَبْتًا معدوم النَّظير .

وحكى أبو بِشْر القَطّان ، قال : رأى جارٌ لابن خُزَيمة من أهل العلم ، كأنَّ لوحًا عليه صورة نبِّينا محمد ﷺ ، وابن خُزَيمة يصقُله ، فقال المُعبِّر : هذا رجل يُحيِى سُنَّةَ رسول الله ﷺ .

وقال الحاكم فى « علوم الحديث » : فضائلُ ابن خزيمة مجموعة عندى فى أوراق كثيرة ، ومصنفاته تزيد على مائة وأربعين كتابا ، سوى المسائل ، والمسائل المُصنَّفة أكثر من مائة جزء ، وله « فقه حديث برِيرَة »[2] فى ثلاثة أجزاء .

وعن عبد الرحمٰن بن أبى حاتم ، وسئل عن ابن خُزَيمة ، فقال : ويْحكُم ! هو يُسأَل عنَّا ، ولا نُسأَل عنه ، هو إمام يُقتدى به .

---

(١) فى المطبوعة : « سردهم » والمثبت من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٢) فى المطبوعة : « بريدة » والمثبت من : ج ، ز ، والوافى بالوفيات ، وطبقاتِ العبادى . ومعرفة علوم الحديث للحاكم ٨٣ ، والنقل منه . وانظر حديث « بريرة » فى حواشى سير أعلام النبلاء ١٤/٣٧٦ .

قال محمد بن الفضْل : كان جَدِّى أبو بكر لا يدَّخِر شيئًا جُهْدَه ، بل ينفِقُه على أهل العلم ، ولا يعرف صَنْجة الوَزْن ، ولا يميِّز بين العشرة والعشرين .

وقيل : إن ابن خُزَيمة عمِل دعوةً عظيمةً ببستان ، جمع فيها الفقراء[1] والأغنياء ، ونقل كلَّ ما فى البلد من الأكل والشِّوا والحَلْوا .

قال الحاكم : وكان يوما مشهودا بكثرة الخلْق ، لا يتهيَّأ مثلُه إلا لسلطان كبير .

(ومن المسائل ، والفوائد عن إمام الأئمة)

● [2]ذهب إلى أن رفعَ اليديْن ركن من أركان الصلاة . نقله الحاكم ، فى ترجمة محمد ابن على العَلَوِىّ ، أبى جعفر الزّاهد ، عن أبى على محمد بن على بن محمد بن نَصْرُويه المُقرِئ ، عنه .

● وقال : إن الجماعة شرط فى صحة الصلاة . نقله الإمام ، وغيره[2] .

● وإن مَن صلَّى خلف الصفِّ وحدَه يُعيدُ . نقله الدَّارِمِىّ فى « الاستذكار » ، وغيره .

● قال أبو عاصم : قال ابن خُزَيمة فى معنى قوله ﷺ : « إنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِه » : فيه سبب ، وهو أن النبىَّ ﷺ رأى رجلا يضربُ وجهَ رجل ، فقال : « لَا تَضْرِبْ عَلَى وَجْهِهِ ، فَإنَّ اللهَ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ » .

قلتُ : دعوى أن الضمير فى « صورته » عائد على رجل مضروب ، قاله غيرُ ابن خُزَيمة أيضا ، ولكنه من ابن خُزَيمة شاهد صحيح [لما][3] لا يُرتَاب فيه مِن أن الرجل برىء عما ينسبه إليه **المُشبِّهةُ** ، وتفتريه عليه المُلْحِدة ، وبراءة الرجل منهم ظاهرة فى كتبه وكلامه ، ولكن القوم يخبطون عَشْواء ، ويُمارون سفَهًا .

وممن ذكر من أصحابنا أن الضمير فى « صورته » عائد على رجل ، أبو على بن أبى هريرة ، فى « تعليقه » فى « باب التعزير » .

---

(١) فى المطبوعة : « الفقهاء » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) الذى فى الطبقات الوسطى قوله : « ومن مسائله قوله إن الجماعة شرط فى صحة الصلاة . وذكر الحاكم فى ترجمة محمد بن على العلوى ، أبى جعفر الزاهد ، قال : سمعت خالى أبا على محمد بن على بن محمد بن نصرويه المقرى ، قال سمعت أبا بكر ابن خزيمة ، وسئل عن رفع اليدين فى الصلاة ، فقال : من تركه فقد ترك ركنا من أركان الصلاة » .

(٣) زيادة من : ج ، ز على ما فى المطبوعة . وانظر تخريج حديث «الصورة» فى سير أعلام النبلاء ١٤/٣٧٤.

١٢١

محمد بن إسماعيل بن إسحاق بن بحر
أبو عبد الله ، الفَارِسِىّ ، البَغْدَادِىّ *

مولده سنة تسع وأربعين ومائتين .

روَى عن أبى زُرْعَة الدّمشقىّ ، وعثمان بن خُرَّزَاذْ[١] ، وإسحاق بن إبراهيم الدَّبَرِىّ[٢] وبكر بن سهل الدِّمْيَاطِىّ ، وغيرهم .

روَى عنه الدَّارَقُطنىّ فأكثَر ، وإبراهيم بن خُرَّشِيدَ قُولَهْ[٣] ، وأبو عمر بن مَهْدِىّ .

مات سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة .

١٢٢

محمد بن جرير بن يزيد بن كَثير بن غالب ،
الإمام الجليل ، المجتهد المُطلَق ، أبو جعفر الطَّبَرِىّ **

من أهل [آمُل][٤] طَبَرِسْتان . أحد أئمة الدنيا ، علما ودينا .

ومولده سنة أربع ، أو خمس وعشرين ومائتين .

طوَّف الأقاليم فى طلب العلم .

---

* له ترجمة فى : البداية والنهاية ٢١٨/١١ ، تاريخ بغداد ٥٠/٢ .

(١) انظر تهذيب التهذيب ١٣١/٧ ، والعبر ٦٦/٢ .

(٢) بفتح الدال المهملة والباء وبعدها راء ، نسبة إلى دبر ، وهى من قرى صنعاء اليمن . اللباب ٤٠٩/١ .

(٣) فى المطبوعة : « وإبراهيم بن خرشد ، وأبو عمر » والمثبت من ج ، ز . وانظر القاموس (ق و ل) .

** له ترجمة فى : البداية والنهاية ١٤٥/١١ ، تاريخ بغداد ١٦٢/٢ ، تذكرة الحفاظ ٣٥١/٢ ، شذرات الذهب ٢٦٠/٢ ، طبقات الشيرازى ٧٦ ، طبقات العبادى ٥٢ ، طبقات القراء ١٠٦/٢ ، لسان الميزان ١٠٠/٥ ، معجم الأدباء ٤٠/١٨ ، ميزان الاعتدال ٤٩٨/٣ ، الوافى بالوفيات ٢٨٤/٢ ، وفيات الأعيان ٣٣٢/٣ .

(٤) زيادة من : ج ، ز على ما فى المطبوعة ، وآمل طبرستان أكبر مدينة بها فى السهل ، وانظر : سير أعلام النبلاء ٢٦٧/١٤ .

وسمع من محمد بن عبد الملك بن أبى الشَّوارِب ، وإسحاق بن أبى إسرائيل ، وإسماعيل ابن موسى الفَزَارِىّ ، وأبى كُرَيب ، وهَنَّاد بن السَّرِىّ ، والوليد بن شُجَاع ، وأحمد بن مَنِيع ، ومحمد بن حُمَيد الرَّازِىّ ، ويونس بن عبد الأعلى[1] ، وخلق سواهم .

روَى عنه أبو شُعَيب الحَرَّانِىّ ، وهو أكبر منه سِنًّا وسَنَدًا ، ومَخْلَد البَاقَرْحِىّ[2] ، والطَّبَرانِىّ ، وعبد الغفار الحُضَيْنِىّ[3] ، وأبو عمْرو بن حَمْدان ، وأحمد بن كامل[4] ، وطائفة سواهم .

وقرأ القرآن على سليمان بن عبد الرحمٰن الطَّلْحِىّ[5] ، صاحب خَلّاد .

ومن تصانيفه « كتاب التفسير » و « كتاب التاريخ » و « كتاب القراءات[6] والعدد والتنزيل » و « كتاب اختلاف العلماء » و « تاريخ الرجال من الصحابة والتابعين » و « كتاب أحكام شرائع الإسلام » ألّفه على ما أدَّاه إليه اجتهادُه ، و « كتاب الخفيف » وهو مختصر فى الفقه ، و « كتاب التبصير فى أصول الدين » .

وابتدأ[7] تصنيف « كتاب تهذيب الآثار » وهو من عجائب كتبه ، ابتدأ بما رواه أبو بكر الصدِّيق رضى الله عنه ، كما[8] صح عنده بسنده ، وتكلم على كل حديث منه بعِلَله ، وطُرُقه ، وما فيه من الفقه والسُّنن ، واختلاف العلماء ، وحُجَجِهم ، وما فيه من المعانى والغَرِيب ، فتمَّ منه مُسنَد العشرة ، وأهل البيْت ، والموالى ، ومن مسنَد ابن عباس قطعةٌ كثيرة ، ومات قبل تمامه .

---

(١) زاد المصنف فى الطبقات الوسطى فيمن سمع منهم « ويعقوب بن إبراهيم الدورقى ، وأبا سعيد الأشج ومحمد بن بشار » . كما ذكر أنه : « أخذ الفقه عن الزعفرانى ، والربيع المرادى » .

(٢) بفتح الباء والقاف وسكون الراء وفى آخرها الحاء المهملة ، هذه النسبة إلى باقرح ، وهى قرية من قرى بغداد . اللباب ٩٠/١ .

(٣) بضم الحاء وفتح الضاد وسكون الياء تحتها نقطتان ، وفى آخرها النون . وهو عبد الغفار بن عبيد الله . اللباب ٣٠٥/١ ، وسير أعلام النبلاء ٢٦٩/١٤ .

(٤) ذكر المصنف فى الطبقات الوسطى ، فيمن روى عن ابن جرير : « ومحمد بن عبد الله الشافعى » .

(٥) فى المطبوعة : « الطلخى » والمثبت من : ج ، ز ، طبقات القراء ٣١٤/١ . والطلحى بفتح الطاء وسكون اللام وفى آخرها حاء مهملة ، نسبة إلى طلحة بن عبيد الله ، رضى الله عنه . اللباب ٨٨/٢ .

(٦) فى المطبوعة : « القراءة » والمثبت من : ج ، ز .

(٧) فى المطبوعة : « وابتداء » والمثبت من : ج ، ز .

وهذا الوصف لكتاب تهذيب الآثار ، هو من كلام أبى محمد الفرغانى . كما فى السِّيَر ٢٧٣/١٤ .

(٨) فى المطبوعة : « مما » والمثبت من : ج ، ز .

وابتدأ « بكتاب البسيط » فخرج منه « كتاب الطهارة » فى نحو ألف وخمسمائة ورقة ، وخرج منه أكثر « كتاب الصلاة » ، وخرج منه « آداب الحكام » و « كتاب المحاضر والسجلّات » ، وغير ذلك .

قال الخطيب : كان ابن جرير[1] أحد الأئمة ، يُحكَم بقوله ، ويُرجَع إلى رأيه ، لمعرفته وفضله ، جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحدٌ من أهل عصره ، فكان حافظًا لكتاب الله[2] ، بصيرًا بالمعانى ، فقيهًا فى أحكام القرآن ، عالمًا بالسُّنَن وطرقها ، صحيحها وسقيمها ، وناسخها ومنسوخها ، عارفًا بأقوال الصحابة والتابعين ، ومَن بعدهم من المخالفين[3] فى الأحكام ومسائل الحلال[4] والحرام ، عارفًا بأيام الناس وأخبارهم ، وله الكتاب المشهور فى « تاريخ الأمم والملوك » و « كتاب فى التفسير » لم يُصنِّف أحد مثله ، وكتاب سماه « تهذيب الآثار » لم أر سِواه فى معناه ، إلا أنه لم يُتِمَّه ، وله فى أصول الفقه وفروعه كتب كثيرة[5] .

قال : وسمعت على بن عبد الله عبد الغَفَّار اللُّغَوىّ ، المعروف بالسِّمسِمانِىّ[6] ، يحكى : أن محمد بن جَرير مكث أربعين سنة ، يكتب فى كل يوم منها أربعين ورقة .

---

(١) فى ج ، ز : « ابن خزيمة » وهو خطأ ، صوابه من المطبوعة ، وفى تاريخ بغداد : « كان أحد أئمة العلماء » فى الحديث عن ابن جرير ، وكذلك فى الطبقات الوسطى .

(٢) بعد هذا فى تاريخ بغداد ٢/١٦٣ : « عارفا بالقراءات » .

(٣) فى تاريخ بغداد ٢/١٦٣ : « من الخالفين » .

(٤) فى ج ، ز : « ومسائل الخلاف والحرام » والمثبت فى المطبوعة ، وتاريخ بغداد ٢/١٦٣ ، والطبقات الوسطى .

(٥) فى تاريخ بغداد بعد هذا : « واختيار من أقاويل الفقهاء ، وتفرد بمسائل حفظت عنه » .

(٦) فى الأصول هكذا : « على بن عبد الله » وهو يوافق ما فى وفيات الأعيان ٢/٢٧٤ ، ويخالف ما فى الطبقات الوسطى وتاريخ بغداد ٢/١٦٣ ، ومعجم الأدباء ١٤/٥٨ ، ٥٩ ، وإنباه الرواة ٢/١٨٨ فهو فيهم « على بن عبيد الله » . وفى المطبوعة : « السمسانى » وهو خطأ صوابه من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى والمصادر السابقة ، وقد اختلفت هذه المصادر فى ضبط هذه النسبة ، فضبطه ناشر معجم الأدباء السَّمْسَمِىّ أو السَّمْسَمَانِىّ نسبة إلى سمسم ، اسم موضع ، وضبطها ابن خلكان « السِّمْسِمانِىّ » وقال : « ولا أعرف نسبته إلى ماذا هى ، وهى بكسر السينين المهملتين ، وسكون الميم الأولى وفتح الثانية وبالنون ، ثم وجدت فى درة الغواص للحريرى ما مثاله : ويقولون فى النسبة إلى الفاكهة والباقلاء والسمسم فاكهانى وباقلانى وسمسمانى ، فيخطئون فيه – وبين وجه الخطأ – ثم قال بعد ذلك : ووجه الكلام أن يقال فى المنسوبة إلى السمسم سمسمى ، وتم الكلام إلى آخره ، فلما وقفت على هذا علمت أن نسبة =

قال : وبلغنى عن الشيخ أبى حامد الإسْفَرَايِنىّ أنه قال : لو سافر رجل إلى الصِّين ، حتى يحصل له كتاب تفسير محمد بن جرير ، لم يكن ذلك كثيرا . أو كلاما هذا معناه . انتهى .

وذكر أبو محمد الفَرْغَانِىّ فى « صلة التاريخ » أن قوما من تلامذة محمد بن جرير ، حسَبوا لأبى جعفر منذ بلغ الحُلُم إلى أن مات ، ثم قسَّموا على تلك المدة أوراق مصنفاتِه ، فصار لكل يوم أربع عشرة ورقة .

قلتُ : وهذا لا ينافى كلام السِّمْسِمانىّ ؛ لأنه منذ بلغ ، لابد أن يكون مضت له سِنُون[1] فى الطَّلب ، لا يُصنِّفُ فيها .

وذُكِر أن أبا العباس ابن سُرَيج كان يقول : محمد بن جرير الطَّبَرِىّ فقيه العالَم .

وذُكِر أن محمد بن جرير ، قال : أظهرتُ فقه الشافعىّ ، وأفتيْتُ به ببغداد عشر سنين ، وتلقَّنه[2] منِّى ابن بَشَّار الأحْول ، أستاذ أبى العباس بن سُرَيج .

ورُوِىَ أن أبا جعفر قال لأصحابه : أتنْشَطون لتفسير القرآن ؟ قالوا : كم يكون قدره ؟ فقال : ثلاثون ألف ورقة ، فقالوا : هذا مما تفنى[3] الأعمار قبل تمامه . فاختصره فى نحو ثلاثة آلاف ورقة .

ثم قال : هل تنْشطون لتاريخ العالم ، من آدم إلى وقتنا هذا ؟ قالوا : كم قدرُه ؟ فذكر نحوا مما ذكره فى التفسير ، فأجوبوه بمثل ذلك فقال : إنا لله ، ماتت الهِمَم . فاختصره فى نحو ما اختصر التفسير .

= أبى الحسن المذكور إلى السمسم ، وأنه استعمل على اصطلاح الناس » وقد تبع الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ابن خلكان على هذا الضبط فى إنباه الرواة . وقد ذكر الفيروزابادى فى القاموس (س م م) قوله : « والسمسمان والسمسمانى بضمهما : الخفيف اللطيف السريع من كل شىء » . وانظر مقالة الحريرى فى درة الغواص ٥٠ ، ٥١ . وقد ضبطناه كما ورد فى الطبقات الوسطى بكسر السين .

(١) فى الأصول : « سنين » .

(٢) فى المطبوعة : « وتلقاه » والمثبت من : ج ، ز .

(٣) فى : ج ، ز : « ربما يفنى » والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد ٢ / ١٦٣ .

قال الحاكم : سمعت أبا بكر بن بَالُويه ، يقول : قال لى ابن خُزَيمة : بلغنى أنك كتبت التفسير عن ابن جرير . قلت : نعم ، إملاءً . قال : كلَّه ؟ قلت : نعم . قال : فى كم سنة ؟ قلت : من سنة ثلاث وثمانين إلى سنة تسعين ، قال : فاستعاره منِّى ابن خُزَيمة ، ثم رده بعد سنين ، ثم قال : نظرت فيه من أوله إلى آخره ، وما أعلم على أدِيم الأرض أعلم من محمد بن جرير ، ولقد ظلمتْه الحنابلةُ .

وقال أبو على الطُّومَارِىّ[1] : كنت أحمل القِنْديل فى شهر رمضان ، بين يَدىْ أبى بكر بن مُجاهد ، لصلاة التَّراويح ، فخرج ليلة من ليالى العشْر الأواخر من داره ، واجتاز على مسجده فلم يدخله ، وأنا معه ، وسار حتى انتهى ، فوقف على باب مسجد محمد بن جرير ، وابن جرير يقرأ سورة الرحمٰن ، فاستمع قراءته طويلا ، ثم انصرف ، فقلت له : يا أستاذ ، تركت الناس ينتظرونك ، وجئتَ تستمع قراءة هذا ! فقال : يا أبا على ؛ دع [هذا][2] عنك ، ما ظننت أن الله خلق بشرا يُحسن أن يقرأ هذه القراءة .

وذُكِر أن المُكْتَفِى الخليفة قال للحسن بن العبّاس : أريد أن أوقِف وَقْفا ، تجتمع أقاويل العلماء على صِحَّته ، ويسلَم من الخلاف . قال : فأحضرَ ابنَ جرير ، فأمْلى عليهم كتابا لذلك ، فأُخرِجت له جائزة سَنِيَّة ، فأبى أن يقبلَها ، فقيل له : لابد من جائزة ، أو قضاء حاجة . فقال : نعم ، الحاجة ، أسأل أمير المؤمنين أن يتقدَّم إلى الشُّرَط أن يمنعوا السُّؤَّال من دخول المقْصورة يوم الجمعة ، فتقدّم بذلك ، وعظُم فى نفوسهم .

قال أبو محمد الفَرْغَانِىّ ، صاحب ابن جرير : أرسل العباس بن الحسن الوزير إلى ابن جرير ، قد أحببتُ أن أنظر فى الفقه . وسأله أن يعملَ له مختصرا ، فعمل له « كتاب الخفيف » وأنفذه ، فوجَّه إليه ألفَ دينار ، فلم يقبلْها ، فقيل له : تصدَّقْ بها . فلم يفعل .

وقال حُسَيْنَك بن علىّ النَّيسَابُورِىّ : أول ما سألنى ابن خُزَيمة ، قال : كتبتَ عن

---

(١) بضم الطاء وسكون الواو وفتح الميم وبعد الألف راء ، هذه النسبة إلى الطومار ، وهو لقب رجل . اللباب ٢/ ٩٣ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق ، وهى موجودة فى ج ومضروب عليها . وهى مثبتة فى الطبقات الوسطى .

محمد بن جرير ؟ قلت : لا . قال : ولِمَ ؟ قلت : لأنه كان لا يظْهَر ، وكانت الحنابلة تمنعُ مِن الدخول عليه ، فقال : بئس ما فعلتَ ، ليتك لم تكتب عن كل مَن كتبت عنهم ، وسمعْتَ منه .

قلتُ : لم يكن عدم ظهوره ناشئا من أنه مُنِع ، ولا كانت للحنابلة شوكة تقتضى ذلك ، وكان مقدار ابن جرير أرفع من أن يقدِروا على منعه ، وإنما ابن جرير نفسُه كان قد جمعَ نفسه عن مثل الأراذل المتعرِّضين إلى عِرْضه ، فلم يكن يأذن فى الاجتماع به إلا لمن يختاره ، ويعرف أنه على السُّنَّة ، وكان الوارد من البلاد مثل حُسَيْنَك وغيره ، لا يدرى حقيقةَ حاله ، فربما أصغى إلى كلام مَن يتكلم فيه ؛ لجهله بأمره ، فامتنع عن[1] الاجتماع به .

ومما يدلك على أنه لم يُمنَع ، قول ابن خُزَيمة ، لحسَيْنَك : ليتكَ سمعتَ منه . فإن فيه دلالة أن سماعه منه كان ممكنا ، ولو كان ممنوعا لم يقل له ذلك ، وهذا أوضح من أن ننبِّه عليه ، وأمرُ الحنابلة فى ذلك العصر كان أقل من ذلك .

قال الفَرْغانِىّ : كان محمد بن جرير ممن لا تأخذُه فى الله لومةُ لائم ، مع عظيم[2] ما يلحقه من الأذى والشَّناعات ، من جاهل ، وحاسد ، ومُلحِد ؛ فأما أهل العلم والدين فغير مُنكرين علمَه ، وزهدَه فى الدنيا ، ورفْضَه لها ، وقناعتَه بما كان يَرِد عليه ، من حِصَّة خلَّفها له أبوه بَطَبرِسْتان يسيرة ، ولما تقلَّد الخَاقَانِىّ[3] الوزارةَ وجَّه إليه بمال كَثير ، فأبى أن يقبلَه ، فعرض عليه القضَاءَ ، فامتنع ، فعاتبه أصحابه ، وقالوا له : لك فى هذا ثواب ، وتُحيِى سنَّةً قد دَرَستْ . وطمعوا فى أن يقبل ولاية المظالم ؛ فانْتهرَهم ، وقال : قد كنتُ أظن أنِّى لو رغِبْتُ فى ذلك لنهيْتُمونى عنه .

وقال الفَرْغَانِىّ : رحل ابن جرير من مدينة آمُل لما ترَعْرع ، وسمَح له أبوه بالسفر ، وكان طول حياته يُنفِذ إليه بالشيء بعد الشيء إلى البُلدان ، فسمعتُه يقول : أبطأتْ عنِّى نفقةُ والدى ، واضطررت إلى أن فتَقْتُ كُمَّي القميص ، فبعتُهما .

---

(١) فى المطبوعة : « على » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) فى المطبوعة : « عظم » والمثبت من : ج ، ز .

(٣) بالخاء والقاف بين الألفين وفى آخرها النون ، نسبة إلى خاقان ، وهو اسم لجد المنتسب إليه . اللباب ٣٣٧/١ .

وقال ابن كامل : توفى عَشِية الأحد ، ليومين بقيا من شوال ، سنة عشر وثلاثمائة ، ودفن فى داره برَحْبة يعقوب[1] ، ولم يغيِّر شَيْبَه ، وكان السواد فى رأسه ولحيته كثيرا ، وكان أسمر إلى الأُدْمة ، أعْيَن ، نحيف الجسم ، مديد القامة ، فصيحا ؛ واجتمع عليه مَن لا يُحصِيه إلا الله تعالى ، وصُلِّىَ على قبره عدة شهور ، ليلا ونهارا ، ورثاه خلق كثير من أهل الدِّين والأدب .

من ذلك قول أبى سعيد بن الأعْرابىّ[2] :

حَدَثٌ مُفْظِعٌ وخَطْبٌ جليلُ ... دَقَّ عَن مثِله اصْطِبارُ الصَّبُورِ

قام ناعى العلوم أجمعَ لمَّـا ... قام ناعِى محمـدِ بن جَريـرِ

وقول ابن دُرَيد[3] :

إنَّ المَنِيَّةَ لم تُتْلِف به رجلًا ... بل أتلفتْ عَلَما للدِّين منصوبًا

كان الزمانُ به تصفُو مَشاربُهُ ... والآن أصبحَ بالتَّكديرِ مَقْطُوبَا[4]

كلَّا وأيامِه الغُرِّ التى جُعِلتْ ... للعلم نورًا وللتقْوى مَحارِيـبَا

(عجيبة تتضمَّن مسألة)

● إذا ادَّعى المَقْضِىُّ عليه أن القاضى حكم عليه بشهادة فاسقيْن . قال ابن الرِّفْعَة فى « المطلب » فى « باب الشهادة على الشهادة » : يجب على شاهد الفرع تسمية شهود الأصل خلافًا لمحمد بن جرير الطَّبَرِىّ ، الذى أفهم كلامُ صاحب « الإشراف » - عند الكلام فى دعوى المقضىِّ عليه ، أن القاضى قضى عليه بشهادة فاسقيْن - أنه من أصحابنا . انتهى .

وهذا كلام عجيب ، يُوهِم أن ابن جَرِير هذا غيرُ ابن جَرِير الإمام المشهور ، صاحب الترجمة ، فإن فى هذا اللفظ تجهيلا عظيما للمُسمَّى بهذا الاسم ، وابن جَرِير إمام شهير ،

---

(١) رحبة يعقوب ببغداد ، وهو يعقوب بن داود وزير المهدى . مراصد الاطلاع ٦٠٨ .

(٢) ذكر الخطيب فى تاريخ بغداد ١٦٦/٢ بيتى ابن الأعرابى فى أبيات أخر . كما ذكرهما ابن كثير فى البداية والنهاية ١٤٧/١١ ضمن أبيات .

(٣) الأبيات فى ديوان ابن دريد ٣٩ وتاريخ بغداد ١٦٧/٢، ١٦٨. وسير أعلام النبلاء ٢٨٠/١٤.

(٤) فى الديوان وتاريخ بغداد : « فالآن أصبح » .

لا يخفى حاله على ابن الرِّفْعَة ، ولا مَن دونه ، وإنما قصد ابن الرِّفْعَة بهذا الكلام الإشارة إلى أنه وإن كان مجتهدا مطلقا معدودٌ من أصحابنا ، بشهادة صاحب « الإشراف » فليلْتَحِق قولُه بهذا[1] بالمذهب ، ويُعَدّ وجها فيه ، وهذا أيضًا غير لائق بعلُوِّ قدر ابن الرِّفْعَة ، فابن جَرِير معدود من أصحابنا ، لا يَمْتَرِى أحد فى ذلك ، ولو عَدَّ عادٌّ ذكرَ ابنِ الرِّفْعَة له ، ولأقواله : « مِن أصحابنا » لأكثر المعدود ، فلا طائل تحت كلامه هذا ، بل هو كلام مُوهِم ، كان السكوت عنه أجملَ بقائله ، وما حمله عليه إلا كثرةُ استحضاره لما بَعُد وما قَرُب ، وحيث ذكره فى المَظِنَّة فاستحضره من غير المَظِنَّة ، ولو أنه قال : الذى اقتضى كلام صاحب « الإشراف » موافقة غيره من أصحابنا له على مقالته فى عدم سماع الدعوى على القاضى بأنه حكم بشهادة فاسقيْن . لكان أحسن ، فإن موافقة غير ابن جَرير من أصحابنا له . تُؤَكِّد عدَّ قوله من المذهب ، بخلاف ما إذا لم يُوجَد له موافق ، فإن النظَر إذ ذاك [قد][2] يتوقف فى إلحاق أقواله بالمذهب ؛ لأن المحمدِين الأربعة : ابن جرير ، وابن خُزَيمة ، وابن نَصْر ، وابن المُنْذِر ، وإن كانوا من أصحابنا ، فربما ذهبوا باجتهادهم المُطلَق إلى مذاهب خارجة عن المذهب ، فلا نَعُدُّ تلك المذاهب من مذهبنا ، بل سبيلُها سبيل مَن خالف إمامَه فى شيء من المتأخِّرين أو المتقدِّمين .

وإنما قلتُ إن صاحب « الإشراف » ذكر موافقة غير ابن جَرير له ، على عدم الدعوى بأنه حكم بشهادة فاسقين ، لأن عبارة « الإشراف » :

(فصل)

إذا ادَّعى المقضيُّ عليه أن القاضيَ قضى عليه بشهادة فاسقيْن .

قال محمد بن جَرير ، وغيره من أصحابنا : لا ينبغى أن يُفَوَّق سهمُ هذه الدعوى نَحْوُ[3] القاضى ؛ لأن فيه تشنيعا عليه ، وهو مُستغْنٍ عن هذا التَّشْنيع عليه ، بأن يقيم البيِّنة على فسق الشهود ، ويفارق إذا ادَّعى على القاضى أنه أخذ منه الرِّشْوة وفسّرها ، وهى مال

---

(١) فى المطبوعة : « هذا » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) زيادة من : ج ، ز على ما فى المطبوعة .

مبذول ليصير الحق باطلا والباطل حقا ، لأنه أمر خفىٌّ ، لا يمكنه إقامة البيِّنة عليه ، دون الادِّعاء على القاضى ، فلما لم يكن مستغْنِيا عن الادِّعاء عليه ، جاز له الادِّعاء ؛ ليصون القاضى ماءَ وجهه ، فيردَّ المال عليه .

وقال بعض أصحابنا : دعوى الطَّعن على الشهود مسموعة على القاضى ؛ لأنه ربما يتعذَّر عليه إقامة البيِّنة على فِسْق الشهود . انتهى .

وحَكَى بعده الوجهين المشهورين فى تحليفه إذا أنكر .

فإن قلتَ : الوجهان فى الدعوى عليه بشهادة فاسقيْن مشهوران .

قلتُ : كلّا إنما المشهور الوجهان فى إحضاره إذا ادَّعى عليه هكذا ، أما أصل الدعوى ، فقال الرافعىّ : إنهم متفقون على سماعها على الجملة ، وأنكر على[1] الغزالىّ جعلَه الوجهين فى أصل الدعوى ، وكلام ابن جَرِير هذا صريح فى أن الدعوى لا تُسمَع ، ففيه تأييد عظيم للغزالىّ ، لا سيما مع اعتضادِه بموافقة بعض الأصحاب ، بل غالبهم ، كما أشار إليه القاضى أبو سعْد ؛ فإن فى قوله : « قال ابن جَرِير ، وغيره من أصحابنا » ، مع قوله فى مقابله : « وقال بعضُ أصحابنا » ما يعطى أن الجادَّة على قول ابن جَرِير ، على خلاف دعوى الرافعىّ الاتفاق ، نعم محل ذلك « فصل الدَّعوى على القاضى المعزُول » من « كتاب الأقضية » لا « باب الشهادة على الشهادة » وقول ابن جَرِير : « لا يُشتَرط تسمية شهود الأصل » هو المُختص « بباب الشهادة على الشهادة » فكان طريق ابن الرِّفْعَة إن لم يجد لهَ من خُلَّص الأصحاب مُتابِعا أن يقول : ولا مُتابع له ، لكنه[2] من أصحابنا[3] .

---

(١) فى المطبوعة : « عليه » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) يمكن قراءة هذه الكلمة فى ، ج ، ز « لكثير » .

(٣) ذكر المصنف بعد هذا فى الطبقات الوسطى هذه المسائل عن ابن جرير ، قال :

● « ومن مسائل ابن جرير قوله : إن من توضأ ثم قُطِع بعض أعضائه من محلِّ الفرض ، كما إذا قُطِعت يده ، أو كُشطت جلدةٌ من وجهه أو يده ، إنه يجب عليه طهارة ذلك العضو . =

١٢٣

محمد بن جعفر بن أحمد بن عيسى ، أبو عبد الله ابن بنت عبد الله ابن أبى القاضى

من علماء خُوارَزْم ، من بيت العلم والزهد .

قال صاحب « الكافى » : كان رجلا حليما ، وقورا ، فاضلا ، رحل فى طلب العلم إلى العراق .

وتفقَّه على أبى العباس ابن سُرَيج فيما أظن .

وسمع الحديث بها من محمد بن جرير الطَّبرىّ .

تكلم يوما فى مسألة مع سعيد[1] بن أبى القاضى ، فقال له : يا أبا عبد الله ، لم يَأْنِ لك بعدُ ! قال : فدخلت المنزل ، فأقمت فيه ستة أشهر حتى استظْهرتُ « كتاب المُزَنِىّ » ثم تكلَّمت ، فقال لى سعيد : إيهًا الآن .

توفى فى ربيع الآخر ، سنة ثمان عشرة وثلاثمائة .

(ومن الفوائد عنه)

قيل له : الرجل السعيد فى دُنياه ، يتمنى الولدَ ، ولا يتمنَّاه فى الجَنّة ؟ فقال : تمنَّى الناس أولادا فى الدنيا لحُبِّهم فيها ، حتى إذا انقرضوا يبْقى لهم نعيمُهم ببقاء الولد ، وقد أمِنوا الانْقراض فى الجنة .

= ووقع فى « النهاية » و « الوسيط » فى هذه المسألة غلط ، وهو حكاية رأى ابن جرير عن ابن خيران ، وليس كذلك ، إنما هو ابن جرير » .

● وقال ابن جرير : لا تجوز صلاة الفرض ولا النفل فى جوف الكعبة .

نقله فى « شرح المهذب » .

(١) فى ج ، ز : « سعد » وسيأتى بعد قليل فى الأصول كلها « سعيد » .

● ووقع سؤال فى زمانه عن بيْع التراب على الأرض المُسَبَّلة[1] . فأفتى عامة الفقهاء بالمنْع ، ورفِعت الفُتيا إليه ، فقال : ما زاد فيها بعد الوقف يجوز بيعه . فانتهَوْا[2] لذلك ، ووافقوه .

ذكر ذلك صاحب « الكافى فى تاريخ خُوارَزْم » .

١٢٤

محمد بن جعفر بن محمد بن خَازِم الخَازِمِىّ ، بالخاء المعجمة والزَّاى*
الفقيه ، أبو جعفر

من أهل جُرْجَان . تفقَّه على أبى العباس ابن سُرَيج ، وروى عنه ، [3]وعن أبى بكر عبد الله ابن أبى بكر ابن خَيْثَمَة[3] .

روَى عنه على بن أحمد بن موسى الجُرْجانِىّ ، وغيره .

ويُحكى أن أبا العباس ابن سُرَيج ، قال : ما عبَر جِسْرَ النَّهْرَوان أفقهُ من أبى جعفر ابن خَازِم .

وقد اختصر الذَّهبىّ فى ترجمته جدًّا .

توفى سنة أربع وعشرين وثلاثمائة .

---

(١) سبل الأرض بالتشديد : جعلها فى سبيل الله .

(٢) فى المطبوعة : « فانتبهوا » والمثبت من : ج ، ز .

* له ترجمة فى : تاريخ جرجان ٣٩٤ ، اللباب ١/٣٣٦ ، الوافى بالوفيات ٢/٢٩٦ .

(٣) فى تاريخ جرجان : « وأبى عبد الله بن أبى خيثمة » وفى الطبقات الوسطى : « وأبى عبد الله ابن أبى بكر بن خيثمة » وفوق « عبد الله » « بكر » وعليها علامة : « صح » .

١٢٥

محمد بن حِبَّان بن أحمد بن حِبَّان بن معاذ بن مَعْبَد

أبو حاتم بن حِبَّان ، البُسْتِىّ ، التَّمِيمِىّ *

الحافظ ، الجليل ، الإمام .

صاحب التصانيف : « الأنواع والتقاسيم » و « الجرح والتعديل » و « الثقات » ، وغير ذلك .

سمع الحسين بن إدريس الْهَرَوِىّ ، وأبا خليفة ، والنَّسائِىّ ، وعِمْران بن موسى ، وأبا يَعْلى ، والحسن بن سُفيان ، وابن خُزَيمة ، والسَّرَّاج ، وخلائق لا يُحْصَوْن كثرةً بخُراسان ، والعراق ، والحجاز ، والشام ، ومصر ، والجزيرة ، وغيرها من الأقاليم .

قال فى كتابه « التقاسيم والأنواع » : لعلَّنا كتبْنا عن ألف شيخ ، ما بين الشَّاش[١] والإسْكندرية .

روى عنه الحاكم ، ومنصور بن عبد الله[٢] الخَالِدِىّ ، وأبو معاذ عبد الرحمن بن محمد بن رِزْق السَّخْتِيَانِىّ[٣] ، وأبو الحسن محمد بن أحمد بن هارون الزُّوزَنِىّ ، ومحمد بن أحمد بن منصور النَّوْقَانِىّ[٤] ، وغيرهم .

قال أبو سعْد[٥] الإدْرِيسِىّ : كان على قضاء سَمَرْقَنْد زمانا ، وكان من فقهاء الدين ،

---

* له ترجمة فى : الأنساب لوحة ١٨١ ، البداية والنهاية ١١ / ٢٥٩ ، وهو فيه : « محمد بن أحمد بن حبان » ، تذكرة الحفاظ ٣ / ١٢٥ ، شذرات الذهب ٣ / ١٦ ، لسان الميزان ٥ / ١١٢ ، ميزان الاعتدال ٣ / ٥٠٧ ، النجوم الزاهرة ٣٤٢/٣ ، الوافى بالوفيات ٣١٧/٢. وانظر: سير أعلام النبلاء ٩٢/١٦ وحواشيه.

(١) فى المطبوعة : « البشاش » وفى ج ، ز : « الساس » ولعل ما أثبتناه هو الصواب ، وهو يوافق ما سيأتى عن ابن السمعانى . والشاش بلدة بما وراء النهر ، ثم وراء سيحون ؛ متاخمة لبلاد الترك . مراصد الاطلاع ٧٧٤ .

(٢) فى ج ، ز : « عبيد الله » والمثبت فى المطبوعة ، وهو أيضا فى العبر ٢ / ٧٦ ، واللباب ٢ / ٣٣٨ .

(٣) فى المطبوعة وسير أعلام النبلاء ٩٤/١٦ : « السجستانى » والمثبت من : ج ، ز .

(٤) بفتح النون وسكون الواو وفتح القاف وبعد الألف نون ، نسبة إلى نوقان ؛ إحدى مدينتى طوس . اللباب ٣ / ٢٤٤ .

(٥) فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى « أبو سعيد » وهو خطأ صوابه من : ج ، ز ، العبر ٣ / ٩٢ . واللباب ١ / ٢٩ .

وحُفَّاظ الآثار ، عالمًا بالطبّ ، والنجوم ، وفنون العلم ، ألف « المُسنَد الصحيح[1] » و « التاريخ » و « الضعفاء » وفقَّه الناس بسَمَرْقَنْد .

وقال الحاكم : كان من أوعِية العلم فى الفقه ، واللغة ، والحديث ، والوعظ ، ومن عقلاء الرجال .

ثم ذكر أنه قدم نَيْسابور مرَّتيْن ، ثم وَلِىَ قضاء نَسَا ، ثم قدم نَيْسابور ثالثة ، وبنى فيها خَانْكاه ، وقُرِئت عليه جملة من مصنفاته ، ثم عاد إلى وطنه سَمَرْقَنْد ، وكانت الرحلة إليه لسماع مصنفاته .

وقال الخطيب : كان ثقة ، نبيلا ، [فَهِمًا][2] .

وقال ابن السَّمْعَانِىّ : كان أبو حاتم إمام عصره ، رحل فيما بين الشَّاش والإسْكندرية .

توفى ليلة الجمعة لثمان بقين من شوال سنة أربع وخمسين وثلاثمائة ، رحمه الله .

(ذكر ما رُمِىَ به أبو حاتم ، وتبيين الحال فيه)

قدَّمْنا فى الطبقة الثانية[3] فى ترجمة أحمد بن صالح المِصْرِىّ ، أن مما ينبغى أن يُنظَر فيه ، ويُتفقَّد وقتَ الجرح والتعديل ، حالَ العقائد ؛ فإنه باب مُهِم ، وقع بسببه كلام بعض الأئمة فى بعض ، لمخالفة العقيدة ، إذا تذكَّرتَ ذلك فاعلم أن أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الهَرَوِىّ ، الذى تُسَمِّيه الْمُجَسِّمة شيخَ الإسلام ، قال : سألت يحيى بن عمَّار عن ابن حِبّان ، قلتُ : رأيته ؟ قال : وكيف لم أَرَه ؟ ونحن أخرجْناه من سِجِسْتان ، كان له علم كثير ، ولم يكن له كبيرُ دِين ، قدِم علينا فأنكر الحدَّ لله ، فأخرجناه من سِجِسْتان . انتهى .

قلت : انظر ما أجهل هذا الجارح[4] ، ولَيْت شِعْرِى مَن المجروح[5] : مُثبِت الحدِّ لله ، أو نافيه !

---

(١) وهو كتاب الأنواع والتقاسيم ، السابق ، كما فى سير أعلام النبلاء .

(٢) زيادة من : ج ، ز على ما فى المطبوعة .

(٣) كذا فى كل النسخ ، وقد تقدمت ترجمة أحمد بن صالح فى الطبقة الأولى ٢ / ٦ .

(٤) فى : ج ، ز : « الخارج » ، والمثبت فى المطبوعة .

(٥) فى ج ، ز : « المخروج » ، والمثبت فى المطبوعة .

وقد رأيتُ للحافظ صلاح الدين خليل بن كَيْكَلَدِيّ العَلائِيّ رحمه الله ، على هذا كلاما جيدا ، أحببتُ نقلَه بعبارته ، قال رحمه الله ، ومن خطه نقلت : « يا للهِ العجبُ ، مَن أحقُّ بالإخراج والتَّبديع ، وقلة الدين »[1] .

(وهذه نخب ، وفوائد عن الإمام أبى حاتم)

ذكر فى صحيحه حديث أنس فى الوِصال ، وقوله ﷺ : « إنِّى لَسْتُ كَأَحَدِكُمْ ، إنِّى أُطْعَمُ وَأُسْقَى » .

ثم قال : فى هذا الخبر دليل على أن الأخبار ، التى فيها ذكر وضْع النبىِّ ﷺ الحجرَ على بطنه كلها أباطيل ، وإنما معناها الحُجَز لا الحَجَر ، والحُجَز هو طرَف الإزار ، إذ الله عز وجل كان يُطعِم رسولَه ﷺ ويسْقيه إذا وَاصَل ، فكيف يتركه جائعا مع عدم الوِصَال ، حتى احتاج إلى شدِّ الحجَر على بطنه ، وما يغنى الحجَر عن الجوع !

● قلتُ : فى هذا نظر ، وقد أخرج ابن حِبّان قبل هذا بأوراق يسيرة حديثَ ابن عباس : خرج أبو بكر بالهاجِرة ... الحديث ، وفيه قولُ النبىِّ ﷺ : « وَالَّذِى نَفْسِى بِيَدِهِ مَا أَخْرَجَنِى إلَّا الْجُوعُ » وفى الجوع أحاديث كثيرة ، والجوع لا يقتضى نقصًا ، بل فيه رِفْعة لدرجاته العُليا ﷺ .

● والجمع بين ذلك وقضية الوِصال أنه ﷺ كانت له أحوال ، بحسب ما يختاره الله تعالى له ويرتضيه ، فتارة الجوع ، وتارة التَّقْوية على الصوم ، وكل حال بالنسبة إليه فى وقتها أكمل وأولى ، هكذا كان خطر لى ، والذى أنا عليه الآن أنى لا أدرى من حاله ﷺ فى الجوع شيئًا ، والذى أعتقده أنه كان جوعًا اختياريًّا ، لا اضطراريًّا ، وأنه ﷺ كان يقدِر على طَرْدِه عن نفسه ، إما بأن تنصرف عنه شهوة الطعام والشراب ، مع بقاء القوة بإذن الله ؛ وإما بتغذية الله الْمُغْنِية له عن الطعام والشراب ؛ وإما بتناول الغذاء ، فقد كان النبىُّ ﷺ قادرًا على ذلك .

---

(1) بعد هذا فى ج بياض ، وليس فى ز ما يدل على وجود بياض .

وسماعى مرَّاتٍ كثيرات من الشيخ الإمام الوالد رحمه الله ، وهو مُعتقَدى ، أنه ﷺ لم يكن فقيرًا قطُّ ، ولا كانت حالتُه حالةَ الفقراء ، بل كان أغنى الناس بالله ، وكان الله تعالى قد كفاه أمرَ دنياه فى نفسه ، وعياله ، ومعاشه .

وأحفظُ أن الشيخ الإمام رحمه الله أقام من مجلسه مَن قال : « كان النبىُّ ﷺ فقيرًا » قيامًا صعْبًا ، وكاد يسطو به ، وما نجَّاه منه إلا أنه استْتابَه ، واستَسْلَمه .

وكان رحمه الله يقول ، فى قوله ﷺ : « اللَّهُمَّ أَحْيِنِى مِسْكِينًا » إن المراد به استكانةُ القلب ، لا المَسْكَنَة[1] ، التى هى أن يجد[2] ما لا يقع موقعا من كِفايته ، وذكر ذلك فى « باب الوصية » من « شرح المنهاج » ، وسمعته منه كذا كذا مرات ، لا أحصى لها عددا .

وكان رحمه الله يُشدِّد النَّكيرَ على مَن يعتقد ذلك ، والحق معه رضى الله عنه ؛ فإنَّ مَن جاءت إليه مفاتيح خزائن الأرض ، وكان قادرا على تناول ما فيها كُلَّ لحظة ، كيف يُوصَف بالعُدْم ؟ ونحن لو وجدنا مَن معه مال جزيل ، فى صندوق من جوانب بيته ،لَوسـمْناه بسِمَة الغَنَاء المُفْرط ،مع العلم بأنه قد يُسرَق ، أو تغْتَاله غوائلُ الزمان ، فيصبح فقيرا ، فكيف لا يُسْمَى مَن خزائنُ الأرض بالنسبةِ إليه ، أقرب من الصندوق إلى صاحب البيت ! وهى فى يده بحيث لا تتغيَّر ، بل هو آمنٌ عليها ، بخلاف صاحب الصندوق ، فما كان ﷺ فقيرا من المال قطُّ ، ولا مسكينا ، نعم كان أعظم الناس جُؤَارًا إلى ربه ، وخضوعًا له ، وأشدَّهم فى أظهار الافتقار إليه ، والتَّمَسْكن بين يديْه .

● ذكر أبو حاتم حديث : « قَوَائِمُ الْمِنْبَرِ رَوَاتِبُ فِى الْجَنَّةِ » وبوَّب عليه برجاء نوالِ الجِنان بالطاعة ، عند منبر المصطفىٰ ﷺ .

وحديث : « مَا بَيْنَ بَيْتِى وَمِنْبَرِى رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ » وبوَّب عليه رجاء نوال المرء بالطاعة ، روضةً من رياض الجنة إذا أتى بها بين القبر والمنبر .

---

(١) فى ج ، ز : « والسكينة » والمثبت فى المطبوعة .

(٢) فى المطبوعة : « أن لا يجد » والمثبت فى : ج ، ز .

ثم قال : حاصله أن الخطاب فى هذين الخبرين من باب إطلاق المُسبَّب على السَّبب ، والمعنى : أن المُسلِم يُرْجَى له الجنة بتقرُّبه عند هذين المَوْضعيْن .

قال : وهو كحديث : « مِنْبَرِى عَلَى حَوْضِى » لرجاء المرءِ نوالَ الشُّرب من الحوض ، بطاعته فى ذلك الموضع ، وكحديث : « عَائِدُ الْمَرِيض فِى مَخْرَفَةِ الْجَنَّةِ »[1] وحديث : « الْجَنَّةُ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ » ونظائره كثيرة .

● أشار أبو حاتم إلى أن حجَّ المرء بامرأته، لتقضىَ فريضة حجها إذا لم يكن لها محرَم غيره، أفضلُ من جهاد التَّطوُّع ، وذكر حديث : اكتتبتُ فى غَزاة كذا ، وخرجت امرأتى حاجَّةً ، فقال رسول الله ﷺ : « اذْهَبْ فَحُجَّ بِامْرَأَتِكَ » .

● وأشار إلى أنه يستحَبُّ للمُلبِّى عند التَّلبية إدخال الأصبعيْن فى الأذنين ؛ لحديث : « كأنَّما أَنْظُرُ[2] إلَى مُوسىٰ وَاضِعًا أُصْبَعَيْهِ فِى أُذُنَيْهِ ، لَهُ جُؤَارٌ إلَى اللهِ بالتَّلْبِيَةِ » .

١٢٦

محمد بن حسَّان بن محمد بن أحمد ، أبو[3] منصور الفقيه ، القرشىّ ابن الأستاذ أبى الوليد النَّيسَابُورِىّ

قال الحاكم : كان من أفقه أصحاب أبيه الأستاذ أبى الوليد ، وكان يصوم صوم داوُد ، قريبا من ثلاثين سنة ، وسمع الحديث الكثير ، وصنف كتابا فى « الرد على كتاب الرياضة » .

سمع أبا العباس محمد بن إسحاق ، وأبا العباس المَاسَرْجِسِىّ[4] ، والمُؤمَّل بن الحسن ، وغيرهم .

واستُشْهِد ، وذاك أنه كان منصرفا من عيد الأضحى ، فرفسَتْه دابةٌ فوقع فى بئر ،

---

(١) فى المطبوعة : « عائد المريد فى مخرقة الجنة » وهو خطأ صوابه من : ج ، ز .

(٢) فى : ج ، ز « ينظر » وأثبتنا ما فى المطبوعة . وهو يوافق رواية مسلم . (باب الإسراء ، من كتاب الإيمان) ١ / ١٥٢ .

(٣) فى المطبوعة : « ابن منصور » وهو خطأ صوابه من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى . وفى ج : « محمد بن حسان بن محمد بن أحمد بن أحمد » وهو خطأ صوابه فى المطبوعة ز ، والطبقات الوسطى . وسترد ترجمة أبيه فى هذه الطبقة .

(٤) فى ج ، ز : « الماسرخسى » وهو خطأ صوابه فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، وانظر العبر ٢ / ١٥٥ .

وحمل إلى منزله وغُشِيَ عليه ، ثم تُوفِّيَ غداة يوم الأحد ، آخر أيام التشريق ، من سنة سبع وستين وثلاثمائة ، ودفن بجنب أبيه .

كتب عنه الحاكم فى « التاريخ » .

١٢٧

محمد بن الحسن بن إبراهيم ، الشيخ الإمام ، أبو عبد الله الخَتَن الفارِسِىّ ، ثم الإِسْتِرَابَاذِىّ*

أحد أئمة الأصحاب ، وعُرِف بالخَتَن ، لأنه كان خَتَن[1] الإمامِ أبى بكر الإِسْمَاعِيلِىّ .

مولده سنة إحدى عشرة وثلاثمائة .

قال الحاكم : أحد أئمة الشافعيِّين فى عصره ، وكان مُقدَّما فى الأدب ، ومعانى القرآن ، والقراءات ، ومن العلماء المُبرِّزين فى النظَّر والجدل .

سمع أبا نُعَيم عبد الملك بن محمد بن عَدِىّ ، وأقرانَه فى بلده ، وورد نَيْسابور سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة ، فأقام عندنا إلى آخر سنة تسع .

وسمع أكثر كتب مشايخنا ، ثم دخل أصْبَهان فسمع « مُسنَد أبى داود » من عبد الله بن جعفر ، وسمع من سائر المشايخ بها .

ودخل العراق بعد الأربعين ، وأكثر .

وكان كثير السَّماع والرحلة .

قدم نيْسابور سنة تسع وستين ، وأقام مُدَّة ، وانتفع الناس بعلومه ، وحدَّث ، وحضر مجلس الأستاذ الإمام أبى سهْل . قلت : وأكثر الرواية عن الأَصَمّ ، وعبد الله بن فارس ، وأبى بكر الشافعىّ ، وأبى القاسم الطَّبَرَانِى ، ودَعْلَج ، وغيرهم .

وله « شرح » مشهور على « تلخيص ابن القاصّ » .

---

* له ترجمة فى : تاريخ جرجان ٤٠٨ ، شذرات الذهب ١٢٠/٣ ، طبقات العبادى ١١١ ، طبقات ابن هداية الله ٣٣ ، العبر ٣٣/٣ ، الوافى بالوفيات ٣٣٨/٢ ، وفيات الأعيان ٣٤١/٣ ، وانظر سير أعلام النبلاء ٥٦٣/١٦ ، وحواشيه .

(١) الختن : الصهر ، أو كل من كان من قبل المرأة ، كالأب والأخ .

وذكر الحاكم أنه جرت بينه وبين الأستاذ أبى سهْل مناظرة ، فأغلَظ له الأستاذ القولَ ، فخرج أبو عبد الله مُستوْحِشًا ، فكتب إليه الأستاذ أبو سهْل :

أُعيذُ الفقيهَ الحُرَّ مِن سَطْوةِ السَّخَطْ ... مَصُونًا عن الأنْظارِ يَجْلُبها الغلَطْ
تضايقَ حتَّى لا يسوِّغُ لفظةً ... ويعتِبُ مِن لفظٍ يفورُ على اللَّغَطْ
أحاكُمه فيهِ إليه مُحكَّمًا ... وأسألُه عفْوًا لِنادِرَةِ السَّقَطْ[1]
ومهما غَدا وجهُ الصواب حِفاظُه ... فإنَّ سَدادَ الرَّأْيِ يُلزِمُه النَّمَطْ
ونَشْرِى لِمَطْوِىٍّ خلافُ إمامِنا ... وطيِّى لمَنْشورٍوفاءٌ بما شَرَطْ[2]
شددْتُ على باغِى الفسادِ ولم أدعْ ... عليهِ من الحَبِّ اليسيرَ لِمَنْ لَقَطْ
على رَمَدٍ جاء القَريضُ مُرمَّدًا ... ورائقُهُ بالْبُرِّ قد يحمِلُ السَّفَطْ[3]

قال الحاكم : فأنشدنى أبو عبد الله جوابَه عنها :

جفاءٌ جرَى جهْرًا لدى النَّاسِ وانْبَسَطْ ... وعُذْرٌ أتى سِرًّا فأكَّدَ ما فَرَطْ
متى طالبَ الشيخُ الفقيهُ بحقِّه ... وضَيَّعَ حقًّا لِى عليه فقد قَسَطْ[4]
سبيلِى إذا ضايقتُه فى العلوم أن ... يُضايِقَنى فيها ولا يركبَ الشَّطَطْ
وعُدْتُ أناديَه التى خصَّنِى بها ... فلا حاسبٌ أحصَى ولا كاتبٌ ضَبَطْ
فمِن أجلِها فى دارِه إذْ حضرتُها ... سطَا واعْتدى فى القولِ والفعلِ واحْتلَطْ[5]
فأىُّ ملامٍ يلحقُ الحُرَّ بعدَها ... إذا هُوَ مِن جيرانِه أبدًا قَنَطْ
هجرتُ اقْتراضَ الشِّعْرِ لمّا انْقضَى الصِّبَا ... ولمَّا رأيتُ الشَّيْبَ فى عارِضِى وَخَطْ
ولولاهُ لَا نْثالَتْ قَوَافٍ مَحلُّهَا ... صدورُ ذوِى الآدابِ لا فارِغُ السَّفَطْ[6]

---

(١) فى المطبوعة : « لبادرة السقط » والمثبت من : ج ، ز .
(٢) فى المطبوعة : « لما شرط » والمثبت من : ج ، ز .
(٣) فى المطبوعة : « السقط » والتصويب من : ج ، ز . والمرمد : المغبر بالرماد ، والسفط : كالجوالق أو كالقفة .
(٤) قسط : جار وعدل عن الحق .
(٥) فى المطبوعة : « واختلط » والمثبت من : ج ، ز . واحتلط : حلف ولج وغضب وأسرع فى الأمر . القاموس (ح ل ط) .
(٦) فى المطبوعة : « ولولاه لا شاكت فراق محلها » وفى ز : « لا نسالت جوافر محلها » والمثبت هو القراءة الصحيحة لما فى ج ، وانثال : انصب ، وانثال عليه القول . تتابع وكثر فلم يدر بأيه يبدأ . القاموس (ث و ل) .

وقال حمزةُ الجُرْجانِىّ : كان أبو عبد الله الخَتَن من الفقهاء[1] المذكورين فى عصره ، درَّس سنين كثيرة ، وتخرَّج به عِدَّة من الفقهاء ، وكان له وَرَع ، وله أربعة أولاد ، أبو بِشْر[2] الفَضْل ، وأبو النَّضْر[3] عُبَيد الله ، وأبو عمْرو عبد الرحمٰن ؛ وأبو الحسن عبد الواسع ، وكان له إملاء من سنة سبع[4] وسبعين إلى أن تُوفى بجُرْجان يوم عيد الأضحى[5] ، سنة ست وثمانين وثلاثمائة . وهو ابن خمس وسبعين سنة .

(ومن الفوائد عنه)

. . . .[6]

١٢٨

محمد بن الحسن بن دُرَيد بن عَتَاهية ، الإمام أبو بكر الأزْدِىّ ، البَصْرِىّ*

نزيل بغداد .

مولده سنة ثلاث وعشرين ومائتين[7] .

وتنقَّل فى جزائر البحر ، وفارس ، فى طلب اللغة ، والأدب ، وكان أبوه من رؤساء زمانه ؛ وأما هو فكان رأسا فى العربية ، وأشعار العرب[8] .

---

(١) فى تاريخ جرجان : « من كبار الفقهاء » .

(٢) فى المطبوعة : « أبو البشر » والمثبت من : ج ، ز ، تاريخ جرجان .

(٣) فى الأصول : « أبو النصر » والمثبت من تاريخ جرجان .

(٤) فى تاريخ جرجان : « تسع » .

(٥) فى تاريخ جرجان : « توفى رحمه الله يوم عرفة » .

(٦) بياض بالأصول .

* له ترجمة فى : إنباه الرواة ٣/٩٢ ، الأنساب لوحة ١٢٢٦ ، البداية والنهاية ١١/١٧٦ ، تاريخ بغداد ٢/١٩٥ ، شذرات الذهب ٢/٢٨٩ ، طبقات القراء ٢/١١٦ ، العبر ٢/١٨٧ ، لسان الميزان ٥/١٣٢ ، المزهر ٢/٤٦٥ ، معجم الأدباء ١٨/١٢٧ ، معجم الشعراء ٤٢٥ ، ميزان الاعتدال ٣/٥٢٠ ، النجوم الزاهرة ٣/٢٤٢ ، نزهة الألبا ٣٢٢ ، الوافى بالوفيات ٢/٣٣٩ ، وفيات الأعيان ٣/٤٤٨ .

(٧) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « وتوفى فى شعبان ، سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة ، ودفن هو وأبو هاشم الجبائى معا ، فى يوم واحد بمقبرة الخيزران ، فقيل : مات علم الكلام واللغة جميعا » .

(٨) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « وله كتاب الجمهرة ، والأمالى ، وغيرهما » .

حدَّث عن أبى حاتم السِّجِسْتَانِىّ ، وأبى الفضل العباس الرِّياشِىّ ، وابن أخى الأصْمَعِىّ ، وغيرهم .

روى عنه أبو سعيد السِّيرَافِىّ ، وأبو بكر بن شَاذَان ، وأبو الفرج صاحب « الأغانى » ، وأبو العباس إسماعيل بن مِيكَال ، وغيرهم .

قال أحمد بن يوسف الأزْرق : ما رأيت أحفظَ من ابن دُرَيد ، وما رأيته قُرِىء عليه ديوان قطُّ ، إلا وهو يسابق إلى روايته ؛ لحفظه له .

وعن أبى بكر الأسَدِىّ ، قال : كان يقال : ابن دُرَيد أعلم الشعراء ، وأشعر العلماء .

ولابن دُرَيد قصيدة طنَّانة ، مدح بها الشافعىّ رضى الله عنه ، أولها[1] :

بمُلتَفِتَيْهِ للمَشيبِ مَطالعُ ... ذوائدُ عن وِرْدِ التَّصابى رَوادِعُ[2]

تُصرِّفُنْه طوعَ العِنَانِ ورُبَّما ... دعاهُ الصِّبا فاقتادَه وهْو طائعُ

وَمَن لم يَزَعْه لُبُّه وحياؤُه ... فليس له من شيْبِ فَوْدَيْه وازِعُ

ومنها :

لِرأْىِ ابن إدْريسَ ابن عمِّ محمدٍ ... ضياءٌ إذا ما أظلم الخطبُ صادعُ

إذا المُعْضِلاتُ المشكلاتُ تشابهتْ ... سمَا منه نورٌ فى دُجاهنَّ ساطعُ

أبى اللهُ إلا رَفْعَه وعُلُوَّه ... وليس لما يُعلِيه ذو العرش وَاضِعُ

ومنها :

سلامٌ على قبرٍ تضمَّن جسمَه ... وجادتْ عليه المُدْجِناتُ الهوامِعُ

لقد غَيَّبَتْ أكفانُه شخصَ ماجِدٍ ... جليلٍ إذا التفَّتْ عليه المجامعُ[3]

وأما قصيدته الدُّرَيْديّة فقد سارت بها الرُّكبان ، مدح بها عبد الله بن محمد بن مِيكال ، وابنه أبا العباس إسماعيل ، وأخاه .

قال الحاكم ، فى ترجمة أبى العباس إسماعيل : سمعت أبا منصور الفقيه ، يقول : كنت باليمن سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة ، فبينا أنا ذات يوم أسير بمدينة عَدَن ، إذ رأيت مُؤدِّبا يعلِّم

---

(١) القصيدة فى ديوانه ٧٧ .

(٢) فى الديوان : « طوالع » .

(٣) فى الديوان ٧٨ « لقد غيبت أثراؤه جسم ماجد » .

مُستأجِرًا[1] له مقصورة ابن دُرَيد ، وقد بلغ ذكر المِيكاليّة ، فقال لى : يا خُراسانىّ ، أبو العباس هذا له عندكم عَقِب ؟ فقلت : هو بنفسه حىٌّ . فتعجب من هذا أشدَّ العجَب ، وقال : أنا أُعلِّم هذه القصيدة منذ كذا سنة .

(الإقواء فى الشعر)

● قال أبو سعيد السِّيرافىّ : حضرت مجلسَ أبى بكر بن دُرَيد ، ولم يكن يعرفنى قبل ذلك ، فجلست ، فأنشد أحد الحاضرين بيْتَيْن يُعْزَيان لآدم عليه السلام :

تغيَّرت البلادُ ومَن عليها ... فوجهُ الأرض مُغْبَرٌّ قبيحُ
تغيَّر كُلُّ ذى حُسْنٍ وطيبٍ ... وقلَّ بشاشةُ الوجهِ المليحِ[2]

فقال ابن دُرَيد : هذا الشعر قد قيل قديما ، وجاء فيه الإقواء .

قال : فقلت : إن له وجها يُخرِجه عن الإقواء : نصبُ « بشاشة » وحذف التنوين منها لالتقاء الساكنين ، فيكون بهذا التقدير نكرة منتصبة على التمييز ، ثم رفع « الوجه » بإسناد « قلّ » إليه ، فيصير اللفظ « وقل بشاشةَ الوجهُ المليحُ » .

قال : فرفعنى حتى أقعدنى بجانبه[3] .

قلتُ : وحاصله إنكار الجرِّ ، ودعوى نصب « بشاشة » على التمييز ، وأن التنوين حذف منه للضرورة ، وأن « الوجه » مرفوع بالفاعلية ، و « المليح » على الصفة ، وهذا جيد ، لكن فيه دعاوى كثيرة ، وإذا كان الإقواء واقعا فى كلامهم ، والرواية بالجر ، فلا حاجة إلى هذا التكليف ، وقد جاء فى كلامهم[4] :

لا مرحبًا بغدٍ ولا أهلًا بهِ ... إذْ كان تَرْحالُ الأحِبَّـةِ فى غدِ[5]

---

(١) فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى : « متأدبا » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) روى أبو العلاء المعرى هذا البيت برواية أخرى فى رسالة الغفران ٢٨٣ ، هكذا :

وأوْدَى رَبْعُ أهليها فبانــوا ... وغُودِر فى الثَّرى الوجهُ المليحُ

وسيذكره المصنف . وانظر : معجم الأدباء ١٨٦/٨ ، والإنصاف ٦٦٢ .

(٣) فى المطبوعة : « بجنبه » والمثبت من : ج ، ز .

(٤) البيتان للنابغة الذبيانى ، وهما فى ديوانه ٣٥ وفى الأغانى ٨/١١ بغير هذا الترتيب .

(٥) فى الديوان : « إذا كان تفريق الأحبة فى غد » وفى الأغانى : « إن كان » .

زعم البوارحُ أن رِحْلتنَـا غدًا ... وبذاك خبَّرنا الغـرابُ الأسْودُ[1]

وقال عبد الله بن مُسلم بن جُنْدَب الهُذَلِيّ ، من شعراء الإسلاميِّين :

تعالَوْا أعينونِى على اللَّيل إنه ... على كلِّ عين لا تنامُ طويلُ

ولا تخذُلونى فى البُكاءِ فإنَّنِـى ... لكُمْ عند طولِ الجَهْدِ غيرُ خَذولِ

ثم قال فيها :

فويْلِى وعَوْلِى فرِّجوا بعضَ كُربَتى ... وإلَّا فإنِّــى ميِّتٌ بقليــلِ

فإنْ كان هٰذا الشَّوْقُ لا بُدَّ لازمًا ... وليس لكم فيهِ الغَداةَ حَوِيلُ[2]

قوله « حويل » أى : ما أحتال فيه .

وقال آخر[3] :

أُحِبُّ أبا مروانَ مِن أجلِ تمرِهِ ... وأعلمُ أن اليُمْنَ بالمرءِ أوْفَـقُ

ووَاللّٰهِ لولا تمْرُهُ ما حَبَبْتُــه ... ولو كان أدْنَى مِن سَعيدٍ ومُشْرِق

وأنشد الأصحاب ، منهم ابن الصَّبَّاغ فى « الشامل » ، وقد ذكروا ما شاع عن عبد الله ابن عباس رضى الله عنهما ، من تجويز نكاح المُتعة : أن شاعـرًا فى عصره قال[4]:

قالتْ وقد طُفْتُ سبعًا حولَ كعْبتِها ... ياصاحِ هل لك فى فتْوَى ابنِ عبَّاسِ

تقولُ هل لكَ فى بيْضاءَ بَهْكَنَةٍ ... تكونُ مَثْواك حتى يُصْدِرَ النَّاسُ[5]

---

(١) فى ج ، ز : « أخبرنا الغراب » والمثبت فى المطبوعة ، وفى الديوان والأغانى : « تنعاب الغراب » وعلى هذا فليس فى البيت إقواء . وقد روى أبو الفرج أن النابغة قال أولا :

* وبذلك خبَّرنا الغرابُ الأسودُ *

ثم ورد يثرب ، فسمعه يغنى فيه ، فبان له الإقواء ، فغيره . الأغانى ١١/٩ .

(٢) شرح أشعار الهذليين ٩٠٩ ، وفيه : « ميِّتٌ بغليلى » .

(٣) هو غيلان بن شجاع النهشلى . اللسان (حبب) والكامل ٤٣٨ ، وحواشيه .

(٤) روى ابن قتيبة هذين البيتين فى عيون الأخبار ٤/٩٥ برواية أخرى ، ليس فيها إقواء ، هكذا :

قد قلتُ للشيـخ لما طال مجلسُه ... يا صاحِ هل لك فى فتوى ابن عَبَّاسِ

هل لك فى رَخْصَةِ الأطرافِ آنسةٍ ... تكونُ مَثْواكَ حتى رَجْعَةِ الناسِ

(٥) امرأة بهكنة : تارة غضة . اللسان (ب هـ ك ن) ١٣/٦٠ .

غير أنى رأيت أبا العلاء المَعَرِّى ، فى رسالته التى سمّاها « رسالة الغفران »[1] قد أنكر على ابن دُرَيد إنشاد هذا الشعر على وجه الإقواء ، وذكر أن الرواية الصحيحة :

* وغُودِر فى الثَّرَى الوجهُ المليحُ *

قال أبو العلاء : والوجه الذى قاله أبو سعيد فى تخريجه شرٌّ من الإقواء عشْرَ مرات ، وأطال فى هذا .

وحكى أبو محمد بن جعفر البَلْخىّ فى كتابه ، أن أبا محمد يحيى بن المبارك اليَزِيدىّ النَّحْوىّ ، سأل الكِسائِىّ عن قول الشاعر[2] :

مَا رأَيْنا خَرَبًا نَقَّـرَ عَنْـهُ البَـيْضَ صَقْـرُ[3]

لا يكونُ العَيْرُ مُهْرًا   لا يكونُ ، المُهْرُ مُهْرُ

فقال الكسائىّ : يجب أن يكون « المهر » منصوبا ، على أنه خبر « كان » وفى البيت على هذا التقدير إقواء .

وقال اليزيدىّ : بل الشعر صواب ؛ لأن الكلام قد تم عند قوله « لا يكون » الثانية ، وهى مُؤَكِّدة للأولى ، ثم استأنف فقال « المهر مهر » ثم ضرب بِقَلَنْسُوَته الأرضَ وقال : أنا أبو محمد .

وكان بحضرة الخليفة ، فقال يحيى البَرْمَكِىّ : أتكْتَنِى بحضرة أمير المؤمنين ! واللهِ إنَّ خطأ الكِسَائىّ مع حسن أدبه لأحسن من صوابك مع سُوءِ أدبك .

فقال اليزِيدِىّ : إن حلاوة الظَّفَر أذهبتْ عنِّى التَّحفُّظ .

ومما ينسب لابن دُرَيد من الشعر[4] .

فنِعم فتى الجُلَّى ومُستنْبَطُ النَّدى   وملجأُ مكْرُوبٍ ومَفْزَعُ لاهِثِ

غياثُ بنُ عَمْرو بن الحُليت بن جابرِ بْـ   ـنِ زَيْد بن منصور بن زيد بن حارثِ

---

(١) رسالة الغفران ٢٨٣ ، ٢٨٤ . وفيه قصة أبى سعيد السيرافى مع ابن دريد .

(٢) البيتان فى وفيات الأعيان ٥/٢٣٤ ، ومجالس العلماء ٢٥٥ ، وحواشيه .

(٣) الخرب بفتح الخاء المعجمة والراء وفى آخرها الباء الموحدة : الذكر من الحبارى . والعير بفتح العين المهملة وسكون الياء المثناة من تحتها وبعدها راء ، وهو الذكر من حمر الوحش .

(٤) البيتان فى ديوانه ٤٧ . والبيت الثانى فيه باختلاف كبير .

١٢٩

محمد بن الحسن بن سليمان ، أبو جعفر الزُّوزَنيّ البحَّاث*

أحد الفقهاء المبرِّزين ، قضاة المسلمين .

تولى القضاء بنواحي خُراسان ، وما وراء النهر .

وسماه الحاكم فى « تاريخ نيْسابور » محمد بن على بن عبد الله . والصواب ما أوردناه .

ولم يزد شيخنا الذّهبيّ على أن قال : محمد بن الحسن ، أبو جعفر الفقيه الشافعيّ ، له ترجمة طويلة عند ابن الصَّلاح . انتهى .

وهذا القاضى كان من أساطين العلم ، وكان من أقران الأُودَنِيّ ، وكان يكون بينهما [من المنافرة][1] فى المناظرة ما يكون بين الأقران .

وذكر[2] أن مصنفاته فى التفسير ، والحديث ، والفقه ، وأنواع الأدب ، تربو على المائة .

وقدم أبو جعِفر البحَّاث على الصَّاحب بن عبّاد ، فارتضى تصرُّفَه فى العلم ، وتفنُّنه فى أنواع الفضل ، وعرض عليه القضاء على شرْط انتحال مذهبه ، يعنى الاعتزال ، فامتنع وقال : لا أبيع الدِّين بالدنيا . فتمثَّل له الصاحِب بقول القائل[3] :

فلا تجْعلنِّـــى للـــقضاء فريسةً ... فإنَّ قضَاةَ العـــالمين لُصوصُ

مجالسُهـــم فينـــا مجالس شرْطَـــةٍ ... وأيديهمُ دون الشُّصوصِ شُصوصُ[4]

فأجازه[5] البحَّاث بَديهة ، بقوله :

سِوَى عُصْبةٍ منهم تُخَصُّ بعفَّةٍ ... ولله فى حكمِ العمومِ خُصوصُ

خصوصُهُـمُ زانَ البـلادَ وإنما ... يزينُ خواتيـمَ الملـوكِ فُصُوصُ

---

* له ترجمة فى : يتيمة الدهر ٤/٤٤٣ ، وهو فيها : « محمد بن الحسين » .

(١) زيادة من : ج ، ز والطبقات الوسطى ، على ما فى المطبوعة .

(٢) ذكر المصنف فى الطبقات الوسطى أن قائل هذا هو أبو حفص المطوعى .

(٣) ذكر الثعالبى فى اليتيمة بيتى ابن المنجم وإجازة البحاث دون أن يذكر قصة تمثل الصاحب وعرضه القضاء على الزوزنى .

(٤) الشص (بكسر الشين ويفتح) حديدة عقفاء يصاد بها السمك ، واللص الحاذق . القاموس (ش ص ص) .

(٥) فى المطبوعة : « فأجابه » والمثبت من : ج ، ز .

والقاضى أبو جعفر هذا هو جد القاضى أبى جعفر محمد بن إسحاق البحَّاثِىّ ، الأديب ، شيخ الباخَرْزِىّ ، صاحب « دمية القصر » وكلاهما أديب .

وكان القاضى أبو جعفر الكبير ، صاحب هذه الترجمة ، مع علوِّ مرتبته فى العلم يحبُّ منصبَ القضاء .

ومن شعره قصيدة قالها فى الشيخ العميد أبى على محمد بن عيسى ، يخطب قضاء مدينة[1] فَرْغَانة[2] ويصف الرَّبيع .

اكْتَستِ الأرضُ وهْى عُريانَهْ ... من نشْرِ نَوْرِ الربيع ألوانَهْ
واتَّزرَتْ بالنَّباتِ وانتشرَتْ ... حين سقاها السحابُ ألبانَهْ
فالرَّوْضُ يختالُ فى ملابسه ... مُرتدِيًا وَرْدَه ورَيْحانَهْ
تضاحَكتْ بعد طُولِ عبْسَتِهَا ... ضِحْكَ عجوزٍ تعودُ بهتانَهْ
كمْ سائلٍ لحَّ فى مُسائَلتِى ... عن حالتى قلتُ وَهْى وَسْنَانَهْ
قلبٌ كسيرٌ فمن يُجبِّرُه ... قال نرَى مَن يُحِبُّ جِيرانَهْ
سِوَى الوزيرِ الذى يلوذُ بِهِ ... يخدُمُ برْدُ الغَداةِ إيوانَهْ
قلتُ متَى قال قد أتَى فدنَا ... مُفْتَتحُ العامِ كان إبَّانَهْ
فقلتُ ماذَا الَّذِى تُؤمِّلُه ... فقال أبْشِرْ قضاءَ فَرْغَانَهْ

ومن شعره ، قال الباخَرْزِىّ ؛ وهو أبلغ ما سمعتُ منه[3] :

إن الخزائنَ للملوكِ ذخائرُ ... ولكَ المودَّةُ فى القلوبِ ذخائرُ
أنتَ الزَّمانُ فإنْ رَضيتَ فخِصبُه ... وإذا غضِبْتَ فجَدْبُه المُتَعَاسِرُ[4]
فإذَا رَضِيتَ فكلُّ شيءٍ نافعٌ ... وإذا غضِبْتَ فكلُّ شيءٍ ضَائِرُ

---

(١) فى : ج ، ز : « بمدينة » والمثبت فى المطبوعة .

(٢) فرغانة : مدينة وكورة واسعة بما وراء النهر ، متاخمة لبلاد تركستان . مراصد الاطلاع ١٠٢٩ .

(٣) ترجم الباخرزى للقاضى أبى جعفر البحاثى فى دمية القصر ٢٧٤ ، وذكر له شعرا ، كما ذكر له شعرا فى الصفحات ٥٤ ، ٥٥ ، ١٩٣ ، ولم ترد هذه الأبيات فى الدمية المطبوعة .

(٤) فى ج ، ز : « فجدبه المتغاير » والمثبت فى المطبوعة .

وشعره كثير ، وكذلك شعر حفيده أبي جعفر .

قال الحاكم : توفى ببُخَارى ، سنة سبعين وثلاثمائة[1] .

أخبرنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقىّ ، قراءةً عليه وأنا أسمع ، عن يوسف بن محمد بن المِهْتار ، عن العلّامة أبى عمْرو ابن الصَّلاح ، قال : أُنْبِئتُ عن أبى سعد ابن السَّمْعانىّ . قلت : وأذن لى أبو عبد الله الحافظ فى طائفة ، عن أبى الفضل بن عساكر ، عن أبى المُظفَّر السَّمْعانِىّ ، عن أبيه ...[2]

١٣٠

محمد بن الحسن بن محمد بن زيـاد بن هارون بن جعفر بن سَنَد
أبو بكر ، النَّقَّاش ، المَوْصِلِىّ ، ثم البغدادىّ*

الإمام فى القراءات ، والتفسير ، وكثير من العلوم .

ولد سنة ست وستين ومائتين[3] .

وعُنِىَ بالقراءات من صغره ، فقرأ على جماعة .

وطاف فى الأمصار ، وجال فى البلاد[4] .

وحدَّث عن أبى مسلم الكَجِّى ، وإسحاق بن سُنَيْن الخُتُّلىّ ، ومحمد بن على الصَّائغ ، والحسن بن سُفيان ، وغيرهم .

---

(١) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « إلا أن سماه محمد بن على بن عبد الله ، والصواب فى نسبه ما أوردناه » .

(٢) بياض بالأصول .

* له ترجمة فى : تاريخ بغداد ٢٠١/٢ ، شذرات الذهب ٨/٣ ، طبقات القراء ١١٩/٢ طبقات المفسرين ٢٩ ، العبر ٢٩٢/٢ ، ميزان الاعتدال ٥٢٠/٣ ، الوافى بالوفيات ٣٤٥/٢ ، وفيات الأعيان ٤٢٥/٣ . وفى المطبوعة : « محمد بن الحسن بن زياد بن هارون » والتصويب من : ج ، ز والطبقات الوسطى ، والمصادر السابقة .

(٣) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « قال الخطيب : سمعت أبا الحسن بن الفضل القطان يقول : حضرت أبا بكر النقاش وهو يجود بنفسه فى يوم الثلاثاء ، لثلاث خلون من شوال سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة ، فجعل يحرك شفتيه بشىء لا أعلم ما هو ، ثم نادى بعلو صوته ﴿لِمِثْلِ هَٰذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَـٰمِلُونَ﴾ [سورة الصافات ٦١] يردد هذا ثلاثا ، ثم خرجت روحه » .

(٤) فصل المصنف فى الطبقات الوسطى هذا القول ، فقال : « وكتب بمكة ، ومصر ، والشام ، والكوفة ، والبصرة ، والجزيرة ، والموصل ، والجبال ، وخراسان ، وما وراء النهر » .

رَوَى عنه ابن مجاهد ، وهو من شيوخه ، وجعفر الخُلْدِىّ ، وابن شاهين ، وأبو أحمد الفَرَضِىّ ، وأبو على ابن شاذَان ، وغيرهم .

ومن تصانيفه « كتاب شفاء الصدور »[1] فى التفسير ، وفيه موضوعات كثيرة .

وثَّقه أبو عمرو الدَّانِىّ وقَبِله ، وزكَّاه ، وضعَّفه قومٌ ، مع الاتِّفاق على جلالته فى العلم .

ولنذكر أحاديث مما كانت سببَ الكلام فيه[2] :

فمنها ، أنه قال : حدثنا أبو غالب ابن بنت معاوية بن عمْرو ، واسمه على بن أحمد ، حدثنا جَدِّى معاوية ، عن زائدة ، عن ليْث ، عن مجاهد ، عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ[3] : « إنَّ اللهَ لَا يَقْبَلُ دُعَاءَ حَبِيبٍ عَلَى حَبِيبِهِ » .

قال الدَّارَقُطنىّ : أنكرتُ هذا على النَّقَّاش ، وقلت له : إن أبا غالب ليس بابن بنت معاوية ، وإنما أخوه لأبيه محمد ، هو ابن بنت معاوية ، ومعاوية وزائدة ثِقَتان ، وهذا حديث موضوع . فرجع عنه .

قال أبو بكر الخطيب[4] : لا أعرف وجهَ قولِ الدَّارَقُطنىّ فى أبى غالب أنه ليس بابن بنت معاوية ، لأن أبا غالب ، يذكر أن معاوية جَدُّه ، وقد رواه أبو على الكَوْكَبِىّ[5] عن أبى غالب ، عن جده معاوية بن عمرو . فذكره .

قلتُ : فليس فيه ما يقتضى جَرحًا فى أبى بكر النَّقَّاش ، ولله الحمد .

ومنها ، قال النَّقَّاش : حدثنا يحيى بن محمد المَدِينىّ ، حدثنا إدريس بن عيسى القطَّان ، عن شيخ له ثِقَةٍ ، عن الثورِىّ ، عن قَابُوس بن أبى ظِبْيان[6] عن أبيه ، عن ابن عباس[7] .

---

(١) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « وغيره » .

(٢) فى المطبوعة : « مما كان سبب الكلام » والمثبت من : ج ، ز .

(٣) رواية الدارقطنى عن ابن عمر هكذا : قال النبى ﷺ : « سَأَلْتُ اللهَ أَنْ لَا يَسْتَجِيبَ دُعَاءَ حَبِيبٍ عَلَى حَبِيبِهِ » . راجع تاريخ بغداد ٢٠٣/٢ .

(٤) نقل المصنف مقالة الخطيب بتصرف . انظر تاريخ بغداد ٢٠٣/٢ .

(٥) فى المطبوعة : « الكركى » وهو خطأ صوابه من : ج ، ز ، تاريخ بغداد ٢٠٣/٢ ، اللباب ٥٩/٣ .

(٦) ظبيان ، بالكسر . المشتبه ٤٢٥ .

(٧) كذا فى الأصول ، دون إشارة إلى موضع بياض .

١٣١

محمد بن الحسن الطَّبَرِىّ ، أبو جعفر ، الفقيه*

قال حمزة السَّهْمِىّ : إنه كان فقيها ، يفتى على مذهب الشافعىّ ، وإنه توفى سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة .

١٣٢

محمد بن الحسين بن إبراهيم بن عاصم بن عبد الله الآبُرِىّ
أبو الحسين السِّجِستانىّ**

مصنف كتاب « مناقب الشافعىّ » .

وآبُر من قرى سِجِسْتان ، وكتابه هذا « المناقب » من أحسن ما صُنِّف فى هذا النوع وأكثره أبوابا ، فإنه رتبه على خمسة وسبعين بابا[١] . فلا أكثر أبوابا منه إلا كتاب القَرَّاب[٢] فإن أبواب ذلك تَنِيف على المائة .

وللآبُرِىّ فى طلب الحديث رحلةٌ واسعة .

سمع أبا العباس السَّرَّاج ، وابن خُزَيمة ، وأبا عَرُوبة الحَرَّانِىّ ، وزكرياء بن أحمد البَلْخِىّ ، ومكْحولًا البَيْرُوتِىّ ، وآخرين .

روى عنه على بن بُشْرى[٣] ، ويحيى بن عمَّار السِّجِسْتانِيَّان ، وغيرهما .

ومن عجيب ما رأيتُ فى كتابه « مناقب الشافعىّ » أنه عد بِشْرا المَرِيسىّ فى أصحاب

---

* له ترجمة فى تاريخ جرجان ٤٠٣ .

** له ترجمة فى : شذرات الذهب ٤٦/٣ ، العبر ٣٣٠/٢ ، واللباب ١٢/١ ، الوافى بالوفيات ٣٧٢/٢ . وهو فى ج ، ز : « محمد بن الحسن » والتصويب من الطبقات الوسطى والمطبوعة ، والمصادر السابقة . وفى الأصول كلها والطبقات الوسطى : « أبو الحسين » كما أثبتناه ، وهو فى المصادر السابقة : « أبو الحسن » وقد ذكر المصنف فى الطبقات الوسطى أن ابن باطيش ترجمه . وانظر سير أعلام النبلاء ٢٩٩/١٦ ، وحواشيه .

(١) ذكر المصنف فى المقدمة أنه رتبه على أربعة وسبعين بابا . راجع الطبقات ٣٤٤/١ .

(٢) فى المطبوعة : « القراآت » وهو خطأ صوابه من : ج ، ز . والجزء الأول صفحة ٣٤٤ .

(٣) فى المطبوعة « بشر » والمثبت هو قراءتنا لما فى ج ، ز . وفى ميزان الاعتدال ١١٥/٣ ، لسان الميزان ٢٠٨/٤ : على بن بشرى . رجل آخر . وراجع سير أعلام النبلاء ٣٠٠/١٦ .

الشافعىّ ، وليس بشر من أصحاب الشافعىّ ، بل من أعدائه ؛ لأنه لم يتْبَعْه على رأيه ، بل خالف وعاند ، وقد قال هو - أعنى الآبُرِىّ - فى هذا الكتاب : إنه من أهل الإلحاد .

● ورَوَى فى كتابه هذا أن ابن عباس رضى الله عنهما سئل عن سبب تسمية قُرَيش قُرَيشا فقال : قُرَيش حوتٌ فى البحر ، يغلب الحيتان ويقهرهم ، وهو أكبر دوابِّ البحر ، ويصطاد الحيتان وسائر دواب البحر فيأكلها ؛ [1]فلذلك سُمِّيت قريش قريشا[1] ، لأنها أغلبُ الناس وأشجعهم .

قلتُ : ويقال إن فى البحر شيئا يقال له : القِرْش ، يفترس الآدمىّ ، وقد تكلمت على حِلّ أكله فى كتابى « التوشيح » فلعل اسمه قريش ، وهو هذا ، وإنما غلطت العامة فقالت له : القِرْش .

● وفى هذه « المناقب » أيضا أن حَرْملة قال : سمعتُ الشافعىّ رضى الله عنه ، يقول : من زعم من أهل العدالة أنه يرى الجِنّ أبطلْنا شهادتَه ؛ لقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ﴾[2] إلا أن يكون الزاعم نبيًّا .

توفى الآبُرِىّ فى شهر رجب ، سنة ثلاث وستين وثلاثمائة .

١٣٣

محمد بن الحسين بن داود بن علىّ بن الحسين بن عيسى بن محمد بن القاسم ابن الحسن بن زيد بن الحسن بن علىّ بن أبى طالب ، السيد أبو الحسن بن أبى عبد الله الحَسَنِىّ ، النقَّيب*

جد النُّقباء بنيْسابور ، رضى الله عنه ، وعن أسلافه .

كذا ساق نسبه الحاكم ، وأثنى عليه ، وقال : شيخ الشَّرَف[3] فى عصره ، ذو الهِمَّة العالية ، والعبادة الظاهرة ، والسَّجايا الطاهرة .

---

(١) فى ز : « فكذلك سميت قريش » والمثبت فى المطبوعة و ج .

(٢) سورة الأعراف ٢٧ .

* له ترجمة فى شذرات الذهب ١٦٢/٣ ، الوافى بالوفيات ٣٧٣/٢ . وفيهما أنه توفى فجأة فى جمادى الآخرة سنة إحدى وأربعمائة . وعلى هذا فإن مكانه الطبقة الرابعة . وكذلك جاءت وفاته فى سير أعلام النبلاء ٩٩/١٧ .

(٣) فى المطبوعة : « الشرق » والمثبت من : ج ، ز ، وفى الوافى : « شيخ الأشراف » والشرف ، محركة : جمع شريف . القاموس (ش ر ف)

قال : وكان يُسأَل التَّحْديثَ فيأْبى ، ثم أجاب آخِرا ، وعقد له الحاكم مجلس الإملاء ، وانْتقَى عليه ألفَ حديث ، فحدَّث .

قال : وكان يُعَدّ فى مجالسه ألفُ مِحْبرة .

توفى رحمه الله فجأة .

١٣٤

محمد بن الحسين بن عبد الله ، أبو بكر ، الأجُرِّىّ *

الفقيه ، المُحدِّث ، صاحب المصنفات ، منها « الأربعون » فى الحديث ، وقعتْ لنا بإسنادٍ عالٍ .

سمع أبا مسلم الكَجِّىّ ، وأبا شُعَيب الحَرَّانِىّ ، وجعفر بن محمد الفِريَابىّ ، وأحمد بن يحيى الحُلْوَانِىّ ، وغيرهم .

روى عنه أبو الحسن الحَمَّامى ، وأبو الحسين بن بِشْران ، والحافظ أبو نُعيم الأصبهانىّ ، وغيرهم .

وكان مقيما بمكة شرفها الله ، وبها توفى بالمحرم ، سنة ستين وثلاثمائة .

قال ابن خِلِّكان : أخبرنى بعض أهل العلم أنه لما دخل مكة أعجبتْه ، فقال : اللهم ارزُقنى الإقامة بها سنة . فسمع هاتفًا ، يقول : بل ثلاثين سنة . فعاش بعد ذلك ثلاثين سنة .

١٣٥

محمد بن خفيف بن إسْفِكْشَاد الشِّيرَازِىّ ، الشيخ أبو عبد الله بن خَفِيف **

شيخ المشايخ ، وذو القَدَم الراسخ فى العلم والدين ، كان سيدا جليلا ، وإماما حَفِيلا ،

---

* له ترجمة فى البداية والنهاية ٢٧٠/١١ ، وهو فيه ، « محمد بن الحسن » ، شذرات الذهب ٣٥/٣ ، العبر ٣١٨/٢ ، العقد الثمين ٣/٢ ، النجوم الزاهرة ٦٠/٤ ، الوافى بالوفيات ٣٧٣/٢ ، وفيات الأعيان ٤١٩/٣ .

** له ترجمة فى البداية والنهاية ٢٩٩/١١ ، تبيين كذب المفترى ١٩٠ ، حلية الأولياء ٣٨٥/١٠ ، الرسالة القشيرية ٣٧ ، شذرات الذهب ٧٦/٣ ، طبقات الصوفية ٤٦٢ ، النجوم الزاهرة ١٤١/٤ ، الوافى بالوفيات ٤٢/٣ ، وهو فيه : « ابن اسفكشار » وأشار ناشره إلى رواية تبيين كذب المفترى ، وطبقات الشافعية . وهو بهذا الضبط (بكسر الفاء) فى الطبقات الوسطى . وانظر سير أعلام النبلاء ٣٤٢/١٦ .

يُستَمطر الغيثُ بدعائه ، ويؤوب المُصِرّ بكلامه[1] ، من أعلم المشايخ بعلوم الظاهر ، وممّن اتفقوا على عظيم تمسُّكه بالكتاب والسُّنَّة .

وكانت له أسفار وبدايات ، وأحوال عاليات ورياضات ، لقى من النسَّاك شيوخا ، ومن السُّلَّاك طوائف ، رسخ قدمهم فى الطريق رسوخا ، وصحب من أرباب الأحوال أحبارا وأخيارا ، وشرب من مَنْهل الطريق كاساتٍ كبارا ، وسافر مشرقا ومغربا ، وصابر النفس حتى انقادت له ، فأصبح مَبْنِيُّ الثناء عليها مُعرَبا ، صبْرٌ على الطاعة لا يعصيه فيه قلبُه ، واستمْرارٌ على المراقبة شهيدُهُ[2] عليه ربُّه ، وجَنْبٌ لا يدرى القَرار ، ونفس لا تعرف المأوى إلا البَيْداء ، ولا المسكن[3] إلا القِفار .

كان ابن خَفِيف من أولاد الأمراء فتزهّد ، حتى قال : كنت أذهب وأجمع الخِرَق من المَزابل ، وأغسله وأصلح منه[4] ما ألبَسه .

حدث عن حمَّاد بن مُدرِك ، والنُّعمان بن أحمد الوَاسِطِىّ ، ومحمد بن جعفر التَّمَّار ، والحسين الْمَحَامِلِىّ ، وجماعة .

وصحب رُوَيْمًا ، والْجَرِيرِىّ[5] وطاهر المقدسىّ ، وأبا العباس بن عطَاء .

وَلِقَىَ الحسين بن منصور .

وروَى عنه أبو الفضل محمد بن جعفر الخُزَاعِىّ ، والحسين[6] بن حفص الأندلسىّ ، ومحمد بن عبدالله بن بَاكُويَه ، والقاضى أبوبكر بن البَاقِلَّانىّ ، شيخ الأشعرية ، وطائفة .

رحل ابن خَفِيف إلى الشيخ أبي الحسن الأشْعَرِىّ ، وأخذ عنه ، وهو من أعيان تلامذته .

---

(١) فى المطبوعة : « ويؤدب المصر بكلامه » والمثبت من : ج ، ز ، وشذرات الذهب ٣/٧٧ . نقلا عن المصنف ، وفيه بعد هذا زيادة : « عن إغوائه » وفى الطبقات الوسطى : « ويرجع المصر عن عثراته بكلماته » .

(٢) فى المطبوعة وشذرات الذهب ٣/٧٧ : « شهيد » والمثبت من : ج ، ز ، وفى الطبقات الوسطى : « يشهد له بذلك ربه » .

(٣) فى شذرات الذهب ٣/٧٧ : « ولا سكن » .

(٤) فى شذرات الذهب ٣/٧٧ : « وأغسلها وأصلح منها » .

(٥) فى المطبوعة : « والجزرى » والتصويب من : ج ، ز ، والرسالة القشيرية ، وطبقات الصوفية .

(٦) فى المطبوعة : « الحسن » والمثبت من : ج ، ز .

قال الحافظ أبو نُعَيم : كان شيخ الوقت ؛ حالًا ، وعلمًا .

قال : وهو الخفيف[1] الظريف ، له الفصول[2] فى الأصول ، والتحقق[3] والتثبُّت فى الوصول .

وقال أبو العباس النَّسَوِىّ : بلغ ما لم يبلُغه أحد من الخلق ، فى العلم والجاه ، عند الخاص والعام ، وصار أوحد زمانه ، مقصودا من الآفاق ، مفيدا فى كل نوع من العلوم ، مُبارَكا على مَن يقصده ، رفيقا بمُريديه ، يبلغ كلامه مرادَه ، وصنَّف من الكتب ما لم يصنِّفْه أحد ، وعُمِّر حتى عمَّ نفعُه .

وحُكِىَ عنه ، أنه قال : كنت فى ابتدائى بقيتُ أربعين شهرًا أُفطر كل ليلة بكفِّ باقِلَّا ، فمضيت يوما وافتصَدتُ ، فخرج من عرقى شَبيه ماء اللحم ، وغُشِىَ علىَّ ، فتحيَّر الفصَّاد ، وقال : ما رأيت جسدا بلا دم إلا هذا .

ورُوِىَ عنه أنه قال : ما سمعت شيئا من سُنَن النبىِّ ﷺ إلا استعملتُه ، حتى الصلاة على أطراف الأصابع . وأنه ضَعُف فى آخر عمره عن القيام فى النوافل ، فجعل بدل كلِّ ركعة من أوراده ركعتين قاعدا ؛ للخبر : « صَلَاةُ الْقَاعِدِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلَاةِ الْقَائِمِ » .

وقال مرة : ما وجبتْ علىَّ زكاة الفطر أربعين سنة ، مع مالى من القَبول العظيم بين الخاص والعام .

وعنه : ربما كنت أقرأ فى ابتداء عمرى القرآن كلَّه فى ركعة واحدة ، وربما كنت أصلى من الغداة إلى العصر ألفَ ركعة .

وعنه ، وسئل عن فقير يجوع ثلاثة أيام ، فيخرجُ ويسأل بعد ذلك مقدارَ كفايته ، أَيش يُقال له ؟ فقال : يقال له مُكْدٍ ، ثم قال : كلوا واسكتوا ، فلو دخل فقير فى هذا الباب لفضَحَكم .

وكان إذاأراد أن يخرج إلى صلاة الجمعة ، يفرّق كُلَّ ما عنده من ذهب وفضةوغير ذلك؛

---

(١) فى حلية الأولياء ١٠/٣٨٥ : « الحنيف » .

(٢) فى ج : « المعقول » وفى ز : « القول » والمثبت فى المطبوعة ، وحلية الأولياء ، وفيه : « له الفصول فى النصول » .

(٣) فى المطبوعة : « والتحقيق » والمثبت من : ج ، ز ، وحلية الأولياء .

ويُخرج فى كل سنة جميعَ ما عنده ، ويُخْرِج[1] من الثياب حتى لا يبقى عنده ما يَخرُج به إلى الناس .

وقال بعض أصحابه : أمرَنى ابن خَفِيف أن أُقدِّم كلَّ ليلة إليه عشرَ حبَّات زبيب لإفطاره ، قال : فأشفقتُ عليه ليلةً ، فجعلتها خمس عشرة حبة ، فنظر إلىّ ، وقال : مَن أمرَك بهذا ؟ وأكل منها عشر حبات ، وترك الباقى .

وقال ابن خَفِيف : سمعت أبا بكر الكتَّانِىّ ، يقول : سرت أنا ، وأبو العباس ابن المهتدى[2] وأبو سعيد الخَرَّاز فى بعض السنين ، وضللنا عن الطريق ، والتقينا بُحَيرة[3] ، فبينا نحن كذلك إذا بشاب قد أقبل ، وفى يده مِحْبرة ، وعلى عنقه مِخْلاة ، فيها كُتُب فقلنا له : يافتى كيف الطريق ؟ فقال لنا : الطريق طريقان ، فما أنتم عليه فطريقُ العامة ، وما أنا عليه فطريقُ الخاصة ، ووضع رجله فى البحر وعبَره .

وحُكِى عن ابن خَفِيف ، قال : دخلتُ بغداد قاصدا للحج ، وفى رأسى نَخْوةُ الصوفية ، و لم آكل أربعين يوما ، و لم أدخل على الجُنَيْد ، وخرجت و لم أَشْرب ، وكنت على طهارتى ، فرأيت ظَبْيا فى البرِّيَّة على رأس بئر ، وهو يشرب ، وكنت عطشان ، فلما دنوتُ من البئر وَلَّى الظَّبى ، وإذا الماء فى أسفل البئر ، فمشيتُ وقلت : يا سيدى ، مالى عندك محلُّ هذا الظَّبى ! فسمعتُ من خلفى يقول[4] : جَرَّبْناك فلم تصْبِر ، ارجع فخذ الماءَ إن الظبىَ جاء بلا رَكْوَة ولا حَبْل ، وأنت جئت مع الرَّكْوة والحبل . فرجعتُ فإذا البئر ملآن ، فملأت رَكْوتى ، وكنت أشرب منها وأتطهَّر إلى المدينة ، و لم ينفَد الماء ، فلما رجعتُ من الحج دخلت الجامعَ ، فلما وقع بَصَرُ الجُنَيد علىَّ قال : لو صبرتَ لنبع الماءُ من تحت قدمِك ، لو صبرت ساعةً !

قلتُ : قوله « نخوة الصوفية » يعنى شدة المجاهدة ؛ والذى يقع لى فى هذه الحكاية أنها مُنَبِّهة

---

(١) فى الطبقات الوسطى : « ويخرج كل سنة جميع ما عنده من الثياب » .

(٢) فى المطبوعة : « والعباس بن المهدى » وفى الطبقات الوسطى : « والعباس بن المهتدى » والمثبت من : ج ، ز ، د .

(٣) كذا بالأصول ، وهذا الضبط من الطبقات الوسطى .

(٤) فى ج ، ز ، والمطبوعة : « يقال » والمثبت من : د .

له من الله على الأخذ فى طريق التوكل، وطرح الأسباب، وهذا يقع كثيرا لأرباب العنايات من الله تعالى، فى أثناء المجاهدات، يُقيِّض الله تعالى لهم مُنبهًا من صوت يُسمَع، أو إشارة تُحَسّ ، أو أنحاء ذلك ، يدلُّهم على مراد الله تعالى منهم ، أو غير ذلك ، عناية بهم ، فقيَّض[1] الله تعالى هذا الظَّبىَ مُنبِّها له، ثم أكَّده بكلام الجُنَيْد له آخرا عند عوْدِه من الحج.

وكذلك أقول فى الحكاية قبلها : إن ذاك الشاب قد يكون قدَّره الله تعالى ذلك الوقت اعتناءً بابن خَفِيف ورفيقَيْه ؛ لئلا تعظُم أنفسهم عليهم ، فأحب الله تعالى أن يعرِّفَهم أن فى عباده شابا وصل إلى ما لم يصلوا إليه ، وهو رآهم[2] على طريق العامة ، وهذا من العناية بهم.

وكذا أقول فى الحكاية التى قدَّمتها[3] فى ترجمة الجُنيد ، فى شأنه مع تلك المرأة التى أنشدته :

لَوْلَا التُّقى لم ترَنِى أهجُر طِيبَ الوَسَنِ

وحُكِىَ أن أبا عبد الله بن خَفِيف ناظر بعض البَراهِمَة[4]، فقَال له البَرْهَمِىّ : إن كان دينُك حقًّا ، فتعال أصبرْ أنا وأنت عن الطعام أربعين يوما ، فأجابه ابن خَفِيف ، فعجز البرهَمِىّ عن إكمال المدة المذكورة ، وأكملها ابن خَفِيف ، وهو طيِّب مسرور .

وأن بَرْهميًّا آخر ناظره ، ثم دعاه إلى المُكْث معه تحت الماء مُدَّة ، فمات البَرْهَمِىّ قبل انتهاء المدة ، وصبر الشيخ إلى أن انتهتْ ، وخرج سالما ، لم يظهر عليه تغيُّر .

وعن ابن خَفِيف : خرجتُ من مصر أريد الرَّمْلة ، للقاء أبى على الرُّوذْبَارِىّ ، فقال لى عيسى بن يوسف المِصْرىّ المَغْرِبِىّ الزاهد : إن شابا وكَهْلا قد اجتمعا على حال المراقبة ، فلو نظرتَ إليهما ، لعلك تستفيد منهما . فدخلت إلى صُور[5] ، وأنا جائع عطشان ، وفى وسطى خِرْقة ، وليس على كتفى شىء ، فدخلت المسجدَ ، فإذا اثنان مستقبلا القبلة ،

---

(١) فى المطبوعة : « فقيد » والتصويب من : ج ، ز .

(٢) فى المطبوعة : « رائدهم » والمثبت من : ج ، ز .

(٣) تقدمت الحكاية والأبيات فى الجزء الثانى صفحة ٢٧٢ .

(٤) البراهمة : قوم لايجيزون على الله تعالى بعثة الرسل . القاموس (ب ر ه م) .

(٥) صور : مدينة عظيمة من ثغور المسلمين . مشرفة على بحر الشام ، داخلة فى البحر مثل الكف على الساعد ، انظر المراصد ٨٥٦ .

عليهما ، فما أجابانى ، فسلمت ثانيا ، وثالثا ، فلم أسمع الجوابَ ، فقلت : ناشدتُكما الله ، إلَّا ردَدْتُما علىَّ السلام . فرفع الشاب رأسَه من مُرَقَّعتِه ، فنظر إلىَّ وردَّ السلام ، وقال لى : يا ابنَ خَفِيف ، الدنيا قليل ، وما بقى من القليل إلا القليل ، فخذ من القليل الكثير ، ياابنَ خَفِيف ، ماأقلَّ شُغلكَ حتى تفرَّغتَ إلى لقائنا ! فأخذ كُلِّيتى ، فنظر إلىَّ ، وطأطأ رأسَه فى المكان ، فبقيتُ عنده حتى صلَّينا الظهر والعصر ، فذهب جوعى وعطشى ونَصَبى ، فلما كان وقت العصر ، قلت له : عِظْنى ، فقال : ياابنَ خَفِيف ، نحن أصحابَ المصائب ، ليس لنا لسان لِعظة .

فبقيتُ عندهما ثلاثة أيام ، لا آكل ، ولا أشرب ، ولاأنام ، ولا رأيتهما أكلا ، ولا شربا ، ولا ناما؛ فلما كان فى اليوم الثالث، قلت فى سِرِّى: أحلِّفهما أن يعظانِى، لعلى أنتفع بِعظتهما. فرفع الشاب رأسَه، فقال لى: يا ابنَ خَفِيف عليك بصحْبة من تذكِّرك اللهَ تعَالى رؤيتُه ، وتقع هيبتُه على قلبك ، فيعِظُك بلسان قوله ، والسلام ، قُمْ عنا .

وعن ابن خَفِيف : قدم علينا بعض أصحابنا : فاعتلَّ بعلَّة البطن ، فكنت أخدمُه وآخذ منه الطَّسْت طول الليل ، فغفوت مرة ، فقال لى : نِمْتَ لعنَك الله !

فقيل له: كيف وجدتَ نفسَك عند قوله: «لعنك الله» قال: كقوله: «رحمك الله».

وعن ابن خَفِيف : أنه كان به وجَع الخَاصِرة ، فكان إذا أخذَه أقعده عن الحركة ، فكان إذا أقيمت الصلاة يُحمَل على الظَّهر إلى المسجد ، فقيل له : لو خفَّفتَ عن نفسِك؛ قال : إذا سمعتُم حىَّ على الصلاة ، ولم تَرَوْنى فى الصفِّ ، فاطلبونى فى المقابر .

وعن ابن خَفِيف : تِهْت فى البادية فما رجعتُ[1] حتى سقط لى ثمانية أسنان ، وانتثر شَعْرى ، ثم وقعت إلى فَيْد[2] ، وأقمت بها حتى تماثلتُ ، وصحَحْتُ[3] ، ثم زرت القُدْس ، فنمت إلى جانب دُكّان صبَّاغ ، وبات معى فى المسجد رجل به قيام[4] ، فكان يدخل ويخرج إلى الصباح .

---

(١) فى المطبوعة : « تهت فى البادية وجعت » والمثبت من : ج ، ز . وفى سير أعلام النبلاء : « نُهبت فى البادية وجُعْتُ .... » .

(٢) فيد : بليدة فى نصف طريق مكة من الكوفة ، وهى بقرب أجأ أحد جبلى طيئ . المراصد ١٠٤٩ .

(٣) فى المطبوعة : « وحججت » والمثبت من : ج ، ز .

(٤) فى المطبوعة : « فنام » والمثبت من : د . وكذلك فى ج ، ز بدون نقط تحت الياء .ويقال : به قُوام . إذا كان يقوم كثيرا ويدخل إلى المتوضَّأ .

فلما أصبحنا صاح الناس ، وقال : نُقِب دكان الصَّبَّاغ ، وسرقت ، فجرُّونى وضربونى ، وقالوا : تكلَّم ، فاعتقدتُ التسليم ، فكانوا يغتاظون من سُكُوتى ، فحملونى إلى دكان الصَّبَّاغ ، وكان أثَرُ رِجْلِ اللِّص فى الرَّماد ، فقالوا : ضَعْ رجلَك فيه ، فوضعت ، فكان على قَدْر رِجْلى ، فزادهم غيْظًا .

وجاء الأمير ، ونصَب القِدْر ، وفيها الزيتُ يغْلى ، وأحْضِرتِ السِّكِّين ومَن يقطع اليد ، فرجعت إلى نفسي فإذا هي ساكنة ، فقلت : إن أرادوا قطعَ يدى سألتهُم أن يُعْفُوا يمينى ، لأكتبَ بها .

فبقى الأمير يُهَدِّدُنى ، ويصُول ، فنظرت إليه فعرفتُه ، وكان مملوكا لوالِدى ، فكلَّمنى بالعربية ، وكلَّمتُه بالفارسية ، فنظر إلىَّ ، وقال : أبو الحسين ! وكنت أُكْنَى بها فى صِباى . فضحكتُ فعرَفنى ، فأخذ يلطِم رأسَه ووجهَه ، واشتغل الناس به ، وإذا بضجَّةٍ عظيمة ، وأن اللص قد مُسِك .

ثم أخذ الأمير يبالغ فى الاعتذار ، وجَهِدنى أن أقبل شيئًا ، فأبيت ، وهربت .

توفى ابن خَفِيف ليلة ثالث رمضان ، سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة ، وازدحم الخلق على جنازته ، وكان أمرًا عظيما ، وصلِّىَ عليه نحوا من مائة مرة .

وقيل : إنه عاش مائة سنة وأربع سنين .

وقيل : مائة إلا خمس سنين ، ولعله الأصح .

(ومن كلماته ، والفوائد ، والمحاسن عنه)

● قال : التقوى مُجانَبة ما يُبعدك من الله[1] .

● وقال : التوكل الاكتفاء بضمانه ، وإسقاط التُّهمة عن قضائه .

وقال : ليس شيءٌ أضرُّ بالمريد من مُسامحة النفس فى ركوب الرُّخص ، وقبول التأويلات .

---

(١) فى طبقات الصوفية ٤٦٥ : « عن الله » .

● وقال : اليقين تحقُّق الأسرار بأحكام المغيَّبات .

● وقال : المشاهدة اطِّلاع القلب بصفاء اليقين ، إلى ما أخبر الحقُّ عن الغيب .

● وقال : السُّكْر غلَيان القلب عند معارضات ذكْر المحبوب .

● وقال : الزهد البَرَم[1] بالدنيا ، ووجود الراحة فى الخروج منها .

● وقال : القُرب طىُّ المسافات بلطيف المداناة .

● وقال مرة أخرى ، وسُئِل عن القُرب : قُرُبك منه بملازمة المُوافقَات ، وقربُه منك بدوام التَّوفيق .

● وقال : الوُصلة[2] مَن اتّصَل بمحبوبه[3] عن كل شىء ، وغاب عن كل شىء سواه .

● وقال : الدَّنِف مَن احترق فى الأشجان[4] ، ومُنِع مِن بَثِّ الشكوى .

● وقال : الانْبساط سقوط الاحْتِشام عند السؤال .

ودخل عليه فقير ، فشكى إليه أنَّ به وَسْوَسة . فقال : عهدى بالصُّوفية يَسْخَرون من الشيطان ، فالآن الشيطانُ يسخرُ بهم .

وقيل له : متى يَصِحُّ للعبد العبودية ؟ فقال : إذا طرَح كُلَّه على مولاه ، وصبر معه على بَلْواه .

وسُئِل عن إقبال الحق على العبد . فقال : علامتهُ إدبار الدنيا عن العبد .

● وسُئِل عن الذِّكر ، فقال : المذكور واحد ، والذكر مُختِلف ، ومحلُّ[5] قلوب الذاكرين متفاوتة ، وأصل الذكر إجابة الحق من حيث اللَّوازم ؛ لقوله ﷺ : « مَنْ أَطَاعَ اللهَ فَقَدْ ذَكَرَ اللهَ وَإِنْ قَلَّتْ صَلَاتُهُ وَصِيَامُهُ وَتِلَاوَتُهُ » ثم ينقسم الذكر قسميْن : ظاهرًا ، وباطنًا ؛ فالظاهر : التَّهليل ، والتَّحميد ، والتَّمجيد ، وتلاوة القرآن ؛ والباطن : تنْبيه القلوب على

---

(١) فى المطبوعة ، ز : « اليوم » والمثبت هو ماأمكن ترجيحه فى قراءة ج ، ولعله الصواب . ويعضده رواية حلية الأولياء ٣٨٦/١٠ ففيها : « وحقيقة الزهد التبرم بالدنيا ..... » .

(٢) كذا بالأصول ، وفى طبقات الصوفية ٤٦٦ : « الواصل » .

(٣) فى المطبوعة : « لمحبوبه » والمثبت من : ج ، ز ، طبقات الصوفية .

(٤) فى المطبوعة : « الأشجار » والتصويب من : ج ، ز ، وطبقات الصوفية ٤١٦ .

(٥) كذا بالأصول وحلية الأولياء ٣٨٧/١٠ ولعل صوابه : « محال » .

شرائط التَّيقُّظ على معرفة الله ، وأسمائه ، وصفاته ، وأفعاله ، ونشر إحسانه ، وإمضاء تدبيره ، ونفاذ تقديره على جميع خلقه . ثم يقع ترتيب الأذكار على مقادير الذاكرين ، فيكون ذكر الخائفين على مقدار قوارع الوعيد ، وذكر الرَّاجين على ما استبان لهم من مَوعِده ، وذكر المُخْبِتين على قدر تصفُّح النَّعماء ، وذكر المُراقِبين على قدر العلم باطِّلاع الله تعالى إليهم ، وذكر المُتوكِّلين على ما انكشف لهم من كفاية الكافى لهم ، وذلك مما يطول ذكره ، ويكثر شرحه ، فذكر الله تعالى مُنْفرد ، وهو ذكر المذكور بانفراد أحَدِيَّته عن كل مذكور سواه ، لقوله ﷺ ، عن ربِّه : « مَنْ ذَكَرَنِى فِى نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِى نَفْسِى » والأصل إفراد النُّطق بألوهِيَّته ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام : « أَفْضَلُ الذِّكْرِ لَا إِلٰـهَ إِلَّا اللهُ » .

وعن ابن خَفِيف : الغنىُّ الشاكر هو الفقيرُ الصابر .

● وعنه : التصوف تصفيةُ القلب عن موافقة البَشَرِيّة ، ومفارقة الطبيعة ، وإخماد صفات البَشَرِيّة ، ومجانبة الدَّعاوى النَّفسانية ، ومُنازَلة[1] الصِّفات الرُّوحانية ، والتعلُّق بعلوم الحقيقة ، واستعمال ما هو أولى على السَّرْمَدِيّة ، والنُّصح لجميع الأمة ، والوفاء لله تعالى على الحقيقة ، واتِّباع الرسول ﷺ فى جميع الشريعة .

● قال أبو نصر عبد الله بن على الطُّوسِىّ السَّرَّاج ، فى كتاب « اللُّمَع »[2] له فى التصوف : عن الشِّبْلِىّ ، أنه سُئِل عن معنى قوله تعالى : ﴿ وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللهُ وَاللهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ ﴾[3] قد علمت مَوضِع مكرِهم ، فما موضِع مكْر الله ؟ فقال : تركُهم على ماهم فيه ، ولو شاء أن يُغيِّر لغيَّر .

قال : فشهد الشِّبلِىّ فى السائل أنه لم يُغْنِه جوابُه ، فقال : أما سمعتَ بفُلانة الطَّبَرانِيَّة[4] فى ذلك الجانب تُغنِّى ، وتقول :

ويقبُحُ مِن سواكَ الفعلُ عنْدِى ... وتفعَلُه فيحسُنُ مِنْكَ ذَاكَا

---

(١) فى المطبوعة : « ومناولة » والمثبت من : ج ، ز ، وطبقات الصوفية ٤٦٤ .

(٢) القصة والبيت فى اللمع ٣٧١ .

(٣) سورة آل عمران ٥٤ .

(٤) فى اللمع : « الطنبرانية » .

قال السَّرَّاج : وصاحب المسألة والسؤال أبو عبد الله[1] ابن خَفِيف .

● وعن ابن خفِيف : سأَلَنا يوما القاضى أبو العباس ابن سُرَيج بشِيراز ، وكنَّا[2] نَحضُر مجلسَه لدرْس الفقه ، [3] فقال لنا : محبَّة الله فرضٌ أو غيرُ فرض ؟

قلنا : فرض .

قال : وما الدَّلالة على ذلك ؟

فما فينا مَن أتى بشيءٍ فقُبِل ، فرجعنا إليه وسأَلناه الدليل . فقال : قوله تعالى[4] : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ ﴾ إلى قوله ﴿ أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِىَ اللهُ بِأَمْرِهِ ﴾ .

قال : فتوعَّدهم اللهُ عز وجل على تفضيل محبَّتهم لغيره على محبَّتِهِ ومحبَّةِ رسوله ، والوعيد لا يقع إلا على فرض .

قلتُ : ومثل هذا الدليل فى الدَّلالة على محبَّة النبىِّ ﷺ ، قوله : « لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ نَفْسِهِ ، وأَهْلِهِ ، وَمَالِهِ ، وَوَلَدِهِ ، والنَّاسِ أجْمعين »][3] .

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، إذنا خاصا ، قال : حدثنا أبو المعالى الأَبَرْقُوهِىّ ، أخبرنا عمر بن كَرَم ، ببغداد ، أخبرنا أبو الوَقْت السِّجْزِىّ ، حدثنا عبد الوهّاب بن أحمد الثَّقَفِىّ ، أخبرنا محمد بن عبد الله بن بَاكُويه ، أخبرنا محمد بن خَفِيف الضَّبِّىّ إملاء ، قال : قُرِىءَ على حمَّاد بن مُدْرِك وأنا أسمع ، أخبرنا عمْرو بن مرزوق ، حدثنا شُعْبة ، عن أبى عِمْران الجَونِىّ ، عن عبد الله بن الصَّامت ، عن أبى ذَرٍّ ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذَا صَنَعْتَ قِدْرًا فَأَكْثِرْ مَرَقَهَا ، وانْظُرْ أَهْلَ بَيْتٍ مِنْ جِيرَانِكَ فَأَصِبْهُمْ بِمَعْرُوفٍ »[5] .

---

(١) فى الأصول : « أبو بكر » . وهو خطأ صوابه من اللمع ، وقد كناه المصنف فى أول الترجمة بأبى عبد الله .

(٢) فى المطبوعة : « وكان يحضر » والمثبت من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٣) سقط بالأصول ، وهو من الطبقات الوسطى ، وسير أعلام النبلاء ١٦ / ٣٤٥ .

(٤) سورة التوبة ٢٤ .

(٥) سير أعلام النبلاء ١٦ / ٣٤٢ .

(وهذا فصل عن ابن خَفِيف ، يتضمن رحلته إلى الشيخ أبى الحسن الأشْعَرِىّ ، رحمه الله ورضى عنه)

قال الإمام الجليل ضياء الدين الرَّازِىّ ، أبو الإمام فخر الدين ، رحمهما الله ، فى آخر كتابه « غاية المرام فى علم الكلام » : حُكِىَ عن الشيخ أبى عبد الله بن خَفيف ، شيخ الشِّيرازِيِّين وإمامهم فى وقته ، رحمه الله ، أنه قال : دعانى أَرَب ، وحُبُّ أدب ، ولَوْعٌ أَلَبّ[١] ، وشوقٌ غلَب ، وطلَبٌ يالَه من طلَب ، أن أُحرِّك نحوَ البَصرة رِكابِى ، فى عُنْفُوان شبابِى ، لكثرة ما بلغنى ، على لسان البَدَوِىّ والحضَرِىّ ، من فضائل شيخنا أبى الحسن الأشْعَرِىّ ؛ لأسْتَسْعِد بلقاء ذلك الوَحِيد ، وأستفيد ممَّا فتح الله تعالى عليه من ينابيع التَّوْحِيد ، إذ حاز فى ذلك الفن قَصَب السَّبَاق ، وكان ممن يُشار إليه بالأصابع فى الآفاق ، وفاقَ الفضلاءَ من أبناءِ زمانِه ، واشتاق العلماءُ إلى استماع بيانِه ، وكنت يومئِذٍ لفَرْط اللَّهَج[٢] بالعلم واقْتباسِه ، والطَمع فى تقمُّص لباسِه ، أختلفُ إلى كل مَن جلَّ وقلّ ، وأستَسْقِى الوابلَ والطَّلّ ، وأتعلَّل بعَسَى ولعلّ ، فأخذت إليه أُهْبَةَ السَّير ، وخَفَقْتُ إليه خُفوق الطير ، حتى حَللْت ربُوعَها ، وارْتَبَعْتُ رَبيعهَا ، فوجدتُها على ما تصفُها الألسُن ، وتلَذُّ الأعيُن ، لطيفة[٣] المكان ، طَرِيفةً للسُّكَّان[٤] ، تُرغِّب الغريب فى الاسْتِيطان ، وتُنْسِيه هوى الأوطان ، فألقيتُ بها الجِران[٥] ، وألفيتُ أهلَها الجيران ، فلما أنخْتُ بمَغْناها الخصِيب ، فأصبتُ من مرعاها بنَصِيب ، كنت أرودُ[٦] فى مسارح لمَحَاتِى ، ومسابح[٧] غَدَواتِى ورَوْحاتِى ، أحدا يشفِى أُوَامى ، ويُرشِدنى إلى مَرامِى ، حتى أدَّتْنى خاتمةُ المطاف ، وهدتْنى فاتحة الألْطاف ، إلى شيخ بَهِىٍّ منظَرُه ، شهِىٍّ مخبَرُه ، تعلوه حُمْرة ، مُتحبِّبٍ[٨] إلى زُمْرة ، فلمحتُه ببَصرِى ، وأمعنْتُ فيه نظَرِى ؛ فَرِحْتُ به فرحةَ الحبيب

---

(١) ألب : أتى من كل جانب .
(٢) فى ج ، ز : « التلهج » ، والمثبت فى المطبوعة .
(٣) فى المطبوعة : « نظيفة » والمثبت من : ج ، ز .
(٤) فى المطبوعة : « ظريفة السكان » والمثبت من : ج ، ز .
(٥) الجران : مقدم عنق البعير من مذبحه إلى منحره (المصباح) .
(٦) فى ج ، ز : « أزود » وفى المطبوعة : « أروز » ولعل الصواب ما أثبتناه .
(٧) فى المطبوعة : « ومسايح » وفى ز : « وهى فى ج بغير نقط . ولعل الصواب ما أثبتناه .
(٨) فى المطبوعة : « متحيز » والمثبت من : ج ، ز .

بالحبيب ، والعليل بالطَّبيب ، لمَّا وجدتُ منه ريحَ المحبوب ، كما وَجَد مِن[1] قميص يوسف يعقوب ، على ما قال ﷺ : « الْأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ ، فَمَا تَعَارَفَ مِنْهَا ائْتَلَفَ ، وَمَا تَنَاكَرَ مِنْهَا اخْتَلَفَ » فناجانى فكرى بالإقدام[2] إليه ، وتقاضانى قلبى بالسَّلام عليه ، فاهتزَزْتُ لذلك اهْتزازَ المُحِبِّين ، إذا الْتقَيا بعد البَيْن ، وحيَّيْتُه تحيَّة مُحترِزٍ عن القَدَرِىّ ، واسْتخبرتُه عن [مَغْنى][3] أبى الحسن الأشْعَرِىّ ، فردَّ علىَّ السلام ، بأوفر الأقسام ، وأجْزل السِّهام ، وأجابنى بلسانٍ ذَلِق ، ووجْهٍ طَلِق ، كهيئة المُفيد ، ما الذى منه تُريد ؟ فقلت : قد بلغنى ذِكْراه ، تُقتُ أن ألقاه ، لأحْيَا بمُحيَّاه ، وأطيب[4] بريَّاه ، وأستَسْعِد بلُقياه ، وأستفيد نفائس[5] أنفاسه ، جَداه وجَدْواه[6] ، واحَرَّ قلباه ، ووَاشِدَّةَ شوقاه ، عسى الله أن يجمعنى وإياه ، فلما رأى الشيخ أنَّ شغَفَ الحبِّ زادى[7] فى سفَرى ، وعتادى[8] فى حضَرى ، وملك خَلَدى ، واستنْفَد[9] جَلَدى ، وأن الشوقَ قد بلغ المَدَى ، واللوعَ قد جاوز الْحدَا[10] ، قال : ابْتَكِر إلى موضع قدمىَّ هاتيْن غدا ، فبذلت القِياد ، وفارقتُ على الميعاد ، وبتّ أساهر النجوم ، وأُساوِر الوُجُوم ، ومابرح الحبُّ سميرَ ذِكْرى ، ونديم فِكْرى يستعِرُ استْعارا ، ويلتهبُ بين ضُلوعِى نارا ، إلى أن نَضَى الليل جِلْبابَه ، وسلَب[11] الصبُّحُ خِضابَه ، فلما رأيتُ الليلة قد شابتْ ذوائبُها ، وذابتْ شوائبُها ، وذَرَّ قَرْنُ الغزَالة ، وثَبْتُ وثبةَ الغزالة ، وبرزتُ أنشُد للشيخ البهىّ ، وأتوسَّم الوجوهَ بالنظر الجلِىّ ، فألفيتهُ فى المقام الموعود متنكرا واقفا لى منتظرا ، فدلَفْتُ إليه ، لأقضىَ حق السلام عليه ، فلمَّا رآنى سبَقنى بالسَّلام ،

---

(١) فى المطبوعة : « فى » والمثبت من : ج ،ز .

(٢) فى ج ، ز : « بالإحدام » وتحت الحاء فى ج علامة الإهمال . وفى القاموس (ح د م) : أحدمت النار والحر ، اتقدا . والمثبت فى المطبوعة .

(٣) زيادة من : ج ، ز على ما فى المطبوعة .

(٤) فى المطبوعة : « وأتطيب » والمثبت فى : ج ، ز .

(٥) فى المطبوعة : « من نفائس أنفاسه » والمثبت من ج ، ز .

(٦) فى ج : « جدواه وجدواه » والمثبت من : ز ، والمطبوعة .

(٧) فى المطبوعة : « زادنى » . والتصويب من : ج ، ز ، د .

(٨) فى المطبوعة « وعنانى » وفى ج ، ز : « وعادى » بدون نقط . ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٩) فى المطبوعة : « واستنقد » والمثبت فى : ج ، ز .

(١٠) هى الحدا بالدال المشددة ، والتخفيف لتناسق السجع .

(١١) فى المطبوعة : « واستلب » وفى ز : « وسلت » والمثبت من : ج .

وحفى للأقدام[١] ، فقضيت الذِّمام ، وقَرَنْت ردَّ جوابه بالاستِلام ، وقلت : حُيِّيت بالإكرام[٢] وحَيِيت بين كِرام ، ثم استصحبنى وسار ، فتبعته متابعةَ العامَّة أولى الأبصار ، حتى انتهى إلى المقصِد ، ودخل دار بعضِ وجوه البلد ، وفيها قد حضر جماعة للنَّظر ، فلما رآه القُيَّام[٣] ، تسارعوا إلى القيام ، واستقبلوه إلى الباب ، وتلقَّوه بالتِّرحاب ، وبالغوا[٤] بالسلام ، وما يليق به من الإكرام ، ثم عظَّموه ، وإلى الصدر قدَّموه ، وأحاطوا به إحاطة الهالة بالقمر ، والأكمام بالثَّمر ، ثم أخذ الخُصَّام[٥] ، يتجاذبون فى المناظرة أطراف الكلام ، وكنت أنظر من بعيد ، متَّكئا على حد سعيد ، حتى التقى الجمعُ بالجمع ، وقُرِع النَّبع بالنَّبع ، فبينما هم يرمون فى عَمايتهم ، ويخبِطون فى غوايتهم ، إذ دخل الشيخ دخول مَن فاز بنُهْزَة الطالب[٦] ، وفرحة[٧] الغالب ، بلسان يفْتِقُ الشعور ، ويفلق الصُّخور ، وألفاظ كغَمَزات الألحاظ ، والكَرى بعد الاستيقاظ ، أرق من أديم الهواء ، وأعذب من زُلال الماء ، ومعان ، كأنها فكُّ عَان[٨] ، وبيان كعتاب الكِعاب ووصل الأحباب ، فى أيام تُفيد الصُّمَّ بيانا ، وتعيد الشِّيب شُبَّانا ، تهدى إلى الرُّوح رَوْحَ الوصال ، وتهبُّ على النفوس هُبُوب الشَّمال ، وكان إذا أَنْشَا وَشَّى ، وإذا عبَّر حبَّر ، وإذا أوجز أعجز ، وإذا أسْهب أذْهب ، فلم يدع مشكلةً إلا أزالها ، ولا معضِلة إلّا أزاحها ، ولا فسادا إلّا أصلحه ، ولا عِنادا إلا زحْزحه ، حتى تبيّن الحىّ من اللّىّ ، والرُّشد من الغىّ ، ورَفَل الحق فى أذياله ، واعتدل باعْتداله ، وأقبل عليه الخاصة والعامة بإقْباله ، فلما فرغ من إنشاء دَلالته ، بعد جَوَلانه فى هيجاء البلاغة عن بَسالته ، حار الحاضرون فى جوابه ، وتعجَّبوا من فصل خِطَابه ، وعاد الخصوم كأنهم فَراش النار ، وخَشاش الأبصار وأوباش الأمصار ، عليهم الدَّبْرة[٩] ،

(١) فى ج ، ز : « للإيدام » والمثبت فى المطبوعة .
(٢) فى المطبوعة : « بإكرام » والمثبتت من : ج ، ز .
(٣) فى المطبوعة : « النيام » والتصويب من : ج ، د ، ز . والقيام : جمع قائم .
(٤) فى المطبوعة : « وبادروا » والمثبت من : ج ، ز .
(٥) لم نجد هذا الجمع فى المعاجم التى تحت أيدينا .
(٦) فى ج ، ز : « للطالب » والمثبت فى المطبوعة .
(٧) فى : ج ، ز « وفرجة » والمثبت فى المطبوعة .
(٨) العانى : الأسير .
(٩) الدبرة : الهزيمة فى القتال . القاموس (د ب ر) .

وعلى وجوههم الغَبَرة ، قلت لبعض الحاضرين من المناظرين : من هذا الذى آثر اخْتِلابَ[1]، القلوب ، ونظم على هذا الأسلوب ، الذى لم يُنْسَج على منواله ، ولم تسمَح قريحةٌ بمثاله ، أجابنى ، وقال : هو الباز الأشهب ، والمبارز الأشْنَب ، والبحر الطَّامى ، والطَّوْد السَّامى ، والغيثُ الهامى ، واللّيث الحامى ، ناصر الحق ، وناصح الخلق ، قامع البدعة ، ولسان الحكمة ، وإمام الأُمة ، وقِوَام المِلَّة ، ذو الرأى الوَضِىّ ، والرُّواء المَرْضِىّ ، ذو القلب الذكىّ ، والنسب الزَّكىّ ، السَّرِىّ ابن السرىّ ، والنجْد الجَرِىّ[2]، والسَّنَد[3] العبقرىّ ، أبو الحسن الأشعرىّ ، فسرَّحتُ طرْفى فى مِيسمه ، وأمعنت النظر فى توسُّمه ، متعجبا من تلهُّبِ جذْوته[4]، وتألُّق[5] جَلْوته ، دعوتُ له بامتداد الأجَل ، وارتداد الوجَل ، فبينا أنا فيه إذ شمَّر للانثناء ، بعد حيازة الثَّناء ، وشحَذ للتحفُّز غِرار[6] عَزْمته ، وخرج يقتاد القلوب بأزِمَّته ، فتبعتُه مقتفيًا كخَدَمِه[7]، ومنتهجًا مواطىء قدمه ، فالتفت إلىَّ وقال : يافتى ، كيف وجدت أبا الحسن حين أفْتى ؟ فهرولتُ لالتزام قِدِّه[8] واستلام يده وقلت :

ومِسْحَلٍ مثلِ حدِّ السيف مُنْصلِتٍ ... تزِلُّ عن غَرْبِهِ الألبابُ والفِكَرُ[9]

طغنتَ بالحُجَّةِ الغرَّاءِ جِيلَهُمُ ... ورُمحُ غيرِك منه العِىّ والحَصَرُ

لا قامَ ضِدُّك ، ولا قعدَ جَدُّك ، ولافُضَّ فُوك ، ولا لحقكَ مَن يَقْفُوك ، فو الذى سمَك السماء ، وعَلَّم آدم الأسماء ، لقد أبديت اليدَ البيضاء ، وسكّنت الضوضاء ، وكشفت الغَمَّاء ، ولحَّنت الدّهْماء ، وقطعت الأحشاء ، وقمعت البدع والأهواء ، بلسان عَضْب ،

---

(١) فى المطبوعة : « واختلاف » والمثبت من : ج ، ز ، والكلمة فيهما بلا نقط .

(٢) فى المطبوعة : « والبجل الحرى » والمثبت من : ج ، ز .

(٣) فى المطبوعة : « والسيد » والمثبت من : ج ، ز .

(٤) فى المطبوعة : « تلهف جذوته » والمثبت من : ج ، ز .

(٥) فى المطبوعة : « وتألف » والمثبت من : ج ، ز .

(٦) الغرار : حد الرمح والسهم والسيف . القاموس (غ ر ر) .

(٧) فى المطبوعة : « لخدمته » والمثبت من : ج ، ز .

(٨) فى الأصول : « للالتزام قده » . ولعل الصواب ما أثبتناه . والقد ، بالكسر : الجلد تخصف به النعال أو سيور تقد من جلد فطير غير مدبوغ ، فتشد بها الأقتاب والمحامل . اللسان (ق د د) ٣٤٤/٣ .

(٩) فى المطبوعة : « ومسجل » والمثبت من : ج ، ز ، والمسحل : اللسان والخطيب الماضى ، وانصلت فى سيره : مضى وسبق . اللسان (س ح ل) ٣٣٠/١١ ، (ص ل ت) ٥٤/١٢ ،

وبيان عَذْب ، آنَسُ من الروض الممطور ، والمُوَشَّى المَنْشور ، وأصفى من دَرِّ الأمطار وذَرِّ البحار ، وجررْتَ ذيلَ الفَخار ، على هامة الشِّعْرَى ، وقِدْمًا قيل : « إِنَّ مِنَ ٱلْبَيَانِ لَسِحْرًا »[1] ، بَيْدَ أنه قد بقِيَ لى سؤال ، لما عَرانى من الإشكال ، فقال : اذكر سؤالَك ، ولا تُعْرِض عمَّا بدا لك ، فقلت : رأيتُ الأمر لم يجْرِ على النظام ، لأنك ما افتتحتَ فى الكلام ، ودأبُ المناظر ألّا يسأل غيرَك ومثلُك حاضر . قال : أجل ، لكنى فى الابتداء لا أذكر الدَّليل ، ولا أشتغل بالتَّعليل ، إذ فيه تسبُّبٌ إلى إلجاء الخَصْم فى ذكر شُبَهِه بطريق الاعتراض ، وما أنا بالتسبُّب إلى المعصية رَاض ، فأُمْهِله حتى يذكر ضَلالَته ، ويُفْرِد شُبْهَته ومقالَته ، فحينئذ نَصٌّ علىَّ الجواب ، فأرجو بذلك من الله الثواب .

قال الراوى : فلما رأيتُ مَخْبَرَه ، بعد أن سمعتُ خَبَره ، تيقَّنتُ أنه قد جاوز الخَبَرَ الخُبْرُ ، وأن مقالته تِبْرٌ ، وما دونه صُفْرٌ[2] ، قد بلغ من الدِّيانة ، أعلى النِّهاية ، وأوفى من الأمانة ، [على][3] كلِّ غاية ، وأنه هو الذى أومأ إليه الكتاب والسُّنَّة ، بحيازة هذه المِنَّة ، فى نصر الحق . ونُصْح الخلق ، وإعلاء الدين ، والذَّبِّ عن الإسلام والمسلمين ، فشادَ لى من الاعتداد بأوفر الأعداد ، وأودع بياضَ الوِداد ، سوادَ الفؤاد ، فتعلَّقْتُ بأهْدابه ، لخصائص[4] آدابه ، ونافست فى مُصافَاتِه ، لنفائس صِفاتِه ، ولبثتُ معه بُرْهة ، أستفيد منه فى كل يوم نُزْهة ، وأدْرأ عن نفسى للمُعتزِلة شُبْهَة ، ثم ألفيتُ مع عُلُوِّ درجته ، وتفاقُم مَرْتبته ، كان يقومُ بتثْقيف أَوَدِه ، مِن كسب يَدِه ، من اتِّخاذِ تِجارة للعقاقير مَعِيشة ، والاكتفاء بها عِيشة ، اتقاءَ الشبهات ، وإبقاءً على الشهوات ، رِضًا بالكفاف ، وإيثارًا للعفاف .

---

(١) هذا من قوله ﷺ . أخرجه أبو داود وغيره من أصحاب السنن . انظر : سنن أبى داود (باب ما جاء فى الشعر ، من كتاب الأدب) ٣٠٣/٤ .

(٢) الصفر ، بضم الصاد : النُّحاس .

(٣) زيادة من ج ، ز . على ما فى المطبوعة .

(٤) فى ج ، ز : « بخصائص » والمثبت فى المطبوعة .

١٣٦

محمد بن داود بن سليمان بن سيَّار ، أبو بكر بن بَيَان[١]

مات لثلاث بقين من جُمادى الآخرة ، سنة ست وثلاثين وثلاثمائة[٢] .

١٣٧

محمد بن سعيد بن محمد بن عبد الله بن أبى القاضى ، الإمام الكبير ، أبو أحمد

من تلامذة أبى إسحاق المَرْوَزِىّ ، وأبى بكر الصَّيْرَفِىّ ، وطبقتهما .

وبيت أبى القاضى بخُوَارَزْم بيت شهير .

وهو صاحب كتاب « الحاوى » وكتاب « العَمْد » القديمين فى الفقه ، ومنه أخذ المَاوَرْدِىّ ، والفُورَانِىّ الاسمين .

قال صاحب « الكافى » : أبو أحمد إمام كبير ، أحد مفاخر خُوَارَزْم ، والمشار إليه فى زمانه بالتقدم على أقرانه ، لم يكن أحدَ من آل القاضى فى عهده أفضلَ ، ولا أفقهَ ، ولا أكرمَ منه .

قال : وآل أبى القاضى أعزُّ بيت ، وأشرفه بخُوَارَزْم ، وأجمع لخصال[٣] الخير ، وأطنبَ فى وصف البيت بعبارة طويلة .

ثم قال : وأبو أحمد سيِّدهم . أو ما هذا معناه .

ثم ذكر أن بعضهم كان يقول : يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليه السلام الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم ، ومحمد بن سعيد بن محمد بن عبد الله[٤] العالم بن العالم بن العالم بن العالم ، كلهم علماء أتقياء .

---

(١) انظر المشتبه ٩١ ، ٩٢ . وفى طبقات الشيرازى ١٥١ قال : « ومنهم : أبو بكر بن بنان » فى أثناء الحديث على مذهب الظاهرية .

(٢) فى الطبقات الوسطى بعد هذا : « ترجمة ابن باطيش » .

(٣) فى ج ، ز : « بخصال » والمثبت فى المطبوعة .

(٤) فى ج : « عبيد الله » وقد تقدم اسم المترجم فى النسخة نفسها « عبد الله » .

ذكر صاحب « الكافى » هذا المعنى ، لكن بعبارة لم أستحسن حكايتها .

ثم قال : خرج إلى العراق فتفقَّه على أبى إسحاق المَرْوَزِىّ ، والصَّيْرَفِىّ ، وطبقتهما ، ثم رجع إلى خُوَارَزْم ، وأقبل على التَّدْريس ، والتَّذكير ، والتَّصنيف فى أنواع العلوم .

وأطْنَبَ فى وصفه بالعلم والدين ، إلى أن قال : وكان عارفًا بمذاهب علماء السَّلف والخلَف ، أصولا وفروعا ، رقيق القلب ، بكَّاءً ، مُنْكَبًّا[1] فى التّذكير ، صنّف فى الأصول « كتاب الهداية » وهو كتاب حسن نافع ، كان علماء خُوَارَزْم يتداولونه ،وينتفعون به ، وصنّف فى الفروع « كتاب الحاوى » بناه على « الجامع الكبير » لأبى إبراهيم المُزَنِىّ ، و « كتاب الرد على المخالفين » وكتبًا أُخَر كثيرة .

قال أبو سعيد الكَرَابِيسِىّ : وكانت له صدقات يتصدق بها فى السِّرّ ، حدثنى بعض أصحابنا أنه كان يعطيه مالا ، ويقول : اذهب إلى الوادى ، وقِف على شطِّه حين كان يجْمُد ، ففرِّقْه على الضعفاء ، الذين يحملون الحطب على عواتقهم ، ويَسْعَوْن فى نفقة عيالهم .

قال : ثم خرج إلى الحج سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة ، فجاور بمكة حتى قضى الصلوات التى صلاها بخُوَارَزْم فى الخِفاف والفِراء ، التى اختلف العلماء فى الصلاة معهما[2]، ثم انصرف إلى بغداد فمال الخلق إليه ، واجتمعوا عليه ، وصنّف بها « كتاب العَمْد » وسألوه المقام بها ، فأبى إلا الرجوع إلى وطنه ، فرجع إلى خُوَارَزْم ، واستقر بها إلى أن مات يوم الجمعة ، ودفن يوم السبت ، سنة نيّف وأربعين وثلاثمائة ، وأكثر الناس فيه المراثى .

قال صاحب « الكافى » : ولا أرى له روايةً فى الحديث ، فلعله كان فقيها صِرْفا ، ولو كانت له أحاديث ، لكان له ذكر فى « تاريخ بغداد » و « تاريخ سَمَرْقَنْد » ولا ذكر له فيهما . وفيه لما مات يقول أحمد بن محمد بن إبراهيم بن قَطَن[3] :

لِيَبْكِ دمًا مَن كان للدِّين باكيًا ... فإن إمام الناسِ أصبحَ ثاوِيًا
فقَدْنا بفُقْدان الفقيهِ محمدٍ ... مكارمَ غادَرْنَ العيونَ هوامِيًا

---

(١) فى المطبوعة : « مبكيا » والمثبت من : ج ، ز .
(٢) فى المطبوعة : « فيها » والمثبت من : ج ، ز .
(٣) فى المطبوعة : « فطن » والمثبت من : ج ، ز .

ومنها :

تَشَبَّـهَ آبـاءً كرامًـا كأنّهـمْ ... مصابيحُ تجلو المُظْلِمَاتِ الدَّواجِيَا[1]

سعيدًا وعبدَ الله والشيخَ ذَا النُّهَى ... مُحمَّـدًا البَـرَّ العفيـفَ المُوالِيَـا

دعائمُ هذا الدين عاشوا أعِـزَّةً ... وماتوا كِرامًا لم يحُوزُوا المَساوِيَا[2]

وهى طويلة ، أتى صاحب « الكافى » على عامَّتِها .

قال : وخلَّف ولدا اسمه أبو بكر عبد الله ، كان رشيدا فاضلا ، بلغ درجة أسلافه فى العلم والورع .

(ومن الفوائد عنه)

قال : حضرت مجلس أبى إسحاق المَرْوَزِىّ ، فسمعته يقول : قال لنا القاضى أبو العباس بن سُرَيج : بأى شىء يتخرَّج المرءُ فى التَّعلُّم ؟ فأعيا أصحابَنا الجوابُ . فقلت أنا : بتفكُّره فى الفائدة التى تجرى فى المجلس . فقال : أصبتَ ، بهذا يتخرَّج المُتعَلِّم .

● قال أبو سعيد الكَرَابِيسِىّ : سُئِل عن بيع التراب من الأرض ، قدرَ ذراع من الأرض عُمقًا ، فى عرضٍ وطولٍ معلوم ، لِضَرْب اللَّبِن . فقال : لا يجوز ؛ لأن الأرض يختلف ترابُها .

١٣٨
محمد بن سفيان الأُسْبَانِيكَثِىّ*

وأُسْبَانِيكَثُ ، بضم الألف وسكون السين المهملة وفتح الباء الموحدة وكسر النون وسكون آخر الحروف وفتح الكاف وفى آخرها الثاء المثلَّثة .

وسيعود إن شاء الله ذكر هذه النسبة ، فى ترجمة سعيد بن حاتم[3] .

وهذا كنيته أبو بكر ، ولِىَ القضاء .

---

(١) فى المطبوعة : « تشب أبا كراما » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) فى المطبوعة : « لم يجوزوا المساويا » والمثبت من : ج ، ز .

* له ترجمة فى : الأنساب ١/ ٢١٠ .

(٣) لم يترجم له ابن السبكى . وقد ترجم له ابن السمعانى فى الموضع المذكور من الأنساب ، وذكر أن وفاته فى حدود الثمانين والثلاثمائة .

قال أبو العباس المُسْتَغْفِرِىّ : كان من أورع الحكام ، وأفضلهم ، وأنْزَهِهم .
قال : وكان قاضى نَسَف .
قال : وكان قد درَس الفقهَ على أبى بكر أحمد بن الحسن الفَارِسِىّ ، [وكان][1] من جملة فقهاء الشَّافعِىّ ، وكان قليل الحديث .
قال : وسمعت الحاكم أبا عبد الله بن أبى شُجاع الأُسْبَانِيكَثِى يقول : سمعت أبا الحسن على بن زكرياء الفقيه ، المفتى بالشَّاش ، وكان من أصحاب أبى بكر الفَارِسِىّ يقول : لم يكن أحدٌ من أصحاب أبى بكر الفَارِسِىّ أخذَ منه فقهَه وكلامَه وتدقيقَه ، كما أخذ أبو بكر الأُسْبَانِيكَثِى ، ولو أن إنسانا سمعه يتكلَّم من وراء جدارٍ ، ما شك أنه أبو بكر الفَارِسِىّ .
مات سنة خمس ، أو ستٍّ وسبعين وثلاثمائة بالسُّغْد[2] .

١٣٩

محمد بن سليمان بن محمد بن سليمان بن هارون بن عيسى بن إبراهيم ابن بشر ، الحنفىّ نسبا ، من بنى حنيفة ، العِجْلِىّ ، الإمام ، الأستاذ الكبير ، أبو سَهْل الصُّعْلُوكِىّ*

شيخ عصره ، وقدوة أهل زمانه ، وإمام وقته فى الفقه ، والنحو ، والتفسير ، واللغة ، والشعر ، والعروض ، والكلام ، والتصوف ، وغير ذلك من أصناف العلوم[3] .
أجمع أهل عصره على أنه بحر العلم الذى لا يُنْزَف ، وإن كثُرت الدِّلا ، وجَبَل المعارف التى لا تمرُّ بها الخصومُ إلا كما يَمرُّ الهَوَا .

---

(١) زيادة من : ج ، ز على ما فى المطبوعة .
(٢) فى الأصول : « بأكسفد » وضبطت بضم السين فى : ج ، والتصويب من الطبقات الوسطى . والسغد : ناحية كثيرة المياه ، نضرة الأشجار ، متجاوبة الأطيار ، ملتفة الأغصان . تمتد مسيرة خمسة أيام لا تقع الشمس على كثير من أراضيها ، ولا تبين القرى من خلال أشجارها ، وفيها قرى كثيرة بين بخارى وسمرقند ، وقصبتها سمرقند ، وربما قيلت بالصاد . المراصد ٧١٦ .
* له ترجمة فى : شذرات الذهب ٣ / ٦٩ ، طبقات الشيرازى ٩٥ ، طبقات العبادى ٩٩ ، ١٨٣ ، طبقات ابن هداية الله ٢٩ ، العبر ٢ / ٣٥٢ ، النجوم الزاهرة ٤ / ١٣٦ ، الوافى بالوفيات ٣ / ٨٢٤ ، وفيات الأعيان ٣٤٢/٣ . وانظر : سير أعلام النبلاء ٢٣٥/١٦ وحواشيه .
(٣) فى ج ، ز : « العلم » والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

ولد سنة ست وتسعين ومائتين .

وأول سماعه سنة خمس وثلاثمائة .

سمع[1] ابنَ خُزَيمة ، وعنه حمل الحديث ، وأبا العباس السَّرَّاج[2] ، وأبا العباس أحمد بن محمد المَاسَرْجِسِىّ ، وأبا قُرَيش محمد بن جُمْعة ، وأحمد بن عمر المُحمَّدَابَاذِىّ[3] ، وأبا[4] محمد بن أبى حاتم ، وإبراهيم بن عبد الصَّمد ، وأبا بكر ابن الأنْبَارِىّ ، والمَحَامِلِىّ[5] ، وغيرهم .

وتفقه على أبى إسحاق المَرْوَزِىّ ، وطلب العلم ، وتبحَّر فيه قبل خروجه إلى العراق بسِنِين .

قال الحاكم : لأنه ناظر فى مجلس أبى الفضل البَلْعَمِىّ الوزير ، سنة سبع عشرة وثلاثمائة ، وتقدَّم فى المجلس إذ ذاك ، ثم خرج إلى العراق ، سنة اثنتين وعشرين ، وهو إذ ذاك أوحدُ بين أصحابه ، ثم دخل البصرة ودرَّس بها سنين ، فلما نُعِى إليه عمه أبو الطَّيِّب ، وعلم أنَّ أهل أصْبَهان لا يُخَلُّون عنه فى انصرافه ، خرج مُختفيا منهم ، فورد نَيْسابور فى رجب سنة سبع وثلاثين ، وهو على الرجوع إلى الأهل والولد والمُستقَرّ مِن أصْبَهان ، فلما ورد جلس لمأتم عمِّه ثلاثة أيام ، فكان الشيخ أبو بكر بن إسحاق يحضر كل يوم ، فيقعد معه ، هذا على قِلَّة حركته ، وكذلك كل رئيس ومرؤوس ، وقاضٍ ومُفْتٍ من الفريقين ، فلما انقضت الأيام عقدوا له المجلس غَداة كل يوم ، للتَّدريس والإلقاء ، ومجلس النَّظر عشيَّة الأربعاء ، واستقرَّت به الدار ، ولم يبق فى البلد مُوافِق ولا مُخالِف إلا وهو مقرٌّ له بالفضل والتَّقدُّم ، وحضره المشايخ مرة بعد أخرى يسألونه أن ينقل مَن خلَّفهم وراءَه بأصْبَهان ،

---

(١) فى الطبقات الوسطى : « سمع بخراسان » . وفى المطبوعة : « سمع من ابن خزيمة » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) فى الطبقات الوسطى : « وأبا العباس الثقفى » . ويقال لمحمد بن إسحاق أبو العباس الثقفى مولاهم السراج .

(٣) بضم الميم وفتح الحاء والميم المشددة وسكون الألفين بينهما باء موحدة ثم ذال معجمة ، هذه النسبة إلى محمد اباذ ، وهى محلة خارج نيسابور . اللباب ٣/ ١٠٦ .

(٤) فى الطبقات الوسطى : « وبالرى أبا محمد » .

(٥) فى الطبقات الوسطى مكان هذا « وبالعراق أبا عبد الله المحاملى ومحمد بن مخلد الدورى » .

فأجاب إلى ذلك ، ودرَّس ، وأفتى ، ورأَس أصحابه بنَيْسابور اثنتين وثلاثين سنة ، وكان يُسأَل عن التَّحْديث فيمتنع أشدَّ الامتناع ، إلى غُرَّة رجب سنة خمس وستين وثلاثمائة ، سُئِل فأجاب للإملاء ، وقعد للتَّحديث عَشِيَّة يوم الجمعة .

قال الحاكم : سمعت أبا بكر أحمد بن إسحاق الإمام غيرَ مرَّة ، وهو يُعوِّذ الأستاذ أبا سهْل ؛ وينفُث على دعائه ، ويقول : باركَ الله فيك ، لا أصابتْكَ العينُ . هذا فى مجالس النظر ، عشيَّة السبت للكلام ، وعشية الثلاثاء للفقه .

قال : وسمعت أبا على الإسْفَرايِنىّ يقول : سمعت أبا إسحاق المَرْوَزِىّ يقول : ذهبت الفائدةُ من مجلسنا بعد خروج أبى سَهْل النَّيْسَابُورىّ .

قال : وسمعت أبا بكر محمد بن على القَفَّال ، الفقيه ببُخارَى يقول : قلت للفقيه أبى سَهْل بنَيْسابور حين أراد مناظرتى : هذا سِتْر قد أسبله الله علىَّ ، فلا تسبقْ إلى كشْفه .

قال : وسمعتُ أبا منصور الفقيه يقول : سُئل أبو الوليد عن أبى بكر القَفَّال ، وأبى سهْل ، أيُّهما أرجحُ ؟ فقال : ومَن يقدر أن يكون مثل أبى سَهْل ؟

وعن أبى بكر الصَّيْرَفِىّ : خرج أبو سهْل إلى خُراسان ، ولم يرَ أهلُ خُراسان مثلَه .

وعن الصاحب أبى القاسم بن عبَّاد : لا يُرَى مثلُه ، ولا رأى هو مثلَ نفسه .

وقال [الشيخ][(١)] أبو إسحاق الشِّيرَازِىّ : أبو سهْل الصُّعْلُوكِىّ صاحب أبى إسحاق المَرْوَزِىّ ، كان فقيها ، أديبا ، شاعرا ، متكلِّما [**مُفسرًا**][(٢)] ، صوفيا ، كاتبا ، وعنه أخذ فقهاء نَيْسابور ، وابنه أبو الطَّيِّب .

وقال الأستاذ أبو القاسم القُشَيْرِىّ : سمعت أبا عبد الرحمٰن السُّلَمِىّ يقول : وهب الأستاذُ أبو سهْل جُبَّتَه من إنسان فى الشتاء ، وكان يلبس جُبَّة النساء حين يخرج إلى التّدريس، إذ لم تكن له جُبَّة أخرى ، فقدم الوفد المعروفون من فارس، فيهم فى كل نوع إمام، من الفقهاء ، والمتكلِّمين ، والنَّحويِّين ، فأرسل إليه صاحب الجيش، وهو أبو الحسن ،

(١) زيادة من : ج ، ز على ما فى المطبوعة .

(٢) زيادة من طبقات الشيرازى .

وأمره أن يركب للاستقبال ، فلبس دُرَّاعة فوق تلك الجُبَّة التي للنساء ، وركب ، فقال صاحب الجيش : إنه يستخفُّ بى[1] ، إمام البلد يركب فى جُبَّة النِّسوان ! ثم إنه ناظرهم أجمعين ، وظهر كلامه على كلام جميعهم فى كل فن .

وقال الأستاذ أبو القاسم : سمعت أبا بكر بن إشْكاب[2] يقول : رأيت الأستاذ أبا سهْل فى المنام على هيئة حَسَنة لا تُوصَف ، فقلت : يا أستاذ ، بم نِلْتَ هذا ؟ فقال : بحسن ظنِّى بربِّى .

وحُكِيَ أن أبا نصْر الواعظ ، وكان حنفيًّا فى زمان الأستاذ أبى سهْل انتقل إلى مذهب الشّافعىّ ، فسُئل عن ذلك فقال : رأيت النبىَّ صلى الله عليه وسلم فى المنام مع أصحابه قاصدا لِعِيادة الأستاذ أبى سهْل . وكان مريضًا ، قال : فتبعتُه ، ودخلت عليه معه ، وقعدتُ بين يدى النبىِّ صلى الله عليه وسلم مُتفكِّرا ، فقلتُ : إن هذا إمام أصحاب الحديث ، وإن مات أخشى أن يقع الخلَل فيهم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم [لى][3] : « لا تفكّر فى ذلك ، إن الله لا يُضيِّع عصابةً أنا سيِّدُها »[4] .

قلتُ : صحب الأستاذ أبو سهْل من أئمة التصوف المُرْتَعِش ، والشِّبْلِّى ، وأبا على الثَّقَفِىّ ، وغيرهم .

وحُكىَ عنه أنه قال : ما مرَّت بى جُمُعة وأنا ببغداد ، إلَّا وَلِى على الشِّبْلِّى وَقْفَةٌ أو سؤال .

وأنه قال : دخل الشِّبْلِّى على أبى إسحاق المَرْوَزِىّ فرآنى عنده ، فقال : ذا المجنون من أصحابك ، لا بل من أصحابنا .

وقال السُّلَمِىّ : سمعت أبا سهْل يقول : ما عقدتُ على شىء قطُّ ، وما كان لى قُفْل ولا مِفْتاح ، ولا صَرَرْتُ على فِضَّة ولا ذهب قطُّ .

---

(١) فى الطبقات الوسطى : « إنه مستخف » والمثبت فى الأصول ، والرسالة القشيرية ١٤٨ .
(٢) فى الطبقات الوسطى : « إشكات » وفى الرسالة القشيرية ٢٣١ : « أشكيب » . وانظر القاموس : (ش ك ب) .
(٣) زيادة من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى على ما فى المطبوعة .
(٤) فى ج ، ز : « سندها » والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

قال الحاكم : توفى الأستاذ أبو سهْل يوم الثلاثاء ، خامس عشر ذى القعدة ، سنة تسع وستين وثلاثمائة ، وصلى عليه ابنه أبو الطَّيِّب ، ودفن فى المجلس الذى كان يُدرِّس فيه .

(ومن الرواية عنه)

أخبرنا أحمد بن على الجَزَرِىّ بقراءتى ، وفاطمة بنت إبراهيم بن أبى عمر ، قراءة عليهما[1] وأنا أسمع ، قالا : أخبرنا إبراهيم بن خليل حضورا ، أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن ابن على بن المُسْلم ، أخبرنا أبو الحسن على بن الحسن بن الحسين المَوَازينىّ ، أخبرنا الشيخ أبو الفضل أحمد بن محمد بن أُبَىّ الفُرَاتِىّ ، سمعت الشيخ أبا عبد الرحمن السُّلَمِىّ ، يقول : قلت يوما للأستاذ أبى سهْل ، فى كلام يجرى بيننا : لِمَ ؟ فقال لى : أما علمتَ أن مَن قال لأستاذه : لِمَ ، لا يفلح أبدا .

وبه ، قال : سمعتُ الشيخ أبا عبد الرحمن ، يقول : قال الأستاذ أبو سهْل لى يوما : عقوق الوالدين يمحوها الاستغفار ، وعقوق الأستاذين لا يمحوها شىء .

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، إذنا خاصا ، إن لم أكن قرأتُه عليه ، أخبرنا أبو الفضل أحمد ابن هبة الله بن تاج الأمناء ، أخبرنا محمد بن يوسف الحافظ ، أن زينب بنت أبى القاسم الشَّعْرِىّ[2] أخبَرتْه .

ح : قال شيخنا ، وأخبرنا أبو الفضل أنها كَتبتْ إليه تخبره ، أن إسماعيل بن أبى القاسم أخبرها : أخبرنا[3] عمر بن أحمد بن منصور ، قال : أنشدنا أبو سهْل محمد بن سليمان الْحَنَفِىّ إملاء، أنشدنا أبو بكر الأنْبَارِىّ ، أنشدنا أبو العبَّاس أحمد بن يحيى:

لقد هتَفتْ فى جُنْح ليل حمامةٌ ... إلى إلْفِها شوقًا وإنِّى لَنائمُ[4]
كذبتُ وبيتِ الله لو كنتُ عاشقًا ... لما سبقتْنِى بالبكاءِ الحمائمُ

وبه ، قال : أنشدنا الإمام أبو سهْل لنفسه[5] :

أنامُ على سهْو وتبكى الحمائمُ ... وليس لها جُرْمٌ ومنِّى الجرائمُ
كذبتُ وبيتِ الله لو كنتُ عاقلًا ... لما سبقتْنى بالبكاءِ الحمائمُ

---

(١) فى ج ، والطبقات الوسطى : « عليها » والمثبت فى المطبوعة .
(٢) فى المطبوعة : « السعدى » والتصويب من : ج ، ز ، والكلمة فيهما بغير إعجام ، وانظر العبر ٤/ ٣٠٣ .
(٣) فى المطبوعة : « أن » والمثبت من ج ، ز . وفى سير أعلام النبلاء ٢٣٨/١٦ : عمرُ بن مسرور ، فى سَنَدٍ آخر .
(٤) للمجنون ، فى ديوانه ٢٣٨ .
(٥) البيتان فى الوافى بالوفيات ١٢٤/٣ .

(ومن الفوائد ، والمسائل عن الأستاذ أبى سهل)

قال الحاكم : سمعت الأستاذ أبا سهْل ، ودُفِع إليه مسألة ، فقرأها علينا ، وهى :

تمنَّيتُ شهرَ الصَّوم لا لِعبادةٍ ولكن رجاءَ أن أَرَى لَيْلةَ القدْرِ
فأدعُو إلٰه النَّاسِ دعوةَ عاشقٍ عسى أن يُرِيحَ العاشقين من الهَجْرِ

فكتب أبو سهْل فى الحال :

تمنَّيتَ ما لو نلْتَه فسدَ الهوى وحلَّ به لِلْحِينِ قاصمةُ الظهْرِ
فما فى الهوَى طِيبٌ ولا لَذَّةٌ سِوَى مُعاناةِ ما فيهِ يُقاسَى مِن الهجْرِ

قال الأستاذ أبو القاسم القُشَيْرِىّ : سمعت أبا بكر بن فُورَك ، يقول : سئِل الأستاذ أبو سهْل عن جواز رُؤية الله تعالى من طريق العقل . فقال : الدليل عليه شَوْق المؤمنين إلى لقائه ، والشوق إرادة مُفْرِطة ، والإرادة لا تعلَّق بالمُحَال . فقال السائل : ومن الذى يشتاق إلى لقائه ؟ فقال الأستاذ أبو سهل : يشتاق إليه كلُّ حُرٍّ مؤمن ، فأما مَن كان مثلَك فلا يشتاق .

روى الحاكم بإسناده إلى الأستاذ أبى سهْل ، بإسناده إلى أبى نُوَاس ، قال : مضيتُ يوما إلى أزْهر السمَّان ، فوجدت ببابه جماعة من أصحاب الحديث ، فجلست معهم أنتظر خروجَه ، فمكثَ غيرَ بعيد ، وخرج ، ووقف بين بابى داره ، ثم قال لأصحاب الحديث ، حوائجَكم ؟ فجعلوا يذكرونها له ، ويحدِّثهم بما يسألونه ، ثم أقبل علىَّ ، وقال : حاجَتَك[1] يا حسن ؟ فقلت[2] .

ولقد كُنْتُمْ رويتُمْ عن سعيدٍ عن قَتَادهْ
عن سعيدِ بن المُسيَّـ ب أن سعْدَ بن عُبادَهْ
قال مَن مات مُحبًّا فلهُ أجْرُ الشَّهادَه[3]

---

(١) فى المطبوعة . « ما حاجتك » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) ذكر داود الأنطاكى القصة عن المصنف مع اختلاف فى بعض ألفاظها ، كما ذكر أبيات أبى نواس ، فى كتابه تزيين الأسواق ٦ .

(٣) فى تزيين الأسواق : « أجر شهادة » .

قال : نَعَم يا خليع . حدثنا سعيد بن أبى عَرُوبة ، عن قَتادة ، عن سعيد بن المُسيّب ، عن سعْد ابن عُبادة ، قال : قال رسولُ الله ﷺ : « مَنْ مَاتَ مُحبًّا فِى اللهِ فَلَهُ أَجْرُ الشَّهَادَةِ » .

١٤٠

محمد بن شعيب بن إبراهيم بن شُعَيب ، النَّيسابورىّ

الفقيه العِجْلِىّ . أبو الحسن البَيهَقِىّ .

أحد الأئمة المشهورين بالفصاحة ، والبراعة ، والفقه ، والإمامة .

قال الحاكم فيه : مُفْتى الشافعيِّين ، ومناظرهم ، ومدرِّسهم فى عصره ، وأحد المذكورين فى أقطار الأرض بالفصاحة ، والبراعة .

كان اختلافه بنيسابور إلى أبى بكر بن خُزَيمة ، وأقرانه .

ثم خرج إلى أبى العباس بن سُرَيج ، ولزمه إلى أن تقدَّم فى العلم .

سمع بخُراسان أبا عبد الله البُوشَنْجىّ ، وأبا بكر الجارُودِىّ ، وداود بن الحسين ، وأقرانهم .

وبالعراق ابن[١] جرير ، وغيره .

روى عنه الأستاذ أبو الوليد ، وغيره .

سمعت أبا سهْل محمد بن سليمان الفقيه ، يقول : حضرتُ مجلس الوزير أبى الفضل البَلْعمِىّ فلما فرغ من المجلس دعا بأبى الحسن البَيْهَقِىّ ، فخيَّره بين قضاء الرَّىِّ والشَّاش ، فامتنع إليه[٢] أشد الامتناع ، وتضرّع إليه فى الاستعفاء ، وكان آخر كلمة تكلَّم بها أن قال له الوزير : استشِر ، واستخر[٣] ، واقترح ، ولا تخالف .

توفى سنة أربع وعشرين وثلاثمائة .

---

(١) فى المطبوعة : « من » والتصويب من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٢) فى الطبقات الوسطى : « عليه » .

(٣) فى ج ، ز : « واستجز » والمثبت فى المطبوعة .

١٤١

محمدُ بن صالح بن هانئ ، أبو جعفر ، الورَّاق ، النّيسابُورىّ*

سمع الكثير بنَيْسابور ، ولم يسمع بغيرها .

وكان صبورا على الفقر ، لا يأكل إلا من كَسْب يده .

سمع السَّرىَّ ابن خُزَيمة ، وغيره .

روى عنه أبو بكر بن إسحاق ، وأبو على الحافظ ، وغيرهما .

مات فى سَلْخ ربيع الأول ، سنة أربعين وثلاثمائة ، وصلّى عليه أبو عبد الله بن الأخْرَم الحافظ ، ولما دفن وقف على قبره ، وترحَّم عليه ، وأثنى عليه ، وحَكَى أنه صاحبَه من سنة سبعين ومائتين ، إلى حينئذ ، فما رآه أتى[1] شيئًا لا يرضاه الله عز وجل ، ولا سمع منه شيئًا يُسْأَل عنه .

١٤٢

محمد بن طالب بن علىّ أبو الحسين النَّسَفِىّ

الفقيه ، إمام الشافعية بتلك الديار .

قال جعفر المُسْتَغْفِرِىّ : كان فقيها ، عارفا باختلاف العلماء ، نَقِىَّ الحديث ، صحيحَه ، ما كتب إلا عن الثِّقات .

سمع على بن عبد العزيز بمكة ، وموسى بن هارون ، وطائفة .

توفى فى رجب سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة بنَسَف .

---

* له ترجمة فى البداية والنهاية ١١/ ٢٢٥ . وهو فيه : « محمد بن صالح بن يزيد » .

(١) فى المطبوعة : « يأتى » والمثبت من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى .

١٤٣

محمد بن طاهر بن محمد بن الحسن بن الوزير ، أبو نصر ، الوَزِيرِىّ*
الأديب ، المُذكِّر ، المفسر .

كان كثير العلوم[(١)] ، فصيحا ، بالغًا فى الذكر والوعظ .

سمع عبد الله بن محمد بن الشَّرْقِىّ ، وأبا حامد بن بلال ، وأبا على الثَّقفِىّ ، وأقرانَهم .

توفى فى شهر رمضان ، سنة خمس وستين وثلاثمائة .

وكان أولا حنفىَّ المذهب ، ثم انتقل إلى مذهبنا .

١٤٤

محمد بن العباس بن أحمد بن محمد بن عُصْم بن بلال بن عُصْم
أبو عبد الله بن أبى ذُهْل ، الضَّبِّىّ ، الْهَرَوِىّ ، العُصْمِىّ : بضم العين**

رئيس هَرَاة .

مولده سنة أربع وتسعين ومائتين .

وسمع محمد بن مُعاذ المَالِينِىّ ، وأبا نصر محمد بن عبد الله القَيْسِىّ ، وحاتم بن محبُوب ، وأبا عمرو الحِيرِىّ ، ومُؤمَّل بن الحسن الماسَرْجِسِىّ ، ويحيىٰ بن صاعد ، وعبد الرحمن بن أبى حاتم ، وغيرهم[(٢)] .

---

* له ترجمة فى : الأنساب لوحة ١٥٨٤ ، ولسان الميزان ٢٠٧/٥ ، ميزان الاعتدال ٥٨٦/٣ . وقد نقل المصنف ترجمته عن ابن السمعانى .

(١) فى المطبوعة : « العلم » والمثبت من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى ، والأنساب .

** له ترجمة فى : تاريخ بغداد ١١٩/٣ ، تذكرة الحفاظ ١٩٩/٣ ، شذرات الذهب ٩٢/٣ ، العبر ٩/٣ ، الوافى بالوفيات ١٩١/٣ ، وهو فيه : « محمد بن العباس بن محمد بن أحمد بن عصم » . وفى المطبوعة : « محمد بن العباس بن أحمد بن محمد بن عصيم » والتصويب من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٢) ذكر المصنف سماع العصمى فى الطبقات الوسطى هكذا : « حدَّث بنيْسابور وبغداد وغيرهما .

سمع بهراة ، ونيسابور ، والرَّىّ ، وبغداد من أبى حامد بن الشَّرْقِىّ ، وأبى عمْرو الحِيرىّ ، ومَكِّىّ بن عَبْدان ، وابن أبى حاتم ، وغيرهم » .

روى عنه الدَّارَقُطْنِيّ ، والحاكم أبو عبد الله ، وأبو يعقوب القَرَّاب ، وأبو بكر البَرْقَانِيّ[1] ، وأبو الفتح بن أبى الفوارس ، وغيرهم .

قال الخطيب : كان ثقة ، نبيلا ، من ذوى الأقدار العالية .

وقال[2] : سمعتُ البَرْقَانِيّ يقول : كان مَلِك[3] هَرَاة تَحْتَ[4] أمرِ ابن أبى ذُهْل ؛ لقَدْره وأُبُوَّته .

وقال الحاكم : لقد صحبته سفرا وحضرا ، فما رأيت أحسن وُضوءًا منه ، ولا أحسن صلاة ، ولا رأيت فى مشايخنا أحسن تضرُّعا وابتهالا فى دعواته منه ، لقد كنت أراه يرفع يديه إلى السماء ، فيمدهما مدًّا كأنه يأخذ شيئا من أعلى مُصلَّاه ؛ وكان يُضرَب له دنانير ، وزن الدينار منها مثقال ونصف أو أكثر ، فيتصدَّق بها ، ويقول : إنى لأفرح إذا ناولت فقيرا كاغِدا[5] ، فيتوهَّم أنه فِضَّة ، فإذا فتحه ورأى صُفْرته فرح ، ثم إذا وزنه فزاد على المِثْقال فرح أيضا ؛ وكانت له غَلَّة كثيرةٌ لا يدخل داره إلا دون عُشْرِها ، والباقى يفرِّقه على المسْتُورِين ، وسائر المستحقِّين ، حتى إن جماعة من أهل العلم لم يكن لهم قُوت إلا من غَلَّته .

قال الحاكم : ولقد سألت عن أعْشار[6] غَلَّات أبى عبد الله كم تبلغ ؟ فقيل : ربما زادت على ألف حِمْل .

وحدثنى أبو أحمد الكاتب ، أن النسخة التى كانت عنده بأسماء مَن يقوتهم أبو عبد الله بَهراة ، تزيد على خمسة آلاف بيت .

وقال أبو النصر عبد الرحمٰن الفامِيّ : إن أبا عبد الله صنف « صحيحا » على صحيح البخارىّ ، وإنه تفقَّه ببغداد ، وإنه لم يجتمع لرئيسٍ بهَراة ما اجتمع له من آلات السِّيادة .

---

(١) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « الحفاظ » .

(٢) تصرف المصنف فى كلام البرقانى ، والنص فى تاريخ بغداد ٣ / ١٢١ هكذا : « سمعت البرقانى يقول : حدثنا الرئيس أبو عبد الله محمد بن العباس العصمى ، وكان تليق به الرئاسة ، لأن ملك هراة كان تحت أمره ، لأبوته وقدره » .

(٣) فى ج ، ز : « بلد » والصواب فى المطبوعة ، وهو يوافق ما فى تاريخ بغداد .

(٤) فى المطبوعة : « يحب » والتصويب من : ج ، ز ، وتاريخ بغداد .

(٥) فى الطبقات الوسطى : « كاغدة » والمثبت فى الأصول ، وتاريخ بغداد ١٢٠/٣ .

(٦) فى ج ، ز : « اعتبار » والصواب فى المطبوعة .

وحُكِى[1] أن أبا جعفر العُتْبِىّ ، وزير السلطان ، ألزم أبا عبد الله عن أمر السلطان أن يتقلَّد ديوان الرسائل ، [فامتنع][2] فقال له : هذا قضاء القضاة بكُوَر خُراسان ، ولا تَخْرُج عن حدِّ العلم ، ولو عرفتُ اليوم فى مشايخ خُراسان من يُدانِيك فى شمائلك لأعفيتُك . فبكى أبو عبد الله ، وقال له : إن أعفانى السلطان عن هذا العمل فبفضْله علىَّ وعلى أصحابى بهَرَاة ، وإن أكرهنى عليه لبستُ مُرَقَّعة ، وخرجتُ على وجهى حتى لا يعلم بمكانى أحدٌ . فأُعْفِىَ .

وعن أبى عبد الله : ما مسَّت يدى دينارا ولا درهما منذ ثلاثين سنة . هذا مع كثرة أمواله وصدقاته .

قال الحاكم : سمعت أبا عبد الله بن أبى ذُهْل ، يقول : سمعت أبا بكر الشِّبْلِىّ ، وسُئل عن الرجل يسمع الشىءَ ، ولا يفهم معناه ، فيتواجد عليه ، لِمَ هذا ؟ فأنشأ الشِّبْلِىّ يقول[3] :

رُبَّ ورْقاءَ هَتوفٍ بالضُّحَى ذاتِ شَجْوٍ صدحتْ فى فَنَنِ
ذكَرتْ إلفًا ودهرًا سالفًا فبكتْ حزنًا فهاجَتْ حَزَنِى[4]
فبُكائِى ربَّما أرَّقَها وبُكاها ربَّما أرَّقنِى
ولقد تشكُو فما أفهمُها ولقد أشكو فما تفْهمُنِى[5]
غيرَ أنِّى بالجوى أعرفُها وهْىَ أيضًا بالجوى تَعْرِفُنِى

استُشْهِد[6] ابن أبى ذُهْل فى رُسْتاق خَواف[7] ، من نَيْسابور ، بعد ما خرج من الحَمَّام لُطِّخَ ثوبُه وأُلْبِسَهُ ، فمات لتسع بقين من صفر ، سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة .

---

(١) فى الطبقات الوسطى « وحكى الحاكم » .
(٢) زيادة من الطبقات الوسطى على ما فى الأصول .
(٣) الأبيات فى اللمع للطوسى ٣٧٩ ما عدا البيت الثانى ، وديوان الشِّبلى ١٥٢ .
(٤) فى الطبقات الوسطى : « ودهرا صالحا » .
(٥) فى اللمع :

هى إن تشكو فلا أفهمها وإذا أشكو فلا تفهمنى

(٦) نسب المصنف فى الطبقات الوسطى هذا الخبر إلى الحاكم .
(٧) فى الأصول : « جواق » وفى الطبقات الوسطى : « حواف » والتصويب من تاريخ بغداد ٣ / ١٢١ . وخواف : قصبة كبيرة من أعمال نيسابور . المراصد ٤٨٧ .

محمد بن عبد الله بن أحمد ، أبو عبد الله ، الصَّفَّار ، الأَصْبَهَانِيّ*

المُحدِّث[١] ، الرجل الصالح .

سمع ببلَدِه أحمد بن عِصام ، وأَسِيد بن عاصم ، وأحمد بن رُستم ، وعُبَيد الغَزَّال .

وبفارس ، أحمد بن مِهْران بن خالد[٢] .

وببغداد ، أحمد بن عُبَيد الله النَّرْسِيّ[٣] ، ومحمد بن الفَرَج الأَزْرق ، وأبا بكر بن أبي الدنيا[٤] .

وبمكة ، عليّ[٥] بن عبد العزيز ، وجماعة .

وسمع « المُسنَد » من عبد الله بن أحمد ، وكتب مصنفات إسماعيل القاضي ، ورحل إلى الحسن بن سُفيان ، وحصَّل « المُسنَد » ومصنفات ابن أبي شَيْبَة[٦] .

روى عنه أبو علي الحافظ ، والحاكم أبو عبد الله ، ومحمد بن إبراهيم الجُرْجَانِيّ ، ومحمد بن موسى الصَّيْرَفِيّ ، وأبو الحسين الحَجَّاجِيّ ، وأبو عبد الله ابن مَنْدة ، وآخرون .

قال الحاكم : هو مُحدِّث عصره[٧] ، كان مُجاب الدّعوة ، لم يرفع رأسه إلى السماء ، كما بلغنا ، نَيِّفًا وأربعين سنة ، وصنَّف في « الزُّهديات » ، وورد نَيْسابور قبل الثلاثمائة ، فسكنها .

---

* له ترجمة في البداية والنهاية ١١ / ٢٢٤ ، ذكر أخبار أصبهان ٢ / ٢٧١ ، شذرات الذهب ٢ / ٣٤٩ ، العبر ٢ / ٢٥٠ ، النجوم الزاهرة ٣ / ٣٠٤ ، الوافي بالوفيات ٣ / ٣٤٧ ، وسير أعلام النبلاء ٤٣٧/١٥ .

(١) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : « الزاهد ، الراوية » .

(٢) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : « وأقرانه » .

(٣) في المطبوعة : « الرسي » والكلمة في : ز غير واضحة ، والتصويب من : ج . وسيرد ذكره في شيوخ محمد ابن عبد الواحد ، غلام ثعلب ، في هذه الطبقة . وانظر العبر ٢ / ٢٦٨ . والنرسي ، بفتح النون وسكون الراء وكسر السين المهملة ، نسبة إلى نرس ، وهو من أنهار الكوفة عليه عدة من القرى . اللباب ٣ / ٢٢١ .

(٤) مكان هذا في الطبقات الوسطى : « وبالعراق أبا إسماعيل الترمذي ، وأقرانه . وسمع من أبي بكر بن أبي الدنيا كتبه » .

(٥) في المطبوعة : « وبمكة عن علي » والتصويب من : ج ، ز .

(٦) بعد هذا في سير أعلام النبلاء : « عنه » أي عن الحسن بن سفيان . وفيه أيضا « فحمل » مكان « وحصَّل » .

(٧) بعد هذا في الطبقات الوسطى زيادة : « بخراسان » .

قال الحاكم : وكان ورَّاقُه أبو العباس المِصْرِىّ خانَه ، واختزل عيونَ كتبه ، وأكثَرَ من خمسمائة جزء من أُصوله ؛ فكان أبو عبد الله يُجَامله[1] جاهدا فى استرجاعها منه ، فلم ينجَع فيه شىء ، وكان كبير المحلِّ فى الصَّنْعة ، فذهب علمُه بدعاء الشيخ عليه .

توفى فى ذى القعدة سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة ، وله ثمان وتسعون سنة .

١٤٦

محمد بن عبد الله بن حَمْدون ، أبو سعيد النَّيسابُورىّ*

الزاهد ، العالم ، أحد الصالحين[2] .

سمع من أبى بكر محمد بن حَمْدون ، وماأدرى هل هو عمُّه ، أو لا ، ومن أبى حامد بن الشَّرْقى ، وأبى نُعَيم بن عَدِىّ ، وغيرهم .

روى عنه أحمد بن منصور المَغْرِبِىّ ، وأبو عثمان سعيد البَحِيرِىّ ، وغيرهما .

وحدث سنين ، وانتفع به الخلق علمًا ودينًا .

توفى بنَيْسابور ، فى ذى الحجة ، سنة تسعين وثلاثمائة .

١٤٧

محمد بن عبد الله بن حَمْشاد

الأستاذ أبو منصور الحَمْشادىّ**

الإمام ، علما ودينا ، ذو الدعوة المُجابة .

مولده سنة ست عشرة وثلاثمائة .

---

(١) جامله : لم يصفه الإخاء ، بل ماسحه بالجميل وأحسن عشرته . القاموس (ج م ل) .

* فى الطبقات الوسطى : « محمد بن عبد الله بن حمدون بن الفضل » .

(٢) مكان هذا فى الطبقات الوسطى : « الزاهد ، المحدث ، قال الحاكم : كان من أعيان الصالحين المجتهدين فى العبادة » .

** له ترجمة فى : تبيين كذب المفترى ١٩٩ ، طبقات العبادى ٧٧ ، الوافى بالوفيات ٣/٣١٧ . وهو فى المطبوعة : « ابن خمشاد .... الخمشادى » والتصويب من : ج ، والطبقات الوسطى وتبيين كذب المفترى ، وقد سبق الحديث عنه فى الجزء الثانى ، صفحة ١٩٤ . وقد وردت هذه النسبة فى الأنساب ١٧٦ ا بالذال المعجمة .

وتفقه بخراسان على أبى الوليد النَّيسابُورىّ ، وبالعراق على ابن أبى هُرَيرة .

وسمع [(١)] أبا حامد بن بلال ، ومحمد بن الحسين القَطَّان ، وإسماعيل الصَّفَّار ، وأبا سعيد ابن الأعْرابىّ ، وآخرين [(١)] .

ودخل الحجاز ، واليمن ، وأدرك الأسانيد العالية .

وقرأ علم الكلام على أبى سَهْل الخليطى .

قال فيه الحاكم : الأديب ، الزاهد ، من العلماء الزهّاد المجتهدين .

قال : وكان من المجتهدين فى العبادة ، الزاهدين فى الدنيا ، تجنَّب السلاطين وأولياءَهم ، إلى أن خرج من دار الدنيا ، وهو ملازم لمسجِده ومدرسته ، قد اقتصر على أوقاف لسَلَفِه [(٢)] عليه ، قوت [(٣)] يوم بيوم .

تَخَرَّج به جماعة من العلماء الواعظين ، وظهر له [(٤)] من مصنفاته أكثر من ثلاثمائة كتاب مصنّف .

قال : وقد ظهر لنا فى غير شىء أنه كان مُجاب الدعوة .

مرض أبو منصور الفقيه يوم الأربعاء ، سادس عشر رجب ، واشتدَّ به المرض يوم الثلاثاء ، السابع من ابتداء مرضه ، فبكَّرتُ إليه وقد ثقُل لسانُه ، وكان يشير بأصبعه بالدعاء، ثم قال لى بجُهْد جهِيد : تَذكُرُ قصة محمد بن واسع مع قُتَيبة بن مُسلِم ؟ فقلت : تُفِيد . فقال: إن قُتَيبة كان يُجرى على محمد بن واسع [(٥)] تلك الأرزاق، وهو شيخ هَرِم ضعيف، فعُوتِب

---

(١) ذكر المصنف سماعه فى الطبقات الوسطى على هذا النحو : « وسمع بخُراسان أبا حامد ابن بلال البزَّار ، وأبا بكر محمد بن الحسين القطَّان ، وأقرانَهما .

وبالعراق أبا علىّ الصَّفَّار ، وأبا جعفر الرَّزّاز ، وأقرانَهما .

وبالحجاز أبا سعيد بن الأعرابىّ ، وأقرانَه » .

(٢) فى ج : « سلفه » والمثبت فى المطبوعة ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٣) فى الطبقات الوسطى : « على قوت » .

(٤) فى المطبوعة : « لهم » والتصويب من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٥) محمد بن واسع الأزدى . كان من العبّاد الزهّاد . توفى سنة ١٢٣ .

على ذلك ، فقال : أصبعه[1] فى الدعاء أبلغُ فى النَّصر من رماحكم هذه .

ثم عدت إليه[2] يوم الثلاثاء ، فقال لى بعد جُهْد جَهِيد : أيها الحاكم غيرَ مُودَّع ، فإنى راحل ، فكان يقاسى لمَّا احتُضِر من الجَهْد ما يقاسيه ، وأنا أقول لأصحابنا : إنه يُؤخَذ ليلة الجمعة ، فتوفى رحمه الله وقت الصبح من يوم الجمعة ، الرابع والعشرين من رجب ، سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة ، وغسَّله أبو سعيد الزاهد[3] .

قلت : أبو سُعيد هو المتقدّم ، محمد بن عبد الله بن حَمدون .

١٤٨

محمد بن عبد الله بن محمد بن بِشْر *

أبو عبد الله المُزنىّ الهَروىّ .

أخو الشيخ أبى محمد المزنىّ الإمام .

سمع أحمد بن نَجْدَة ، وعلى بن محمد بن عيسى الحَكَّانىّ[4] .

حدَّث بالعراق ، ونَيْسابور ، وهَرَاة .

مات بنيسابور ، فى جمادى الأولى ، سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة ، وقد قارب الثمانين .

---

(١) فى الطبقات الوسطى : « لصنعه » بضم الصاد والعين المهملتين .

(٢) فى الطبقات الوسطى : « عشية » .

(٣) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « وقد سمعت أبا منصور الزاهد فى مرضه الذى مات فيه يذكر مولده سنة عشر وثلاثمائة . هذا مختصر كلام الحاكم ، وقد كتب عنه حكايات ولم يسند عند حديثا ، وأبو سهل الخليطى المذكور فى كلامه لا نعرفه » .

* له ترجمة فى : تاريخ بغداد ٥/٤٥٥ .

(٤) اضطربت الأصول فى رسم هذه النسبة ، وهى بفتح الحاء المهملة وتشديد الكاف ، نسبة إلى حَكَّان : محلة على باب مدينة هراة . سير أعلام النبلاء ١٣/٤٥٤ .

١٤٩

محمد بن عبد الله بن محمد بن بَصير بن وَرَقة البخارى*

الشيخ ، الإمام ، الجليل ، أبو بكر الأَوْدَنِىّ ، وأودن[١] قرية من قرى بُخارَى ، مضمومة الهمزة ، فيما قال ابن السَّمْعانِىّ ، مفتوحة ، فيما قال ابن ماكولا ، ومن تبعه .

سمع ببُخارَى أبا الفضل يعقوب بن يوسف العَاصِمِىّ ، وأقرانه[٢] ، فمن مشايخه الهيْثَم ابن كُلَيب الشَّاشِىّ ، وعبد المؤمن بن خلف النَّسَفِىّ ، ومحمد بن صابر البُخارِىّ .

روى عنه أبو عبد الله الحاكم حديثين ، وروى عنه أيضا ، أبو عبد الله الحَلِيمىّ ، ومحمد ابن أحمد بن غُنْجار[٣] ، وجعفر المُسْتَغْفِرِىّ .

قال فيه الحاكم : إمام الشافعيِّين بما وراء النّهر فى عصره بلا مدافَعة ، قدم نيْسابور سنة خمس وستين ، وحجّ ، ثم انصرف ، فأقام عندنا مدة ، فى سنة ست وستين ، وكان من أزهد الفقهاء ، وأورعهم ، وأكثرهم اجتهادا فى العبادة ، وأبكاهم على تقْصيره ، وأشدهم تواضعًا وإخْبَاتًا[٤] وإنابة .

وقال الإمام فى « النهاية » : كان الأَوْدَنىّ من دأبه أن يضنّ بالفقه على من لا يستحقّه ؛ ولا يُبْديه وإن كان يظهر أثرُ الانقطاع عليه فى المناظرة .

---

* له ترجمة فى الإكمال لابن ماكولا ١/٣٢٠ وفيه « ابن ورقاء » ، الأنساب ٥٢ ب وفيه « ابن ورقا » ، تبيين كذب المفترى ١٩٨ ، شذرات الذهب ٣/١١٨ ، طبقات العبادى ٩٢ ، طبقات ابن هداية الله ٣٢ ، العبر ٣/٣١ ، الوافى بالوفيات ٣/٣١٦ ، وفيات الأعيان ٣/٣٤٦ .

وهو فى المطبوعة وج ، ز : « ابن نصير » والتصويب من الطبقات ، حيث ذكره المصنف بالعبارة ، فقال : « وبصير بباء موحدة من تحت مفتوحة بعدها صاد مهملة مكسورة » .

(١) فى الطبقات الوسطى : « أودنه » وهى أيضا قرية من قرى بخارى . وهى بضم الألف وسكون الواو وفتح الدال المهملة والنون والهاء . مراصد الاطلاع ١٢٩ . أما التى يرد فيها فتح الألف وضمها فهى التى ذكرت فى الطبقات الكبرى .

(٢) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « وخرج إلى أبى يعلى بنسف ، فأكثر عنه » .

(٣) هكذا ذكره المصنف محمد بن أحمد بن غنجار ، وليس غنجار جده ، وإنما هو لقبه ، انظر القاموس (غ ن ج ر) واللباب ٢/١٧٩ ، معجم الأدباء ١٧/٢١٣ ، وقد ذكرا أن سبب تلقيبه بذلك تتبعه وجمعه فى حال شبابه أحاديث أبى أحمد عيسى بن موسى التميمى غنجار .

(٤) فى المطبوعة : « واحتسابا » والمثبت من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى .

● وحَكَى أنه كان يذهب إلى الوجه الصحيح : وهو أنه لا يجوز للعاصى بسفره أن يتناول الميتة عند الاضطرار ؛ لما فيه من التخفيف على العاصى ، وهو متمكن من دفع الهلاك عن نفسه بأن يتوب ثم يأكل .

قال الإمام : فلما أُلزِم الأُودَنِىّ بهذه المسألة ، وأخذ الملزِم يقول : هذا سَعْىٌ فى إهلاك نفس معصومة مصونة ، فكان الأُودَنِىّ يقول لمن بالقرب منه : « ت ب ك ل » يريد تُبْ ، كُلْ، معناه أنّه الساعى فى دم نفسه باستمراره على عصيانه، فإن أراد الميتة فليتُب، ثم يأكل.

توفى الأُودَنِىّ ببخارى سنة خمس وثمانين وثلاثمائة .

١٥٠

محمد بن عبد الله بن محمد بن الحسين ، أبو بكر الصِّبْغِىّ

الإمام ، الفقيه ، المحدِّث .

سمع بخُراسان من أبى عمْرو الحِيرِىّ ، والمؤمَّل بن الحسن ، ومكّىّ بن عَبْدان ، وغيرهم .

وبالرَّىّ من ابن أبى حاتم ، وأكثر عنه .

وببغداد من ابن مخْلَد ، والمحَامِلِىّ ؛ وغيرهما .

وأكثر بنيْسابور عن أبى حامد بن الشَّرْقىّ[(١)] .

روى عنه الحاكم أبو عبد الله فى « التاريخ » أربعة أحاديث ؛ وحكايةً قدمناها[(٢)] فى ترجمة ابن الشافعىّ .

و [قال][(٣)] : كان من أعيان فقهاء الشافعيِّين ، كثير السماع والحديث ، كان حانوته مجمَعَ الحُفَّاظ والمحدِّثين ، فى مُرَبَّعة الكِرْمَانيِّين ، على باب خان مَكِّىّ ، وكنا نقرأ على أبى عبد الله بن يعقوب على باب حانوته .

---

(١) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « قال الحاكم : وكان جمع على الصحيح لمسلم بن الحجاج » .

(٢) الجزء الثانى صفحة ٧٢ .

(٣) زيادة من : ج ، ز على ما فى المطبوعة .

قلت : كلام الحاكم دال على أن الشيخ كان يبيع الصِّبغ بنفسه ، أو يعمله بنفسه فى الحانوت ، على عادة العلماء المتقدِّمين ، الذين كانوا يتسبَّبون فى المعاش .

توفى فى ذى الحجّة ، سنة أربع وأربعين وثلاثمائة ، وهو ابن نَيِّف وخمسين سنة .

وفى « الرّافعىّ » ، فى القصاص ، فى مسألة المبادرة ، حكى عن المَاسَرْجِسِىّ أنه قال : سمعت أبا بكر الصِّبْغِىّ ، يقول : كرَّرتُها على نفسى ألف مرة حتى تحقَّقتُها .

وفى بعض النسخ موضع « الصِّبْغِىّ » الصَّيْرَفِىّ ، ولعل « الصِّبْغِىّ » أشبه ، وهو فيما أحسب هذا ، لا الإمام أبو بكر بن إسحاق[1] .

١٥١

محمد بن عبد الله بن محمد بن زكرياء بن الحسن ، الإمام، الحافظ ، أبو بكر ، الجَوْزَقِىّ ، النَّيسابورى الشَّيْبَانىّ*

وجَوْزَق التى يُنسَب إليها : قرية من قُرَى نيْسابور ، وبهَرَاة جَوْزَق أخرى ، يُنسَب إليها أبو الفضل إسحاق الْهَرَوِىّ الحافظ ، كلاهما بفتح الجيم ثم الواو الساكنة ثم الزّاى المفتوحة ثم القاف .

كان أبو بكر أحد أئمة المسلمين ، علما ودينا ، وكان مُحدِّث نيْسابور ، وابن أخت مُحدِّثها أبى إسحاق إبراهيم بن محمد المُزَكِّى .

روى عن أبى العباس السَّرَّاج ، وأبى العبّاس الأصَمّ ، وأبى نُعَيم بن عَدِىّ الجُرْجَانِىّ ، وأبى العباس الدَّغَوْلِىّ ، رحل إليه مع خاله إلى سَرَخْس ، ومكِّىّ بن عَبْدان ، وأبى حامد بن الشَّرْقِىّ ، وأخيه عبد الله بن الشَّرْقِىّ ، وأبى سعيد بن الأعْرَابىّ ، وأبى على الصَّفَّار ، وغيرهم بنَيْسابور ، وسَرْخَس ، وهَمَذَان ، والرَّىّ ، ومكة ، وبغداد ، وغيرها .

---

(١) فى حاشية ج : « أبو بكر الصبغى هذا هو أحمد بن إسحاق ، المقدم ذكره فى الأحمدين » وراجعه فى صفحة ٩ من هذا الجزء .

* له ترجمة فى : تذكرة الحفاظ ٢٠٤/٣ ، شذرات الذهب ١٢٩/٣ ، العبر ٤١/٣ ، النجوم الزاهرة ١٩٩/٤ ، الوافى بالوفيات ٣١٦/٣ .

روى عنه الحاكم أبو عبد الله ، والكَنْجَرُوذِىّ[1] ، وسعيد بن محمد البَحِيرِىّ ، ومحمد بن على الخشَّاب ، وسعيد بن أبى سعيد العيَّار[2] ، وأحمد بن منصور بن خلف المَغْرِبِىّ ، وآخرون .

وصنف « المسند الصحيح » على كتاب مسلم ، « وكتاب المتَّفق » وله كتاب آخر فى المتفق ، أبسط من هذا المشهور فى نحو ثلاثمائة جزء ، يرويه أبو عثمان الصَّابُونِىّ ، وحكى عنه أنه قال : أنفقتُ فى الحديث مائة ألف درهم ، ما كسبتُ به درهما .

توفى فى شوال سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة ، وهو ابن اثنتين وثمانين سنة .

١٥٢

محمد بن عبد الله بن أبى القاضى ، أبو سعيد

قال أبو سعيد الكَرَابيسِىّ : كان من أجمل الناس وأحسنهم ، له البَسْطة ، والمكانة والقبول عند الجميع ، وكان إذا خرج إلى المسجد للقَصِّ على الناس ، فرآه الناس لم يتمالكوا عن البكاء .

وقال صاحب « الكافى » : كان من مشاهير علماء مَنْصُورة[3] ، وفضلائهم ، وأتقيائهم ، من أصحاب الحديث .

قال الكَرَابِيسِىّ : تفقّه بخُوارَزْم على أبيه ، وسمع منه الحديث ، ثم خرج إلى العراق فسمع سَعْدان[4] بن يزيد ، ومحمد بن عُبَيد الله بن المُنَادِى ، وعبد الله بن حمَّاد ، وحمَّاد ابن المؤَمَّل ، وجماعة .

وتوفِّىَ ولده سعيد بن محمد ، والد أبى أحمد فى حياته ، وكان فاضلا ، قد صنف « كتاب

---

(١) بفتح أولهما وسكون النون وفتح الجيم وضم الراء وسكون الواو وفى آخرها ذال معجمة هذه النسبة إلى كنجروذ ، وهى قرية على باب نيسابور . اللباب ٥٣/٣ .

(٢) فى المطبوعة : « العبار » والكلمة بغير نقط فى ز ، والتصويب من : ج ، والعبر ٢٤١/٣ ، والمشتبه ٤٧٤ .

(٣) هى مدينة خوارزم القديمة ، كانت على شرق جيحون ، وأخذها الماء فنقلت إلى الجانب الغربى حذاءها . المراصد ١٣٢١.

(٤) فى المطبوعة : « سعد بن يزيد » والمثبت من : ج ، ز .

الإرشاد » وغيره ، أعنى سعيد بن محمد ، فأُصيب والده بمصيبتيْن ، فى ولدين ، هو أحدهما ، والآخر أخوه اسمه أبو القاضى ، قتلَته القرامطةُ ، فصبر والدهما أبو سعيد ، واحتسب .

توفى القاضى أبو سعيد سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة .

١٥٣

محمد بن عبد الله ، أبو بكر الصَّيْرَفِىّ*

الإمام الجليل ، الأصولى ، أحد أصحاب الوجوه المُسْفِرة عن فضله ، والمقالاتِ[1] الدَّالة على جَلالةِ قدرِه ، وكان يقال : إنه أعلم خلق الله تعالى بالأصول ، بعد الشافعىّ .

تفقَّه على ابن سُرَيج .

وسمع الحديث من أحمد بن منصور الرَّمَادِىّ .

روى عنه على بن محمد[2] الحَلَبىّ .

ومن تصانيفه « شرح الرسالة » و « كتاب فى الإجماع »[3] و « كتاب فى الشروط » .

توفى سنة ثلاثين وثلاثمائة .

(وهذه مناظرة بينه وبين الشيخ أبى الحسن الأشْعرىّ)

● حكى الشيخ أبو محمد الجُوَيْنىّ فى « شرح الرسالة » أن الشيخ أبا بكر الصَّيْرَفِىّ اجتمع بالشيخ أبى الحسن ، فقال له أبو الحسن : أنت تقول بوجوب شكر المُنعِم ، بناء على ما ذكرتَ من أنه يَحتمِل إرادة الشُّكر ، فإذا لم يَشكُر عاقبه عليه ، وقولك هذا مع اعتقاد أن الله خلق كفر الكافر ، وأراده ، متناقض ؛ فإما أن تقول : أفعالنا مخلوقة لنا ، أو تقول : شكرُ المُنعِم لا يجب أبدا لمُجرَّدِه .

---

* له ترجمة فى : تاريخ بغداد ٤٤٩/٥ ، شذرات الذهب ٣٢٥/٢ ، طبقات الشيرازى ٩١ طبقات ابن هداية الله ١٨ ، العبر ٢٢١/٢ ، الوافى بالوفيات ٣٤٦/٣ .

(١) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « الأصولية » .

(٢) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة « بن إسحاق » .

(٣) فى المطبوعة : « وكتاب الإجماع » والمثبت من : ج ، ز .

قال : ولِمَ ؟

قال : مذهبُك أن الله يريد كفرَ الكافر ، وإرادتُه كفرَه لا توجب الكفر ، فهب أنه تعالى أراد منا الشكرَ ، فإرادته لا توجب الشكر ، كما لا توجب الكفر ، فإما أن تنفِىَ إرادةَ الله تعالى الكفرَ ، وتمشّىَ على مذهب المعتزلة ، ويمشى لك أصلُك ، وإما أن تترك هذا المذهب .

فقال الصَّيْرَفِىّ : ترْكُ القول بوجوب الشكرِ أهْوَنُ ، فاعْتقَدَه .

ثم كان يكتب على حواشى كتبه ، حيث يصير وجوب شُكر المُنعِم بمُجرَّدِه : مَهْما قلنا بوجُوبه ، قلناهُ مع قرينةِ الشَّرْع والسَّمْع به .

قلتُ : وفى المناظرة دلالة على ما قال القاضى أبو بكر فى « كتاب التقريب » والأستاذ أبو إسحاق فى « التعليقة » من أن طوائف من الفقهاء ، ذهبت إلى مذاهب المعتزلة فى بعض المسائل ، غافلين عن تشعُّبها عن أصولهم الفاسدة ، كما سنحكيه إن شاء الله فى ترجمة القفَّال الكبير ، فى هذه الطبقة .

وأقولُ : جواب الصَّيْرَفِىّ أن يقول : إيجاب الشكرِ ؛ لاحتمال أنه يقال : أوجبَه ، لا أنه يقال : أرادَه ، ومثلُ هذا لا يجىء فى الكفر ، فإنا على يقينٍ بأنه يقال : ما أوجبَه ، بل حرَّمه وإن أراده ، وليس يلزم من إرادته إيَّاه إيجابُه له ، فليس فى إيجاب شُكْرِ المُنعِم مناقضةٌ للقول بأنه تعالى مريد الكائنات بأسرِها ، خيرِها وشرِّها .

(ومن الرواية عن أبى بكر الصَّيْرَفِىّ)

. . . .[1]

---

(١) بياض بالأصول . وقد قال المصنف فى الطبقات الوسطى : « ولم يرو كثير شىء ، أسندنا له حديثا فى الطبقات الكبرى » .

١٥٤

محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمٰن ، أبو الفضل البَلْعَمِىّ*

بفتح الباء المنقوطة بواحدة وسكون اللام وفتح العين المهملة وفى آخرها الميم

وزير إسماعيل بن أحمد ، صاحب خُراسان ، استولى جده رَجاء على بَلْعَم ، وهى بلد من بلاد الروم ، حين دخلها مسلمة[1] بن عبد الملك ، وأقام فيها ، وكثُر نسلُه بها ، فنُسِبوا إليها ، وكان الوزير أبو الفضل من أصحاب محمد بن نصْر المَرْوَزِىّ .

قال الحاكم : كان كثير السَّماع من مشايخ عصره بمَرْو ، وبُخَارَى ، ونَيْسابور ، وسَمَرْقَنْد ، وسَرْخَس ، وكان قد سمع أكثر الكتب من محمد بن نصْر .

قال : وسمعت أبا الوليد حسَّان بن محمد الفقيه غيرَ مرة ، يقول : كان الشيخ أبو الفَضْل البَلْعَمِىّ ينْتَحِل مذهب الحديث .

قال ابن الصَّلاح : إذا أطلقوا هذا هناك انصرف إلى مذهب الشافعىّ .

ولأبى الفضل مصنفات : « كتاب تلقيح البلاغة » و « كتاب المقالات » .

قال ابن مَاكُولا[2] : توفى فى صفر ، سنة تسع وعشرين وثلاثمائة .

---

* له ترجمة فى الأنساب ٩٠ ب ، شذرات الذهب ٣٢٤/٢ ، العبر ٢١٨/٢ ، وهو فيه : « محمد بن عبيد الله » . وقد ورد اسمه فى الطبقات الوسطى على هذا النحو : « محمد بن عبيد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عيسى بن رجا ابن معبد الوزير أبو الفضل البلعمى » ويبدو أن الناسخ أخطأ فكتب « عبيد الله » مكان « عبد الله » لأن الترتيب الأبجدى فى الطبقات الوسطى لا يتفق وما كتب . وانظر : سير أعلام النبلاء ٢٩٢/١٥ ، وحواشيه .

(١) فى المطبوعة : « مسلم » وهو خطأ صوابه من : ج ، والطبقات الوسطى .

(٢) الإكمال ٢٧٨/٧ .

١٥٥

محمد بن عبد الرحمٰن بن أبى إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيىٰ المُزَكِّى ،
أبو الحسن النَّيسابورىّ*

سمع أبا العباس الأَصَمّ ، وأقرانَه ، وحدَّث .

توفى فى شوال ، سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة .

١٥٦

محمد بن عبد الواحد بن أبى هاشم ، أبو عمر ، اللغَوِىّ
المعروف بغلام ثعْلَب**

ولد سنة إحدى وستين ومائتين .

سمع الحديث من موسى بن سهْل الوَشَّاء ، ومحمد بن يونس الكُدَيْمِىّ[1] ، وأحمد بن عبيد الله النَّرْسِىّ ، وإبراهيم بن الهَيْثَم البَلَدِىّ ، وأحمد بن سعيد الجَمَّال ، وبِشْر بن موسى الأسَدِىّ ، وجماعة .

روى عنه أبو عبد الله الحاكم ، وأبو الحسن بن رِزْقُويه ، وأبو الحسين بن بِشْران ، وأحمد ابن عبد الله المَحَامِلِىّ ، وأبو على بن شَاذَان ، وهو آخر مَن حدَّث عنه .

---

* ترجمه المصنف فى الطبقات الوسطى على هذا النحو :

محمد بن عبد الرحمن بن إبراهيم أبو الحسين

سمَّعه أبوه أبو الحسن قديما من أبى العبَّاس محمد بن يعقوب ، وأقرانه ، وحدَّث .

وتوفى فى شوال ، سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة .

ترجمه ابن الصلاح .

** له ترجمة فى إنباه الرواة ٣/١٧١ ، الأنساب لوحة ٤١٣ ب ، البداية والنهاية ١١/٢٣٠ بغية الوعاة ١/١٦٤ ، تاريخ بغداد ٢/٣٥٦ ، تذكرة الحفاظ ٣/٨٤ ، شذرات الذهب ٢/٣٧٠ طبقات النحويين واللغويين ٢٢٩ ، العبر ٢/٢٦٨ ، لسان الميزان ٥/٢٦٨ ، معجم الأدباء ١٨/٢٢٦ النجوم الزاهرة ٣/٣١٦ ، نزهة الألبا ٣٤٥ ، وفيات الأعيان ٣/٤٥٤ .

(١) بضم أوله وفتح الدال وسكون الياء تحتها نقطتان وفى آخرها الميم ، نسبة إلى جده كديم . اللباب ٣/٣١ .

روى الخطيب أن ابن المَرْزُبَان ، قال : كان ابـن ماسى[1] من دار كعب يُنْفِـذ إلى غلام ثعلب وقتًا بعد وقت كِفايَتَه ، لِما يُنْفق على نفسه ، فقطع عنه ذلك مُدَّة لعُذْرٍ ، ثم أنفذ إليه جملةَ ما كان فى رَسْمِه ، وكتب إليه رقعةً يعتذر من تأخير ذلك[2] ،فردَّه ، وأمر مَن بين يديه أن يكتب على ظهر رُقعتِه : أكرمْتَنا فملكْتَنا ، ثم أعرضْتَ عنَّا فأرحْتَنا .

قال الخطيب : سمعت غيرَ واحد يحكى أن الأشراف ، والكُتَّاب ، وأهل الأدب كانوا يحضرون عند أبى عمر الزاهد ؛ ليسمعوا منه كتب ثَعْلب ، وغيرها .

قال : وكان جميع شيوخنا يوثِّقونه فى الحديث .

وقال أبو على التَّنُوخِىّ : مِن الرواة الذين لم يُرَ قطُّ أحفظُ منهم أبو عمر غلام ثعلب ، أمْلَى من حفظه ثلاثين ألف ورقة ، فيما بلَغنى ، حتى اتَّهموه ؛ لسعة حفظه ، فكان يُسأَل عن الشيء الذى يَظُنّ السائل أنه قد وضَعه ، فيُجيبه[3] عنه ، ثم يسأله غيرُه عنه بعد سنة ، فيُجِيب بذلك الجواب .

وقال عبد الواحد بن على بن بَرْهان : لم يتكلم فى اللغة أحدٌ أحسنَ من كلام أبى عمر الزَّاهد .

قال : وله « كتاب غريب الحديث » ، صنفه على « مسند أحمد » .

ونُقِل أن صناعة أبى عمر ، كانت التَّطْريز ، وكان اشتغاله بالعلم قد منعه من التَّكَسُّب ، فلم يزل مُضَيَّقًا عليه .

وله من التصانيف « غريب الحديث » ، و « كتاب الياقوتة » ، و « فائت الفصيح » ، و « العشرات » ، و « الشورى » ، و « تفسير أسماء الشعراء » ، و « كتاب القبائل » ، و « كتاب النوادر » ، و « كتاب يوم وليلة » ، وغير ذلك .

---

(١) قال الخطيب : « ابن ماسى لا أشكُّ أنه إبراهيم بن أيوب » .

(٢) فى الخطيب بعد هذا زيادة : « عنه » .

(٣) فى المطبوعة : « فيجيب » والمثبت من : ج ، ز .

وفيه يقول أبو العباس أحمد اليَشْكُرِىّ[1] :

أبو عُمَرٍ أَوْفى من العلم مُرْتَقًى ... يَزِلُّ مُسامِيه ويَـرْدَى مُطاوِلُـهْ[2]
فلو أَنَّنى أقسمْتُ ما كنتُ كاذبًا ... بأَن لم يَرَ الرَّاؤون بَحْرًا يُعادِلُهْ[3]
إذا قلتُ شارفْنَا أواخرَ عِلْمِه ... تفجَّرَ حتى قلتُ هذا أوائِلُهْ

واتفقت له غريبةٌ مع القاضى أبى عمر[4] ، وكان أبو عمر غلام ثعلب مُؤدِّب ولد القاضى أبى عمر ، فأملى ثلاثين مسألة بشواهدها وأدلَّتها من كلام العرب ، واستشهد فى تضاعيفها ببيتيْن غريبيْن جدًّا ، فعرضَهما القاضى أبو عمر على ابن دُرَيد ، وابن الأَنْبارِىّ ، وابن مِقْسَم[5]، فلم يعرفوهما ، ولا عرفوا غالبَ ما ذكر من الأبيات ، وقال ابن دُرَيد : هذا ممَّا وضَعه أبو عمر من عنده .

فلما جاء أبو عمر ذكر له القاضى ما قال ابن دُرَيد ، فطلب من القاضى أن يُحضِر له ما فى دارِه من دواوين العرب ، فلم يزل يأتيه بشاهد لما ذكره بعد شاهد ، حتى خرج من الثلاثين مسألة ، ثم قال : وأما البيتان ، فإن ثعلبًا أنشَدَناهُما ، وأنت حاضر فكتبتَهما فى دفترك ، فطلب القاضى دفتره ، فإذا هما فيه .

فلما بلغ ذلك ابنَ دُرَيد كفَّ لسانه عن أبى عمر الزَّاهد حتى مات .

توفى فى ثالث عشر ذى القعدة ، سنة خمس وأربعين وثلاثمائة ، ببغداد .

---

(١) الأبيات فى تاريخ بغداد ٣٥٩/٢ ، معجم الأدباء ٢٣٣/١٨ .

(٢) فى معجم الأدباء « يسمو من العلم » وفى تاريخ بغداد : « يذل مساميه » وفى ج ، ز : « ترد مساميه » والمثبت فى المطبوعة ، ومعجم الأدباء . وزل : زلق وسقط ، وردى : هلك .

(٣) فى تاريخ بغداد ؛ ومعجم الأدباء : « حبرا يعادله » .

(٤) القاضى أبو عمر هو محمد بن يوسف .

(٥) فى المطبوعة : « مقيسم » وهو خطأ صوابه من : ج ، ز ، بغية الوعاة ١٦٥/١ ، معجم الأدباء ٢٢٩/١٨ .

١٥٧

محمد بن عبد الوهَّاب بن عبد الرحمٰن بن عبد الوهَّاب بن عبد الأحد

الإمام الجليل ، القدوة ، الأستاذ أبو على الثَّقفِىّ*

الجامع بين العلم والتقوى[١]، والمُتَمَسِّك[٢] من حبال الشريعة بالسَّبب الأقوى ، والسالك للطريقة التى لا عِوَجَ فيها ، والحاوى للصفات التى ليس سوى المصطَفَيْنَ الأخيارِ تصْطفِيها .

قال فيه[٣]الحاكم : الإمام[٣] المُقتدَى به فى الفقه[٤] ، والكلام ، والوعظ ، والورع ، والعقل ، والدين .

قال : وطلب العلم على كِبَر السِّن ، فإن ابتداءَه كان التصوُّف ، والزهد والورَع .

وقال غيره : كان إمامًا فى أكثر علوم الشرع ، مُقدَّمًا فى كل فن ، عطَّل أكثرَ علومه واشتغل بعلم الصُّوفية ، وتكلم عليهم أحسنَ كلام ، وبه ظهر التَّصوُّف بنَيْسابور .

سمع بنَيْسابور من محمد بن عبد الوهَّاب ، وأقرانِه .

وبالرَّىّ من موسى بن نصْر ، وأقرانِه .

وببغداد من أحمد بن حَيَّان[٥] بن مُلاعِب ، ومحمد بن الجَهْم السِّمَّرِىّ[٦]، وأقرانِهما .

روى عنه أبو بكر بن إسحاق ، وغيره من الأئمة .

وتفقَّه على محمد بن نصر الْمَرْوَزِىّ .

ولقى فى التصوُّف أبا جعفر ، وحَمْدون القَصَّار .

قال الحاكم: سمعت عبدالرحمٰن بن أحمد الصَّفَّار، يقول: سمعت أبا بكر ابن إسحاق،

---

* له ترجمة فى : الرسالة القشيرية ٣٤ ، شذرات الذهب ٢/٣١٥ ، طبقات الصوفية ٣٦١ ، طبقات العبادى ٩٣ ، الطبقات الكبرى للشعرانى ١/٩١ ، طبقات ابن هداية الله ١٧ ، العبر ٢ / ٢١٤ ، النجوم الزاهرة ٣ / ٢٦٧ .

(١) فى الطبقات الوسطى : « والفتوى » .

(٢) فى المطبوعة : « والتمسك » والتصويب من : ج ، ز .

(٣) فى المطبوعة : « الإمام الحاكم » والتصويب من ج ، ز .

(٤) فى الطبقات الوسطى : « والتفقه » .

(٥) فى المطبوعة : « حبان » والمثبت من : ج ، ز ، وهو من شذرات الذهب ٢ / ٣١٥ : « أحمد بن ملاعب » .

(٦) بكسر السين وتشديد الميم المفتوحة وفى آخرها الراء ، نسبة إلى بلد من أعمال كسكر . الأنساب ٣٠٨ ا .

يقول : سمعت أبا القاسم الشِّيرَوانِىّ ، يقول : ما وُلِد فى الإسلام بعد رسول الله ﷺ والصحابة رضى الله عنهم أعقلُ من أبى على الثَّقَفِىّ .

وحَكَى أن أبا بكر الشِّبْلىّ بعث رجلا من أهل العلم ، قاصدا إلى نَيْسابور ، وأمره أن يُعلِّق مجلسَىْ أبى على الثَّقَفِى بالغداة والعَشِىّ ، لسنة كاملة ، ويحملها إلى حضرته ، فحضر الرجل ، وكان يحضر المجلس بحيث لا يُعلَم به فى غِمَار الناس ، ويُعلِّق كلامَه فى المجلسين ، إلى أن تمَّت السنة ، فانصرف إلى بغداد ، وعرض على الشِّبْلِىّ تلك المجالس[1]، وقد أفرد منها مجالس الغَدَوات من مجالس العَشِىّ ، فتأملها الشِّبْلِىّ ، فقال : كلام هذا الرجل بالغَدَوات فى علم الحقائق مُعجز ، وكلامه بالعَشِيَّات رَدِىّ ، فاسد ، بعيد عن تلك العلوم ، وذلك أنه كان[2] يخلو ليله بسرِّه[2] فيصفو كلامه بالغَدَوات ، فقال له الشِّبْلِىّ : هل رأيتَ بداره شيئا من الفُرُش والأوانى ، التى يَتَجمَّل بها أهل الدنيا ؟ فقال : أمّا الفُرُش فنعم ، وكنت أرى طَسْتا دِمَشْقِيًّا فى زاوية من زوايا البيت . فصاح الشِّبْلِىّ ، ثم قال :فهذا الذى يُغيِّر عليه أحوالَه .

ورَوَى بسنَده إلى ابن خُزَيمة أنه استُفْتِىَ فى مسائل ، فدعا بدواة ، ثم قال لأبى على الثقَفِى : أجِبْ . فأخذ أبو على القلم ، وجعل يكتب الأجوبة ، ويضعها بين يدى ابن خُزَيمة ، وهو ينظر فيها ، ويتأمَّل مسألةً مسألةً ، فلما فرغ منها ، قال له : يا أبا على ، ما يحل لأحد منا بخُراسان أن يُفتِىَ ، وأنت حىٌّ .

ورَوَى عن أبى العباس ابن سُرَيج ، أنه قال : ما جاءنا من خُراسان أفقهُ منه .

وعن أبى عثمان الحِيرِىّ : إنه لينْفَعُنى[3] فى نفسى إذا نظرتُ إلى خشوع هذا الفتى ، يعنى أبا على الثَّقَفِىّ ، رحمه الله .

قال الحاكم : توفى أبو على الثَّقَفِىّ ليلة الجمعة ، ودفن يوم الجمعة ، الثالث والعشرين من جُمادى الأولى ، سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة ، وهو ابن تسع وثمانين سنة .

---

(١) فى الطبقات الوسطى : « المحاسن » .

(٢) فى ج ، ز : « يخلو له ليله يسره » والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٣) فى المطبوعة : « لاينفعنى » والتصويب من : ج ، ز .

قال : وشهدتُ الصلاةَ عليه ، ودَفْنَه ، ولا أذكر أنى رأيت بنيْسابور بعدَه مثل ذلك الجمع .

قال : وسمعتهُ يقول فى دعائه : إنك أنت الوهَّاب الوهَّاب الوهَّاب . ولست أحفظ عنه غيرَها .

قلتُ : ومن ذَكائه حفظُ هذا القدر ، فقد كان عمره يوم وفاة الثَّقَفِىّ سبع سنين ، وقد أطال الحاكم فى ترجمة الأستاذ أبى على ، وأجاد فيها .

(ومن كلمات أبى على رحمه الله)

يامَن باع كلَّ شىء بلا شىء ، واشترى لا شىءَ بكل شىء .

وقال : أُفٍّ من أشْغال[1] الدنيا إذا هى أقبلت ، وأفٍّ من حَسَراتها إذا هى أدبرت ، والعاقل مَن لا يركن إلى شىءٍ ؛ إذا أقبل كان شُغْلًا ، وإذا أدبر كان حَسْرةً .

وقال : أربعة أشياء لابد للعاقل من حِفْظهنّ : الأمانة ، والصدق ، والأخُ الصالح ، والسَّرِيرة .

وقال : لو أن رجلا جمع العلوم كلَّها ، وصحب طوائفَ الناس ، لا يبلغُ مبْلَغَ[2] الرجال إلا بالرياضة من شيخ ، أو إمام ، أو مُؤدِّب ناصح ؛ ومن لم يأخذ أدَبه من آمرٍ له ، وناهٍ ، يُرِيه عيوبَ أعماله ، ورُعوناتِ نفسِه ، لا يجوز الاقتداء به فى تصحيح المُعامَلات .

وقال : ليس شىءٌ أولى بأن تُمسِكه مِن نفسك ، ولا شىء أولى بأن تغلِبَه مِن هواك .

وقال : مَن غلبه هواهُ توارى عنه عقلُه .

وقال : الغفْلة وَسَّعتْ على الخلْق الطريقَ فى معايشهم وأفعالهم ، والورع واليقظة ضَيَّقا عليهم ذلك .

---

(١) فى الطبقات الوسطى : « استقبال » والمثبت فى الأصول ، وطبقات الصوفية ٣٦٤ . والرسالة القشيرية ٣٥ .

(٢) فى ج ، ز : « مبالغ » والمثبت فى المطبوعة ، طبقات الصوفية ٣٦٥ ، والرسالة القشيرية ٣٤ .

وقال : مَن صحِب الأكابر على غير طريق الحُرْمة حُرِم فوائدَهم ، وبركاتِ نظَرِهم ، ولا يظهر عليه من أنوارِهم شئٌ .

قال بعضهم[1] : حضرتُ مجلس أبى على ، فتكلم فى المحبَّة وأحوال المحبِّين ، وأنشد فى خلال تلك الأحوال[2] :

إلى كم يكونُ الصَّدُّ فى كلِّ ساعةٍ ... وكم لا تَملِّينَ القطيعةَ والهَجْرَا

رُويْدَكِ إن الدَّهرَ فيه كفايةٌ ... لتفْرِيقِ ذاتِ البيْنِ فارْتِقبى الدَّهْرَا

(ومن المسائل عنه رحمه الله)

قال أبو عاصم : إن لأبى على « كتابا » أجاب فيه عن « الجامع الصغير » لمحمد بن الحسن .

● قال : وفيه ذكر أنه إذا قال : أنت طالق ، إن شِئْتِ . فقالت : شئتُ إن كان كذا ، أو إن شاء فلان .

قال أبو حنيفة : إن كان لشىء مضى وقع ، وإن كان [بشَىْءٍ][3] مستقبل لم يقع ، وبطل خِيارُها .

قال الثَّقَفِىّ : فيه احتمالان : أحدهما [أنه][4] يقع فى الحال إذا وُجِد فى المجلس ، والثانى أنه يقع فى الحالين إذا وُجد فى المجلس ، أو بعدَه .

وقال أبو على الزُّجاجِىّ : لا يقع بحال .

قلتُ : الاحتمالان غريبان ، وما ذكره الزُّجاجِىّ ، هو المذهب ، ووراءه وجهٌ فى « الرَّافِعىّ » عن الحَنَّاطِىّ[5] أنه يصح تعليق المشيئة ، ويقع الطلاق إذا قال المُعلَّق

---

(١) نسب السلمى هذا القول إلى أبى بكر الرازى .

(٢) البيتان فى طبقات الصوفية ٣٦٤ .

(٣) زيادة من طبقات العبادى ٦٣ . على ما فى المطبوعة ، وفى ج ، ز : « وإن كان بمستقبل لم يقع » .

(٤) زيادة من طبقات العبادى ٦٤ ، ومن الطبقات الوسطى .

(٥) فى المطبوعة : « الخياطى » والتصويب من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى . والحناطى بفتح الحاء المهملة ، وتشديد النون وفى آخرها طاء مهملة هذه النسبة لجماعة من أهل طبرستان ، لعل بعض أجداده كان يبيع الحنطة ، اللباب ٣٢٣/١ .

بمشيئته : شئتُ . ولكن لم يتعرَّض القائل لهذا الوجه إلى أنه هل يكون هذا دائما ، أو يختص بالمجلس ؟ وفقه أبي حنيفة دقيق .

● ونظير المسألة ، لو قالت الزوجة : طَلِّقْنى بألف درهم . فقال : أنت طالق على الألف إن شئتِ .

قال الأصحاب فى « باب الخُلْع » : ليس بجواب ؛ لما فيه من التعليق بالمشيئة ، بل هو كلام يتوقف على مشيئةٍ مُستأنَفة .

قال القاضى الحسين ، فى أول « باب صفة الصلاة » من « تعليقته » بعد ما حكى قول أبى حنيفة : « أنه لو نوَى فى بيته أنه يخرج يُصلِّى فى المسجد صحَّ ، وإن عَزُبت نيَّته بعدَه » . مانصه : سألت أبا على الثَّقَفِىّ عن هذا ، فقال : عندنا أنه يجوز ذلك ، إذا لم يخطُر بباله شيء آخر ، إلى أن يدخل فى الصَّلاة ، فلو كان الأمر كما ذكره لم يبْقَ بيننا وبينه فيه خلاف .

قلتُ : أبو على الثَّقَفِىّ هذا رجل حَنَفىّ ، رآه القاضى حسين ، أما أبو على صاحبُنا ، صاحب هذه الترجمة ، فلم يُدْرِكْه أشياخ القاضى ، فضلًا عنه ، نبَّهتُ عليه لِئَلا يقع فيه الغلطُ .

١٥٨

محمد بن عثمان بن إبراهيم بن زُرْعة الثَّقَفِىّ ، مولاهم ، أبو زُرْعة*

قاضى دمشق ، كانت داره بنواحى باب البريد .

ووَلِىَ قضاء مصر سنة أربع وثمانين ومائتين ، ولم يَلِ بعده قضاء مصر ، ولا قضاء الشام إلا شافعىُّ المذهب غير ابن خديم قاضى الشام ، فإنه كان أَوْزَاعِىَّ المذهب ، ثم لم يزل الأمر للشافعيّة مصرًا وشامًا ، إلى أن ضمَّ الملك الظاهر بِيبَرْس ، فى سنة أربع وستين وستمائة القُضاةَ الثلاثة إلى الشافعيّة .

* له ترجمة فى : البداية والنهاية ١١/١٢٢ ، شذرات الذهب ٢/٢٣٩ ، العبر ٢/١٢٣ قضاة دمشق لشمس الدين بن طولون ٢٢ . وانظر : سير أعلام النبلاء ١٤/٢٣١ وحواشيه .

روى عنه الحسن الحَصائِرِىّ ، وغيره .

وكان رجلا رئيسا ، يقال : إنه الذى أدخل مذهب الشّافعىّ إلى دِمَشق ، وإنه كان يهَب لمن يحفظ « مختصر المُزنىّ » مائةَ دينار ، وكان قد قام مع أحمد بن طولون فى خلع أبى أحمد المُوفَّق ، ووقف عند المنبر يوم الجمعة ، وقال : أيها الناس ، أُشهدكم أنى خلعْتُ أبا أحمد ، كما يُخلَع الخاتم من الأصبع ، فالْعنوه .

فعل ذلك أبو زُرْعة بأمر أحمد بن طولون ، وكانت قد جرت وَقْعة بين ابن المُوَفَّق وبين خُمَارَوَيْه بن أحمد بن طولون ، تُسَمَّى « وقعة الطَّواحين » انتصر فيها أحمد بن المُوَفَّق ، ورجع إلى دِمَشْق ، وكانت هذه الوقعة بنواحى الرَّمْلة ، فقال ابن المُوَفَّق لكاتبه أحمد بن محمد الوَاسِطىّ : انظُر مَن كان يُبْغِضُنا . فأُخِذ يزيد بن عبد الصَّمد ، وأبو زُرْعة الدِّمشقىّ ، والقاضى أبو زُرْعة مُقيَّدين ، فاستحضرهم يوما فى طريقه إلى بغداد ، فقال : أيُّكم القائل : قد نزعتُ أبا أحمد ؟ فَرَبَت ألسنتُهم ويئِسوا من الحياة .

قال أبو زرعة الدِّمَشْقِىّ : أما أنا فأُبْلسْتُ ، وأما يزيد فَخَرِس ، وكان تَمْتَامًا[1] ، وكان أبو زرعة محمد بن عثمان أحدثَنا سنًّا ، فقال : أصلح الله الأمير .

فقال الواسِطِىّ : قف ، حتى يتكلَّم أكبرُ منك .

فقلنا ، أصْلحك الله ، هو يتكلَّم عنا .

فقال : تكلم .

فقال : والله مافينا هاشِمىٌّ صريح ، ولا قُرَشِىٌّ صحيح ، ولا عربىٌّ فصيح ، ولكنا قومٌ مُلِكْنا ، يعنى قُهِرنا ، ثم روَى أحاديثَ فى السَّمع والطاعة ، وأحاديثَ فى العفو والإحسان ، وكان هو المتكلِّم بالكلمة التى يطالِب بها ، وقال : إنّى أشْهدك أيها الأمير أن نسائى طوالق ، وعبيدى أحرار ، ومالى حرام ، إن كان فى هؤلاء القوم أحد قال هذه الكلمة ، ووراءنا حُرَم وعيال ، وقد تسامع الناس بهلاكنا ، وقد قدَرتَ ، وإنما العفو بعد القدرة .

فقال للواسطىّ : أطلقهم ، لا كثَّر الله أمثالهم .

---

(١) تمتم فى كلامه : عجل فيه .

قلت : وهذا من حسن تصرُّفه ؛ فإنه هو القائل ، لا هُم ، فصدقتْ يمينه .

قال ابن زُولَاق : وَلِيَ أبو زُرْعة مصر سنة أربع وثمانين ومائتين ، وكان يذهب إلى قول الشافعيّ ، ويوالى عليه ، وكان عفيفًا شديد التَّوقّف فى إنفاذ الأحكام ، وله مال كثير ، وضِياع كبار بالشَّام .

قال : وكان يَرْقِى من وجع الضِّرس ، ويدفع إلى صاحب الوجع حَشيشة ، تُوضَع عليه ، فيسكن ، وكان يَزِن عن الغُرماء الضَّعْفى ، وربما أراد القومُ النُّزْهة فيأخذُ الواحدُ بيد الآخر ، ويُحضِره إليه يطالبه ، فيُقرُّ له ويبكى ، فيرحمُه القاضى ويَزِن عنه .

● قال ابن الحدَّاد الفقيه ، رحمه الله : سمعت منصور بن إسماعيل ، يقول : كنتُ عند أبى زُرْعة القاضى ، فذكر الخلفاء ، فقلتُ له : أيها القاضى ، يجوز أن يكون السَّفيه وكيلا ؟ .

قال : لا .

قلتُ : فولِيَّ امرأة[1] ؟

قال : لا .

قلتُ : فأمينا ؟

قال : لا .

قلتُ : فشاهدا ؟

قال : لا .

قلتُ : فيكون خليفةً ؟

قال : يا أبا الحسن ، هذه من مسائل الخوارج .

توفى أبو زُرْعة القاضى بدمشق ، سنة اثنتين وثلاثمائة .

---

(١) فى المطبوعة : « موليا لامرأة » والتصويب من : ج ، ز .

١٥٩

محمد بن على بن أحمد

أبو العباس الأديب الكَرْجِىّ ، بالجيم*

نزيل نيْسابور .

أحد الأدباء ، العلماء ، الزهاد .

تفقَّه عند[١] أبى عبد الله الزبَيْرِىّ بالبصرة .

ولقِىَ أبا محمد القُتَبِىّ[٢] وأخذ عنه .

وكان عالما بالفرائض ؛ أحد المؤذِّنين بنيْسابور ، مُقدَّما فى التأديب .

وممن تأدب عليه أبو عبد الله الحافظ ، وذكره فى « تاريخه » وحكى عنه أورادا نهارية جليلة من صلاة وقراءة ، قد كان يعانيها مع شغل التَّأديب ، وذكر أنه اختلف إليه أربع سنين ، فما رآه أفطر إلا فى يوْمَى[٣] العيد وأيام التَّشْريق .

وسمع من أبى خليفة ، وعبدان الأهْوَازىّ ، وأقرانِهما .

روى عنه الحاكم ، وسمع منه « مختصر الزُّبَيْرِىّ » .

توفى فى ذى الحجة ، سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة .

---

* له ترجمة فى إنباه الرواة ١٨٥/٣ ، وهو فيه : « الكرخى » ، والبداية والنهاية ٢٢٨/١١ ، وليس فى المصادر ما يؤيد ضبطه : ولعل ضبطنا هو الصواب . انظر اللباب ٣٣/٣ ، ٣٤ ، المشتبه ٥٤٦ ، ٥٤٧ .

(١) فى المطبوعة : « على » والمثبت من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٢) فى المطبوعة: «الثقفى» والتصويب من: ز، والطبقات الوسطى، وفى ج: القتيبى. وفى الإنباه ١٨٦/٣ نقلا عن الحاكم: « وكان قد أتى أبا محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، وأخذ عنه » .

(٣) فى الأصول : « يوم » والمثبت من الطبقات الوسطى ، ومن إنباه الرواة ١٨٦/٣ .

١٦٠

محمد بن على بن إسماعيل القفَّال الكبير ، الشَّاشِى*

الإمام الجليل ، أحد أئمة الدهر ، ذو الباع الواسع فى العلوم ، واليد الباسطة ، والجلالة التامة ، والعظمة الوافرة .

كان إماما فى التفسير ، إماما فى الحديث ، إماما فى الكلام ، إماما فى الأصول ، إماما فى الفروع ، إماما فى الزهد والورع ، إماما فى اللغة والشعر ، ذاكرا للعلوم ، محقِّقا لما يورِدُه ، حسن التَّصرُّف فيما عنده ، فردًا من أفراد الزمان .

قال فيه أبو عاصم العبَّادِىّ : هو أفصح الأصحاب قلما ، وأثبتُهم فى دقائق العلوم قَدَمًا ، وأسرعهم بيانًا ، وأثبتُهم جنَانًا ، وأعلاهم إسنادًا ، وأرفعهم عمادًا .

وقال الْحَلِيمِىّ : كان شيخُنا القفَّال أعلمَ مَن لقيته من علماء عصره .

وقال فى كتابه « شعب الإيمان » فى الشعبة السادسة والعشرين ، فى الجهاد : إمامنا الذى هو أعْلى مَن لَقِينا من علماء عصرنا ، صاحب الأصول ، والجدَل ، وحافظ الفروع والعِلَل ، وناصر الدين بالسيف والقلم ، والموفى بالفضل فى العلْم على كلِّ عَلَم ، أبو بكر محمد بن على الشَّاشِىّ .

وقال الحاكم أبو عبد الله : هو الفقيه ، الأديب ، إمام عصره بما وراء النَّهر للشافعيِّين ، وأعلمهم بالأصول ، وأكثرهم رحلة فى طلب الحديث .

وقال الشيخ أبو إسحاق الشِّيرَازِىّ : كان إماما ، وله مصنفات كثيرة ، ليس لأحد مثلها ، وهو أوّل من صنف الجدَل الحسَن من الفقهاء ، ولهِ « كتاب فى أصول الفقه » وله « شرح الرسالة » وعنه انتشر فقه الشافعىّ بما وراء النَّهر .

وقال ابن الصَّلاح : القفَّال الكبير ، علَم من أعلام المذهب رفيع ، ومَجْمَع علوم هو بها عَليمٌ ولها جَمُوع .

---

* له ترجمة فى الأنساب ٤٦٠ ا ، تبيين كذب المفترى ١٨٢ ، شذرات الذهب ٣/ ٥١ ، طبقات الشيرازى ٩١ ، العبادى ٩٢ ، طبقات ابن هداية الله ٢٧ ، العبر ٢/ ٣٣٨ ، النجوم الزاهرة ٤/ ١١١ ، وفيات الأعيان ٣/ ٣٣٨ . وانظر : سير أعلام النبلاء ١٦/٢٨٣ وحواشيه .

قلت : سمع[1] القفَّال من ابن خُزَيمة ، وابن جَرير ، وعبد الله المَدَائِنىّ ، ومحمد بن محمد البَاغَنْدِىّ ، وأبى القاسم البَغَوِىّ ، وأبى عَرُوبة الحَرَّانِىّ ، وطبقتهم .

روى عنه أبو عبد الله الحاكم ، وقال : ورد نَيْسابور مرة على ابن خُزَيمة ، ثم ثانيا عند مُنْصَرَفه من العراق ، ثم وردها على كِبر السِّنّ ، وكتبْنا عنه غيرَ مرة ، ثم اجتمعنا ببُخارَى غيرَ مرة ، فكتبتُ عنه ، وكتب عنِّى بخطِّ يده .

ورَوَى أيضا عنه أبو عبد الرحمٰن السُّلَمِىّ ، وأبو عبد الله الْحَلِيمِىّ ، وابن مَنْدة ، وأبو نصر عمر بن قَتادة ، وغيرهم .

وذكر الشيخ أبو إسحاق : أنه درَس على ابن سُرَيج .

قال ابن الصَّلاح : والأظهر عندنا أنه لم يُدْرِكه .

وقال الحافظ أبو القاسم بن عساكر[2] : بلغنى أنه كان مائلا عن الاعتدال ، قائلا بالاعتزال فى أول مرة ، ثم رجع إلى مذهب الأشْعرِىّ .

قلتُ : وهذه فائدة جليلة ، انفرجت بها كُربةٌ عظيمة ، وحَسِيكة[3] فى الصدر جسيمة ؛ وذلك أن مذاهب تُحْكَى عن هذا الإمام فى الأصول ، لا تصح إلا على قواعد المعتزلة ، وطالما وقع البحثُ فى ذلك حتى تُوُهِّم أنه مُعتزلىّ ، واستند المُتوَهِّم إلى ما نُقل أن أبا الحسن الصَّفَّار ، قال : سمعت أبا سهَل الصُّعْلُوكِىّ ، وسئل عن تفسير الإمام أبى بكر القفَّال ، فقال : قَدَّسَه من وَجْه ، ودَنَّسه من وجه . أى دَنسه من جهة نُصْرَةِ مذهب الاعتزال .

---

(١) ذكر المصنف سماع القفال فى الطبقات الوسطى على نحو آخر ، فقال :

سمع بخُراسان ابنَ خُزَيمة ، وأقرانَه .

وبالعراق ابنَ جَرير ، وأبا بكر البَاغَنْدِىّ ، وغيرهما .

وبالجزيرة أبا عَرُوبة ، وغيرَه .

وبالشَّام أبا الجَهم ، وغيرَه .

(٢) عبارة الحافظ ابن عساكر فى تبيين كذب المفترى ١٨٣ هكذا : « بلغنى أنه كان فى أول أمره مائلا عن الاعتدال ، قائلا بمذاهب أهل الاعتزال » وقد تصرف المصنف فى عبارة ابن عساكر ، وزاد عليها .

قلتُ : وقد انكشفت الكربة بما حكاه ابن عساكر ، وتبيَّن لنا بها أن ما كان من هذاالقَبيل ، كقوله : يجب العمل بالقياس عقلا ، وبخبر الواحد عقلا ، وأنحاء ذلك ، فالذى نراه أنه لمَّا ذهب إليه كان على ذلك المذهب ، فلما رجع لابد أن يكون قد رجع عنه ، فاضبِط هذا .

● وقد كنت أغتبط بكلام رأيته للقاضى أبى بكر فى « التقريب » « والإرشاد » وللأستاذ أبى إسحاق الإسْفَرَاينىّ فى « تعليقه » فى أصول الفقه فى مسألة شُكر المُنعِم ، وهو أنهما لما حَكَيا القولَ بالوجوب عقلا عن بعض فقهاء الشافعية من الأشْعريّة قالا : اعْلم أن هذه الطائفة من أصحابنا ، ابن سُرَيج ، وغيره ، كانوا قد برَعوا فى الفقه ، ولم يكن لهم قدمٌ راسخٌ فى الكلام ، وطالعوا على الكِبَر كُتُبَ المعتزلة ، فاستحسنوا عباراتهم ، وقولَهم : « يجب شُكرِ المُنْعم عقلا » فذهبوا إلى ذلك ، غيرَ عالمين بما تُؤدِّى إليه هذه المقالة ، من قبيح المذهب .

وكنت أسمع الشيخ الإمام رحمه الله يحكى ما أقوله عن الأستاذ أبى إسحاق ، مغتبِطًا به فأقُول له : ياسيِّدى ، قد قاله أيضا القاضى أبو بكر ، ولكن ذلك إنما يقال فى حق ابن سُرَيج ، وأبى على بن خَيْران ، والإصْطَخْرىّ ، وغيرهم من الفقهاء الذَّاهبين إلى ذلك ، الذين ليس لهم فى الكلام قدم راسخ . أما مثل القفّال الكبير ، الذى كان أستاذا فى علم الكلام ، وقال فيه الحاكم : إنه أعلم الشافعيِّين بما وراء النَّهر بالأُصول ، فكيف يحسُنُ الاعتذار عنه بهذا ؟

فلما وقفتُ على ما حكاه ابن عَساكر انْشرحتْ نفسى له ، وأوقعَ الله فيها أن هذه الأمور أشياءُ كان يذهب إليها ، عند ذهَابه إلى مذهب القوم ، ولا لَوْم عليه فى ذلك بعد الرُّجوع .

وفى « شرح الرسالة » للشيخ أبى محمد الجُوَيْنىّ أن أصحَابنا اعتذروا عن القفَّال نفسه ، حيث أوجب شُكْر المُنعِم ، بأنه لم يكن مندوبًا فى الكَلام وأُصوله .

قلت : وهذا عندى غيرُ مقبول ؛ لما ذكرت .

وقد ذكر الشيخ أبو محمد بعد ذلك، فى هذا الكتاب أن القفَّال أخذ علم الكلام عن الأشْعَرِىّ، وأن الأشْعرِىّ كان يقرأ عليه الفقه، كما كان هو يقرأ عليه الكلام، وهذه

الحكاية كما تدلُّ على معرفته بعلم الكلام ، وذلك لا شك فيه ، كذلك تدل على أنه أشْعَرِىّ وكأنه لمَّا رجعَ عن الاعتزال ، وأخذ فى تلقِّى علم الكلام عن الأشْعَرِىّ ، فقرأ عليه على[1] كِبَر السِّن ، لِعَلِىِّ رُتبة الأشعرِىّ ، ورسوخ قدمه فى الكلام ، وقراءةُ الأشْعرِىّ الفقه عليه تدل على عُلُوِّ مرتبته ، أعنى مرتبة القفَّال وقتَ قراءته على الأشْعرِىّ ، وأنه كان بحيث يُحمَل عنه العلم .

قال الشيخ أبو إسحاق : مات القفَّال سنة ست وثلاثين وثلاثمائة .

قال ابن الصَّلاح : وهو وَهْم قطعا .

قلت : أرَّخ الحاكم أبو عبد الله وفاته ، فى آخر[2] سنة خمس وستين وثلاثمائة بالشَّاش ، وهو الصواب .

ومولده فيما ذكره ابن السَّمْعَانِىّ سنة إحدى وتسعين ومائتين ، فيكون عمره حين توفى ابن سُرَيج سبع سنين ، ويكون قد جاوز العشرين يوم موت الأشْعَرِىّ بسنوات ، على الخلاف فى وفاة الأشْعَرِىّ .

(ومن الرواية عنه)

حدثنى الحافظ أبو سعيد خليل بن كَيْكَلدى العَلائِىّ ، من لفظه ، بالقدس الشريف : أخبرنا[3] القاسم بن المُظفَّر ، عن محمود بن إبراهيم ، أخبرنا محمد بن أحمد المُقدِّر[4] ، أخبرنا أبو عمرو عبد الوهَّاب ، أخبرنا أبى الحافظُ محمد بن إسحاق ، حدثنا محمد بن على الشَّاشِىّ ، حدثنا ابن أبى داود ، حدثنا إسحاق ، عن شاذَان ، حدثنا سعيد ، عن الحسن بن عُمارة ، عن عمْرو بن مُرَّة ، عن سعيد بن المُسيَّب ، عن أنس بن مالك رضى الله عنه ، قال : سمعتُ النبىَّ ﷺ ، يقول ، وأنا رَدِيفُ أبى طلحة : « لَبَّيْكَ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ مَعًا » .

---

(١) فى المطبوعة : « فى » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) ذكر المصنف فى الطبقات الوسطى عن الحاكم تاريخ وفاته بذى الحجة .

(٣) فى ج : « أخبرنا أبو القاسم » وهو خطأ صوابه من : المطبوعة ، ز ، وانظر الدرر الكامنة ٢٣٩/٣ .

(٤) بضم الميم وفتح القاف وكسر الدال المهملة المشددة وفى آخرها راء مشددة ؛ يقال هذا لمن يعلم الفرائض والمقدرات والحساب . اللباب ١٦٩/٣ .

ومن نظم القفَّال–وقد اختصر شيخنا الذَّهبيّ ، وأكثرُ مَنْ تَرْجَمَهُ على قولِه–فيما رواه البَيْهقِيّ عن عمر بن قتَادة ، أنه قال : أنشدنا أبو بكر القفَّال لنفسه :

أُوَسِّع رَحْلِي على مَن نَزَلْ   وزادِى مُباحٌ على مَن أَكَلْ

نُقَدِّمُ حاضرَ ما عندنـــا   وإن لم يكنْ غيرَ بَقْلٍ وخَلّ

فأما الكريـمُ فيَـرْضَى به   وأما البخيلُ فمَن لم أُبَـلْ

ووقفت له أنا على قصيدة طنَّانة ، وكلمة بديعة شأنها عجيب ، وأنا مُوردها إن شاء الله .

أخبرنا يونس بن إبراهيم بن عبد القوى الدَّبَابيسِيّ[1] إجازة ، قال : أخبرنا أبو الحسن على بن أبى عبد الله بن المُقَيَّر[2] ، كتابة ، عن الحافظ أبى الفضل ابن ناصر ، قال : كتب إلىّ أبو عبد الله محمد بن أبى نصْر بن عبد الله الحُمَيْدِىّ ، أخبرنا الشيخ أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم بن منصور الشَّاشِىّ ، قدم علينا بغداد ونحن بها ، قراءة عليه ، أخبرنا الحافظ أبو طاهر محمد بن على بن محمد بن بُوَيه الزَّرَّاد[3] ، قراءة عليه وأنا حاضر أسمع [بِبَنْج دِه][4] (٥مَرْو الرُّوذ ، فى مدرسة مَرَسْت٥) ، قال : سمعت الشيخ الإمام أبا عبد الله الحسين بن الحسن الحَلِيمِىّ ، يقول : أخبرنى عبد الملك بن محمد الشَّاعر أنه كان فيمن غزا الرُّوم من أهل خُراسان وما وراء النَّهر ، عام النَّفير ، وفيهم يومئذ أبو بكر محمد بن على ابن إسماعيل القفَّال ، إمام المسلمين ، فوردت من نِقْفُور عظيم الروم على المسلمين قصيدة ساءتهم ، وشقَّتْ عليهم ، لِمَا كان اللعين أجرى إليهم فيها من التَّثْرِيب ، والتَّعْيِير ،

---

(١) فى ج ، ز : « الدنابيسى » وهو خطأ صوابه فى المطبوعة ، وانظر الدرر الكامنة ٤/٤٨٤ .

(٢) فى المطبوعة : « المقر » وهو خطأ صوابه من : ج ، ز وانظر الدرر الكامنة ٤/٤٨٤ .

(٣) بفتح الزاى والراء المشددة وفى آخرها دال مهملة ، نسبة إلى صنعة الدروع من الزرد : اللباب ١/٤٩٧ .

(٤) زيادة من : ج ، ز على ما فى المطبوعة ، وهى خمس قرى متقاربة من نواحى مرورالروذ بخراسان ، عمرت حتى اتصلت وصارت كالمحال . المراصد ٢٢٤ ، وقد أثبتناها كما وردت فى : ج ، ز ، ونسخة ا من المراصد ، وهى فى معجم البلدان ٢/٢٩٠ ؛ ومتن المراصد : « بنج ديه » .

(٥) فى المطبوعة : « بمروالروذ » والمثبت من ج ، ز ، وفى ج ،ز : « فى مدرسته » والمثبت فى المطبوعة . ومرست : إحدى القرى الخمس ببنج دية. معجم البلدان ٨/٢٤ ، وانظر المراصد ١٢٥٨ ففيه: «إحدى القرى الخمس ببنج ده».

وضروب الوعيد والتَّهْديد ، وكان فى ذلك الجمع غير واحد من الأدباء ، والفصحاء ، والشعراء ، من كُور خُراسان ، وبلاد الشام ، ومدائن العراق ، فلم يكمُل لجوابها من بينهم إلا الشيخ أبو بكر القفّال ، وأخبر عبد الملك هذا أنه أُسِر بعد وصول جواب الشيخ إليهم ، فلما بلغ قُسْطَنْطِينِيَّة اجتمع أحْبارهم عليه ، يسألونه عن الشيخ ، مَن هو ؟ ومِن أىِّ بلدٍ هو ؟ ويتعجّبون من قصيدته ، ويقولون : ما علِمْنَا أن فى الإسلام رجلًا مثلَه ، وأن الواردة[1] من نقْفور ، عليه لعائن الله تعالى كانت باسم الفضل ، الإمام المطيع لله ، أمير المؤمنين رحمه الله ، وهى :

مِن الملك الطُّهْر المسيحى رسالةٌ ... إلى قائمٍ بالمُلْك من آلِ هاشمِ[3]

أما سمِعَتْ أُذْناكَ ما أنا صانعٌ ... بلَى فعداكَ العجزُ عن فِعْل حازمِ

فإن تكُ عمَّا قد تقلَّدْتَ نائمًا ... فإنِّى عمَّا همَّنِى غيرُ نائمِ

ثغورُكُمُ لم يَبْقَ فيها لِوَهْنِكُمْ ... وضعْفِكُمُ إلا رُسومُ المعالمِ

فتحْنا ثُغورَ الأَرْمِنيَّةِ كُلَّهَا ... بفِتْيان صِدْقٍ كاللُّيوثِ الضَّراغمِ[4]

ونحْن جلبْنا الخيلَ تَعْلُكُ لُجْمَها ... ويلعبُ منها بعضُها بالشَّكائمِ

إلى كلِّ ثغْرٍ بالجزيرةِ آهلٍ ... إلى جُنْدِ قِنَّسْرِينكُمْ والعواصمِ[5]

ومَلْطَى معْ سُمَيْساط من بعد كَرْكَرٍ ... وفى البحر أصنافُ الفتوحِ القَواصمِ[6]

---

(١) فى المطبوعة : « الواردة عليه » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) ذكر ابن كثير فى البداية والنهاية ١١/٢٤٤ – ٢٥٢ قصيدتى نقفور وابن حزم ، ولم يذكر قصيدة القفال . وانظر : فهرست ابن خير ٤٠٩ ، ٤١٠ .

(٣) بعد هذا فى حاشية ج : « من خط القونوى

إلَى الملك الفَضْل المُطيع أخى العُلَا ... ومَنْ يُرْتَجَى للمُعْضِلات العظائمِ

وهو فى البداية والنهاية ١١/٢٤٤ البيت الثانى فى القصيدة .

(٤) إرمينية : اسم لصقع واسع عظيم فى الشمال ، وحدها من برذعة إلى باب الأبواب ، ومن الجهة الأخرى إلى بلاد الروم وجبال القبق . المراصد ٦٠ .

(٥) قنسرين : مدينة بينها وبين حلب مرحلة ، تفرق عنها أهلها حين غلب الروم على حلب سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة . المراصد ١١٢٦ .

(٦) ملطية : مدينة من بلاد الروم ، تتاخم الشام . المراصد ١٣٠٨ ، وسميساط : مدينة على شاطئ الفرات فى طرف الروم ، على غربى الفرات ، المراصد ٧٤١ ، وكركر : حصن قرب ملطية ، وهو أيضا حصن بين سميساط وحصن زياد ، وهو قلعة خرت برت . المراصد ١١٥٩ . وفى البداية والنهاية ١١/٢٤٥ : « مطلية مع » .

وبالْحَدَث البيضاءِ جالتْ عساكِرى وكَيْسُوم بعد الْجَعْفَرِىّ المعالـمِ[1]

ومَـرْعَشُ أَذْلَلْنَـا أعِـزَّةَ أهْلِهَـا فصارَتْ لنا مِن بَيْن عبدٍ وخادمِ[2]

وسَلْ بسَرُوجٍ إذْ خَرجْنَا بجمعه تَميد به تعلو عَلَـى كُلِّ قائـمِ[3]

وأهـلُ الرُّهَـا لاذُوا بِنَـا وتحزَّمُـوا بمنديلِ مَوْلَـى جلَّ عن وَصفِ آدمِ[4]

وصَبَّحَ رَأْسَ الْعَيْـنِ مِنَّا بَطَـارِقٌ ببيضٍ عَدَوْناها بضَرْب الجَماجِمِ[5]

ودَارًا وَمَيَّافَارِقِيـنَ وأُرْدُنًـا صَبَحْنَاهُمُ بالخيلِ مِثْلِ الضَّراغِمِ[6]

وَمِلْنَا عَلَى طَرَسُوسَ مِيلَةَ غَابِنٍ أذَقْنَاهُـمُ فيها بحَزِّ الْحَلاقِـمِ[7]

وَأَقْرِيطِش مالَتْ إليها مَراكِبِـى على ظَهْرِ بَحْرٍ مُزْبِدٍ مُتَلاطِمِ[8]

فَحُزْنَاهُمُ أسرًا وسِيقَتْ نساؤُهمْ ذواتُ الشُّعورِ المُسبَلاتِ الفَواحِمِ

---

(١) الحدث : قلعة حصينة بين ملطية وسميساط ومرعش ، من الثغور . المراصد ٣٨٥ . وكيسوم : قرية من أعمال سميساط ، فيها حصن كبير على تلعة . المراصد ١١٩٢ . والجعفرى : اسم قصر بناه المتوكل قرب سر من رأى ، بموضع يسمى الماحوزة ، واستحدث عنده مدينة وانتقل إليها ، وأقطع قواده بها قطائع ، فصارت أكبر من سر من رأى . المراصد ٣٣٦ .

(٢) مرعش : مدينة بالثغور ، بين الشام وبلاد الروم ، أحدثها الرشيد ، لها سوران ، وفى وسطها حصن ، يسمى المروانى ولها ربض يعرف بالهارونية . المراصد ١٢٥٩ .

(٣) سروج : بلدة قريبة من حران . المراصد ٧١٠ . وقد ورد البيت هكذا فى الأصول ، وورد فى البداية والنهاية ٢٤٥/١١ هكذا :

وسد بسَرُوج إذْ خرجْنَا بجَمْعنا لنـا رُتْبـةٌ تَعْلـو على كلِّ قائـمِ

(٤) الرها : مدينة بالجزيرة فوق حران . المراصد ٦٤٤ . وفى البداية والنهاية ٢٤٥/١١ : « وتحزبوا * بمنديل مولى علا عن » .

(٥) رأس العين : مدينة كبيرة من مدن الجزيرة بين حران ودنيسر . المراصد ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، والبطريق : القائد من قواد الروم ، تحت يده عشرة آلاف رجل . القاموس (ب ط ر ق) . وفى المطبوعة : « غذوناها » والمثبت من : ج ، ز .

(٦) دارا : بلد بالجزيرة فى لحف جبل ماردين ، بينها وبين نصيبين . المراصد ٥٠٤ ، وميا فارقين أشهر مدينة بديار بكر . المراصد ١٣٤١ ، والأردن : كورة واسعة منها الغور ، وطبرية ، وصور ، وعكا ، وما بين ذلك . المراصد ٥٤ .

(٧) طرسوس : مدينة بثغور الشام ، بين أنطاكية وحلب وبلاد الروم ، بينها وبين أذنة ستة فراسخ . المراصد ٨٨٣ . وفى المطبوعة : « ميلة عامر » والمثبت من : ج ، ز .

(٨) أقريطش (بالفتح ويكسر) : جزيرة فى بحر المغرب ، يقابلها من بر إفريقية لوبيا ، وهى كبيرة فيها مدن وقرى . المراصد ١٠٤ .

هناك فتحْنا عيـنَ زَرْبَـةَ عَنْـوَةً ... بهـم فأَبَدْنَـا كلَّ طاغٍ وظالـمِ[1]

نَعمْ وفتحْنـا كلَّ حِصْنٍ مُمنَّعٍ ... فَسُكَّانُه نَهْبُ النُّسورِ القَشَاعِمِ[2]

إلى حَلَبٍ حتى استبحْنَا حريمَها ... وهَـدَّمَ منها سورَهـا كلُّ هادِمِ

وكم ذاتِ خِدْرٍ حُرَّةٍ عُلْوِيَّـةٍ ... مُنعَّمةِ الأطْرافِ غَرْثَى المعاصِمِ[3]

سَبَيْنَا وسُقْنا خاضعاتٍ حواسِرًا ... بغيْرِ مُهُورٍ لَا ولا حُكْمِ حاكِمِ

وكم من قتيلٍ قد تركْنا مُجَنْدَلًا ... يَصُبُّ دمًا بين اللَّها واللَّهـازِمِ[4]

وكم وَقْعَةٍ فى الدَّرْبِ ذاقتْ كُماتُكُمْ ... فسُقناكُمْ سوقًا كسَوْقِ البهائـمِ[5]

ومِلْنا إلى أَرْتَاحِكـم وحريمهـا ... بمُعْجزةٍ تحتَ العَجاجِ السَّوالِمِ[6]

فأهْـوَتْ أعـاليها وبُـدِّل رسمُهـا ... من الأُنْسِ وَحْشًا بعد بيضٍ نواعِمِ[7]

إذا صاح فيها البُومُ جَاوبَهُ الصَّدَى ... وأسعدَهُ فى النَّوْح نوحُ الحمائِمِ[8]

وأَنْطَاكُ لم تَبْعُدْ عَلَيَّ وإنَّنِـي ... سأُلْحِقُهـا يومًا بنَـزْوَةِ حازِمِ[9]

ومسكـنُ آبـائى دِمَشْقُ وإنَّـه ... سَيَرْجِعُ فيها مُلْكُها تحتَ خاتِمِي

أيا قاطنِي الرَّمْلاتِ ويْحكمُ ارجِعُوا ... إلى أرض صَنْعاكُمْ وأرضِ التَّهَائِمِ[10]

---

(١) عين زربى : بلد بالثغر ، من نواحى المصيصة . المراصد ٩٧٧ .

(٢) نسر قشعم : مسن ضخم . القاموس (ق ش ع م) .

(٣) جارية غرثى المعصم : دقيقته .

(٤) اللهاة : اللحمة المشرفة على الحلق ، أو مابين منقطع أصل اللسان إلى منقطع القلب من أعلى الفم ، واللهازم : جمع لهزمة ، وهما لهزمتان ناتئتان تحت الأذنين . القاموس (ل هـ و) ، (ل هـ ز م) .

(٥) الدرب : يراد به مابين طرسوس وبلاد الروم . المراصد ٥٢٠ .

(٦) أرتاح : حصن منيع كان من أعمال حلب . المراصد ٥١ . وفى الأصول : « أرياحكم » وهو خطأ . وفى البداية ١١/٢٤٥ :

ومِلْنَـا إلى أرياحكـم وحريمهـا ... مُدوَّخـةٌ تحت العَجـاج السَّوالـمِ

(٧) فى المطبوعة ، ز : « بعض بيض » وفى ج : « بغض بيض » والمثبت من البداية والنهاية ١١/٢٤٥ .

(٨) الصدى : طائر يصر بالليل ، وطائر يخرج من رأس المقتول إذا بلى . يزعم الجاهلية . القاموس (ص د ى) . وأسعده : أعانه .

(٩) أنطاكية : مدينة هى قصبة العواصم من الثغور الشامية . المراصد ١٢٤ .

(١٠) صنعاء : عاصمة بلاد اليمن . انظر طبقات فقهاء اليمن ٣١٩ .

وَمِصْرٌ سأفتحُها بسَيْفِى عَنْوَةً   وأُحرِزُ أموالًا بها فى غنائِمِى
وكافورُ أغزُوه بما يستحقُّه   بمُشْطٍ ومِقْراضٍ ومَصٍّ المحاجِمِ
ألا شَمِّروا يا آلَ حَرّانَ ويْلَكُمْ   أتتْكُمْ جيوشُ الرُّومِ مثلَ الغمائمِ[1]
فإن تهربُوا تنْجُوا كرامًا أعِفَّةً   مِن المَلِك المُغْرَى بتَرْكِ المُسالِمِ
ألا شَمِّروا يا آلَ بَغْدادَ ويْلَكُمْ   فمُلْكُكُمُ مُسْتَضْعَفٌ غيرُ دائمِ[1]
رَضِيتُمْ بأنَّ الدَّيْلَمِىَّ خليفةٌ   فصِرْتُمْ عبيدًا للعبيدِ الدَّيالِمِ
فعُودُوا إلى أرض الحجازِ أذِلَّةً   وخَلُّوا بلادَ الرُّوم أهلِ المكارِمِ
سأُلقى بجَيْشى نحوَ بغدادَ سالمًا   إلى باب طاقٍ ثم كَرْخِ القُمَاقِمِ[2]
فأُحْرِقُ أعْلاهَا وأهدِمُ سورَهَا   وأسْبى ذَرارِيها على رَغْمِ راغِمِ
ومنها إلى شِيرازَ والرَّىِّ فاعْلَمُوا   خُراسانُ قَصْدِى بالجيوشِ الصَّوارِمِ
فأُسرِع منها نحوَ مكَّةَ سائرًا   أجرُّ جيوشًا كاللَّيالى السَّواجِمِ
فأَمْلِكُها دهرًا سليمًا مُسلَّمًا   وأنْصِبُ كُرْسِيًّا لأفْضَلِ عالِمِ
وأَغْزُو يَمانًا أو بلادَ يَمامةٍ   وصَنْعاءَها مع صَعْدَةٍ والتَّهائِمِ[3]
وأتركها قَفْرًا يَبابًا بَلاقِعًا   خَلاءً من الأهْلِين أرْضَ المعالِمِ[4]
وأَسْرِى إلى القُدْسِ التى شَرُفَتْ لنا   عزيزًا مَكِينًا ثابتًا للدَّعائمِ[5]
ملكْنَا عليكُمْ حينَ جارَ قويُّكُمْ   وعاملتُمُ بالمُنْكَراتِ العظائمِ

---

(١) فى المطبوعة : « ياأهل » فى الموضعين ، والمثبت من : ج ، ز . وفى البداية والنهاية ٢٤٥/١١ : « ياأهل حمدان » وفى ٢٤٦/١١ « ياأهل بغداد » .

(٢) باب الطاق : محلة كبيرة كانت ببغداد بالجانب الشرقى يعرف بطاق أسماء . المراصد ١٤٥ ، والكرخ هنا : كرخ بغداد ، وبه سوق المدينة ، خارج أسوارها بين الصراة ونهر عيسى . المراصد ١١٥٦ والقماقم من الرجال : السيد الكثير الخير ، الواسع الفضل . اللسان (ق م م) ٤٩٤/١٢ .

(٣) صعدة : مخلاف باليمن ، وهى أيضا مدينة عامرة آهلة يقصدها التجار من كل بلد ، منها إلى خيوان أربعة وعشرون ميلا . المراصد ٨٤١ .

(٤) فى ج ، ز : « أرض التعالم » والمثبت فى المطبوعة وفى البداية والنهاية ٢٤٦/١١ : « أرض نعائم » .

(٥) فى المطبوعة : « بانيا » والمثبت من : ج ، ز .

قضاتُكُمْ باعوا جِهارًا قضاءَهُمْ كبيْع ابن يعْقوبٍ ببَخْسِ دَرَاهِمِ

شيوخُكُمُ بالزُّورِ طُرًّا تَشاهدُوا وبالبَزِّ والبِرطِيلِ فى كل عالِمِ[1]

سأفتحُ أرضَ الشرقِ طُرًّا ومغربًا وأنشُرُ دينَ الصَّلْبِ نشْرَ العمائِمِ

ثم ذكر ثلاثة أبيات لم أستجز حكايَتَها[2] .

فأجاب الشيخ الإمام القَفَّال الشَّاشِىّ رحمه الله قائلًا :

أتانى مقالٌ لِامْرِئٍ غيرِ عالِمِ بطُرْقِ مجارى القولِ عند التَّخاصُمِ

تخَرَّصَ ألقابًا له جِدَّ كاذبٍ وعدَّدَ أثارًا له جِدّ واهِمِ

وأفْرَط إرْعادًا بما لا يُطيقُه وأدْلَى ببرهانٍ له غيرِ لَازِمِ

تسمَّى بطُهْرٍ وهْو أنْجَسُ مُشرِكٍ مُدَنَّسةٌ أثوابُه بالمَدَاسِمِ[3]

وقال مَسيحِىٌّ وليس كذاكُمُ أخُو قَسْوةٍ لا يَحتذِى فِعْلَ راحِمِ

وليس مسيحيًّا جَهُولًا مُثَلِّثًا يقولُ لعيسٰى جَلَّ عن وَصْفِ آدَمِ

وما المِلِكُ الطُّهْرُ المسيحىُّ غادرًا ولا فاجرًا رَكَّانةً للمظالِمِ[4]

تثَبَّتْ هداكَ اللهُ إن كنتَ طالبًا لِحَقٍّ فليس الخَبْطُ فِعْلَ المُقَاسِمِ

ولا تتكبَّرْ بالذى أنتَ لم تنَلْ كلابسِ ثَوْبِ الزُّورِ وَسْطَ المَقاوِمِ[5]

---

(١) فى ج ، ز : « وبالبر » والمثبت فى المطبوعة ، والبرطيل : الرشوة . والبيت فى البداية والنهاية ٢٤٦/١١ ورد هكذا :

عُدُولُكُمُ بالزُّورِ يشهد ظاهرًا وبالإفْكِ والبِرْطِيلِ مَعْ كلِّ قائِمِ

(٢) أورد ابن كثير فى البداية والنهاية ٢٤٧/١١ هذه الأبيات الثلاثة ، وهى :

فعيسٰى عَلَا فوقَ السَّماواتِ عرشُه يفوزُ الذى وَالَاهُ يومَ التَّخاصُمِ

وصاحِبُكم بالتُّربِ أوْدَى به الثَّرى فصار رُفاتًا بيْن تلك الرَّمائِمِ

تناوَلْتُمُ أصحابَهُ بعد مَوْتِه بسبٍّ وقَذْفٍ وانتهاكِ المحارِمِ

(٣) الدسم (بالتحريك) : الوضر والدنس . اللسان (د س م) ١٩٩/١٢ .

(٤) فى ج . « غازيا » وفى ز : «غاذيا » والمثبت فى المطبوعة .

(٥) فى المطبوعة : « وسط المقادم » والمثبت من : ج ، ز . وانظر النهاية ٢٢٨/١ .

تُعَـدِّدُ أيَّامًا أتتْ لِوقوعِهـا — سنونٌ مضَتْ مِن دهرِنا المُتقادِمِ
سُبِقْتَ بها دهرًا وأنت تعُدُّها — لنـفْسِك لاترْضَى بِشرْكِ المُساهِـمِ
وما قدرُ أرْتـاحٍ ودَارَا فيُذْكـرَا — فخَارًا إذا عُدَّت مَساعِى القُمَاقِمِ
وما الفخرُ فى رَكْضٍ على أهلِ غِرَّةٍ — وهل ذاك إلا مِن مَخافةِ هازِمِ
وهل نِلْت إلا صُقْعَ طَرْسُوسَ بعد أنْ — تسلَّمْتَهَا مِن أهلِها كالمُسالِمِ
ومَصِّيصَةٍ بالغَدْرِ قتَّلْتَ أهلَها — وذلك فى الأَدْيانِ إحدى العظائِمِ [1]
تَرَى نحنُ لم نُوقِعْ بكُمْ وبلادِكُمْ — وقائِعَ يُثْنَى ذكرُها فى المواسِمِ
مِئِينَ ثلاثًا مِن سنينٍ تتابَعَتْ — نَدُوسُ الذُّرَى مِن هامِكُمْ بالمَناسِمِ
ولم تُفتح الأقطار شرقًا ومغربًا — فتُوحًا تناهَتْ فى جميعِ الأقالِـمِ
أتذكـرُ هذا أم فُؤادُك هائمٌ — فليس بناسٍ كلَّ ذا غيرُ هائِمِ
ومِنْ شَرِّ يَوْمٍ للفتى هَيمانُـه — فيا هائمًا بل نائمًا شَرَّ نائِمِ
ولو كان حقًّا كلُّ ما قلتَ لم يكُنْ — علينا لكُمْ فضْلٌ وفخرُ مكارِمِ
فمنكُم أخذْنا كلَّ ما قد أخذتُمُ — وأضعافَ أضْعافٍ له بالصَّماصِمِ
طردْناكُمُ قهرًا إلى أرضِ رُومِكُم — فطِرتُم من السَّاماتِ طَرْدَ النَّعائِمِ [2]
لجأتم إليها كالقنافِذِ جُثَّمًـا — أدلاهمُ عن حتْفِهِ كلُّ حاطِمِ [3]
ولـولا وَصَايَا لِلنَّبِىِّ محمّـدٍ — بكُم لم تنالُوا أمْنَ تلكَ المَجاثِمِ [4]
فأنتُم على خُسْرٍ وإن عاد بُرْهَةً — إليكُـم حواشِيها لغفْلَـةِ قائِـمِ
ونحنُ على فَضْلٍ بما فى أَكُفِّنَا — وفخرٍ عليكُم بالأُصول الجَسائِمِ
ونرجُو وَشِيكًا أن يُسَهِّل ربُّنا — لرَدِّ خَوافِى الرِّيشِ تحتَ القَوادِمِ

---

(١) مصيصة : مدينة على شاطىء جيحان ، من ثغور الشام ، بين أنطاكية وبلاد الروم ، كانت من الأماكن التى يرابط بها المسلمون قديما . المراصد ١٢٨٠ .

(٢) كذا بالأصول : « فطرتم من السامات » ولعلها : « الشامات » .

(٣) كذا بالمطبوعة ، وفى ج ، ز « إذ لأنهم عن حيفه حاطم » وهو مضطرب الوزن . وقد وضع فوقه فى ج « ط » رمز طبق الأصل .

(٤) فى المطبوعة : « المجاتم » وفى ج ، ز : « المحاتم » ولعل الصواب ما أثبتناه .

وعظَّمْتَ مِن أمْرِ النِّساءِ وعِنْدنَا ... لكُم ألفُ ألِفٍ من إماءٍ وخادِمِ

ولٰكِن كَرُمْنا إذ ظَفِرْنا وأنتُمُ ... ظَفِرْتُم فكنتم قُدْوَةً لِلألائِمِ

وقُلتَ مَلَكْناكُم بجَوْرِ قُضاتِكُم ... وبيعهمُ أحكامَهم بالدَّراهِمِ[1]

وفى ذاكَ إقرارٌ بصِحَّةِ دِينِنا ... وأنَّا ظَلَمْنا فابتُلِينا بظالِمِ

وعدَّدْتَ بُلْدَانًا تُرِيدُ افْتتاحَها ... وتلكَ أمانٍ ساقَها حُلْمُ حالِمِ

ومَن رامَ فتْحَ الشَّرقِ والغَربِ ناشرًا ... لِدينِ صَليبٍ فهْوَ أخْبَثُ رائمِ

ومَن دان للصُّلْبَانِ يَبْغِى به الهُدَى ... فذاكَ حِمارٌ وَسْمُه فى الخَراطِمِ

وليس وَلِيًّا للمَسيحِ مُثَلِّثٌ ... فيرجُوه نِقْفورٌ لِمَحْوِ المآثِمِ

وعيسٰى رسولُ اللهِ مَوْلودُ مَرْيَمٍ ... غَذَتْهُ كما قد غُذِّيَتْ بالمطاعِمِ

وأمَّا الذى فوقَ السَّمٰواتِ عرشُه ... فخالقُ عيسٰى وهْوَ مُحيِى الرَّمائمِ

وما يُوسُفُ النَّجَّارُ بَعْلًا لمريمٍ ... كما زعمُوا أكْذِبْ به قولَ زاعِمِ[2]

وإنْجيلُهُمْ فيه بَيانٌ لقَوْلِنا ... وبُشْرَى بآتٍ بعْدُ للرُّسْلِ خاتَمِ

وسمَّاهُ بارقليط يأْتِى بكَشْفِ ما ... أتاهُمْ به مِن حَمْله غيرَ كاتمِ[3]

وكان يُسَمَّى بابنِ داودَ فيهمُ ... بحيثُ إذا يُدْعَى به فى التَّكالُمِ

وهل أمْسَكَ المِنْديلَ إلَّا لِحاجَةٍ ... وهل حاجةٌ إلا لعَبْدٍ وخادِمِ

وإن كان قد ماتَ النَّبىُّ محمدٌ ... فأُسْوَةُ كلِّ الأنْبياءِ الأعاظِمِ

وعيسٰى له فى المَوْتِ وَقْتٌ مُؤَجَّلٌ ... يَموتُ له كالرُّسْلِ مِن آلِ آدَمِ

فإن دَفَعُوا هذا فقَدْ عَجَّلُوا له ... وفاةً بصَلْبٍ وارْتِكابِ صَيالمِ[4]

صَيالمُ مِن إكْليل شَوْكٍ وأَحْبُلٍ ... يُجرُّ بها نحوَ الصَّليب وَلاطِمِ

وإن يَكُ أولادٌ لأحمدَ جُرِّعُوا ... شدائدَ مِن أسْرٍ وجَزِّ جَماجِمِ

---

(١) فى المطبوعة : « وقلتم ملكناكم » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) فى ج ، ز : « أكذب بهم » والمثبت فى المطبوعة .

(٣) هكذا فى الأصول « بارقليط » بالباء ، وهو فى النهاية ٤٣٩/٣ « فارق ليطا » قال ابن الأثير : أى يفرق بين الحق والباطل .

(٤) الصيلم : الأمر الشديد والداهية . القاموس (ص ل م) .

فعيسىٰ على ما تزعمُون مُجرَّعٌ   مِن القتْلِ طَعْمًا مثلَ طَعْم العَلاقِمِ
ويحيىٰ وزَكَرِيَّا وخلْقٌ سواهُما   أكارِمُ عندَ اللهِ نَجْلُ أكارِمِ[1]
تولَّتهُمُ أيدى الطُّغاةِ فلم تنَلْ   قضاياهمُ من ذاك وَصْمةُ واصِمِ
فمَنْ مُبْلِغٌ نِقْفورَ عنِّى مقالتِى   جوابًا لِما أبْداهُ من نظْمِ ناظِمِ
لئنْ كان بعضُ العُرْبِ طارَتْ قلوبهُمْ   أو ارْتَدَّ منهم حَشْوَةٌ كالبهائِمِ
لقد أسْلَمتْ بالشَّرقِ هِنْدٌ وسِنْدُها   وصِينٌ وأتْراكُ الرِّجالِ الأعاجِمِ
بتدْبير مَنْصور بن نوحٍ وجُندِه   وأشياخِه أهلِ النُّهَى والعزائِمِ[2]
وإن تَكُ بغدادٌ أُصِيبَتْ بمَلْكِها   وصارتْ عبيدًا للعبيدِ الدَّيالِمِ
فلِلْحقِّ أنْصارٌ ولله صَفْوةٌ   يذُودون عنه بالسُّيوفِ الصَّوارِمِ
فمِن عَرَبٍ غُلْبٍ مُلوكٍ بغالبٍ   ومن عَجَمٍ صِيدٍ مُلوكٍ بهَازِمِ[3]
فبالدِّين منهمْ قائمٌ أىُّ قائمٍ   ولِلمُلْكِ منهمْ هاشمٌ أىُّ هاشمِ
جزَى اللهُ سيفَ الدَّوْلةِ الْخيْرَ باقيًا   وأكْرمَهُ بالفاضِلاتِ الكرائِمِ
وألْبسَ مَنْصورَ بن نُوحٍ سَلامةً   تدومُ له ما عاشَ أدْوَمَ دائِمِ
هُما أمَّنا الإسلامَ مِن كلِّ هاضِمٍ   وصَانَا بناءَ الدِّين عن كُلِّ هادِمِ
ومَن مُبْلِغٌ نِقْفورَ عنِّى نصيحةً   بتَقْدِمةٍ قُدَّامَ عَضِّ الأباهِمِ
أتتْكَ خُراسانٌ تجُرُّ خيولَها   مُسوَّمةً مِثْلَ الجرادِ السَّوائِمِ
كُهولٌ وشُبَّانٌ حُماةٌ أحَامِسٌ   مَيامِنُ فى الهيْجاءِ غَيْرُ مَشائِمِ[4]
غُزاةٌ شَرَوْا أرْواحَهُمْ من إلٰهِهِمْ   بجنَّاتِهِ واللهُ أوْفَى مُساوِمِ
فإن تُعْرِضوا فالْحَقُّ أبْلَجُ واضحٌ   مَعالِمُهُ مشهورةٌ كالْمَعالِمِ
تعالَوْا نُحاكِمْكُمْ لِيُحْكَمَ بيْننَا   إلى السَّيْفِ إنَّ السيْفَ أعدَلُ حاكِمِ

---

(١) فى الأصول : « خلقا » ولا وجه لنصبه .

(٢) فى ج ، ز : « بتدبير منصور بن نوح جنوده » والمثبت فى المطبوعة .

(٣) فى المطبوعة : « لغالب » والمثبت من : ج ، ز .

(٤) الحمس (بالكسر) والأحمس : الشديد الصلب فى الدين والقتال . وانظر القاموس (ح م س) .

سيجْرِى بِنا واللهُ كافٍ وعاصِمٌ ... لنا خيرُ وافٍ للعبادِ وعاصِمِ[1]

ونرجُو بفضْلِ اللهِ فتحًا مُعجَّلًا ... نَنالُ بقُسْطَنْطِينَ ذاتِ المحارِمِ

هُناك تَرَى نِقْفورَ واللهُ قادرٌ ... يُنادَى عليه قائمًا فى المقاسِمِ

ويجْرِى لنا فى الرُّوم طُرًّا وأهْلِها ... وأمْوالِها جمْعًا سِهامُ الْمغانِمِ

فيضحكُ منَّا سِنُّ جَذْلانَ باسِمٍ ... ويُقْرَع منه سِنُّ خَزْيانَ نَادِمِ

وإن تُسْلِموا فالسِّلْمُ فيه سَلامَةٌ ... وأهْنأُ عَيْشٍ للفتى عَيْشُ سالِمِ

وقول القفّال فى جوابه : « إن نِقْفور تشبَّع بما لم يُعْطَ » صحيح ؛ فإنه افتخر بأخذهم سَرُوج ، والآخذ لها غيرُه من الروم ، وكذلك جزيرة إقْرِيطِش ، إنما أخذها ملك الروم أرْمَانُوس بن قُسْطَنْطين ، وكل ذلك قبل سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة ، وإنما تملَّك نِقْفُور اللَّعين سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة[2] .

ونِقْفُور هو الدُّمُسْتُق[3] ، فتح المِصِّيصَة بالسيف ، ثم سار إلى طَرَسُوس ، فطلب أهلُها الأمان ، ودخلها ، وجعل الجامع اصْطَبلا لدوابِّه ، وصارت بأيديهم فيما أحسِب إلى سنة إحدى وستين وسَبْعمائة ، فتحها الأمير سيفُ الدين بَيْدَمُر الخُوَارَزْمِىّ ، حال نِيابته بحلب ، أحسن الله جزاءَه .

وأما سيف الدولة بن حَمْدان ، فقد كانت له الآثار الجميلة إذ ذاك ، وغزا الروم فى سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة ، فى ثلاثين ألفا ، وفتح حصونًا عديدة ، وقتل وسبَى وغَنِم ، ثم أخذ الرومُ عليه الدَّرْبَ ، واستولَوا على عسكرِه ، قتلًا وأسرًا ، وله معهم حروبٌ يطول شرحُها .

والمِنْدِيل المشار إليه ، كان من آثار عيسى بن مريم عليه السلام عند أهل الرُّها ، يتبرّكون به ، فحاصرها إلى أن صالحوه ، وسلَّموه إليه .

---

(١) فى المطبوعة : « سيحرى لنا » « خير كاف » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) ذكر ابن كثير فى البداية والنهاية ٢٤٣/١١ أن هذه سنة وفاته ، وأن هناك اختلافا فى سنة وفاته بين المؤرخين .

(٣) فى الأصول : « الدمشتق » والتصويب من البداية والنهاية ، ودائرة معارف القرن العشرين ٦٥/٤ .

وقد وقفتُ للفقيه أبي محمد ابن حَزْم الظَّاهِرِىّ على جواب عن هذه القصيدة الملعونة ، أجاد فيه ، وكأنه لم يبلغْهُ جواب القَفَّال .

فمن جواب أبي محمد :

مِن المُحْتمِى باللهِ ربِّ العوالِمِ ... ودينِ رسولِ اللهِ من آل هاشِمِ
محمدٍ الهادِى إلى اللهِ بالتُّقَى ... وبالرُّشْدِ والإسلامِ أفضلِ قائمِ
عليهِ من اللهِ السلامُ مُرَدَّدًا ... إلى أن يُوَافِى البَعْثَ كلُّ العوالِمِ
إلى قائلٍ بالإفْكِ جهلًا وضِلَّةً ... على النِّقْفُور المُنْبَرِى فى الأعاجِمِ[1]
دعَوْتَ إمامًا ليس مِن أمرِ آلِهِ ... بكَفَّيْهِ إلا كالرُّسومِ الطَّواسِمِ
دَهَتْهُ الدَّواهِى فى خلافتِه كما ... دهَتْ قبلَه الأمْلاكَ دُهمُ الدَّواهِمِ
ولا عَجَبٌ من نكْبَةٍ أو مُلِمَّةٍ ... تُصِيبُ الكريمَ الحُرَّ وابْنَ الأكارِمِ
ولو أنَّهُ فى حالِ ماضِى جُدودِهِ ... لَجُرِّعْتُمُ منه سُمومَ الأراقِمِ
عسَى عَطْفَةٌ للهِ فى أهلِ دينِه ... تجدِّدُ منهُمْ دارساتِ المعالِمِ
فَخَرْتُم بما لو كان فَهْمٌ يُرِيكُمُ ... حقائقَ دينِ اللهِ أَحْكَمِ حاكِمِ[2]
إذَنْ لعَرَتْكُمْ خَجْلَةٌ عند ذكرِه ... وأُخْرِس منكم كلُّ قَيْلٍ مُخاصِمِ[3]
سلَبْناكُمُ دهرًا ففُزْتُم بِكَرَّةٍ ... من الدَّهرِ أفْعالَ الضِّعافِ العزائمِ
فطِرتُم سُرُورًا عند ذاك ونَخْوَةً ... كفِعْلِ المهينِ النَّاقِص المُتَعاظِمِ
ومَا ذاك إلَّا فى تضاعيف غَفْلةٍ ... عَرَتْنا وصَرْفُ الدّهرِ جَمُّ الملاحِمِ
ولما تنازعْنا الأُمورَ تخاذُلًا ... ودالَتْ لأهْلِ الجهلِ دولةُ ظالِمِ

---

(١) فى المطبوعة : « على النفقور المضرى » وهو خطأ صوابه هو ماأمكنت قراءته من : ج ، ز . وفى البداية والنهاية ٢٤٧/١١ « عن النقفور المفترى » .

(٢) فى ج ، ز : « فخرتم بما لو كان فيهم » والمثبت فى المطبوعة . وفى البداية والنهاية :

فَخَرْتم بما لو كان فيكُم حَقيقةً ... لكان بِفَضْلِ اللهِ أحكم حاكِمِ

(٣) القيل : اللسان أو الملك . القاموس (ق و ل) . وفى البداية والنهاية : « كل فاه مخاصم » .

وقد شغَلتْ فينا الخلائفَ فِتْنةٌ   لِعُبدانِهِمْ مِن تُركِهْم والدَّيالِمِ
بكُفْرِ أيادِيهِمْ وجَحْدِ حقوقِهِمْ   لِمن رفعُوهُ مِن حضيضِ البهائمِ
وَثَبْتُمْ على أطرافِنا عنـد ذٰلكُـمْ   وُثُوبَ لُصوصٍ عند غَفْلَةِ نائمِ
ألم نَنْتزِعْ منكـمْ بأيْـدٍ وقُـوَّةٍ   جميعَ بلادِ الشَّامِ ضَرْبـةَ لازِمِ[1]
ومِصْرَ وأرضَ القَيْروانِ بأسْرِهَـا   وأندلُسًا قَسْرًا بضَرْبِ الجماجِمِ
ألم تَنْتصِفْ منكُمْ على ضَعْفِ حالِها   صِقِلِّيَّةٌ في بحرِهـا المُتلاطِـمِ[2]
أحلَّتْ بِقُسطَنطِينةٍ كلَّ نَكْبـةٍ   وسامتْكُمُ سُوءَ العذابِ المُلازِمِ
مَشاهـدُ تقْدِيساتِكُـمْ وبيوتُهـا   لنـا وبأيْدينـا على رغـم راغمِ[3]
أما بَيْتُ لَحْمٍ والقُمَامةُ بعدَها   بأيدى رجالِ المسلمين الأعاظمِ[4]
وكُرسِيُّكُـمْ فى أرضِ إسْكَنْدَرِيَّةٍ   وكُرسِيُّكُمْ فى القُـدْسِ فى أُورَشالِـمِ[5]
ضممْناهُمُ قسْرًا برَغْمِ أُنوفِكـمْ   كما ضمَّتِ الساقيْنِ سُودُ الأدَاهِمِ
وكُـرسِىُّ أَنطاكِيَّـةٍ كانَ بُرْهَـةً   ودهْـرًا بأيْدينـا وبـذل الملاغـمِ
فليس سِوى كُرسِىِّ رُومةَ فيكُمُ   وكُرسِىٌّ قُسْطَنْطِينـةٍ فى المقـادمِ
ولابُدَّ من عَوْدِ الجميـع بأسْرِهِ   إلينـا بعـزْمٍ قاهِـرٍ مُتعاظِـمِ
أليس يزيدٌ حلَّ وَسْطَ ديارِكُـمْ   على بابِ قُسْطَنْطِينةٍ بالصَّوارِمِ
ومَسْلَمةٌ قد داسَها بعد ذاكُمُ   بجَيْشٍ لُهامٍ كالليُّوثِ الضَّراغِمِ
وأخْدَمكُمْ بالذُّلِّ مسْجِدَنَا الذى   بُنى فيكُمُ فى عصْرِنا المُتقادِمِ

---

(١) ضربة لازم كضربة لازب : أى لازما ثابتا . القاموس (ل ز م) ، (ل ز ب) .

(٢) صقلية من جزائر بحر المغرب ، مقابل إفريقية . المراصد ٨٤٧ .

(٣) فى المطبوعة : « لنا ولدينا » والتصويب من : ج ، ز ، والبداية والنهاية ٢٤٨/١١ .

(٤) بيت لحم : بليد قرب البيت المقدس ، المشهور أن عيسى عليه السلام ولد به . المراصد ٢٣٨ ، والقمامة : كنيسة للنصارى ببيت المقدس فى وسط البلد ، فيها قبة تحتها قبر ، ويقولون إن المسيح دفن فيه ، ومنه قام ؛ فلذلك تسميها النصارى القيامة . المراصد ١١٢١ .

(٥) أوريشلم : اسم البيت المقدس بالعبرانية . انظر المراصد ١٣١ .

إلى جنبِ قصرِ المُلْكِ فى أرضِ مُلكِكُمْ ألَا هذه حقًّا صَرِيمَةُ صَارِمِ[1]
وأدَّى لِهَارونَ الرَّشيدِ مَلِيكُكُمْ إتَاوَةَ مَغْلوبٍ وجِزْيَةَ غَارِمِ
سلبْناكُمُ مَسْرَى شهورًا بقُوَّةٍ حبَانا بها الرحمٰنُ أرحمُ رَاحِمِ[2]
إلى أرْضِ يعقوبٍ وأرْيافِ دُومَةٍ إلى لُجَّةِ البحرِ البعيدِ الْمَحارِمِ
فهل سرتُمُ فى أرْضِنا قطُّ جُمْعَةً أبَى اللهُ ذاكُمْ يا بُقَاةَ الهزائمِ
فما لكُمُ إلا الأمانِىُّ وحدَها بضائعُ نَوْكَى تلكَ أضْغاثُ حالِمِ[3]
رُوَيْدًا يَعُدْ نحوَ الخلافةِ نورُها ويُكشَفُ مُغْبَرُّ الوُجوهِ السَّواهِمِ
وحِينئِذٍ تدْرُونَ كيفَ فِرارُكُمْ إذا صدمتْكُمْ خيلُ جيْشٍ مُصادِمِ
على سَلَفِ العاداتِ منَّا ومنكُمُ لَيالِىَ أنتم فى عِدادِ الغنائمِ[4]
سبيْتُم سبايَا ليس يكثرُ عدُّها وسبْيُكُم فينا كقَطْرِ الغَمائمِ
فلو رامَ خَلْقٌ عدَّها رامَ مُعْجِزًا وأنَّى بتَعْدادٍ لريشِ الحمائِمِ
بِأبْناءِ حَمْدانَ وكافورَ صُلْتُمُ أراذِلَ أنجاسٍ قِصارِ المعاصِمِ
دَعِىٌّ وحَجَّامٌ أتَوْكُم فتِهْتُمُ وما قَدْرُ مَصَّاصٍ دماءَ المحاجِمِ
لَيالِىَ قُدْناكُم كما اقْتادَ جازِرٌ جماعةَ أتْياسٍ لِحَزِّ الْحَلاقِمِ
وسُقْنَا على رِسْلٍ بَناتِ مُلوكِكُم سبايَا كما سِيقَتْ ظِباءُ الصَّرائِمِ
ولٰكِن سَلُوا عَنَّا هِرَقْلَا ومَن خَلَا لكُم مِن مُلوكٍ مُكْرَمِينَ قُماقِمِ
يُخَبِّرْكُمُ عنَّا المتَوَّجُ مِنكُمُ وقَيْصرُكُم عن سَبْينا كلَّ آيِمِ
وعمَّا فتَحْنا مِن مَنِيعِ بلادِكُم وعمَّا أقَمْنا فيكُمُ مِن مُسالِمِ
ودَعْ كلَّ نَذْلٍ مُنْتَمٍ لا تَعُدُّه إمامًا ولا مِن مُحكَماتِ الدَّعائِمِ

---

(١) الصريمة : العزيمة وقطع الأمر . القاموس (ص ر م) .
(٢) كذا فى المطبوعة ، ج : « سلبناكم مسرى » وفى ز : « بسرى » بغير نقط .
(٣) النوكى : الحمقى .
(٤) فى البداية والنهاية ٢٤٨/١١ : « على سالف العادات » .

فهيْهاتَ سامَرَّا وتَكْرِيتَ مِنْكُمُ ... إلى جَبَلٍ تِلْكُم أمانِيُّ هائِمِ[1]

متى يتمنَّاها الضَّعيفُ ودُونَها ... تَطايُرُ هاماتٍ وحَزُّ الغَلاصِمِ[2]

ومِن دون بَغْدادَ سيوفٌ حَدِيدَةٌ ... مُيَسَّرَةٌ للحربِ مِن آلِ هاشِمِ

مَحَلَّةُ أهْلِ الزُّهْدِ والخيرِ والتُّقَى ... ومَنْزِلَةٌ مُحتلُّها كلُّ عالِمِ

دَعُوا الرَّمْلَةَ الغَرَّاءَ عنكُم ودُونَها ... مِن المسلمين الصِّيدِ كلُّ مُلازِمِ

ودُون دِمَشْقٍ كلُّ جيْشٍ كأنَّهُ ... سحائبُ طَيْرٍ تنْتَحِى بالقَوادِمِ

وضربٌ يُلَقِّى الرُّومَ كلَّ مَذَلَّةٍ ... كما ضرَبَ الضَّرَّابُ بِيضَ الدَّراهِمِ

ومِن دُونِ أكْنافِ الحجازِ جَحافِلٌ ... كقطْرِ الغُيوثِ الهاملاتِ السَّواجِمِ[3]

بها مِن بنى عَدْنانَ كلُّ سَمَيْذَعٍ ... ومِن حَىٍّ قَحْطانَ كِرامُ العمائمِ[4]

ولو قد لَقِيتُم مِن قُضاعَةَ عُصْبَةً ... لَقِيتُم ضِرامًا فى يَبيسِ الهشائمِ

إذا صَبَّحُوكُم ذَكَّروكُم بما خَلَا ... لَهُم مَعَكُم مِن مَأْزِقٍ مُتَلاحِمِ

زمانَ يقودُونَ الصَّوافِنَ نحوَكُم ... لِيَبْغُوا يَسَارًا منكُمُ فى المَغانِمِ[5]

سيأْتيكُمُ منهُم قريبًا عَصائبٌ ... تُنَسِّيكُمُ تَذْكارَ أخْذِ العَواصِمِ

وأموالكُم فَىْءٌ لَهُم ودِماؤُكُم ... بها يُشْتَفَى حَرُّ النُّفوسِ الحَوائِمِ[6]

وأرضُكُمُ حقًّا سيَقْتَسِمُونَها ... كما فَعَلُوا دَهْرًا بعَدْلِ المُقاسِمِ

ولو طَرَقَتْكُم مِن خُراسانَ عُصْبَةٌ ... وشِيرازَ والرَّىِّ القِلاعِ القَوائمِ

---

(١) سامرا : مدينة أنشأها المعتصم ، بين بغداد وتكريت . المراصد ٦٨٤ ،وتكريت : بلد مشهور بين بغداد والموصل ، وبينها وبين بغداد ثلاثون فرسخا فى غربى دجلة . المراصد ٢٦٨ . وفى الأصول : « إلى جبلا » والمثبت من البداية والنهاية ٢٤٩/١١ . وهو اسم لمواضع متعددة . انظر المراصد ٣١١ ، ٣١٢ .

(٢) الغلصمة : اللحم بين الرأس . القاموس (غ ل ص م ة) .

(٣) السواجم : السحب السائلة القطر قليلا أو كثيرا .

(٤) السميذع : الشجاع ، والسيد الكريم . القاموس : (س م ى ذ ع) .

(٥) الصافن من الخيل : الذى قلب أحد حوافره وقام على ثلاث قوائم ، اللسان (ص ف ن) ٢٤٨/١٣ .

(٦) فى المطبوعة : « لنا » والتصويب من : ج ، ز . وفى ج ، ز : « الحواتم » والمثبت فى المطبوعة والبداية والنهاية ٢٤٩/١١ . والحائم : العطشان ، وفى البداية والنهاية : « وأموالكم حل لهم » .

لَما كان منكُم عند ذلك غيرُ ما عهِدْنا لكُم ذُلٌّ وعَضُّ الأباهِـمِ[1]

فقدْ طالَ ما زارُوكُمُ فى بلادِكُم مَسيرةَ عامٍ بالخيـــولِ الصَّلادِمِ

وأما سِجِسْتانٌ وكَرْمانُ والأُلَى بكابُلَ حَلُّوا فى دِيارِ البَرَاهِـمِ[2]

فمغْزاهُمُ فى الهِندِ لا يعرفونكُـم بغيْـرِ أحاديثٍ لِذِكْـرِ التَّهـازُمِ[3]

وفى فارسٍ والسُّوسِ جَمْعٌ عَرَمْرَمٌ وفى أصْبهـانٍ كلُّ أرْوَعَ عازِمِ[4]

فلو قد أتاكُم جمعُهُم لغَدَوْتُـمُ فرائسَ لِلْآساد مِثْـلَ البهائـمِ

وبالبصْرَةِ الزَّهْـراءِ والكُوفَـةِ الَّتـى سمَتْ وبأَدْنَى واسِطٍ كالكَظائِـمِ

جُموعٌ تُسامِى الرَّمْلَ جَمٌّ عديدُهُم فما أحـدٌ يَنْـوِى لقاهُـم بسالـمِ

ومِن دُونِ بيتِ اللهِ مكَّةَ والَّتى حَباهـا بمَجْــدٍ للثُّرَيّـَا مُلازِمِ[5]

مَحَـلُّ جميـعِ الأرضِ منها تيقُّنًـا مَحَلَّةُ سُفْلِ الخُفِّ مِن فَصِّ خاتمِ

دِفاعٌ مِن الرَّحمٰـنِ عنها بحقِّهـا فما هو عمَّـا كَرَّ طِرْفٌ برائـمِ[6]

بها دفَعَ الأُحْبُوش عنها وقَبْلَهُـم بحَصْباءِ طَيْرٍ مِن ذُرَا الجَوِّ حائمِ

وجَمْعٍ كموْجِ البحرِ ماضٍ عَرَمْرَمٍ حمَى سُرَّةَ البطْحاءِ ذاتِ المحارمِ

ومِن دونِ قبْرِ المُصْطَفى وسْطَ طَيبَةٍ جُموعٌ كمُسْوَدٍّ مِن اللَّيلِ فاحِمِ

يقودُهُـم جيشُ الملائكـةِ العُـلَا كِفاحًا ودَفْعًا عن مُصَلٍّ وصائمِ

فلو قد لَقِيناكُم لعُدْتُـم رَمائِمًـا بمَن فى أعالِى نَجْدِنا والحَضارِمِ

وباليَمَـنِ المَمْنـوعِ فِتيــانُ غارَةٍ إذا ما لَقوكُم كنتُمُ كالمَطاعِمِ

---

(١) فى الأصول : « خل وعض الأباهم » والتصويب من البداية والنهاية ٢٤٩/١١ .

(٢) كابل : من ثغور طخارستان : إقليم متاخم للهند . المراصد ١١٤١ .

(٣) فى ج : « كـذ كر » والمثبت من : المطبوعة ، ز .

(٤) السوس : بلدة بخوزستان . المراصد ٧٥٥ .

(٥) فى المطبوعة : « مكة التى » والتصويب من : ج ، ز . وفى البداية والنهاية ٢٥٠/١١ : « فى مكة التى » .

(٦) الطرف (بالكسر) : الكريم من الخيل .

وفى حلَّتَىْ أرْضِ اليمامةِ عُصْبَةٌ مَغاوِرُ أنْجادٍ طِوالُ البَراجِمِ[1]

سنُفْنِيكُمُ والقِرْمِطِيِّنَ دَوْلَمٍ يعُودُ لمَيْمُونِ النَّقيبَةِ حازِمِ[2]

خليفة حقٍّ ينصرُ الدِّينَ حُكْمُهُ ولا يَتَّقِى فى اللهِ لَوْمَةَ لائمِ

إلى وَلَدِ العبَّاسِ تُنْمَى جُدودُه بفَخْرٍ عَميمٍ أو لزُهْرِ العَباشِمِ[3]

مُلوكٌ جَرى بالنَّصْرِ طائرُ سعْدِهِمْ فأهْلًا بمَاضٍ منهُمُ وبقادِمِ

مَحِلَّتهُم فى مجلسِ القُدْسِ أو لدَى منازِلِ بَغْدادَ مَحَلُّ الأكارِمِ

وإن كان مِن عُلْيا عَدِىٍّ وتَيْمِها ومِن أَسَدٍ أهلِ الصَّلاحِ الحضَارِمِ

فأهْلًا وسَهْلًا ثم نُعْمَى ومَرْحَبًا بهِمْ مِن خِيارٍ سَالفينَ أقادِمِ

هُمُ نصَرُوا الإسلامَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا وهُم فتَحُوا البُلْدانَ فتْحَ المُراغِمِ

رُوَيْدًا فوَعْدُ اللهِ بالصِّدقِ واردٌ بتَجْريعِ أهْلِ الكُفْرِ طَعْمَ العَلاقِمِ

سنفْتَحُ قُسطَنْطِينَةً وذَواتِها ونجعلُكُم قُوتَ النُّسورِ القَشاعِمِ

ونَملِكُ أقصَى أرضِكُم وبلادِكُم ونُلْزِمكم ذُلَّ الجِزَى والمَغارِمِ

ونفتَحُ أرْضَ الصِّينِ والهندِ عَنْوَةً بجَيْشٍ بأرضِ التُّرْكِ والخَزْرِ حاطِمِ

مواعيدُ للرَّحمٰن فينا صحيحةٌ ولَيْسَتْ كأمثالِ العقُولِ السَّقائمِ

إلى أن يُرَى الإسلامُ قد عَمَّ حُكْمُهُ جميعَ البلادِ بالجيوشِ الصَّوارِمِ

أتَقْرِنُ يا مخذولُ دينَ مُثَلِّثٍ بعيدٍ عن المعقولِ بَادِى المآثِمِ

---

(١) فى المطبوعة : « وفى حليتى ..... معاوز » والتصويب من : ج ، ز . والبراجم : مفاصل الأصابع كلها ، أو ظهور القصب من الأصابع أو رءوس السلاميات إذا قبضت كفك نشرت وارتفعت . القاموس (ب ر ج م) . وفى البداية والنهاية ١١/٢٥٠ : « وفى جانبى ... معاذر » .

(٢) فى البداية والنهاية ١١/٢٥٠ :

سنفنيكم والقرمطيين دولة تقوّوا بميمون النقيبة حازم

(٣) فى المطبوعة : « العياشم » وفى ج : « الغباشم » وفى ز : « والغياشم » . والعباشم : بنو عبد شمس ، يعنى الأمويين بالأندلس .

تَدِينُ لمخلوقٍ يدينُ عبادهُ ... فيا لك سُحْقًا ليس يَخْفى لكاتمِ[1]

أناجيلُكم مصنوعةٌ بِتَكاذُبٍ ... كلام الأُلَى فيما أتَوْا بالعظائمِ[2]

وَعُودُ صليبٍ لا تزالونَ سُجَّدًا ... له يا عقولَ الهامِلاتِ السَّوائمِ

تدينون تَضْلالًا بصَلْبِ إلهكم ... بأيْدِى يهودٍ أرْذَلِينَ ألائِمِ

إلى مِلَّةِ الإسلامِ تَوْحيدِ ربِّنا ... فما دينُ ذِى دينٍ لنا بمُقَاوِمِ

وصِدْقِ رِسالاتِ الذى جاءَ بالهُدَى ... محمدٍ الآتِى برَفْعِ المَظالمِ

وأذْعنَتِ الأمْلاكُ طَوْعًا لدينِهِ ... ببُرْهانِ صِدْقٍ ظاهرٍ فى المَواسمِ

كما دَانَ فى صَنْعاءَ يا لك دولةٌ ... وأهْلُ عُمانٍ حيثُ رَهْطُ الجَهاضِمِ[3]

وسائرُ أمْلاكِ اليمانِينَ أسْلَموا ... ومِن بلَدِ البَحْرَيْنِ قَوْمُ اللَّهَازِمِ

أجابُوا لِدينِ اللهِ دُون مخافَةٍ ... ولا رَغْبَةٍ تحْظَى بها كَفُّ عادِمِ

فحَلُّوا عُرَى التِّيجانِ طوْعًا ورَغْبةً ... لحقٍّ يَقينٍ بالبراهينِ ناجمِ

وحابَاهُ بالنَّصْرِ المليكُ إلاهُهُ ... وصيَّرَ مَن عاداهُ تحتَ المَناسِمِ

فقيرٌ وحيدٌ لم تُغْنِهُ عشيرَةٌ ... ولا دَفعُوا عنْهُ شَتِيمةَ شاتمِ

ولا عندَهُ مالٌ عَتيدٌ لناصرٍ ... ولا دَفْعِ مَرْهُوبٍ ولا لِمُسالمِ

ولا وَعَدَ الأنصارَ دُنْيا تَخُصُّهُمْ ... بلَى كان معصومًا لأعْظَمِ عاصمِ[4]

فلم تَمْتَهِنْهُ قطُّ هُوَّةُ آسرٍ ... ولا مُكِّنَتْ من جسمِه يدُ لاطِمِ[5]

---

(١) فى المطبوعة، ز: «بدين لمخلوق» وفى ج: «بدين مخلوق» ولعل الصواب ما أثبتناه، وفى البداية والنهاية ١١/٢٥١:

تدينُ لمخلوقٍ يدينُ لغيره ... فيالك سحقًا ليس يخفى لعالم

(٢) فى المطبوعة: «متكاذب» والكلمة غير واضحة فى: ج، والمثبت من: ز. وفى البداية والنهاية: «أناجيلكم مصنوعة قد تشابهت».

(٣) فى المطبوعة: «كباذان» والمثبت من: ج، ز. والبداية والنهاية. والجهضم: الضخم الهامة، المستدير الوجه، والرحب الجنبين الواسع الصدر. القاموس (ج هـ ض م).

(٤) فى المطبوعة: «دينا يخصهم» والتصويب من: ج، ز. وفى البداية والنهاية: «مالا يخصهم» «لأقدر عاصم».

(٥) الهوة: ما انهبط من الأرض، أو الوهدة الغامضة منها. القاموس (هـ و و).

كما يفتري زُورًا وإفكًا وضِلَّةً … على وجْهِ عيسى منكُمُ كلُّ آثِمِ
على أنَّكُمْ قد قلتُمُ هو ربُّكُمْ … فيالَضَلالٍ في الحماقةِ جاثِمِ
أبَى اللّٰهُ أن يُدْعَى له ابنٌ وصاحِبٌ … ستَلْقَى دُعاةُ الكفرِ حالةَ نادِمِ
ولكنَّهُ عبدٌ نبيٌّ مُكرَّمٌ … مِن النَّاسِ مخْلوقٌ ولا قول زاعِمِ
أيُلْطَمُ وجْهُ الرَّبِّ تبًّا لِجهْلِكُمْ … لقد فُقْتُمُ في جهلِكُمْ كلَّ ظالِمِ
وكم آيةٍ أبْدَى النبيُّ محمدٌ … وكَمْ عَلَمٍ أبداهُ للشِّرْكِ حاطِمِ
تساوَى جميعُ الناسِ في نصرِ حقِّهِ … فلِلْكُلِّ من إعْظامِه حالُ خادِمِ
فعُرْبٌ وأُحْبُوشٌ وتُرْكٌ وبَرْبَرٌ … وفُرْسٌ بِهِمْ قد فازَ قِدْحُ المُساهِمِ
وقِبْطٌ وأنْباطٌ وخَزْرٌ ودَيْلَمٌ … ورُومٌ رَمَوْكُمْ دونَه بالقَواصِمِ
أبَوْا كُفْرَ أسْلافٍ لهمْ فتحنَّفُوا … فآبُوا بحظٍّ في السَّعادةِ جاثِمِ
بِهِ دخَلُوا في مِلَّةِ الحقِّ كُلُّهمْ … ودانُوا لأحْكامِ الإلٰهِ اللَّوازِمِ
بِهِ صحَّ تفْسيرُ المنامِ الذى أتَى … به دَانيالُ قَبْلَهُ خَتْمِ خاتِمِ[1]
وسِنْدٌ وهِنْدٌ أسلمُوا وتديَّنُوا … بدينِ الهُدى في رَفْضِ دينِ الأعاجِمِ[2]
وشقَّ لنا بدْرَ السمٰواتِ آيةً … وأشْبَعَ مِن صاعٍ له كلَّ طاعِمِ
وسالتْ عيونُ الماءِ في وَسْطِ كفِّه … فأرْوَى به جَيْشًا كثيرَ القُماقِمِ[3]
وجاءَ بما تقْضِي العقولُ بصدْقِهِ … ولا كدَعاوٍ غيرِ ذاتِ قوائِمِ
عليه سلامُ اللهِ ما ذَرَّ شارِقٌ … تعاقَبُهُ ظلماءُ أسْحَمَ عاتِمِ[4]
بَراهينُهُ كالشَّمسِ لا مثلَ قولِكُمْ … وتخْليطِكُمْ في جوْهرٍ وأقانِمِ
لنا كلُّ عِلمٍ مِن قديمٍ ومُحدَثٍ … وأنتُمْ حَميرٌ ذاهباتُ المحازِمِ[5]

---

(١) في البداية والنهاية ١١/٢٥٢ : « حتم حاتم » .

(٢) في المطبوعة : « في رقص دير الأعاجم » والتصويب من : ج ، ز ، والبداية والنهاية .

(٣) في ج ، ز : « في بسط كفه » . والمثبت من المطبوعة ، والبداية والنهاية .

(٤) في المطبوعة : « أو سحم عاتم » والمثبت من : ج ، ز ، والبداية والنهاية .

(٥) في البداية والنهاية : « داميات المحازم » .

أتيْتُمْ بشِعْرٍ باردٍ مُتخــاذِلٍ ضعيفِ معانى النَّظْمِ جَمِّ البَلاغِمِ
فدُونكَهـا كالعِقْـدِ فيـه زُمُـرُّدٌ ودُرٌّ وياقـوتٌ بإحكـامِ حاكِـمِ[1]

(ذكر نُخَب وفوائد ، ومسائل ، وغرائب عن القفَّال الكبير)

. . . .[2]

١٦١

إسماعيل بن عبد الواحد ، أبو هاشم ، الرَّبَعِىّ المَقْدِسِىّ*

ولى قضاء مصر نحوا من شهرين ، فى سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة ثم أصابه فالَج ، فتحوّل إلى الرَّملة ، ومات بها سنة خمس وعشرين وثلاثمائة .

١٦٢

إسماعيل بن نُجيد بن أحمد بن يوسف بن خالد
أبو عمرو بن نُجَيد ، السُّلَمِىّ ، النَّيسابُورِىّ**

الزاهد ، العابد ، شيخ الصوفية .

قال فيه الحاكم : الشيخ العابد ، الزاهد ، شيخ عصره فى التصوف ، والعبادة ، والمعاملة وأسْنَدُ من بَقى بخُراسان فى الرِّواية .

ورِث من آبائه أموالا جزيلة ، فأنفقها على العلماء ، ومشايخ الزهد .

وصحب من أئمة الحقائق الشيخ الجُنَيد ، وأبا عثمان الحِيرِىّ ، وغيرهما .

وسمع من إبراهيم بن أبى طالب ، ومحمد بن إبراهيم البُوشَنْجِىّ ، وأبى مسلم الكَجِّىّ ، وعبد الله بن أحمد ابن حنْبل ، ومحمد بن أيُّوب الرَّازِىّ ، وعلى بن الحسين بن الجُنَيد[3] ، وغيرهم .

---

(١) بعد هذا البيت فى هامش ج : « هنا انتهى المجلد الرابع من نسخة المصنف » .

(٢) بياض بالأصول .

* له ترجمة فى : رفع الإصر عن قضاة مصر ١٢٣ ، الولاة والقضاة للكندى ٤٨٤ .

** له ترجمة فى : الرسالة القشيرية ٣٧ ، شذرات الذهب ٥٠/٣ ، طبقات الصوفية ٤٥٤ ، الطبقات الكبرى للشعرانى ١٠٢/١ ، العبر ٣٣٦/٢ ، وانظر : سير أعلام النبلاء ١٤٦/١٦ وحواشيه

(٣) فى المطبوعة : « الجند » والتصويب من : ج ، ز ، وانظر : العبر ٨٩/٢ .

روى عنه سِبْطُه أبو عبد الرحمٰن السُّلَمىّ ، وأبو عبد الله الحاكم ، وأبو نصر أحمد بن عبد الرحمٰن الصَّفّار ، وعبد القاهر بن طاهر الفقيه ، وصاعِد بن محمد القاضى ، وطائفة آخرهم أبو حفص عمر بن مَسْرور .

وعن أبى عثمان الحِيرِىّ أنه قال ، وخرج من عنده ابن نُجيد : يلومُننى الناس فى هذا الفتى ، وأنا لا أعرف على طريقته سواه .

وعنه ، أنه قال : أبو عمْرو خَلَفى من بعدى .

وكان يقال : أبو عمْرو من أوتاد الأرض .

وذكر الحاكم ، أنه سمع أبا سعيد بن أبى بكر بن أبى عثمان يذكر ، أن جدَّه أبا عثمان طلب شيئا لبعض الثُّغور ، فتأخَّر عنه ، فضاق صدرُه ، وبكى على رءُوس الناس ، فأتاه أبو عمْرو ابن نُجَيد بعد العَتَمة بكِيس فيه ألفا درهم ، ففرح به أبو عثمان ، ودعا له ؛ ولما جلس فى مجلسه قال : يا أيها الناس ، لقد رجوتُ لأبى عمْرو ، فإنه ناب عن الجماعة فى ذلك الأمر ، وحمل كذا وكذا ، فجزاه الله عنِّى خيرًا . فقام أبو عمْرو على رءوس الأشْهاد ، وقال : إنما حملتُ ذلك من مال أمِّى ، وهى غيرُ راضية فينْبغى أن تَردَّه علىَّ ؛ لأردَّه عليها ، فأمر أبو عثمان بذلك الكيس ، فأُخرج إليه ، وتفرَّق الناس ، فلما جَنَّ الليل ، جاء إلى أبى عثمان فى مثل ذلك الوقت ، وقال : يُمكِن أن تجعلَ هذا فى مثل ذلك الوجه ، من حيث لا يعلم به غيرُنا ، فبكى أبو عثمان ، وكان بعد ذلك يقول : أنا أخشى من هِمَّة أبى عمرو .

توفى ابن نُجَيد فى شهر ربيع الأول ، سنة خمس وستين وثلاثمائة ، وهو ابن ثلاث وتسعين سنة ، بنَيْسابور .

(ومن الفوائد عنه)

قال أبو عبد الرحمن السُّلَمىّ : لجَدِّى طريقة ينفرد بها من صُوَر الحال وَتَلْبيسِه[1] .

قلت : كأنّ[2] طريقَه كان ينحُو نحو طريقة المَلَامَتِيَّة ، الذين يكتمون الأعمال ، ويظهرون

---

(١) فى المطبوعة : « وتلبسه » والمثبت من ج ، ز ، والنص فى طبقات الصوفية ٤٥٤ هكذا : « له طريقة ينفرد بها من تلبيس الحال ، وصون الوقت » .

(٢) فى المطبوعة : « كان طريقه ينحو » والمثبت من : ج ، ز .

خلافها ، ويدل على ذلك ما قدمناه من حكايته فى الألفى درهم مع أبى عثمان ، ولكنه لا يوافقهم من كل وجه ، بل هو أعلا قَدَما منها ؛ فإن تلك الطريقة عند الأقوياء ضعيفة ، يعتمدها من يخشى على نفسه .

قال أبو عبد الرحمٰن : سمعت جَدِّى ، يقول :لا يصفُو لأحد قدَم فى العبودية ، حتى تكون أفعالُه عنده كُلُّها رياءً ، وأحوالُه كلُّها عنده دَعاوَى[1] .

قلت : وهذا من الطِّراز الأول .

قال : وسمعته ، يقول : من قَدَر على إسقاط جاهه عند الخلق سهُل عليه الإعراض عن الدنيا وأهلها[2] .

١٦٣

بُنْدار بن الحسين بن محمد بن المُهَلّب الشِّيرازىّ

أبو الحسين الصُّوفىّ *

خادم الشيخ أبى الحسن الأشْعَرِىّ .

سكن أَرَّجان[3] .

قال السُّلَمِىّ : كان عالما بالأصول ، له اللسان المشهور فى علم الحقيقة .

كان الشِّبْلىّ يكرمه ، ويقدِّمه[4] .

وبينه وبين محمد بن خَفِيف مفاوضات فى مسائل[5] ، [6]ردّ على محمد بن خَفِيف فى مسألة الإغانة[7] ، وغيرها ؛ حينِ رد ابن خَفِيف على أقاويل المشايخ ، فصوَّب بُندار أقاويل المشايخ[6] .

---

(١) فى الأصول : « دعاو » والمثبت من طبقات الصوفيــة ٤٥٥ .

(٢) فى طبقات الصوفية ٤٥٦ : « وأهليها » .

* له ترجمة فى : تبيين كذب المفترى ١٧٩ ، حلية الأولياء ٣٨٥/١٠ ، الرسالة القشيرية ٣٨ ، طبقات الصوفية ٤٦٧ ، الطبقات الكبرى للشعرانى ١٠٣/١ ، النجوم الزاهرة ٣٣٨/٣ وانظر هوامش النجوم .

(٣) مدينة كبيرة كثيرة الخير ، من كورة فارس . المراصد ٥٢ .

(٤) فى طبقات الصوفية ٤٦٧ : « ويعظم قدره » .

(٥) بعد هذا فى طبقات الصوفية زيادة : « شتى » .

(٦) ليس فى طبقات الصوفية .

(٧) فى المطبوعة « الإعانة » بالمهملة ، والكلمة غير منقوطة فى : ج . وماأثبتنا من طبقة الصوفية . وانظر النهاية ٤٠٣/٣ .

وقال الخطيب : كان بُنْدار من أهل الفضل المتميِّزين بالمعرفة والعلم ، ولم يُكتَب له مُسنَدا غيرُ حديث واحد .

مات سنة ثلاث وخسمين وثلاثمائة .

(ومن كلامه)

مَن مشى فى الظُّلمة إلى ذى النِّعَم ، أجلسه على بِساط الكرم ؛ ومن قطع لسانَه بشَفْرة السُّكوت ، بُنىَ له بيْتٌ فى الملكوت ؛ ومَن واصل أهل الجهالة ، أُلبِس ثوبَ[1] البَطالة ؛ ومن أكثر ذِكر الله ، شغله عن ذكر الناس ، ومَن هَرَب من الذنوب ، هُرِب به من النار ، ومن رجا شيئا طلبَه .

أخبرنا محمد بن إسماعيل ، إذنا خاصا ، أخبرنا المُسلِم بن محمد بن عَلَّان ، كتابة ، أخبرنا أبو اليُمْن ، أخبرنا أبو مسعود ، أخبرنا الخطيب ، أخبرنا أبو سعد المَالِينِىّ ، أخبرنا أبو أحمد عبد الله بن عمر البَكْرِىّ ، حدثنا بُنْدار بن الحسين ، حدثنا إبراهيم بن عبد الصَّمد ، حدثنا الحسين بن الحسن ، عن عبد الرحمٰن بن مَهْدِىّ ، حدثنا زُهَير بن محمد ، موسى بن وَرْدان ، عن أبى هريرة ، قال : قال رسولُ الله ﷺ : « الْمَرْءُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُخَالّ » .

١٦٤

أبو بكر المَحْمُودِىّ *

الإمام الجليل ، أحد الرُّفَعاء من أصحاب الوجوه .

● ذكره العبَّادِىّ فى طبقة أبى علىّ الثَّقَفِىّ[2] ، وأنا أحسَبه تفقّه على أبى إسحاق

---

(١) فى المطبوعة : « أثواب » والمثبت فى : ج ، ز .

* له ترجمة فى : تهذيب الأسماء واللغات ٢/١٩٦ ، ولكنها ناقصة ، وطبقات العبادى ٦٥ ، وطبقات ابن هداية الله ٢٤ ، وهو فيه : « محمد بن محمود المروزى ، المعروف بالمحمودى » .

(٢) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « والإصطخرى ، وأمثالهم » .

المَرْوَزِىّ[1] ، تَفَقُّهَ الكبير على الأكبر ، فمن تلامذة أبى إسحاق مَن كان يُتَلْمِذ بين يدى أبى بكر ، ألا ترى قولَ الشيخ أبى زَيْد المَرْوَزِىّ ، وقد قال فى مريض أعتق عبدا لا مالَ له سِواه ، فمات قبل السيِّد : « إنه يموت رقيقًا كلّه » : أجبتُ به فى مجلس الشيخ أبى بكر المَحْمُودِىّ فَرَضِيَه ، وحمِدَنى عليه . ذكر الرّافعىّ ، أن هذا يُؤْثَر عن الشيخ أبى زَيْد المَرْوَزِىّ[2] .

١٦٥

حسَّان بن محمد بن أحمد بن هارون بن حسَّان بن عبد الله بن عبد الرحمٰن ابن عَنْبَسَة بن سعيد بن العاص ، القُرَشِىّ ، الأُمَوِىّ ، الإمام الجليل ، أحد أئمة الدنيا ، أبو الوليد النَّيسَابُورِىّ*

تلميذ أبى العبَّاس بن سُرَيج .

وُلد بعد السبعين ومائتين .

وسمع أحمد بن الحسن الصُّوفِىّ[3] ، وغيرَه ، ببغداد .

ومحمد بن إبراهيم البُوشَنْجِىّ ، ومحمد بن نُعَيم ، بنيْسابور .

والحسن بن سُفْيان ، بنَسَا ، وغيرَهم .

حدَّث عنه القاضى أبو بكر الحِيرِىّ ، والإمام أبو طاهر بن مَحْمِش[4] الزِّيَادِىّ ، والحاكم أبو عبد الله ، وأبو الفضل أحمد بن محمد السَّهْلِىّ الصَّفَّار ، وغيرهم .

قال الحاكم : كان إمامَ أهل الحديث بخُراسان ، وأزهدَ مَن رأيتُ من العلماء ،

---

(١) اقتصر المصنف فى الطبقات الوسطى فى ترجمته على هذا ، ثم قال : « ولم أعلم مع شدة البحث من ترجمته شيئا » .

(٢) بعد هذا فى ج ، ز بياض .

* له ترجمة فى البداية والنهاية ٢٣٦/١١ ، تذكرة الحفاظ ١٠٣/٣ ، شذرات الذهب ٣٨٠/٢ طبقات العبادى ٧٤ ، العبر ٢٨١/٢ ، النجوم الزاهرة ١٣١/٣ .

(٣) فى الطبقات الوسطى : « الصولى » وهو خطأ ، راجع العبر ١٣١/٢ .

(٤) فى الأصول : « محمس » والتصويب من الطبقات الوسطى ، والعبر ١٠٣/٣ ، والشذرات ١٩٢/٣ .

وأعبدَهم ، وأكثرَهم تقشُّفًا ، ولزومًا لمدرسته وبيْته ، وله « كتاب المُستخرَج على صحيح مسلم »[1].

قال الحاكم : أرانا أبو الوليد نقْش خاتمه : « الله ثقة حسان بن محمد » ، وقال : أرانا عبد الملك بن محمد بن عَدِىّ [نَقْش خاتمه][2] « الله ثقة عبد الملك بن محمد » ، وقال : أرانا الربيع نقْشَ خاتمه « الله ثقة الربيع بن سليمان » ، وقال ، كان نقش خاتم الشّافعىّ رضى الله عنه « الله ثقة محمد بن إدريس » .

قال الحاكم : وسمعته فى مرضه الذى مات فيه ، يقول : قالت لى والدتى : كنتُ حاملا بك ، وكان للعبَّاس بن حَمْزَة مجلس ، فاستأذنتُ أباك أن أحضرُ مجلسَه ، فى أيام العشْر ، فأذِن لى ، فلما كان فى آخر المجلس قال العبَّاس بن حَمْزَة : قوموا . فقاموا ، وقمتُ معهم ، فأخذ العباس يَدْعُو ، فقلت : اللَّهم هَبْ لى ابنًا عالمًا ، فرجعت إلى المنزل ، فبِتُّ تلك الليلة ، فرأيت فيما يرى النائم ، كأنَّ رجلًا أتانى ، فقال : أبْشِرى ، فإن الله قد استجاب دعوتَكِ ، ووَهَب لك ولدا ذَكَرا ، وجعله عالما ، ويعيش كما عاش أبوك .

قالت : وكان أبى عاش اثنتين وسبعين سنة .

قال الأستاذ : وهذه قد تمَّت لى اثنتان وسبعون سنة .

قال الحاكم : فعاش الأستاذ بعد هذه الحكاية أربعة أيام .

---

(١) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة :

● « قال الحاكم : سمعت أبا الوليد ، قال : سمعت الحسن بن سفيان ، قال : سمعت حَرْمَلة ، يقول ، سُئل الشَّافعى رحمه الله ، عن رجلٍ وضع فى فيه تَمْرَةً ، فقال لامرأتِه : إن أكلتُها فأنت طالقٌ ، وإن أخرجتُها فأنتِ طالقٌ ، فقال الشَّافعىّ ، يأكل نصفَها ، ويطرح نصفَها .

قال أبو الوليد : سمع منِّى أبو العبَّاس بن سُرَيج هذه الحكاية ، وبنى عليها باقى تفريعات الطلاق » .

وقد رويت هذه المسألة بصورة أخرى عن الشَّافعىّ ، راجع الجزء الثانى ، صفحة ٢٠٤ .

(٢) تكملة من الطبقات الوسطى .

قال الحاكم : ودخلت عليه بعد صلاة العشاء ، من ليلة الجمعة ، وهو قاعد ، فأشار إلىَّ بيده أن انصرف ، فقد أمسيْتَ . فلم أنصرف إلى أن صلَّيْتَ صلاة العَتَمَة فى منزله ، فقال : خَرِّج علىَّ مَن يحمل جِنازتى إلى المِيقات ، فانصرفتُ ، فمات تلك الليلة ، وقْتَ السَّحَر .

قال : وسمعت أحمد بن عمر الزَّاهد ، يقول : رأيت الأستاذ أبا الوليد فى المنام ، فسألته عن حاله ، فقال : قابلتُ أو عارضتُ جميع ما قلتُ ، فكنت أخطأتُ فى عشرين ، أو أحد[1] وعشرين ، الشَّكُّ من الرَّائى .

قال : وسمعت أبا الحسن عبد الله بن محمد الفقيه ، يقول : ما وقعتُ فى وَرْطة [قطُّ][2] ، ولا وقع لى أمر مُهِمٌّ فقصدت قبرَ أبى الوليد ، وتوسلت به إلى الله تعالى ، إلا استجاب الله لى .

قال : وسمعت أبا سعيد الأديب ، يقول : سألت أبا على الثَّقَفِىّ ، فى مرضه الذى مات فيه : مَن نَسأَلُ بعدك فى الحلال والحرام ؟ فقال : أبو الوليد[3] .

توفى الأستاذ أبو الوليد ليلةَ الجمعة ، خامسَ شهر ربيع الأول ، سنة تسع وأربعين وثلاثمائة بنَيْسابور .

(ومن الفوائد ، والمسائل عن أبى الوليد ، رحمه الله)

● قال الحاكم : سمعت أبا الوليد يقول ، وسألته : أيها الأستاذ ، قد صحَّ عندنا حديث الثَّوْرِىّ ، عن أبى إسحاق ، عن الأسْوَد ، عن عائشة رضى الله عنها : أن رسولَ الله ﷺ كان ينامُ وهو جُنُبٌ ، ولا يَمَسُّ ماءً . وكذا صحَّ حديثُ نافِع ، وعبد الله

---

(١) فى المطبوعة : « أو إحدى » والمثبت من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٢) زيادة من : ج ، ز والطبقات الوسطى على مافى المطبوعة .

(٣) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة :

● « قال : وسمعتُ أبا الوليد ، يقول : سألتُ ابنَ سُرَيْج : ما معنى قول رسول الله ﷺ : « قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ » ؟

قال : إن القرآن أُنزِل ثُلُثًا منها أحكامٌ ، وثُلُثًا وعدٌ ووعيدٌ ، وثُلُثًا منها الأسماء والصِّفاتُ ، وقد جُمِع فى ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ الأسماء والصفات » . وانظر ما سبق فى ٢٩ .

ابن‌عمر : أن عمَر رضى الله عنه ، قال : يارسول الله ، أينامُ أحدُنا وهُو جُنُب ؟ قال : « نَعَمْ إذَا تَوَضَّأَ » .

فقال لى أبو الوليد : سألت ابن سُرَيج عن الحديثيْن ، فقال : الحُكْم بهما[1] جميعا ؛ أما حديث عائشة ، فإنما أرادتْ أن النبىَّ ﷺ كان لا يَمَسُّ ماءً للغُسْل ، وأما حديث عمر فمُفسَّر فيه ذِكْرُ الوضوء ، وبه نأخذ[2] .

● قال الحاكم : وسمعت أبا الوليد يحتَجُّ فى رفع اليديْن ، فقال : إن للصلاة أفعالا ، كل فعل منها أوله مَنُوط بذِكْرٍ ، فينبغى أن يكون آخره كذلك ، فإذا كان القيام الذى هو للصلاة وابتداؤه بذكرٍ ، مَنُوط بهيْئةٍ ، وهى رفع اليدين ، فكذلك آخر قيامه ، والخروج منه ، لابد أن يأتىَ بذِكْرٍ ، والهيئة[3] مقرونة به ، ولئن جاز أن يسقط عن آخره جاز أن يسقط عن أوله فرَفْع[4] بلا ذِكْرٍ ، كما رَكْع بلا هَيْئَةِ رفع .

---

(١) فى الطبقات الوسطى : « لهما » .

(٢) بعد هذا مباشرة وجدنا هذه الفائدة فى أصل ز ، وهى موجودة فى حاشية على هامش ج :

« فائدة : قد يُقال حديث عائشة لبيان الجواز ، فقد صحَّ عنها ذلك ، وأن عبد الله بن أبى قَيْس لما سألها : أكان يغتسلُ قبل أن ينام ، أو ينام قبل أن يغتسل؟ قالت : كلُّ ذلك قد كان يفعل ؛ ربما اغتسل ، وربما توضَّأ فنام . قال : الحمدُ لله جعل فى الأمر سَعَة ، فيَحْتَمِل أن يكون له ثلاثة أحوال .

وحديث عائشة الذى ذكره المصنف رواه أبو داود ، وغيره » .

(٣) فى الطبقات الوسطى : «كانت الهيئة » .

(٤) فى الطبقات الوسطى : « فيركع » .

١٦٦

الحسن بن أحمد بن يزيد بن عيسى بن الفضْل بن بشَّار بن عبد الحميد ابن عبد الله بن هَانِيء بن قَبِيصة[١] ، بن عمْرو بن عامر ، الإمام الجليل ، أبو سعيد الإصْطخْرِىّ*

قاضى قُمّ ، أحد الرُّفعاء من أصحاب الوجوه .

سمع سَعْدان بن نصْر ، وأحمد بن منصور الرَّمَادِىّ ، وعباس بن محمد الدُّورِىّ ، وحنبل ابن إسحاق ، وحفص بن عمْرو الرَّبَالِىّ[٢] ، ومحمد بن عبد الله بن نَوْفل ، وغيرهم .

روى عنه ابن المُظفَّر ، وابن شاهين ، وأبو الحسن بن نَوْفل الجُنْدِىّ[٣] ، والدَّارَقُطْنِى ، وغيرهم .

مولده سنة أربع وأربعين ومائتين .

قال الخطيب : كان أحد الأئمة المذكورين ، ومنْ شيوخ الفقهاء الشافعيِّين ، وكان ورعا ، زاهدا مُتَقلِّلا[٤] .

قال : وحدثنى القاضى أبو الطَّيِّب ، قال : حُكِىَ لى عن الدَّارَكِىّ ، أنه قال : سمعت أبا إسحاق الْمَرْوَزِىّ ، يقول : لما دخلتُ بغداد ، لم يكن بها مَن يستحِقُّ أن أدرُس عليه ، إلا أبو سعيد الإصْطَخْرِىّ ، وأبو العباس ابن سُرَيج .

قال القاضى أبو الطَّيِّب : وهذا يدل على أن أبا على بن خَيْران لم يكن يُقاس بهما .

---

* له ترجمة فى : الأنساب ٤٢ ا ، البداية والنهاية ١٩٣/١١ ، تاريخ بغداد ٢٦٨/٧ ، شذرات الذهب ٣١٢/٢ طبقات الشيرازى ٩٠ ، طبقات العبادى ٦٦ ، طبقات ابن هداية الله ١٧ ، العبر ٢١٢/٢ ، النجوم الزاهرة ٢٦٧/٣ ، وفيات الأعيان ٣٥٧/١ .

(١) فى ج ، ز : « قتيبة » والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى والأنساب .

(٢) فى المطبوعة : « الريالى » والتصويب من : ج ، ز ، د ، والمشتبه ٣٠٤ ، واللباب ٤٥٧/١ ، وهو فيه : « حفص بن عمر » . والربالى بفتح الراء والباء وبعد الألف لام ، نسبة إلى جده ربال .

(٣) فى المطبوعة : « ابن الجندى » ولفظة « ابن » محذوفة فى ج ، ز ، وسيرد ذكره فى شيوخ باى بن جعفر ، فى الطبقة الرابعة .

(٤) فى الأصول : « مقللا » والمثبت من الطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد ٢٦٩/٧ .

● قال أبو إسحاق الْمَرْوزِىّ: سُئِل يوما أبو سعيد عن المُتوَفَّى عنها زوجُها، إذا كانت حاملا ، هل تجب لها النفقة ؟ فقال : نعم . فقيل له : ليس هذا من[1] مذهب الشَّافِعىّ . فلم يصدِّق ، فأَرَوْه كتابَه ، فلم يرجع ، وقال : إن لم يكن مذهبَه ، فهو مذهب علىّ ، وابن عبَّاس .

قال أبو إسحاق : فحضر يوما مجلس النَّظر ، مع أبى العباس بن سُرَيْج ، وتناظرا ، وجرى بينهما كلام ، فقال له أبو العباس : أنت سُئِلت عن مسألة ، فأخطأت فيها ، وأنت رجل كَثْرَةُ أكل الباقِلَّا قد ذهب بدماغِك ، فقال أبو سعيد فى الحال : وأنت كَثْرَةُ أكل الخَلِّ والْمُرِّىّ[2] قد ذهب بدِينك .

● قال القاضى أبو الطَّيِّب[3] : وكان من الورع والدين بمكان ، ويقال : كان قميصه ، وسراويله ، وطَيْلسانه مِن شُقَّة واحدة ، وكانت فيه حِدَّة[4] ، ووَلِىَ حِسْبَة بغداد ، وكان القاهر الخليفة قد استفتاه فى الصَّابئين ، فأفتاه بقتْلهم ؛ لأنه تبيَّن له أنهم يخالفون اليهود والنَّصارى، وأنهم يعبدون الكواكب، فعزم الخليفة على ذلك، حتى جمعوا مِن بَينِهم مالًا كثيرا ، له قَدْر ، فكفَّ عنهم .

قال الطَّبَرِىّ : وحُكِىَ عن الدَّارَكِىّ ، أنه قال : ما كان أبو إسحاق الْمَرْوَزِىّ يُفْتِى بحضْرة الإِصْطَخْرِىّ إلا بإذْنه .

وقال أبو حفْص عمر بن على المُطَّوِّعِىّ : مِن خَبره ، يعنى الإِصْطَخْرِىّ ، أن المُقتدِر استقضاه على سِجستان ، فسار إليها ونظر فى مُناكَحاتِهم ، فأصاب مُعظمَها مَبْنيًّا على غير اعتبار الوَلِىّ ، فأنكرها غاية الإنكار ، وأبطلها عن آخرها .

---

(١) فى تاريخ بغداد ٢٦٩/٧ : « ليس هذا مذهب الشافعى » .

(٢) فى اللسان (م ر ر) ١٧١/٥ : « والمرى : الذى يؤتدم به ، كأنه منسوب إلى المرارة ، والعامة تخففه » . وقد ضبط فى الطبقات الوسطى بالتخفيف .

(٣) اختار المصنف من كلام أبى الطيب الطبرى ، ولم يورده بتمامه . راجع تاريخ بغداد ٢٦٩/٧ .

(٤) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة « وله تصانيف كثيرة ، من ذلك كتاب أدب القضاء . ليس لأحد مثله » .

● قلتُ : ومن أخباره فى قضائه أيضا ، ما حكاه الرّافعىّ فى « العِدَد » أنه أُتِىَ بِسَِقْط لم تظهر فيه الصورة والتَّخْطيط لكلِّ أحدٍ ، ولكن قالت القوابِل ، وأهلُ الخبرة من النِّساء ، إن فيه صورةً خفيَّة وهى[1] بَيّنة لنا ، وإن خفيتْ على غيرنا . فلم يحكم بثبوت الاستيلاد ، وهذا خلاف مذهب الشافعىّ .

قال الرافعىّ : فجاءت القوابِلُ فصَبَبْنَ عليه ماءً حارًّا ، وغسَّلْنه فظهرتِ الصُّورة .

● قال ابن الرِّفْعة : وحكى ابن داود فى « شرحه » أن أبا على بن خَيْران عُرِضت عليه مُضْغَة ألقتْها امرأة ، فدعا بماء حار ، وصبَّه عليها ، فتبيَّنتْ منها الخطوط ، فحكم بأنه ولدُها .

قلتُ : [قد][2] كان ابن خَيْران معاصرا لأبى سعيد ، وَبلَديَّه ، فلعل أبا سعيد لمَّا لم يُصْغ إلى كلام القَوابل ، رُفِعت المسألة إلى ابن خَيْران ، فلما تبيَّن الحال رجع أبو سعيد ، هذا مُحتمِل ، وتكون الواقعة واحدة .

ومن أخباره فى حِسْبته، أنه كان يأتى إلى باب القاضى، فإذا لم يجدْه جالسًا يَفْصِل القضايا ، أَمَرَ مَن يستكشف عنه ، هل به عُذر [يمنعه][3] من الجلوس ، من أكل ، أو شرب ، أو حاجة الإنسان ، ونحو ذلك ؛ فإن لم يجد به عُذرًا أمره بالجلوس للحُكم .

● ومنها ، أنه أحرق مكان الملاهى[4] ، من أجل ما يُعمَل فيه من الملاهى ، وهذا منه دليل أنه كان يرى جواز إفساد مكان الفساد ، إذا تعيَّن طريقًا .

وقيل : كانوا يعملون فيه من الملاهى اللَّعب .

وفى «الأحكام السلطانية» للماوَرْدِىّ، [قال][5]: وذكَر الإمامُ فى « النهاية » عند الكلام فى الأجير المُشترَك، الإصْطَخْرِىّ، وقال: إنه كثير الهَفَوات فى القواعد .

---

(١) فى ج ، ز : « وهو » والمثبت فى المطبوعة .

(٢) زيادة من : ج ، ز على مافى المطبوعة .

(٣) زيادة من المطبوعة على مافى : ج ، ز .

(٤) سماه المصنف فى الطبقات الوسطى: **« طاق اللعب »** . وانظر هذا الخبر فى الأحكام السلطانية ٢٥١ .

(٥) زيادة من المطبوعة على مافى : ج ، ز .

● وذكر صاحب « الكافى فى تاريخ خُوارَزْم » فى ترجمة محمد بن أبى سعيد الفُرَاتِىّ أنه قال : لما انصرفتُ من بغداد لقيتُ أبا سعيد الإصْطَخْرِىّ بهمَذَان ، منصرِفا من مدينة قُمّ ، وكان قد وَلِىَ قضاءَها، فحكَى لنا أنه مات بها رجل وترك بنتًا وعمًّا، فتحاكموا إلىَّ فى الميراث ، فقضيتُ فيه بحكمِ الله ، للبنت النِّصف ، والباق للعمِّ ، فقال أهل قُمّ : لا نرْضى بهذا القضاء ، أعْط البنتَ المالَ كُلَّه . فقلت : لا يحِلُّ هذا فى الشَّريعة . فقالوا : لا نتْرُكُك هنا قاضيًا .

قال : فكانوا يتسوَّرُون دارى باللَّيل ، ويحوِّلون الأسِرَّة عن أماكنها ، وأنا لا أشعرُ ، فإذا أصبحتُ عجبتُ من ذلك ، فقال أوْليائى : إنَّهُم يُرُونَك أنهم إذا قدَروا على هذا قدَروا على قتْلك . فخرجتُ منها هاربًا .

قال : وكان مذهبهم مذهب الغُرابيّة : المال كله للبنت ، وهم قوم من شِرار الرَّوافض ، يذهبون إلى هذه المقالة ، لأجل فاطمة رضى الله عنها .

مات ببغداد فى جمادى الآخرة ، سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة ، ودفن بباب حَرْب .

(ومن الرواية عن أبى سعيد)

أخبرنا أبو سعيد خليل بن كَيْكَلدى الحافظ ، سماعًا فيما أحسَب ، فإن لم يكن فهو إجازة ، قال : أخبرنا القاسم بن المُظَفَّر ، بقراءتى عليه ، عن عبد اللطيف بن محمد ، وغيره ، أخبرنا عبد الحق بن يوسف ، أخبرنا عمِّى عبد الرحمٰن بن أحمد ، أخبرنا محمد ابن عبد الملك ، أخبرنا علىّ بن عمر الحافظ ، حدثنا أبو سعيد الإصْطَخْرِىّ الحسن بن أحمد الفقيه ، حدثنا محمد بن عبد الله بن نَوْفل ، حدثنا أبى ، حدثنا يونس بن بُكَير ، حدثنا ابن إسحاق ، عن المِنْهال بن الجَرَّاح ، عن حَبِيب بن نُجَيح ، عن عُبادة بن نُسَىّ ، عن مُعاذ رضى الله عنه : أن رسولَ الله ﷺ أمرَه حين وجَّهَهُ إلى اليمن ألا يَأْخُذَ من الكَسْر شيئًا ، « إِذَا كَانَتِ الْوَرِقُ مِائَتَىْ دِرْهَمٍ فَخُذْ مِنْهَا خَمْسَةَ دَرَاهِمَ ، وَلَا تَأْخُذْ مِمَّا زَادَ شَيْئًا ، حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا ، فَإِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا فَخُذْ مِنْهَا دِرْهَمًا » .

قال الدَّارَقُطنِىّ : هذا حديث ضعيف ، والمِنْهال بن الجرَّاح هو الجرَّاح بن المِنْهال ، كان ابن إسحاق يقلب اسمَه إذا رَوَى عنه ، وهو متروك الحديث ، وعُبادة بن نُسَىّ لم يَسْمَع من مُعاذ رضى الله عنه شيئًا .

(ومن المسائل ، والفوائد ، والغرائب عنه)

● قال : ينْتَقِض الوضوء بمَسّ الأمْرد .

● وقال : إذا وَلِىَ القضاءَ غيرُ مجتهِدٍ ، ووافق حكمُه الحقَّ ، نفذت تلك الحكومة ، نقله ابن عَبْدان فى « كتاب شرائط الأحكام » .

● وقال[١] : إن لِلأم التَّصرُّف فى مال الصبىِّ بعد الجدِّ ، مُقدَّمة على الوَصىِّ .

وقيل : إنما الثابت عنه أنَّها[٢] تتصرف بعد الوصىّ . حكاه ابن يُونس[٣] عن بعض المتأخرين[٤] .

● واشتهر قولُه : إن للحاضر الراكب تركَ الاسْتقبال فى النافلة ، وأنه كان يفعله وهو على حِسْبة بغداد[٥] ؛ واحتجَّ بأن المقيم يحتاج إلى التَّردُّد فى حال إقامته كالمسافر .

---

(١) ذكر المصنف هذه المسألة فى الطبقات الوسطى على هذا النحو :
« وقال الإصْطَخْرِىّ : إن الأمَّ تَتصرَّف فى مال الصبىِّ بعد الجدِّ ؛ لأنها أحد الأبويْن .
وقال : إنها تُقَدَّم على وصيِّهما .
وقيل : إنما قال ذلك إذا لم يكن وصىٌّ ، أما إذا كان ثَمَّ وصىٌّ فإنه يُقدَّم » .

(٢) فى المطبوعة : « إنما » والتصويب من : ج ، ز .

(٣) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « فى شرح التنبيه » .

(٤) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة :
« وحكى وجهين تفريعا على قول الإصْطَخْرِىّ فى أنه هل يستَحِقُّ أبوها وأمُّها عند عدمِها ؟ » .

(٥) نسب المصنف هذا القول إلى القاضى حسين ، فى الطبقات الوسطى ، فقال :
« قال القاضى حسين فى التعليق : ورُوِىَ أنه كان محتسبًا ببغداد ، وكان يطوف فى السِّكك ، يُصَلِّى راكبًا » .

قال الرَّافعىّ : وعلى هذا فالراكب والرَّاجل سواء ، ولك الفرقُ بمشقَّة الاستقبال على الرَّاكب ، ثم صورةِ الراجل منقولة ، حكى فيها القاضى الحسين وجهين تفريعا على الراكب[1] .

ونقل النَّووِىّ فى « شرح المهذَّب » عن الإِصْطَخْرِىّ التَّجويزَ للراكب والماشى . والمحفوظُ عنه إنما هو فى الراكب فقط[2] .

---

(١) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة :

« وإذا ضُمَّ هذا إلى قول القَفَّال : يجوز بشرط استقبال القِبلة فى جميع الصلاة حصل فى تَنَفُّل الحاضر أربعة أوجه : أصحُّها عدمُ الجواز مطلقًا ، وعكسه ، والفصل بين الراكب والماشى ، والفصل بين المُستقْبِل فى جميع الصَّلاةِ وغيرِه » .

(٢) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة :

● « قال الرافعى فى كتاب الوكالة : وفى كتاب القاضى ابن كَجّ شيئان غريبان ، أحدهما أن أبا حامد القاضى حكى عن الإِصْطَخْرِىّ وجهًا أن للوكيل أن يبيعَ مِن نفسِه ؛ لحصول الثمن الذى لو باع به من غيره لحصل ، والثانى أنه حكى وجهيْن فيما لو وكَّل أباه بالبيع ، هل له أن يبيعَ مِن نفسِه ؛ لأن الأبَ له أن يبيعَ مالَ نفسِه مِن ولِده بالولاية ، فكذلك بالوكالة . هذا لفظُه .

وقد حكى النَّوَوِىّ فى « الروضة » الشيءَ الأوَّل ، وأهمل الثانى ، وليس الغريب مُجرَّدَ إهماله ، إلا أنه زاده مِن عند نفسِه ، وحكاهُ عن «الحَاوِى » ، ولا يمكن أن يُقال إن الشيء الثانى سقط من النسخة التى اختصر منها النَّواوىّ ؛ لأن الرَّافعىَّ أول ما صدَّر كلامَه بقوله : « شيئان » وذكر أحدهما ، وتبِعَه النَّوَاوِىّ فى اختصاره ، فلو سقط الثانى لطلبه النَّوَوِىّ بما تقدَّم عنده مِن قول الرَّافعىّ : «شيئان » ولو سقط كلا الشَّيئين من نسخة النَّوَوِىّ لما ذكَر الأوّلَ ، وهذا من عجيب ما وقع فى « الروضة » .

ومما ينبغى النظَرُ فيه هنا أيضًا ، أن هذا الوجهَ المحكِىَّ عن الإِصْطَخْرِىّ فى الشَّىءِ الأوَّلِ ينبغى أن يجىءَ فيما لو باع مِن ابنِه الصغير بطريقِ الأوْلى ؛ لأنَّه بَيْع من الغير فى الجملة ، =

● قال القاضى شُرَيح فى « أدب القضاء » : إذا شهدا عند القاضى بحقٍّ ، فكتب به القاضى إلى قاضٍ آخر وأشْهد الشاهديْن اللذيْن شهدا على المحكوم عليه بالكتاب ، قال الإصْطَخْرِىّ: لا يجوز . وقال غيره: يجوز . وقطع به العبَّادىّ؛ لأن القبول فعل القاضى، فقُبِلت عليه شهادته كما تُقبل شهادة المُرضِعة؛ لأنها شهادةٌ على وصول اللَّبن إلى جوف الصبىّ .

= ولم يُجْرُوه ، ويدلُّ على جريانِه فى ولده الصغير بطريقٍ أوْلى أنهم حَكَوْا تفريعًا على المذهب وجهين ، فيما لو أذن له فى البيع مِن نفسه ، والأكثرون على أنه لا يصحّ .

وأما لو أذن له فى بيعه مِن ابنه الصغير ، فقال فى « التَّتِمَّة » : هو على الخلاف ، وقال البَغَوِىّ : وجب أن يجوز .

● قال العبادى فى الطبقات : حكى أبو الحسين أحمد بن محمد بن القطَّان فى «مجموعه» عن أبى سعيد الإصْطَخْرِىّ: إذا قالت المرأةُ: لا وَلِىَّ لها وليست فى العِدَّة، فإنها تُصدَّق ؛ لأنها أمينة ، وبه أفتى الشيخ أبو زيد فى « الإملاء » .

قال الشافعىّ : لا يزوِّجها القاضى حتى يشهدَ عَدْلان أن لا وَلِىَّ لها ، وليست فى عِدَّة الزَّوج . انتهى .

● قلتُ : ونظيرُ المسألة : إذا ادَّعَت غَيبةَ وَلِيِّها ، وطلبت من السلطان أن يُزوِّجها ، ورأى التَّأخيرَ . قال الإمام : فهذا لا ينتهى إليه نظرُ الفقهاء ، وقد اختلف فيه أربابُ الأصول ، فمذهبُ قدوَتنا : أنها تُجَاب .

وقال القاضى أبو بكر بن الْبَاقِلَّانِىّ : لا يُجيبُها ، ويقول : لا تجبُ علىّ إجابتُك ما لم أحْتَطْ .

ومرادُه بقدُوَتِنا فى الأصول الأشْعَرِىّ .

وقد نقل الرّافعىّ المسألةَ عن الإمام ، وجعل الخلاف المذكور وجْهيْن ، رواهما الإمام عن أهل الأُصول . وهذا يستدعى ثُبوتَ كَوْنِ الأشْعَرِىّ ، والقاضى أبى بكر من ذَوِى الوجوهِ فى المذهب ، وليس الأمر كذلك ، وينبغى أن يُحمل قوله « وجهان » على احتمالين فى الكلام ، كما تقول : فى هذا الكلام وجهان . أى مَحْمَلان . =

قال الزِّيَادىّ : وعلى هذا أدركت القضاةَ من غير نَكير من العلماء ، وعليه تفقَّهتُ وفقَّهتُ الناس ، ولولاه ما جازت شهادةُ أبٍ وابنٍ لأجنبىٍّ .

قلت : وعليه العمل إلى اليوم ، يشهد الشاهدان عند حاكم ، فيحكم بشهادتهما ، ويُشْهدهما على حكمه ، فيؤدِّيان شهادَتهما على حكمه عند آخر فيُنفذ حكمَه بشهادتهما .

وقد اقتصر القاضى أبو سعد فى « كتاب الإشراف » على قول العبَّادِىّ ، والشيخ أبى طاهر ، ومن كتابه أخذ شُرَيح ما نقله عنهما ، وزاد شُرَيح ، فقال : ولأصحابنا وجهٌ فى الحُكم بشهادة أبٍ وابنٍ أنه لا يجوز .

● قال شُرَيح : وإذا وصل كتاب الحُكم ، وشهد الشاهدان على الكتاب فقد قيل : يلزم الحاكمَ المكتوبَ إليه أن يُنْفذ حكمَه ، ويقول : قَبِلتُ حكمَه وكتابتَه ، وأوجبتُ على المحكوم ما أوجبه الحاكمُ [فى][1] الكتاب .

● وعلى هذا لو شهد شاهدان عَدْلان ، فهل يحتاج أوَّلًا أن يقول : قبلتُ شهادة هؤلاء الشهود بما شهدوا به ، ثم يقول : وحكمتُ بكذا على فلان بجميع ما أوجبته شهادةُ الشهود ، أم يكفيه إن ثبتَتْ عنده عدالةُ الشهود ، ثم يقول : حكمت بكذا . ولا يذكر قبل الحكم أنه قَبِل شهادةَ الشهود ؟ وجهان .

= واعلم أن الإمامَ قال عند الكلام فى الإغماء : هل يُنْتظَر صاحبه حتى يُفِيقَ ، أو تُعتَبر مُدَّته بالسَّفر ؟ فإن قيل : إذا لم تجعلُوا الإغماءَ مُزيلًا للولاية ، وألْحقْتُموه بالسَّفر ، فإذا فُرِض قِصَرُ مُدَّته بحيث كان مقداره بقدر ما بينهما وبين الوَلِىّ ، الذى لا تتزوج بدون مراجعته ، فألحَّت المرأة ، وقالت : التَّزويج حقِّى ، ولا أرْضَى بتأْخِيره ساعةً من نهارٍ ، ونظرُك أيُّها القاضى قائمٌ مقامَ النَّظَر المُنقطع ، فلا تُؤَخِّرْ تَزْويجى . قال : قلنا لا يُجيبُها القاضى إلى مُرادها ، ويقول : ليس لك إرْهاق إلى هذا الحدّ .

قال : بل المُدّة التى يُؤَخَّر فيها التَّزويجُ لمراجعة الغائب لو أخَّر فى مثلها القاضى تزويجَ مَن لا وَلِىَّ لها لم يَبْعُد للنَّظر ، وتَرْديد رأيٍ . انتهى .

وقد يُساعِد هذا مقالةَ القاضى أبى بكر .

(١) تكملة يقتضيها السياق .

● وعلى هذا لو كتب الحاكمُ إلى حاكم بأنه شهد عندى عَدْلان ، لرجل سمَّاه ، على فلان ، ولم يذكر فى الكتاب أنه ثبت عنده بشهادتهما ، ولم يقل : قبلتُ شهادتهما ، وإنما نقل الشهادةَ فقط ، فهل يجوز للمكتوب إليه أن يحكم فيه ؟ وجهان .

هذا كله كلام شُرَيح فى كتابه فى « أدب القضاء » ولم أجده بجملته فى غيره ، وفيه غرائب وفوائد .

● وسيأتى إن شاء الله فى ترجمة شُرَيح قولُ الإصْطَخْرِىّ ، فيمن استأجر رجلًا أن يحملَ له كتابا إلى آخر ، ويأتىَ بجوابه ، فأوصل الكتابَ ، ولم يكتب المكتوبُ إليه الجواب : أن للحامل الأجرةَ بكمالها ؛ لأنه لا يلزمه أكثرُ ممَّا عمل ، والامتناع من غيره .

● قال : وكذا لو مات الرَّجُل ، فأوصل الكتابَ إلى نائِبه ، مِن وارثٍ أو وصىٍّ أجابوه أم لم يُجيبوه . إلى آخر كلامه .

● قلت : وهى مسألة مليحة ، غير أن عندنا وقفةً فى كتاب مراسَلة ، يحمله أمينٌ متبرِّعٌ مستأجِرٌ[1] ، فلا يجد المكتوبَ إليه ، إما لموته ، أو لغيرِ ذلك ، فهل له أن يُوصله إلى وارثِه ، أو وصيِّه ، أو الحاكم ، أو أهله ، ونحو ذلك ، لقيامهم مقامه ، أو ليس له ذلك ، لأن العادة قد تقضى بأن الكاتب لا يعجبه وقوفُ غير المكتوب عليه على ما كتب ، وكذلك المكتوب إليه .

والذى يقع لى فى هذا أنه إن غلب على ظَنِّه أن فى الكتاب ما يكرَه الكاتبُ ، أو المكتوبُ إليه وقُوفَ غيرهما عليه ، لم يجز له أنْ يدفعه إلى من[2] ذكرناه ، ودَفْعُه حينئذ خيانة تُسْقِط أُجْرتَه بكمالها لو كان مستأجَرا .

والبَلْوَى تعمُّ بمثل هذا الفرع فلْيُتَنَبَّه له ، فلقد حضر شخص بكتاب إلى آخر وجده غائبًا ، فأوصله إلى مَن ظنه يقوم مَقامَه ؛ لكونه صاحبًا له ، فأورث ذلك الكتاب فتْنَةً خرَّبت بيت الكاتب والمكتوب إليه ، فلا ينْبغى أن يُوصَل كتاب مراسلة إلى من يجوِّز العقلُ كراهيةَ الكاتب أو المكتوب[3] إليه وقُوفَ غَيرِهما عليه ، بل ينبغى أن يكون تحريمُ ذلك مغلَّظا .

---

(١) هكذا فى الأصول ، ولعله « غير مستأجر » بفتح الجيم .

(٢) فى المطبوعة ، ز ، د : « ما » والمثبت من : ج .

(٣) فى المطبوعة ، ز : « والمكتوب » والمثبت من : ج .

ولقد كتب عمُّ والدى ، القاضى صدرُ الدين يحيى ، وهو على قضاء بِلْبِيس[1] كتابا إلى قاضى القضاة ، تقىِّ الدين ابن بنت الأعَزّ ، عندما عُزل ووُلِّىَ قاضى القضاة بدر الدين ابن جَماعة ، يسأل عن خاطره وفاءً[2] بحقه عليه ، فاشتبه الأمر على الرَّسول ، وأوصل الكتاب إلى ابن جَمَاعة ، فكان ذلك سببَ عزل عمِّ الوالد ، فى فتنةٍ طويلة ، لم يكن منشؤُها غيرَ اتِّصال الكتاب إلى مَن ظَنَّ أنَّه له .

وكتب آخر كتابا إلى قاضى القضاة جلال الدين ، فجاء الرسول فصادفه عُزِل من مصر ، وسافر إلى الشَّام ، فأوصل الكتابَ إلى قاضى القضاة إذ ذاك عزِّ الدين بن جَماعة رحمه الله ، فأوجب عَزْلَ الكاتب ، وسقوطَه من عين قاضى القضاة عِزِّ الدين ، ونُقْصان حظه منه ، إلى أن ماتا جميعا ، رحمهما الله .

● فلا ينبغى أن يكون الرسولُ إلا حكيما ، ثم يُوَصَّى مع كونه حكيما ، والواو فى قولهم : « أرسل حكيما ولا تُوصِه » للحال ، فافْهم ما نُشير إليه .

(مسألة صفة توبة القاذف)

● حمل أبو سعيد الإصْطَخْرِىّ على ظاهر نَصِّ الشافعىّ رضى الله عنه ، حيث قال فى توبة القاذف : « والتوبة إكذابُه نفسَه »[3] ففعل فيه نظيرَ ما فعله الظَّاهريّة : فى قوله تعالى فى المُظاهِر : ﴿ ثُمَّ يَعُودُون لِمَا قَالُوا ﴾[4] : فقالوا : العودُ باللسان ، كذلك قال الإصْطَخْرِىّ : إن كلام الشافعىّ على ظاهره ، وإنه لا تصح توبةُ القاذف حتى يقول : « وإنى كاذبٌ فى قَذْفى له بالزِّنا » .

نقله الأصحاب على طبقاتهم ، منهم صاحب « الحاوى » فى « كتاب الشهادات » وذكر

---

(١) فى المطبوعة : « تنيس » والمثبت من : ج ، ز . وبلبيس بكسر الباءين وسكون اللام وياء وسين مهملة ، وكذا ضبطه نصر الإسكندرى ، قال : والعامة تقول بلبيس (بكسر الباء الأولى وفتح الثانية) مدينة بينها وبين فسطاط مصر عشرة فراسخ على طريق الشام . ياقوت وفى القاموس (ب ل س): بلبيس كغرنيق، وقد يفتح أوله بلد بمصر .

(٢) فى المطبوعة : « وماله » والتصويب من : ج ، ز .

(٣) الأم ٨١/٦ .

(٤) سورة المجادلة ٣ . وفى الأصول : « ويعودون » وهو خطأ .

أن أبا إسحاق المَرْوَزِىّ ، وابن أبى هُرَيرة خالفاه ، وقالا : إكذابُ نفسِه أن يقول : « قذْفى له بالزِّنا كان باطلا » ولا يقول : « كنتُ كاذبًا فى قذْفى » ؛ لجواز أن يكون صادقًا ، فيصير عاصيًا بكَذِبه ، كما كان عاصيًا بقَذْفه .

وقد عبر الرَّافعىّ رحمه الله عن هذا فى « كتاب الشهادات » فى كلامه على التوبة ، بأن قال : لابد من التوبة عن القذْف بالقوْل : قال الشافعىّ فى « المختصر » : « والتوبةُ إكذابُه نفسَه » فأخذ الإِصْطَخْرِىّ بظاهره ، وشَرَط أن يقول : « كذبتُ فيما قذفتُه ، ولا أعود إلى مثله » . وقال الجمهور : لا يُكلَّف أن يقول : « كذبتُ » فربما كان صادقًا ، فكيف نأمُرُه بالكذب ؟ ولكن يقول : « القذفُ باطل ، وإنى نادمٌ على ما فعلتُ ، ولا أعود إليه » ، أو يقول : « ما كنتُ مُحِقًّا فى قذْفى ، وقد تُبتُ منه » ، وما أشبه ذلك .

هذا كلام الرافعىّ ، وفيه كلامان :

أحدهما : أنه نقل عن الإِصْطَخْرِىّ أنه يُشتَرط أن يقول : « ولا أعودُ إلى مثله » . وهذا لا يُعرف عنه ، ولا هو بمتَّفق عليه ، إنما الذى قاله الإِصْطَخْرِىّ اشتراطُ قوله : « كذبتُ » وخالفه الجمهور ، ثم هَلْ[1] يحتاج أن يقول فى التَّوبة : « ولا أعودُ إلى مثله » ؟ فيه وجهان أحدهما : لا يحتاج ؛ لأن العزْمَ على ترْك مثله يُغْنى عنه ، والثانى لابدَّ أن يقول : « لا أعود إلى مثله » ؛ لأن القوْلَ فى هذه التَّوبة مُعتَبر ، والعزْم ليس بقول . هكذا حكى أصحابنا منهم صاحب « الحاوى » وغيره ، ولعل الوجهين مُفرَّعان على اشتراط ما يقوله الإِصْطَخْرِىّ أو مُطلَقان ، فيُشتَرط أن يقول : « ولا أعودُ إلى مثله » وإن لم يُشْتَرط أن يقول « كذبتُ » كل هذا مُحتمِل ، وبالجملة ليست مسألة الإِصْطَخْرِىّ مسألة « لاأعودُ إلى مثله » بل تلك مسألة مُستقِلة ، إما من تفاريع قوله وإما مُطلَقة ، ولعله الأظهر .

والثانى : لولا شىء واحدٌ لكان ما ذكره الإِصْطَخْرِىّ عندى راجحًا ، أما وجه رُجحانه ؛ فلأنه ظاهرُ النَّصّ ، وردُّه بأنه قد يكون صادقًا ، فكيف يأمره بالكذب ،

(١) فى المطبوعة : « هذا » والتصويب من : ج ، ز .

جوابُه : أنه ولو كان الأمرُ كما قال ، إلا أن الشَّرع كذَّبه ، فهو كاذبٌ عند الله ، سواء طابق ما فى نفس الأمر ، أم لا .

سمعت الشيخ الإمام غير مرَّة يقول ، فى قوله تعالى : ﴿ فَأُوْلَـٰٓئِكَ عِنْدَ اللهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾[1] هذا كذب شَرْعىّ ، لا يُطلَق فيه عدمُ مطابقة ما فى نفس الأمر .

لكن صَدَّنى عن الأخذ بظاهر النَّصِّ ، أن الشافعىّ رضى الله عنه ذكر فى أثنائِه ، ما يعرَف به أنه ليس مُرادهُ لفظَ الكذب ، لأنه رضى الله عنه ، قال فى « المختصر » : « والتوبة إكذابُه نفسَه ، لأنه أذنب بأن نطقَ بالقَذْف [والتوبةُ منه أن يقول : القذفُ باطل »[2] انتهى . قال الرُّويانِىّ : وفى نسخة أخرى : والتوبةُ إكذابُه نفسَه بأنه بأن نطق بالقذف][3] .

قال : وهما متقاربان فى المعنى .

قلتُ : المعنى على النسخة الأولى إكذابه نفسه فقط ، وعلى الثانية إكذابه نفسه بأن نطَقَتْ بالقذف ، ففيها تأييد لقول أبى إسحاق كما ستعرفه ؛ فإنه يقول : الكذبُ فى أنه قذَف ، لا فى أن المقذوفَ زنا . وفى هذه النسخة دلالة على تأويل لإمام الحرمَيْن ، سنحكيه عنه ، فلولا قولُه : « التَّوبةُ منه أن يقول : القذف باطل » لرجَّحت رأى الإِصْطَخْرِىّ ، لكن هذا اللفظ يقتضى الاكتفاء بهذه الصِّيغة ، ومن ثَمَّ أقول : ما وقع فى « الرّافعىّ » «والمُحرَّر» «والمنهاج» من أنه يُشترَط أن يقول: «قذْفى باطل، وأنا نادمٌ عليه [ولا أعود إليه]»[4] انتهى . لست أقبلُ منه إلا قولَه: «قذْفى باطل» أما ما زاد عليه ، فزيادات ليست فى النَّصّ ، ولا يَدلُّ لها دليلٌ ، نعم لابُد من النَّدم ، وعَزْم ألّا يعودَ بكلٍّ[5] توبة ، أما التَّلفُّظ بهما فمن أين ؟ لا دليل يدل عليه ، ولا نصَّ يُرشِد إليه .

---

(١) سورة النور ١٣ . وفى الأصول : « وأولئك » وهو خطأ .
(٢) راجع الموضع السابق من الأم .
(٣) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : ج ، ز ، د .
(٤) زيادة من : ج ، ز على ما فى المطبوعة .
(٥) فى المطبوعة : « لكل » والمثبت من : ج ، ز .

وقد يقع فى الذهن أنه لم يقصد بهما حقيقتهما، بل المقصود لفظٌ يدل على إبطال القذْف ، ويجبرُ ما كان من فُحْشِه من غير اختصاص بهذه[1] الصِّيَغ ، ولذلك قال الرافعىّ : « وما أشبه ذلك » فلا يكون ذكر هذه الألفاظ لتعيُّنها فى نَفْسِها[2] ، ولا للتَّعبُّد بصِيغها ، بل المقصود لفظٌ يقوم مقام لفظٍ حصل الأذى به ، فكما أذَى وقذَف بلسانه ، كذلك يَجبُر ما كان منه بلسانه ، ليَنُوبَ[3] قولٌ عن قول ، ثم ضَرَب الشافعىّ لذلك مثلا قولَه : « القذُف باطل » وهو صحيح ، أما « إنِّى نادم » فلفظٌ غير مُعيَّن[4] ، وقَلَّ مَن ذكَره ، وأما « لا أعود » ففيه ما عرفتَ من الوجْهَيْن .

وهذا ما حضرنى الآن من كلام الأصحاب :

قال الشيخ أبو حامد : شيخ العراقيِّين ، فى « تعليقه » ما نصه : وإن كان قذفًا ، فإمَّا أن يكون قاذفًا من طريق السَّبِّ والشَّتم ، أو كان قاذفًا من طريق الشَّهادة ، فإن كان قاذفًا من طريق السَّبّ والشَّتم ، فإن الشافعىّ قال : « توبتُه إكذابُه نفسَه » واختلف أصحابُنا فيه ، فقال أبو سعيد الإصْطَخْرِىّ : يقول : « كذبتُ فيما قلتُ » أو « أبطلْتُ فيما أخبرتُ » . قال : لأنه إذا أكذَب نفسَه فيما قذفَها به ، فقد تاب .

وقال أبو إسحاق ، وعامةُ أصحابنا : يقول فى تَوْبَتِه[5] : « القذفُ باطلٌ حرامٌ ، ولا أعودُ إلى مثلِه أبدًا » ؛ لأنه قد استباح هذا القولَ لمَّا قذفَها ، وتوبتهُ أن يأتىَ بضدِّ الاسْتباحة ، وهو التحريمُ والإبطال ، بأن يقول : « كذبتُ فيما قلتُ » ، لجواز[6] أن يكون صادقًا فى القذف باطنًا ، فإذا قال : « كذبتُ » وهو كان صادقًا فيه فقد عَصَى .

فإن قيل : ما الفرقُ بين القاذف والمرتَدّ ، حتى قلتُم : القاذف يُطالَب بأن يقول : « القذفُ باطلٌ حرامٌ » ، والمرتدُّ لا يُطالَب بأن يقول : « الكفرُ باطلٌ حرامٌ » .

---

(١) فى المطبوعة : « هذا » والتصويب من : ج ، ز .

(٢) فى المطبوعة : « لفظها » والتصويب من : ج ، ز .

(٣) فى المطبوعة : « لثبوت » والتصويب من : ج ، ز .

(٤) فى المطبوعة : « متعين » والمثبت من : ج ، ز .

(٥) فى المطبوعة : « توبة » والتصويب من : ج ، ز .

(٦) فى ج ، ز : « بجواز » والمثبت فى المطبوعة .

فالجواب عنه : أنه لا فرقَ بينهما فى المعنى ؛ وذلك أن القاذفَ مردودُ الشَّهادة ، لاستباحة القذف ، ولا يكون من أهل الشهادة إلا بإتْيانه بضدِّه ، وضِدُّه أن يُحرِّم[1] القذف ، والمرتد مردود الشهادة لكُفره ، ولا يعود إلى حال الشهادة ، إلا أن يأتىَ بضدِّ الكفر ، وضدُّه أن يأتىَ بلفظةِ[2] الإيمان . انتهى .

وفيه فوائد :

منها ، أن أبا سعيد لا يعيِّن لفظ الكذب ، بل يقول : « كذبتُ » أو « أبْطلْتُ فيما أخبرتُ » وهى فائدة لم أجد التَّصريح بها فى كلام الشيخ أبى حامد .

ومنها أن الكلام مخصوص بقذْفِ السَّبِّ والإيذاء ؛ وهو الصواب ، وسنتكلم عليه .

وقال أبو الحسن الجُورىّ فى « كتاب المرشِد » : واختلف أصحابنا فى توبة القاذف ، فقال بعضهم : هى قوله : « القذفُ باطل » ولا يقول : « إنى كاذب » ؛ لأنه إذا قال هذا فهو فاسق [به][3] الساعةَ ؛ لكذبه .

وقال بعضهم : لا فصل بين قوله : « القذفُ باطل » . وبين قوله : « كذبتُ » وقد قال الشافعىّ : « التوبة إكذابُه نفسه » انتهى .

وفيه دلالة على أن أبا سعيد إن كان هو المشار إليه بقوْله[4] : « وقال بعضهم » لا يعيِّن لفظ « الكذب » بل يخيِّر بينه وبين « القذف باطل » وغيره يعيِّن لفظ « القذف باطل » ولا يخيِّر لفظ « الكذب » .

ويخرج من هذا إن خرَج على ظاهره ثلاثة أوجه : تعيينُ لفظ الكذب ، وتعيينُ عدمه ، وتفريع كلٍّ منهما .

وقال القاضى أبو الطَّيِّب فى « تعليقته » فى كلامه على قول الشافعىّ : « والتوبة إكذابه نفسه » ما نصُّه : ثم ذكر بعد ذلك أن التوبة قوله : « القذف باطل » واختلف

---

(١) فى ج ، ز : « تحريم » والمثبت فى المطبوعة .

(٢) فى المطبوعة : « بلفظ » والمثبت من : ج ، ز .

(٣) زيادة من : ج ، ز على ما فى المطبوعة .

(٤) فى ج ، ز : « فقوله » وهو خطأ ، صوابه فى المطبوعة .

أصحابنا فيها[1] ، فقال أبو سعيد الإصْطَخْرِىّ : توبتُه أن يُكذِّب نفسَه ، فيقول : « كذبتُ فى هذا القذف » ؛ لأن الشافعىّ قال : « إكذابُه نفسَه » .

وقال أبو إسحاق : التوبةُ أن يقول : « القذفُ باطل فى جميع الأحوال » كان صادقًا فيه ، أو كاذبًا ؛ لأنه لا يجوز لأحدٍ أن يقذف أحدًا ، وإن كان صادقًا فى قَذْفه إيّاه ؛ لأن الله عزَّ وجلَّ نهَى عن ذلك على الإطلاق . وهو الصحيح .

وأبَى أصحابُنا ما قاله أبو سعيد ، وقالوا : هذا يُؤدِّى إلى أن يُكلِّفه الكذب ؛ لأنه ربما كان صادقا فى القَذْف ، فإذا كلَّفْناه أن يقول : « كذبتُ فى القذف » كان كاذبًا ؛ لأنه ربما كان صادقًا فى قَذْفه ، وإذا قال : « القذف باطل » لم يكذب ؛ لأنه باطل سواءٌ كان صادقًا فيه ، أم كاذبًا ؛ لأنه لا يجوز أن يقذِف أحدًا بحال . انتهى .

وقال القاضى الحسين : توبة القاذف أن يقول : « القذفُ باطل » أو « ما كان ينبغى لى أن أقذف » أو « لم أكن مُحِقًّا فيما قلتُ » ولا يُكلَّف أن يقول : « كذبتُ فيما قلتُ » ، لاحتمال أنَّ المقذوف قد زنا ، وأنه صدق فيما نسبَه إليه ، غير أن المسلمَ مأمورٌ بحِفْظ السِّتْر على أخيه المسلم ، فلهذا صار مُؤاخَذًا بالقذف ، ومعنى قول الشافعىّ : « التَّوبةُ إكذابُه نفسَه » أىْ[2] يُكذِّب نفسه فيما أخبر ، ويقول : « ما كنتُ مُحِقًّا فى ذلك الخبر » ، لأنه يتخيَّل للسامع من قوله أنه صادق ، فيقطعُ ذلك التَّوهُّم بالتَّوبة ، فلهذا سماه إكذابًا.

وقال الإصْطَخْرِىّ : توبتُه أن يقول : « كذبتُ فيما قلتُ » ، لظاهر لفظ الشَّافعىّ : « إكذابُه نفسَه » .

وقال أبو إسحاق : يقول : « قذْفى حرامٌ باطل » .

وقال القفَّال : « القذفُ باطل ، ما كان ينبغى لى أن أقذِفه » انتهى .

---

(١) فى المطبوعة : « فيما » وهو خطأ ، صوابه من : ج ، ز .
(٢) فى المطبوعة : « أن » والمثبت من : ج ، ز .

فانظر كيف ختم كلامه ، بقوله : وقال أبو إسحاق ، وقال القفَّال ، وذكر صِيغَتَيْن عنده[1] ، أن فى كل منهما كفاية ، ولذلك خَيَّر فى أول كلامه بين كل منهما . وزاد « أو لم أكن مُحِقًّا » فدلَّ أن المرادَ أحدُ هذه الألفاظ ، أو مايشبهها ، وأنه ليس المقصودُ واحدًا بعينه ، ولا أظن أصحابَنا يختلفون فى ذلك ، ولا يُعيِّنون[2] لفظ « إنى نادم » كما أوهتْه عبارةُ الرافعىّ ، ومن يتَّبعه[3] ؛ وليس موضعَ اختلافهم إلا شيئان :

أحدهما لفظ « الكذب » قاله أبو سعيد ، ولا يصدُّنِى عنه إلا قول الشافعىّ : « والتوبةُ قولُه : القذفُ باطل » .

والثانى : لفظ « لا أعود » لتصريح المَاوَرْدِىّ فيه بحكاية الوجْهين .

أما لفظ : « إنِّى نادم » فلا أعرفُه ، ولا وجه له .

وقال المَاوَرْدِىّ رحمه الله : أما القذف[4] بالزنا فلا يكون بعد[5] النَّدم والعزم ؛ إلا بالقول ؛ لأنه معصيةٌ بالقول . كالرِّدّة ، فيُعتَبر فى صحة توبته ثلاثةُ شروط : أحدها الندمُ على قذفه ، والثانى العزمُ على ترْك مثله ، والثالث إكذابُ نفسِه ، على ما قاله الشافعىّ ؛ فاختلف أصحابنا فى تأويله على وجهين .

أحدُهما ، وهو قول أبى سعيد الإصْطَخْرِىّ : أنه محمول على ظاهره ، وهو أن يقول : « وإنى كاذبٌ فى قذْفى له بالزِّنا » وقد روَى عُمر أن النبىَّ ﷺ ، قال : « تَوْبَةُ الْقَاذِفِ إكْذَابُه نَفْسَهُ » .

والوجهُ الثانى ، وهو قول أبى إسحاق الْمَرْوَزِىّ ، وأبى علىّ بن أبى هُرَيرة ، أن إكذابَ نفسِه أن يقول : « قذْفى له بالزِّنا كان باطلًا » ولا يقول : « كنتُ كاذبًا فى قذْفى » ؛ لجواز[6] أن يكون صادقا ، فيصير عاصيًا بكذبه ، كما كان عاصيًا بقَذْفه .

---

(١) كذا فى الأصول ، ولعل المعنى : وذكر صيغتين عنده دليل أن فى كل منهما كفاية .

(٢) فى المطبوعة : « يعنون » وفى ز : « يعتنون » والمثبت من : ج .

(٣) فى المطبوعة : « تبعه » والمثبت من : ج ، ز .

(٤) لعله يعنى : أما التوبة عن القذف بالزنا .

(٥) فى المطبوعة : « بعدم » والصواب من : ج ، ز .

(٦) فى ج ، ز : « بجواز » والمثبت فى المطبوعة .

وهل يحتاج أن يقول فى التوبة . « ولا أعودُ إلى مثله » أولا ؟ فيه وجهان :

أحدهما ؛ لا يحتاج إليه ؛ لأن العزمَ على تَرْكِ مثله يُغنِى عنه .

والوجه الثانى : لابد أن يقول : « لا أعودُ إلى مثله » لأن القولَ فى هذه التَّوبة مُعتبَر ، والعزم ليس بقولٍ . انتهى .

وهو كالنَّص على أن لفظَ النَّدم لا يُشتَرط ، إنما المُشتَرط معناه .

وقال الفُورَانِّى فى « العَمْد » : اختلف أصحابُنا فى التَّوبة ، منهم من قال : هو أن يُكذِّب نفسه ، فيقول : « كذبتُ فيما قلتُ » ، ومنهم من قال ، وهو الأصحّ : هذا لا يكون توبة ، لاحتمال صِدْقِه فى القذْف ، لكن التوبة أن يقول : « القذفُ باطل » أى قذفُ الناس باطل ، و « ما كان لى أن أقذف » و « وقد رجعتُ عما قلتُ ، وتُبتُ عنه فلا أعود إليه » .

وقال الشيخ أبو إسحاق فى « المُهذَّب » قبل « باب عدد الشهود »[1] فى التوبة من المعصية ما نصُّه : وإن كان قذْفا فقد قال الشافعىّ رضى الله عنه : « التوبةُ منه إكذابُه نفسَه » .

واختلف أصحابُنا فيه ، فقال أبو سعيد الإِصْطَخْرِىّ : هو أن يقول : « كذبتُ فيما قلتُ ، ولا أعودِ إلى مثله » ووجهُه ما رُوِىَ [عن][2] عمر رضى الله عنه ، أن النبىَّ ﷺ ، قال : « تَوْبَةُ الْقَاذِفِ إِكْذَابُهُ نَفْسَهُ » .

وقال أبو إسحاق ، أبو علىّ ابن أبى هُرَيرة : هو أن يقول : « قذْفى له كان باطلا » ولا يقول : « إنِّى كنت كاذبًا » لجواز أن يكون صادقًا ، فيصير بكذبه عاصيًا ، كما كان بقذْفِه عاصيًا . انتهى .

وفيه موافقة الرّافعىّ على نقله عن أبى سعيد ، أنه يقول : « ولا أعودُ إلى مثله » لكنه قصَر هذه اللفظة على مقالة أبى سعيد ، ولم يذكرْها على مقالة أبى إسحاق ، وأبى علىّ .

---

(١) فى المطبوعة : « الشهور » والتصويب من : ج ، والمهذب ٢/٣٣١ .

(٢) زيادة من المهذب .

وقال ابن الصَّبَّاغ [المذهب][1] ما ذهب إليه أبو إسحاق ، وهو أن يقول : « القذف باطل حرام ، ولا أعود إلى ما قلتُ » .

وقال الإصْطَخْرِيّ : يقول : « كذبتُ فيما قلتُ » انتهى .

وهو فى لفْظَة : « ولا أعودُ إلى ما قلتُ » عكْس « المُهذَّب » فإنه جعلَها على قول أبى إسحاق ، فإذا أجمعَ[2] « المهذب » و « الشامل » كان فيهما تأييدٌ لنقْل الرَّافعيّ ، فكأنه أخذ من مجموعها أنه لابُدَّ أن يقول : « ولا أعود » ، لأن الشيخ أبا إسحاق نقلها على قول أبى سعيد ، وابن الصَّبَّاغ نقلها على قول أبى إسحاق ، فكانت على القولين جميعا ، وعلى ذلك جرى صاحب « التهذيب » كما ستراه فاتَّبَعه الرّافعيّ .

وقال الإمام رضى الله عنه فى « النهاية » : قال الشافعى رضى الله عنه : « توبة القاذف بإكذابه نفسَه » وهذا لفظ فى ظاهره[3] إشكال ، وفى بيان المذهب يحصل الغرض ، فالذى ذهب إليه جماهيرُ الأصحاب : أن القاذفَ لا يُكلَّف أن يُكَذِّب نفسَه ، إذ رُبَّما يكون صادقًا فى نِسْبته المقذوفَ إلى الزِّنا ، فلو كلَّفناه أن يُكَذِّب نفسَه ، لكان ذلك تكليفًا منَّا إياه أن يكذِب ، وهذا مُحال ، فالوجه أن يقول : « أسأتُ فيما قلت ، وما كنتُ محقًّا ، وقد تبتُ عن الرجوع إلى مثله أبدا »ولا[4] يُصرِّح بتكذيبنفسِه ، إلا أن يُعلَم أنه كان كاذبًا ، وهذا يَبعُدُ علمُه ، وهؤلاء حملُوا قولَ الشَّافعيّ على ما سنصِفُه ، فقالوا : « القاذفُ فى الغالب يَصِيف ، ويَرَى من نفسِه أنَّه قال حقًّا ، وأظْهَر ماله إظهارَه ، فيرجع ما ذكره الشافعيّ من الإكْذاب إلى هذا ، فيقول : « قد كنتَ قلتَ لى أن أقولَ ما قلتُه ، وقد كذبتُ وأبطلتُ فيما قدَّمتُ » .

وقال الإصْطَخْرِيّ : لابُدَّ أن يُكَذِّب نفسَه ، وإن كان صادقًا ؛ فإنه عزَّ من قائل قال : ﴿ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَآءِ فَأُوْلَـٰئِكَ عِنْدَ ٱللهِ هُمُ ٱلْكَـٰذِبُونَ ﴾[5] فهذا لقب أثبته الشرعُ ، فيُكَذِب القاذفُ على هذا التَّأويل نفسَه ، فإن الشرع سمَّاه كاذبًا .

---

(١) ساقطة من : ج ، ز .

(٢) فى المطبوعة : « اجتمع » والمثبت من : ج ، ز .

(٣) زيادة من : ج ، ز على ما فى المطبوعة .

(٤) فى الأصول : « وهذا » . ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٥) سورة النور ١٣. وفى الأصول: «فإن لم يأتوا» وهو خطأ، وقد تقدم الاستدلال بالآية فى صفحة ٢٤١.

وهذا بعيد لا أصل له ، وهذه الآية مع آى أُخر وردت فى قِصة الإفْك ، وتبْرِئةِ عائشة رضى الله عنها ، وكانت مُبَرّأة عما قذفها به المنافقون . انتهى .

ولا مَزِيد على حسنه ، فَلله دَرُّه مِن خَطيب مِصْقَع ، مناضل عن الشريعة بقلبه ولسانه .

ومن هنا ، والله أعلم ، أخذ الشيخ الإمام رحمه الله ما كان يقوله لنا ، من أن القاذفَ كاذب عند الله ، لقد لقَّبه الشرعُ ، ووسَمَه بسِيمَة الكذب ، وإن كان الأمر على ما وصف ، من اقتراف المقذوفِ معصيةَ الزِّنا ، وفى كلام الإمام ما يؤخذ منه تفصيل ، بين أن يَعلَم من نفسه الصِّدق ، أولا ، وسيكون لى عليه كلام يدل على مَيل منّى إليه .

وقال الغَزَالِىّ رحمه الله فى « الوسيط » : أما القاذف فتوبتُه فى إكذابه نفسه ، كذلك قال الشافعىّ ، وهو مُشكِل ؛ لأنه ربما كان صادقًا ، والمعنى بِهِ تكْذيبه[1] نفسه فى قوله : « أنا مُحِقّ فى الإظْهار والمُجاهرة دون الحُجَّة » ، فيكفى أن يقول : « تبتُ ، ولا أعود » انتهى ، وقدلخَّصه من كلام الإمام .

ولقائل أن يقول : إذا كان المعني بإكذابه نفسه كذبَه فى قوله : « أنا مُحِقٌّ فى الإظْهار والمجاهرة » فلا مانع من أن يقول : « كذبتُ » ولا عَابَ[2] فيه أيضا ، ولم يكلِّفه يكذِب[3] ، فلم لا يقول ذلك ، ويجرى على ظاهر النص ؟ .

وقال صاحب « التهذيب » : قال الشافعىّ رضى الله عنه : « التوبةُ إكذابُه نفسَه » فاختلف أصحابُنا فيه ، فقال الإصْطَخْرِىّ : يقول : « كذبتُ فيما قلتُ ، ولا أعودُ إلى مثله » .

وقال أبو إسحاق : لا يقول : « كذبتُ » ؛ لأنه ربما يكون صادقًا ، بل يقول : « القذفُ باطل ، ندمتُ على ما قلتُ ، رجعتُ عنه ، فلا أعود إليه » انتهى .

ومنه أخذ الرافعىّ لفظ « الندم » و « أن لا أعود » مَقولةٌ على الوجْهين : وجهِ أبى سعيد ، ووجهِ أبى إسحاق .

---

(١) فى المطبوعة : « والمعنى بتكذيبه » والتصويب من : ج ، ز .

(٢) فى المطبوعة : « ولا عار » والمثبت من : ج ، ز . والعاب ، والعيب بمعنى .

(٣) فى المطبوعة : « أن يكذب » والمثبت من : ج ، ز .

وقال صاحب « البحر » : قال أبو إسحاق : ليس معنى قولِ الشافعىّ أن يقول : « كذبتُ فيما قلتُ » بل معناه أن يُكَذِّب نفسَه فى استباحةِ القذف ، فيقول : « القذفُ باطل ، وإنِّى لا أعودُ إليه ، وأنا نادمٌ عليه » أو يقول : « قَذْفى له بالزِّنا كان كاذبًا » ولا يقول : « كنتُ كاذبًا » ؛ لجواز أن يكون صادقًا ، وبه قال ابن أبى هُرَيرة .

فإن قيل : فقد تُقبَل توبةُ المُرتَدّ ، وإن لم يقُلْ : « الكفرُ باطل » فلم شَرَطْتُم هاهنا أن يقول : « القذفُ باطل » ؟ .

قلنا : لا يُقبَل واحد منهما حتى يأتىَ بما يُضادُّ الأوَّل ، والتوحيد يُضادّ الكفر ، فاكْتُفِىَ به ، وليس ما يُضَادُّ القذفَ إلا أن يقول : « القذفُ باطل » فافترقا .

وقال الإصْطَخْرِىّ ، وبه قال أحمد رضى الله عنه : توبةُ القاذف أن يقول : « كذبتُ فيما قلتُ ، وإنَّنى كاذبٌ فى قَذْفى له بالزِّنا » وهذا ظاهر قولِ الشافعىّ رضى الله عنه : « والتوبةُ إكذابُه نفسَه » ، وقد رُوِىَ عن عمر رضى الله عنه أن النبىَّ ﷺ ، قال : « تَوْبَةُ الْقَاذِفِ إِكْذَابُهُ نَفْسَهُ » .

قال أصحابنا : ما قاله أبو إسحاق أصحّ ، وهو المذهب . انتهى .

وقال القاضى مُجَلِّى فى « الذخائر » : وإن كانت المعصية قذفا ، فقد قال الشافعىّ : « التوبةُ منها إكذابُهُ نفسَه » واختلف أصحابُنا فى ذلك ، فقال أبو إسحاق ، وأبو علىّ ابن أبى هُرَيرة ، وهو ظاهرُ المذهب : هو أن يقول : « القذفُ باطلٌ حرامٌ ، ولا أعودُ إلى ما قلتُ » .

وقال أبو سعيد الإصْطَخْرِىّ : هو أن يقول : « كذبتُ فيما قلتُ ، ولا أعودُ إلى مثله » وتعلَّق بظاهر كلام الشافعىّ رحمه الله ، وبه قال أحمد ؛ لِمَا رُوِىَ عن عمر رضى الله عنه ، أنه[1] قال : « تَوْبَةُ الْقَاذِفِ إِكْذَابُهُ نَفْسَه » .

---

(١) أى النبى ﷺ .

قال الأوَّلون : وهذا لا يصحُّ ، لأنه يجوز أن يكون صادقًا فى القذف ، فيصير بكذبه عاصيًا ، كما كان بقذفه عاصيًا .

وقال بعضُهم : هو أن يقول : « ما كنتُ مُحِقًّا فى القذْفِ ، ولا أعودُ إليه » وكلام الشافعىّ رحمه الله محمولٌ على تكْذيب نفسِه فى قوله : « أنا مُحِقٌّ فى إظْهاره والمُجاهرة بغير حُجَّة » انتهى .

وقوله : « القذف باطِلٌ حرام » ذِكْره لفظ « حرام » مع « باطل » تَبِع فيه مَن قدَّمنا ذِكْره إياها ، وهى لفظةٌ محمولة على التَّوسُّع فى العبارة ، وإلا فكل قذْف خرج مَخْرج الشَّتم فهو حرام ، وإن خرج مَخْرج الشَّهادة ، ولم يتم العددُ ، وقد كان يحسَبه تَمَّ [1] فليس بحرام ، فما لِلَّفظة مَوقعٌ .

فإن قلتَ : ما الذى استقرَّ عليه رأْيكُم فى صِيغة توبة القاذف ، أيترجَّح عندك قولُ أبى سعيد ، أم قولُ الجمهور ؟ .

قلتُ : إن كان القاذفُ يعلم أنه كاذب ،فالأرجحُ[2]عندى قول أبى سعيد ؛ لأن مدارَ التَّوبة على نحوِ ما مضى ، ما أمكن ،وتدارُك ما يمكن تدارُكُه ، ولا يُتدارَك ثَلْبُه عِرضَ أخيه ، ونَيْلُه منه إلا بذلك ، فهو نظيرُ وفاءِ الدَّيْن ، ورَدِّ الظُّلامة ، ولا يُغنى عن لفظ الكذب لفظٌ مُمَجْمَج ، ليس بصريح فى معناه ، بل مَن نال مِن أخيه قَذْفًا وهو يعلم أنه برىء ، فتوبتُه بأن يُبَيِّن للناس أنه برىء ، ولا يبين ذلك إلا بتسْجيله[3] على نفسه بصريح الكذب والبُهْت ، وإن عَلِم أنه صادق ، أوشكَّ فالمسألة مُحتمِلة ، يَحتمِل أن يكفيه « قذْفى باطل » كما قاله الجمهور ، ويدُلّ له نصُّ الشافعىّ دلالة واضحة ، على رواية من روَى فى لفظ النص ، « بأنه أذنب بأن نطق بالقذف » إلى آخره ، فكأن الشافعىّ رحمه الله فسر إكذابه نفسَه بهذا ، ويَحتمِل أن يُشترَط لفظ الكذب ، ليَجبُر ما كان منه ، وما ذكروه من أنه قد يكون صادقًا قد قدَّمنا جوابَه ، وهو أن الصِّدق هنا ليس مطابقة ما فى نفس الأمر ، بل كلُّ قاذف

---

(١) فى المطبوعة : « شتم » والتصويب من : ج ، وفى ز : « يتم » .

(٢) فى المطبوعة : « فالراجح » والمثبت من : ج ، ز .

(٣) فى ج ، ز . « بتنجيله » والصواب فى المطبوعة .

إذا لم يَتمَّ العددُ فهو كاذب ، لَقبٌ لقّبه الرَّبُّ عَزّ مِن قائل به، ووَسمَه سِمة لا تُزايله إلا بما ذكرناه ، وهذا فيمن أخْرَج قذفه مَخْرَج الشَّتم والسَّبّ ، أما مَن أخْرَجَه[1] مَخْرَج الشهادة ، ولم يتمّ العددُ ، وقلنا بوجوب الحدِّ عليه ، فلا يظهر لى أن يقول ذلك ولا أن[2] الإصْطَخْرِىّ يُوجبُ عليه هذا القولَ ، وإنما يُوجب أبو سعيد لفظَ التّكذيب على من أخرجه مَخْرَج السَّبِّ والإيذاء ، هذا ما يدلُّ عليه نقل المَاوَرْدِىّ فى « الحاوى » صريحًا وغيره تلويحًا ، وإن كان كلام الرافعىّ ، ومن تَبِعه مُطلقًا ، فصارت الصُّور عندى ثلاثا :

قاذفٌ يَعلَم كَذبه ، فالرَّاجح قول أبى سعيد .

وقاذفٌ لا يَعلَمُ كَذِبَه ، ولكنه أَخْرَج قذفَه مَخْرَج الشَّتم والإيذاء ، ففيه تردُّدُ نَظَر .

وقاذفٌ يَظن[3] ، أو يَعلَم صدق نفْسه ، وما أَخْرَج قذفَه إلا مَخْرَج الشهادة ،غيرأنه حُدَّ لنُقصان العدد ، فالراجح فيه قول الجمهور ، [بل لا أعتقد فيه خلافًا ، ولا أحفظُ عن الإصْطَخْرِىّ فيه مُخالفة ، بل صريح كلام المَاوَرْدِىّ يدلُّ على أنه لا يُخالفُ فيه][4] بل لو قال هذا ، والحالةُ هذه : « كذبتُ » لم تُقْبَل شهادتُهُ فى الحال ، أما إذا قال[5] : « القذفُ باطلٌ » فإن شهادته تُقبَل فى الحال إذا كان عَدْلا ، لقول عمر رضى الله عنه لأبى بَكْرة : « تُب ، أَقْبَلْ شهادتَك » فكيف نلجِئُه أن يقولَ : « كذبتُ » وهى لفظةٌ تُوجِب الحكم بردِّ شهادته فيما يُستأنف ؟

فإن قلتَ : من أين لك أنه إذا قال : « كذبتُ » تُرَد شهادته فيما يُستأنف ، وإن كان قذفُه إنَّما كان على وجه الشَّهادة ، والذى قاله الرافعىّ ، ومن تَبِعه فى العدْل يُقذف على صورة الشهادة ، ثم يتُوب : أنه لا يُشترَط الاسْتبراءُ على المذهب ، وإن كان قَذْف سب أو إيذاء

---

(١) فى المطبوعة : « أخرج » والتصويب من : ج ، ز .

(٢) فى المطبوعة : « لأن » والتصويب من : ج ،ز .

(٣) فى ج : « وقاذف نظر أو » وفى ز : « وقاذف نظر إذ » والمثبت فى المطبوعة .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من : ز ، وهو أيضا ليس فى : ج ماعدا من قوله :« بل صريح كلام الماوردى يدل على أنه لايخالف فيه » فإنه موجود ومضروب عليه ، وقبلها عبارة غير واضحة ، يمكن أن تقرأ : « سقط من هنا شىء » والمثبت من المطبوعة .

(٥) فى المطبوعة : « بخلاف ما إذا قال » والمثبت من : ج ،ز .

اشتُرط على المذهب ، ولم يُفصِّلوا فى قذْف الشَّهادة ، بين أن تكون التَّوبةُ منه بلفْظ « كذبتُ » أو غيره ؟

قلتُ : هو مُطلَق يُقيَّد بما إذا لم يكن بلفظ « كذبتُ » إذ هو حين يقول : « كذبتُ » مُعترف بفِسْقه ، وإقدامه على شهادة الزُّور ، فى هذا الأمر الخطير ، إلا أن يعنى بـ « كذبتُ » أنى ملقَّبٌ من الشَّارع بلَقب الكذب ، كما قدمناه ، فإن[1] هو عَنَى ذلك فلا كلام ، وإلا فقد اعترف بشهادة الزُّور ، فهذا هو الذى يظهر ، ثم هو المسطور[2] ، بل لم يجعلْه الإمام محلَّ خلاف ، إذ قال فى « النهاية » :

والوجه عندنا أن يقول : « إذا صرَّح بتكْذيب نفسِه » فهذا يخرُج عن التَّفاصيل ، وترْدِيد الأقوال ، ويُقطَع فيه بالاسْتبراء .

وقال صاحب « البحر » فى القاذف إذا كان عدْلًا ، لكن لم يَتِمّ العددُ : إن أصحابنا قالوا إن هذا إذا قال :« القذفُ باطل ، وأنا لا أعُود » قُبلتْ شهادتُه فى الحال ، إلى أن قال : والذى قال لاسْتبراء حاله ، أراد إذا لم يَطُل الزَّمان ، أو أرادَ إن أكْذَبَ نفسَه فى القذْفِ ، إلى أن قال : وإن لم يُكْذِب نفسَه ، وأظهر النَّدامة على قوله ، وكان عدلا من قَبْل ، لايُحتَاج إلى زمن الاستبراء . انتهى مُلخَّصًا .

وإذا تأملت ما سطَّرتُه لك فى هذه الجملة حصلتَ منه على فوائد :

إحداها : أن لفظ « كذبتُ » لا يشترط عند أبى سعيد إلا فى قذْف السَّبِّ والإيذاء ، دون المُخـرَج مُخْرَج الشهادة ، على ما دل عليه كلام كثير من النَّقلَة ، وكلام المَاوَرْدِىّ كالصريح فيه ، فَلْيُنْظَر « الحاوى » وليس فى « الرافعىّ » شىء من ذلك ، بل قال بعد ما ذكر خلاف الإصْطخْرِىّ ، والجمهور : ولا فرقَ فى ذلك بين القذْف على سبيل السَّبِّ والإيذاء ، وبين القذْف على صورة الشَّهادة ، إذا لم يَتِمّ عددُ الشهود ، إن قلنا بوجوب الحدِّ على مَن شَهِد ، فإن لم يُوجَب فلا حاجة[3] بالشاهد إلى التَّوبة . انتهى .

---

(١) فى ج ، ز : « فإنه » والمثبت فى المطبوعة .
(٢) فى ج ، زيادة « الاترى » وفى ز : « الاتراك » .
(٣) فى المطبوعة : « فلا حاجة لنا » والمثبت من ج ، ز .

وهذا صريح فيما إذا لم يَتِمَّ العددُ ، بأنّه على القول بوجوب الحدِّ يطرُقه خلافُ أبى سعيد ، فيُوجِب عليه أن يقول : « كذبتُ » ، وهذا بعيد ، بل لا أشك فى بطلانه ، فإن المصرَّح به عن أبى سعيد خلاف ذلك ، وقد قدّمنا كلام صاحب « البحر » ثم صرّح بعد ذلك ، فقال فيما إذا نقص العددُ : إن[1] قلنا يُحَدُّون ، يُحكم بفسقهم وتجب التوبة ، فيقول : « قذفى باطل » ، ولا يحتاج[2] إلى الندم وترك العزم فى المستقبل ؛ لأنها شهادة فى حق الله ، ولا يعتبر أن يقول : « إنى كاذب » ، ولا أن يقول : « ولا أعود إلى مثله » ، لأنه لو تم عدد الشهود لزمه أن يشهد . انتهى .

وهو صحيح لا شك فيه .

الثانى : أن لفظ « حرام » فى قوله « قذفى باطل » لم يقع إلا فى عبارة الشيخ أبى حامد والقفَّال ومَن تبعهما ، وما أظنها[3] على سبيل التعيين ، فلا يغتر[4] بها[5] بل يكفى « قذفى باطل » .

الثالثة : أن لفظ « إنى نادم » وقع فى كلام من رأيته ، وما أراه على سبيل التعيين ، وإن كانت عبارة « المحرَّر » « والمنهاج » تَغُرّ وتُوهم أن ذلك يتعين .

والرابعة ، أن لفظ « ولا أعود » وقع مستطَردا فى كلام الرافعىّ يكاد يكون غير مقصود ، وهى مسألة ذات وجهين صرَّح بحكايتهما[6] الماوَرْدِىّ فى « الحاوى » والرُّويانى . فى « البحر » .

١٦٧
الحسن بن أحمد بن محمد الطَّبَرِىّ
أبو الحسين الجلَّابِىّ*

قدم بغداد ، وكان يحضر مجلس الدّارَكىّ ، ثم درّس فى حياته ، وكانت له معرفة بالحديث .

---

(١) فى المطبوعة : « وإن » وأثبتنا ما فى : ج ،ز .
(٢) فى المطبوعة : « ولا نحتاج » بالنون . والكلمة فى : ج ، ز بغير إعجام . وأثبتنا ما فى : د .
(٣) فى المطبوعة : « وما أظنهما » والمثبت من : ج ، ز .
(٤) فى د : « فلا يعتبر » والمثبت فى باقى الأصول .
(٥) فى المطبوعة « بهما » وأثبتنا ما فى سائر الأصول .
(٦) فى المطبوعة : « فى حكايتهما » وأثبتنا ما فى سائر الأصول .
* له ترجمة فى طبقات الشيرازى ١٠٢ ، طبقات العبادى ٨٤ .

حدّث عن أبى علىّ الحسن بن أحمد الفقيه ، وأبى الحسن بن أبى عِمْران الجُرْجانىّ .

قال ابن النجّار : وروى عنه عامر بن محمد البَسطامىّ فى « معجم شيوخه » فى « الكنى » ولم يسمِّه .

قال ابن النجّار : وقد رأيت له كتابا سماه « الْمَدْخَل فى الجدَل » ورأيت عليه خطه ، وقد سمّى نفسه الحسن بن أحمد بن محمد .

وذكره الشيخ أبو إسحاق فى « الطبقات » بكنيته ، ولم يزد على أن قال : « تفقّه فى بلده ، وحضر مجلس الدّارَكِىّ ، ثم درّس فى حياته ، ومات قبل الدّارَكِىّ بسبعةَ عَشَر يوما ، وكان فقيها فاضلا عارفا بالحديث » .

وكانتَ وفاة الدّارَكِىّ فى الثالث عشر من شوال سنة خمس وسبعين وثلاثمائة ، فتكون وفاة الجَلّابىّ فى سادس عشرى[1] رمضان .

وقال أبو عاصم : أبو الحسين بن أحمد الجلّابىّ ، كان فقيها جَدِلًا[2] وَرِعًا[3] .

(ومن الرواية عنه ، ومن الغرائب عنه)[4]

● حكى القاضى أبو الطيِّب فى « التعليقة » أن الشيخ أبا حامد كان يحكى أن الجلّابىّ سئل عن البالغين من أهل الحرب إذا أسرهم الإمام ، فقال : صاروا أرِقّاء بنفس الأسْر كالنِّساء والصبيان . قال : وهذا غلط .

قال القاضى أبو الطيّب : وأنا رأيت الجلّابىّ وكنت صبيًّا .

قال ابن الرِّفعة[5] : ولاشك أن هذا غلط إن لم يثبت للإمام تخييرٌ فيهم ، نعم إن

---

(١) فى الأصول : « سادس عشر » وأثبتنا ما فى الطبقات الوسطى ، وهو الصواب لأنه ذكر أن الجلابى مات قبل الداركى بسبعة عشر يوما . وأن الداركى توفى فى الثالث عشر من شوال .

(٢) فى الأصول : « جدليا » والمثبت من الطبقات الوسطى ، وطبقات العبادى .

(٣) بعد هذا بياض فى : ج ،ز . مكانه فى الطبقات الوسطى : « قلت : أسندنا حديثه فى الطبقات الكبرى » .

(٤) فى المطبوعة : « ومن الرواية والفوائد عنه » . والمثبت من : ج ،ز .

(٥) بعد هذا فى الطبقات الوسطى : زيادة :« فى المطلب » .

قال بثبوت الخِيار فيهم بعد ذلك بين[1] البقاء على الرِّق والمنّ والفِداء[2] والقتل ، فلا بُعْدَ فيه[3] .

١٦٨
الحسن بن أحمد المعروف بالحَدَّاد
البصريّ القاضى أبو محمد*

وهو المذكور فى « كتاب الأقضية » من « شرح الرافعيّ » .

قال فيه الشيخ أبو إسحاق : أحد فقهاء أصحابنا ، لا أعلم على من دَرَس ، ولا وقتَ وفاته .

قال : ورأيت له كتابا فى « أدب القضاء » دلّ على فضل كبير[4] .

قلت : وقفت على الكتاب المذكور ، وقد حدّث فيه عن مَن لحق أصحابَ الإمام أحمد بن حنبل ، وعن مَن لحق ابن سُرَيج ، ووقفت له أيضا على كتاب فى « الشهادات » وفيهما فوائد .

١٦٩
الحسن بن حبيب بن عبد الملك الدِّمَشقىّ
الفقيه أبو على الحَصائِرىّ**

إمام مسجد باب الجابِية بدمشق .

ولد سنة اثنتين وأربعين ومائتين .

---

(١) فى الطبقات الوسطى « فى » .

(٢) فى الطبقات الوسطى : « أو القتل » .

(٣) فى ج ، ز : « فلا يعد » بالياء التحتية . والمثبت فى المطبوعة .

* له ترجمة فى : طبقات الشيرازى ٩٩ ، طبقات ابن هداية الله ٤٠ .

(٤) فى طبقات الشيرازى : « كثير » .

** له ترجمة فى : شذرات الذهب ٣٤٦/٢ ، العبر ٢٤٧/٢ ، المشتبه ٢٣٨ ، النجوم الزاهرة ٣٠٠/٣ . وهو فى الشذرات « الخضائرى » بالخاء والضاد المعجمتين . وفى العبر « الحضائرى » بالحاء المهملة ، والضاد المعجمة . وفى أصل النجوم « الخضيرى » بالمعجمتين . ويوافق ما عندنا المشتبه . ولم ترد هذه النسب الأربع فى السمعانى وابن الأثير . وانظر : سير أعلام النبلاء ٣٨٣/١٥ وحواشيه .

وحدّث بكتاب الإمام الشافعيّ[1] عن أصحابه .

سمع الرَّبيع بن سليمان ، وبكّار بن قُتَيْبة القاضى ، والعباس بن الوليد البَيْرُوتِيّ ، وصالح بن أحمد بن حنبل ، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم ، وأبا أميّة الطَّرَسُوسِيّ ، وخَلْقا .

روى عنه عبد المنعم بن غَلْبُون ، وابن جُمَيْع ، وابن المُقْرِى ، وأبو حفص ابن شاهين ، وتَمّام الرازِىّ ، وأبو بكر بن أبى الحديد ، وآخرون .

قال عبد العزيز الكَتّانىّ : هو ثقة نبيل ، حافظ لمذهب الشافعىّ .

مات فى ذى القعدة سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة .

١٧٠

الحسن بن الحسين

الإمام الجليل القاضى أبو علىّ بن أبى هُرَيْرَة *

أحد عظماء الأصحاب ورُفعائهم ، المشهور اسمه ، الطائر فى الآفاق ذِكره .

قال فيه الخطيب وقد ذكره فى « تاريخ بغداد » : الفقيه القاضى ، كان أحد شيوخ الشافعيين ، وله مسائل فى الفروع محفوظة ، وأقواله فيها مسطورة .

قلت : شرح « المختصر »[2] ووقفت على الشرح المذكور[2] .

وتفقّه على ابن سُرَيج ، وأبى إسحاق المَرْوَزِىّ .

قال أبو سعيد الكَرابيسِىّ الحافظ : سمعت أبا بكر محمد بن عبد الله بن أبى جعفر ناقله[3] إلى القاضى الخُوَارَزْمِىّ يقول : تغيّب أبو الحسن الأَوْزاعِىّ عن القاضى أبى علىّ

---

(١) فى المطبوعة : « وحدث بكتاب الأم للشافعى » . والمثبت من سائر الأصول .

* له ترجمة فى البداية والنهاية ١١/ ٣٠٤ ، تاريخ بغداد ٧/ ٢٩٨ شذرات الذهب ٢/ ٣٧٠ طبقات الشيرازى ٩٢ ، طبقات العبادى ٧٧ ، طبقات ابن هداية الله ٢١ ،العبر ٢/ ٢٦٧ ، مرآة الجنان ٢/٣٣٧ ، النجوم الزاهرة ٣/ ٣١٦ ، وفيات الأعيان ١/ ٣٥٨ .

(٢) الذى فى الطبقات الوسطى : « وقفت على قطعة من شرحه للمختصر ، بدمشق » .

(٣) هكذا فى المطبوعة . وقد رسمت فى : ج ، ز بشكل لا يقرأ . غيرأن « نا » من « ناقله » رسمت فى : ج على شكل اختصار حدثنا .

ابن أبى هريرة فى بغداد أياما ثم حضره ، فقال : ياأبا الحسن ، أين كنت عنا ؟ فقال : كنت أيها القاضى شِبْه العَليل ، فقال له أبو على : وهبك الله شِبْهَ العافية .

قال الرافعىّ : إن ابن أبى هريرة زعيمٌ عظيم للفقهاء . وسنذكر فى أين قال هذا .

ومات فى شهر رجب سنة خمس وأربعين وثلاثمائة .

(ومن الغرائب والفوائد عنه)

● قال فيمن طلّق واحدةً من نسائه لا بعينها ، أو بعينها ثم نسيها ، طلاقًا رَجْعِيًّا : إن له وَطْءَ الجميع .

واختلف النقل عنه فى أن الوَطْءَ تعيين أو ليس بتعيين ، فيخرج من كونه ليس تعيينًا أنه يطأ كلًّا منهما ، ولا يكون وَطْءُ واحدةٍ مانعا من وطء الأخرى . ولا يمكنه أن يقول : الطلاق واقعٌ من حين اللفظ ؛ لأن مَن أوقعه [من][1] حين اللفظ جعل الوطء تعيينا ، كما أشار إليه الرافعىّ ، وحكى الخلاف فى ذلك بين أبى إسحاق وابن أبى هريرة ، فكأن هذا اللفظ عند ابن أبى هريرة لا يُباشَر به[2] المحلّ .

وهذا قد يتجه فى الطلاق المبهَم ، أما فيمن طلّق معيَّنة ثم نسيها فلا اتِّجاه له ، وهو آيلٌ إلى وطْء المحرَّمة قطعا .

● ومنزلة هذا المذهب فى البُعْد منزلة مقابِله الذى حكاه الحَنَّاطِىّ فيمن علّق الطلاق بالشهر ، وذلك أن الشاكَّ فى الباق مِن الشهر لا يقع عليه الطلاق ؛ لأنه لا يقع إلا باليقين .

وحكى الحَنَّاطِىُّ وجهين فى حِلّ الوطء فى حال الشك .

وجْهُ التحريم أنه شاكّ فى استباحتها فأشْبه[3] ما إذا اشتبهت زوجته بأجنبيّة .

قال ابن الرِّفعة : وهذا التعليل يقتضى تحريمها عليه على هذا الوجه ، فيما إذا شك هل طلّق أو لا[4] . ولم نر من قال به .

---

(١) زيادة من : ج ، ز على ما فى المطبوعة .

(٢) فى ج ، ز ، د : « لا يتأثر فيه » والمثبت فى المطبوعة .

(٣) فى ج ، ز ، د : « فاشتبه » والمثبت فى المطبوعة .

(٤) فى المطبوعة : « أم لا » والمثبت من سائر الأصول .

● إذا كان رأس الشاجّ أصغر استوعبناه وضممنا إليه أَرْشَ مابقى .

وقال ابن أبى هريرة تخريجا فيما حكاه عنه المَاوَرْدِىّ: بل نَضُمّ إليه أَرْشَ المُوضِحَة كاملا .

قال فى « الحاوى » فى النَّهْى عن تلَقِّى الرُّكْبان ، وكذلك المدلِّس : قال الشافعىّ : قد عصى الله تعالى ، والبيعُ لازم والثمنُ حلال . يريد أن التدليس حرام والثمن حلال .

وقد كان أبو على بن أبى هريرة يقول : إنَّ ثمن التدليس حرام ، لا ثمنَ المَبِيع ؛ ألا ترى أن المَبِيع إذا فات رجع على البائع بأَرْش عيب التدليس ، فدلّ على أنه أُخذ منه بغير استحقاق ، انتهى .

وما حكاه عن ابن أبى هريرة غريب ، ومعناه أن الزيادة بسبب التدليس محرَّمة[1] لا جملةَ الثمن .

واعلم أن صاحب « البحر » لم ينقل فيه هذا مع كثرة استقصائه لكلام « الحاوى » .

● رأيت فى « تعليق » ابن أبى هريرة على « المختصر » فى « الحدود » بعد ذكر « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجمُوهما » ما نصه : ألا ترى أن ابن مسعود قد أنكر المعوِّذتين ! وإنما أنكر رسمهما ؛ لأنه مُحال أن يُظَنّ بابن مسعود أن يُنكر أصلهما . انتهى .

قلت : وقد عقد القاضى أبو بكر فى كتابه « الانتصار للقرآن » وهو الكتاب العظيم الذى لا ينبغى لعالِم أن يخلوَ عن تحصيله ، بابا كبيرا بيّن فيه خطأ الناقل لهذه المقالة عن عبد الله بن مسعود ، وأن الدليل القاطع قائم على كَذِبه على عبد الله ، وبراءةِ عبد الله منهما .

● قال ابن أبى هريرة : البحث مع الفاسق لا يجوز ، وفرّق الماوَرْدِىّ ، فجوَّزه فى المعقول دون المنقول .

قلت : وكلاهما مستدرَك ، والصوابُ البحثُ معه ، وأما قبول نَقْله فأمرٌ آخر .

● لابن أبى هريرة وجه أن بيع عَقار اليتيم للغِبْطة لايجوز ، وإنما يجوز للضرورة فقط . رأيته فى « تعليقه » وحكيته عنه فى « التوشيح » بلفظ ، فليُنظر .

---

(١) فى : ج ، ز ، د : « لحرمه » ووضعت شدة على الراء فى نسخة ج . وقد أثبتنا ما فى المطبوعة .

● فصّل ابن أبى هريرة فى تقديم العِشاء وتأخيرها فقال ، كما نقله صاحب « الحاوى » : إن عَلِم مِن نفسه أنه إذا أخّرها لا يغلبه نوم ولا كسل فالأفضل التأخيرُ ، وإلا فالتقديم .

وقال الشاشِيّ : هذا التفصيل متّجه للمنفرِد دون الجماعة ؛ لاختلاف أحوالهم .

قال الوالد رحمه الله : وما ذكره ابن أبى هريرة فى الحقيقة اختيارٌ للتأخير ؛ لأن مَن خشِي أن النوم يغلبه لا يمكن أن يقال : التأخير له أفضل .

● قال ابن أبى هريرة : إذا أُكرِه المصلِّى على الحدَثِ بأن عُصِر بطنُه حتى خرج بغير اختياره لم تبطُل صلاته .

كذا نقله عنه الوالد رحمه الله فى « شرح المِنهاج » وهو غريب .

قال الوالد : كأنه تفريع على القول بأنّ سبْق الحدث لا يُبطل الصلاة .

● قلت : أو أنه عل الجديد ، وهو وجه صعْب ، شِبه[1] الوجه الذاهب إلى أن مَن مَسَّ ذكَرَه ناسيا لا ينتقض وضوؤه ، وقد حكاه الرافعىّ عن حكاية الحَنّاطِىّ .

● نقل المَاوَرْدِىّ فى « الحاوى » أن ابن أبى هريرة قال : إنه يُباح ولا يُكره عَقْدُ اليمين على مباح ، اعتبارًا بالمحلوف عليه .

وهذا مخالف لنص الشافعىّ حيث قال : « وأكره الأيْمانَ على كل حال ، إلا فيما كان طاعةً » .

ووجْه ابن أبى هريرة غريب ، لم يحكه الرافِعِىّ ، إنما حكى الرافعىّ الأوْجُه فى الحالف على مباح : هل يُستحب له الحِنْث أو عَدَمه ، أو يتخيّر ؟ أما نَفْس عَقْد اليمين فظاهر كلامه الجَزْم بأنه مكروه ، كما هو ظاهر النص .

● حكى الدَّبِيلِىّ فى كتاب « أدب القضاء » أن ابن أبى هريرة قال فيما إذا أسلَم فى دراهمَ أو دنانيرَ ولم يصفْها : إنه يجوز ، ويُحمل على نَقْد البلد ، وأن أبا إسحاق قال : لا يجوز ؛ لأن السَّلَم يُحتاط فيه ، وأن ابن سُرَيج قال : إن كان حالًّا جاز ، وإلّا فلا ، لأنه قد يتغيّر النَّقْد .

---

(١) فى المطبوعة : « وهو وجه ضعيف يشبه الوجه » وأثبتنا ما فى سائر الأصول .

قلت : أما ما حكاه عن ابن سُرَيج فغريبٌ حَسَن ، وأما الوجهان الأوّلان فقد أشار إليهما الإمام فى « النهاية » فى أوائل باب « كتاب القاضى إلى القاضى » .

(مسألة إيقاع القُرْعة على العبد المُبْهَم حتى يَعْتِق)

● أُنكر على الشيخ ابن أبى هريرة قوله فيما إذا قال الزوج : إن كان الطائر غُرابا فعبدى حُرّ ، وإلا فزوجتى طالق . ومات قبل البيان ، وقلنا لا يعيّن الوارث بل نُقرِع ، فإن خرجت على المرأة لم تطلّق . والأصح لا يَرِقّ العبد . وعلى هذا ففى وجهٍ أن القُرْعة تُعاد إلى أن تخرج عليه .

قال الرافعىّ : قال الإمام : وعندى يجب أن يخرج القائل به عن أحزاب الفقهاء ، ومن قال به فلْيَقْطع بعِتْق العبد ، ولْيترك[1] تضييعَ الزمان فى إخراج القُرْعة .

وهذا قوىّ قويم ، لكن الحَنَّاطِىّ حكى الوجه عن ابن أبى هريرة ، وهو زعيم عظيم للفقهاء لا يتأتّى إخراجه من أحزابهم . انتهى .

قلت : أما كونه زعيما عظيما فلا شك فيه ، ولعل من أجل ذلك لم يَبُح الإمام باسمه ، بل ذكر الوجهَ[2] مجرّدا[3] غيرَ مَعْزُوٍ إلى قائل ، وكأنه جعل الآفة فيه النَّقَلَة عن أبى على .

وعبارة الإمام فى « النهاية » : وفى بعض التصانيف أن القُرْعة تُعاد مرّة أخرى ، عن بعض أصحابنا ، وعندى أن صاحب هذه المقالة يجب أن يخرج من أحزاب الفقهاء ؛ فإن القُرْعة إذا كانت تُعاد ثانيةً فقد تُعاد ثالثةً ، ثم لا يزال الأمر كذلك حتى تقع على الأَمَة ، فإن القُرْعة ستخرج[4] عليها . وحقُّ صاحب هذا المذهب أن يقطع بعِتْق الأَمَة . وهذا لا سبيلَ إليه . انتهى .

ولا شك أن الإمام لا يُطلق هذه[5] العبارة فى حق ابن أبى هريرة ، بل إما ألا يكون

---

(١) فى ج : « ولنترك » بالنون . وما أثبتنا من : ز ، د ، والمطبوعة .
(٢) فى ج ، ز ، د : « بل ذكر الاسم » والمثبت فى المطبوعة .
(٣) فى : ز ، د : « محررا » والمثبت فى : ج ، والمطبوعة .
(٤) فى المطبوعة : « تستخرج » والمثبت من سائر الأصول .
(٥) فى : ج ، ز : « على هذه » والمثبت فى المطبوعة .

بلغه أن هذا القولَ قولُه ، أو لا يكون صدَّق النَّقَلَة عنه . ويؤيد هذا أنى رأيت أخى الشيخ أبا حامد [أحمد][1] أطال الله بقاءه ذكر فى تكملة « شرح المنهاج » لفظ ابن أبى هريرة فى المسألة من « تعليقته » التى علّقها عنه الطَّبَرىّ ، وليس فيه أنه قال : إن القُرْعة تُعاد ، بل عبارته فى القُرْعة « وإن خرجت على امرأته لم تُطَلَّق ، ولم يَعْتِق العبد ، والورع ألا يأخذ وارثُه ، ويجوز له أن يتصرّف فى العبد » انتهى .

وفى قوله « ويجوز له أن يتصرّف فى العبد » ما يُؤْذِن[2] بخلاف ما نقله الحَنَّاطِىّ .

ثم أقول : بتقدير ثبوت منقول الحَنَّاطىّ ليست هذه المقالة بالغةً فى النَّكارة إلى هذا الحد ، ولا يلزمه أن يعيِّن العبد للعِتْق ابتداءً من غير قُرْعة ؛ لأنه قد يكون من مذهبه أن القُرْعة تُحدِث [أن][3] العِتْق فى الحال ، ولا يكون [منكبة][4] عنه ، فقد وجدته حكى فى « تعليقته » فى باب « القُرْعة » أواخر « كتاب العتق » هذا المذهبَ عن مالك رحمه الله ، لكنه ردّ على مالك فى ذلك .

وبتقدير ألا يكون مذهبَه ، فلا يلزمه ذلك أيضا ؛ لأن له أن يقول : لو أعتقته بلا قُرْعة لأعتقته بلا سبب ، بخلاف ما إذا أعتقته بقُرعة وإن كنت متسبِّبا فى خروجها[5] عليه ، فإنّا عهدنا القُرعة منصوبةً سببًا فى مثل ذلك ، ولأجله[6] قلنا بالقُرْعة هنا ؛ لأنها لو قُرِعت المرأة لم تُطَلَّق ، فما جُعِلت إلا رجاءَ الوقوع على العبد فيَعْتِق .

فدلّ أن المقصود بها محاولة العتق ، وهو شىء يتشوَّف الشارع إليه ، فلا يبعُد إعادتها حتى تخرج عليه ويَعْتِق ، ويكون عِتقه مُسْنَدا[7] إلى القُرعة على الجملة ، وإن كان المقصود بها التحيُّل عليه .

---

(١) زيادة فى ج ، ز .

(٢) فى المطبوعة : « ما يوزن » والتصحيح من : ج ، ز .

(٣) زيادة من : ج ، ز على ما فى المطبوعة .

(٤) مكان هذه الكلمة بياض فى المطبوعة . وهذا هو رسمها فى : ج ، ز . غير أنها رسمت بدون نقط فى كلتا النسختين .

(٥) فى المطبوعة : « إخراجها » والمثبت من : ج ، ز .

(٦) فى ج ، ز : « ولا حيلة » والمثبت فى المطبوعة .

(٧) فى المطبوعة : « مستندا » والمثبت من : ج ، ز .

وقد يُستأنس بهذا على الجملة بما اتفق فى أمر عبد الله والدِ سيّدنا رسول الله ﷺ ، وقد خرج القِدْح عليه فزادوا الإبل عَشْرا عَشْرا ، كلّما وقعت عليه القُرعة زادوا وعادوا القُرْعة ، حتى انتهَوْا إلى المائة ووقعت القُرْعة على الإبل ، فما كان ذلك إلا توصُّلًا إلى نجاة عبد الله .

وكذلك ما رواه المفسرون فى قصة يونس عليه الصلاة والسلام عن ابن مسعود أنه قال : لما توعّده قومه العذابَ انطلق مُغاضِبا حتى انتهى إلى قوم فى سفينة فعرفوه فحملوه ، فلما ركب السفينة وقفت . فقال : ما لِسفينتكم ؟ فقالوا : لا ندرى ! فقال : لكنى أدرى[1] ، فيها عبدٌ آبِق من رَبِّه ، وإنها والله لا تسير حتى تُلقوه . قالوا : أمّا أنت يانبى الله فوالله لا نُلقيك ! قال : فاقترِعوا فمَن قُرِع . فاقترعوا فقُرِع يونس ، فأَبوا أن يُمكّنوه من الوقوع ، فعادوا إلى القُرعة ، حتى قُرِع ثلاث مرات .

فهذا وما قبله وإن كانا قبل شَرْعنا إلا أنه مما يُستأنَس به على الجملة لمحاولة مَن تَقْرَعُه القُرعة .

(قول علىّ لعمر رضى الله عنهما فى قصة المغيرة فى أبى بكرة : أراك إن جلدته رَجمت صاحبك)

● رُوى أن عمر رضى الله عنه قال فى قصة المغيرة لأبى بكرة : تُبْ أقبلْ شهادتك ، فقال : والله لا أتوب ، واللهِ زنا[2] ، فهَمّ عمر بجلْده ثانيا ، فقال له علىّ : أراك إن جلدتَه رجمتَ صاحبك . فتركه ، ولم يخالفه فى هذه القصة أحدٌ من الصحابة .

وقد اختلف أصحابنا فى معنى هذا الكلام بعد الاعتراف بإشكاله على وجهين ، رأيتهما فى « تعليق » ابن أبى هريرة احتمالين .

وهذا كلامه فى «التعليقة»: وكان معنى قوله: إن جلدتَه فارجُمْ صاحبك. أى أنك

---

(١) فى المطبوعة : « أرى » والتصحيح من : ج ، ز .
(٢) فى المطبوعة : « لقد زنا » والمثبت من سائر الأصول .

[إن][1] استحلَلت جَلْده من غير استحقاقه إيّاه فارجُمْ صاحبك ، كما يقال : « مَنْ بَاعَ الْخَمْرَ فَلْيُشَقِّصِ الْخَنَازِيرَ »[2] .

ويَحْتَمِل أن يكون معناه : إن كنت أقمت هذا شاهدا آخر فارجُمْ صاحبك ؛ لتمام الشهادة ، فإذا[3] كنت لا تجعله شاهدا رابعا حتى ترجُمَ به صاحبك فلا تجعله قاذِفا رابعا ، حتى تَحُدّه ؛ لأنه قد حددتموه . انتهى .

وصرح ابن الرِّفعة فى « المَطْلَب » بنقلهما خلافا بين الأصحاب ، وذكر أن الأول قول الشيخ أبى حامد ، وأن الثانى أصح .

قال ابن الرِّفعة : وقد قيل إن المغيرة كان تزوج بتلك المرأة فى السرِّ ، وكان عمر لا يُبيح نكاح السرّ ، ويوجب الحدَّ على فاعله ، وكان يقول للمغيرة : هذه امرأتك ؟ فيُنكر ، فظنه مَن شهد عليه زانيا ؛ لأنهم يعرفون منه أنه يُنكرها . قال : وهذا طريق يُحسِّن الظن بالصحابة . قال : وحينئذ لا يكون الشهود كذبوا ، ولا المغيرة زنا . والحمد لله .

١٧١

الحسن بن سفيان بن عامر بن عبد العزيز بن النُّعمان الشَّيْبانِىّ الحافظ
أبو العباس النَّسوِىّ*

مصنِّف « المسنَد » .

تفقه على أبى ثَوْر ، وحَرْمَلة .

● وهو القائل : سمعت حَرْمَلة يقول : سمعت الشافعىّ يقول فى رجل فى فم امرأته

---

(١) تكملة من : ج ، ز .

(٢) هذا من حديثه ﷺ . وهو فى سنن أبى داود (باب فى ثمن الخمر والميتة . من كتاب البيوع) ٢/٢٥١ . وانظر : النهاية ٢/٤٩٠ .

(٣) فى المطبوعة « فإن » والمثبت من : ج ، ز .

* له ترجمة فى : البداية والنهاية ١١/١٢٤ ، تذكرة الحفاظ ٢/٢٤٥ ، شذرات الذهب ٢/٢٤١ طبقات العبادى ٥٧ ، العبر ٢/١٢٤ ، مرآة الجنان ٢/٣٤١ ، معجم البلدان ٢/٤٨ ، المنتظم ٦/١٤٢ ترجمة وافية ، النجوم الزاهرة ٣/١٨٩ .

تمرة ، فقال لها : إن أكلتِ هذه التمرة فأنتِ طالق ، وإن طرحتِها فأنتِ طالق ، فأكلتْ نصفها وطرحتْ نصفها[1] : لم تطلق[2] .

سمع الحسنُ بن سفيان من أحمد بن حنبل ، ويحيى بن مَعِين ، وإسحاق بن إبراهيم الحَنْظَلِىّ ، وقُتَيْبة ، وعبد الرحمن بن سَلّام الجُمَحِىّ ، وشَيْبان بن فَرُّوخ ، وأبى بكر[3] [بن أبى شيبة][4] وأبى ثَوْر[3] ، وسهل بن عثمان العَسْكرىّ ، ومحمد بن أبى بكر المُقَدَّمىّ ، وسعد بن يزيد الفَرّاء ، ويزيد بن صالح وغيرِهم .

روى عنه ابن خُزَيمة ، وأبو بكر الإسماعيلىّ ، وابن حِبّان ، وأبو علىّ الحافظ ، ويحيى ابن منصور القاضى ، وأبو عمرو بن حَمْدان ، وحفيده إسحاق بن سعيد [النَّسوى][5] وخلقٌ سواهم .

قال الحاكم : كان محدِّث خُراسان فى عصره ، مقدَّما فى التَّثبت والكثرة والفهم والفقه والأدب .

وقال ابن حِبّان : كان ممّن رحل وصنّف وحدّث ، على تيقّظ ، مع صحة الديانة ، والصلابة فى السنَّة .

وقال أبو الوليد النيسابورىّ الفقيه : كان الحسن أديبا فقيها ، أخذ الأدبَ عن أصحاب النَّضْر بن شُمَيْل ، والفقهَ عن أبى ثَور .

وقال الحاكم : سمعت محمد بن داود بن سليمان يقول : كنا عند الحسن بن سفيان فدخل ابن خزيمة ، وأبو عمرو الحِيرِىّ ، وأبو بكر بنِ على الرازِىّ ، فى جماعة وهم متوجهون

---

(١) فى الطبقات الوسطى وطبقات العبادى ٥٨ : « إن أكلتُ هذه التمرة فأنتِ طالق ، وإن طرحتُها فأنتِ طالق . فأكل نصفها وطرح نصفها » . وانظر حواشى صفحة ٢٢٧ .

(٢) بعد هذا فى الطبقات الوسطى : « قال أبو عاصم : رواه عنه الفقيهان أبو عمرو محمد بن أحمد بن حمدان ، وأبو القاسم منصور بن العباس البوشنجى » .

(٣) فى الأصول : « وأبا بكر ، وأبا ثور » .

(٤) تكلمة من : ج . وفى ز ، د : « بن شيبة » .

(٥) زيادة من : ج ، ز : على ما فى المطبوعة . وهو فيهما : « الفسوى » وفى العبر ٣٦٧/٢ : « إسحاق بن سعد النسَوى » .

إلى فَرَاوَة[1] ، فقال أبو بكر بن على : قد كتبت هذا الطَّبَق من حديثك ، قال : هاتِ ، فأخذ يقرأ ، فلما قرأ أحاديثه أدخل إسنادا فى إسناد ، فردّه الحسن ، ثم بعد ساعة فعل ذلك ، فردّه الحسن ، فلما كان فى الثالثة قال له الحسن : ما هذا ؟ قد احتملتك مرتين وهذه الثالثة ، وأنا ابن تسعين سنة ، فاتق الله فى المشايخ ، فربما اتّفق فيك دعوة ! فقال له ابن خُزَيمة : مَهْ ، لا تؤذِ[2] الشيخ ! قال : إنما أردتُ أن تعلم أن أبا العباس يعرف حديثه .

توفى الحسن بن سفيان بقرية بالُوز[3] ، وكان مقيما بها ، وهى على ثلاثة فراسخَ من نَسا ، فى شهر رمضان سنة ثلاث وثلاثمائة .

الحسن بن محمد بن العباس
أبو علىّ الزُّجَاجِىّ*

الإمام الكبير ، أحد الأئمة ، تلميذ ابن القاصّ والراوى عنه جُزْءَ حديثِ أبى عمر ، وشيخ القاضى أبى الطيّب .

أراه من أهل هذه الطبقة ، وسأذكره فى الرابعة .

١٧٢

الحسن بن محمد
أبو على الطَّبَسِىّ**

قال فيه الحاكم : الفقيه الأديب الزاهد ، من أجلّ مشايخنا وفقهائنا بخُراسان .

قال : وكان خليفة أبى على بن أبى هريرة فى حياته وبعد وفاته .

---

(١) فراوة ، بالفتح وبعد الألف واو مفتوحة : بليدة من أعمال نسا بينها وبين دهستان وخوارزم . المراصد ١٠٢٣ .

(٢) فى الأصول : « لا تؤذى » .

(٣) فى المطبوعة : « بالرز » وهو خطأ صوابه من : ج ،والمراصد ١٥٧ .

* وعد المصنف بأنه سيذكره فى الطبقة الرابعة ، وقد ذكره هناك . فلم نعطه رقما ، وأرجأنا ذكر مصادر ترجمته إلى هناك . وقد ذكر ابن هداية الله فى طبقاته ٣٦ أنه الزجاجى ، بضم الزاى وتخفيف الجيم .

** له ترجمة فى طبقات العبادى ٨٣ .

كتب بخُراسان والعِراقين ، وسمع سُنن أبى داود من ابن داسَة .

قال الحاكم : وسمعته يقول : لما مات ابن أبى هريرة وسُئلت أن أخلُفَه بعد وفاته رأيت[1] رسول الله ﷺ فى النوم يقول : يا أبا على ، بلغنى أنك خَلَفت أبا على ابن أبى هريرة فأحسنتَ خلافته ، فجزاك الله عنى خيرا .

● وذكره العَبَّادِىّ فى « الطبقات » وحكى عن الأستاذ أبى طاهر أنه قال : اجتمع[2] رأيى ورأىُ أبى علىّ [على][3] أن كل كلام لا يوجد نظْمه فى غير[4] كتاب الله فإن الجُنُب لا يقرأه ، (٥ وإن وُجد فى غير كتاب الله ٥) ، فإن قَصد[6] كتاب الله لم يجُزْ ، وإن قصد غيره جاز .

قلت : والمتأخرون من الأصحاب لم يذكروا هذا التفصيل ، بل أطلقوا أنه إذا قرأ شيئًا لا على قصْد القرآن أنه يجوز ، ولا بأس بهذا التفصيل ، فإن ما لا يوجد نظْمه إلا فى كتاب الله يبعدُ أن يقصد به قارئه غيرَ كتاب الله .

قال العَبَّادىّ نقلا عن أبى علىّ : والجُنُب لا يقول[7] : بسم الله الرحمن الرحيم ، بل يقول : بسم الله العظيم [وبحمده][8] الحمد[9] لله على الإسلام ونعمته .

قال : كذا رُوى فى الخبر .

قلت : وهذا من آثار ذلك التفصيل ، كأنه يقول : بسم الله الرحمن الرحيم لا يوجد نظْمها إلا فى كتاب الله ، وهذا بعيد ، أعنى تحريم قول بسم الله الرحمن الرحيم على الجُنُب إذا لم يقصد بها القرآن ، فإنها قد اشتهر[10] كونها تُذكر ولا يُقصد بها القرآن ، غير أنها[11] مما لا يوجد نظمه إلا فى كتاب الله .

---

(١) فى الطبقات الوسطى : « أريت » بضم الهمزة .
(٢) فى طبقات العبادى : « أجمع » .
(٣) زيادة من العبادى .
(٤) فى العبادى : « إلا فى كتاب الله » .
(٥) فى العبادى : « وإذا وجد نظمه فى القرآن وفى غيره » .
(٦) فى العبادى : « فإن قصد ما فى كتاب الله » .
(٧) فى العبادى : « لا يقرأ » .
(٨) سقط من العبادى .
(٩) فى المطبوعة : « والحمد » والمثبت من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى ، والعبادى .
(١٠) فى المطبوعة : « اشتهرت » والمثبت من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى .
(١١) مكان هذا فى الطبقات الوسطى : « بخلاف غيرها مما لا يوجد ... » .

قال الحاكم : توفى الفقيه الأوحد فى عصره أبو على بطَبَسَيْن ، وحضرت مُعَزّاه .
وتوفى فى شعبان سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة .

١٧٣

أبو الحسن المَحَامِلِىّ الكبير*

من أقران أبى سعيد الإصْطَخْرِىّ، وأبى علىّ بن أبى هريرة .

قال العَبّادى : ليس هو جَدَّ المَحَامِلِىّ الأخير بل غيره[١] .

● قال : وهو القائل بأن مَن وجد الزاد والراحلة بخُراسان يومَ عَرفَة ومات يُقْضَى عنه الحج[٢] .

قلت :وهذا غريب ، وقد أهمل الغزالىّ ذكر إمكان السَّيْر فى شرائط وجوب الحج ، فاعترضه الرافعىّ ، ونصره ابن الصَّلاح بأن إمكان السَّيْر ليس ركنا لوجوب الحج ، بل لاستقراره فى الذمّة ، وصوّب النووىّ قول الرافعىّ ، مستدلًّا بقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾[٣] والحق معه ، والكل متفقون على عدم ثبوته فى الذِّمَّة إذا لم يتمكن من السير ، فمقالة المَحَامِلِىّ غريبة .

ووقفت فى بعض التصانيف القديمة لبعض من لم أتحقق اسمه[٤] على ما نصه : سمعت ابن أبى هريرة يقول : حضرت مجلس المَحَامِلِىّ، وقد حضره[٥] شيخ من أهل أصْبهان نبيل الهيئة ، قدم الموسم حاجًّا[٦]، فأقبلت عليه وسألته عن مسألة فى[٧] الطهارة، فضَجِر

---

* له ترجمة فى : طبقات العبادى ٧٢ .

(١) عبارة العبادى : « وليس بجد أبى الحسن المحاملى الأخير ، فإن جده كان القاضى أبا عبد الله الحسين بن إسماعيل ... فأما المحاملى الكبير فهو القائل بأن من وجد ... » .

(٢) بعد هذا فى الطبقات الوسطى : « قلت : لم أقف له على ترجمة » .

(٣) سورة آل عمران :٩٧ .

(٤) جاء بهامش النسخة ج : « هذا فى معالم السنن للخطابى » وقد رجعنا إلى معالم السنن ، ووجدنا القصة كاملة ١/ ٢٣ .

(٥) فى المعالم : « حضر » .

(٦) فى المعالم . « قدم أيام الموسم حاجا » .

(٧) فى المعالم : « من » .

وقال : مِثْلِى يُسْأَل عن مسائل الطهارة ؟ فقلت : لا والله ، إن سألتك إلا عن الاستنجاء نفسِه ؛ فألقيت[1] عليه هذه المسألة فبقى متحيِّرا[2] .

قلت : وأشار إلى كيفية الاستنجاء إذا أمسك ذَكَره بيسَاره .

● وذكر الأصحاب هذا المَحَامِلِىّ أيضًا فى مسألة موت الأجير على الحج بعد الأخذ فى السَّيْر وقبل الإحرام ، فإن المذهب المنصوص أنه لا يستحق شيئًا ، والمنقول فى الرافعىّ عن الصَّيْرَفىّ والإصْطَخْرِىّ أنه يستحق شيئًا من الأجرة ؛ لأنهما أفتيا سنةَ حَصْرِ القَرامِطَة الحَجيجَ بالكوفة بأن الأُجَراء يستحقون بقدر ما عمِلوا .

ورأيت فى « البحر » للرُّويانِىّ ما نصه : حكى الماسَرْجِسِىّ عن ابن أبى هريرة أنه قال : لما وقع من القَرامِطة ما وقع اجتمعت أنا والمَحَامِلِىّ والإصْطَخْرِىّ ، واتفقنا على أن نُفتىَ بأن كل من كان حاجًّا عن الغير لا يستحق الأجرةَ إلا أنه يُرْضَخ[3] له بشىء . هكذا حكاه القاضى الطَّبَرىّ ، وذكر الشيخ أبو حاتم أنهم أفْتَوْا بأن لهم الأجرة بقدر ما قُطع من المسافة .

هذا كلام « البحر » .

● وذكره أيضًا فيما إذا اختلف القابض والدافع فى الألف المدفوعة ، هل كانت قَرْضا[4] أو إبضاعا[5] ، وأن المَحَامِلِىّ الكبير ذهب إلى أنهما يتحالفان .

نقله أبو سعد الهَرَوِىّ فى « الإشراف » وغيره .

---

(١) فى المعالم : « وألقيت » .

(٢) بعد هذا فى المعالم : « لا يحسن الخروج منها إلى أن فهمته » .

(٣) رضخت له رضخا ، من باب نفع ، ورضيخا : أعطيته شيئا ليس بالكثير . (المصباح المنير) .

(٤) فى المطبوعة : « قراضا » والمثبت من : ج ، ز .

(٥) قال صاحب المصباح المنير : أبضعت الشىء غيرى ، بالألف : جعلته له بضاعة .

١٧٤

الحسين بن أحمد بن حَمْدان بن خَالَوَيْه

أبو عبد الله الهَمَذَانِىّ *

إمام فى اللغة والعربية وغيرهما من العلوم الأدبية .

قدم بغداد فأخذ عن أبى بكر بن الأنبارىّ ، وأبى بكر بن مُجاهد ، وقرأ عليه ، وأبى عمر ، غلام ثَعْلب ، ونِفْطَوَيْه ، وأبى سعيد السِّيرافِىّ . وقيل : إنه أدرك ابن دُرَيد وأخذ عنه .

ثم قدم الشام وصحب سيف الدولة ابن حَمْدان ، وأدّب بعض أولاده ونَفَق سوقهُ بحَلَب ، واشتهر ذكره ، وقصده الطلاب .

أخذ عنه عبد المنعم بن غَلْبُون ، والحسن بن سليمان وغيرهما(١) .

---

* له ترجمة فى : إنباه الرواة ١/ ٣٢٤ ، وهو فيه « الحسين بن محمد » ، البداية والنهاية ١١/ ٢٩٧ بغية الوعاة ١/ ٥٢٩ ، وهو فيه « الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان » ، شذرات الذهب ٣/ ٧١ ، طبقات القراء ١/ ٢٣٧ ، العبر ٢/ ٣٥٦ وكنيته فيه « أبو عبيد الله » ، لسان الميزان ٢/ ٢٦٧ ، الزهر ٢/ ٤٢١ ، ٤٦٦ ، معجم الأدباء ٩/ ٢٠٠ ، النجوم الزاهرة ٤/ ١٣٩ ، نزهة الألبا ٣٨٣ وفيات الأعيان ١/ ٤٣٣ ، يتيمة الدهر ١/ ١٢٣ .

(١) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « وقال فى كتابه « إعراب ثلاثين سورة » : سمعت ابن مجاهد يقول فى قوله تعالى : ﴿ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا ﴾ [سورة الكهف ٤٩] قال : الصغيرة : الضحك .

قال : وحدثنى أبو عمر ، يعنى الزاهد ، قال : كان من سبب تعلمى النحو أنى كنت فى مجلس إبراهيم الحربىّ ، فقلت : قد قريت الكتاب . فعابنى مَن حضر ، وضحكوا ، فأنِفت من ذلك ، وجئت ثعلبا ، فقلت : أعزّك اللهُ ، كيف تقول : قريت الكتاب ، أو قرأت ؟

فقال : حدثنا سَلَمة عن الفرّاء ، عن الكسائىّ ، قال : تقول العرب : قرأت الكتاب ، إذا حققوا ، وقرات الكتاب ، إذا ليَّنوا ، وقَريتُ الكتاب ، إذا حَوَّلوا .

قال : ثم لزمته إلى أن مات ، فصار أبو عمر إمامَ اللغة فى عصره .

قرأت الأولى بالهمزة ، والثانية بإسكان الألف .

وصنف فى اللغة كتاب «ليس»، وكتاب «شرح الممدود والمقصور»، وكتاب «أسماء الأسد» بلغ فيه إلى خمسمائة اسم، وكتاب «البديع فى القرآن»[1] وكتاب «الجُمَل» فى النحو، وكتاب «الاشتقاق» وغير ذلك، وكتاب «غريب القرآن».

وله مع أبى الطيِّب المتنبى مناظرات عديدة .

وقد روى « مختصر المُزنىّ » عن أبى بكر النَّيسابورىّ .

توفى سنة سبعين وثلاثمائة .

(ومن الفوائد عنه)

قال ابن الصَّلاح : حكى فى كتابه « إعراب ثلاثين سورة »[2][مذهب الشافعىّ فى البسملة وكونها آيةً من أول كل سورة . قال : والذى صح عندى وإليه أذهب مذهبُ الشافعىّ .

قال: وأتى بلطيفة غريبة، فقال: حدثنى أبو سعيد الحافظ، ولعله ابن رُمَيح النَّسوىّ أحمد بن محمد قال : حدثنا أبو بكر النيسابورىّ قال : سمعت الشافعىّ يقول : أول الحمد ﴿ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ ﴾ وأول البقرة ﴿ الٓمٓ ﴾ .

وهذا الوجه حَسَن وهو أن البسملة لما ثبتت أولا فى سورة الفاتحة فهى من السور إعادة لها وتكرير ، فلا تكون من تلك السُّوَرِ ضرورة ، فلا يقال هى آية من أول كل سورة ، بل هى آية فى أول كل سورة][2] .

١٧٥

الحسين بن أحمد بن الحسن بن موسى القاضى
أبو علىّ البَيْهَقِىّ

أورده شيخنا الذهبىّ [كأنه][3] تَبَعٌ للحاكم فيمن اسمه الحسن .

كان فقيها أديبا قاضيا بنَسا .

سمع من ابن خُزَيْمةَ وابن صاعد وطبقتِهما .

---

(١) فى المطبوعة : « القراءات » والمثبت من : ج ، ز وطبقات القراء . وفيها بعد ذلك : « وحواشى البديع فى القراءات » .

(٢) تكملة من الطبقات الوسطى . وانظر : إعراب ثلاثين سورة ١٥ .

(٣) زيادة من : ج ، ز على ما فى المطبوعة .

روى عن الحاكم وغيره .

مات بِبَيْهق سنة تسع وخمسين وثلاثمائة .

١٧٦

الحسين بن الحسن بن أيوب

أبو عبد الله الطُّوسِيّ الأديب *

كان من كبار المحدِّثين وثِقاتهم .

رحل إلى أبى حاتم فأقام عنده مدّة[١] ، وجاء [بمكة][٢] فسمع « مسندَ أبى يحيى بن أبى مَسَرَّة »[٣] [منه][٤] وكُتُبَ أبى عُبيد من على بن عبد العزيز .

روى عنه أبو على الحافظ النيسابورىّ، وأبو إسحاق المُزَكِّى ، وأبو الحسين الحجّاجىّ ، وأبو عبد الله الحاكم ، وأبو علىّ الرُّوذْبارِىّ، وآخرون .

مات بنُوقان يوم الأضحى سنة أربعين وثلاثمائة .

١٧٧

الحسين بن صالح بن خَيْران

الشيخ أبو علىّ **

أحد أركان المذهب ، كان إماما زاهدا ورعا ، تقيًّا [نقيًّا][٥] ، متقشِّفًا ، من كبار الأئمة ببغداد .

---

* له ترجمة فى : شذرات الذهب ٢/ ٣٥٦ ، العبر ٢/ ٢٥٣ .

(١) بعد هذا فى الطبقات الوسطى : « وأكثر عنه » .

(٢) زيادة من الطبقات الوسطى .

(٣) فى المطبوعة : « مرة » وفى ز : « ميسرة » وكلاهما خطأ . والتصويب من : ج والعبر ٢/ ٢٥٣، ٢٩٨ .

(٤) تكملة من ج ، ز ، والطبقات الوسطى . وفيها بعد ذلك زيادة : « والفوائد » .

** له ترجمة فى البداية والنهاية ١١/ ١٧١ ، تاريخ بغداد ٨/ ٥٣ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢/ ٢٦١ ، شذرات الذهب ٢/ ٢٨٧ ، طبقات العبادى ٦٧ ، طبقات ابن هداية الله ١٥ ، العبر ٢/ ١٨٤ ، مرآة الجنان ٢/ ٢٨٠ ، النجوم الزاهرة ٣/ ٢٣٥ ، وفيات الأعيان ١/ ٤٠٠ .

(٥) زيادة من : ج ، ز على ما فى المطبوعة .

قال الشيخ أبو إسحاق: عُرض عليه القضاء فلم يتقلّده، وكان بعض وزراء المقتدر وكّل بداره، وخُوطب الوزير فى ذلك فقال: إنما قصدْنا لِيقال: فى زماننا من وُكّل بداره ليتقلّد القضاء فلم يفعل.

وقال الحسين[1] بن محمد بن عُبيد العسكرىّ: شاهدت الموكَّلين ببابه وختْمَ الباب بضعة عَشَر يوما، فقال لى أبى: يابُنىّ انظر حتى تحدِّث إن عشتَ أن إنسانا فُعِل به هذا لِيَلِىَ فامتنع.

وقال الإمام أبو عبد الله الحسين بن محمد الكَشْفُلِىّ[2]: أمر علىُّ بن عيسى وزير المقتدر بالله صاحبَ البلد أن يطلب الشيخ أبا علىّ بن خَيْران حتى يَعْرض عليه قضاء القضاة فاستتر، فوكَّل بباب داره رجالَه بِضعةَ عشَرَ يوما، حتى احتاج إلى الماء فلم يقدر عليه إلا من عند الجيران، فبلغ الوزيرَ ذلك، فأمر بإزالة التوكيل عنه، وقال فى مجلسه والناس حُضور: ماأردنا بالشيخ أبى علىّ إلا خيرا، أردنا أن نُعْلِم أن فى مملكتنا رجلا يُعرض عليه قضاء القضاة شرقا وغربا وهو لا يقبل.

قال القاضى أبو الطيِّب: ابن خَيْران كان[3] يعيب على ابن سُرَيج فى ولايته القضاء ويقول: هذا الأمر لم يكن فى أصحابنا! إنما كان فى أصحاب أبى حنيفة.

قلت: يعنى بالعراق، وإلا فلم يكن القضاء بمصر والشام فى أصحاب أبى حنيفة قطُّ إلا أيام بكّار فى مصر، وإنما كان فى مصر المالكية[4] وفى الشام الأوزاعيَّة[5] إلى أن ظهر مذهب الشافعىّ فى الإقليمين، فصار فيه، وصاحب البلد المعيَّن[6] به صاحبُ الشُّرْطة وهو الذى يسمَّى اليوم فى بلادنا بالوالى، وكان الوالى فى الزمان الماضى اسمًا لأمير المدينة، وكان الأمير

---

(١) فى الأصول: «الحسن» وأثبتنا ما فى الطبقات الوسطى، والعبر ٢/ ٣٦٩، والنجوم الزاهرة ٤/ ١٤٨ نقلا عن الذهبى.

(٢) هكذا ضبطه المصنف، بضم الفاء حين ترجمه فى الطبقة الرابعة، وضبطه ابن الأثير بفتح الفاء. انظر اللباب ٣/ ٤٢.

(٣) فى المطبوعة: «وكان ابن خيران يعيب» وأثبتنا ما فى: ج، ز.

(٤) فى المطبوعة: «للمالكية» والمثبت من: ج، ز.

(٥) فى المطبوعة: «للأوزاعية» والمثبت من: ج، ز.

(٦) فى المطبوعة: «المعنى» والمثبت من: ج، ز.

يسمَّى الوالىَ تارةً والعاملَ أخرى ، وأما المسمَّى اليوم بالوالى فكان يسمَّى صاحب الشُّرطة ، أو صاحبَ البلد ، أو صاحبَ الخبر ، يعنى أنه يطالع الأميرَ بأخبار المدينة .

قال الرّافعىّ فى باب « الأطعمة » عن ابن خَيْران أنه قال : أصاب أكّارٌ[1] لنا كلبَ الماء فى ضيعة لنا فأكلناه ، فإذا طعْمُه طعْم السمك .

قال شيخنا الذهبىّ : لم يبلغنا على مَن اشتغل ابنُ خَيران ، ولا عن مَن أخذ العلم[2] .

قال : وأظنه مات كهلا .

قال : ولم يُسمع شيئًا فيما أعلم .

قلت : لعله جالَس فى العلم ابنَ سُرَيج وأدرك مشايخه .

قال أبو العلاء محمد بن علىّ الواسِطِىّ ، نقلا عن الحسين[3] ابن العسكرىّ : توفى ابن خَيْران يوم الثلاثاء لثلاثَ عَشْرَةَ بقيت من ذى الحجة سنة عشرين وثلاثمائة .

وقال الدّارَقُطنىّ : توفى فى حدود العشر والثلاثمائة .

قال الخطيب : وأظن أبا العلاء وهم على ابن العسكرىّ وأراد أن يقول سنة عشر ، فقال سنة عشرين .

وقال ابن الصَّلاح : ما ذُكر[4] من وفاته أقرب ، وإياه ذكر الشيخ أبو إسحاق .

قلت : وأظن العشرين فى كتاب الدّارَقُطنىّ إلا أن الناسخ أسقط الياء والنون غلطا ، ولا منافاة حينئذ بين التاريخين .

قال شيخنا الذهبىّ : ويدل على مانقله أبو العلاء أن أبا بكر بن الحدّاد سافر من مصر إلى بغداد يسعى لأبى عُبيد بن حَرْبُويه القاضى أن يعفَى من قضاء مصر ، فقال ابن زُولاق : إنه دخلها سنة عشر فى شوال ، وشاهَد باب أبى علىّ بن خَيْران مسمورا لامتناعه من القضاء وقد اشتهر[5] ، قال : فكان الناس يأتون بأولادهم الصغار فيقولون لهم : انظروا حتى تحدِّثوا بهذا .

---

(١) الأكار : الذى يحرث الأرض . والتشديد للمبالغة . كذا قال صاحب المصباح (أ ك ر) .

(٢) راجع : سير أعلام النبلاء ١٥ / ٥٩ .

(٣) فى الأصول : « الحسن » وانظر حواشى الصفحة السابقة .

(٤) هكذا فى المطبوعة ، وفى ج « أذكر من وفاته » والكلمة ساقطة فى ز .

(٥) فى المطبوعة : « استتر » والمثبت من : ج ، ز .

قلت : وليس فى الحكاية صراحة فى تأخر وفاته عن سنة عشر ، فلعله مات بعد التسمير على بابه بقليل ، ولكن الأثبت[1] كما ذكرناه أن وفاته سنة عشرين .

(ومن الغرائب عن أبى على بن خيران)

● نقل الدارِمِىّ فى باب « صفة الصلاة » من « الاستذكار » أن ابن خَيْران قال فى عُراة ليس لهم إلا ثوبٌ واحد ، وإن صلّوا فيه واحدا بعد واحد خرج الوقت : إنهم يتركون جميعًا ، ويصلّون عراةً .

● قال أبو عاصم العبّادِىّ : حكى السريجى[2] أن ابن خَيْران جوَّز للسيِّد أن يشهد لمكاتبه ويدفع إليه زكاتَه[3] .

قلت : ....[4] .

١٧٨

الحسين بن علىّ بن محمد بن يحيى

أبو أحمد التميمى النَّيسَابُورِىّ ، يقال له : حُسَيْنَك*

وهو حسين ، مفتوح النون بعدها كاف ساكنة ، ويعرف أيضا بابن مُنَيْنَة ، بضم الميم بعدها نون ثم آخر الحروف ثم نون ثانية .

من بيت حِشمة ورياسة ، تربّى فى حِجر الإمام أبى بكر بن خُزَيْمة ، وكان ابن خُزَيمة فى آخر عمره إذا تخلّف عن مَجلس السلطان بعث بأبى أحمد نائبًا عنه ، وكان يقدّمه على أولاده .

---

(١) فى : ج ، ز « لا يثبت » والمثبت فى المطبوعة .

(٢) هكذا فى المطبوعة . وفى ج : « البريجى » بدون نقط تحت الياء . وفى ز : « الريجى » وفى طبقات العبادى : « الترنجى » بضم التاء والراء وسكون النون .

(٣) فى طبقات العبادى : « زكاة ماله » .

(٤) بياض فى الأصول .

* له ترجمة فى البداية والنهاية ١١/ ٣٠٤ ، تاريخ بغداد ٨/ ٧٤ ، تذكرة الحفاظ ٣/ ١٦٧ شذرات الذهب ٨٤/٣، العبر ٣٦٨/٢ ، النجوم الزاهرة ١٤٧/٤ . وانظر: سير أعلام النبلاء ٤٠٧/١٦ وحواشيه .

سمع أبو أحمد من ابن خُزَيْمة ، وأبى العباس السرّاج بنَيْسابور ، ورحل فسمع أيضا عمر بن إسماعيل بن أبى غَيْلان ، وعبد الله بن محمد البَغَوىّ ، وأبا عَوانة الإسفَراينىّ ، وغيرهم .

روى عنه أبو بكر البَرْقانِىّ ، وأبو عبد الله الحاكم ، وعمر بن أحمد بن مسرور ، وأبو سعد محمد بن عبد الرحمن الكَنْجَرُوذِىّ[1] وجماعة .

قال الخطيب : كان ثقةً حجّة .

وقال الحاكم : صحبته سفَرًا وحَضَرًا نحوا من ثلاثين سنة فما رأيته يترك قيام الليل ، يقرأ فى كل ركعة سُبُعا ، وكانت صدقاته[2] دارَّةً ، سرًّا وعلانيةً ، أخرج مرّةً عشرة أنفس من الغُزاة بآلتهم بدلا عن نفسه ، ورابط غيرَ مرة .

توفى فى ربيع الآخر سنة خمس وسبعين وثلاثمائة .

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ[3] ، أخبرنا أحمد بن هِبة الله ، بقراءتى ، أخبرنا أبو رَوْح إجازةً ، أخبرنا زاهر ، أخبرنا محمد بن عبد الرحمٰن ؛ أخبرنا أبو أحمد الحسين بن علىّ ، أخبرنا أبو القاسم البَغَوىّ ، حدثنا هُدْبة ، حدثنا حمّاد ، عن ثابت ، عن أبى رافع ، عن أبى هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « كَانَتْ شَجَرَةٌ تَضُرُّ بِالطَّرِيقِ فَقَطَعَهَا رَجُلٌ فَنَحَّاهَا عَنِ الطَّرِيقِ فَغُفِرَ لَهُ » .

رواه مسلم[4] ، عن محمد بن حاتم ، عن بَهْز بن أسد ، عن حمّاد ، به .

---

(١) انظر اللباب ٣/٥٣ وفيه « أبو سعيد » .

(٢) فى المطبوعة : « صدقات » والتصويب من سائر النسخ .

(٣) سير أعلام النبلاء ١٦ / ٤٠٨ .

(٤) صحيحه (باب فضل إزالة الأذى عن الطريق ، من كتاب البر والصلة والآداب) ٤/٢٠٢١ ولفظه : « إِنَّ شَجَرَةً كَانَتْ تُؤْذِى الْمُسْلِمِينَ ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَطَعَهَا ، فَدَخَلَ الْجَنَّةَ » .

١٧٩

الحسين بن على بن يزيد بن داود بن يزيد
الحافظ الكبير أبو علىّ النيسابُورِىّ*

شيخ الحاكم .

ولد سنة سبع وسبعين ومائتين ، وأول سماعه سنة أربع وتسعين .

فسمع من إبراهيم بن أبى طالب ، وعلىّ بن الحسين ، وعبد الله بن شِيرَوَيْه ، وجعفر ابن أحمد الحافظ .

وبهَرَاة[١] : الحسين بن إدريس ، ومحمد بن عبد الرحمن ، وأقرانهما .

قال الحاكم : وهَرَاةُ أول رحلته .

وبنسَا : الحسن[٢] بن سفيان .

وبجُرْجان : عِمْران بن موسى[٣] .

وببغداد : عبد الله بن ناجِيَة ، والقاسم المطرِّز .

وبالكوفة : محمد بن جعفر القَتَّات .

وبالبصرة : أبا خليفة ، وزكريا الساجىّ .

وبواسِط : جعفر بن أحمد بن سِنان .

وبالأهواز : عَبْدان .

وبأصْبَهان : محمد بن نصير .

وبالمَوْصِل[٤] : أبا يَعْلَى .

---

* له ترجمة فى البداية والنهاية ١١/٢٣٦، تاريخ بغداد ٨/٧١ ، تذكرة الحفاظ ٣/١١٠ ، شذرات الذهب ٢/٣٠٨ ، العبر ٢/٢٨١ ، مرآة الجنان ٢/٣٤٣ ، المنتظم ٦/٣٩٦ ، النجوم الزاهرة ٣/٣٢٤ . وانظر : سير أعلام النبلاء ١٦/٥١ .

(١) فى الطبقات الوسطى قبل هذا زيادة : « أبا جعفر السامى » . وهو « محمد بن عبد الرحمن » الآتى .

(٢) فى الأصول : « الحسين » والتصويب من الطبقات الوسطى ، والعبر ٢/١٢٤ .

(٣) بعد هذا فى الطبقات الوسطى : « وبمرو عبد الله بن محمود ، وأقرانه . وبالرى : إبراهيم بن يوسف الهسنجانى ».

(٤) مكان هذا فى الطبقات الوسطى : « وبالجزيرة : أبا يعلى الموصلى ؛ سمع منه مسنده وكتبه بخطه » .

وبمصر : أبا عبد الرحمن النَّسأئِىّ[١] .

وبغَزّة : الحسن بن الفرج[٢] ، راوى « الموطّأ » .

وبمكة : المُفَضَّل[٣] اَلجَنِدىّ[٤] .

وبالشام : أصحاب إبراهيم بن العلاء[٥] ، والمعافى بن سليمان .

روى عنه أبو بكر أحمد بن إسحاق الصِّبْغِىّ ، وأبو الوليد الفقيه ، وهما أكبر منه ، وابن مَنْدَة ، والحاكم ، وأبو طاهر بن مَحْمِش[٦] ، وأبو عبد الرحمن السُّلَمِىّ ، وغيرهم .

قال الحاكم : هو واحد عصره فى الحفظ والإتقان والورع والرِّحلة ، ذِكْرُه بالشرق كذِكره فى الغرب[٧] ، مقدَّم فى مذاكرة الأئمة وكثرة التصنيف . انتهى .

وكذلك قال الخطيب ، قال : وذكره الدارَقُطْنِىّ فقال : إمام مهذَّب .

قال الحاكم : وعُقد[٨] له مجلس الإملاء سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة ، وهو ابن ستين سنة ، ثم لم يزَل يحدِّث بالمصنَّفات والشيوخ بقيّةَ عمره .

وأطال الحاكم ترجمة شيخه هذا وأطنب ، على عادته إذا ترجم كبيرا ، استوفى وحشد الفوائد والغرائب .

قال : كان أبو على يشتغل بالصَّاغـة ، فنصحه بعض العلماء وأشار عليه بالعلم .

قال : وكنت أرى أبا على معجَبا بأبى يَعْلَى المَوصِلىّ وإتقانه .

قال : كان لا يخفى عليه من حديثه إلا اليسير .

---

(١) بعد هذا فى الطبقات الوسطى : « والعباس بن محمد » .

(٢) فى الطبقات الوسطى : « الفرح » بالحاء المهملة . ويوافق أصولنا العبر ٢ / ٣٢٨ ، ٣٦٢ ، وعبارة الطبقات الوسطى : « وسمع بغزة الموطأ من الحسن بن الفرح ، عن يحيى بن أبى كثير » .

(٣) فى المطبوعة : « الفضل » والتصويب من سائر الأصول ، ومن ترجمته فى العبر ٢ / ١٣٧ ، وطبقات فقهاء اليمن ٦٩ .

(٤) ضبط فى الطبقات الوسطى بضم الجيم ، ضبط قلم . وهو بفتح الجيم والنون ، نسبة إلى مدينة الجند فى اليمن . طبقات فقهاء اليمن ٦٩ .

(٥) فى الطبقات الوسطى زيادة : « وسليمان بن عبد الرحمن بن بنت شرحبيل » .

(٦) محمش ، كمجلس (تاج العروس) (ح م ش) ٤ / ٣٠١ .

(٧) فى المطبوعة . « بالغرب » وأثبتنا ما فى : ج ، ز .

(٨) فى المطبوعة : « وقد » والمثبت من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى .

قال الحاكم : كان أبو على باقِعةً[1] فى الحفظ ، لا تُطاق مذاكرته ، ولا يفى بمذاكرته أحدٌ من حفّاظنا .

خرج إلى بغداد سنة عشر نائبًا ، وقد صنّف وجمع ، فأقام ببغداد وما بها أحدٌ أحفظُ منه ، إلا أن يكون أبو بكر الجِعَابىّ ، فإنى سمعت أبا علىّ يقول : ما رأيت ببغدادَ أحفظ منه .

قال : وسمعت أبا على يقول : اجتمعت ببغداد مع أبى أحمد العَسّال ، وإبراهيم بن حمزة ، وأبى طالب بن نصر ، وأبى بكر الجِعَابِىّ ، فقالوا : أمْلِ علينا من حديث نيسابور مجلسا . فامتنعت ، فمازالوا بى حتى أمليت عليهم ثلاثين حديثا ، ما أجاب واحد منهم فى حديث منها ، إلا ابن حمزة فى حديث واحد .

قال الحاكم : كان أبو على يقول : ما رأيت فى أصحابنا مثل الجِعَابِىّ حَيّرنى حفظُه ! فحكيت ذلك لأبى بكر الجِعَابِىّ، فقال: يقول أبو على هذا، وهو أستاذى على الحقيقة؟.

وقال عبد الرحمن بن مَنْدَة : سمعت أبى أبا عبد الله يقول : ما رأيت فى اختلاف الحديث[2] والإتقان أحفظَ من أبى علىّ النَّيسابُورِىّ .

توفى أبو على عَشِيّةَ الخميس[3] الخامس عشر من جمادى الأولى ، سنة تسع وأربعين وثلاثمائة .

(ومن الفوائد عنه)

كان أبو على يرى أن « كتاب مُسلم » أصحُّ من « كتاب البُخارِىّ » .

قال ابن مَنْدَة : سمعت أبا علىّ النَّيسابورىّ ، وما رأيت أحفظَ منه ، يقول : ما تحت أديم السماءِ أصحُّ من « كتاب مسلم »[4] .

---

(١) قال صاحب أساس البلاغة (ب ق ع) : « وهو باقعة من البواقع : للكيس الداهى من الرجال ، شبه بالطائر الذى يرد البقع ، وهى المستنقعات دون المشارع ، خوف القناص » .

(٢) فى المطبوعة : « الأحاديث » وأثبتنا مافى : ج ، ز .

(٣) الذى فى الطبقات الوسطى : « وتوفى عشية الأربعاء ، ودفن عشية الخميس » .

(٤) جاء بهامش ج : « كلام أبى على ليس صريحا فى أنه يرى أن صحيح مسلم أصح من صحيح البخارى ، بل هو محتمل لذلك ، ومحتمل لأن يكونا سواء . ويبعد الاحتمال الثانى قوله : « ماتحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم » فأتى بأفعل التفضيل ، ولم يستثن صحيح البخارى فدل على أنه يرى ذلك » .

قلت : قد شَذّ أبو على بهذه المقالة ، وإن وافقه عليها بعض المغارِبة .وما بعد كتاب الله أصحّ من « صحيح البُخارِىّ » .

● قال أبو على النيسابورىّ : خرجت إلى هَرَاة سنة خمس وتسعين ، وحضرت أبا خليفة وهو يهدِّد وكيلا له ، يقول : تعود يالُكَعُ ؟ فقال : لا أصلحك الله ، فقال : بل أنت لا أصلحك الله ، قم عنّى .

قلت : من فصاحة العرب أن يأتوا بالواو هنا ، فكان الأدب أن يقول : لا وأصلحك الله ؛ لئلا يُتوهّم انصبابُ النَّفْى على « أصلحك الله » ، فيكون قد دعا عليه بعدم الصلاح ،فإذا أتى بالواو سَلِم من ذلك .

● قال القاضى أبو بكر الأَبْهَرِىّ : سمعت أبا بكر بن داود يقول لأبى على النيسابُورِىّ : إبراهيم ، عن إبراهيم ، عن إبراهيم ، من هُم ؟ فقال : إبراهيم بن طَهْمان ، عن إبراهيم بن عامر البَجَلِىّ ، عن إبراهيم [النَّخَعِىّ][1] فقال : أحسنتَ ياأبا على .

قلت : ولهم : خَلَفٌ عن خَلَفٍ ستة :

● فيما أخبرنا به أبو العباس بن المُظَفَّر الحافظ ، قراءةً عليه وأنا أسمع ، أخبرنا أبو الفضل أحمد بن هبة الله بن عساكر ، عن أبى رَوْح عبد المُعِزّ بن محمد الهَروِىّ ، قال : أخبرنا زاهر ابن طاهر ، أخبرنا الشيخ أبو الفضل محمد بن أحمد التميمىّ المَرْوَزِىّ ، أخبرنا أبو نصر الحسين ابن على بن محمد الحَفْصُوىّ[2] ، بمَرْو ، أخبرنا الحاكم أبو أحمد [محمد][3] بن الحسن البُخارِىّ ، حدثنى أبو أحمد خَلَف بن أحمد بن محمد بن خَلَف ، أمير سِجِسْتان ،

---

(١) تكملة لازمة ، وقد ترك مكانها بياضا فى المطبوعة . والكلام متصل فى : ج ، ز . ولعل ما اجتهدنا فيه صواب . فقد جاء فى تهذيب الكمال للحافظ المزى ، فى ترجمة إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلى أنه يروى عن إبراهيم بن يزيد النخعى . وذكر فى ترجمة إبراهيم بن يزيد النخعى قال : روى عنه إبراهيم بن مهاجر البجلى . تهذيب الكمال . ورقة ٣٣ ، ٣٤ . ولعل هذا أيضا يصحح لنا اسم أبى إبراهيم فقد يكون « عامر » محرفا عن « مهاجر » .

(٢) بفتح الحاء وسكون الفاء وضم الصاد المهملة بعدها الواو وفى آخرها الياء آخر الحروف . هذه النسبة إلى حفصويه : وهو اسم أو لقب لبعض أجداد المنتسب إليه . اللباب ١ / ٣٠٧ .

(٣) زيادة فى المطبوعة على ما فى : ج ، ز .

حدثنا خَلَف بن إسماعيل الخَيّام ، حدثنا خَلَف بن سليمان النَّسَفِىّ ، حدثنا خَلَف ابن محمد كُرْدُوس[1] الواسِطِىّ ، حدثنا خَلَف بن موسى بن خلف ، عن أبيه ، عن جَدّه ، عن قَتادة ، عن أنس بن مالك ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إنَّ فِى الْجَنَّةِ لَغُرَفًا لَيْسَ لَهَا مَعَالِيقُ مِنْ فَوْقِهَا وَلَا عِمَادٌ مِنْ تَحْتِهَا » قيل : يارسول الله ، وكيف يدخلها أهلها ؟ قال : « يَدْخُلُونَهَا أَشْبَاهَ الطَّيْرِ »قيل : يارسول الله ، لِمَنْ هى ؟ قال : « لِأَهْلِ الْأَسْقَامِ وَالْأَوْجَاعِ وَالْبَلْوَى » .

١٨٠

الحسين بن القاسم
الإمام الجليل أبو علىّ الطَّبَرِىّ*

صاحب « الإفصاح » .

له الوجوه المشهورة فى المذهب ، وصنّف فى أصول الفقه و [فى][2] الجدَل ، وصنّف « المُحَرَّر » وهو أول كتاب صنِّف فى الخِلاف المجرَّد .

تفقّه على أبى علىّ بن أبى هريرة ، وسكن بغداد ، وتوفى بها سنة خمسين وثلاثمائة .

● إذا أذِن المرتَهِنُ للراهن فى البيع أو العِتْق ثم رجع[3] قبل أن يبيع أو يُعْتِق ، ولم يعلم الراهن بالرجوع فباع أو أعتق ، ففى صحته وجهان ، مخرَّجان من تصرّف الوكيل قبل العلم بعزله .

---

(١) بضم الكاف وسكون الراء ودال مضمومة . تحفة ذوى الأرب ٩٨ . وانظر القاموس (ك ر د س) .

* له ترجمة فى البداية والنهاية ١١ / ٢٣٨ ، تاريخ بغداد ٨ / ٨٧ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٢٦١ ، شذرات الذهب ٣ / ٣ ، طبقات الشيرازى ٩٤ ، طبقات العبادى ٨٤ ، طبقات ابن هداية الله ٢٢ . العبر ٢ / ٢٨٦ ، مرآة الجنان ٢ / ٣٤٥ ، المنتظم ٧ / ٥ ، النجوم الزاهرة ٣ / ٣٢٨ ، وفيات الأعيان ١ / ٣٥٨ . والمترجم فى كل هذه المصادر ، ماعدا البداية ، وتاريخ بغداد ، والمنتظم : « الحسَن » قال ابن خلكان : « ورأيت فى عدة كتب من طبقات الفقهاء أن اسمه الحسن ، كما هو هاهنا . ورأيت الخطيب فى تاريخ بغداد قد عده فى جملة من اسمه الحسين » . وترجمه فى سير أعلام النبلاء ٦٢/١٦ باسم «الحسن».

(٢) زيادة من سائر الأصول على ما فى المطبوعة .

(٣) هكذا فى المطبوعة . وفى : ز ، د : « رجعْ » وفى ج : « ورجع » ولكن الواو كتبت مدسوسة كأنما وضعها قارئ النسخة .

كذا حكاه الجماهير ، منهم الرافعىّ والنَّوَوِىّ .

وفصَّل فى « الإفصاح » فقال : إن رجع الآذِنُ قبل وقوع البيع ، فإن كان يمكن الوقوفُ فى مثله على رجوعه ، فعلى وجهين ، وإن كان لا يمكن فى مثله ، فعلى قول واحد ؛ أن بيعَه صحيح ، ولا معنى لرجوعه ؛ قياسًا على ما قال الشافعىّ فى الوَلِىّ إذا دفع مَن وجب له[1] حقُّ القِصاص إلى سَيّاف فرجع فى الإذن قبل القتل .

قال الرُّويانِىّ : وهذا التفصيل لم يقُلْه غيره .

١٨١

الحسين بن محمد بن أبى زُرْعة محمد بن عثمان الدِّمَشْقِىّ *

قاضى الديار المصرية والشامية ، وسليل قاضيها ، وهو الذى كان ابن الحَدَّاد ينوب عنه ، وكان الحسين شابًّا ، وقد ولّاه الخليفة ، فولَّى محمد بن طُغْج الإِخْشِيد ابنَ الحدَّاد خلافته ، فكان ابن الحدَّاد هو الذى يحكم ، والاسم لابن أبى زُرْعة ، ثم ورد العهد بعد ستة أشهر من خلافة ابن الحدّاد[2] لابن أبى زُرْعة بالقضاء من ابن أبى الشَّوارِب قاضى بغداد ، فركب ابن أبى زُرْعة بالسَّواد إلى الجامع ، وقُرِىء عهده على المِنبر ، وله يومئذ أربعون سنة .

وكان عارفا بالأحكام ، منفِّذا ، ثم أضيف إليه قضاء دمشق ، وحِمْص ، والرَّمْلة ، وغير ذلك ، وكان حاجبه بسيف ومِنْطَقَة .

ولم يزل ابن الحدَّاد يخلُفه إلى آخر أيامه ، وكان ابن أبى زُرْعة يتأدّب معه ، ثم لما عُزل ابن أبى الشَّوارب من قضاء بغداد ، ووُلِّىَ أبو نصر يوسف بن عمر القاضى بعث العهدَ إلى ابن أبى زُرْعة باستمراره .

---

(١) كذا بالمطبوعة : وفى ج ، ز : « فله » .

* له ترجمة فى : رفع الإصر ١ / ٢١٤ ، وفيه أنه مات سنة ٣٢٧ ، وله ٤٨ سنة . والقضاة للكندى ١٥٦ ، ١٥٧ ، قضاة دمشق ٢٧ .

(٢) بعد هذا فى ج ، ز زيادة : « له » على ما فى المطبوعة .

حَمْد بن محمد بن إبراهيم بن خَطّاب
الإمام أبو سليمان الخَطَّابىّ البُسْتِىّ *

ويقال : إنه من سُلالة زيد بن الخطّاب بن نُفَيْل العَدَوِىّ، ولم يثبت ذلك .

كان إماما فى الفقه والحديث واللغة .

أخذ الفقه عن أبى بكر القَفَّال الشاشِىّ ، وأبى على بن أبى هريرة .

وسمع الحديث من أبى سعيد بن الأعرابىّ ، بمكة ، وأبى بكر بن داسَة ، بالبصرة ، وإسماعيل الصَّفَّار ، ببغداد ، وأبى العباس الأصمّ ، بنَيْسَابور ، وطبقتهم .

روى عنه الشيخ أبو حامد الإسفَراينىّ ، وأبو عبد الله الحاكم الحافظ ، وأبو نصر محمد بن أحمد بن سليمان البَلْخِىّ الغَزْنَوِىّ ، وأبو مسعود الحسين بن محمد الكَرابِيسِىّ ، وأبو عمرو محمد بن عبد الله الرَّزْجاهِىّ[1] البَسْطامِىّ، وأبو ذَرّ عَبْد ابن أحمد الهَرَوِىّ، وأبو عُبيد الهروِىّ صاحب « الغَرِيبَيْن » ، وعبد الغافر بن محمد الفارِسِىّ، وغيرُهم .

وذكره أبو منصور الثعالبىّ فى كتاب « اليتيمة » وسماه : أحمد ، وهو غلط ، والصواب : حَمْد .

---

* له ترجمة فى : إنباه الرواة ١ / ١٢٥ ، الأنساب ٨٠ ب ، ٢٠٢ ب ، البداية والنهاية ١١ / ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٣٢٤ ، بغية الوعاة ١ / ٥٤٦ ، تذكرة الحفاظ ٣ / ٢٠٩ ، خزانة الأدب ١ / ٢٨٢ ، شذرات الذهب ٣ / ١٢٧ ، طبقات العبادى ٩٤ ، العبر ٣ / ٣٩ ، فهرسة ما رواه عن شيوخه لابن خير ٢٠١ ، مرآة الجنان ٢ / ٤٣٥ ، معجم الأدباء ١٠ / ٢٦٨ ، المنتظم ٦ / ٣٩٧ ، النجوم الزاهرة ٤ / ١٩٩ ، وفيات الأعيان ١ / ٤٥٣ ، يتيمة الدهر ٤ / ٣٣٤ . وقد ورد اسم المترجم فى بعض هذه المصادر « أحمد » قال السيوطى فى البغية : « قال السلفى : ذكر الجم الغفير أن اسمه : حمد ، بفتح الحاء ، وهو الصواب . وقيل اسمه : أحمد . وقال السمعانى : سئل عن اسمه فقال : هو حمد ، ولكن الناس كتبوه : أحمد ، فتركتهم عليه » . وجاء بهامش أصل الشذرات : « أفاد المتبولى فى شرح الجامع الصغير أنه بسكون الميم » . وانظر : سير أعلام النبلاء ١٧/٢٥ ، ٢٦ .

(١) بفتح الراء وسكون الزاى وفتح الجيم ، وفى آخرها الهاء ، هذه النسبة إلى رزجاه وهى قرية من قرى بسطام . اللباب ١/٤٦٥ .

وذكره الإمام أبو المظفَّر بن السَّمْعانىّ فى كتاب « القواطع » فى أصوْل الفقه ، عند الكلام على العِلّة والسبب والشرط ، وقال : قد كان من العلم بمكان عظيم ، وهو إمام من أئمة السنة ، صالح للاقتداء به ، والإصدار عنه . انتهى .

ومن تصانيفه « مَعالم السُّنَن » وهو شرح سنن أبى داود ، وله « غريب الحديث » ، و « شرح الأسماء الحسنى » و « كتاب العُزْلة » و « كتاب الغُنْية عن الكلام وأهلِه » وغيرِ ذلك .

توفى ببُسْت فى ربيع الآخر سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة .

(ومن الفوائد والغرائب والأشعار عنه)

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، إذنا خاصًّا ، أخبرنا أبو الحسين اليُونِينىّ ، وشُهْدة العامِريّة ، أخبرنا جعفر الهَمْدانِىّ[1] .

ح : وكتب إلىّ أحمد بن أبى طالب [عن جعفر][2] وغيره ، عن محمد بن عبد الهادى ، عن أبى طاهر السِّلَفِىّ ، قال جعفر : سماعا ، قال : سمعت أبا المحاسن الرُّويانِىّ بالرَّىِّ يقول : سمعت أبا نصر البَلْخِىّ بغَزْنَةَ يقول : سمعت أبا سليمان الخطَّابىّ ، يقول : سمعت أبا سعيد[3] ابن الأعرابىّ ، ونحن نسمع عليه هذا الكتاب ، يعنى كتاب « السنن » لأبى داود ، وأشار إلى النسخة التى بين يديه ، يقول : لو أن رجلا لم يكن عنده من العلم إلا المصحفُ الذى فيه كتاب الله ، ثم هذا الكتاب لم يحتج معهما إلى شىء من العلم بَتَّةً[4] .

أخبرنا الحافظ أبو العباس بن المُظَفَّر بقراءتى عليه ، أخبرنا عبد الواسع بن عبد الكافى الأَبْهَرِىّ ، إجازةً ، أخبرنا أبو الحسن محمد بن أبى جعفر بن على القُرْطُبىّ ، سماعا ، أخبرنا .

---

(١) انظر المشتبه ٦٥٤ .

(٢) تكملة من : ج ، ز .

(٣) فى ج : « أخبرنا أبو سعيد » وفى ز ، د : « ابنا سعيد بن الأعرابى » بدون نقط . والمثبت فى المطبوعة ، وسير أعلام النبلاء ١٧/٢٦ .

(٤) فى المطبوعة : « البتة » والمثبت من : ج ، ز . قال فى القاموس (ب ت ت) : « ولا أفعله ألبتة وبتة ، لكل أمر لا رجعة فيه » .

القاسم بن الحافظ ابن عساكر ، حدثنا عبد الجبّار بن محمد بن أحمد الخُوارِىّ[1] إجازةً ، وحدّثنا عنه أبى سماعا .

ح : قال ابن المظفَّر : وأخبرنا يوسف بن محمد المِصْرِىّ ، إجازةً ، أخبرنا إبراهيم ابن بركات الخُشُوعِىّ ، سماعا ، أخبرنا الحافظ أبو القاسم بن عساكر ، إجازةً ، أخبرنا عبد الجبّار الخُوَارِىّ ، أنشدنا الشيخ الإمام أبو سعيد القُشَيْرِىّ ، أخبرنا الشيخ أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن عَبْدان الكِرْمَانِىّ ، أنشدنا أبو الحسن بن أبى عمر ، أنشدنى أبو سليمان الخطَّابِىّ لنفسه :

ارْضَ للنـــاس جميعًـــا ... مِثْلَ ما تَرْضى لِنفْسِكْ
إنما النـــاسُ جميعًـــا ... كلُّهـم أبْنَـاءُ جِــنْسِكْ
[غيرُ عَدْلٍ أن تَوَخَّى ... وَحْشَةَ الناس بأُنْسِكْ][2]
فلهُـمْ نـفْسٌ كنــفْسِكْ ... ولهُــمْ حِسٌّ كــحِسِّكْ

وبه إلى أبى الحسن بن أبى عمر ، وهو النَّوْقانىّ ، قال : سمعت أبا سليمان الخطَّابىّ ، يقول : الغِنى ما أغناك لا ما عَنّاك .

قال : وسمعته يقول : عِشْ وحدَك حتى تزورَ لَحْدَك . احفظْ أسرارَك وشُدَّ عليك أزرارك[3] .

ومن شعر الخطَّابىّ غير ما تقدم[4] .

وما غُربةُ الإنسانِ فى شُقَّةِ النَّوى ... ولكنها واللهِ فى عَدَمِ الشكْلِ[5]
وإنى غريبٌ بين بُسْتَ وأهلِها ... وإن كان فيها أسرتى وبها أهْلِى

---

(١) بضم الخاء وفتح الواو وبعد الألف راء . هذه النسبة إلى خوار الرى ، وإلى الجد . اللباب ١ / ٣٩١ . والمشتبه ٢٥٧ .

(٢) زيادة من الطبقات الوسطى .

(٣) فى المطبوعة والطبقات الوسطى : « إزارك » والمثبت من : ج ، ز .

(٤) البيتان فى اليتيمة ٤ / ٣٣٥ ، ومعجم الأدباء ١٠ / ٢٧٠ ، وفى معظم ما ذكرنا من مصادر ترجمته .

(٥) فى اليتيمة :

* وما غمَّةُ الإنسانِ فى شُقَّة النَّوى *

وفى معجم الأدباء :

وما غمَّةُ الإنسانِ من شُقَّة النَّوى ... ولكنها واللهِ من عدمِ الشكْلِ

ومنه[1] :

فسامِحْ ولا تستوفِ حقَّك كلَّهُ وأبْقِ فلم يستوفِ قَطُّ كريمُ[2]

ولا تَغْلُ فى شيءٍ من الأمرِ واقتصِدْ كِلا طَرَفَىْ قَصْدِ الأمور ذَمِيمُ[3]

● ذكر الخطَّابىّ فى « معالم السنن » الحديثَ الذى رواه أبو داود ، وفيه أنّ رسول الله ﷺ رَدّ شهادة القانِع لأهل البيت ، وأجازها لغيرهم ، واقتصر فيه على قوله «القانع: السائل والمُستطعِم، وأصل[4] القنوع: السُّؤال، ويقال فى القانع إنه المنقطِع إلى القوم يخدِمُهم ويكون فى حوائجهم ، وذلك مِثل الأجير والوكيل ، ونحوه .

ومعنى ردِّ هذه الشهادة التُّهمةُ فى جَرِّ النفع إلى نفسه ؛ لأن القانِع لأهل البيت ينتفع بما يصير إليهم من نَفْع » . إلى أن قال : « ومن ردَّ شهادة القانع لأهل البيت بسبب جرِّ المنفعة فقِياس قوله أن يَرُدَّ شهادة الزوج لزوجته ؛ لأن ما بينهما من التهمة فى جرِّ النفع أكثرُ ، وإلى هذا ذهب أبو حنيفة » . انتهى .

وقد تبعه جماعة من الأصحاب منهم القاضى الحسين ، فقال فى « تعليقته » ما نصه :

فرع : شهادة القانع لأهل البيت لا تُقْبل . وهو الذى انقطع فى مَكاسبه والتجأ إلى أهل بيت يُؤاكِلهم ، ويرمِى عن قَوْسهم ، فلا[5] تُقبل شهادتُه لهم ؛ لما فيه ولما هو عليه من سقوط المروءة .

قال القاضى رحمه الله : ولو كانت الزوجة بهذه الصفة أقول : لا تُقبل شهادتُها . انتهى .

وصاحب « البحر » الرُّويانىُّ اتَّبع الخطَّابىّ فى كلامه هذا .

والحديث ذكره من أصحابنا زكريا الساجِىّ والماوَرْدِىّ ولم يُشبعوا عليه كلاما .

---

(١) اليتيمة ٤ / ٣٣٦ . ومعجم الأدباء ١٠ / ٢٧١ .

(٢) فى اليتيمة :

تسامَحْ ولا تستوفِ حقَّكَ كُلَّهُ وأَبْقِ فلم يَسْتَقْصِ قطُّ كريمُ

وفى معجم الأدباء ، ووفيات الأعيان « فلم يستقص » أيضا .

(٣) فى أصولنا : « سليم » وهو خطأ صوابه من اليتيمة ، ومعجم الأدباء ، والخزانه ، وسائر من ذكر شعر الخطابى .

(٤) فى الأصول : « أهل » وأثبتنا الصواب من معالم السُّنن ٥/٢١٨ .

(٥) فى : ج ، ز : « ولا » والمثبت فى المطبوعة .

والرُّويانِىّ اقتصر فيه على كلام الخطَّابىّ ، وقال فى « شهادة أحد الزوجين للآخر » : الصحيح عندى أنها لا تُقبل ، ففيها تهمة قوية ، خاصَّةً فى زماننا . قال : وقال أبو سليمان الخطَّابىّ : إنه القياس على القانِع الذى ورد به النص .

قلت : ومسألة القانع مع ورود حديث فيها لم أجد من أشبعها قولا ، وقليل من خَصّها بالذكر ، ولم أرها فى شيء من كتب الرافعىّ والنَّووىّ وابن الرِّفعة ، بل لا أحفظها مقصودةً بالذكر فى غير « تعليقة » القاضى ، ومَن بعده ممّن سأذكره .

والذى أقوله فيها : إن الحديث إن صح وكان معناه ما ذُكر ، فلا مَدْفعَ له ، وواجبٌ الرجوعُ إليه ، غير أنه لا يكاد يثبُت ، ولفظه مضطرب ، ومعناه مختلَف فيه .

أما توقُّفنا فى ثبوته ، فمن قِبَل[1] أنه من حديث محمد بن راشد ، وفيه كلامٌ ، عن سليمان بن موسى الدمشقىّ ، وفيه أيضا كلامٌ ، قال البخارىّ : عنده مَناكير[2] ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جَدّه .

وأما اضطراب لفظه ، فلفظ أحمد[3] : « لا تجوز شهادة خائنٍ ولا خائنةٍ ، ولا ذى غِمْرٍ[4] على أخيه ، ولا شهادةُ القانع لأهل البيت ، والقانع الذى يُنفق عليه أهل البيت » .

---

(١) فى المطبوعة : « قبيل » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) التاريخ الكبير ٢/٢/٣٩ .

(٣) أخرجه الإمام أحمد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما . مسنده (٢/١٨١) بلفظ : « ... أن النبىّ ﷺ قال : لا تَجُوزُ شهادةُ خائنٍ ولا خائنةٍ . وردَّ شهادةَ القانع ، الخادم والتابع لأهل البيت ، وأجازها لغيرهم » .

وفى صفحة ٢٠٤ بلفظ : « ... قال رسول الله ﷺ : لا تَجُوزُ شهادةُ خائنٍ ولا خائنةٍ ، ولا ذى غِمْرٍ على أخيه ، ولا تجوزُ شهادةُ القانع لأهل البيتِ . وتجوز شهادتُه لغيرهم . والقانِعُ : الذى يُنفق عليه أهل البيت » .

وفى صفحة ٢٢٥ بلفظ : « ... أن رسولَ الله ﷺ ردَّ شهادة الخائنِ والخائنة ، وذى الغِمْرِ على أخيه . وردَّ شهادة القانع لأهل البيت ، وأجازها على غيرهم » .

(٤) فى الأصول : « غمز » فى هذا الموضع ، وما يلى من مواضع . والغِمر ، بالكسر : الحقد .

ولفظ[1] أبى داود : « [ردَّ][2] شهادةَ الخائن والخائنة ، وذى الغِمْرِ على أخيه ، ورَدَّ شهادةَ القانع لأهل البيت ، وأجازها لغيرهم » .

وفى لفظ آخر[3] عنده ، لم يذكر القانع بالكلِّية .

ورواه الدارَقُطْنىّ من حديث عائشة ، ولفظه : ولا القانع من أهل البيت لهم . رواه من حديث يزيد بن أبى زياد ، وقال : يزيد بن أبى زياد هذا لا يُحتَجّ به .

قلت : وذكر ابن أبى حاتم فى العِلَل أن أبا زُرْعة الرازىّ قال : إنه حديث منكر[4] .

وأما الاختلاف فى معناه فما[5] ذكره الخطَّابىّ اعتمد فيه على قول أبى عُبيد : القانع : السائل والمستطعِم . وقال أيضا : قد يقال إنه المنقطِع إلى القوم يخدُمهم ، ويكون فى حوائجهم .

قلت : ولعل هذا أشبه بمعنى الحديث ، وقد تقدم فى بعض ألفاظه ما يؤيده ، ومع هذا الاضطراب يقف الاحتجاج به .

● وأما شهادة أحد الزوجين للآخر وقياس أبى سليمان لها على القانع فموضعُ نظر ، وأوضح منه ما ذكره القاضى من قياس الزوجة على القانع لا القانع ؛ فإن الزوجة هى التى تستجرّ النفع بمال زوجها ، ومن أجل ذلك حكى بعض الأصحاب قولا إن شهادتها له تُرَدّ بخلاف شَهادته لها ، غير أنه ضعيف وبعيد الشَّبَه من القانع ؛ فإنها إنما تأخذ النفقة عِوَضًا ، فلا يقع بها من التهمة ما يقع للقانع ، ولا يَحملها على ما يَحمله .

والرافعىّ لم يذكر القانع لا مقصودًا ولا مستطرَدا ، وحكى فى شهادة أحد الزوجين للآخر ثلاثة أقوال ، أصحُّها عنده وعند النَّوَوِىّ القبول .

---

(١) أخرجه أبو داود فى (باب من ترد شهادته ، من كتاب الأقضية) ٢ / ٧٦ . بلفظ موافق لما عندنا . وقال : الغمر : الحنة [بكسر الحاء] والشحناء .

(٢) تكملة من : ج ، وسنن أبى داود .

(٣) هو : « ... قال رسول الله ﷺ : لا تجوزُ شهادةُ خائنٍ ولا خائنةٍ ، ولا زانٍ ولا زانيةٍ ، ولا ذى غِمْر على أخيهِ » .

(٤) علل الحديث ٤٧٦/١ .

(٥) كذا فى المطبوعة : وفى : ج ، ز : « مما » .

قال : وفى « التهذيب » طريقة قاطعة به ، وثالثها قبول الزوج دون الزوجة . ولم يزد الرافعىّ على ذلك .

وفى المسألة وجه رابع : أن شهادتها تقبل له ، إن كان موسِرًا ؛ وإن كان معسرا فوجهان .

وخامس : أنها تُرَدّ فيما إذا شهِدت بمال هو قَدْرُ قوتِها ذلك اليوم ، ولا مال للزوج غيره ، لِعَوْد النفع إليها يقينا ، وتقبل فى غير هذه الحالة ؛ لأنه لا يتحقق عَوْدُ النفع إليها .

حكاهما القاضى شُرَيح فى كتاب « أدب القضاء » وجزم فيمن انقطع إلى كَنَف رجل يراعيه وينفق عليه أنه لا يمتنع بذلك قبول شهادته .

قلت : وهذا هو القانع بعينه ، وإن لم يصرِّح بلفظه ففيه مخالفة لما جزم به القاضى من الردّ ، وما ذكره من القبول هو الذى لاتكاد تجد[1] سواه فى أذهان الناس ، وهو الفقه الظاهر إن لم يثبت الحديث .

● حكى الخطّابىّ فى « معالم السنن » عن أبى ثَور أنه قال : الجماعة فى الجمعة كسائر الصلوات[2] .

وهذا رد[3] على دعوى ابن الرِّفعة أنه لاخلافَ فى اشتراط الجماعة فى الجمعة ، بشرط[4] أن يكون أبو ثور لا يرى وجوب الجماعة فى سائر الصلوات ، وإلا فمتى رأى ذلك لم يكن فيه دليل إلا على أنه يكفى فيها إمام ومأموم ، فلم يَنْفِ عنها أصل الجماعة .

● ذهب الخطّابىّ إلى أن أكل الثُّوم والبصل ليس عُذرا فى ترك الجمعة .

قال النّوَوِىّ فى كلام الخطّابىّ إشارةٌ إلى تحريم البول فى الطريق ، وهو الذى ينبغى ؛

---

(١) فى المطبوعة : « لا يكاد يجد » بياءين تحتيتين وفى ج ، ز بغير إعجام . ولعل ما أثبتنا هو الصواب . ويحتمل أيضا : « لا نكاد نجد » بنونين .

(٢) الذى وجدناه فى المعالم فى (باب الجمعة) ١ / ٢٤٥ : « وقال الأوزاعى : إذا كانوا ثلاثة صلوا جمعة إذا كان فيهم الوالى . قال أبو ثور : هى كباقى الصلوات فى العدد » .

(٣) فى المطبوعة : « يرد » والمثبت من : ج ، ز .

(٤) كذا فى المطبوعة . وفى ز : « يشترط » وفى ج مثل ز ولكن بدون نقط .

لحديث « اتَّقُوا اللَّعّانَين »[1] ولما فيه من إيذاء المسلمين ، ولكن الأصحاب متفقون على أن كراهيتَه كراهيةُ تنزيه .

● كره الخطّابىّ للمرأة لبس خاتم الفضة ؛ لأنه من شعار الرجال ؛ قال : بخلاف خاتم الذهب .

● [ومن][2] كلام الخطّابىّ ، فى حديث ابن عباس الذى أخرجه أبو داود : قضى رسول الله ﷺ فى دية المكاتَب يُقْتَل فَيُودَى ما أدَّى من كتابته ديةَ الحر ، وما بقى ديةَ المملوك .

كذا أخرجه أبو داود[3] . ورواه النَّسائىّ مرسَلا[4] .

قال الخطّابىّ : أجمع عامّة الفقهاء أن المكاتَب عبدٌ ما بقى عليه درهم فى جنايته ، والجناية عليه .

ولم يذهب إلى العمل بهذا الحديث أحدٌ فيما بلغنا إلا إبراهيم النَّخَعِىّ . ورُوى فى ذلك شيء عن علىّ كَرّم الله وجهه ، وإذا صح الحديث وجب العمل به ؛ إذا لم يكن منسوخا ولا[5] معارَضًا بما هو أولى منه ، انتهى .

قلت : وقد حُكِىَ هذا القول عن الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه .

استحسن ابن السَّمعانىّ أبو المظفَّر فى كتاب « القواطع » قولَ الخطّابىّ : « ليس كل سبب علّة ، ولكن كلّ علّة سبب ، كما أنه ليس كل دليل علّة[6] ، ولكن كلّ علّة دليل » ووصفه بما ذكرناه عنه آنفا من المدح .

---

(١) فى الأصول : « اللعانان » وهو خطأ صوابه من صحيح مسلم (باب النهى عن التخلى فى الطرق والظلال . من كتاب الطهارة) ١ / ٢٢٦ .

(٢) زيادة فى المطبوعة على ما فى باقى الأصول .

(٣) أخرجه أبو داود فى سننه (باب فى دية المكاتب ، من كتاب الديات) ٢ / ١٦٧ .

(٤) أخرجه النسائى فى سننه من ثلاثة طرق (باب دية المكاتب ، من كتاب القسامة) ٢ / ٢٤٨ ، وقد اختار المصنف رواية أبى داود .

(٥) فى المطبوعة : « أو » والمثبت من : ج ، ز .

(٦) هكذا فى المطبوعة . ومكانه فى سائر الأصول : « دليل عليه » .

وهذا الكلام حسنٌ فى بادئ الرأى ، للتفرقة بين العلة والسبب ، إلا أن فيه تسمُّحا ؛ فإن العلة ما به الشيء ، والسبب ما عنده الشيء ، لا به ، فهما قسمان ليس أحدهما أعمَّ من الآخر ، فلا يصح هذا الكلام ، وهذا[1] لا يُقبل من الخطَّابىّ ، وإن علا شأنه فى العلوم التى يدريها ، غير الكلام ؛ فليس هو من صناعته .

وقد تكلمنا عن السبب والعلة كلامًا مبسوطا فى كتاب « الأشباه والنظائر » وفى كتاب « منع الموانع » على لسان أصحاب هذه العلوم .

● قال الخطّابىّ فى كتابه « تفسير اللغة التى فى مختصر المزَنىّ » فى باب « الشُّفْعة » : بلغنى عن إبراهيم بن السَّرِىّ الزَّجّاج النحوىّ أنه كان يذهب إلى أن الصاد تُبدل سينا ، مع الحروف كلها ؛ لقرب مَخرجهما ، فحضر يوما عند على ابن عيسى فتذاكرا هذه المسألة واختلفا فيها ، وثبت الزجَّاج على مقالته ، فلم يأت على ذلك إلا قليلٌ من المدة ، فاحتاج الزجّاج إلى كتابٍ إلى بعض العمال فى العناية ، فجاء إلى علىّ بن عيسى الوزير ينتجز الكتاب ، فلما كتب على بن عيسى صَدْر الكتاب وانتهى إلى ذكره ، كتب : وإبراهيم بن السّرِىّ من أخسِّ إخوانى .

فقال الرجل : أيها الوزير ، اللهَ ، اللهَ ، فى أمرى ! فقال له على بن عيسى : إنما أردت « أخص » وهذه لغتك ، فأنت أبصر ، فإن رجعتَ وإلا أنفذتُ الكتاب بما فيه ، فقال : قد رجعتُ أيها الوزير ، فأصلَح الحرفَ وطوى[2] الكتاب .

---

(١) فى المطبوعة : « وقد » وأثبتنا ما فى : ج ، ز .
(٢) فى المطبوعة : « واطو » والمثبت من : ج ، ز .

١٨٣

دَعْلَج بن أحمد بن دَعْلَج

أبو محمد السِّجْزِىّ*

الفقيه المعدِّل .

وُلد سنة ستين ومائتين أو قبلها .

وسمع بعد الثمانين من علىّ بن عبد العزيز ، بمكة .

وهشام بن علىّ السيرافىّ ، وعبد العزيز بن معاوية بالبصرة .

ومحمد بن أيوب ، وابن الجُنَيد بالرَّىّ .

ومحمد بن إبراهيم البُوشَنْجِىّ ، وقشمرد ، ومحمد بن عمرو الحَرَشِىّ ، وطائفة بنَيْسابور .

وعثمان بن سعيد الدارِمِىّ ، وغيره بهَرَاة .

ومحمد بن غالب ، ومحمد بن رُمْح[1] البزّار[2] ، ومحمد بن سليمان الباغَنْدِىّ ، وخلقا ببغداد وغيرها .

روى عنه الدارَقُطنىّ ، والحاكم ، وابن رِزْقُويه ، وأبو علىّ بن شاذان ، والأستاذ أبو إسحاق الإسفرَايِنىّ ، وخَلْقٌ .

قال الحاكم : أخذ عن ابن خُزَيمة المصنَّفات ، وكان يُفتِى بمذهبه ، وكان شيخَ أهل الحديث ، له صَدَقاتٌ دارَّة على أهل الحديث ، بمكّة والعراق وسِجِسْتان ، سمعته يقول : تقدم إلىَّ ليلةً بمكة ثلاثةٌ ، فقالوا : أخ لك بخُراسان قتل أخانا ، ونحن نقتلك به ، فقلت :

---

* له ترجمة فى البداية والنهاية ١١ / ٢٤١ ، تاريخ بغداد ٨ / ٣٨٧ ، تذكرة الحفاظ ٣ /٩٢ ، شذرات الذهب ٣ / ٨ ، العبر ٢ / ٢٩١ ، مرآة الجنان ٢ / ٣٤٧ ، النجوم الزاهرة ٣ / ٣٣٣ ، وفيات الأعيان ٢ / ٣٨ . وجاء فى بعض هذه المصادر « السجستانى » . والسجزى : نسبة إلى سجستان على غير قياس . اللباب ١ / ٥٣٣ ، المشتبه ٣٥٣ .

(١) فى الأصول : « ربح » بالباء الموحدة . والمثبت من تاريخ بغداد ، والعبر ١ / ٤٣٨ وفى أماكن أخرى من الجزء الثانى منه .

(٢) هكذا فى الأصول . والذى فى تاريخ بغداد : « البزاز » بزايين . ولم ترد هذه النسبة فى ترجمته فى العبر .

اتقوا الله ؛ فإن خُراسان ليست بمدينة واحدة ، فلم أزل أُداريهم إلى أن اجتمع الخلق ، وخلّوا عنى . فهذا سبب انتقالى من مكة إلى بغداد .

قال الحاكم : سمعت الدارَقُطنىّ يقول : صنَّفت لدَعْلَج « المسنَد الكبير » ، فكان إذا شك فى حديث ضَرب عليه ، ولم أر فى مشايخنا أثبتَ منه .

قال الحاكم : اشترى دَعْلَج بمكة دار العباسيّة بثلاثين ألف دينار ، قال ، ويقال : لم يكن فى الدنيا من التجار أيسرُ من دَعْلَج .

وقال الخطيب : بلغنى أنه بعث « بالمسنَد » إلى ابن عُقْدة لينظرَ فيه ، وجعل فى الأجزاء بين كل ورقتين دينارا .

وقال ابن حَيُّويه : أدخلنى دَعْلَج داره وأرانى بِدَرًا من الأموال معبَّأة ، وقال لى : يا أبا عمر[1] ، خذ من هذا ما شئت ، فشكرت له وقلت : أنا فى كفاية .

وقال أبو ذَرّ الهَرَوِىّ : خلَّف دَعْلَج ثلاثمائة ألف دينار .

وقال أبو العلاء الواسِطِىّ : كان دَعْلَج يقول : ليس فى الدنيا مِثْل دارى ؛ لأنه ليس فى الدنيا مِثْل بغداد ، ولا ببغداد مِثْل القطيعة ، ولا بالقطيعة مِثْل درب أبى خلف ، ولا فى الدرب مِثْل دارى .

ونقل الخطيب أن رجلا صلّى الجمعة، فرأى رجلا ناسكا لم يُصَلِّ، فكلّمه فقال: استُر علىّ ؛ إن علىّ لدَعْلَج خمسةَ آلاف درهم ، فلما رأيته أحدثت فى ثيابى ، فبلغ دَعْلَجا ، فطلب الرجلَ إلى منزله وأبرأه منها ، ووصله بخمسة آلاف ؛ لكونه روَّعه .

وقال أحمد بن الحسين الواعظ ، فيما روى الخطيب بإسناده عنه : أُودِعَ أبوعبد الله ابن أبى موسى الهاشمِىّ عشْرةَ آلاف دينار ليتيم فأنفقها ، فلما كبِر الصبىّ أمر السلطانُ بدفع المال إليه . قال ابن أبى موسى : فضاقت علىَّ الدنيا ، فبكّرت على بغلتى إلى الكَرْخ ، فوقفت على باب مسجد دَعْلَج ، فصلّيت خلفَه الفجر ، فلما انفتل رحّب بى ودخلنا داره ، فقدّم هَريسة فأكلنا ، وقَ سَّرت ، فقال : أراك منقبضا ! فأخبرته فقال : كُلْ ، فحاجتك

---

(١) فى المطبوعة : « عمرو » والمثبت فى : ج ، ز .

مَقضيّة ، فلما فرغنا وزن لى عشرة آلاف دينار ، فقمت أطير فرحًا ، ثم أعطيت الصبى المالَ ، وعظُم ثناء الناس علىّ ، فاستدعانى أميرٌ من أولاد الخليفة[1] فقال : قد رغبت فى معاملتك وتضمينك أملاكى ، فضمِنت منه ، فربحت ربحا مفرِطا حتى كسبت فى ثلاثة أعوام ثلاثين ألف دينار ، فحملت إلى دَعْلَج ذَهَبه ، فقال : ما خرجت واللهِ الدنانيرُ عن يدى ونويت أن آخذ عِوَضَها ، حَلِّ بها الصِّبيان ، فقلت : أيها الشيخ ، أىُّ شىء أصْل هذا المال حتى تهبَ لى منه عشْرة آلاف دينار ؟ فقال : نشأتُ وحفظتُ القرآن وطلبت الحديث وتاجرت ، فوافانى تاجر ، فقال : أنت دَعْلَج ؟ قلت : نعم ، قال : قد رغِبتُ فى تسليم مالى إليك مضاربةً وسلَّم إلىّ بَرْنامَجات[2] بألف ألف درهم ، وقال لى : ابسُط يدك فيه ، ولا تعلم موضعا تنفقه إلا حملتَ منه إليه ، ولم يزل يتردّد إلىّ سنةً بعد سنةٍ يحمل إلىّ مثل هذا ، والمال يَنْمِى ، فلما كان فى آخر سنة اجتمعنا ، قال لى : أنا كثير الأسفار فى البحر ، فإن قضى الله علىَّ قضاءً فهذا المال كلّه لك ، على أن تتصدَّقَ منه ، وتبنَى المساجد ، قال دَعْلَج : فأنا أفعل مثل هذا ، وقد ثَمَّر الله المال فى يدى ، فاكتم علىَّ ما عشتُ .

توفى دَعْلَج فى جمادى الآخرة سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة ، وله نَيِّف وتسعون سنة .

١٨٤

زاهِر بن أحمد بن محمد بن عيسى
أبو على السَّرَخسِىّ *

الفقيه المقرىء المحدِّث .

إمام من الأئمة .

تفقّه على أبى إسحاق المَرْوَزِىّ ، ودرَس الأدب على أبى بكر بن الأنبارِىّ .

---

(١) فى تاريخ بغداد : « الخلافة » .

(٢) فى المطبوعة : « برنا فجاءت » والتصويب من : ج ، ز ، تاريخ بغداد . قال فى القاموس : البرنامج [بفتح الباء والميم] : الورقة الجامعة للحساب . القاموس (ب ر ن م ج) .

* له ترجمة فى البداية والنهاية ١١ / ٣٢٦ ، تهذيب الأسماء واللغات ١ / ١٩٢ ، شذرات الذهب ٣ / ١٣١ ، طبقات العبادى ٨٦ ، طبقات القراء ١ / ٢٨٨ ، طبقات ابن هداية الله ٣٤ ، العبر ٣ / ٤٣ ، المنتظم ٧ / ٢٠٦ ، النجوم الزاهرة ٤ / ٢٠٠ . وقال فى الطبقات الوسطى : « ولد سنة أربع وتسعين ومائتين » .

وسمع أبا لَبيد[1] محمد بن إدريس السامِىّ ، وأبا القاسم البَغوِىّ ، ويحيى بن صاعد ، ومؤمَّل بن الحسن الماسَرْجسِىّ ، وغيرهم .

روى عنه أبو عثمان إسماعيل الصابونىّ ، وأبو عثمان سعيد بن محمد البَحِيرِىّ[2] ، وكريمة الكُشْمِيهَنِيّة[3] المجاوِرة ، وخلقٌ .

وأخذ علم الكلام عن الشيخ أبى الحسن الأشعرىّ رضى الله عنه .

قال الحاكم فيه : الفقيه المحدِّث ، شيخ عصره بخُراسان ، سمعت مناظرته فى مجلس أبى بكر بن إسحاق الصِّبْغِىّ ، وكان قد قرأ القرآن على أبى بكر بن مجاهد . ودخلت سَرْخَسَ أوّلَ ما دخلتها سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة ، ودخلتها بعد ذلك سبع مرّات ، ما مِنْ مرّة إلا قصدنى زائرا مع جماعة أصحابه .

وذكر أنه لم يقدَّر له سماعُه منه من الأحاديث المسنَدات[4] شيئًا .

قلت : وشيخنا الذهبىّ[5] عدّ الحاكم فى الرواة عنه ، فلعله لروايته عنه من غير الأحاديث المسندة .

قال الحاكم : وكانت كتبه تَرِدُ علىّ [على][6] الدوام أكثرَ من ثلاثين سنة .

قال : وتوفى يومَ الثلاثاء سَلْخَ شهر ربيع الآخر ، سنة تسع وثمانين وثلاثمائة ، وهو ابن ست وتسعين سنة[7] .

---

(١) فى المطبوعة : « أبا الوليد » وهو خطأ . صوبناه من : ج ، ز ، والعبر ٣ / ٨ ، ٤٣ .

(٢) فى المطبوعة : « البجترى » وإعجام الكلمة غير واضح فى ج ، ز . وقد أثبتناه بموحدة مفتوحة ثم حاء مهملة مكسورة ، ثم مثناة تحت ساكنة ، ثم راء ، من المشتبه ٤٩ . وقد نص هناك على أنه من شيوخ زاهر .

(٣) بضم أولها وسكون الشين وكسر الميم وسكون الياء تحتها نقطتان ، وفتح الهاء وفى آخرها نون ، هذه النسبة إلى قرية من قرى مرو القديمة ، وقدَ خربت . اللباب ٣ / ٤٢ . وتعرف بكريمة المروزيّة .

(٤) فى الطبقات الوسطى : « المسانيد » .

(٥) سير أعلام النبلاء ٤٧٧/١٦ .

(٦) تكملة من : ج والطبقات الوسطى .

(٧) زاد فى الطبقات الوسطى :

● « وزاهر هو القائل بأنه إذا وَجَدَ أحدُ الزوجين الآخر عِذْيَوْطًا ثبت له الخيار » .

وقد ذكر الإمام النووىّ هذه المسألة فى تهذيب الأسماء ١٩٣/١ ، وعدها من غرائب زاهر .

وفسَّر العِذْيَوْط بأنه الذى يخرج منه الغائط عند جماعِه . قال : والمشهور فى المذهب أنه لا خيار بهذا .

١٨٥

الزُّبير بن أحمد بن سليمان بن عبد الله بن عاصم بن المنذر بن الزبير ابن العَوّام الأسدِىّ ، الإمام الجليل أبو عبد الله الزُّبَيْرِىّ*

صاحب « الكافى » و « المسكِت » وغيرهما .

كان إمامًا ، حافظًا للمذهب ، عارفًا بالأدب ، خبيرًا بالأنساب ، وكان أعمى ، [وكان][1] يسكن البصرة .

ووقع فى كلام بعض المصنِّفين أن اسمه أحمد بن سليمان ، والصواب ما ذكرناه ، وهو ما ذكره الشيخ أبو إسحاق ، والخطيب ، وابن السَّمْعانىّ ، وغيرُهم .

● قال الماوَرْدِىّ فى « الحاوى » فى آخر « باب زكاة الحُلِىّ » قال أبو عبد الله الزُّبَيْرِىّ ، وهو شيخ أصحابنا فى عصره : إذا اتُّخِذ الحُلِىّ للإجارة وجبت فيه الزكاة ، قولا واحدا[2] .

قلت : وذلك من الزُّبيرِىّ مَبنىّ على أصل له ، وهو أن اتخاذ الحُلِىّ للإجارة حرام ، والأصح جوازه وعدم الزكاة فيه .

ومراد الماوَرْدِىّ بأصحابنا فيما[3] نظنّ البصريون ، لا جميعُ الأصحاب ، والماوَرْدِىّ بصرىّ .

وكان الزُّبَيْر[4] عارفًا بالقراءات ، عَرَض على رَوْح بن قُرّة ، ورُوَيْس[5] ، ومحمد ابن يحيى القُطَعِىّ ، ولم يختم عليه .

---

* له ترجمة فى : تاريخ بغداد ٨ / ٤٧١ ، طبقات الشيرازى ٨٨ ، طبقات القراء ١ / ٢٩٢ ، مرآة الجنان ٢ / ٢٧٨ ، وقال إنه توفى فى هذه السنة [٣١٧] أو فى التى قبلها . نكت الهميان ١٥٣ ، وفيات الأعيان ٢ / ٦٩ .

(١) زيادة فى المطبوعة .

(٢) بعد هذا زيادة فى الطبقات الوسطى : « والمشهور أنه على القولين فى الحلى المباح المتخذ للاستعمال . والأصح : لايجب » .

(٣) فى المطبوعة : « فيمن » والمثبت من سائر الأصول .

(٤) فى المطبوعة : « الزبيرى » والمثبت من : ج ، ز .

(٥) رويس ، كزبير . القاموس (روس) قال : لقب محمد بن المتوكل القارى . اهـ . وانظر طبقات القراء ٢ / ٢٣٤ .

وحدّث بالحديث عن محمد بن سِنان القزّاز وغيره .

وروى عنه أبو بكر النقّاش ، وتلا عليه القرآن ، وعمر بن بِشران ، وعلىّ بن لؤلؤ ، ومحمد بن بُخَيْت[1] .

ومن تصانيف الزُّبَيْرِىّ غير « الكافى » و « المسكِت » كتاب « النيَّة »[2] وكتاب « ستر العورة » وكتاب « الهِداية »[3] وكتاب « الاستشارة والاستخارة » وكتاب « رياضة المتعلّم » وكتاب « الإمارة »[4] .

مات سنة سبع عشرة وثلاثمائة .

(ومن الفوائد عنه والغرائب)

● قال فى « المسكِت » فيمن حلَف لا يأكل الفاكهة : يحنَث بالمَوْز عندى لا مَحالة ، قال : والزُّعْرُور[5] عندى من الفاكهة .

● وقال فيمن ادُّعىَ عليه دراهم فقال : أتَزِنُ ؟ لم يكن إقرارا ، وإن قال : أتَزِنُها كان إقرارا .

هكذا فرّق أصحابنا العراقيون ، وعندى أنهما سواء ؛ لأنه إذا قال : أتَزِنُ ؟ فقد يريد : أتزن من فلان ؟ فلا فرقَ بينه وبين أن يقول : أتزنها ؟ إلا أن يقول : أتزِنُها منى ؟ فإنه عندى إقرار .

قلت : هذا كلامه فى « المسكِت » وقد حكيته فى كتابى « التوشيح » وذكرت أنه خِلاف ما حكاه عنه الرافعىّ وغيره ، إذ حكَوا عنه أن « أتزنها ؟ » إقرار ، وصححوا مخالفته ، وقد صرّح هو بموافقتهم ، فنَقْل خِلافِ ذلك عنه مُستدرَك ، فقد أريْناك كلامه ، ونقْلَه ما نُسِب [إليه][6] إلى أصحابه ، وإلى العراقيين ، ومُراده بأصحابه : البصريون من أصحابنا .

---

(١) بضم ففتح فسكون . القاموس (ب خ ت) والمشتبه ٥٤ .

(٢) فى المطبوعة : « التنبيه » والإعجام غير واضح فى ج ، ز وأثبتنا ما فى الطبقات الوسطى وطبقات الشيرازى .

(٣) فى المطبوعة : « الهدايا » والمثبت من سائر الأصول ، والشيرازى . وفى سير أعلام النبلاء ٥٨/١٥ : الهديّة .

(٤) فى طبقات الشيرازى : « الأمان » .

(٥) الزعرور : ثمر شجرة ، الواحدة زعرورة ، تكون حمراء ، وربما كانت صفراء ، له نوى صلب مستدير . اللسان (ز ع ر) ٣٢٣/٤ .

(٦) زيادة من : ج ، ز على ما فى المطبوعة .

ومسألة « أتزنها منى ؟ » حسنة ، ولم يصرِّحوا بذكرها ، وهذا مكان مليح .

● قال الرافعى : قال الشافعىّ : « رأيت امرأة لم تَزَل تحيض يومًا وليلة » ورُوى مثله عن عطاء ، وعن أبى عبد الله الزُّبيرىّ .

قلت : وفى هذا النقل عن الثلاثة نظر .

والمحكىّ فى « كتاب المهذّب »[1] وغيره من كتب الأصحاب عن كل من عطاءَ ، والشافعىّ ، وأبى عبد الله الزُّبَيْرِىّ أنهم رأوا من تحيض يوما لا تزيد عليه ، وهو ما رواه الأوزاعىّ رحمه الله إذ قال : « كانت عندنا امرأة تحيض بالغداة وتطهُر بالعَشِىّ » .

وقد عاد الرافعىّ بعد ذلك فنقل الرواية على الصواب ، عن عطاء والزُّبَيْرِىّ ، فقال فى كلامه على أكثر الحيض : عن عطاء : « رأيت من تحيض يوما ، ومن تحيض خَمسةَ عشَرَ » ، وعن أبى عبد الله الزُّبَيْرِىّ مثل ذلك .

وهذا يدافع نقلَه المتقدم ، وهو الثابت[2] إن شاء الله .

● وقفت للزُّبَيْرِىّ على « مصنَّف » لطيف فى المكاسِب ، وما يحِل منها وما يحرُم . حكى فى أوّله قولا لبعض الناس أن المتكسِّب حرام ، وهذه عبارته : اختلف الناس فى المَكاسِب ، فقال بعضهم : المَكاسِب كلّها حلال ، لما يحتاج إليه الإنسان فى نفسه مما يقتاته لقوته ، ولما يجمعه من المال .

وقال آخرون : المَكاسِب كلّها محرَّمة ، وليس لأحد أن يكتسب ولا يضطرب ، وإنما يأخذ من الدنيا بُلْغَة تُمسك رَمَقَه ، وتَعِلُّ نفْسَه ، فأما أن يكتسب فليس ذلك له أن يفعل ، وإذا فعل كان ذلك من ضعف يقينه وقلّة ثقته بربه . انتهى .

---

(١) فى المهذب ١ / ٣٨ : « قال الشافعى رحمه الله : رأيت امرأة أثبت لى عنها أنها لم تزل تحيض يوما لا تزيد عليه .
وقال الأوزاعى : عندنا امرأة تحيض غدوة وتطهر عشية .
وقال عطاء : رأيت من النساء من تحيض يوما وتحيض خمسة عشر يوما .
وقال أبو عبد الله الزبيرى رحمه الله : كان فى نسائنا من تحيض يوما وتحيض خمسة عشر يوما » .

(٢) فى المطبوعة : « ثابت » والمثبت من : ج ، ز .

١٨٦

زكريا بن أحمد بن يحيى بن موسى خَتّ بن عبد ربِّه بن سالم القاضى الكبير ، قاضى دمشق فى خلافة المقتدر بالله جعفر ، أبو يحيى البَلْخىّ *

كذا ساق نسبه الحافظ فى « تاريخ الشام » وموسى خَتّ والد جَدّه ، بفتح الخاء المعجمة ، بعدها تاء مثناه من فوق مشددة .

روى عن يحيى بن أبى طالب ، وأبى إسماعيل التِّـرْمِذِىّ ، وبِشر بن موسى ، وأبى الزِّنْباع رَوْح بن الفرح[١] ، وأبى حاتم الرازِىّ ، والحارث بن أبى أسامة ، وعبد الله ابن أحمد بن حنبل ، وأحمد بن أبى خَيْثمة ، وأبى جعفر محمد بن أحمد بن نصر التِّرمِذِىّ ، وجماعة آخرين .

روى عنه عبد االوهّاب الكِلابىّ ، وأبو علىّ ابن دَرَسْتَوَيْه ، وجمعٌ كثير .

وكان القاضى أبو يحيى رجلا عالما كبيرا ، وهو من بيت علم ، وأبوه وجَدّه .

توفى بدمشق فى شهر ربيع الأول سنة ثلاثين وثلاثمائة ، وقيل فى شهر ربيع الآخر .

● وهو القائل : إنه يجوز للقاضى أنْ يزوِّج من نفسه ، وفَعلَه لمّا كان قاضيا بدمشق .

قال أبو عاصم فى « الطبقات » : قال القاضى أبو سَهل الصُّعْلُوكِىّ : رأيت ابنه منها يُكدِى [بالشام][٢] .

قلت : كنت قبل أن أقف على هذه الحكاية التى حكاها أبو عاصم أسمع الشيخ الإمام رحمه الله يقول : لا يُعجبنى ما فعله أبو يحيى ، وإن كان اعتقادَه ؛ لأن الاعتقاد يُعذَر فيه بحسب الدليل ، وأما العمل ؛ فالاحتياط[٣] فيه مطلوب ، والخروج من الخلاف فى ذلك

---

* له ترجمة فى : شذرات الذهب ٢ / ٣٢٦ ، طبقات العبادى ٥٠ ، طبقات ابن هداية الله ١٨ ، العبر ٢/٢٢٢ ، قضاة دمشق ٢٨ .

(١) فى المطبوعة : « الفرج » بالجيم المعجمة . وأثبتناه بالمهملة من سائر الأصول .

(٢) ليس فى طبقات العبادى .

(٣) فى المطبوعة : « فإن الاحتياط » والمثبت من : ج ، ز .

سهل بأن يفوِّض إلى نائبه فيزوِّجَه ، أو غيرِه من الولاة . فلما وقفت عليها أريْتها للشيخ الإمام فأعجبته ، لتأييدها لهذا الذى كان يذكره . رحمه الله ، ما كان أورعَه ! لقد كان وقّافا عند كتاب الله ، صُلْبا فى احتياطه وتنقيبه عن دينه .

(ومن غرائب أبى يحيى أيضا)

● قوله : لا يجوز أن يرتهن الرجل أباه ولا يستأجره .

١٨٧

زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن بن بَحر بن عدِىّ بن عبد الرحمن البصرىّ أبو يحيى الساجِىّ الحافظ*

كان من الثقات الأئمة .

أخذ عن المُزَنِىّ والربيع .

● وسمع [من][1] عُبيد الله بن مُعاذ العَنْبَرىّ ، ومحمد بن بَشّار ، وهُدْبة بن خالد ، وأبى الربيع الزَّهرانىّ ، وطالُوت بن عَبّاد ، وأبى كَامل الجَحْدَرِىّ ، وغيرهم .

ورحل إلى الكوفة والحجاز ومصر .

روى عنه الشيخ أبو الحسن الأشعَرِىّ . قال شيخنا الذهبىّ : وأخذ عنه مذهبَ أهل الحديث[2] .

قلت : سبحانَ الله ! هنا تجعل الأشعَرِىّ على مذهب أهل الحديث ، وفى مكان آخر لولا خشْيتُك سِهامَ الأشاعرة لصرّحتَ بأنه جَهْمِىّ .

وما كان أبو الحسن إلا شيخَ السنّة ، وناصرَ الحديث ، وقامعَ المعتزلة والمجسِّمة وغيرِهم ، وما المجسِّمة إلا أعداءُ دين الله وأهلِ حديث رسول الله ﷺ .

---

* له ترجمة فى : البداية والنهاية ١١/١٣١ ، تذكرة الحفاظ ٢/٢٥٠ ، الجرح والتعديل القسم الثانى من المجلد الأول ٦٠١ ، شذرات الذهب ٢/٢٥٠ ، طبقات الشيرازى ٨٥ ، طبقات العبادى ٦١ ، طبقات ابن هداية الله ١٣ ، العبر ٢/١٣٤ ، اللباب ١/٥٢٠ ، لسان الميزان ٢/٤٨٨ .

(١) سقط من المطبوعة ، وهو من سائر الأصول .

(٢) الذى فى سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٩٨ : « أخذ عنه أبو الحسن الأشعرىّ مقالةَ السَّلَف فى الصفات » .

وروى عنه أيضا أبو أحمد بن عَدِىّ ، وأبو بكر الإسماعيلىّ ، وأبو عمرو بن حَمدان ، ويوسف المَيانَجِىّ ، وغيرهم .

قال شيخنا الذهبىّ : كان من الثِّقات الأئمة ، له كتاب جليل فى العِلل ، يدل على تبحّره وإمامته .

قلت : وله كتاب « اختلاف الفقهاء » وكتاب « اختلاف الحديث » وأظنه الذى سمّاه الذهبىّ بالعِلل .

توفى سنة سبع وثلاثمائة .

وله مصنَّف فى الفقه والخلافيات ، سمّاه « أصول الفقه » استوعب فيه أبواب الفقه ، وذكر أنه اختصره من كتابه الكبير فى الخلافيّات ، وهو عندى فى مجلّد ضخم ، وفى خطبته يقول بعد أن عدّد العلماء الذين ذكر اختلافهم ، وهم : الشافعىّ ومالك ، وأبو حنيفة ، وابن أبى ليلى ، وعُبَيد[1] الله بن الحسن العَنْبَرِىّ ، وأبو يوسف وزُفَر ، وابن شُبْرُمة ، وأحمد ، وإسحاق ، والثَّوْرِىّ ، وربيعة ، وابن أبى الزِّناد ، ويحيى بن سعيد ، وأبو عُبيد ، وأبو ثَور :

« قال أبو يحيى : وإنما بدأت [فى][2] كتابى بالشافعىّ وإن كان بعضهم أسنَّ منه ؛ لقوله ﷺ : « قَدِّمُوا قُرَيْشًا وَلَا تَقَدَّمُوهَا ، وتَعَلَّمُوا مِنْ قُرَيْشٍ وَلَا تَعَالَمُوهَا » ولم أر أحدا فيهم أتبعَ لحديث رسول الله ﷺ ولا آخذَ به من الشافعىّ » .

قال : « وسمعت بدر بن مجاهد يقول : سمعت أحمد بن الليث ، يقول : سمعت أحمد بن حنبل يقول : إنى لأدعو الله للشافعىّ فى صلاتى منذ أربعين سنة ، يقول : اللهم [اغفِرْ][3] لى ولوالدى ولمحمدِ بن إدريس الشافعىّ » .

قال : « وسمعت أحمد بن مُدْرك الرّازىّ ، يقول : سمعت حَرْمَلة بن يحيى ، يقول : سمعت الشافعىّ يقول : ما حلفت بالله صادقا ولا كاذبا » .

---

(١) فى المطبوعة « عبد الله » والمثبت من : ج ز .
(٢) زيادة من : ج ، ز على ما فى المطبوعة .
(٣) كذا فى المطبوعة . ومكانه فى سائر الأصول « كذا » .

قال : « وسمعت الربيع يقول : سمعت الشافعىّ يقول : وَدِدْت أن هذا الخلْق تعلّموا العلم على ألا يُنسب إلىَّ منه حرف » .

وذكر أبو يحيى فى هذا الكتاب ما يُروى من قول الشافعىّ « إذا اجتمع خُسوف وعيد » وقال : يعنى الشافعىُّ بالخسوف الزَّلْزَلة .

قال : وذِكر الخسوف خطأ من الكاتب .

قلت : تفسيره الخسوف بالزَّلْزَلة حَسَنٌ لو كان للزَّلْزَلة صلاة ، لكن لا صلاة لها .

١٨٨

سعيد بن محمد الفقيه

أبو محمد المطَّوِّعىّ

رئيس نَسا .

كان من أعيان تلامذة الشيخ أبى علىّ بن أبى هريرة ، تفقه عليه ببغداد .

وسمع الحديث بخُراسان من أبى حامد بن الشَّرْقىّ وغيره .

روى عنه الحاكم ، وغيره .

توفى سنة خمس وسبعين وثلاثمائة .

١٨٩

أبو سهل بن العِفْريس

الزُّوزَنىّ *

صاحب « جمع الجوامع » فى نصوص الشافعىّ .

هو إمام أواخر الطبقة الثالثة ، أو أوائل الرابعة : لأنه سمع من أبى العباس الأصمّ .

وهو رجل زُوزَنىّ من جِلّة أصحابنا ، ذكره العبّادىّ .

وعندى مِن أول كتاب « جمع الجوامع » إلى أثناء « باب التفليس » فى مجلد ضخم ، كان مِلكا للشيخ تقىّ الدين بن الصَّلاح ، وهو من الأصول القديمة ، قد كتب منه ناصر العُمَرِىّ المَرْوَزِىّ نسخة ، وعارضها بهذه النسخة .

---

* له ترجمة فى : طبقات العبادى ٩١ ، وسماه : « أحمد بن محمد بن محمد » .

والعِفْرِيس ، فيما كنا نلفظ به ، بكسر العين المهملة ، بعدها فاء ساكنة ، ثم راء مكسورة ، ثم آخر الحروف ساكنة ثم سين مهملة . لكنى رأيتها مضبوطة فى هذه النسخة التى أشرت إليها ، بفتح العين والفاء ، وإسكان الراء ، بعدها نون ساكنة ، ثم سين مهملة ، والله أعلم أىّ الأمرين صواب .

وقد جمع أبو سهل فى هذا الكتاب فأوعى ، استوعب فيه على ما ذكر « القديم » « والمبسوط » « والأمالى » ورواية البُوَيْطِىّ ، وحَرْمَلة ، وابن أبى الجارُود ، ورواية المُزَنِىّ فى « الجامع الكبير » « والمختصر » ورواية أبى ثَوْر . ثم إذا فرغ من باب عقد بعده بابا لما فرَّعه ابن سُرَيج وغيرُه من الأصحاب ، فصار الكتاب بذلك أصلا من أصول المذهب ، وما أظن البَيْهقِىّ وقف عليه ، فإنه لم يذكره فى رسالته إلى الشيخ أبى محمد ، ومع ذلك أستبعد عدم وقوفِه عليه ، وقد وقف عليه أبو عاصم العَبّادىّ ، ونقل عنه .

١٩٠

شُعَيب بن على بن [شعيب][1] بن عبد الوهاب بن الحسن أبو نصر*

من أهل هَمَذان ، من قدماء أصحابنا .

ولِىَ القضاء ، وروى عن أبيه ، وعبد الرحمن بن حَمْدان الحَلّاب[2] ، والقاسم ابن أبى صالح ، وإسماعيل الصَّفَّار ، وأبى سعيد بن الأعرابىّ ، وأبى عمرو ابن السَّمّاك ، وخلق .

روى[3] عنه حَمْد الزّجّاج ، وحَمد بن سهل ، ومحمد بن جعفر بن بُوَيْه الأسَدَاباذِىّ ، وغيرهم .

قال شِيرَوَيْه : كان ثقة صدوقا مَرْضيًّا فى حكمه .

---

* له ترجمة فى : طبقات العبادى ٨٩ .

(١) تكملة من الطبقات الوسطى ، والعبادى .

(٢) فى المطبوعة : « الجلاب » بالمعجمة ، وأثبتناه بالمهملة من سائر الأصول .

(٣) فى الطبقات الوسطى : « روى عنه أبو طالب عمر بن إبراهيم بن سعيد الزهرى » .

وقال صالح الحافظ : رأيت فى المنام كأنّ الدنيا كلَّها ظلمةٌ إلا حيث كان القاضى شعيب بن على واقفا ، فقلت له : يا أبا نصر النور ، يا أبا نصر النور ، يا أبا نصر النور .

مات القاضى شعيب بأسَدَاباذ ، فى ذى القعدة سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة ، وحُمل إلى هَمَذان .

● ذكره العَبّادىّ ، وقال : نَقَل عن القاسم بن الربيع ، عن الربيع ، عن الشافعىّ أنه قال : « مَن حلَف باسم الله فعليه الكَفّارة ؛ لأن اسم الله غيرُ مخلوق[1] ، ومن حلف بالكعبة فلا كفّارةَ عليه ؛ لأنها مخلوقة »[2] .

١٩١

شُعَيب بن محمد بن شعيب بن محمد بن إبراهيم العِجْلِىّ أبو صالح البَيْهَقِىّ[3]

سمع بخُراسانَ أبا نُعَيم عبد الملكَ بن عَدِىّ ، ومحمد بن حَمدون ، وأبا حامد ابن الشَّـرْقِىّ ، ومكِّىّ بن عَبْدان ، وبالعراق [4]أبا بكر الأنبارِىّ[4] ، وأبا عبد الله المَحَامِلِىّ .

وروى الكثير بنَيْسابور .

روى عنه الحاكم أبو عبد الله ، وأبو عثمان سعيد البَحِيرِىّ ، وغيرُهما .

مولده سنة تسع أو عشر وثلاثمائة ، بخط شيخنا الذّهبىّ سنة تسع ، وفى نسختى[5] من « تاريخ الحاكم » سنة عشر[6] ، وتوفى فى صفر سنة ست وتسعين وثلاثمائة ببَيْهَق .

---

(١) فى طبقات العبادى : « لأن أسماء الله غير مخلوقة » .

(٢) فى طبقات العبادى : « فلا كفارة إذا خالف ؛ لأنها مخلوقة » .

(٣) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « قال الحاكم : وأبوه أبو الحسن فقيه عصره بنيسابور للشافعيين » .

(٤) مكان هذا فى الطبقات الوسطى : « أبا بكر محمد بن يحيى الصولى » .

(٥) فى المطبوعة : « نسخة » والمثبت من : ج ، ز .

(٦) فى الطبقات الوسطى : « قال الحاكم : وسمعته يذكر ولادته سنة عشر وثلاثمائة ، فأول ما سمع الحديث من أبى نعيم سنة ست عشرة وثلاثمائة » .

١٩٢

طاهر بن محمد بن عبد الله بن إبراهيم
أبو عبد الله البَغْدادِىّ *

نزيل نَيْسابور .

قال الحاكم : كان[١] أظرفَ مَن رأينا من العراقيِّين وأفتاهم ، وأحسنهم كتابةً وأكثرهم فائدةً .

سمعت أبا عبد الله ابن أبى ذُهْل يقول : ما رأيت من البغداديِّين أكثَرَ فائدةً من أبى عبد الله .

سمع أبا حامد الحَضْرَمِىّ ، وأبا بكر أحمد بن القاسم الفَرائِضِىّ ، وأقرانَهما .

توفى بنَيْسابور يوم الخميس التاسع[٢] من شهر ربيع الأول ، سنة ثلاث وثمانين وثلاثمائة .

وروى عنه الحاكم ، وهذا كلامه .

قال ابن الصلاح : وهو فيما أحسَب أبو الأستاذ أبى منصور البغدادىّ عبد القاهر بن طاهر .

قلت : ما أوردناه من نسب هذا هو ما أورده الحاكم ، وقد أسقط ابن الصلاح اسم أبى هذا ، فقال : طاهر بن عبد الله ، وذكره بعد القاضى ، فكتب شيخنا المِزِّىّ : « يُقَدَّم »[٣] .

فأمّا كتابته إياه بعد القاضى فصواب ؛ لأن القاضى طاهر بن عبد الله ، وهذا طاهر بن محمد ، والعين مقدّمة على الميم . والمِزِّىّ توهّمه كما أورد ابن الصلاح طاهر ابن عبد الله ، فكتب : « يُقَدَّم »[٣] وهو صحيح لو كان الأمر كما توهّمه[٤] ؛ لأن جَدّه إبراهيم حينئذ ، وجَدّ القاضى طاهر ، والألف قبل الطاء .

والذى أراه أن ابن الصَّلاح لم يقصد هذا بل أراد أن يكتب : طاهر بن محمد ، فأسقط اسم محمد نسيانا ، ويدل عليه ذكرُه إياه بعد القاضى . والله أعلم .

---

* له ترجمة فى : تاريخ بغداد ٣٥٨/٩ .

(١) هذا القول فى تاريخ بغداد بدون عزو إلى الحاكم .

(٢) فى الطبقات الوسطى : « الثامن » .

(٣) فى المطبوعة : « تقدم » بالتاء الفوقية ، وفى ج ، ز بدون إعجام . والمثبت من د ، والطبقات الوسطى ، والضبط منها .

(٤) فى الطبقات الوسطى : « توهم » .

١٩٣

العباس بن عبد الله بن أحمد بن عِصام
أبو الفضل المُزَنِىّ (١) البغدادىّ *

روى عن هلال بن العَلاء ، وعباس الدُّورِىّ ، وخلائق .

روى عنه أبو زُرْعة أحمد بن الحسين ، وجماعة ، وتُكلّم فيه .

وقال الخطيب : لم يكن بثقة .

وقال غيره : قدم هَمَذان سنةَ خمس وعشرين وثلاثمائة .

١٩٤

عبد الله بن أحمد بن محمد بن يعقوب بن إسماعيل
أبو القاسم النَّسائِىّ الفقيه**

حدّث ببغداد سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة .

وكان قد سمع من الحسن بن سُفيان « مسندَه » ، وبه خُتمت الرواية عن الحسن ، وسمع « مسنَد ابن راهُويه » ، من عبد الله بن شِيرَوَيْه عنه ، وسمع بالعراق من محمد ابن محمد الباغَنْدىّ وطبقته .

روى عنه أحمد بن جعفر الخُتُّلِىّ ، وأبو القاسم عبد الله بن الثَّلّاج(٢) ، والحاكم ، وغيرهم .

---

(١) فى المطبوعة : « المزى » والمثبت من سائر الأصول . وتاريخ بغداد .

* له ترجمة فى : تاريخ بغداد ١٥٥/١٢ .

** له ترجمة فى : تاريخ بغداد ٣٩٤/٩ ، شذرات الذهب ١٠٣/٣ ، العبر ٢٠/٣ ، النجوم الزاهرة ١٦٣/٤ .

(٢) فى ج : « الشلاح » وفى د ، ز « السلاح » والمثبت فى المطبوعة . وهو الموافق لما فى اللباب ٢٠٠/١ . قال ابن الأثير : بفتح الثاء المثلثة وتشديد اللام الألف وفى آخرها الجيم . عرف بهذه النسبة أبو القاسم عبد الله ابن عمر بن عبد الله .. وكان أبو القاسم يقول : ما باع أحد من أسلافه ثلجا قط ، =

قال الخطيب : قال الحاكم : توفى فى شوال سنة اثنتين وثمانين [وثلاثمائة][1] ، بِنَسا .

قال شيخنا الذهبىّ : عندى فى « تاريخ الحاكم » أنه سنة أربع وثمانين[2] .

قلت : نسخة الذهبىّ من « تاريخ الحاكم » هى التى عنيت[3]، وهى سقيمة ، والنُّسخ من « تاريخ الخطيب » معتَمدة ، فالاعتماد عليها أولى .

قال الحاكم : كان شيخَ العدالة والعِلم بِنَسا ، وعاش نيِّفا وتسعين سنة .

١٩٥

عبد الله بن أحمد بن يوسف

المعروف بأبى القاسم البَرْدَعِىّ

أنشد له الدارَقُطْنِىّ قصيدة من قِيلِه[4] ، يمدح بها[5] الشافعىّ وأصحابه ، أورد منها ابن الصلاح جملة .

١٩٦

عبد الله بن حامد بن محمد بن عبد الله بن على بن رُسْتم بن ماهان

أبو محمد الماهانِىّ الأصْبَهانىّ الواعظ

من أهل نيسابور ، وكان والده من أعيان التجّار من الأصبهانيين نزل نيسابور ، وأبو محمد وُلد بنَيْسابور .

وتفقه عند أبى الحسن البَيْهَقِىّ ، ثم خرج إلى أبى على بن أبى هريرة ، وتعلّم الكلام من أبى علىّ الثَّقَفِىّ ، وأعيان الشيوخ .

= وإنما كانوا بحلوان ، وكان جدى عبد الله متنعما ، فكان يجمع كل سنة ثلجا كثيرا ليشربه ، فاجتاز الموفق أو غيره من الخلفاء ، فطلب ثلجا ، فلم يوجد إلا عنده ، فأهدى إليه منه ، فحل عنده محلا لطيفا ، وأقام أياما فكان يقول : اطلبوا ثلجا من عبد الله الثلاج ، فعرف بذلك وغلب عليه » .

(١) تكملة من تاريخ بغداد .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٦/ ٤١٢ .

(٣) فى المطبوعة : « عندى » والمثبت من : ج ، ز ، إلا أن النقط من ز وحدها .

(٤) فى المطبوعة : « قبله » بالباء الموحدة . والمثبت من سائر الأصول .

(٥) فى المطبوعة : « فيها » والمثبت من : ج ، ز .

وسمع بنَيْسابور أبا حامد بن الشَّرقىّ ، ومَكِّىّ بن عَبْدان ، وأقرانَهما .

روى عنه الحاكم وغيره .

توفى فى جمادى الأولى سنة تسع وثمانين وثلاثمائة ، وهو ابن ثلاث وثمانين سنة وأشهُر ، صلّى[1] عليه الفقيه أبو بكر بن فُورَك .

١٩٧

عبد الله بن الحسين بن إسماعيل
أبو بكر الضَّبِّىّ المَحامِلِىّ*

ولى قضاءَ مَيّافارِقِين ، ثم قضاء حَلَب ، وأنْطاكِيَة ، وكان عفيفا نَزِها .

سمع أباه ، وأبا بكر بن زياد النَّيسابُورِىّ ، وغيرَهما .

مات سنة إحدى وسبعين[2] وثلاثمائة .

١٩٨

عبد الله بن الإمام أبى داود [سليمان][3] بن الأشعث بن إسحاق
ابن بَشير[4] السِّجِسْتانِىّ ، الحافظ ابن الحافظ ،
أحد الأجِلّاء ، أبو بكر الأزْدِىّ**

ولد بسِجِسْتان سنة ثلاثين ومائتين[5] .

---

(١) فى المطبوعة : « وصلى » . وقد سقطت الواو من سائر الأصول .

* له ترجمة فى : تاريخ بغداد ٩/٤٤٠ .

(٢) فى أصول الطبقات الكبرى : « وتسعين » وأثبتنا ما فى الطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد .

** له ترجمة فى : أخبار أصبهان ٢/٦٦ ، تاريخ بغداد ٩/٤٦٤ ، تذكرة الحفاظ ٢/٢٩٨ ، شذرات الذهب ٢/٢٧٣ ، طبقات الحنابلة ٢/٥١ ، طبقات العبادى ٦٠ ، طبقات القراء ١/٤٢٠ ، العبر ٢/١٦٤ ، لسان الميزان ٣/٢٩٣ ، مرآة الجنان ٢/٢٦٩ المنتظم ٦/٢١٨ ، ميزان الاعتدال ٢/٤٣٣ ، النجوم الزاهرة ٣/٢٢٢ ، وفيات الأعيان ، فى أثناء ترجمة أبيه ٢/١٣٩ . وانظر سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٢١ وحواشيه .

(٣) سقط من : ج ، ز . وهو فى الطبقات الوسطى ، والمطبوعة .

(٤) فى المطبوعة : « بشر » والتصويب من : ج ، ز . وانظر الجزء الثانى ٢٩٣ فى ترجمة والده .

(٥) بعد هذا فى الطبقات الوسطى : « ومات سنة ست عشرة وثلاثمائة . ذكره العبادى » .

وسمع ببغداد ونَيْسابور ، والحرمَيْن ، ومصر ، والشام والثغور ، والعراق .

سمع أحمد بن صالح المصرىّ ، وعيسى بن حمّاد ، وأبا الطاهر بن السَّرْح ، وإسحاق الكَوْسَج ، ومحمد بن أسلم ، وعلى بن خَشْرَم[1] ، وسَلَمة بن شَبِيب ، ومحمد بن يحيى الزِّمّانِىّ[2] والمسيّب بن واضح ، وأبا سعيد الأَشَجّ ، وغيرهم .

روى عنه عبد الرحمن بن أبى حاتم ، وأبو بكر بن مجاهد ، ودَعْلَج ، ومحمد بن المظفَّر ، والدارَقُطْنىّ ، وأبو عمر بن حَيُّويه ، وأبو حفص بن شاهين ؛ وأبو بكر الورّاق ، وأبو الحسين[3] بن سَمْعون ، وأبو أحمد الحاكم ، وأبو طاهر المخلِّص ، وعيسى بن الجرّاح ، ومحمد بن زُنْبُور ، وأبو مسلم الكاتب ، وخلق .

وقال : رأيت جنازة إسحاق بن راهُويَه ، سنة ثمان وثلاثين ومائتين ، وأوّل ما سمعت[4] من محمد بن أسلم الطُّوسِىّ فى سنة إحدى وأربعين ، وكان بطُوس ، وكان رجلا صالحا ، فسُرّ أبى لمّا كتبت عنه وقال[5] : أوّل ما كتبتَ[6] عن رجل صالح .

وقال : دخلت الكوفة ومعى دِرهم واحد ، فاشتريت به ثلاثين مُدّ باقِلّا ، فكنت آكل [منه][7] مُدًّا ، وأكتب عن الأَشَجّ ألف حديث ، فكتبت عنه فى الشهر ثلاثين ألف حديث ، ما[8] بين مقطوع ومُرْسَل .

وروى الخطيب عن أبى القاسم الأزهرىّ عن ابن شاذان ، قال : قدم[9] ابن أبى داود

---

(١) خشرم ، كجعفر . انظر القاموس (خ ش ر م) .

(٢) فى المطبوعة : « الرمانى » والتصويب من : ج ، ز ، والمشتبه ٣٢٣ . وقد وضع مكان هذه النسبة فى تاريخ بغداد « الذهلى » .

(٣) فى المطبوعة : « وأبو الحسن » والتصويب من : ج ، ز ، والمشتبه ٤٠٠ ، والعبر ٣٦/٣ .

(٤) فى تاريخ بغداد ، والنص فيه : « ما كتبت » .

(٥) فى تاريخ بغداد : « وقال لى » .

(٦) فى تاريخ بغداد : « أول ما كتبت كتبت » .

(٧) ساقط من المطبوعة ، وهو من سائر النسخ ، وتاريخ بغداد . وقد وضع مصححه بعد « منه » [كل يوم] زيادة على أصل تاريخ بغداد .

(٨) الذى فى تاريخ بغداد : « قال أبو ذر : من بين مقطوع ومرسل وموقف » .

(٩) فى تاريخ بغداد : « خرج أبو بكر بن أبى داود إلى سجستان » .

سِجِسْتانَ ، فسألوه أن يحدِّثهم[1] ، فقال : ما معى أصل ، فقالوا : ابن أبى داود وأصول[2] ! قال : فأثارونى[3] ، فأمليت عليهم ثلاثين ألف حديث مِن حِفظى ، فلما قدمت بغداد ، قال البغداديُّون : مضى ابن أبى داود إلى سِجِسْتان ، ولعب بالناس ، ثم فيَّجوا فَيْجًا[4] ، اكتروه بستة دنانير إلى سِجِسْتان ليكتب لهم النسخة ، فكُتِبت وجىء بها[5] ، وعُرضت على الحفّاظ[6] ، فخطّأُونى فى ستة أَحاديث ، منها ثلاثة حَدَّثتُ بها كما حُدِّثتُ ، وثلاثة[7] أخطأت فيها .

فى هذه الحكاية أن الإملاء كان بسِجِسْتانَ وقيل : إن الصواب أنه كان بأَصْبَهان ، وكذا رواه أبو على النَّيسابوريّ وغيره .

١٩٩

عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن الحكم ابن هشام بن عبد الرحمن بن معاوية الأُمويّ *

هو ابن الخليفة الناصر أبى المطرّف صاحب الأندلس .

كان فقيها شافعيا ، أديبًا ، متنسِّكا[8] ، شهما ، سَمَتْ نفسُه إلى طلب الخلافة فى حياة أبيه ، وتابعه قوم وأخفَوا أمرهم ، وبيّتوا على اغتيال والده وأخيه المستنصر ولىّ عهد أبيه ، فبلغ أباه [الخبرُ][9] فما لبث أن سجنه وسجن من اطّلع على أمره من متابعيه ، ثم أخرجه وأخرجهم يوم عيد الأضحى ، سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة من الحبس ، وأحضره وأحضرهم

---

(١) فى تاريخ بغداد : « فأبى وقال : ليس معى كتاب » .

(٢) فى تاريخ بغداد : « ابن أبى داود وكتاب ! » .

(٣) فى المطبوعة : « فأثاروا بى » والمثبت من : ج ، ز ، وتاريخ بغداد .

(٤) الفيج : الجماعة من الناس . القاموس (ف ى ج) .

(٥) فى تاريخ بغداد زيادة : « إلى بغداد » .

(٦) فى تاريخ بغداد : زيادة « بها » .

(٧) فى تاريخ بغداد : « وثلاثة أحاديث » .

* له ترجمة فى : بغية الملتمس ٣٣٣ ، التكملة لكتاب الصلة ٧٧٩/٢ ، جذوة المقتبس ٢٤٤ المغرب فى حلى المغرب ١٨٢/١٠ ، النجوم الزاهرة ٣٠٢/٣ .

(٨) هكذا فى المطبوعة والمغرب ، وفى سائر الأصول : « منسكا » .

(٩) تكملة من : ج ، ز .

بين يديه ، وقال لخواصّه : هذه أُضْحِيَتى[1] فى هذا العيد ، ثم أُضجِع[2] له ولدُه وذبحه بيده ، وقال لأتباعه : لِيذبحْ كلٌّ أضحيته ، فاقتسموا أصحاب ولده عبد الله ، وذبحوهم عن آخرهم .

٢٠٠

عبد الله بن على بن الحسن
أبو محمد القاضى القُومَسِىّ*

قال حمزة السَّهْمِىّ : كان فقيهًا ، درس على أبى إسحاق المَرْوَزِىّ ، وكان قاضى جُرْجان .

روى عن أبيه ، وعن محمد بن هارون الحَضْرَمِىّ [و][3] البَغَوِىّ ، وابن صاعد ، وغيرِهم .

توفى ليلة الأحد لست بقين من شهر ربيع الآخر سنة سبع وسبعين[4] وثلاثمائة ، وصلّى عليه أبو بكر الإسماعيلىّ ، وكان ابنَ ثمان وتسعين[5] سنة .

٢٠١

عبد الله بن محمد بن زياد بن واصل بن ميمون
الإمام الحافظ الكبير ، أبو بكر النَّيسابُورِىّ الفقيه**

مولى آل عثمان رضى الله عنه .

ولد سنة ثمان وثلاثين ومائتين[6] .

---

(١) فى المطبوعة : « هذا ضحيتى » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) فى المطبوعة : « اضطجع » . والمثبت من : ج ، ز .

* له ترجمة فى : الأنساب ٤٦٥ ا ، تاريخ جرجان ٢٣٣ .

(٣) سقطت من المطبوعة . وأثبتناها من سائر الأصول ، ومن تاريخ جرجان .

(٤) فى تاريخ جرجان « وستين » . وكذا فى الأنساب ، وكتب بالأرقام ٣٦٧ . وقال : فى شهر ربيع الأول .

(٥) هكذا فى الأصول ، وتاريخ جرجان . والذى فى الأنساب : « وسبعين » .

** له ترجمة فى : البداية والنهاية ١١/١٨٦ ، تاريخ بغداد ١٠/١٢٠ تذكرة الحفاظ ٣/٣٧ شذرات الذهب ٢/٣٠٢ ، طبقات الشيرازى ٩٣ ، طبقات العبادى ٤٢ ، العبر ٢/٢٠١ ، مرآة الجنان ٢/٢٨٨ ، المنتظم ٦/٢٨٦ ، النجوم الزاهرة ٣/٢٥٩ . وانظر : سير أعلام النبلاء ١٥/٦٥ وحواشيه .

(٦) فى الطبقات الوسطى : « سنة ثلاث وثمانين » وهو سبق قلم من المصنف أو من الناسخ ، =

سمع محمد بن يحيى ، وأحمد بن يوسف ، وعبد الله بن هاشم ، وأحمد بن الأزهر ، ببلده، ويونس، والربيع، وأبا إبراهيم المُزَنىّ، وأبا زُرْعة الرازىّ، والعباس بن الوليد البَيْرُوتِىّ، والحسن بن محمد الزَّعْفَرانِىّ ، وعلىّ بن حَرْب ، ومحمد بن عَوف ، وآخرين .

روى عنه ابن عُقْدة ، وأبو علىّ النيسابورىّ ، وحمزة الكِنانىّ ، والدارَقُطْنِىّ ، وابن المظفَّر ، وأبو إسحاق بن حمزة الأصْبَهانِىّ ، وأبو عمر بن حيُّويه ، وأبو حَفْص الكَتَّانِى[1] ، وابن شاهين ، والمخلِّص ، وعُبيد الله بن أحمد الصَّيْدَلانِىّ [2] ، وإبراهيم ابن خُرّشيد قوله[3] ، وآخرون .

قال الحاكم : كان إمام عصره من الشافعية بالعراق ، ومِن أحفظ الناس للفقهيّات ، واختلاف الصحابة .

وقال الدارَقُطْنِىّ[4] : ما رأيت أحفظَ منه ، وكان يعرف زيادات الألفاظ فى المُتون[5] ، ولما قعد للتحديث قالوا : حدِّثْ . قال : بل سَلوا ، فسئل عن أحاديث ، أجاب فيها وأملاها .

وكان حَدّثنا[6] عن يوسف بن مُسلم ، عن حجّاج ، عن ابن جُرَيْج ، عن أبى الزُّبير ، عن جابر ، عن النبى ﷺ « لاَ تُنْكَحُ المَرْأَةُ عَلى عَمَّتِها وَلاَ عَلَى خالَتِها » .

= فقد ذكر أنه توفى سنة أربع وعشرين وثلاثمائة . وسيأتى بعد قليل أنه أقام أربعين سنة لا ينام الليل ! فكيف يتأتى أن يقيم أربعين سنة لا ينام الليل ، وهو لم يعش أكثر من إحدى وأربعين سنة على رواية الطبقات الوسطى ؟

(١) فى المطبوعة : « الكنانى » بنونين . والكلمة فى : ج ، ز بغير نقط . وأثبتنا ما فى المشتبه ٥٤٣ . وانظر أيضا العبر ٢٧١/٣ ، ٢٧٣ .

(٢) فى : ج ، ز : « الصندلانى » بالنون . وأثبتناه بالياء التحتيه من : د ، والمطبوعة . ويوافقهما ما فى العبر ٦٩/٣ . وهو فيه : « عبد الله » وكناه بأبى القاسم . قال صاحب القاموس (ص د ل) : « والنسبة صيدلانى ، وصندلانى ، وصيدنانى » .

(٣) فى المطبوعة : « بن حرشد وآخرون » . وفى : ج ، ز : « حرشية قوله وآخرون » بدون نقط تحت الياء . وأثبتنا مافى العبر ٣/ ٢٩٧ ، ٣٠٠ ، وتقدم فى ١٢٠ .

(٤) مكان هذا فى الطبقات الوسطى : « الحاكم » . وما عندنا موافق لما فى العبر ٢٠٢/٢ ، وطبقات الشيرازى ٩٣ . وسير أعلام النبلاء ٦٦/١٥ .

(٥) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « وقال الشيخ [أبو إسحاق الشيرازى] : كان زاهدا بقى أربعين سنة لا ينام الليل ، يصلى الغادة على طهارة العشاء . وجمع بين الفقه والحديث . وله زيادات كتاب المزنى » .

(٦) فى المطبوعة : « قد بنا » والمثبت من : ج ، ز .

ثم قال : صوابه : عن أبى الزُّبير ، عن طاوس ، مرسَلا .

وكان يقال[1] إن أبا بكر النَّيسابُورِىّ أقام أربعين سنةً لا ينام الليل ، ويتقوّت كلَّ يوم بخمس حبّات ، ويصلّى صلاة الغَداة على طهارة العشاء الأخيرة .

توفى فى رابع ربيع الآخر ، سنة أربع وعشرين وثلاثمائة .

(ومن الرواية عنه)

أخبرنا شيخنا أبو عبد الله الحافظ ، إذنًا خاصا ، أخبرنا أحمد بن إسحاق ، أخبرنا الفتح بن عبد الله ، أخبرنا هِبة الله بن الحسين ، أخبرنا أحمد بن محمد ، حدثنا عيسى ابن على ، حدثنا أبو بكر عبد الله بن محمد النَّيسابُورِىّ ، إملاءً ، حدثنا محمد بن يحيى ، حدثنا محمد بن عُبيد ، حدثنى الأعمش ، عن أبى صالح ، عن أبى هريرة ، أن رسول الله ﷺ نهى أن يَمشىَ الرجلُ فى نَعلٍ واحدة .

(ومن الفوائد عنه)

● قال فى حديث أُسَيْد بن ظُهَيْر ، وقيل أُسَيْد بن حُضَير ، عن النبى ﷺ أنه قضى إذا وُجدت السرقةُ عند الرجل غير المتَّهم ، فإن شاء سيِّدها أخذها بالثمَن ، وإن شاء اتَّبع صاحبها : ما أعلَم أحدا من الفقهاء قَال بهذا الحديث إلا إسحاقَ بن راهُويه .

قيل لأحمد ابن حنبل : [2]تذهب إليه ؟ قال : لا ، قد اختلفوا فيه ، وأذهب إلى حديث الحسن ، عن سَمُرة ، عن النبى ﷺ[3] قال : « مَنْ وَجَدَ مَالَهُ عِنْدَ رَجُلٍ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ » .

---

(١) فى العبر : « وقال يوسف القواس : سمعت أبا بكر بن زياد يقول : نعرف من أقام أربعين سنة لم ينم الليل ..... ، ثم قال : أنا هو » . وانظر : سير أعلام النبلاء .

(٢) انظر مسند أحمد ٤/٢٢٦ فى حديث أسيد بن حضير .

(٣) بعد هذا فى المطبوعة زيادة : « قال » وقد أسقطناها حيث سقطت من سائر الأصول .

قال الشيخ الإمام الوالد رحمه الله فى آخر « باب الغَصْب » : حديث أُسَيْد رواه النَّسائِيّ[1] ، وأبو داود فى المَراسِيل . وفيه أنه قضى به أبو بكر وعمر .

قلت : وكذلك رواه أبو القاسم الطَّبَرانِيّ فى « معجمه الكبير » فقال :

حدثنا علىّ بن عبد العزيز ، حدثنا هَوْذَة بن خليفة ، حدثنا ابن جُرَيْج ، عن عِكْرِمة بن خالد أن أُسَيْد بن حُضَير بن سِماك حدّثه ، قال : كتب معاوية إلى مَروان ابن الحَكَم : إذا سُرِق الرجلُ ، فوَجد سرقَته فهو أحقّ بها إذا وجدها .

فكتب إلىّ مروانُ بذلك وأنا عاملُه على اليمامة ، فكتبت إلى مروانَ أن رسول الله ﷺ قضى [أن السرقة][2] إذا وُجدت عند الرجل غيرِ المتَّهم ، فإن شاء سيّدها أخذها بالثمَن ، وإن شاء اتّبع سارقَه ، ثم قضى بذلك أبو بكر ، وعمر ، وعثمان .

فبعث مروان بكتابى إلى معاوية ، فبعث معاوية إلى مروان : إنك لسنت ولا أُسيد تقضيان علىّ فيما وُلِّيت ، ولكنى أقضى عليكما ، فأَنفذْ ما أمرتك به .

فبعث مروان بكتاب معاوية إلىّ فقلت : والله لا أقضى به أبدا .

وفى لفظ النَّسائىّ أيضا أنه قضى به أبو بكر ، وعمر ، وهذا لفظ النَّسائىّ :

أخبرنى هارون بن عبد الله ، حدثنا[3] حمّاد بن[4] مَسْعَدة ، عن ابن جُرَيْج ، عن عِكْرِمة بن خالد ، [5]حدثنى أُسيد بن حُضَيْر بن سِماك ، أن رسول الله ﷺ قضى أنه إذا وجدها فى يد الرجل غيرِ المتَّهم فإن شاء أخذ [ها][6] بما اشتراها ، وإن شاء اتّبع سارقَه . وقضى بذلك أبو بكر وعمر .

أخبرنا عمرو بن منصور ، حدثنا سعيد[7] بن ذُؤَيب ، [قال][8] حدثنا عبد الرزّاق ،

---

(١) أخرجه النسائى فى (باب الرجل يبيع السلعة فيستحقها مستحق ، من كتاب البيوع) ٢/٢٣٢ .
(٢) زيادة فى المطبوعة على ما فى سائر الأصول .
(٣) فى النسائى : « قال : حدثنا » .
(٤) فى الأصول : « حماد ، حدثنا مسعدة » وهو خطأ صوابه من النسائى ، وتهذيب التهذيب ٣/١٩ .
(٥) فى النسائى : « قال حدثنى » .
(٦) من سنن النسائى .
(٧) فى الأصول : « سعد » والتصويب من النسائى ، وتهذيب التهذيب ٤/٢٦ .
(٨) ساقط من المطبوعة ، وهو فى ج ، ز والنسائى .

عن ابن جُرَيْج ، ولقد أخبرنى عِكْرِمة بن خاد ، أن أُسَيْد بن حُضَير الأنصارىّ ، ثم أحد بني حارثة ، أخبره أنه كان عاملا على اليَمامة ، وأن مروان كتب [إليه][1] أن معاوية كتب إليه أن أيّما رجلٍ سُرِق منه سَرِقةٌ ، فهو أحقُّ بها حيث وجدها .

ثم كتبَ بذلك مروان [إلىَّ][2] فكتبتُ إلى مروان أن رسول الله ﷺ قضى بأنه إذا كان الذى ابتاعها من الذى سرقها غيرَ متَّهم ، يُخَيَّر[3] سيِّدُها ، فإن شاء أخذ الذى سُرِق منه بثمنها ، وإن شاء اتَّبع سارقها[4] ثم قضى بذلك أبو بكر ، وعمر وعثمان .

فبعث مروان بكتابى إلى معاوية ، وكتب معاوية إلى مروان : إنك لست أنت ولا أُسَيْد تقضيان علىَّ ، ولكنى أقضى فيما وُلِّيت عليكما ، فأنفِذْ لما[5] أمرتك به .

فبعث مروان بكتاب معاوية فقلت : لا أقضى [به][6] ما وَلِيت بما قال معاوية .

رواه أبو داود فى المَراسيل ، بنحو هذا المعنى .

٢٠٢

عبد الله بن محمد بن عبد الله بن الناصِح بن شجاع*
أبو أحمد ابن المفسِّر الدِّمَشْقىّ

نزيل مصر .

سمع أحمد بن على بن سعيد المَرْوَزِىّ ، وعبد الرحمن بن القاسم [بن][7] الرَّوّاس ، وعلىّ بن غالب السَّكْسَكِىّ ، ومحمد بن إسحاق بن راهُويه ، وعبد الله ابن محمد بن على البَلْخِىّ الحافظ ، وجُنَيْد بن خلف السَّمَرْقَنْدِىّ ؛ لقىَ هؤلاء الثلاثة فى الحج .

---

(١) من النسائى .
(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : ج ، ز والنسائى .
(٣) فى الأصول : « تخير » . والمثبت من النسائى .
(٤) فى النسائى : « سارقه » .
(٥) فى ج ، ز : « بما » والمثبت فى المطبوعة والنسائى .
(٦) ساقط من المطبوعة . وهو من : ج ، ز ، والنسائى .
* له ترجمة فى : حسن المحاضرة ٤٠٢/١ ، شذرات الذهب ٥١/٣ ، طبقات القراء ٤٥٢/١ ، طبقات المفسّرين ٢٥٠/١ ، العبر ٣٣٨/٢ .
(٧) ساقط من المطبوعة ، وهو من : ج ، ز ، والعبر .

وانتقى عليه أبو الحسن الدارَقُطْنِيّ .

وحدّث عنه الحفّاظ : عبد الغنيّ ، وابن مَنْدَةَ ، وأحمد بن محمد بن أبى العَوّام ، وآخرون .

توفى فى رجب سنة خمس وستين وثلاثمائة .

٢٠٣

عبد الله بن محمد بن عَدِىّ بن عبد الله بن محمد بن مبارك الحافظ الكبير أبو أحمد الجُرْجانِىّ*

صاحب كتاب « الكامل فى معرفة الضعفاء » وأحد الجهابذة الذين طافوا البلاد ، وهجروا الوِساد ، وواصلوا السُّهاد ، وقطعوا المعتاد ، طالبين للعِلم[1] ، لا يعترى هِمَّتَهم[2] قُصور ، ولا يَثنى عزمَهم عوارضُ الأمور ، ولا يَدُعُّ سيرَهم فى ليالى الرحلة مُدْلَهِمُّ الدَّيْجُور .

وكتابه « الكامل » طابق اسمُه معناه ، ووافق لفظُه فحواه ، مِن عينه[3] انتجع المُنْتجعون ، وبشهادته حكم المحكَّمون ، وإلى ما يقول رجع المتقدّمون والمتأخّرون .

وكان ابن عَدِىّ يُعرف فى بلده[4] بابن القَطّان .

رحل إلى الشام ، ومصر ، رحلتين ، أولهما سنة سبع وتسعين ومائتين .

سمع عبد الرحمن بن القاسم الرَّوّاس ، وأبا عُقَيل أنس بن السَّلْم ، وأبا خليفة ، والحسن ابن سفيان ، وبُهْلُول بن إسحاق الأنبارِىّ ، وأبا عبد الرحمن النَّسائِىّ ، ومحمد بن يحيى

---

* له ترجمة فى : البداية والنهاية ٢٨٣/١١ ، تاريخ جرجان ٢٢٥ ، تذكرة الحفاظ ١٤٣/٣ ، شذرات الذهب ٥١/٣ ، العبر ٣٣٧/٢ ، اللباب ٢١٩/١ ، مرآة الجنان ٣٨١/٢ . وهو فى كل هذه المصادر : « عبد الله بن عدى » ما عدا البداية والنهاية ، فقد ورد فيها الاسم هكذا : « أبو عبد الله بن محمد بن أبى أحمد » . وانظر : سير أعلام النبلاء ١٦/ ١٥٤ وحواشيه .

(١) فى الطبقات الوسطى : « طالبين العلم » .

(٢) فى المطبوعة : « هممهم » والمثبت من سائر الأصول .

(٣) الطبقات الوسطى : « غيثه » .

(٤) فى المطبوعة : « ببلده » والمثبت من : ج ، ز .

المَرْوَزِىّ ، وعَبْدان ، وأبا يَعْلَى ، وأبا عَرُوبة ، وزكريا الساجِىّ ، والباغَنْدِىّ ، وأمما سواهم .

روى عنه أبو العباس ابن عُقْدة ، وهو من أشياخه ، وأبو سعد المالِينىّ ، والحسن ابن رامِين ، وحمزة السَّهْمِىّ ، وآخرون .

ولد سنة سبع وسبعين ومائتين .

وكتب الحديث ببلده سنة تسعين .

قال حمزة السَّهْمِىّ : سألت الدارَقُطْنِى أن يصنِّف كتابا فى الضعفاء[1] ، فقال : أليس عندك كتاب ابن عَدِىّ ؟ قلت : نعم ، قال : فيه كفاية لا يُزاد عليه .

قلت : ذكر ابن عَدِىّ فى « الكامل » كلَّ من تُكُلِّم فيه ، ولو من رجال الصحيح ، وذكر فى كلِّ ترجمة حديثًا فأكثر ، مِن غرائب ذاك[2] الرجل ومَناكيره .

وألَّف على « مختصر المُزَنِىّ » كتابا سمّاه « الانتصار » لَوَدِدت[3] لو وقفت عليه .

وقال حمزة : كان حافظا متقنا ، لم يكن فى زمانه مثلُه ، تفرّد بأحاديث ، وَهَب منها لابنيه عَدِىّ وأبى زُرْعة ، وتفرّدا بها[4] .

وقال الحافظ ابن عساكر : كان ثقةً على لَحْنٍ فيه .

وقال شيخنا الذهبى : كان لا يعرف العربية مع عُجْمة فيه ، وأما فى العِلَل والرجال فحافظ لا يُجارَى .

توفى فى جمادى الآخرة سنة خمس وستين وثلاثمائة ، وصلّى عليه أبو بكر الإسماعيلىّ .

---

(١) فى تاريخ جرجان ٢٢٦ : « فى ضعفاء المحدثين » .
(٢) فى المطبوعة : « ذلك » والمثبت من : ج ، ز .
(٣) فى المطبوعة : « وددت » وأثبتنا ما فى : ج ، ز .
(٤) الذى فى تاريخ جرجان : « وقد كان وهب أحاديث له تفرد بها ، لبنيه عدى وأبى زرعة ومنصور تفردوا بروايتها عن أبيهم » .

٢٠٤

عبد الله بن محمد البُخارِىّ

الشيخ الإمام أبو محمد البَافِىّ*

نَسَبُه[١] إلى « باف » بالباء والفاء الموحَّدتين ، قريةٍ من قرى خُوارَزْم[٢] .

كان من أفقه أهل زمانه ، مع المعرفة بالنحو والأدب ، فصيح اللسان ، بليغ الكلام ، حسَن المحاضرة ، حلو العبارة ، حاضر البديهة ، يقول الشعر الحسن من غير كُلْفة ، ويكتب الرسائلَ المطوَّلة بلا رويّة .

تفقه على أبى على بن أبى هريرة ، وأبى إسحاق المَرْوَزِىّ .

أخذ عنه القاضى أبو الطيّب ، والماوَرْدِىّ ، وطوائف .

مات فى المحرّم سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة . .

(ومن الرواية عنه والفوائد والغرائب والأشعار)

أخبرنا المسند تاج الدين عبد الرحيم بن أبى اليَسَر ، بإسناده إلى القاضى أبى بكر محمد بن عبد الباقى الأنصارىّ ، حدثنا أبو بكر أحمد بن على ، لفظا ، حدثنا القاضى أبو الحسن على بن محمد بن حبيب الشافعىّ البصرىّ ، قال : أنشدنا أبو محمد الباقىّ قولَ الشاعر :

دخلنـــا كارهين لها فلمّـــا ألِفْناهـا خرجنا مُكرَهِينَـــا[٣]

---

* له ترجمة فى : البداية والنهاية ٣٤٠/١١ وفيها « الباجى » تاريخ بغداد ١٣٩/١٠ ، شذرات الذهب ١٥٢/٣ ، طبقات العبادى ١١٠ ، طبقات ابن هداية الله ٣٥ ، العبر ٦٨/٣ ، اللباب ٩٠/١ ، معجم البلدان ٤٣/٢ ، النجوم الزاهرة ٢١٩/٤ ، يتيمة الدهر ١٢٧/٣ ، وفيها : « النامى » .

(١) فى المطبوعة : « نسبة » بتاء مربوطة . وأثبتناه بالهاء من : ج ، ز وقد وضعت ضمة فوق الباء فى النسخة ز .

(٢) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « سكن بغداد » .

(٣) البيت للعباس بن الأحنف . ديوانه ٢٨٠ . وفيه :

* أقمنا مُكْرَهِين بها فلمّا *

وانظر حواشى الديوان .

فقال : يوشك أن يكون هذا فى بغداد ، وأنشد لنفسه فى معنى ذلك البيت ، وضمّنه البيت :

على بغدادَ مَعْدِنِ كلِّ طيبٍ ومَأْوى نزهـة المتنزِّهينـا[1]
سلامٌ كلّما جَرَحَتْ بلَحْظٍ عيونُ المشتـهَين المشتَهينَـا
دخلنـا كارهين لها فلمّـا أَلِفْناهـا خرجنـا مكرَهِينَـا
وما حبُّ الدِيارِ بنا ولكنْ أَمَرُّ العَيشِ فُرقَةُ مَن هَوِينا[2]

قلت : الثالث مضمّن كما رأيت ، والرابع مشترك من قول الشاعر[3] :

أمُرّ على الديارِ ديارِ ليلى أُقبِّلُ ذا الجِدَارَ وذا الجِدارَا
وما حبُّ الديارِ شَغَفْنَ قلبى ولكنْ حبُّ مَن سكن الدِّيارَا

وحكى مَن حضر مجلسه أنه جاءه غلامٌ حَدَثٌ وبيده رُقعة دفعها إليه ، فقرأها متبسّما وأجاب عنها ، وكان فيها :

عـاشقٌ خاطَرَ حتـى اسْـ ـتَـلَبَ المعشوقَ قُبْلَـهْ
أفتِنـا لا زلتَ تُفْتِـى هـل يبيـح الشرعُ قتلَـهْ

فأجاب :

أيها االسائـلُ عمَّـا لا يبيح الشرعُ فِعلَهْ
قبلة العـاشق للمعـ ـشوق لا توجب قتلَهْ

قلت : ما أحسنَ قولَه « لا يبيح[4] الشرعُ فِعلَه » فإنه نبّه به على تحريم الفعل ، خوفا من أن يظنّ المستفتِى إباحته بانتفاء وجوب[5] القتل .

ومن شعره[6] :

عجبتُ من مُعْجَبٍ بصورتِه وكان بالأمس نطفةً مَذِرَهْ[7]

---

(١) الأبيات فى معجم البلدان . وفيه : « ومغنى نزهة » . وانظر ما مضى ١٩ .

(٢) ديوان العباس ٢٨١ . وفيه :

وما شَغَفُ البلادِ بنا ولكنْ أَمَرَّ العَيْشَ فُرْقَةُ مَن هَوِينا

وفى معجم البلدان : « بها » .

(٣) هو مجنون بنى عامر . ديوانه ١٧٠ .

(٤) فى : ج ، ز « لا يجيز » والمثبت فى المطبوعة ، وهو يوافق إنشاد البيت .

(٥) فى أصول الطبقات الكبرى : « بانتفاء خوف القتل » والمثبت من الطبقات الوسطى . وهو يوافق إنشاد البيت .

(٦) الأبيات فى اليتيمة ١٢٧/٣ .

(٧) فى اليتيمة : « وكان من قبل » .

وفى غدٍ بعد حُسن هيئته   يصير فى القبر جِيفةً قـذِرَهْ[1]
وهْـو على عُجْبه ونَخْوته   ما بين يَومَيْه يَحمِل العَذِرَهْ[2]

قلت : ولعله أخذه مما أخبرنا به أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن الخبّاز ، بقراءتى عليه ، أخبرنا الشيخان إسماعيل بن أبى عبد الله بن حمّاد بن العَسْقَلانىّ ، وإبراهيم بن حَمْد[3] بن كامل بن عمر المَقْدِسِىّ ، قراءةً عليهما وأنا أسمع ، قالا : أخبرنا أبو محمد بن مَنِينا ، وعبد الوهّاب بن على بن على بن سُكَيْنة ، إذنا ، قالا : أخبرنا القاضى أبو بكر محمد بن عبد الباقى بن محمد الأنصارىّ ، أخبرنا الحافظ أبو بكر أحمد بن على الخطيب ، ببغداد ، أخبرنا على بن المظفَّر الأصْبهَانىّ المقرئ ، حدثنا حبيب بن الحسن ، حدثنا أحمد بن محمد الشَّطَوِىّ[4] ، حدثنا حسين بن جعفر بن سليمان الضُّبَعِىّ ، سمعت أبى ، جعفر بنَ سليمان ، يقول : مرّ والى البصرة[5] بمالك بن دينار ، يرفُل ، فصاح به مالك ، أَقِلّ مِن مِشْيتك هذه ، فهمّ خدمُه به ، فقال : دعوه ، ما أراك تعرفنى ! فقال [له][6] مالك : ومَن أعرفُ بك منى ؟ أمّا أوّلك فنطفةٌ مَذِرَة ، وأما آخرك فجيفة قَذِرَة ، ثم أنت بين ذلك تحمل العَذِرَة ، فنكّس الوالى رأسه ، ومشى .

قال الخطيب أبو بكر الحافظ فى كتاب له مصنَّف فى القول فى النجوم : أخبرنا القاضى أبو الطيّب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطَّبَرِىّ ، قال : قيل لأبى محمد البافِىّ : إن منجِّما لقى رجلا فقال له : كيف أصبحت ؟ فقال : أصبحت أرجو الله تعالى وأخافه ، وأصبحتَ أنت ترجو المُشْتَرِى و [تخاف][7] زُحَل ، فنظمه البافىّ شعرا ، وأنشدناه :

أصبحتُ لا أرجو ولا أخشى سوى الْـ   ـجَبّارِ فى الدنيا ويوم المحشَرِ

---

(١) فى اليتيمة : « حسن صورته ... فى الأرض » .
(٢) فى اليتيمة : « ما بين ثوبيه » .
(٣) فى المطبوعة : « محمد » والمثبت من سائر الأصول .
(٤) بفتح الشين المعجمة والطاء المهملة وفى آخرها واو ، هذه النسبة إلى الثياب الشطوية وبيعها ، وهى منسوبة إلى شطا ، من أرض مصر . اللباب ١٩/٢ .
(٥) هو المهلّب . انظر سير أعلام النبلاء ٣٦٢/٥ .
(٦) زيادة من المطبوعة ، على ما فى : ج ، ز .
(٧) زيادة من المطبوعة ، على ما فى : ج ، ز .

وأراك تخشى ما تقدِّر أنه يأتى به زُحَلٌ وترجو المُشْتَرِى
شتّان ما بينى وبينك فالتزمْ طُرُقَ النجاةِ وخلِّ طُرْقَ المنكَرِ

قال الخطيب : وأخبرنى عبد الغفار بن عبد الواحد الأُرْمَوِىّ [1] ، قال أنشدَنى أبو زُرْعة رَوْح بن محمد القاضى ، قال : أنشدنا عبد الله بن محمد الباقىّ لنفسه :

وكنتُ إن بكَّرتُ فى حاجةٍ أطالــع التقــويم والــزِّيجا
فأصبح الـزِّيج كتصحيفِــهِ وأصبــح التقويــمُ تعــويجا

٢٠٥

عبد الله بن محمد القَزْوِينِىّ *

المذكور فى الرافعىّ ، فى أوائل كتاب « موجبات الضَّمان » .
هو عبد الله بن محمد بن جعفر القَزْوِينىّ .
أبو القاسم القاضى .
ولى نيابة الحكم بدمَشْق ، ثم ولى قضاء الرَّمْلة ، ثم سكن مصر .
وحدَّث عن يونُس بن عبد الأعلى ، والربيع بن سليمان المُرادِىّ ، ومحمد بن عَوْف الجُمَحِىّ ، وجماعة .

روى عنه عبد الله بن السقّا الحافظ ، وأبو بكر بن المقرئ ، وابن عَدِىّ ، ويوسف المَيانَجِىّ ، ومحمد بن المظفَّر ، وآخرون .

قال ابن يونس : كان محمودا فيما يتولَّى ، وكانت له حلْقة للإشغال [2] بمصر ، وللرواية ، وكان يُظهر عبادةً وورعا ، وكان قد ثقُل سمعه شديدا ، وكان يفهم الحديث ويحفظ ، ويجتمع فى داره الحفَّاظ ويُملى عليهم ، ويجتمع فى مجلسه جمع عظيم .

---

(١) بضم الألف وسكون الراء وفتح الميم وفى آخرها الواو ، هذه النسبة إلى أرمية ، وهى من بلاد أذربيجان . اللباب ٣٥/١ .

* له ترجمة فى : البداية والنهاية ١٥٧/١١ . واكتفى فى ترجمته بذكر اسمه فقط ، حسن المحاضرة ٤٠٠/١ ، طبقات ابن هداية الله ١٤ ، العبر ١٦٢/٢ ، قضاة دمشق ٢٦ ، النجوم الزاهرة ٢١٩/٣ .

(٢) فى الأصول : « بالاشتغال » والمثبت من قضاة دمشق .

وقال ابن المقرئ : رأيتهم يضعّفونه ، وينكرون عليه أشياء .

قلت : وضعّفه الدارَقُطْنِىّ : وقال : كذّاب ، ألّف « سُنَن الشافعىّ » ، وفيها نحو مائتى حديث لم يحدِّث بها الشافعىّ .

ونال منه أيضا ابنُ يونس وقال : خَلَّط فى آخر عمره ، ووضع الأحاديث[١] على متون ، فافتَضَح ، وأُحرِقت كتبه فى وجهه .

وأسند الحافظ ابن عساكر[٢] عن أبى سليمان بن زَبْر[٣] أنه تُوفّى سنة خمس عشرة وثلاثمائة .

(ومن الفوائد عنه)

● نص الشافعىّ على أنه إذا فات رجلا مع الإمام ركعتان من رُباعيّة ، قضاهما بأمّ القرآن وسورة ، كما فاته ، وإن كانت مغرِبًا وفاتته منها ركعة قضاها بأمّ القرآن وسورة[٤] . والمُزَنِىّ حكى هذا النص فى « المختصر » واعترضه بما حاصله أن ما يدركه المأموم مع الإمام أوّلُ صلاته ، وما يقضيه آخرُها ، والسورة لا تُقرأ فى الركعتين الأخيرتين ، وأطال فى ذلك فى « المختصر » وقال : قد جعلها[٥] آخرَةً أُولى ، وهذا متناقض .

وقد أجاب عبد الله القَزْوينىّ عن ذلك بأن ذلك ليس بتناقض ، ولا يُبنى على القول بقراءة السورة فى الركعتين الآخِرَتين[٦] ، بل لأن السورة لمّا فاتته فى الأولَيين[٧] أُمِر استحبابا بإعادتها فى الآخرتين[٨] .

---

(١) فى المطبوعة : « أحاديث » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة « فى تاريخ دمشق » .

(٣) فى المطبوعة « دثرا » وفى : ج ، ز بدون نقط وبدون ألف . والمثبت من الطبقات الوسطى . والضبط منها .

(٤) الأم ١/ ١٥٨ .

(٥) فى المطبوعة : « جعلنا » والمثبت من : ج ، ز .

(٦) فى المطبوعة « الأخريين » وأثبتنا ما فى : ج ، ز .

(٧) فى المطبوعة : « الأولين » وأثبتنا ما فى : ج ، ز .

(٨) فى المطبوعة « الأخيرتين » وأثبتنا ما فى : ج ، ز .

قال القَزْوينىّ : وقد أخبرنا الربيعُ ، قال : أخبرنا الشافعىّ ، قال : وإن فاتته ركعتان من الظهر وأدرك الركعتين الأخيرتين صلّاهما مع الإمام ، فقرأ بأُمّ القرآن وسورة ، إن أمكنه ، وإن لم يمكنه قرأ ما أمكنه ، فإذا قام قضى ركعتين ، فقرأ فى كل واحدة منهما بأمّ القرآن وسورة ، فيأتى بما فاته كما فاته ، ولو اقتصر على أمّ القرآن أجزأه ، ولو فاتته ركعةٌ من المغرب فصلّى ركعتين قضى ركعةً بأمّ القرآن وسورة ، ولم يَجهر ، وما أدرك مع الإمام أوّل صلاة نفسه ، لا يجوز لأحد عندى أن يقول خلافَ هذا[1] . انتهى .

وفى هذا النص الذى نقله القَزْوينىّ فائدتان ؛ إحداهما : أن الشافعىّ لم يقل ذلك بناء على قول قراءة السورة فى الركعتين الأخيرتين ، بل على كل قول ، وهذا هو الصحيح ، فإن الأصحاب لما ذكروا اعتراض المُزَنِىّ هذا ، أجاب بعضهم بأن الشافعىّ قال هذا بناءً على القول الذاهب إلى أن السورة تُقرأ فى الركعتين الأخيرتين ، وليس هذا بشىء . وأجاب المحقِّقون بهذا الجواب الذى قاله القَزْوينىّ فقالوا : ومقدَّمهم أبو إسحاق المَرْوَزِىّ : كل سنَّة تفوت الرجلَ فى صلاته وأمكنه تلافيها من غير أن يُوقع خللا بترك سنّة فيها ، فعليه تدارُكُها ، نصَّ الشافعىّ على أنه لو ترك التعوُّذ فى الركعة الأولى يقضيه فى الثانية ، ونصَّ فى « الكبير » على أن السُّنة أن يقرأ « سورة الجمعة » فى الركعة الأولى من صلاة الجمعة ، فإن فاتتْه قرأها فى الثانية مع « المنافقين » .

قال القاضى الحسين : وهذا بخلاف ما لو ترك الرَّمَل فى الأشواط الثلاثة لا يقضيه فى الأربعة ، لأنه لا يمكن قضاؤه إلا بترك سنَّة أخرى ، وهى المشى فى الأربعة .

قلت : فخرج من هذا [فى][2] أن القول الذى عليه تفرّع عدَمُ استحباب السورة فى الركعتين الأخيرتين ، لا استحباب[3] عدمها ، وبهذا يتوجه أن من لم يقرأها فى الأولَيَيْن أعادها ، بخلاف ما لو قلنا يستحبّ عدمها فى الركعتين الأخيرتين ، فإنه كان يلزم

---

(١) الموضع السابق من الأم .

(٢) زيادة من : ج ، ز على ما فى المطبوعة .

(٣) فى المطبوعة : « لاستحباب » والتصحيح من : ج ، ز .

أَلَّا يُستحب قضاؤها ؛ لئلا يتعارضَ شيئان كالأشواط ، وكما أنه لا يَجهر ، لئلا تتعارض[1] سنّةُ الإسرار فى الآخِرَتَين[2] مع الجهر فى الأولَيَيْن[3] .

والفائدة الثانية أن المأموم المسبوق إذا أمكنه أن يقرأ السورة فيما أدركه مع الإمام قرأها ، واقتصر النَّوَوِىّ فى « شرح المهذَّب »[4] على نقل هذا عن « تبصرة الشيخ أبى محمد » وقد نقله القَزْوِينىّ أيضا كما رأيت .

٢٠٦

عبد الرحمن بن إبراهيم بن محمد بن يحيى
أبو الحسن بن أبى إسحاق الْمُزَكِّى*

من فقهاء نيسابور .

روى عن أبى حامد بن الشَّرْقىّ[5] ، ومحمد بن عمر بن حفص ، وأبى العباس الأصمّ ، وأبى بكر القَطّان ، وأبى حامد بن بلال ، وغيرِهم .

روى عنه الحاكم ، وعمر بن أحمد النَّيسَابُورِىّ الجُورِىّ[6] ، وأحمد بن منصور المَغْرِبىّ ، ومحمد بن طلحة ، شيخ الخطيب ، وغيرُهم .

قال الحاكم : كان من الصالحين العبّاد ، التاركين لما لا يَعنى ، قرّاءِ[7] القرآن ، المكثرين من سماع الحديث .

توفى فى ربيع الأول سنة سبع وتسعين وثلاثمائة بنَيْسابور ، وصلى عليه الإمام أبو الطيِّب الصُّعْلُوكِىّ .

---

(١) فى المطبوعة : « يعارض » والمثبت من ج ، ز .
(٢) فى المطبوعة : « الأخيرتين » والمثبت من : ج ، ز .
(٣) فى : ج ، ز : « الأولتين » والمثبت فى المطبوعة .
(٤) المجموع ٣/ ٣٨٨ ، ٤/ ٢٢٠ .
* له ترجمة فى : تاريخ بغداد ١٠/ ٣٠٢ ، سير أعلام النبلاء ١٦/ ٤٩٧ .
(٥) بعد هذا فى الطبقات الوسطى ، زيادة : « وببغداد : إسماعيل الصفار » .
(٦) بضم الجيم والراء ، وفى آخرها الياء آخر الحروف ، نسبة إلى جور : محلة بنيسابور ، اللباب ١/ ٢٥٠ .
(٧) هكذا ضبطت بكسر الهمزة فى الطبقات الوسطى ، ضبط قلم .

٢٠٧
عبد الرحمن بن سَلْمُويه
أبو بكر الرازىّ الفقيه*

نزيل مصر .

روى عن أبى شعيب الحرّانىّ وغيره .

روى عنه أبو محمد بن النّحاس .

قال ابن يونُس : كان ثقة ، له حلْقة بجامع مصر للعلم ، كتب الكثير عن أهل بلده وغيرهم .

مات سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة .

٢٠٨
عبد الرحمن بن أبى حاتم محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مِهْران
أبو محمد التّمِيمِىّ الحَنْظَلِىّ**

الإمام ابن الإمام ، حافظ الرَّىّ وابن حافظها .

كان بحرا فى العلم ، وله المصنَّفات المشهورة ، رحل مع أبيه صغيرا وبنفسه كبيرا .

وسمع أباه ، وابن وارَة ، وأبا زُرْعة ، والحسن بن عرفة ، وأحمد بن سِنان القَطّان ، وأبا سعيد الأشَجّ ، ويونُس بن عبد الأعلى ، وخلائق بالحجاز ، والشام ، ومصر ، والعراق ، والجبال ، والجزيرة .

روى عنه الحسين بن علىّ حُسَيْنَك التّمِيمِىّ ، وأبوالشيخ ، وعلىّ بن عبد العزيز

---

* له ترجمة فى حسن المحاضرة ١/ ٤٠١ .

** له ترجمة فى البداية والنهاية ١١/١٩١ ، تذكرة الحفاظ ٣/٤٦ ، شذرات الذهب ٢/٣٠٨ طبقات الحنابلة ٢/٥٥ ، طبقات العبادى ٢٩ ، ٤٣ ، طبقات المفسرين للسيوطى ١٧ ، العبر ٢/٢٠٨ ، فوات الوفيات ١/٥٤٢ ، لسان الميزان ٣/٤٣٢ ، مرآة الجنان ٢/٢٨٩ ، ميزان الاعتدال ٢/٥٨٧ ، النجوم الزاهرة ٣/٢٦٥ .

ابن مَرْدَك[1] ، وأبو القاسم عبد الله بن محمد بن أسد الفقيه ، وأبو علىّ حَمْد بن عبد الله الأصبَهانىّ ، وإبراهيم بن محمد النَّصْرَابَاذىّ ، وعلى بن محمد القَصّار ، وآخرون .

قال أبو يَعْلَى الخليلىّ : أخذ علم أبيه وأبى زُرْعة ، وكان بحرا فى العلوم ومعرفة الرجال ، صنّف فى الفقه ، واختلاف الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار ، قال : وكان زاهدا يُعدُّ من الأبدال[2] .

قلت[3] : من مصنّفاته « تفسير » فى أربع مجلّدات ، عامّته آثار مسنَدة ، وكتاب « الجرح والتعديل » المشهور فى عدة مجلّدات ، وكتاب « الرد على الجَهْمِيّة » وكتاب « العِلَل »[4] وكتاب « مناقب الشافعىّ » .

قال يحيى بن مَنْدَة : صنّف ابن أبى حاتم « المسنَد » فى ألف جزء ، وكتاب « الزُّهد » وكتاب « الكُنى » ، و « الفوائد الكبير » و « فوائد الرازيِّين » وكتاب « تقْدِمة الجرح والتعديل » وأشياء .

وقال أبو الحسن على بن إبراهيم الرازىّ الخطيب المجاور بمكة ، وله « مصنَّف فى ترجمة ابن أبى حاتم » : سمعت على بن الحسن المصرىّ ، ونحن فى جنازة ابن أبى حاتم ، يقول : قَلَنْسُوة عبد الرحمن من السماء ، وما هو بعجب ! رجل من ثمانين سنة على وَتيرةٍ واحدة ، لم ينحرف عن الطريق .

قال : وسمعت العباس بن أحمد يقول : بلغنى أن أبا حاتم قال : ومن يقوَى على عبادة عبد الرحمن ؟ لا أعرف لعبد الرحمن ذنْبًا .

وقال : وسمعت ابن أبى حاتم يقول : لم يدعْنى أبى أشتغل فى الحديث[5] حتى قرأت القرآن على الفضل بن شاذان الرازىّ ، ثم كتبت الحديث .

---

(١) فى المطبوعة : « مدرك » وهو خطأ ، صوابه من سائر الأصول ، والعبر ٣/٣٥ . وقال صاحب القاموس (م ر د ك) : مردك ، كمقعد .

(٢) انظر حواشى صفحة ٢٧٠ من الجزء الثانى .

(٣) راجع سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٦٤ .

(٤) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « المبوب على أبواب الفقه » .

(٥) فى المطبوعة : « بالحديث » والمثبت من : ج ، ز .

قال أبو الحسن : وكان عبد الرحمن قد كساه الله بهاءً ونورا ، يُسَرّ به من نظر إليه .

قال : وسمعت أبا عبد الله القَزْوِينىّ الواعظ يقول : إذا صليتَ مع عبد الرحمن فسلِّم نفسك إليه ، يعمل بها ما يشاء .

وقال عمر بن إبراهيم الزاهد الهَرَوِىّ : حدثنا الحسين بن أحمد الصفّار ، قال : سمعت عبد الرحمن بن أبى حاتم يقول : وقع عندنا الغلاء ، فأنفذ بعض أصدقائى حبوبا من أصبَهان ، فبعته بعشرين ألف درهم ، وسألنى أن أشترى له دارا عندنا ، فإذا نزل علينا نزل فيها ، فأنفقتها على الفقراء ، وكتب إلىّ : ما فعلت ؟ قلت : اشتريت لك بها قصرا فى الجنة ، قال : رضيتُ إن ضمنتَ ذلك لى ، فتكتب على نفسك صَكًّا ، ففعلت ، قال : فأُريت فى المنام : قد وَفَّينا بما ضَمِنت ، ولا تَعُد لمثل هذا[1] .

وقال أبو الربيع محمد بن الفضل البَلْخِىّ : سمعت أبا بكر محمد بن مِهْرَوَيه الرازىّ ، سمعت على بن الحسين بن الجُنَيد ، سمعت يحيى بن مَعِين ، يقول : إنا لنَطْعَن على أقوام ، لعلهم قد حطُّوا رحالهم فى الجنة من مائتى سنة[2] .

قال ابن مِهْرَوَيه : فدخلت على ابن أبى حاتم وهو يقرأ على الناس كتاب « الجرح والتعديل » فحدثته بهذا ، فبكى وارتعدت يداه حتى سقط الكتاب ، وجعل يستعيدنى الحكاية ، ويبكى .

مات ابن أبى حاتم وهو فى عشر التسعين ، فى المحرّم ، سنة سبع وعشرين وثلاثمائة .

---

(١) رويت هذه الحكاية فى الطبقات الوسطى على نحو آخر :

« قال : وحكى أنه لما انهدم بعض سور طوس احتيج فى بنائه إلى ألف دينار ، فقال أبو محمد لأهل مجلسه الذين كان يلقى عليهم التفسير : من رجل يبنى ما هدم من هذا السور وأنا ضامن له عند الله قصرا فى الجنة ؟ فقام إليه رجل من العجم فقال : هذه ألف دينار، واكتب لى خطك بالضمان .

فكتب له رقعة بذلك . وبنى ذلك السور . وقدر موت ذلك العجمى . فلما دفن دفنت معه تلك الرقعة . فجاءت ريح فحملتها ووضعتها فى حجر ابن أبى حاتم . وقد كتب فى ظهرها : قد وفينا ما ضمنته ، ولا تعد إلى ذلك » .

(٢) قال الذهبى : « لعلها من مئة سنة ؛ فإن ذلك لا يبلغ فى أيام يحيى هذا القدر » . سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٦٨ .

(ومن الفوائد عن ابن أبى حاتم)

روى فى كتاب « مناقب الشافعىّ » عن الربيع أن الشافعىّ قال : ما شبعت منذ ستَّ عشْرة[1] [أو سبْعَ عَشْرَةَ سنة][2] إلا شُبْعَةً[3] طرحتها[4] .

وروى أن البُوَيْطِىّ قال: قال الشافعىّ رضى الله عنه: لا نعلم أحدا أُعطىَ طاعةَ الله حتى لم يخلِطْها بمعصيته[5] [إلا يحيى بن زكريا][6] ولا عصى الله فلم يخلط بطاعته[7] ، فإذا كان الأغلبُ الطاعةَ فهو العَدْل[8] ، وإذا كان الأغلبُ المعصية فهو المجروح[9] .

قلت : كذا وقع مطلقا فى روايات عن الشافعىّ ، ومقيَّدًا فى رواية أخرى بعدم اقتراف الكبيرة ، فيكون المراد هنا بالمعصية الصغيرة ، وإلا فصاحب الكبيرة الواحدة مجروح ، وإن كان الغالب عليه الطاعة ، هذا مذهب الشافعىّ الذى تطابقت عليه كتب أصحابه ، لا[10] أقول إنهم نصُّوا على ذلك نصًّا ، بل أطلقوا أن ذا الكبيرة مجروح ، وهو أعمُّ من أن يغلب عليه الطاعة أو لا يغلب ، نعم يُحكى عن شيخ الإسلام وسيد المتأخرين [تقى الدين][11] ابن دَقِيق العِيد أنه كان يميل فى هذا الزمان إلى نحو من هذا ، إذا حصلت الثقة بقول الشاهد ، فرُبَّ من لا يُقدم على شهادة الزور وإن كان متلبّسا بكبيرة أخرى .

● قال القاضى أبو الطيِّب الطبرىّ : وجدت فيما جمعه عبد الرحمن بن أبى حاتم من « مناقب الشافعىّ »[12] . يقول يونُس بن عبد الأعلى : سمعت الشافعىّ يقول فى الرجل يكون

---

(١) فى آداب الشافعى ومناقبه ١٠٦ : « ست عشرة سنة » .

(٢) ليس فى الآداب .

(٣) الشبعة ، بضم الشين : قدر ما يشبع به مرة . الصحاح (ش ب ع) .

(٤) فى أصل الآداب : « اطرحها » وكتبها المحقق : « اطرحتها » بتشديد الطاء .

(٥) فى الآداب ٣٠٥ : « بمعصية » .

(٦) تكملة من الآداب . وانظر لتوثيق هذه التكملة حواشى المحقق .

(٧) فى الآداب : « بطاعة » .

(٨) فى الآداب ٣٠٦ : « المعدل » بضم الميم وفتح الدال المهملة المشددة .

(٩) فى الآداب : « المجرح » بالضم والتشديد أيضا .

(١٠) فى المطبوعة : « ولا » وقد أسقطنا الواو حيث سقطت من : ج ، ز .

(١١) زيادة من : ج ، ز على ما فى المطبوعة .

(١٢) آداب الشافعى ومناقبه ٢٨٣ .

فى الصلاة فيَعْطِسُ رجل[1] لا بأس أن يقول له المصلّى : يرحمك الله . قلت له : و لم ؟ قال : لأنه دعاء . وقد دعا النبى ﷺ لقوم فى الصلاة ، ودعا على آخرين .

وهذه رواية صحيحة ، فوجب أن يكون أولى مما قاله أصحابنا ، يعنى من أنه تبطل الصلاة .

قلت : وقد وقفت على النص فى كتاب ابن أبى حاتم وقدّمناه فى ترجمة يونس[2] .

قال صاحب « البحر » : وأنا رأيت عن الإمام أبى عبد الله الحَنّاطِىّ حكى عن البُوَيْطِىّ ، عن الشافعىّ ، هكذا ، قال : وهذا هو الصحيح عندى ، إذا كان قصْده الدعاء لا الخطاب ، قال : والأول أشبه بالسنّة . انتهى .

قال : وإذا عَطَس المصلّى يَحْمَدُ الله ، إلا أن الخَطَّابىّ ، قال : مذهب الشافعىّ أنه يُستحَبّ أن يقول ذلك فى نفسه : قال صاحب « البحر » : وهذا غريب .

٢٠٩

عبد الرحيم بن محمد بن حَمْدون بن بُخار البُخارىّ أبو الفضل*

من أهل نيْسَابُور .

وكان من أعيان أصحاب أبى الوليد النَّيسابورىّ والقدماء منهم ، وعقد له أبو الوليد التدريسَ فى حياته .

قال أبو إسحاق المزكِّى : قلت لأبى الوليد سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة : يخرج معنا السنَةَ جماعةٌ من الفقهاء من أصحابك ، وإن وقعت مسألةٌ فى الدِّين إلى مَن أرجع منهم ؟ فقال : إلى أبى الفضل بن بُخار .

---

(١) بعد هذا فى الآداب زيادة : « قال » .

(٢) انظر صفحة ١٧٧ من الجزء الثانى .

* له ترجمة فى : اللباب ١٠١/١ ، وهو فيه : « عبد الرحمن » وفى المطبوعة : « نجار » وفى : ج ، ز وضعت نقطة فوق الخاء فقط ، وأهملت الباء . وصححناه من الطبقات الوسطى ، واللباب . وقال ابن الأثير : إنه نسب إلى جده الأعلى .

سمع بنيسابور : أبا حامد ، وأبا محمد ابنى الشَّرْقِىّ ، ومَكِّىّ بن عَبْدان .

وبسَرْخَس : أبا العباس الدَّغَوْلِىّ .

وببغداد : إسماعيل بن محمد الصفّار .

وبمكة : أبا سعيد بن الأعرابىّ ، وغيرَهم .

روى عنه الحاكم أبو عبد الله ، وقال : اعتَلَّ أبو الفضل ابن بُخار قبل موته بسنتين[1] علّةً من الرطوبة فعَمِىَ وصَمَّ ، وزال عقله ، وبقى على ذلك قريبًا من ثلاث سنين ، ثم توفى فى جمادى الأولى سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة .

٢١٠

عبد الصمد بن عمر [بن محمد][2] بن إسحاق
أبو القاسم الدِّينَوَرِىّ*

الفقيه الواعظ الزاهد .

سمع من أبى بكر النَّجَّاد ، وتفقّه على أبى سعيد الإصْطَخْرِىّ .

وروى عنه الأَزَجِىّ ، والصَّيْمَرِىّ .

وكان ثقةً صالحًا ، يُضرب به المثل فى مجاهدة النفس ، واستعمال الصدق والتَّقَشُّف ، والأمر بالمعروف .

وكان يَدُقّ السُّعْد[3] للعطّارين بالأُجرة ، ويقتات من ذلك[4] .

ولما حضرته الوفاة جعل يقول : سيِّدى لهذه الساعة خَبَأْتُك .

---

(١) فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى : « بسنين » والمثبت من : ج ، ز ، د .

(٢) زيادة من الطبقات الوسطى .

* له ترجمة فى البداية والنهاية ٣٣٧/١١ ، تاريخ بغداد ٤٣/١١ ترجمة وافية ، النجوم الزاهرة ٢١٧/٤ .

(٣) السعد ، بالضم : طيب [بكسر الطاء] القاموس (س ع د) .

(٤) فى : ج ، ز : « ويقتات به من ذلك » ، والمثبت فى المطبوعة .

تُوفِّى يومَ الثلاثاء ، لسبع[1] بقين من ذى الحجة ، سنة سبع وتسعين وثلاثمائة ، ببغداد[2] .

٢١١

عبد العزيز بن عبد الله بن محمد بن عبد العزيز
أبو القاسم الدَّارَكِىّ *

أحد أئمة الأصحاب ورُفعائهم .

والذى ذكرناه من تسمية والده بعبد الله هو الصواب ، وإياه ذكر الخطيب ، والشيخ أبو إسحاق ، وغيرُهما .

وقال الحاكم فى « تاريخ نَيْسَابور » : عبد العزيز بن الحسن ، وهذا وهْم ، وعُذْره أن هذا الشيخ بغدادىّ ، إنما ورد نيسابور زائرا[3] ، فليست له به المعرفةُ التامة ، وإنما الحسن جَدّه لأمه ، لا جَدُّه لأبيه ، وهو الذى كان محدِّثَ أَصْبَهان فى وقته ، والحاكم رحمه الله قال : كان أبوه محدِّثَ أَصْبَهان فى وقته[4] .

قلت : وأرى أن المحدِّث[5] جَدُّه لأمه ، ولكن الحاكم لما سمّى أباه باسم جَدِّه لأمّه قال هذا ، وقد كان الدَّارَكِىّ نفسُه محدِّثا أيضا ، وربما اجتهد أيضا ، وقيل له فى ذلك ، فقال : نأخذ بالحديث ونَدَع فلانا وفلانا .

---

(١) فى الطبقات الوسطى : « لست » . وما فى الطبقات الكبرى يوافقه ما فى تاريخ بغداد .

(٢) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « ذكره ابن باطيش » .

* له ترجمة فى البداية والنهاية ٣٠٤/١١ ، تاريخ بغداد ٤٦٣/١٠ ، ترجمة وافية ، تهذيب الأسماء ٢٦٣/٢ ، شذرات الذهب ٨٥/٣ ، طبقات الشيرازى ٩٧ ، طبقات العبادى ١٠٠ ، طبقات ابن هداية الله ٣١ ، العبر ٣٧٠/٢ ، اللباب ٤٠٤/١ ، معجم البلدان ١٢/٤ ، النجوم الزاهرة ١٤٨/٤ ، وفيات الأعيان ٣٦١/٢ .

(٣) فى الطبقات الوسطى : « قال الحاكم : وردها سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة » .

(٤) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « وأما بغداد فهو من القاطنين فيها ، سكنها إلى حين وفاته . فالخطيب والشيخ أبو إسحاق أعرف بنسبه » .

(٥) فى المطبوعة : « وأرى أنه المحدث ، ولكن ... » والسياق مضطرب فى : د ، ز . وأثبتنا قراءة : ج .

وقد روى عن جَدِّه لأمّه الحسن بن محمد الدَّارَكِىّ ، وغيرِه .

روى عنه أبو القاسم الأزهرىّ ، وعبد العزيز الأَزَجِىّ ، وأحمد بن محمد العَتِيقىّ ، وأبو القاسم التَّنوخِىّ ، والحاكم أبو عبد الله الحافظ ، وغيرُهم .

قال الحاكم : كان من كبار فقهاء الشافعيين ، درَّس بنَيْسابور سنين ، وله جملة من المختلِفة ، تقلّد[1] أوقاف أبى عمرو الخَفّاف ، ثم خرج إلى بغداد ، فصار المجلس له[2] .

وقال الشيخ أبو إسحاق : كان فقيها محصّلا ، تفقّه على أبى إسحاق المَرْوَزِىّ ، وانتهى التدريسُ إليه ببغداد ، وعليه تفقّه الشيخ أبو حامد [الإسفَرايِنىّ][3] بعد [موت][4] أبى الحسين بن المَرْزُبان ، وأخذ عنه عامّة شيوخ بغداد ، وغيرُهم من أهل الآفاق .

وقال القاضى أبو الطيِّب : سمعت الشيخ أبا حامد [الإسفَرايِنىّ][5] يقول : ما رأيت أفقهَ من الدَّارَكِىّ .

وقال الخطيب : كان ثقة ، انتقى عليه الدَّارَقُطنىّ . وتوفى فى ثالث عشر شوال ، سنة خمس وسبعين وثلاثمائة ، ودارَك : قرية من عمل أَصْبَهان .

(ومن الرواية عنه)

....[6]

---

(١) فى الطبقات الوسطى : « فقلد » .

(٢) بعد هذا فى الطبقات الوسطى : « ومع ذلك فإنه ممن كان يرجع إليه فى السؤال عن الشهود ، فإنى دخلتها سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة وهو إمام الشافعيين بها ، وكان يدرس [بكسر الراء المشددة] فى مسجد دعلج ابن أحمد فى درب أبى خلف ، وقد حدث بنيسابور وبغداد ، وقال الخطيب : حدث بنيسابور عن جده لأمه الحسن بن محمد الداركى » .

(٣) تكملة من الطبقات الوسطى ، وطبقات الشيرازى .

(٤) تكملة من الطبقات الوسطى ، وطبقات الشيرازى .

(٥) تكملة من الطبقات الوسطى .

(٦) بياض بالأصول ولكن الكلام متصل فى : ز ، وقد قال المصنف رحمه الله فى الطبقات الوسطى : « أسندنا حديثه فى الطبقات الكبرى » .

(ومن المسائل والفوائد عنه)

● قال الرافعيّ رحمه الله في « باب المسابقة » : ولو قال : كلّ مَن سَبَق فله دينار ، فسبق ثلاثة ، يعني وجاء الباقون بعدهم ، فعن الدَّارَكِيّ أن لكل واحد منهم دينارا .

وسكت الرافعيّ والنَّوَوِيّ على هذا بعد الجزم ، فيما إذا قال : مَن سَبَق فله دينار ، فسبق ثلاثة معا ، وصل واحد ثم جاء الباقون ، أن الدينار ينقسم بين الثلاثة ، ففرّق الدَّارَكِيّ بين دخول « كل » على مَن وعد به ، والفرق لائح في بادى النظر ، وفيه نظر عند إمعان النظر .

● قال القاضي أبو الطيّب الطبريّ : سمعت أبا محمد البافِيّ يقول : ذكر لنا الدارَكِيّ : حديث جابر ، عن رسول الله ﷺ أنه قال : « إِذَا أُرِّفت الحُدُودُ فَلَا شُفْعَةَ » في تدريسه « كتاب الشُّفْعة » فقال : « إذَا أزفتْ » فسألت ابن جِنِّيّ النّحوِيّ عن هذه الكلمة فلم يعرفها ، ولا وقفت[1] على صحتها ، فسألت المعافَى ابن زكريا عن الحديث ، وذكرت له طُرُقه فلم أستتم المسألة ، حتى قال : « إذا أُرِّفَتْ » والأُرَف : المَعالِمُ ، يريد إذا بُيِّنت[2] الحدود ، وعُيِّنت المَعالم ، ومُيِّزت فلا شُفْعة .

قلت : أُرِّفت ، بضم الهمزة ، وكسر الراء المشددة ، ثم الفاء : أي جُعلت لها حدود ، كما ذكر المُعافَى[3] رحمه الله .

وذِكْر الدارَكِيّ لها بالزاي ، كأنه سبْق لسان ، أو لم يحرِّر لفظها من اللغة ، ولا بِدْعَ فقد خفيت على ابن جِنِّي ، وهو إمام في الأدب .

● ذكر الماوَرْدِيّ في « الحاوي » في « باب اللِّعان » أن أبا سعيد الإصْطَخْرِيّ قال : استحلف إسماعيل بن إسحاق القاضي رجلا في حقٍّ لرجلين يمينا واحدة ، فأجمع فقهاء زماننا على أنه خطأ .

---

(1) في المطبوعة : « ولا وقف على صحتها » والمثبت من : ج ، ز .
(2) كذا في المطبوعة . وفي ج ، ز : « ثبتت » بنقط الثاء فقط .
(3) انظر النهاية ، لابن الأثير ٣٩/١ .

قال الدارَكِىّ : فسألنا أبا إسحاق المَرْوَزِىّ عن ذلك فقال : إن ادَّعيا ذلك الحق من جهة واحدة ، مثل أن يدَّعيا دارا أُورِثاها عن أبيهما[1] حلف لهما يمينا واحدة ، وإن كان الحق من جهتين ، حلف لكل واحد على الانفراد .

قال الماوَرْدِىّ : وقول أبى إسحاق صحيح .

قلت : ذكر ابن الرِّفْعة فى « كتاب النكاح » من « المَطْلَب » هذه الحكاية عند كلامه فى الرجلين يدَّعيان نكاح امرأة ، وقد بحث فى أنها إذا حلفت فى حال عدم رضاهما ، تحلف يمينين ، وفى حال رضاهما تحلف يمينا واحدة .

● ذكر كل ذلك بحثا ، وذكر الوجهين ، فيما إذا وجب على الشخص يمينٌ لجماعة ، فرَضُوا بأن يحلف لهم يمينا واحدة ، وأن الأصح أنه لا يجوز ، ثم قال : قد يقال : ذلك مفروض فى حقٍّ متعدِّد ، وأما إذا كان الحق واحدا فلا ، ثم ساق الحكاية ، ثم قال : وهذا يُفهِم أن ذلك جائز عند أبى إسحاق من غير رضاهما[2] .

---

(١) فى المطبوعة : « أمهما » وأثبتنا ما فى : ج ، ز .

(٢) ذكر فى الطبقات الوسطى من مسائل الداركى هذه المسائل :

● قال الدارَكى فيمن وكَّل رجلا أن يُطَلِّق زوجته يوم الجمعة أن له أن يطلِّقها بعده لا قبله ، فيُطلِّقها يوم السبت مثلا ، ولا يُطلِّقها يوم الخميس .

وفرَّق بين ذلك وما لو وكَّله بالبيع يوم الجمعة ، حيث لا يجوز له أن يبيع قبله ولا بعده بأن المطلَّقة يوم الجمعة مطلَّقة يوم السبت . وهذا ضعيف ، والصحيح لا فرق .

● قال فى « الروضة » : من زياداته الإجماع على أن الدفن بالليل لا يُكرَه ، وأنه لم يخالف إلا الحسن البصرىّ . انتهى .

وفى هذا نظر ؛ إذ فى « الذَّخيرة » للبَنْدَنِيجِىّ أن الدارَكىّ قال بالكراهة .

● إذا نوى المسافر إقامة أربعة أيام ، لزمه الإتمام ، ولا يحسَب عليه يومُ الدخول والخروج على الصحيح ؛ لأنه فى يوم الدخول فى شُغْل حَطِّ الأمتعة ، ويوم الخروج فى شُغْل الارتحال ، ولو دخل ليلا لم يُحسب بقية الليل : ويُحسب الغد . =

٢١٢

عبد العزيز بن ماك[1]
الفقيه أبو القاسم القَزْوِينىّ الشافعىّ

توفى سنة اثنتين وسبعين وثلاثمائة .

٢١٣

عبد العزيز بن محمد بن الحسن بن أحمد
الفقيه أبو الفضل النَّضْرَوِىّ

قال الحاكم : كان من الفقهاء الزهّاد ، التاركين لما لا يَعنيهم .

درَس على أبى الوليد علىّ بن أبى منصور بن مِهْران ، ولما انصرف الأستاذ أبو سهل

= جزم به فى « الرافعىّ » و « الروضة » و « شرح المهذب » . وحكى الماوَردِىّ فى « الحاوى » أن أبا حامد حكى عن الدارَكىّ أنه لا يحتسب عليه ليلة دخوله ، ولا اليوم الذى بعدها ، وأن الشافعىّ نص فى « الأم » على ما يدل عليه ، لأن الليلة تابعة ليومها ، واليوم تابعٌ لها ، فلمَّا لم تُحتَسب ليلة الدخول لوجود السير فى بعضها ، لم يُحْتَسب اليوم الذى بعدها ؛ لأنه تَبَعٌ لها .

● ولنا خلافٌ فيمن نذر اعتكاف يوم ، هل تلزمه ليلتُه ، أو ليلةٍ ، هل يلزمه يومُها . وفيمن حلف لا يكلِّمه يوما أو ليلة .

واعلم أن الإمام قال فى « النهاية » : الذى قد يَغْمُض أنه لو انتهى المسافر إلى المنزل فى بقيةٍ من النهار قريبة ، مثل أن كان انتهى إلى المنزل بعد وقت العصر قُبيل الغروب ، وكان يقع شىء من شُغْله فى الليل لا محالة ، فالذى أراه أن بقية النهار والليل كله غير محسوب من المدة فى هذه الصورة ؛ نظرًا إلى الشُّغل ، ووقوعه فى الليل . انتهى .

وقد يقال نظيره فيما إذا دخل فى الليل ، وقد قارب طلوع الفجر ، وكان يقع شىء من شغله فى النهار لا محالة .

(١) فى المطبوعة : « ملك » وأثبتنا ما فى : ج ، ز .

من أصْبَهَان رأيته يدرُس عليه كتاب « الرسالة » للشافعىّ . ودرَّس فى مسجده سنين ، وتخرَّج به جماعة من الفقهاء .

سمع عبد الله الشَّـرْقِىّ ، والحسن بن منصور ، وأقرانَهما .

وتوفى فى رجب سنة سبعين وثلاثمائة . انتهى .

وأسند عنه حديثا حدّثه إياه فى مجلس الأستاذ أبى سهل .

وقوله : « علَى أبى الوليد علىّ بن أبى منصور بن مِهْران » كذا هو فى نسخة « تاريخ نيسابور » التى عندى ، ولعله على أبى الوليد ، ثم على أبى منصور بن مِهْران ، وأبو الوليد هو النَّيسابُورِىّ القُرَشىّ ، الإمام الكبير المشهور ، وأبو منصور بن مِهْران من أكابر أصحاب الوجوه من أصحابنا ، وإن كان الأمر على ما فى النسخة ، فيكون لأبى منصور بن مِهْران ولدٌ اسمه أبو الوليد علىّ ، من فقهائنا ، وهو غير معروف . والذى أراه أن النسخة مغلوطة ، وأن الأمر على ما وصفت ، والنسخة التى عندى وقْف الخانقاه السُّمَيْساطِيّة ، وفيها غلط كثير .

٢١٤

عبد الملك بن محمد بن عَدِىّ الجُرْجانِىّ

أبو نُعَيم الإسْتِراباذِىّ *

أحد أئمة المسلمين ، فقهًا وحديثًا ، وذو الرحلة الواسعة .

ولد سنة اثنتين وأربعين ومائتين .

وسمع عمر بن شبَّة ، وعلىّ بن حَرْب ، والرَّمادىّ ، ويزيد بن عبد الصمد ، وسليمان

---

* له ترجمة فى البداية والنهاية ١١/١٨٣ ، تاريخ بغداد ١٠/٤٢٨ ، تاريخ جرجان ٢٣٥ ، ٤٨٧ تذكرة الحفاظ ٣/٣٥ ، شذرات الذهب ٢/٢٩٩ ، طبقات الشيرازى ٨٥ ، طبقات العبادى ٥٥ ، العبر ٢/١٩٨ ، اللباب ١/٤٠ وفيه أنه توفى سنة عشرين وثلاثمائة ، وله ثلاث وثمانون سنة ، النجوم الزاهرة ٣/٢٥١ . وانظر : سير أعلام النبلاء ١٤/ ٥٤١ ، وحواشيه .

ابن سَيْف[1]، والربيع بن سليمان، وأبا زُرْعة الرازىّ، وأبا حاتم، وعمّار بن رجاء، ومحمد ابن عَوْف، وغيرَهم بالعراق، ومصر، والشام، والجزيرة، والحجاز، وخُراسان.

روى عنه ابن صاعد، وأبو علىّ الحافظ، وأبو محمد المَخْلَدِىّ، وأبو إسحاق المزكّى، وأبو بكر الجَوْزَقِى، وخلقٌ.

قال الحاكم: كان من أئمة المسلمين، ورد نَيْسابور، وهو متوجِّه إلى بُخارى، فروى عنه الحفّاظ، وسمعت الأستاذ أبا الوليد حسّان بن محمد، يقول: لم يكن فى عصرنا من الفقهاء أحفظُ للفقهيّات، وأقاويل الصحابة، بخُراسان من أبى نُعَيم الجُرْجانىّ، ولا بالعِراق من أبى بكر بن زياد النَّيسابورىّ، قال: وسمعت أبا علىّ الحافظ يقول: كان أبو نُعيم الجُرْجانىّ أحد الأئمة، ما رأيت بخُراسانَ بعد ابن خُزَيمة مثلَه، أو أفضلَ منه، كان يحفظ الموقوفات والمَراسيل، كما نحفظ نحن المسانيد.

وقال أبو سعد الإدْرِيسىّ: ما أعلم نشأ بإسْتِراباذ مثلَه فى حفظه وعلمه.

وقال الخطيب: كان أحد الأئمة[2]، ومن الحفّاظ لشرائع الدين، مع صدق وورع[3]، وتيقُّظ[4].

وقال حمزة السَّهْمِىّ: كان مقدّما فى الفقه والحديث، وكانت الرحلة إليه [فى أيّامه][5].

توفى أبو نُعيم الجُرْجانىّ سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة[6].

وقال الحاكم: سنة اثنتين وعشرين.

ووقع لنا حديثه بعُلُوٍّ، فيما اخبرتنا به:

زينب ابنة أحمد بن الكمال عبد الرحيم، قراءةً عليها، وأنا أسمع، قالت: أخبرنا عبد الخالق بن الأَنْجَب النَّشْتَبْرِىّ إجازةً، أخبرنا وجيه بن طاهر الشَّحَّامِىّ، كتابة،

---

(١) فى المطبوعة: « يوسف » والتصويب من: ج، ز، والعبر ٢/٥٠.

(٢) فى تاريخ بغداد: « كان أحد أئمة المسلمين ».

(٣) فى تاريخ بغداد: « وتورع ».

(٤) فى تاريخ بغداد: « وضبط وتيقظ ».

(٥) زيادة من الطبقات الوسطى، وتاريخ جرجان.

(٦) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة: « قال أبو عاصم: حكى المحاملى الأخير فى « المجموع » عنه مسائل. قال [يعنى أبا عاصم]: وروى عن الربيع أن الشافعى كان يتختم باليسار ».

أخبرنا يعقوب بن أحمد الصَّيْرَفىّ ، سماعا ، أخبرنا الحسن بن أحمد المَخْلَدِىّ ، إملاءً ، لاثنتى عشرة خلت من صفر سنة ست وثمانين وثلاثمائة ، أخبرنا أبو نُعَيم عبد الملك بن محمد بن عَدِىّ الفقيه ، حدثنا أبو أيوب سليمان بن عبد الحميد البَهْرانِى[1] ، حدثنا أبو عقبة وَسَّاج[2] بن عقبة ، حدثنا هِقْل[3] بن زياد ، عن الأوزاعىّ ، عن الزُّهْرِىّ ، عن أبى سَلَمة ، عن أبى هريرة ، عن النبى ﷺ ، قال : « إنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِى[4] مِنَ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ » .

وبه إلى أبى نُعَيم ، حدّثنا أبو زيد عمر بن شَبّة البَصْرِىّ ، حدّثنا عبد الوهّاب الثَّقَفِىّ ، حدثنا أيوب ، عن أبى قِلابة ، عن أنس قال : أُمِر بِلال رضى الله عنه أن يَشْفَع الأذان ويُوتِر الإقامة .

وبه إلى أبى نُعَيم : حدثنا أحمد بن عيسى اللَّخْمِىّ ، حدثنا عمرو بن أبى سَلَمة ، حدثنا عبد الرَّحيم بن زيد العَمِّىّ ، عن أبيه ، عن سعيد بن جُبَير ، عن ابن عباس ، عن النبى ﷺ ، قال : « خَمْسُ دَعَوَاتٍ يُسْتَجَابُ لَهُنَّ ؛ دَعْوَةُ المَظْلُومِ حَتَّى يَنْتَصِرَ ، وَدَعْوَةُ الحَاجِّ حَتَّى يُصْدِرَ ، وَدَعْوَةُ المُجَاهِدِ حَتَّى يَقْفُلَ ، وَدَعْوَةُ الْمرِيضِ حَتَّى يَبْرَأَ ، وَدَعْوَةُ الأَخِ لأَخِيهِ بِظَهْرِ الغَيْبِ »[5] .

---

(١) فى الأصول : « النهرانى » بالنون . ولم نجد هذه النسبة فى كتب الأنساب ، فأثبتناه بالباء الموحدة من المشتبه ٦٦١ . وهى بفتح الباء الموحدة وسكون الهاء وفتح الراء وفى آخرها النون ، نسبة إلى بهراء ، قال ابن الأثير : وهى قبيلة نزل أكثرها مدينة حمص ، من الشام . اللباب ١/١٥٦ .

(٢) فى المطبوعة : « وشاح » بالشين المعجمة والحاء المهملة . وفى : ج ، ز : « وساح » بالمهملتين وأثبتناه بالسين المهملة والجيم من المشتبه ٦٦١ . والقاموس (و س ج) .

(٣) فى المطبوعة : « همل » بالهاء والميم . وأثبتناه بالهاء المكسورة والقاف من : ج ، ز ، والمشتبه ٦٦١ .

(٤) فى : ج ، ز : « ليجرى » والمثبت فى المطبوعة . ويستأنس له بما فى صحيح مسلم (باب بيان أنه يستحب لمن رئى خاليا بامرأة ، وكانت زوجته ، أو محرما له أن يقول : هذه فلانة ؛ ليدفع سوء الظن به . من كتاب السلام) ٤/١٧١٢ .

(٥) سيأتى بهذا الإسناد فى ٩/ ٣٢١ .

٢١٥

عبد المنعم بن عبيد الله بن غَلْبُون

أبو الطيّب الحَلَبى المقْرِىء*

نزيل مصر .

ولد سنة تسع وثلاثمائة .

وقرأ على أبى الحسن محمد بن جعفر بن المُسْتَفَاض الفِرْيَابِىّ ، وأبى سهل صالح ابن إدريس ، ونَجْم بن بُدَيْر ، ونصر بن يوسف المُجاهِدِىّ ، وإبراهيم بن عبد الرزّاق الأنْطاكِىّ ؛ وخلائـق .

أخذ عنه خلائـقُ .

مولده فى رجب سنة تسع وثلاثمائة(١) .

ومات بمصر فى جمادى الأولى ، سنة تسع وثمانين وثلاثمائة .

---

* له ترجمة فى : حسن المحاضرة ١/٢٨٠ ، شذرات الذهب ٣/١٣١ ، طبقات القراء ١/٤٧٠ ، العبر ٣/٤٤ ، مرآة الزمان ٢/٤٤٢ ، النشر فى القراءات العشر ١/٧٨ ، وفيات الأعيان ، فى ترجمة مكى بن حموش ٤/٣٦٤ ، وهو فيه : « عبد المنعم بن غلبون » .

وقد وردت ترجمته فى الطبقات الوسطى على هذا النحو :

عبد المنعم بن عُبيد الله بن غلبون بن المبارك

أبو الطيب الحلبى المقرىء

مؤلف كتاب « الإرشاد » فى القراءات .

وهو والد أبى الحسن المقرىء مؤلف « التذكرة » .

عِداده فى المصريين . سكنها مدة .

سمع الحديث من عبيد الله بن الحسين الأنطاكىّ ، وأحمد بن محمد بن عُمارة الدمشقىّ وعدىّ بن عبد الباقى وغيرهم .

حدَّث عنه جعفر بن محمد المِيماسِىّ ، والحسن بن إسماعيل الضرَّاب ، وجماعة .

مولده فى رجب سنة تسع وثلاثمائة ، ومات بمصر سنة تسع وثمانين وثلاثمائة .

(١) ذكر المصنف فى أول الترجمة سنة مولده .

٢١٦

عبد الواحد بن الحسين بن محمد القاضى
أبو القاسم الصَّيْمَرِىّ*

نزيل البصرة .

أحد أئمة المذهب .

قال الشيخ أبو إسحاق[1] : كان حافظا للمذهب ، حَسَن التصانيف[2] .

والصَّيْمَرِىّ بفتح الصاد المهملة وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها ، وفتح الميم ، وفى آخرها الراء ، أُراه ، والله أعلم ، منسوبا إلى نهر من أنهار البصرة ، يقال له : الصَّيْمَر ، عليه عِدَّة قرى . أما الصَّيْمَرَة فبلدٌ بين ديار الجبل وخُوزِسْتان ، فما إخال هذا الصَّيْمَرِىّ منسوبا إليها .

وبالصَّيْمَرِىّ تخرّج جماعة منهم القاضى الماوْرَدِىّ .

ومن تصانيفه « الإيضاح فى المذهب » نحو سبعة مجلّدات ، وله كتاب « الكفاية » و « كتاب فى القياس والعِلَل » و « كتاب صغير فى أدب المفتى والمستفتى » و « كتاب فى الشروط » .

توفى الصَّيْمَرِىّ بعد سنة ست وثمانين وثلاثمائة .

---

* له ترجمة فى : تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٦٥ ، طبقات الشيرازى ١٠٤ ، طبقات ابن هداية الله ٤٣ . وانظر : سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٤ وحواشيه .

(١) قبل هذا فى الطبقات الوسطى وطبقات الشيرازى :

« سكن البصرة وحضر مجلس القاضى أبى حامد المَرْوَرُّوذىّ ، وتفقه بصاحبه أبى الفياض ، وارتحل الناس إليه من البلاد ، و » .

(٢) فى الأصول : « التصنيف » والمثبت من الطبقات الوسطى ، وطبقات الشيرازى .

(ومن المسائل عنه)

● ذهب إلى أنه لا يجوز لمن بعضُ بدنه نَجِس مَسُّ المصحف[1] .

---

(1) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة :

● وأن الرجل لا يملك الكَلأَ النابتَ فى مِلْكه .

● وقال : إن النَّثر سُنَّة . والصحيح أنه خلاف الأَوْلى . وقيل : مكروه .

وهذه المسألة من المسائل التى فرَّق الأصحاب فيها بين خِلاف الأَوْلى والمكروه . وهى عديدة ، منها هذه ، ومنها :

● صوم يوم عرفة للحاجّ ، فيه وجهان ، أصحهما : ليس مكروها ، بل خلاف الأولى .

● ومنها : إذا تلبَّس بصوم تطوُّع أو صلاته ، فيُكره له الخروجُ منه بغير عذر . وقيل : خلاف الأولى ، لا مكروه .

● ومنها : لا تُكْرَه عمارات الدُّور ، وسائر العَقار للحاجة . والأَوْلى تركُ الزيادة . وربما قيل : تُكْرَه الزيادة .

● ومنها : نَفْضُ اليد فى الوُضوء . فيه أَوجُه ، أصحها : أنه مستوى الطرفين . والثانى : مكروه . والثالث : تركُه أولى .

● ومنها : المعتكف يغسل يده فى الطَّسْت حتى لا يتلوَّث المسجد ، فإن غسل من غير طَسْت كُرِه . وقيل : لا ، ولكن الأحسن غيره . ذكره الرُّويانىّ فى « البحر » .

● ومنها : الزيادة على الثلاث فى الوضوء . فيه أوجُه ، جمعها النووىّ فى « شرح المهذَّب » ، أصحها : أنه يكره كراهةَ تنزيه . والثانى : يَحْرُم . والثالث : خِلاف الأَوْلى .

● ومنها : إذا طلَّقها فى الحيض استحبّ له مراجعتها .

قال الإمام : والمراجعة وإن كانت مستحبة فلا نقول : تركها مكروه .

وقال النووىّ : فى هذا نظر . وينبغى أن يقال : مكروه ، للحديث الوارد فيها ، ولدفع الإيذاء . =

● وذهب كما نقل صاحب « البحر » عنه فى « باب قتل المرتد » إلى أن مَن سبّ الصحابة معتقِدا مُصِرًّا عليه كفَر ، كما لو سبّ رسول الله ﷺ .

● حُكِى فى « البيان » أن الصَّيْمَرِىّ حكى قولا أن الحجر المستنجَى به إذا غُسل بشىء من المائعات طَهُر .

● وحُكى أيضا فى « البيان » أن الصَّيْمَرىّ قال : عورة الصبىّ قبل سبع سنين السوأتان فقط ، قال : وتتغلظ بعد التسع ، قال : وأما بعد العشر فكالبالغ ، لإمكان البلوغ .

● قلت : وما ذكره الإمام ماشٍ على قاعدته التى أصَّلَها فى أصول الفقه ، من أن المكروه هو ما ورد فيه نهى مخصوص . وهذا لم يرد فيه نهى مخصوص . وأما الحديث فإنما فيه الأمر بالمراجعة ، والأمر بالشىء ليس نهيًا عن ضِدّه ، ولا مستلزِمًا لذلك على اختيار الإمام ، وكان كلامُه فى الفقه جاريًا على ما أصَّلَه ، رضى الله عنه .

● ومنها : يُكْرَه أن يقال لغير الأنبياء : فلان صلوات الله عليه . وقيل : هو خلاف الأولى والأدبِ .

● ومنها : المستحَبُّ أَلَّا يكونَ موضعُ الإمامِ أعلى من موضع المأمومين ، إلا أن يريد تعليمهم ، فهو خلاف الأَوْلى . وأطلق ابن الصَّبَّاغ والمتولِّى فيه لفظَ الكراهة . والمشهور الأول .

* إذا باع سمكة وفى بطنها سمكة ، ففى دخولها فى البيع أَوْجُه . نقلها صاحب « الاستقصاء » أحدُها ، وبه قال الصَّيمرىّ : إن كان هذا الحوتُ مما يأكل الحِيتان دخل فى بيعه ، وإلا فلا .

والثانى ، وبه جزم الماوَرْدىّ : دخولُ السمكة فى بيع السمكة التى هى فى بطنها مطلقا .

والثالث : عدم الدخول مطلقا ، وأنه باقٍ على مِلك البائع .

والرابع : إن كان صغيرا دخل فى البيع ، وإن كان كبيرا فلا .

قال الرافعى فى القسم الثانى من المناهى .

انتهى ما فى الطبقات الوسطى من مسائل الصَّيْمَرِىّ . وبعد ذلك بياض كبير. وواضح أن السياق مبتور .

● وفى « شرح الكفاية » للصَّيْمَرِىّ : إن ادَّعى الرجل الغَناء ، ليأخذ من وقف الأغنياء لم يُقبَل إلا ببيّنة ، وإن كان الوقف على الفقراء فادّعى الفقر : قُبل من غير بيّنة .

● وذكر فى « شرح الكفاية » أنه لا يصح بيع الخيل لأهل الحرب . وعبارته « لو باع سلاحا أو خيلا ، على أهل الحرب نقضنا البيع ، إن قدرنا على ذلك » .

٢١٧

عبيد الله بن محمد بن محمد بن عبيد الله
الواعظ أبو أحمد المذكّر*

---

* له ترجمة مختصرة فى تاريخ جرجان ٢٣٤ ، وقد أورد المصنف ترجمته فى الطبقات الوسطى على هذا النحو :

عبيد الله بن محمد بن محمد بن عبيد الله
الواعظ أبو أحمد بن أبى عبد الله المذكِّر الجُرْجانِىّ

كان والده من العُبَّاد ، وتقدّم هو على أبيه فى علم أهل الحقائق ، ورُزق فيه لسانا وبيانا .

وسمع الحديث من الأصمّ وغيره .

قال الحاكم : توفى بخُوج فجأة سنة ثمانين وثلاثمائة ، وهو ابن ثلاث وستين سنة . فبينا أنا ذات يوم متوجِّه إلى الميدان استقبلنى جماعة من المستورين والصوفية ، فسألونى أن أستعمل السُّنَّة فى الصلاة على الغائب ، وأن أصلِّى على أبى أحمد فنزلت معهم إلى ميدان الحسين ، ثم صلَّيت على أبى أحمد ، ثم قاسيْت منه ما قاسيت .

قال ابن الصلاح : أُراه أنكره عليه المخالفون ، لاستيلائهم حينئذ .

٢١٨
عبيد

مصغر ، وغير مضاف ، وربما قيل : عبيد الله ، مضافا ، وإياه أورد ابن باطِيش فى « الطبقات » هو :

عبيد بن عمر بن أحمد بن محمد
أبو القاسم القَيْسِىّ البَغدادِىّ*

نزيل قُرْطُبَة .

وهو المشهور بعُبيد الفقيه .

أخذ عن الإصْطَخْرِىّ ، وسمع من أبى القاسم البَغَوِىّ ، والطَّحاوِىّ ، وابن صاعد وغيرهم .

وفى القراءات على ابن مجاهد ، وابن شَنَبُوذ .

وكان صاحبُ الأندلس الملقّب بالمستنصِر يجلّه ويعظّمه كثيرا .

توفى بقُرْطُبَة ، فى ذى الحجة سنة ستين وثلاثمائة .

٢١٩
عُتْبة بن عُبيد الله بن موسى بن عيسى بن عبيد الله الْهَمَذانِىّ
القاضى أبو السَّائب**

كان أحد العلماء الأئمة ، وأوّل من ولى قضاء القضاة ببغداد ، من الشافعية .

وكان أبوه تاجرا فاشتغل هو بالعلم ، وغَلب عليه فى الابتداء التصوّف ، وسافر فلقَى

---

* له ترجمة وافية فى : تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس ١/٢٩٥ .

** له ترجمة فى : البداية والنهاية ١١/٢٣٧ ، تاريخ بغداد ١٢/٣٢٠ ، ترجمة وافية ، شذرات الذهب ٣/٥ ، طبقات ابن هداية الله ٢٣ ، العبر ٢/٢٨٧ ، الكامل لابن الأثير ٦/٣٦٠ ، النجوم الزاهرة ٣/٣٢٩ . وهو فى البداية وتاريخ بغداد : « عتبة بن عبد الله » .

الجُنَيد ، وصحب الأئمة ، وكتب الحديث ، ثم ولى قضاء مَراغَةَ ، ثم تقلّد قضاء أَذْرَبِيجان كلّها ، ثم قضاء هَمَذَان ، ثم دخل بغداد ، وعظُم جاهه ، وولى قضاء القضاة .

حدّث عن عبد الرحمن بن أبى حاتم الرازىّ ، وغيره .

وقد رآه بعضهم بعد موته فى المنام فقال : ما فعل الله بك ؟ فقال : غفر لى ، وأمر بى إلى الجنة ، على ما كان منى من التخليط ، وقال : آليتُ ألا أعذِّبَ أبناء الثمانين .

توفى سنة خمسين وثلاثمائة .

٢٢٠

على بن أحمد بن إبراهيم
أبو الحسن البُوشَنْجىّ *

الصوفىّ الزّاهد الوَرِع ، العالم المجرّد .

ورد نَيْسَابور ، فصحب أبا عثمان الحِيرِىّ الزّاهد مدّة ، ثم خرج فلقَى شيوخ[1] التصوّف بالعِراقَيْن ، والشام ، ثم فى آخر عمره اعتزل الناس .

سمع الحديث من أبى جعفر السَّامىّ[2] ، والحسين بن إدريس الأنصارىّ الهرويَّيْن ، وغيرهما .

توفى بنَيْسَابور ، سنة سبع وأربعين وثلاثمائة .

قال الحاكم : سمعت أبا سعيد بن أبى بكر بن أبى عثمان يقول : ورد أبو الحسن البُوشَنْجِىّ على أبى عثمان فسُئل أن يقرأ فى مجلسه ، فقرأ ، فبكى أبو عثمان حتى غُشِىَ عليه ،

---

* له ترجمة فى حلية الأولياء ١٠/٣٧٩ ، الرسالة القشيرية ٣٧ ، طبقات الشعرانى ١/١٠٣ ، طبقات الصوفية ٤٥٨ واسمه فيها : « على بن أحمد بن سهل » وفيها أيضا أنه توفى سنة ٣٤٨ ، المنتظم ٦/٣٩١ وفيه : « على ابن سهل » النجوم الزاهرة ٣/٣٢٠ . ويلاحظ أن الحلية والشعرانى ذكرا « البوسنجى » بإهمال السين وقد اضطربت أصولنا ، فمرة تذكر : « البوسنجى » بالإهمال ، ومرة بالإعجام فأثبتناه بالإعجام استنادا إلى معظم المصادر .

(١) فى الأصول : « شيخ » والتصحيح من الطبقات الوسطى .

(٢) فى أصول الطبقات الكبرى « الشامى » بالشين المعجمة . وصوابه بالسين المهملة من الطبقات الوسطى . وهو « محمد بن عبد الرحمن » . وانظر الصفحات ٤٥ ، ٦٤ ، ٢٧٦ .

وحُمِل إلى منزله ، فكان يقال : قتله صوتُ البُوشَنْجِيّ ، ثم إن أبا عثمان توفِّيَ فى تلك العِلَّة[1] ، وقال : سمعت الأستاذ أبا الوليد يقول : يومَ تُوُفِّيَ أبو الحسن دخلت عليه عائدا ، فقلت له : ألا تُوصِي بشيء ؟ فقال : بلى ، أُكَفَّن فى هذه الخُرَيْقات ، وأُحْمَل إلى مَقْبرة من مقابر المسلمين ، ويتولّى الصلاة علىّ رجلٌ من المسلمين .

قال : وسمعت أبا الحسن البُوشَنْجِيّ ، ودخل على الشيخ أبى بكر بن إسحاق ، ورجلٌ من المتَّهَمين بالإلحاد يقرأ عليه ، فأخذ أبو الحسن ينظر إليه ساعةً طويلةً ، ولم يكن عرفه ، فلما خرج مِن عنده ، قال لبعض أصحابه : ذاك القارئ خَشِيتُ عليه أنه مُلحِد .

وروى عنه الحاكم حديثا واحدا مسنَدا ، ثم قال : ما أرى أن أبا الحسن حدّث بحديثٍ مسنَدٍ غير [هذا][2] .

٢٢١

على بن أحمد بن الحسن

الفقيه أبو الحسن العَرُوضِيّ

قال الحاكم : كان من أعيان فقهاء الشافعيّين من أصحاب أبى الحسن البَيْهَقِيّ .

قال : وكان يدرِّس بنَيْسابور سنين .

قال : وسمع بنَيْسابور : أبا عمرو الحِيرِىّ ، والمؤمَّل بن الحسن ، وأقرانَهما ، وكتب الكثير عن أبى العباس الدَّغَوْلِيّ ، بسَرْخَس ، واعتزل فى آخر عمره ، ورفض المجلس ، وحدَّث .

توفى ليلة الأربعاء السادس والعشرين من شهر ربيع الأول ، سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة .

روى عنه الحاكم حديثا واحدا فى ترجمته .

---

(١) فى الأصول : « فى تلك الليلة » والمثبت من الطبقات الوسطى .

(٢) سقط من : ز ، د . وهو فى : ج ، والمطبوعة .

٢٢٢

على بن أحمد بن المَرْزُبان*

بفتح ميم المَرْزُبان ، وضم الزاى ، بعدها باء موحدة

هو أحد أركان المذهب ورُفعائه .

الشيخ الإمام أبو الحسن ، من بغداد .

تفقه على أبى الحسين بن القطّان .

قال الخطيب : كان أحدَ الشيوخ الأفاضل ، درَس عليه أبو حامد[1] الإسفرَايينىّ ، أوّلَ قدومه بغداد .

وقال الشيخ أبو إسحاق : كان فقيها ورعا ، حُكى [عنه][2] أنه قال : ما أعلم لأحد علىّ مَظْلَمة .

قال الشيخ : وقد كان فقيها يعلم أن الغِيبَة من المَظالم .

توفى[3] فى رجب ، سنة ست وستين وثلاثمائة ، بعد شيخه ابن القَطّان بسبع سنين .

(ومن الفوائد وغرائب الفروع عنه)

● قال الدارِمِىّ : إذا نوى المتوضئ إبطال عضو مضى لم يبطُل ، وما[4] فى الحال يبطُل . وما يأتى على وجهين ، قاله ابن المَرْزُبان ، وقال ابن القَطّان : فى جميعه وجهان .

قلت : وهذه غير مسألة قطع الوضوء .

---

* له ترجمة فى : البداية والنهاية ٢٨٩/١١ ، تاريخ بغداد ٣٢٥/١١ تهذيب الأسماء واللغات ٢١٤/٢ قال : « والمرزبان بفتح الميم ثم راء ساكنة ، ثم زاى مضمومة ، ثم باء موحدة . وهو فارسى معرب . وهو زعيم فلاحى العجم . وجمعه : مرازبة » ، شذرات الذهب ٥٦/٣ ، طبقات ابن هداية الله ٢٨ ، وفيات الأعيان ٤٤٣/٢ .

(١) فى المطبوعة : « أحمد » والتصويب من سائر الأصول ، وطبقات الشيرازى ، وتاريخ بغداد .

(٢) سقط من المطبوعة ، وهو من : ج ، ز والشيرازى .

(٣) فى الطبقات الوسطى : « قال الخطيب : وذكر لى أحمد بن على التوزى أنه توفى ... » وانظر تاريخ بغداد .

(٤) فى المطبوعة : « وأما » وأثبتنا ما فى : ج ، ز .

عليّ بن إسماعيل بن أبى بِشر ، واسمه إسحاق بن سالم بن إسماعيل ابن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبى بُرْدة ابن صاحب رسول الله ﷺ أبى موسى عبد الله بن قَيْس*

شيخنا وقدوتنا إلى الله تعالى .

الشيخ أبو الحسن الأشعَرِىّ البَصْرِىّ .

شيخ طريقة أهل السنّة والجماعة ، وإمام المتكلِّمين ، وناصر سنّة سيّد المرسَلين ، والذابّ عن الدين ، والساعى فى حفظ عقائد المسلمين ، سعيًا يبقى أثُره إلى يوم يقوم الناس لربّ العالَمين .

إمام حَبْر ، وتَقِىّ بَرّ ، حمى جَناب الشَّرع من الحديث المفتَرى ، وقام فى نُصرة ملّة الإسلام فنصرها نصرًا مؤزَّرا :

بِهِمّةٍ فى الثُّريَّا إثْرُ أَخْمَصِها   وعَزْمةٍ ليس مِن عاداتها السَّأَمُ

وما بَرِح يُدلِج ويسير ، وينهض بساعد التشمير ، حتى نقَّى الصدور من الشُّبَه ، كما يُنَقَّى الثوبُ الأبيضُ من الدَّنَس ، ووق بأنوار اليقين من الوقوع فى ورطات ما التبس ، وقال فلم يترك مَقالا لقائل ، وأزاح الأباطيل ، والحقُّ يدفع تُرَّهاتِ الباطل .

ولد الشيخ سنة ستين ومائتين .

وكان أولا قد أخذ عن أبى علىّ الجُبَّائِىّ ، وتبعه فى الاعتزال .

يقال : أقام على الاعتزال أربعين سنة ، حتى صار للمعتزلة إمامًا ، فلما أراده الله لنَصْر دينه ، وشَرَح صدره لاتِّباع الحق ، غاب عن الناس فى بيته خمسةَ عشَرَ يوما ، ثم خرج إلى الجامع وصَعِد المِنْبر ، وقال : معاشرَ الناس ، إنما تغيّبت عنكم هذه المدّة ؛ لأنى نظرت

---

* له ترجمة فى الأنساب ٣٩ ا ، البداية والنهاية ١١/١٨٧ ، تاريخ بغداد ١١/٣٤٦ ، الجواهر المضية فى طبقات الحنفية ١/٣٥٣ ، شذرات الذهب ٢/٣٠٣ ، العبر ٢/٢٠٢ ، الفهرست ١٨١ ، مفتاح السعادة ٢/٢٢ ، النجوم الزاهرة ٣/٢٥٩ ، وفيات الأعيان ٢/٤٤٦ . وانظر : سير أعلام النبلاء ١٥/ ٨٥ ، وحواشيه .

فتكافأتْ عندى الأدلّة ، و لم يترجّح عندى شيء على شيء ، فاستهديت الله تعالى ، فهدانى إلى اعتقاد ما أودعتُه فى كتبى هذه ، وانخلعتُ من جميع ما كنت أعتقده ، كما انخلعت من ثوبى هذا ، وانخلع من ثوب كان عليه ورمى به ، ودفع الكتب التى ألّفها على مذاهب أهل السُّنّة إلى الناس .

ويُحكى من مبدأ رجوعه أنه كان نائما فى [شهر][1] رمضان ، فرأى النبىّ ﷺ فقال له : ياعلىّ ، انصُر المذاهب المرويّة عنّى ، فإنها الحق . فلما استيقظ دخل عليه أمرٌ عظيم ، و لم يزِل مفكّرا مهموما من ذلك ، وكانت هذه الرؤيا فى العَشْر الأُول ، فلما كان العَشْر[2] الأوسط ، رأى النبىّ ﷺ فى المنام[3] ثانيا فقال : ما فعلتَ فيما أمرتُك به[4] ؟

فقال : يا رسول الله ، وما عسى أن أفعل وقد خرجتْ للمَذاهب المرويّة عنك مَحامِلُ صحيحة .

فقال لى : انصر المذاهب المرويَّة عنِّى فإنها الحق .

فاستيقظ وهو شديد الأسف والحزن ، وأجمع على ترك الكلام ، واتّباع الحديث وملازمة تلاوة القرآن .

فلما كانت ليلة سبع وعشرين ، وكان من عادته سَهَرُ تلك الليلة أخذه من النُّعاس مالم يتمالك معه السهر ، فنام وهو يتأسّف[5] على ترك القيام فيها فرأى النبىّ ﷺ ثالثا ، فقال له : ما صنعتَ فيما أمرتك به ؟

فقال : قد تركتُ الكلامَ يا رسول الله ، ولزمتُ كتاب الله وسنّتك .

فقال له : أنا ما أمرتك بترك الكلام ، إنما أمرتك بنُصْرَة المذاهب المرويّة عنّى ، فإنها الحق .

---

(١) زيادة من : ج ، ز على ما فى المطبوعة .
(٢) فى المطبوعة : « من العشر » وقد سقطت « من » من سائر الأصول ، ومن تبيين كذب المفترى ٤٠ .
(٣) فى المطبوعة : « ثانيا فى المنام » وأثبتنا ما فى سائر الأصول .
(٤) هكذا فى المطبوعة ، والتبيين ٤١ . وفى سائر الأصول : « فيه » .
(٥) فى المطبوعة : « متأسف » والمثبت فى سائر الأصول .

قال ، فقلت : يا رسول الله ، كيف أدَع مذهبا تصوّرتُ مسائلَه ، وعرفتُ[1] دلائله منذ ثلاثين سنة ، لرؤيا ؟

قال : فقال لى : لولا أنى أعلم أن الله يُمدُّك[2] بمَدَد مِن عنده لَما قمت عنك حتى أبيّن لك وجوهها ، فجِدّ فيه ، فإن الله سيُمِدّك بمَدَد من عنده . فاستيقظ وقال : ما بعدَ الحقّ إلا الضلالُ . وأخذ فى نُصْرَة الأحاديث فى الرؤية والشفاعة [والنظر][3] وغير ذلك .

وكان يُفتح عليه من المَباحث والبراهين بما لم يسمعه من شيخ قطُّ ، ولا اعترضه به خَصْم ، ولا رآه فى كتاب .

قال الحسين بن محمد العَسْكَرِىّ : كان الأشعرىّ تلميذًا للجُبَّائىّ ، وكان صاحبَ نظر ، وذا إقدام على الخصوم ، وكان الجُبَّائىّ صاحبَ تصنيف وقلم ، إلا أنه لم يكن قويًّا فى المناظرة ، فكان إذا عرضت مناظرة ، قال للأشْعَرِىّ : نُبْ عنّى .

وقال الأستاذ أبو سهل الصُّعْلُوكِىّ : حضرْنا مع الشيخ أبى الحسن مجلِسَ عَلَوِىٍّ بالبصرة ، فناظر المعتزلة ، خذلهم الله ، وكانوا ، يعنى كثيرا ، فأتى على الكُلّ وهزمهم ، كلّما انقطع واحد [تناول الآخر][4] حتى انقطعوا عن آخرهم ، فعُدنا فى المجلس الثانى ، فما عاد منهم أحد ، فقال بين يدى العَلَوِىّ : يا غلامُ ، اكتب على الباب : فَرُّوا .

وقال الإمام أبو بكر الصَّيْرَفِىّ : كانت المعتزلة قد رفعوا رءوسهم حتى أظهر الله الأشعرىّ ، فحجزهم فى أقماع السِّمْسِم .

وقال الأستاذ أبو عبد الله بن خَفِيف : دخلت البصرة أيامَ شبابى ، لأرى أبا الحسن الأشْعَرِىّ لمّا بلغنى خبرُه ، فرأيت شيخًا بَهِىّ المنظر ، فقلت : أين منزلُ أبى الحسن الأشْعَرِىّ ؟ فقال : وما الذى تريد منه ؟ فقلت : أحب أن ألقاه ، فقال : ابْتكِر غدًا إلى هذا الموضع . قال : فابتكرت ، فلما رأيته تبعته ، فدخل دار بعض وجوه البلد ، فلما أبصروه

---

(١) ضبطت فى الطبقات الوسطى بتشديد الراء المفتوحة ، ضبط قلم .

(٢) فى المطبوعة : « سيمدك » والمثبت فى سائر الأصول ، والتبيين .

(٣) زيادة من الطبقات الوسطى ، والتبيين .

(٤) فى الطبقات الوسطى مكان هذا : « أخذ الآخر » بضم الراء .

أكرموا محلَّه ، وكان هناك جمع من العلماء ، ومجلس نَظر ، فأقعدوه فى الصدر ، ثم سئل[١] بضعهم مسألة[٢] ، فلما شرع فى الجواب دخل الشيخ ، فأخذ يرد عليه ويناظره حتى أفحمه ، فقضيت العجبَ من علمه وفصاحته ، فقلت لبعض مَن كان عندى : مَن هذا الشيخ ؟ فقال : أبو الحسن الأَشْعَرِىّ .

فلما قاموا تبعته ، فقال لى : يا فتى ، كيف رأيتَ الأَشْعرِىّ ؟ فخدمته ، وقلت : يا سيدى كما هو فى مَحَلِّه ، ولكن لِم لا تسأل أنت ابتداءً ؟ فقال : أنا لا أكلِّم هؤلاء ابتداءً ، ولكن إذا خاضوا فى ذِكر ما لا يجوز فى دين الله رددنا عليهم ، بحكم ما فرض الله سبحانه وتعالى علينا من الرّد على مخالِفى الحق .

ورُويت هذه الحكاية عن ابن خَفِيف على وجه آخر ، يشترك معها بعد الدلالة على عظمة الشيخ ومحلِّه فى[٣] العلم ، فى أنه كان لا يتكلّم فى علم الكلام إلا حيث يجب عليه ؛ نصرًا للدين ودَفْعًا للمبطلين .

وقد قدّمنا الحكاية على وجه كَيِّسٍ[٤] من كلام والد الإمام فخر الدين فيما أحسَب ، أو من كلام ابن خفيف نفسه فى ترجمة ابن خفيف[٥] .

قال علماؤنا : كان الشيخُ صاحبَ فِراسة ونظرٍ بنور الله ، وكان ابن خفيف كما عُرِف حاله ، من[٦] أرباب الأحوال وسادة المشايخ ، فلما أبصره الشيخ وفهم عنه ما يريد أحبّ ألا يراه إلا على أكمل أحواله من العلم وهو وقت المناظرة ؛ فإن أوّل نظر يثبُت فى القلب ويرسَخ ، فأراد الشيخ تربية ابن خفيف ؛ فإنه إذا نظره فى أكمل أحواله امتلأ قلبه بعظمته ، فانقاد لما يأتيه من قِبَله .

---

(١) فى الطبقات الوسطى : « ثم إنه » .
(٢) فى المطبوعة : « عن مسألة » وقد سقطت « عن » من سائر الأصول .
(٣) فى المطبوعة : « من » والمثبت من : ج ، ز .
(٤) فى المطبوعة : « ليس » والتصويب من : ج ، ز .
(٥) انظر صفحة ١٥٩ .
(٦) فى المطبوعة : « من حاله » وقد سقطت « من » من سائر الأصول .

قالوا : وكان الشيخ رضى الله عنه سيِّدا فى التصوف واعتبار القلوب ، كما هو سيّد فى علم الكلام وأصناف العلوم .

وقال الأستاذ أبو إسحاق الإسفَراينيّ : كنت فى جَنْب الشيخ أبى الحسن الباهِلِىّ كقطرة فى جَنب البحر . وسمعت الباهِلِىّ يقول : كنت فى جَنب الأَشْعَرِىّ كَقَطرة فى جنب البحر .

وقال لسان الأُمَّة القاضى أبو بكر : أفضل أحوالى أن أفهم كلام أبى الحسن .

قال أبو الفضل السهلكى : حكى لنا الفقيه الثقة أبو عمر الرَّزْجاهِى[1] ، قال : سمعت الأستاذ الإمام أبا سَهل الصُّعْلُوكِىّ ، أو الشيخ الإمام أبا بكر الإسماعيلىّ ، والشك منِّى ، يقول : أعاد الله تعالى هذا الدِّين بعد ما ذهب ، يعنى أكثره ؛ بأحمد ابن حنبل ؛ وأبى الحسن الأَشْعَرِىّ ، وأبى نُعَيْم الإسْتِرَابَاذِىّ .

وأما اجتهاد الشيخ فى العبادة والتألُّه فأمرٌ غريب .

ذكر مَن صحبه[2] أنه مكث عشرين سنة يصلّى الصبح بوضوء العَتَمَة ، وكان يأكل من غَلَّة قرية وقفها جَدُّه بِلال بن أبى بُرْدة بن أبى موسى الأَشْعَرِىّ على نَسْله .

قال : وكانت نفقته فى كلّ سنة سبعةَ عشَرَ درهما ، كل شهر درهم وشىء يسير .

واعلم أنا لو أردنا استيعاب مناقب الشيخ لضاقت بنا الأوراق ، وكَلَّت الأقلام ، ومن أراد معرفة قدره ، وأن يمتلئ قلبُه من حبّه ، فعليه بكتاب « تبيين كَذِب المفترِى ، فيما نُسب إلى الإمام أبى الحسن الأشعرِى » الذى صنّفه الحافظ ابن عساكر ، وهو من أجلّ الكتب وأعظمها فائدةً ، وأحسنها .

فيقال : كل سنِّىٍّ لا يكون عنده كتاب « التبيين » لابن عساكر فليس من أمر نفسه على بصيرة .

---

(١) بفتح الراء وسكون الزاى وفتح الجيم ، وفى آخرها الهاء ، هذه النسبة إلى رزجاه ، وهى قرية من قرى بسطام ، اللباب ١/٤٦٥ .

(٢) فى ج ، ز : « صحب » والمثبت فى المطبوعة .

ويقال : لا يكون الفقيه شافعيًّا على الحقيقة حتى يحصِّل كتاب « التبيين » لابن عساكر . وكان مَشْيختنا[1] يأمرون الطلبة بالنظر فيه .

وقد زعم بعض الناس أن الشيخ كان مالِكىّ المَذْهب ، وليس ذلك بصحيح ، إنما كان شافعيًّا ، تفقّه على أبى إسحاق المَرْوَزِىّ ، نصَّ على ذلك الأستاذ أبو بكر ابن فُورَك فى « طبقات المتكلِّمين » والأستاذ أبو إسحاق الإسفَراينىّ ، فيما نقله عنه الشيخ أبو محمد الجُوَيْنِىّ فى « شرح الرسالة » .

والمالكى هو القاضى أبو بكر بن الباقِلّانِىّ شيخ الأشاعرة .

والصحيح أن وفاة الشيخ بين العشرين والثلاثين بعد الثلاثمائة ، والأقرب أنها سنة أربع وعشرين ، وهو ما صحّحه ابن عساكر ، وذكره أبو بكر بن فُورَك ، ويقال : سنة نيِّف وثلاثين .

وأنت إذا نظرت ترجمة هذا الشيخ ، الذى هو شيخ السنة ، وإمام الطائفة فى « تاريخ شيخنا الذهبىّ » ، ورأيت كيف مزَّقها ، وحار كيف يصنع فى[2] قَدْره ، ولم يمكنه البَوْحُ بالغَضِّ[3] منه ، خوفا من سيف أهل الحق ، ولا الصبرُ عن[4] السكوت ، لما جُبِلت عليه طويَّته من بُغْضه ، بحيث اختصر ما شاء الله أن يختصر فى مَدحه ، ثم قال فى آخر الترجمة : من أراد أن يتبحَّر فى معرفة الأَشْعَرِىّ فعليه بكتاب « تبيين كذب المفترى » لأبى القاسم ابن عساكر ، اللهم توفَّنا على السُّنَّة وأدخلنا الجنة ، واجعل أنفسنا مطمئنة ، نحبُّ فيك أولياءك ، ونُبْغِض فيك أعداءك ، ونستغفر للعصاة من عبادك ، ونعمل بمُحْكم كتابك ، ونؤمن بمُتَشابِهِه ، ونَصِفُك بما وصفت به نفسك ، انتهى .

فعند ذلك تقضى العَجبَ من هذا الذهبىّ ، وتعلم إلى ماذا يشير المسكين ! فوَيْحَه ثم وَيْحَه .

---

(١) فى المطبوعة : « مشايخنا » والمثبت من : ج ، ز . قال فى المصباح (ش ى خ) : والمشيخة : اسم جمع للشيخ .

(٢) فى المطبوعة : « يضع من » والمثبت فى سائر الأصول .

(٣) فى المطبوعة : « بالبعض » والكلمة غير واضحة فى : ز . وأثبتنا ما فى : ج ، د .

(٤) فى المطبوعة : « على » والمثبت من سائر الأصول .

وأنا قد قلت غير مرة : إن الذهبيّ أستاذى ، وبه تخرَّجت فى علم الحديث ، إلا أن الحقَّ أَحَقُّ أن يُتَّبع ، ويجب عليَّ تبيينُ الحق ، فأقول :

أما حَوالتك على « تبيين كذب المفترى » وتقصيرك فى مدح الشيخ ، فكيف يسَعَك ذلك ؟ مع كونك لم تُترجم مجسِّما يشبِّه الله بخلقه إلا واستوفيتَ ترجمته ، حتى إن كتابك مشتمِل على[1] ذكر جماعة من أصاغر المتأخّرين من الحنابلة ، الذين لا يُؤْبه إليهم ، قد ترجمتَ كلّ واحد منهم بأوراقٍ عديدة ، فهل عجزت أن تُعطىَ ترجمة هذا الشيخ حقَّها وتترجمه ، كما ترجمت مَن هو دونَه بألف ألف طبقة ، فأىُّ غرضٍ وهوى نفسٍ أبلغُ من هذا ؟ وأقسم بالله يمينا بَرَّةً ما بك إلا أنك لا تحب شَياع اسمِه بالخير ، ولا تقدِر فى بلاد المسلمين على أن تُفصح فيه بما عندك من أمره ، وما تُضمِره من الغَضِّ[2] منه ، فإنك لو أظهرت ذلك لتناولتك سيوفُ الله ؛ وأما دعاؤك بما دعوتَ به فهل هذا مكانه[3] يامِسكين ؟ وأما إشارتك بقولك « ونُبغض أعداءَك » إلى أن الشيخ من أعداء الله ، وأنك تُبغضه ، فسوف تقف معه بين يدى الله تعالى ، يومَ يأتى وبين يديه طوائفُ العلماء من المذاهب الأربعة ، والصالحين من الصوفية ، والجَهابِذة الحفّاظ من المحدِّثين ، وتأتى أنت تَتَكَسَّع[4] فى ظُلَم التجسيم ، الذى تدّعى أنك برىء منه ؛ وأنت من أعظم الدعاة إليه ، وتزعُم أنك تعرِف هذا الفن ، وأنت لا تفهم فيه[5] نَقِيرا ولا قِطْمِيرا ، وليت شِعْرِى ! مَن الذى يصف الله بما وصف به نفسَه ؟ من شبّهه بخَلْقه ؟ أم من قال : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾[6] والأولى بى على الخصوص إمساك عِنان الكلام فى هذا المقام ، فقد أبلغتُ ، ثم أحفظ لشيخنا حقَّه وأُمسك[7] .

---

(١) فى كل الأصول : « من » والمثبت فى المطبوعة .

(٢) فى الأصول : « البغض » وما أثبتناه يوافق حاشية ٣ فى الصفحة السابقة .

(٣) هكذا فى المطبوعة . وفى ج : « نكاية » وفى د : « بكناية » والرسم فى ز مثل ما فى د ، مع إهمال النون .

(٤) فى اللسان (ك س ع) ٨/٣١١ : تكسع فى ضلاله : ذهب . كتسكع .

(٥) فى المطبوعة : « منه » والمثبت من : ج ، ز .

(٦) سورة الشورى ١١ .

(٧) انظر : حواشى سير أعلام النبلاء ١٥/ ٨٦ .

وقد عرَّفناك أن الأوراق لا تنهض بترجمة الشيخ ، وأحلناك على كتاب « التبيين » لا كإحالة الذهبىّ ، إذ نحن نُحيل إحالةَ طالِبٍ محرِّض على الازدياد مِن عظمته ، وذاك يُحيل إحالةَ مجهِّل ، قد سئم وتبرّم بذكر مَحامد مَن لا يُحبّه ، ونحن منبِّهون فى هذه الترجمة على مهمّاتٍ ، لا نرى إخلاء الكتاب عنها[1] ؛ لاشتمالها على نُصْرة دين الله ، وجَمْع كلمة الموحِّدين ، ونذكرها بعد استيفاء ما يختص بترجمة الشيخ .

(ذكر شيء من الرواية عن الشيخ والدلالة على محلِّه من الحديث والفقه)

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ غفر الله له ، بقراءتى عليه ، أخبرنا الشيخان محيى الدين ابن الحَرَسْتَانِىّ ، وتاج الدين محمد بن عبد السلام بن أبى عَصْرُون .

ح : وأخبرنا شيخنا الحافظ أبو الحجّاج المِزِّىّ ، إجازةً ، قال : أخبرنا تاج الدين ، سماعا ، قالا : أجازتنا أم المؤيَّد زينب بنت عبد الرحمن بن الحسن الشَّعْرِىّ[2] ، قالت : أجازنا الشيخ أبو الحسن عبد الغافر بن إسماعيل بن عبد الغافر الفارسىّ ، أخبرنا الشيخ أبو إبراهيم أسعد بن مسعود العُتْبىّ ، أخبرنا الأستاذ أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البَغدادىّ ، ولِى عنه إجازة ، حدثنا القاضى أبو محمد ابن عمر المالِكىّ قاضى إصْطَخْر ، قدم علينا رسولا فى سنة أربع وستين وثلاثمائة ، حدثنا الإمام أبو الحسن علىّ بن إسماعيل الأشعرىّ ، ببغداد ، فى مجلس أبى إسحاق المَرْوَزِىّ ، حدثنا زكريا بن يحيى الساجِىّ ، حدثنا بُنْدَار ، وابن المُثَنَّى ، قالا : حدثنا أبو داود ، حدثنا ابن أبى ذيب ، عن سعيد المَقْبُرِىّ ، عن أبى هريرة أن النبىّ ﷺ ، قال : « السَّبْعُ المَثَانِى فَاتِحَةُ الْكِتَابِ » .

---

(١) فى المطبوعة : « منها » والمثبت فى : ج ، ز .

(٢) فى المطبوعة : « الشغرى » وفى ج : « النشعرى » وفى ز : « الشعرى » بنقطتين . وأثبتنا ما فى العبر ٣٠٣/٤ ، حيث ذكرت زينب فى ترجمة أخيها عبد الرحيم بن أبى القاسم الجرجانى ، أبو الحسن . ولها أيضا ترجمة فى شذرات الذهب ٦٣/٥ . وانظر أعلام النساء ٤٨٥/٢ .

وبه إلى زكريا ، حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبى الشَّوارِب ، حدثنا خالد بن عبد الله الواسِطِىّ ، حدثنا عبد الرحمن بن إسحاق ، عن العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبى هريرة رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « فَاتِحَةُ الْكِتَابِ السَّبْعُ الْمَثَانِى الَّتِى أُعْطِيتُهَا » .

وبه إلى العُتْبىّ ، أخبرنا الإمام أبو منصور البغدادىّ ، سمعت عبد الله بن محمود[1] بن طاهر الصوفىّ يقول : رأيت أبا الحسن الأشعرىّ فى مسجد البصرة وقد أبْهَتَ المعتزلةَ فى المناظرة ، فقال له بعض الحاضرين : قد عرفنا تبحُّرك فى علم الكلام ، وإنى سائلك[2] عن مسألة ظاهرة فى الفقه ، فقال : سل عمّا شئت ، فقال له : ما تقول فى الصلاة بغير فاتحة الكتاب ؟ فقال : حدثنا زكريا بن يحيى الساجِىّ ، [حدثنا عبد الجبّار][3] ، حدثنا سُفيان ، حدثنى الزُّهْرِىّ ، عن محمود ابن الربيع ، عن عُبادة بن الصامت ، عن النبى ﷺ ، قال : « لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ » .

وحدثنا زكريا ، حدثنا بُنْدَار ، حدثنا يحيى بن سعيد ، عن جعفر بن مَيمون ، حدثنى أبو عثمان ، عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : أمرنى رسول الله ﷺ أن أُنادىَ بالمدينة أنه لا صلاةَ إلا بفاتحة الكتاب . قال : فسكت السائل ولم يقل شيئًا[4] .

قد رأيتَ رواية الشيخ هنا عن زكريا الساجِىّ . وروَى أيضًا عن أبى خليفة الجُمَحِىّ ، وسهل بن نوح ، ومحمد بن يعقوب المَقْبُرِىّ[5] ، وعبد الرحمن بن خلف الضَّبِّىّ البصريَّيْن ، وأكثر عنهم فى « تفسيره »[6] وتفسيره كتاب حافل جامع . قال شيخنا الذهبىّ : إنه لما صنّفه كان على الاعتزال .

---

(١) فى تبيين كذب المفترى ١٢٤ : « محمد » .

(٢) فى التبيين : « وأنا أسألك » .

(٣) تكملة من التبيين . وجاء بحاشية ج : « فائدة : سقط بين الساجى وسفيان رجل ، وهو عبد الجبار » . وهو عبد الجبار بن العلاء بن عبد الجبار العطار ، أبو بكر . تهذيب التهذيب ٦/١٠٤ ، الجرح والتعديل ق ١ ، ج ٣ ص ٣٢ .

(٤) عقب هذا فى التبيين : « قال الإمام الحافظ رضى الله عنه : وفى هذه الحكاية دلالة للذكى الألمعى أن أبا الحسن كان يذهب مذهب الشافعى » .

(٥) فى المطبوعة : « المقرى » وأثبتنا ما فى : ج ، ز .

(٦) يقال إنه فى سبعين مجلدا ، ويقال : إنه فى خمسمائة مجلد . انظر حواشى التبيين ١٣٦ .

قلت : وليس الأمر كذلك ، فقد وقفت على الجزء الأول منه ، وكله ردٌّ على المعتزلة ، وتبيين لفساد تأويلاتهم ، وكثرةِ تحريفهم ، وفى مقدمة تفسيره من ذلك ما يقضى ناظرُه العجبَ منه ، وبالله التوفيق .

(مناظرة بين الشيخ أبى الحسن وأبى على الجُبّائىّ فى الأصلح والتعليل)

● سأل الشيخ رضى الله عنه أبا علىّ فقال : أيّها الشيخ ، ما قولك فى ثلاثة ؛ مؤمن وكافر وصبى ؟

فقال : المؤمن من أهل الدرجات ، والكافر من أهل الهَلَكات ، والصبىّ من أهل النجاة .

فقال الشيخ : فإن أراد الصبىّ أن يَرقى إلى أهل الدرجات هل يمكن ؟

قال الجُبّائىّ : لا ، يقال له : إن المؤمن إنما نال هذه الدرجةَ بالطاعة ، وليس لك مثلها .

قال الشيخ : فإن قال : التقصير ليس منِّى ، فلو أحييتَنى كنتُ عملتُ من الطاعات كعمل المؤمن .

قال الجُبّائىّ : يقول له الله : كنتُ أعلم أنك لو بقِيت لعَصَيْت ولَعُوقِبت ، فراعيتُ مصلحتك وأمتُّك قبل أن تنتهىَ إلى سن التكليف .

قال الشيخ : فلو قال الكافر : يا ربِّ ، علمتَ حالَه كما علمتَ حالى ، فهلّا راعيتَ مصلحتى مثلَه .

فانقطع الجُبّائىّ .

قلت : هذه مناظرة شهيرة ، وقد حكاها شيخنا الذهبىّ ، وهى دامغة لأصل مَن يقلِّده ؛ لأن الذى يقلِّده يقول : إن الله لا يفعل شيئا إلا بحكمة باعثة له على فعله ، ومصلحةٍ واقعة ، وهو من[1] المعتزلة فى هذه المسألة ، فلو يدرى شيخنا هذا لَأَضرب عن ذكر هذه المناظرة صَفْحا .

---

(١) فى المطبوعة : « مع » وأثبتنا ما فى : ج ، ز .

ووقع فى زمان شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام استفتاءٌ فى هذه المسألة ، فكتب عليه الشيخ عز الدين والشيخ أبو عمرو بن الحاجب وطائفة .

ومن كلام الشيخ عز الدين فى الجواب : ما أجهل مَن يزعُم أن اللهَ سبحانه لا يجوز أن يخلق شيئا إلا أن يكون فيه جَلْبُ نفع أو دَفعُ ضرر ! تـاللهِ لقد تيمَّموا شاسِعا ، ولقد تحجَّروا واسعا .

ومن جواب ابن الحاجب : أىُّ صلاح فى خَلْق ما هو السبب المؤدّى إلى الكفر ؟

وكأنى أحكى الجوابين إن شاء الله فى بعض تراجم الطبقة السابعة .

● وهذه مسألة مفروغ منها ؛ فمِن أصلنا أنه يقال[1] : لا يجب عليه شىءٌ ، ولا يفعل شيئا لشىء ابتعثه[2] عليه ، بل هو مالك المُلك ، وربُّ الأرباب ، لا حَجْرَ عليه ، له نَقْل عباده من الخير إلى الشر ، ومن النفع إلى الضرّ ﴿ لا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ ﴾[3] .

واعلم أن جواب شيخنا أبى الحسن مأخوذ من قول إمامنا الشافعىّ رضى الله عنه : « القَدَرِيَّة إذا سَلّمُوا العِلْم خُصِموا » ، أى إذا سلَّموا علم الله بالعواقب .

(مناظرة بينهما فى أن أسماء الله هل هى توقيفية ؟)

● دخل رجل على الجُبَّائىّ ، فقال : هل يجوز أن يسمَّى الله تعالى عاقلا ؟

فقال الجُبَّائىّ : لا ؛ لأن العقل مشتقٌّ من العِقال ، وهو المانع ، والمَنْع فى حق الله مُحال ، فامتنع الإطلاق .

قال الشيخ أبو الحسن : فقلت له : فعلى قياسك لا يسمَّى الله سبحانه حكيما ؛ لأن هذا الأسم مشتقٌّ من حَكَمَة اللِّجام ، وهى الحديدة المانعة للدابة عن الخروج ، ويشهد لذلك قول حَسّان بن ثابت رضى الله عنه[4] :

---

(١) فى المطبوعة : « تعالى » والمثبت فى سائر الأصول .

(٢) فى المطبوعة : « يبعثه » والمثبت هو ما أمكن قراءته فى باقى الأصول ، حيث أهمل النقط .

(٣) سورة الأنبياء ٢٣ .

(٤) ديوانه ٦ بشرح البرقوق .

فَنُحْكِم بالقوافِى مَن هَجانا ونضربُ حين تختلِطُ الدِّماءُ

وقول الآخر[1] :

أبَنِى حنيفةَ حكِّموا سُفَهَاءَكُمْ إنى أخاف عليكُمُ أن أُغضبَا

أى نمنع[2] بالقوافى مَن هجانا ، وامنعوا سفهاءكم .

فإذا كان اللفظ مشتقًّا من المنع ، والمنع على الله مُحال لزمك أن تمنع إطلاق حكيم ، عليه سبحانه وتعالى .

قال : فلم يُحِرْ[3] جوابا ، إلا أنه قال لى : فَلِم منعت أنت أن يسمَّى الله سبحانهُ عاقلا ، وأجزْت أن يسمَّى حكيما ؟

قال : فقلت له : لأن طريقى فى مَأخذ أسماء الله الإذنُ الشرعىّ دون القياس اللغوىّ ، فأطلقت حكيما ؛ لأن الشرع أطلقه ، ومنعت عاقلا ؛ لان الشرع منعه ، ولو أطلقه الشرع لأطلقتُه .

قلت : كذا وقع فى هذه المناظرة فى إنشاد البيت « حكِّموا » بالكاف ، وهو المشهور فى روايته ، وكنت أجوِّز أن يكون « حلِّموا » باللام ، لمقابلته بالسفهاء ، ثم رأيت فى كتاب « الكامل »[4] للمبرّد ، رحمه الله تعالى :

أبنى حنيفةَ نَهْنِهُوا سُفهاءَكم إنى أخاف عليكم أن أغْضَبَا
أبنى حَنيفةَ إننى إنْ أهْجُكُم أدَعِ اليَمَامَةَ لا تُوارِى أرْنَبا

وهما لجَرير .

---

(١) ديوان جرير ٥٠ وفيه : « أحكموا » .
(٢) كذا بالمطبوعة . وفى جـ : « يمنع » وفى : ز ، د : « يمتنع » .
(٣) فى المطبوعة : « يجد » والتصحيح من : ج ، ز . قال فى المصباح (ح و ر) : وأحار الرجل الجواب ، بالألف : رده . وما أحاره : ما رده .
(٤) الكامل ٧٣٣/٢ .

(ومن المسائل الفقهية عن الشيخ)

● قال الإمام ، إمامُ الحرمين فى « باب اجتماع الولاة » من « النهاية » فى المرأة تدَّعى غَيْبَة وليِّها ، وتطلب من السلطان أن يزوِّجها ، وتُلحُّ فى ذلك :

اختلف أرباب الأصول فى ذلك ، فذهب قدوتنا فى الأصول إلى أنها تُجاب ، وأقصى ما يمكن السلطانَ أن يستمهلَها ، فإن أبت أجابها .

وذهب القاضى أبو بكر بن الباقِلّانىّ إلى أن القاضى لا يجيبها إن رأى التأخير رأيًا ، ويقول : لا تجب علىَّ إجابتُك ما لم أحْتَطْ[1] . انتهى .

وقد نقل الرافعىّ المسألة عن الإمام ، وقال : فيها وجهان ، رواهما الإمام عن أهل الأصول .

وأنت ترى عبارة الإمام ، لم يفصح بذكر وجهين ، وإنما حكى اختلافَ[2] الأصوليّين ، وأراد بقدوتنا فى الأصول : الأشعرىَّ .

قال الشيخ الإمام الوالد رحمه الله : الذى ينبغى أن يقال : إن اجتهاد القاضى إن أدّاه إلى أن مصلحة المرأة تفوت بالتأخير وجبت المبادرة ، أو أن المصلحةَ التأخيرُ تعيّن ، وإن أشكل الحالُ أو استوى أو كان فى مهلة النظر ، فهذا موضع التردد ، وينبغى ألا يبادِر .

(ذكر تصانيف الشيخ رضى الله عنه)

ذكر أبو محمد بن حَزْم أنها بلغت خمسا وخمسين مصنَّفا ، وردّ ابن عساكر هذا القول ، وقال : قد ترك مَن عدّد مصنَّفاته أكثرَ مِن النصف ، وذكر أبو بكر بن فُورَك مسمَّيات تزيد على الضِّعف . انتهى .

قلت : ابن حزم على[3] مقدار ما وقف عليه فى بلاد الغَرْب .

---

(١) فى المطبوعة : « أحفظ » وفى د : « احظ » وفى ز بدون إعجام . وأثبتنا ما فى : ج .

(٢) فى المطبوعة : « حكى الإمام اختلاف » والمثبت فى : ج ، ز .

(٣) فى المطبوعة : « فى » وأثبتنا ما فى : ج ، ز .

وقد ذكر ابن عساكر بعد ذلك عن أبى المعالى بن عبد الملك القاضى أنه سمع مَن يثق به يذكر أنه رأى تراجم مصنَّفاتٍ تزيد على مائتين وثلاثمائة[1] مصنَّف .

وعدَّ ابن عساكر من مصنَّفاته مما ذكره الشيخ فى كتابه :

« العمد فى الرؤية » وغيره .

« الفصول فى الردّ على الملحدين » .

« الموجز » .

« إمامة الصِّدِّيق »[2] .

« خَلْق الأعمال » .

« الاستطاعة » .

« الصفات » .

« الرؤية » .

« الأسماء والأحكام » .

« الردّ على المجسِّمة » .

« الإيضاح »[3] .

« اللُّمَع الصغير »[4] .

« اللُّمَع الكبير » .

« الشرح والتفصيل »[5] .

---

(١) فى المطبوعة : « أو ثلاثمائة » والمثبت من سائر الأصول ، والتبيين ١٣٦ .

(٢) هو أحد كتب الموجز ، ذلك أن الموجز يشتمل على اثنى عشر كتابا ، على حسب تنوع مقالات المخالفين من الخارجين عن الملة والداخلين فيها ، آخره كتاب الإمامة . كما جاء فى التبيين ١٢٩ .

(٣) اسمه كما جاء فى التبيين ١٣٠ : « إيضاح البرهان فى الرد على أهل الزيغ والطغيان » جعله مدخلا إلى الموجز .

(٤) جاء فى التبيين : « وألفنا كتابا لطيفا ، سميناه كتاب : اللمع فى الرد على أهل الزيغ والبدع وألفنا كتابا ، سميناه : اللمع الكبير ، جعلناه مدخلا إلى إيضاح البرهان . وألفنا اللمع الصغير جعلناه مدخلا إلى اللمع الكبير » .

(٥) اسمه كما فى التبيين : « الشرح والتفصيل فى الرد على أهل الإفك والتضليل » قال : جعلناه للمبتدئين ، ومقدمة ينظر فيها قبل كتاب اللمع . وهو كتاب يصلح للمتعلمين .

« المقدِّمة »[1] .

« النَّقْض على الجُبَّائِىّ »[2] .

« النَّقْض على البَلْخِىّ »[3] .

« مقالات المسلمين »[4] .

« مقالات المُلْحِدين »[4] .

« الجوابات فى الصفات » على الاعتزال .

قال : ثم نقضناه وأبطلناه[5] .

« الردّ على ابن الرَّاوَندِىّ[6] » .

(ذكر دليل استنبطه علماؤنا من الحديث الصحيح
دالٌّ على أن أبا الحسن وفئته على السُّنَّة ، وأن سبيلَهم سبيلُ الجنة)

زعم طوائفُ من أئمتنا أن سيّدنا ومولانا وحبيبنا محمد المصطفى ﷺ بشّر بالشيخ أبى الحسن ، وأشار إلى ما هو عليه فى حديث الأشعريِّين ، حيث قال صلى

---

(١) لعل هذه المقدمة هى التى قال عنها — كما فى التبيين — : « وألفنا كتابا مختصرا جعلناه مدخلا إلى الشرح والتفصيل » فإن هذا القول جاء مباشرة عقب ذكر كتاب « الشرح والتفصيل » فتصرف ابن السبكى فى التسمية .

(٢) جاء فى التبيين : « قال : وألفنا كتابا كبيرا ، نقضنافيه الكتاب المعروف بالأصول ؛ على محمد بن عبد الوهاب الجبائى » .

(٣) فى التبيين : « قال : وألفنا كتابا كبيرا ، نقضنا فيه الكتاب المعروف بنقض تأويل الأدلة على البلخى فى أصول المعتزلة » .

(٤) فى التبيين ١٣١ : « وألفنا كتابا فى جمل مقالات الملحدين ، وجمل أقاويل الموحدين ، سميناه كتاب : جمل المقالات » .

(٥) فى التبيين : « الجوابات فى الصفات عن مسائل أهل الزيغ والشبهات » . قال : « نقضنا فيه كتابا ، كنا ألفناه قديما فيها على تصحيح مذهب المعتزلة ، لم يؤلف لهم كتاب مثله ، ثم أبان الله سبحانه لنا الحق ، فرجعنا عنه ، فنقضناه ، وأوضحنا بطلانه » .

(٦) بفتح الراء والواو وسكون النون ، وفى آخرها دال مهملة ، نسبة إلى راوند وهى قرية من قرى قاسان ، بنواحى أصبهان . اللباب ٤٥٤/١ .

الله عليه وسلم : « الْإِيمَانُ يَمَانٍ وَالْحِكْمَةُ يمَانِيَةٌ ، أَتَاكُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ ، هُمْ أَرَقُّ أَفْئِدَةً وَأَلْيَنُ قُلُوبًا » .

أخرجه البخاريّ ومسلم[1] .

وفى حديث أنه ﷺ قال : « يَقْدَمُ قَوْمٌ هُمْ أَرَقُّ أَفْئِدَةً مِنْكُمْ » فقدم الأشعريون ، فيهم أبو موسى ... الحديث[2] .

وفى حديث لما نزلت : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِى اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾[3] قال رسول الله ﷺ : « هُمْ قَوْمُ هَذَا » وضرب بيده على ظهر أبى موسى الأشعرىّ .

وقد استوعب الحافظ فى كتاب « التبيين » الأحاديث الواردة فى هذا الباب وهذا ملخصها :

قال علماؤنا : بشّر ﷺ بأبى الحسن فيها إشارةً وتلويحا ، كما بشّر بأبى عبد الله الشافعىّ رضى الله عنه فى حديث : « عَالِمُ قُرَيْش يَمْلَأُ طِبَاقَ الْأَرْضِ عِلْمًا » ومالكٍ رضى الله عنه ، فى حديث : « يُوشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ آباطَ الإِبِلِ فَلَا يَجِدُونَ عَالِمًا أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ الْمَدِينَةِ » .

وممن وافق على هذا التأويل وأخذ به من حفّاظ المحدِّثين وأئمتهم الحافظ الجليل أبو بكر البَيْهَقِىّ ، فيما أخبرنا به يحيى بن فضل الله العُمَرِىّ ، فى كتابه ، عن مَكِّىّ ابن عَلّان ، أخبرنا الحافظ أبو القاسم الدِّمَشْقِىّ ، أخبرنا الشيخ أبو عبد الله محمد ابن الفضل الفُرَاوِىّ ، أخبرنا أبو بكر أحمد بن الحسين بن على البَيْهَقِىّ الحافظ ، قال :

---

(١) أخرجه البخارى فى صحيحه (باب قدوم الأشعريين وأهل اليمن) من كتاب المغازى ٥/٢١٩ .
وأخرجه مسلم فى صحيحه (باب تفاضل أهل الإيمان فيه ورجحان أهل اليمن فيه) . من كتاب الإيمان ١/٧١ . وقد اختار المصنف رواية البخارى . بعد أن قدم وأخر . فرواية البخارى : « أتاكم أهل اليمن ، هم أرق أفئدة وألين قلوبا . الإيمان يمان والحكمة يمانية » .

(٢) فى المطبوعة : « فيهم أبو موسى الأشعرى » وما أثبتنا من : ج ، ز .

(٣) سورة المائدة ٥٤ .

أمّا بعدُ ، فإن بعض أئمة الأشعريِّين رضى الله عنهم ذاكرَنى بمتن الحديث الذى أنبأناه أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ ، حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، حدثنا إبراهيم بن مرزوق ، حدثنا وَهْب بن جَرير[1] ، وأبو عامر العَقَدِىّ ، قالا : حدثنا شُعْبة ، عن سِماك بن حَرْب ، عن عِياض الأَشْعَرِىّ ، قال : لما نزلت : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللهُ بقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ أومأ النبىّ ﷺ إلى أبى موسى ، فقال : « هُمْ قَوْمُ هَذا » .

قال البَيْهَقِىّ : وذلك لِما وُجد[2] من الفضيلة الجليلة ، والمَرْتبة[3] الشريفة [فى هذا الحديث][4] للإمام أبى الحسن الأشعرىّ رضى الله عنه ، فهو من قوم أبى موسى وأولاده ، الذين أوتوا العِلمَ ، ورُزقوا الفهم ، مخصوصا من بينهم بتقوية السُّنَّة وقَمْع البِدعة ، بإظهار الحجَّة وردّ الشبهة ، والأشبه أن يكون رسول الله ﷺ إنما جعل قوم أبى موسى من قومٍ يحبّهم الله ويحبّونه لِما علم من صحة دينهم ، وعرف من قوة يقينهم ، فمن نحَا فى علم الأصول نَحْوَهم ، وتبع فى نفى التشبيه مع ملازمة الكتاب والسنة قولَهم جُعل من جملتهمْ . هذا كلام البَيْهَقِىّ .

ونحن نقول ولا نقطع على رسول الله ﷺ : يُشبِه أن يكون نَبِىُّ[5] الله ﷺ إنما ضرب على ظَهر أبى موسى رضى الله عنه فى الحديث الذى قدَّمناه ، للإشارة والبشارة بما يخرج من ذلك الظهر فى تاسع بطن ، وهو الشيخ أبو الحسن ، فقد كانت للنبى ﷺ إشاراتٌ لا يفهمها إلا الموفَّقون المؤيَّدون بنور من الله ، الراسخون فى العلم ذَوو البصائر المشرِقة ، ﴿ وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ ﴾[6] .

---

(١) فى المطبوعة : « جريج » والتصويب من : ج ، ز ، والتبيين ٥٠ .

(٢) فى التبيين : « لما وجد فيه » .

(٣) فى المطبوعة : « والرتبة » والمثبت من : ج ، ز ، والتبيين .

(٤) سقط من التبيين .

(٥) فى المطبوعة : « رسول » والمثبت من : ج ، ز .

(٦) سورة النور ٤٠ .

وقد عقد ابن عساكر فى كتاب « التبيين » بابا فيما رُوى عن النبى ﷺ مِن بشارته بأبى موسى حين قدومه من اليمن ، وإشارته إلى ما يظهر من علم أبى الحسن[1] .

وابنِ عساكرِ مِن أخيار[2] هذه الأمّة ، علما ودينا وحفظا ، لم يجئ بعد الدارَقُطْنِىّ أحفظُ منه ، اتفق على هذا الموافِق والمخالِف .

وعن مجاهد فى قوله تعالى : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِى اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ ويُحِبُّونَهُ ﴾ قال : قوم من سَبَأ . قال ابن عساكر[3] : والأشعريّون قومٌ من سَبَأ .

قلت : وقال علماؤنا : إن النبى ﷺ لم يحدِّث فى أصول الدين أحدا بحديث حدّثه للأشعريّين ، وأنهم الذين اختُصُّوا بسؤاله عن ذلك وإجابته لهم .

ففى صحيح البخارى[4] وغيره ، عن عِمْران بن حُصَيْن قال : إنى لجَالسٌ عند النبىّ ﷺ إذ جاءه قوم من بنى تَمِيم ، فقال : « اقْبَلُوا الْبُشْرَى يَا بَنِى تَمِيمٍ » قالوا : قد بَشَّرتنا فأعْطِنا يا رسول الله . قال : فدخل عليه ناس من أهل اليمن ، فقال : « اقْبَلُوا الْبُشْرَى يَا أَهْلَ الْيَمَنِ إِذْ لَمْ يَقْبَلْهَا بَنُو تَمِيمٍ » قالوا : قبلنا يا رسولَ الله ، جئنا[5] لنتفقَّه فى الدين ، ونسألك[6] عن أوّل هذا الأمر ما كان .

كذا فى لفظ .

وفى لفظ البخارى[7] : جئناك نسألُك عن هذا الأمر . قال : « كانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَىْءٌ غَيْرُه » .

وفى رواية : « وَلَمْ يَكُنْ شَىْءٌ قَبْلَهُ ، وَكانَ عَرْشُهُ عَلَى الْماءِ ثُمَّ خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضَ ، وَكَتَبَ فِى الذِّكْرِ كُلَّ شَىءٍ » .

قال : وأتاه رجل فقال : يا عِمْرَانَ بنَ حُصَين ، راحِلَتَكَ ، أدرِكْ ناقَتك ،

---

(١) التبيين ٤٥ .
(٢) فى المطبوعة : « أحبار » والمثبت من : ج ، ز .
(٣) التبيين ٥١ .
(٤) صحيحه (باب « وكان عرشه على الماء » من كتاب التوحيد) ١٥٣/٩ .
(٥) فى البخارى : « جئناك » .
(٦) فى البخارى : « ولنسألك » .
(٧) ليس هذا اللفظ فى البخارى . ولفظه هو ما ذكره المصنف بعد .

فقد[1] ذهبَتْ ، فانطلقت فى طلبها ، وإذا السَّرَابُ ينقطع دونها ، وايْمُ اللهِ لَوَدِدْتُ أنها ذهبت وأنى لم أقم .

وقد ساق ابن عساكر هذا الحديث من طرق عدّة[2] .

(ذكر أتباعه الآخذين عنه ، والآخذين عن مَن أخذ عنه ، وهَلُمَّ جَرّا)

اعلم أن أبا الحسن لم يُبْدع رأيا ، ولم يُنْشِ مذهبا ، وإنما هو مقرِّر لمذاهب السلف ، مناضل عما كانت عليه صحابة رسول الله ﷺ ، فالانتساب إليه إنما هو باعتبار أنه عَقد على طريق السلف نِطاقا ، وتمسّك به ، وأقام الحُجَج والبراهين عليه ، فصار المقتدِى به فى ذلك ، السالكُ سبيلَه فى الدلائل يسمَّى أشعريًّا . ولقد قلت مرّة للشيخ الإمام رحمه الله : أنا أعجب من الحافظ ابن عساكر فى عدِّه طوائفَ من أتباع الشيخ ، ولم يذكر إلا نَزْرا يسيرا ، وعددا قليلا ، ولو وفَّى الاستيعابَ حقَّه لاستوعب غالب علماء المذاهب الأربعة ، فإنهم برأْى أبى الحسن يَدينون اللهَ تعالى ، فقال : إنما ذكر مَن اشتهر بالمناضلة عن أبى الحسن ، وإلا فالأمر على ما ذكرت من أن غالب علماء المذاهب معه .

وقد ذكر [الشيخُ][3] شيخُ الإسلام عز الدين بن عبد السلام أن عقيدته اجتمع عليها الشافعية ، والمالكية ، والحنفية ، وفضلاء الحنابلة ، ووافقه على ذلك من أهل عصره شيخُ المالكية فى زمانه أبو عمرو بن الحاجب ، وشيخ الحنفية جمال الدين الحَصِيرِى[4] .

قلت : وسنعقد لهذا الفصل فصلا يخصّه فيما بعد .

قال الشيخ الإمام ، فيما يحكيه لنا : ولقد وقفت لبعض المعتزلة على كتاب سمّاه « طبقات المعتزلة » وافتتح بذكر : عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ، ظنًّا منه أنه ، برّأه اللهُ منهم ،

---

(1) كذا فى المطبوعة والبخارى . وفى سائر الأصول : « لقد » .

(2) التبيين ٦٥ .

(3) زيادة من : ج ، ز على ما فى المطبوعة .

(4) فى المطبوعة : « الحضيرى » وفى ز : « الحصرى » والتصحيح من : ج ، والجواهر المضية ١٥٥/٢ ، والفوائد البهية ٢٠٥ . وهو بفتح الحاء ، نسبة إلى محلة ببخارى ، يعمل فيها الحصير ، كان ساكنا بها . كما جاء فى الجواهر .

على عقيدتهم ، قال : وهذا نهاية فى التعصب ، فإنما يُنْسَب إلى المرء مَن مشى على مِنْواله .

قلت أنا للشيخ الإمام : ولو تم هذا لهم لكان للأشاعرة أن يَعُدُّوا أبا بكر وعمر رضى الله عنهما فى جملتهم ؛ لأنهم عن عقيدتهما وعقيدة غيرهما من الصحابة فيما يدَّعون يناضلون ، وإياها ينصرون ، وعلى حِماها يَحُومون ، فتبسّم ، وقال : أتباع المرء مَن دان بمذهبه ، وقال بقوله على سبيل المتابعة والاقتفاء الذى هو أخصّ من الموافقة ، فبين المتابعة والموافقة ، بَوْن عظيم .

قلت : وقد بيّنّا البَون فى « شرح المختصر » فى مسألة الناسى .

ونقل الحافظ كلام الشيخ أبى عبد الله محمد بن موسى بن عَمّار الكَلاعِىّ المآيَرْقِىّ[1] وهو من أئمة المالكية ، فى هذا الفصل ، فاستوعبه[2] منه : أهل السنّة من المالكية ، والشافعية ، وأكثر الحنفية ، بلسان أبى الحسن الأشعرىّ يتكلمون ، وبحجّته يحتجّون . ثم أخذ المايرقى يقرر أن أبا الحسن كان مالكىَّ المذهب فى الفروع ، وحكى أنه سمع الإمام رافعا الحَمّال[3] يقول : وليس الأمر كذلك قطعا ، كما أسلفناه ، وقد وقع لى أن سبب الوهم فيه أن القاضى أبا بكر كان يقال له الأشعرىّ ؛ لشدة قيامه فى نُصرة مذهب الشيخ ، وكان مالكِيا على الصحيح الذى صرّح به أبو المظفَّر بن السَّمْعانِىّ فى « القواطع » ، وغيرُه من النَّقَلَة الأثبات ، خلافا لمن زعمه شافعيا ، ورافع الحَمّال قرأ على مَن قرأ على القاضى ، فأظن المآيَرْقِىّ سمع رافعا يقول : الأشعرىّ مالكىّ ، فتوهّمه يعنى الشيخ ، وإنما يعنى رافعٌ القاضى أبا بكر . هذا ما وقع لى ولا أشك فيه .

والمآيرقى رجل مغربى بعيد الديار عن بلاد العراق ، متأخر عن زمان أصحاب الشيخ

---

(١) هكذا فى ز : « المآيرق » بالمد ، وضم الياء وسكون الراء . وفى ج : « المأيرق » بالهمز ، وسكون الراء . وفى المطبوعة : « المايرق » . ولم نجد هذه النسبة فى كتب الأنساب . ولعلها : « الميورق » بالفتح ثم الضم وسكون الواو والراء وقاف : جزيرة فى شرق الأندلس . انظر معجم البلدان ٢٢٩/٨ ، صفة جزيرة الأندلس ١٨٨ .

(٢) فى المطبوعة : « فاستوعب » والمثبت من : ج ، ز .

(٣) بالحاء المهملة ، كما فى المشتبه ١٧٢ .

وأصحاب أصحابه ، فيبعُد[1] عليه تحقيقُ حاله ، وقد قدمنا كلام الشيخ أبى محمد الجُوَيْنىّ عن الأستاذ أبى إسحاق ، وكفى به فإنه أعرفُ من رافع ، ولا أحدَ فى عصر الأستاذ أخبرُ منه بحال الشيخ ، إلا أن يكون القاضى ابن الباقِلّانِىّ .

وقد ذكر غير واحد من الأثبات أن الشيخ كان يأخذ مذهب الشافعىّ عن أبى إسحاق المَرْوَزِىّ ، وأبو إسحاق المَرْوَزِىّ يأخذ عنه علم الكلام ، ولذلك كان يجلس فى حلقته . وليس هذا مما عقدنا له هذا الفصل فلْنعُد إلى غرضنا ، فنقول :

قال المَايَرْقِىّ : ولم يكن أبو الحسن أوّلَ متكلِّم بلسان أهل السنة ، إنما جرى على سَنَن غيره ، وعلى نُصرة مذهب معروف ، فزاد المذهبَ حجةً وبيانا ، ولم يبتدع مَقالة اخترعها ، ولا مذهبا انفرد به ؛ ألا ترى أن مذهب أهل المدينة نُسب إلى مالك ، ومن كان على مذهب أهل المدينة يقال له : مالكىّ ، ومالك إنما جرى على سَنَن مَن كان قبله ، وكان كثيرَ الاتّباع لهم ، إلا أنه لما زاد المذهبَ بيانا وبسْطًا عُزِى إليه ، كذلك أبو الحسن الأشعرىّ ، لا فَرْق ، ليس له فى مذهب السلف أكثر مِن بسطه وشرحه وتواليفه فى نصرته .

وأطال المَايَرْقِىّ فى ذلك ، ثم عدّد خَلْقا من أئمة المالكيّة ، كانوا يناضلون عن مذهب الأشعرِىّ ، ويبَدِّعون مَن خالفه ، ولا حاجة إلى شرح ذلك ، فإن المالكيّة أخصّ الناس بالأشعرِىّ ، إذ لا نحفظ مالكيا غير أشعرىّ ، ونحفظ من غيرهم طوائفَ جَنحوا ؛ إما إلى اعتزال أو إلى تشبيه ، وإن كان مَن جنح إلى هذين من رَعاع الفِرَق .

ثم ذكر المَايَرْقِىّ رسالة الشيخ أبى الحسن القابِسِىّ المالكىّ ، التى يقول فيها : واعلموا أن أبا الحسن الأشعرىّ لم يأت من علم الكلام إلا ما أراد به إيضاح السُّنَن والتثبّت عليها .

إلى أن يقول القابِسِىّ : وما أبو الحسن إلا واحد من جملة القائمين فى نُصرة الحقّ ، ما سمعنا من أهل الإنصاف مَن يؤخِّره عن رتبة ذلك ، ولا من يؤثِر عليه فى عصره غيره ، ومَن بعده من أهل الحق سلكوا سبيله .

إلى أن قال : لقد مات الأشعرِىّ يومَ مات وأهل السنّة باكون عليه ، وأهل البدَع مستريحون منه .

---

(١) فى ج : « فبعد » والمثبت فى : ز ، والمطبوعة .

وذكر قول الشيخ أبى محمد عبد الله بن أبى زيد فى جوابه لمن لامَه فى حب الأشعرىّ : ما الأشعرىّ إلا رجل مشهور بالرد على أهل البِدَع ، وعلى القَدَرِيّة الجَهْمِيّة[1] ، متمسّك بالسُّنَن .

وأطال المايْرِقِىّ وغيره من المالكية فى تقريظ[2] الشيخ أبى الحسن .

إذا عرفت ذلك فمن الآخذين عن الشيخ : الأستاذ أبو سهل الصُّعْلُوكِىّ ، والأستاذ أبو إسحاق الإسفَرايِنىّ ، والشيخ أبو بكر القَفّال ، والشيخ أبو زيد المَرْوَزِىّ ، والأستاذ أبو عبد الله بن خَفيف ، وزاهر بن أحمد السَّرْخَسِىّ ، والحافظ أبو بكر الجُرْجانِىّ الإسماعيلىّ ، والشيخ أبو بكر الأُودَنِىّ ، والشيخ أبو محمد الطَّبَرىّ العراقِىّ ، وأبو الحسن عبد العزيز بن محمد بن إسحاق الطَّبَرِىّ المعروف بالدمل[3] ، وأبو جعفر السلمىّ النَّقّاش ، وأبو عبد الله الأصْبَهانىّ الشافعىّ ، وأبو محمد القُرَشِىّ الزُّهْرِىّ ، وأبو منصور بن حَمْشاد .

وربما كان فى هؤلاء مَن لم يثبت عندنا أنه جالَس الشيخ ، ولكن كلّهم عاصروه وتمذهبوا بمذهبه ، وقرؤوا كتبه ، وأكثرهم جالَسه ، وأخذ عنه شفاهًا .

والشيخ أبو الحسين[4] بن سَمْعون الواعظ ، وأبو عبد الرحمن الشُّرُوطِىّ الجُرْجانىّ .

وأخصُّهم بالشيخ أربعة : ابن مجاهد ، وهو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد ابن يعقوب بن مجاهد الطائىّ ؛ شيخ القاضى [أبى بكر][5] الباقِلّانِىّ وكان مالكىّ المذهب . ذكره القاضى عِياض فى « المدارك » .

وأبو الحسن الباهِلىّ ، العبد الصالح ، شيخ الأستاذ أبى إسحاق ، والأستاذ أبى بكر ابن فُورَك ، وشيخ القاضى أبى بكر أيضا ، إلا أن القاضى أبا بكر أخصُّ بابن مجاهد ، والأستاذان أخصُّ بالباهلىّ .

---

(١) فى المطبوعة : « والجهمية » وقد سقطت الواو من سائر الأصول .

(٢) فى المطبوعة : « توسط » والمثبت من سائر الأصول .

(٣) هكذا فى المطبوعة ، ج ، والتبيين ١٩٥ . وفى ز : « الذمل » بالذال المعجمة ، مع تشديد الميم المفتوحة .

(٤) فى المطبوعة : « الحسن » والتصحيح من : ج ، ز والتبيين ٢٠٠ ، والمشتبه ٤٠٠ .

(٥) زيادة فى المطبوعة ، على ما فى : ج ، ز .

قال القاضى أبو بكر : كنت أنا وأبو إسحاق الإسفَراينيّ وابن فُورَك معًا فى درس الشيخ الباهليّ ، وكان يدرِّس لنا فى كل جمعة مرّةً واحدة ، وكان منا فى حجاب يُرْخِى السِّتر ، بيننا وبينه ، كى لا نراه ، وكان من شدّة اشتغاله بالله مثلَ والهٍ أو مجنون ، لم يكن يعرف مبلغ درْسنا حتى نذكّره ذلك .

وقال أبو الفضل محمد بن على السهلكى : كان الباهليّ يُسأل عن سبب النِّقاب ، وإرساله الحجاب بينه وبين هؤلاء الثلاثة ، كاحتجابه عن الكل ، فإنه كان يحتجب عن كل واحد ، فأجاب : إنهم يروْن السُّوقَة ، وهم أهل الغفلة ، فيروْنى بالعين التى يرون أولئك [بها][1] .

قال : وكانت له أيضا جارية تخدِمُه ، فكان حالها أيضا معه كحال غيرها ؛ من الحجاب وإرخاء السِّتْر بينه وبينها .

والثالث : بُنْدار خادمه ، وقد تقدمت ترجمته[2] .

والرابع : أبو الحسن على بن محمد بن مَهْدِيّ الطَّبَرِىّ .

ومن الطبقة الثانية :

أبو سعد الإسماعيليّ ، وأخوه أبو نصر ، وأبو الطيِّب الصُّعْلُوكِيّ ، وأبو الحسن بن داود المُقرِئ الدارانيّ، وسيف السنة القاضى أبو بكر بن البَاقِلَّانِيّ ، والأستاذ أبو إسحاق ، والأستاذ أبو بكر بن فُورَك ، والأستاذ أبو على الدقّاق ، والحاكم أبو عبد الله الحافظ ، والشيخ أبو سعد الخَرْكُوشِيّ[3] والقاضى أبو عمر البَسطامِيّ ، وأبو القاسم البَجَلىّ ، وأبو الحسن ابن ماشاذه[4] ، والشريف أبو طالب المهتدى[5] ، وأبو مَعْمَر بن أبى سعد

---

(١) زيادة فى المطبوعة ، على ما فى : ج ، ز .

(٢) صفحة ٢٢٤ من هذا الجزء .

(٣) ذكر ابن الأثير أبا سعد هذا فى نسبة « الخرجوشى » بالجيم . قال : « وأما أبو سعد عبد الملك بن أبى عثمان محمد بن إبراهيم الواعظ الخرجوشى النيسابورى فكان عالما زاهدا ، كثير البر . ويقال : الخركوشى . بالكاف ، فقيل : كان منسوبا إلى قرية بخراسان » اللباب ٣٥٣/١ .

(٤) فى : ج ، ز : « ما شاداه » والمثبت فى المطبوعة . ويوافقه ما فى العبر ١١٧/٣ . والتبيين ٢٣٩ غير أنه فى المطبوعة بالدال المهملة .

(٥) فى المطبوعة : « المهدى » والمثبت من : ج ، ز ، والتبيين ٢٤٠ .

الإسماعيلىّ ، وأبو حازم العَبْدَوِىّ[1] الحافظ[2] الأعرج ، وأبو على ابن شاذان ، والحافظ أبو نُعَيم الأصْبَهانىّ ، وأبو حامد بن دِلُّوية[3] .

ومن الثالثة :

أبو الحسن السكرىّ ، وأبو منصور الأيُّوبىّ النَّيسَابُورِىّ ، والقاضى عبد الوهّاب المالكىّ ، وأبو الحسن النُّعَيْمِىّ[4] ، وأبو طاهر بن خُراشة[5] ، والأستاذ أبو منصور البغدادىّ ، والحافظ أبو ذَرّ الهَرَوِىّ ، وأبو بكر ابن الجَرْمىّ الزاهد ، والشيخ أبو محمد الجُوَيْنىّ ، وأبو القاسم ابن أبى عثمان الهَمَذَانىّ البغدادىّ ، وأبو جعفر السِّمْنانىّ[6] الحنفىّ ، قاضى المَوْصِل ، وأبو حاتم القَزْوِينىّ ، ورَشَأ بن نظيف[7] المقرئ ، وأبو محمد الأصْبَهانىّ بن اللَّبَّان ، وسُلَيم الرازىّ ، وأبو عبد الله الخَبَّازِىّ[8] وأبو الفضل بن عَمْرُوس المالكىّ ، والأستاذ أبو القاسم عبد الجبّار بن على الإسفَرايِنىّ ، والحافظ أبو بكر البَيْهَقِىّ .

---

(١) فى الأصول : « العبدرى » والتصحيح من ترجمته فى التبيين ٢٤١ ، والعبر ٣/١٢٥ ، والمشتبه ٤٣٥ ، واللباب ٢/١١٣ والنسبة فيه « العبدويى » وقال : « هكذا يقوله المحدثون . هذه النسبة إلى عبدويه ، بضم الدال ، وأما النحاة فيقولون : عبدوى ، بفتح العين والدال » .

(٢) فى المطبوعة : « والحافظ » والتصحيح من : ج ، ز . وانظر العبر .

(٣) فى الأصول : « دكوية » وهو خطأ ، صوابه من التبيين ٢٤٧ ، واللباب ١/٤٢٣ . وهو بكسر الدال المهملة ، وتشديد اللام المضمومة ، وبعد الواو ياء مثناة من تحتها . قال ابن الأثير : « وهو اسم لجد أبى حامد ابن أحمد بن محمد بن أحمد بن دلوية الاستوائى المعروف بالدلويى » .

(٤) بضم النون وفتح العين ، وسكون الياء آخر الحروف ، وبعدها ميم ، نسبة إلى نعيم وهو اسم لبعض أجداد المنتسب إليه . اللباب ٣/٢٣٢ .

(٥) انظر القاموس (خ ر ش) .

(٦) بكسر السين المهملة ، وسكون الميم وفتح النون ، وفى آخرها نون أخرى . هذه النسبة إلى سمنان ، مدينة من مدن قومس بين الدامغان وخوار الرى . اللباب ١/٥٦٥ .

(٧) فى الأصول : « رسا » بالسين المهملة . وفى المطبوعة : « لطيف » وفى ز : « وطيف » . وفى ج : « مطيف » بإعجام الفاء فقط . وكل ذلك خطأ . وأثبتنا الصواب من التبيين ٢٦٠ ، والمشتبه ٣١٦ ، وطبقات القراء ١/٢٨٤ .

(٨) فى المطبوعة : « الخلندى » وهو خطأ . وأثبتنا الصواب من : ج ، ز — والإعجام فيهما على الزاى فقط — والتبيين ٢٦٣ ، وطبقات القراء ٢/٢٠٧ ، واللباب ١/٣٤١ . وهو بفتح الخاء وتشديد الباء الموحدة ، وبعد الألف زاى . قال ابن الأثير : « هذه النسبة إلى الخبز ، عمله أو بيعه » .

ومن الرابعة :

الخطيب البغدادىّ الحافظ ، والأستاذ أبو القاسم القُشَيْرِىّ ، وأبو على بن أبى حريصة الهَمْدانىّ ، وأبو المظفَّر الإسفَراينىّ ، والشيخ أبو إسحاق الشّيرازىّ ، وإمام الحرمين ، ونصر المَقْدِسِىّ ، وأبو عبد الله الطَّبَرِىّ .

ومن الخامسة :

أبو المظفَّر الخَوافِىّ[1] ، وإلْكِيا[2] ، والغزالىّ ، وفخر الإسلام الشاشىّ[3] ، وأبو نصر القُشَيْرِىّ[4] ، والشيخ أبو سعيد المِيهَنىّ[5] ، والشريف أبو عبد الله الدِّيباجىّ[6] ، والقاضى أبو العباس بن الرُّطَبِىّ[7] ، وأبو عبد الله الفُراوِىّ ، وأبو سعد بن أبى صالح المؤذِّن ، وأبو الحسن السلمىّ ؛ وأبو منصور بن ماشاذه الأصْبَهانىّ ؛ وأبو الفتوح الإسفَراينىّ ، ونصر الله المِصِّيصِى .

فهذا جملة من ذكر الحافظ فى كتاب « التبيين » وقال : لولا خوفى من الإملال فى الإسهاب[8] لتتبّعت ذكر جميع الأصحاب ، وكما لا يمكننى إحصاء نجوم السماء [كذلك][9] لا أتمكن من استقصاء جميع العلماء[10] ؛ مع انتشارهم فى الأقطار والآفاق ، من المغرب ، والشام ، وخُراسان ، والعراق .

---

(١) بفتح الخاء المعجمة والواو ، وبعد الألف فاء . هذه النسبة إلى خواف . وهى ناحية من نواحى نيسابور ، كثيرة القرى . اللباب ٣٩٢/١ .

(٢) بهمزة مكسورة ، ولام ساكنة ، ثم كاف مكسورة ، بعدها ياء مثناة من تحت . معناه : الكبير ، بلغة الفرس . شذرات الذهب ٨/٤ .

(٣) سقط بين الشاشى والقشيرى : الإمام أبو القاسم الأنصارى النيسابورى . انظر التبيين ٣٠٧ . والنقل عنه .

(٤) سقط بين القشيرى والميهنى : الإمام أبو على الحسن بن سليمان الأصبهانى . انظر التبيين ٣١٨ . والنقل عنه .

(٥) بكسر الميم وسكون الياء وفتح الهاء ، وفى آخرها نون . نسبة إلى مدينة ميهنة . وهى إحدى قرى خابران ، ناحية بين سرخس وأبيورد . اللباب ٢٠٣/٣ .

(٦) بكسر الدال المهملة وسكون الياء آخر الحروف وفتح الباء ، وبعد الألف جيم . انظر اللباب ٤٣٦/١ .

(٧) انظر المشتبه ٣١٩ .

(٨) فى التبيين ، ٣٣ : « للإسهاب ، وإيثارى الاختصار لهذا الكتاب » .

(٩) تكملة من التبيين .

(١٠) فى المطبوعة : « جمع » والمثبت من سائر الأصول والتبيين ٣٣١ .

قلت : ولقد أهمل على سَعة حِفظه من الأعيان كثيرا ، وترك ذِكر أقوام كان ينبغى حيث ذكر هؤلاء أن يشمِّر عن ساعد الاجتهاد فى ذكرهم تشميرا ، لكنه استوعب الأولى[1] أو كاد ، واستغرق فلم يفتْه إلا بعضُ الآحاد .

ومن الثانية : أبو الحسن البَلْيَانى[2] المالكى ، وأبو الفضل المُمْسِىّ[3] المالكىّ المقتول ظلما ، وأبو القاسم عبد الرحمن بن عبد المؤمن المكىّ المالكىّ ، تلميذ ابن مجاهد ، وأبو بكر الأبْهَرِىّ ، وأبو محمد بن أبى زيد ، وأبو محمد بن التبّان ، وأبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله القَلَانِسِىّ .

ومن الثالثة من المالكية :

أبو عِمران الفاسىّ .

ومن الرابعة :

أبو إسحاق التُّونُسِىّ المالكىّ ، وأبو الوفاء ابن عَقيل الحنبلىّ ، وقاضى القضاة الدامَغَانِىّ الحنفىّ ، وقاضى القضاة أبو بكر الناصح الحنفىّ .

ومن الخامسة :

أبو الوليد الباجِىّ ، وأبو عمر بن عبد البَرِّ الحافظ ، وأبو الحسن القابِسِىّ ، والحافظ الكبير أبو القاسم بن عساكر ، والحافظ أبو الحسن المُرَادِىّ ، والحافظ أبو سعد بن السَّمْعَانِىّ ، والحافظ أبو طاهر السِّلَفِىّ ، والقاضى عِياض بن محمد اليَحْصُبِىّ ، والإمام أبو الفتح الشَّهْرَسْتَانِىّ .

ومن السادسة :

الإمام فخر الدين الرازىّ ، وسيف الدين الآمِدِىّ ، وشيخ الإسلام عز الدين ابن عبد السلام ، والشيخ أبو عمرو ابن الحاجب المالكىّ ، والشيخ جمال الدين

---

(١) فى المطبوعة : « الأولين » . وفى ز ، د : « الأول » وأثبتنا ما فى ج . وهو يعنى الطبقة الأولى ، كما يستفاد مما بعده .

(٢) لعله نسبة إلى بليانة : بلد بالمغرب . القاموس (ب ل ى) .

(٣) فى المطبوعة : « المميسى » وفى : ج ، ز : « المميشى » وكل ذلك خطأ . والتصويب من اللباب ١٧٨/٣ . وهى بضم أولها وسكون الثانية ، وفى آخرها سين مهملة ، نسبة إلى قرية بالمغرب يقال لها : ممسة .

الحَصِيرِىّ[1] الحنفىّ ، وصاحب « التحصيل والحاصل » ، والخُسْرُوشَاهِىّ[2] .

ومن السابعة :

شيخ الإسلام [تقى الدين][3] ابن دَقيق العيد ، والشيخ علاء الدين الباجىّ ، والشيخ الإمام الوالد ، والشيخ صفىّ الدين الهِنْدِىّ ، والشيخ صدر الدين ابن المرحِّل[4] ، وابن أخيه الشيخ زين الدين ، والشيخ صدر الدين سليمان بن عبد الحكم المالكىّ ، والشيخ شمس الدين الحريرى[5] الخطيب ، والشيخ جمال الدين الزَّمْلَكانِىّ ، والقاضى جمال الدين ابن جملة ، والشيخ شهاب الدين ابن جميل ، وقاضى القضاة شمس الدين السَّرُوجِىّ الحنفىّ ، والقاضى شمس الدين بن الحريرى الحنفى ، والقاضى عَضُد الدين الإيجىّ الشِّيرازِىّ .

(ذكر بيان أن طريقة الشيخ هى التى عليها المعتَبرون من علماء الإسلام ، والمتميِّزون من المذاهب الأربعة ، فى معرفة الحلال والحرام ، والقائمون بنُصْرة [دين][6] سيّدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام)

[قد][7] قدّمنا فى تضاعيف الكلام ما يدّل على ذلك ، وحكينا لك مقالة الشيخ ابن عبد السلام ، ومن سبقه إلى مثلها ، وتلاه على قولها ، حيث ذكروا أن الشافعية ، والمالكية ، والحنفية ، وفضلاء الحنابلة أشعريون . هذه عبارة ابن عبد السلام ، شيخ الشافعية . وابن الحاجب شيخ المالكية ، والحَصِيرِىّ شيخ الحنفية ، ومن كلام ابن عساكر حافظ هذه الأمّة الثقة الثبت : هل من الفقهاء الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، إلا موافقُ الأشعرى[8]

---

(١) فى المطبوعة : « الحضرى » وهو خطأ : انظر ما سبق ، صفحة ٣٦٥ .

(٢) بضم الخاء وسكون السين المهملة وفتح الراء وسكون الواو وفتح الشين المعجمة وبعدها ألف وفى آخرها هاء . نسبة إلى خسروشاه ، وهى قرية من قرى مرو . اللباب ٣٧١/١ .

(٣) زيادة من : ج ، ز على ما فى المطبوعة .

(٤) انظر الجزء الثانى صفحة ٣٠٥ .

(٥) فى المطبوعة : « الجريرى » والمثبت من : ج ، ز .

(٦) زيادة من : ج ، ز على ما المطبوعة .

(٧) زيادة من : ج ، ز على ما فى المطبوعة .

(٨) فى المطبوعة : « للأشعرى » والمثبت من سائر الأصول .

ومنتسب إليه ، وراضٍ بحميد سعيه فى دين الله [و][1] مُثْنٍ بكثرة العلم عليه ، غير شِرْذِمة قليلة تُضمر التشبيه ، وتعادى كلّ موحِّد يعتقد التنزيه ، أو تُضاهى قول المعتزلة فى ذمِّه ، وتباهى بإظهار جهرها بقُدرة سَعة علمه ، ونحن نحكى لك هنا مقالات أُخر لجماعة من معتَبَرى القول من الفقهاء ، ثم نَنْعطف إلى ما نحققه .

(ذكر استفتاء وقع فى زمان الأستاذ أبى القاسم القُشَيْرِىّ بخُراسان عند وقوع الفتنة التى سنحكيها فيما بعد)

كُتب استفتاء فيما يتعلّق بحال الشيخ ، فكان جواب القُشَيْرِىّ ما نصه :

بسم الله الرحمن الرحيم ، اتفق أصحاب الحديث أن أبا الحسن علىّ بن إسماعيل الأشعرىّ كان إماما من أئمة أصحاب الحديث ، ومذهبه مذهب أصحاب الحديث ، تكلم فى أصول الديانات ، على طريقة أهل السنة ، وردّ على المخالفين من أهل الزَّيْغ والبِدعَة[2] ، وكان على المعتزلة والروافض والمبتدعين من أهل القِبْلة والخارجين من الملّة سيفا مسلولا ، ومن طَعن فيه أو قدح ، أو لعنه أو سبّه فقد بسط لسان السوء فى جميع أهل السنة . بذلْنا خطوطنا طائعين بذلك فى هذا الدَّرْج[3] فى ذى القعدة ، سنة ست وثلاثين وأربعمائة . والأمر على هذه الجملة المذكورة فى هذا الذكر . وكتبه عبد الكريم بن هَوازِن القُشَيْرِىّ .

وكتب تحته الخَبّازىّ : كذلك يعرفه محمد بن على الخَبّازىّ ، وهذا خطه .

والشيخ أبو محمد الجُوَيْنِىّ : الأمر على هذه الجملة المذكورة فيه . وكتبه عبد الله ابن يوسف .

وبخط أبى الفتح الشَّاشِىّ ، وعلى بن أحمد الجُوَيْنِىّ ، وناصر العُمَرِىّ ، وأحمد بن محمد

---

(١) زيادة من : ج ، ز على ما فى المطبوعة .

(٢) فى المطبوعة : « والبدع » والمثبت من : ج ، ز والتبيين ١١٣ .

(٣) فى التبيين : « الذكر » وقال فى القاموس (درج) : الدرج ، بالفتح : الذى يكتب فيه ، ويحرك .

الأيّوبىّ ، وأخيه على ، وأبى عثمان الصابونىّ ، وابنه أبى نصر بن أبى عثمان ، والشريف البَكْرِىّ ، ومحمد بن الحسن ، وأبى الحسن المُلْقاباذِىّ[١] .

وقد حكى خطوطَهم ابنُ عساكر .

وكتب عبد الجبار الإسفَرايِنىّ بالفارسية : ابن أبو الحسن الأشعرىّ ان امام است كخداوند عز وجل ابن ايت درشان وى فرشتاد ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِى اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾[٢] ومصطفى عليه السلام درآن[٣] رتت بحدوى إشارات كرد بو موسى أشعرى ، فقال : « هُمْ قَوْمُ هَذَا » .

كتبه عبد الجبار بن على بن محمد الإسفَرايِنىّ بخطه .

تفسيره : هذا أبو الحسن ، كان إماما ، ولما أنزل الله عز وجل قوله : « فَسَوْفَ يَأْتِى اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ » أشار المصطفى ﷺ إلى أبى موسى فقال : « هُمْ قَوْمُ هَذَا » .

(استفتاء آخر ببغداد)

ما قول السادة الأئمة الجِلَّة[٤] فى قوم اجتمعوا على لعْن فِرقة الأشعرىّ وتكفيرهم ، ما الذى يجب عليهم ؟

فأجاب قاضى القضاة أبو عبد الله الدَامَغَانىّ الحنفىّ : قد ابتدع وارتكب ما لا يجوز ، وعلى الناظر فى الأمور أعز الله أنصارَه الإنكارُ عليه وتأديبُه بما يرتدع [به][٥] هو وأمثاله عن ارتكاب مثله . وكتب[٦] ، محمد بن على الدامَغَانِىّ .

وبعده كتب الشيخ أبو إسحاق الشِّيرازىّ رحمه الله : الأشعريَّة أعيان أهل السنّة ، ونُصّار الشريعة ، انتصَبوا للردّ على المبتدعة من القَدَرِيّة والرافضة ، وغيرهم ، فمن طعن فيهم

---

(١) نسبة إلى ملقاباذ ، بالضم ، ثم السكون والقاف ، وآخره ذال معجمة : محلة بأصبهان ، وقيل بنيسابور . معجم البلدان ٨/١٥١ .

(٢) سورة المائدة ٥٤ .

(٣) فى المطبوعة : « دارن » والمثبت من : ج ، ز ، والتبيين ١١٤ .

(٤) فى الأصول : « الأجلة » .

(٥) زيادة فى المطبوعة على ما فى : ج ، ز .

(٦) فى المطبوعة : « وكتبه » والمثبت فى : ج ، ز .

فقد طعن على أهل السنة ، وإذا رُفع أمْرُ مَن يفعل ذلك إلى الناظر فى أمر المسلمين وجب عليه تأديبُه بما يرتدع به كلُّ أحد . وكتب ، إبراهيم بن على الفَيْرُوزَابَادِىّ .

وبعده : جوابى مثله . وكتب ، محمد بن أحمد الشاشِى ، وهو فخر الإسلام أبو بكر ، تلميذ الشيخ أبى إسحاق .

(استفتاء آخر فى واقعة أبى نصر القُشَيْرِىّ ببغداد)

سنحكى إن شاء الله هذا الاستفتاءَ والأجوبةَ عند انتهائنا إلى ترجمة الأستاذ أبى نصر ابن الأستاذ أبى القاسم ، فى الطبقة الخامسة[1] :

وإن من جملة خط الشيخ أبى إسحاق الشِّيرازِىّ فيه ما نصه : وأبو الحسن الأَشْعَرِىّ ؛ إمام أهل السنة ، وعامّة أصحاب الشافعىّ على مذهبه ، ومذهبه مذهب أهل الحق . وكتب إبراهيم بن على الفَيْرُوزَابَادِىّ [و][2] كذلك تحت خط جماعة من الشافعية، والمالكية ، والحنفية ، والحنابلة ، منهم أبو الخطّاب بن الحلوبى[3] ، وأبو[4] عبد الله القَيْروانِىّ ، وأسعد المِيهَنِىّ ، وأبو الوفاء بن عَقيل الحَنْبَلىّ ، وأبو منصور الرزّاز ، وأبو الفرج الإسفَرايينىّ ، وأبو الحسن بن الخَلِّ ، وأبو الحسن على ابن الحسين الغَزْنَوِىّ[5] الحنفى ، وأبو الخير القَزْوِينىّ ، وعمر بن أحمد الخطيبى[6] الزَّنْجَانىّ[7] .

وبقى هذا الاستفتاء هكذا زمانا بعد زمان ، كلما جاءت أمة من العلماء كتبت بالموافقة أعصُرًا كثيرة .

---

(١) لم يحك المصنف هذا الاستفتاء كما وعد .

(٢) زيادة فى المطبوعة على ما فى : ج ، ز .

(٣) كذا فى الأصول بدون إعجام . ولم نهتد إلى ترجمة لهذا الرجل . ولعل هذه النسبة بفتح الخاء المعجمة وباللام المشددة المضمومة ، وفى آخرها الواو ثم الياء آخر الحروف ، نسبة إلى الجد . انظر اللباب ٣٨٣/١ .

(٤) هكذا فى المطبوعة . وفى : ج ، ز . « أبو عبد الله » بإسقاط الواو .

(٥) فى المطبوعة : « القرنوى » والمثبت من : ج ، ز . وهو بفتح الغين وسكون الزاى ، وفتح النون ، وفى آخرها واو ، هذه النسبة إلى غزنة ، وهى مدينة من أول بلاد الهند . اللباب ١٧١/٢ .

(٦) فى المطبوعة : « الحطيبى » بالحاء المهملة . وفى ز بدون إعجام . وأثبتنا ما فى : ج . وانظر اللباب ٣٨٠/١ .

(٧) هكذا فى المطبوعة . وفى ج ، ز بدون إعجام .

(ذكر كلام أبى العباس قاضى العسكر الحنفىّ)

كان أبو العباس هذا رجلا من أئمة أصحاب الحنفية ، ومن المتقدمين فى علم الكلام ، وكان يُعرف بقاضى العسكر .

وقد حكى الحافظ أبو القاسم فى كتاب « التبيين » جملة من كلامه ، فمنه قوله : وقد[1] وجدت لأبى الحسن الأشعرىّ كتبا كثيرة فى هذا الفن ، يعنى أصول الدين ، وهى قريب[2] من مائتى كتاب . و « الموجز الكبير » يأتى على عامّة ما فى كتبه . وقد صنّف الأشعرىّ كتابا كبيرا لتصحيح مذهب المعتزلة ، فإنه كان يعتقد مذهبهم[3] ، ثم بيّن الله له ضلالتهم[4] ، فبان عما اعتقده من مذهبهم ، وصنّف كتابا ناقضا لما صنّف للمعتزلة[5] ، وقد أخذ عامّة أصحاب الشافعىّ بما استقر عليه مذهب أبى الحسن الأشعرىّ ، وصنّف أصحاب الشافعىّ كتبا كثيرة على وَفْق ما ذهب إليه الأشعرىّ ، إلا أن بعض أصحابنا من أهل السنّة والجماعة خطّأ أبا الحسن الأشعرىّ فى بعض المسائل ، مثل قوله : « التكوين والمكوِّن واحد » ونحوها على ما نبين[6] فى خلال المسائل ، إن شاء الله ، فمن وقف على المسائل التى أخطأ فيها أبو الحسن ، وعرف خطأه ، فلا بأس له بالنظر فى كتبه ، وقد أمسك كتبَه كثيرٌ من أصحابنا من أهل السنة والجماعة ونظروا فيها ، انتهى .

(ذكر البحث عن تحقيق ذلك)

سمعت الشيخ الإمام رحمه الله يقول : ما تضمنته « عقيدة الطَّحاوِىّ » هو ما يعتقده الأشعرىّ ، لا يخالفه إلا فى ثلاث مسائل .

قلت : أنا أعلم أن المالكية كلّهم أشاعرة ، لا أستثنى أحدا ، والشافعية غالبهم أشاعرة ،

---

(١) فى المطبوعة : « قد » وأثبتنا ما فى : ج ، ز ، والتبيين ١٣٩ .

(٢) فى التبيين ١٤٠ : « قريبة » .

(٣) فى التبيين : « فإنه كان يعتقد مذهب المعتزلة فى الابتداء » .

(٤) فى التبيين : « ثم إن الله تعالى بين له ضلالهم » .

(٥) فى : ج ، ز : « المعتزلة » والمثبت فى المطبوعة ، والتبيين .

(٦) فى التبيين : « يبين » .

لا أستثنى إلا مَن لحق منهم بتجسيم أو اعتزال ، ممّن لا يعبأ الله به ، والحنفية أكثرهم أشاعرة ، أعنى يعتقدون عَقْد الأشعرىّ ، لا يخرج منهم إلا من لحق منهم بالمعتزلة ، والحنابلة أكثر فضلاء متقدِّميهم أشاعرة ، لم يخرج منهم عن عقيدة الأشعرىّ إلا مَن لحق بأهل التجسيم ، وهم فى هذه الفِرقة من الحنابلة أكثر من غيرهم .

وقد تأملت « عقيدة أبى جعفر الطَّحاوِىّ » ، فوجدت الأمر على ما قال الشيخ الإمام ، و « عقيدة الطَّحاوِىّ » زعم أنها الذى عليه أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد ، ولقد جَوّد فيها ، ثم تفحَّصت[1] كتب الحنفية فوجدت جميع المسائل التى بيننا وبين الحنفية خلافٌ فيها ثلاثَ عَشْرة مسألة[2] ، منها معنوى سِتُّ مسائل ، والباقى لفظى ، وتلك الست المعنوية لا تقتضى مخالفتُهم لنا ، ولا مخالفتُنا لهم فيها تكفيرا ولا تبديعا . صرح بذلك الأستاذ أبو منصور البغدادىّ ، وغيره من أئمتنا وأئمتهم ، وهو غنىٌّ عن التصريح لظهوره .

ومن كلام الحافظ[3] : الأصحاب مع اختلافهم فى بعض المسائل كلُّهم أجمعون ، على ترك تكفير بَعضهم بعضا مجمِعون ، بخلاف مَن عداهم من سائر الطوائف ، وجميع الفِرق ، فإنهم حين اختلفت[4] بهم مستشنَعات الأهواء والطُّرُق كفّر بعضهم بعضا ، ورأى تَبَرِّيه ممّن خالفه فرْضا .

قلت : وهذا حق ، وما مثل هذه المسائل إلا [مثل][5] مسائل كثيرة اختلفت الأشاعرة فيها ، وكلهم عن حِمى أبى الحسن يناضلون ، وبسيفه يقاتلون ، أفتراهم يبدِّع بعضهم بعضا ! ثم هذه المسائل لم يثبت جميعها عن الشيخ ، ولا عن أبى حنيفة رضى الله عنهما ، كما سأحكى لك ، ولكنّ الكلام بتقدير الصحة .

ولى قصيدة نونيّة ، جمعت فيها هذه المسائل ، وضممت إليها مسائل ، اختلفت الأشاعرة فيها ، مع تصويب بعضهم بعضا فى أصل العقيدة ، ودعواهم أنهم أجمعين[6] على السنّة ، وقد

---

(١) فى المطبوعة : « تصفحت » وأثبتنا ما فى : ج ، ز .

(٢) فى الأصول : « ثلاثة عشر » .

(٣) انظر التبيين ١٤٠ .

(٤) هكذا فى المطبوعة . وفى ج ، ز : « اختلف » .

(٥) زيادة فى المطبوعة على سائر الأصول .

(٦) فى الأصول : « أجمعون » .

ولَع كثير من الناس بحفظ هذه القصيدة ، لا سيّما الحنفية ، وشرَحها من أصحابى الشيخ الإمام العلّامة نور الدين محمد بن أبى الطيِّب الشِّيرازِىّ الشافعىّ ، وهو رجل مقيم فى بلاد كِيلَان[1] ، ورد علينا دمشق فى سنة سبع وخمسين وسبعمائة ، وأقام يلازم حَلْقتى نحو عام ونصف [عام][2] ، ولم أر فيمن جاء من العَجَم فى هذا الزمان أفضل منه ، ولا أدْيَنَ .

وأنا أذكر لك قصيدتى فى هذا الكتاب[3] لتستفيد منها مسائل الخلاف ، وما اشتملت عليه :

الوَرْدُ خَدُّكَ صِيغَ من إنسانِ	أم فى الخُدودِ شَقائِقُ النُّعْمانِ
والسيفُ لَحْظُك سُلَّ من أجفانِهِ	فسطا كمِثْل مُهَنَّدٍ وسِنانِ
تاللهِ ما خُلقتْ لِحاظُك باطلًا	وسُدًى تَعالى الله عن بُطلانِ
وكذاك عقلُك لم يُركَّبْ يا أخى	عبثًا ويودَعْ داخلَ الجُثمانِ
لكن لِيَسْعَدَ أو لِيَشْقى مؤمنٌ	أو كافرٌ فبنُو الوَرَى صِنْفانِ
لو شاء ربُّك لاهتدى كلٌّ ولم	يحتجْ إلى حَدٍّ ولا بُرهانِ
فانظر بعقلِك واجتهدْ فالخيرُ[4] ما	تُؤْتاه عقلٌ راجحُ المِيزانِ
واطلبْ نجاتَك إنّ نفسَك والهوى	بَحْرانِ فى الدَّرَكاتِ يلتقيانِ
نارٌ يراها ذو الجهالة جَنَّةً	ويخوضُ منها[5] فى حَميمٍ آنِ
ويظلُّ فيها مِثلَ صاحب بدعةٍ	يتخيّل الجنّاتِ فى النِّيرَانِ

منها :

كَذَب ابنُ فاعلةٍ يقول لِجهلِهِ[6]	الله جِسْمٌ ليس كالجُسْمانِ

---

(١) هذه الكاف هى الجيم الفارسية ، وترسم كافا فوقها خط مواز للكاف . وقال فى المراصد ٣٦٨ « جيلان معرب من كيلان » . وهى بالكسر : اسم لبلاد كثيرة من وراء بلاد طبرستان .

(٢) زيادة من : ج ، ز على ما فى المطبوعة .

(٣) فى المطبوعة : « المكان » وأثبتنا ما فى : ج ، ز .

(٤) فى المطبوعة : « فلخير » والمثبت من سائر الأصول .

(٥) فى المطبوعة : « فيها » والمثبت من سائر الأصول .

(٦) فى المطبوعة : « بجهله » والمثبت من سائر الأصول .

لو كان جسمًا كان كالأجسام يا مجنونُ فاصْغِ وعَدِّ عن بُهتانِ

واتبَعْ صِراطَ المصطفى فى كلِّ ما يأتِى وخَلِّ وَساوِسَ الشَّيطانِ

واعلَمْ بأن الحَقَّ ما كانت عليـ ـهِ صحابةُ المبعوثِ مِن عَدْنانِ

مَن أكملَ الدِّينَ القويمَ وبيَّن الْـ ـحُجَجَ التى يُهْدَى بها الثَّقَلانِ

قد نزَّهوا الرحمنَ عن شَبَهٍ وَقَدْ دانُوا بما قد جاء فى الفُرْقانِ

ومَضَوْا على خيرٍ وما عقدوا مَجا لِسَ فى صفاتِ الخالِق الدَّيَّانِ

كَلَّا ولا ابتدعوا ولا قالوا البِنا متشابـةٌ فى شَكْلـه للبانِـــى

وأتت على أعقـابهم علماؤنـا غَـرَسوا ثمارًا يجتـنيها الجانى

كالشافعىّ ومـالِكٍ وكـأحمدٍ وأبى حنيفـةَ والـرِّضا سفيـانِ

وكمِثْلِ إسحاقٍ وداودٍ وَمَـنْ يَقْفُو طرائِقَهـمْ من الأعيـانِ

وأتى أبو الحسن الإمامُ الأشعرىُّ م مبيِّنًـا للحـقِّ أىَّ بَيـانِ

ومُناضِلًا عمّا عليه أولئك الـ أسلافُ بالتحريـر والإتقـانِ

ما إن يُخالِف مالِكًا والشافعىّ م وأحمدَ بنَ محمـد الشَّيْبانِـى

لكـن يوافِقُ قولَهـمْ ويَزِيـدُهُ حُسْنًا بتحقيـقٍ وفضلِ بيـانِ

يقْفو طرائقَهم ويتْبـع حارِثًـا أعنـى محاسِبَ نفسِه بـوِزانِ

فلقد تلقّى حُسْنَ مَنهجِه عن الْـ أشياخِ أهلِ الدينِ والعِرفـانِ

فلذاكَ تلقاه لأهـل الله ينـ ـصُرُ قولَهم بمُهنَّـدٍ وسِنـانِ

مِثْلُ ابن أدهمَ والفُضَيْل وهكذا معروفُ المعروفُ فى الإخوانِ

ذو النون أيضا والسَّرِىّ وبِشْرٌ بـ ـن الحارِث الحافى بلا فُقْدانِ

وكذلك الطائىُّ ثم شَقِيقُ الْـ ـبَلْخِى وطَيْفُورٌ كذا الدارانِى

والتُّسْتَرِىُّ وحاتِمٌ وأبـو تـرا بٍ عسكرٌ فاعدُدْ بغير توانِ

وكذاك منصورُ بن عمّارٍ كذا يحيى سَلِيل مُعـاذِ الربَّانِـى
فله بهم حُسْنُ اعتقادٍ مثل ما لهُمُ به التأييـدُ يـومَ رِهـانِ
إذ يُجمعُ الخَصْمان يومَ جِدالِهمْ ولِما تَحقَّق يَسمعُ الخَصْمانِ
لِمَ لا يُتابعُ هؤلاء وشيخُه الـ شيخُ الجُنَيْد السيِّد الصَّمَدَانى
عنه التصوفَ قد تلقَّى فاغتذى ولـه بـهِ وبعلمـه نُـورانِ
ورأى أبا عثمانٍ الحِيرِىّ[1] والنُّـ ـورِىّ يا لَهُما هما الرَّجُلانِ
ورأى رُوَيْمًا ثم رام طريقَه وأبا الفَوارِسِ شاهًا الكِرْمانِى
والمغربىَّ كذا ابنَ مسروقٍ كذا الْـ بُسْرِىَّ[2] قومٌ أفـرَسَ الفُـرْسانِ
وأظنـه لم يلتـق الخرّازَ بـل قيل الْتقى سَمْنون فى سِمْنانِ
وكذاكَ للجَلَّاءِ[3] لم ينظر ولا ابْـ ـنِ عَطا[4] ولا الخوّاصِ ثم بُنانِ
وكذاك مُمْشاذٌ مع الدُّقِّىّ مَعْ خَيرٍ وهـذا غـالبُ الحُسْبـانِ
وكذاك أصحاب الطريقة بعده ضبطوا عقائدَه بكـل عِنـانِ
وتتلْمذ الشِّبْلِىُّ بين يديه وابْـ ـنُ خفيف والثَّقَفِىُّ والكتَّانى[5]
وخلائقٌ كثُروا فلا أُحْصِيهِـمُ وَرَبَوْا على الياقوتِ والمَرْجانِ
الكـلُّ معتقـدون أن إلٰهنـا متوحِّـدٌ فَـرْدٌ قديـمٌ دانِ
حـىٌّ عليـمٌ قـادرٌ متكلِّـمٌ عالٍ ولا نعنى عُلُوَّ مكـانِ

---

(١) فى : ج ، ز : « الخيرى » بالخاء المعجمة ، وهو خطأ ، صوابه فى د ، والمطبوعة . وانظر طبقات الصوفية ١٧٠ .

(٢) فى المطبوعة : « السرى » وهو فى ج ، ز غير واضح . وإن كانت وضعت نقطة فوق السين فى : ج وأمام البيت كتبت « ط » أى طبق الأصل ، علامة التشكك . ولعل ما أثبتنا هو الصواب ، وبه يسلم الوزن . وانظر طبقات الصوفية ١٧٦ .

(٣) فى المطبوعة : « للحلاج » وهو خطأ . صوابه من سائر الأصول . وانظر طبقات الصوفية ١٧٦ .

(٤) فى المطبوعة : « عطاء والخواص » والمثبت من سائر الأصول .

(٥) فى المطبوعة : « الكنانى » ولم ينقط فى ج ، ز سوى النون الثانية . وأثبتنا الصواب من طبقات الصوفية ٣٧٣ ، واللباب ٢٨/٣ .

باقٍ له سمعٌ وإبصارٌ يُريـــ ـدُ[1] جميع ما يَجرى من الإنسانِ

والشرُّ مِـن تقديـره لكنّـه عنـهُ نهاك بـواضحِ البُرهـانِ

قد أنزل القرآنَ وهْوَ كلامُهُ لَفظَتْ به للقـارئ الشَّفَتـانِ

وإلٰهُنا لا شىءَ يُشبهُهُ ولَيْـ ـسَ بمُشْبِهٍ شيئًا من الحِدْثانِ

قد كان ما معه قديمًا قطُّ مِن شىءٍ ولم يبرَحْ بلا أعـوانِ

خَلَق الجهاتِ مع الزمانِ مع المكا نِ الكلُّ مخلوقٌ على الإمكانِ

ما إن تحُلُّ به الحوادثُ لا و لا كَلّا وليس يحُلُّ فى الجُسمانِ

كَذَب المجسِّمُ والحُلولِىُّ الكَفُو رُ فَذانِ[2] فى البطلان مُفترِيانِ[3]

والاتحادِىُّ الجَهولُ ومَن يقُلْ بـالاتحادِ فإنـهُ نَصْرانـى

ونبيُّنـا خيـرُ الخلائـق أحمدٌ ذو الجاهِ عند الله ذى السُّلْطانِ

وله الشفاعةُ والوسيلةُ والفضيـ ـلةُ واللواءُ وكوثـرُ الظَّمْـآنِ

فاسأَلْ إلٰـهَك بالنبىِّ محمـدٍ متـوسِّلًا تظفرْ بكـلِّ أمـانِ

لا خَلْقَ أفضلُ منهُ لا بَشَرٌ ولا مَلَكٌ ولا كونٌ من الأكوانِ

ما العرشُ ما الكرسىُّ ما هذِى السما عند النبىِّ المصطفى العَدْنـانِ

والرُّسْلُ بعد محمدٍ درجاتُهُـمْ ثُـمّ الملائِكُ عابـدو الـرحمنِ

ثم الصحابةُ مثلَ ما قد رُتِّبوا فالأفضلُ الصِّدِّيقُ ذو العِرْفانِ

ثم العزيز[4] السيِّدُ الفـاروقُ ثم م اذكرْ مَحاسِنَ ذى التُّقى عثمانِ

وعلىٌّ ابن العمِّ والباقون أهْـ ـلُ الفضلِ والمعروفِ والإحسانِ

والأوليـاءُ لهمْ كرامـاتٌ فـلا تُنكِرْ تَقَعْ فى مَهْمَهِ الخِذْلَانُ

---

(١) فى المطبوعة : « مريد » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) فى الأصول : « فذين » .

(٣) فى المطبوعة : « مفترقان » والتصحيح من سائر الأصول .

(٤) فى المطبوعة : « الهزبر » والمثبت من سائر الأصول .

والمؤمنون يَرَوْن ربَّهُمُ كـرؤْ يتهمْ لِبدرٍ لاح نحوَ عَيـانِ
هذا اعتقادُ مشايخِ الإسلامِ وَهْـ ـوَ الدِّينُ فلْتَسْمعْ له الأُذُنانِ
الأشعرىُّ[1] عليه ينصُره ولا يألـو[2] جزاه اللهُ بـالإِحسانِ
وكذاك حالَتُه مع النُّعمان لم ينقُضْ عليه عقائـدَ الإِيمانِ
يا صاحِ إن عقيدةَ النُّعمانِ والْـ ـأشعـرىِّ حَقيقـةُ الإِتقـانِ
فكلاهما واللهِ صاحبُ سنَّةٍ بِهُـدى نبىٍّ اللهِ مقتديـانِ
لاذا يبدِّع ذا ولا هذا وإنْ تَحْسَبْ سِواه وهَمْتَ فى الحُسْبانِ
مَن قال إن أبا حنيفةَ مُبْدِعٌ رأيًا فـذلك قائـلُ الهَذَيـانِ
أوْ ظَنَّ أن الأشعرىَّ مُبَدِّعٌ فلقـد أساء وباء بالـخُسرانِ
كـلُّ إمامٌ مقتدٍ ذو سُنَّـةٍ كالسيفِ مسلولًا على الشيطانِ
والخُلفُ بينهما قليـلٌ أَمْـرُه سهلٌ بلا بِدْع ولا كُفرانِ
فيما يقِلُّ من المسائل عَـدُّهُ ويهون عنـد تطاعُـن الأقـرانِ
ولقد يؤول خِلافُها إمّا إلى[3] لفـظٍ كالاستثنـاء فى الإيمانِ

● الأشعرىّ يقول : أنا مؤمن إن شاء الله .

وكمنعه أن السعيدَ يضِلُّ أو يَشْقَى ونِعمةَ كافرٍ خَـوّانِ

● الأشعرىّ يقول : السعيد مَن كُتب فى بطن أمه سعيدا ، والشقىّ مَن كُتب فى بطن أمه شقيًّا ، لا يتبدّلان .

---

(١) فى المطبوعة : « والأشعرى » وأسقطنا الواو حيث سقطت من سائر الأصول .

(٢) فى : ج ، ز ، د : « قالوا » والمثبت من المطبوعة .

(٣) فى المطبوعة :

* ولقد يؤول الخلف بينهما إلى *

والمثبت من سائر الأصول . وسيأتى الشق الثانى من التفصيل فى قوله بعد :

* أو للمعانى وهو ست مسائل *

وأبو حنيفة يقول : قد يكون سعيدا ثم ينقلب ، والعِياذُ بالله ، شقيًّا وبالعكس .

وقد قرَّرنا هذه المسألة فى كتابنا فى « شرح عقيدة الأستاذ أبى منصور » وبيَّنّا اختلاف السلَف فيها كاختلاف الخلَف ، وأن الخلاف لفظىّ ، لا يترتب عليه فائدة .

والأشعرىّ يقول : ليس على الكافر نعمة ، وكلُّ ما يتقلّب فيه استدراج ، وأبو حنيفة يقول : عليه نعمة ، ووافقه من الأشاعرة القاضى أبو بكر بن الباقلّانىّ ، فهو مع الحنفية فى هذه ، كالماتُرِيدِىّ منهم معنا فى مسألة الاستثناء .

وكذا الرسالةُ بعد موتٍ إن تكُنْ صحَّتْ وإلا أجمَع الشيخانِ
وقد ادَّعَى ابْنُ هَوَازِنٍ أُستاذُنا فيها[1] افتراءً من عدوٍّ شانِ
وهو الخبير الثَّبْتُ نَقْلًا والإرا دةُ ليس يلزمها رِضا الرحمنِ
فالكفرُ لا يرضَى به لعبادِهِ ويريده ، أمران مفترقانِ
وأبو حنيفةَ قائلٌ إن الإرا دَةَ والرِّضا أمران متّحدانِ
وعليه أكثرنا ولكن لا يصحّ (م) وقيل مكذوبٌ على النُّعمانِ

(مسألة)

● إنكار الرسالة بعد الموت معزوّة إلى الأشعرىّ ، وهى من الكذب عليه ، وإنما ذكرناها وفاءً بما اشترطناه من أنّا ننظم كلَّ ما عُزِىَ إليه ، ولكنه صرّح بخلافها ، وكُتُبه وكُتُب أصحابه قد طبّقت [طَبَقَ][2] الأرض ، وليس فيها شىء من ذلك ، بل فيها خلافه .

ومن عقائدنا أن الأنبياء عليهم السلام أحياءٌ فى قبورهم ، فأين الموت ؟ وقد أنكر الأستاذ ابن هَوازِن ، وهو أبو القاسم القُشَيْرِىّ فى كتابه « شِكاية أهل السُّنّة » الذى سنحكيه فى هذه الترجمة بتمامه ، هذه ، وبيَّن أنها مختَلَقة على الشيخ ، وكذلك بيَّن ذلك غيرُه .

---

(١) فى المطبوعة : « منها » والمثبت فى سائر الأصول .

(٢) ساقط من المطبوعة . .وهو من : ج ، ز .

وصنّف البَيْهَقِيّ رحمه الله جزءا ، سمعناه ، فى « حياة الأنبياء عليهم السلام فى قبورهم » ، واشتذ نكير الأشاعرة على مَن نسب هذا القول إلى الشيخ ، وقالوا : قد افترى[1] عليه وبهتَه .

● وأما مسألة الرضا والإرادة ، فاعلم أن المنقول عن أبى حنيفة اتحادُهما ، وعن الأشعرىّ افتراقُهما .

وقيل : إن أبا حنيفة لم يقل بالاتحاد فيهما ، بل ذلك مكذوب عليه ، فعلى هذا انقطع النزاع ، وإنما[2] الكلام بتقدير صحة الاتحاد عنده[3] ، وأكثر الأشاعرة على ما يُعزَى إلى أبى حنيفة من[4] الافتراق ، منهم إمام الحرمَين وغيره ، آخرهم الشيخ محيى الدين النَّوَوِىّ ، رحمه الله ، قال : هما شىء واحد . ولكنى أنا لا أختار ذلك ، والحق عندى أنهما مفترقان ، كما هو منصوص الشيخ أبى الحسن .

وكذاك إيمان المقلِّدِ وهْو ممّـ ـا أنكر ابنُ هَوازِنَ الرَّبّانِـى
ولَوَ آنَّه مما يصحّ فخُلْفُهُـم فيه لِلَفْـظٍ عـاد دون مَعـانِ

● ذكروا أن شيخنا يقول : إن إيمان المقلِّد لا يصح ، وأنكر ذلك الأستاذ أبو القاسم ، وقال : إنه مكذوب عليه ، وسنبحث عن ذلك فى ذيل سياق كتاب « شكاية أهل السُّنّة » والقول على تقدير الصحة .

وكذاك كَسْبُ الأشعرىّ وإنهُ صعْبٌ ولكـن قـام بالبُرهــانِ
مَن لم يقلْ بالكسبِ مال إلى اعتزا لِ أو مقالِ الجَبْر ذِى الطُّغيانِ

● كسْب الأشعرىّ كما هو مقرّر فى مكانه أمرٌ يُضْطَرّ إليه مَن يُنكر خَلْق الأفعال ، وكونَ العبدِ مُجْبَرًا ، والأول اعتزال ، والثانى جَبْر ، فكلّ أحد يُثبت واسطة ، لكن[5] يعسُر التعبير عنها ويمثّلونها بالفَرْق بين حركة المرتعش والمختار ، وقد اضطرب المحقّقون فى تحرير هذه الواسطة ، والحنفية سمَّوْها الاختيار .

---

(١) فى ج ، ز : « هذا افتراء » والمثبت فى المطبوعة .
(٢) فى ج ، ز : « وأما » والمثبت فى المطبوعة .
(٣) فى المطبوعة : « عنه » والمثبت من : ج ، ز .
(٤) جاء بحاشية ج : « لعله سقط : عدم » .
(٥) فى المطبوعة : « ولكن » والمثبت من : ج ، ز .

والذى تحرر لنا أن الاختيار والكَسْب عبارتان عن مُعيَّن واحد ، ولكنّ الأشعرىّ آثر لفْظ الكَسْب على لفظ الاختيار ؛ لكونه منطوقَ القرآن ، والقوم آثروا لفظ الاختيار ، لما فيه من إشعار قدرة للعبد[1] .

وللقاضى أبى بكر مذهب يَزيد على مذهب الأشعرىّ ، فلعله رأْى القوم .

ولإمام الحرمَيْن والغزالىّ مذهب يزيد على المذهبين جميعا ، ويدنو كلَّ الدُّنُوّ من الاعتزال ، وليس هو هو .

ولسنا الآن لتحرير هذه المسألة العظيمة الخَطْب ، وقد قررناها على وجه مختصر فى « شرح مختصر ابن الحاجب » وعلى وجه مبسوط فيما كتبناه من أصول الديانات .

أو للمعانى وهْو سِتُّ مسائلٍ	هانت مَدارِكُها بدون هَـوانِ
لِلّهِ تعذيبُ المطيعِ ولو جَرَى	ما كان من ظُلمٍ ولا عُدوانِ
متصرِّفٌ فى مُلْكه فله الذى	يختار لكـنْ جاد بـالإحسانِ
فنفَى العِقابَ وقال سوف أُثيبُهُمْ	فلـه بـذاك عـليهمُ فَضْلانِ
هذا مَقـال الأشعـرىّ إمامِنـا	وسواه مأْثـورٌ عـن النُّعمـانِ

ما قدّمنا من المسائل ــ ومنه ما لم يصح كما عرفت ــ هو لفظى كلُّه ، لا فائدة للخلاف فيه .

ومن هنا المسائل المعنوية ، وهى ستُّ مسائل . وقد عرفنا أن الشيخ الإمام كان يقول : إن « عقيدة الطَّحاوِىّ » لم تشتمل إلا على ثلاث ، ولكنا نحن جمعنا الثلاث الأُخَر مِن كلام القوم :

● أولها أن الربّ تعالى له عندنا أن يعذِّب الطائعين ، ويثيب العاصين ، كلّ نعمة منه فَضْل ، وكلّ نِقْمَة منه عدل ، لا حَجْرَ عليه فى مُلْكه ، ولا داعِىَ له إلى فعله ، وعندهم : يجب تعذيب العاصى وإثابة المطيع ، ويمتنع العكس .

---

(١) فى المطبوعة : « العبد » والمثبت من : ج ، ز .

ووجوبُ معرفة الإلٰهِ الأشعَرِ ... یٌّ يقول ذاك بِشِرْعَةِ الدَّيَّانِ
والعقلُ ليس بحاكمٍ لكن له الـ ... ـإدراكُ لا حُكْمٌ على الحيوانِ
وقضَوْا بأن العقْلَ يوجبها وفى ... كُتُبِ الفروع لِصَحْبنا وجهانِ
وبأنّ أوصافَ الفِعال قديمةٌ ... ليست بحادثةٍ على الحِدْثانِ
وبأنَّ مكتوبَ المَصاحِفِ مُنْزَلٌ ... عَيْنُ الكلامِ المنْزَلِ القرآنِ
والبعضُ أنكر ذا فإن يصدُقْ فقد ... ذهبت مِن التَّعداد مسألتانِ
هذِى ومسألةُ الإرادةِ قبلَها ... أمران فيما قيل مكذوبانِ
وكما انتفى هذان عنهمْ هكذا ... عنّا انتفى ممّا يُقال اثنانِ
قالوا وليس بجائزٍ تكليفُ ما ... لا يُستطاع فتًى من الفِتيان
وعليه من أصحابنا شيخُ العِرا ... قِ وحُجَّةُ الإسلام ذو الإتقانِ
ورواه مجتهدُ الزمان محمد بْـ ... ـنُ دقيقِ عِيدٍ واضحُ السُّبلانِ[1]

● منعوا تكليف ما لا يُطاق ، ووافقهم من أصحابنا الشيخ أبو حامد الإسْفَرايِنىّ ، شيخ العراقيّين ، وحُجّةُ الإسلام الغزالىّ ، وشيخ الإسلام تقىّ الدين محمد ابن على بن دَقيق العِيد القُوصِىّ ، رحمهم الله تعالى [أجمعين][2] .

قالوا وتمتنع الصغائرُ من نَبِـ ... ـىٍّ للإلٰهِ وعندنا قَوْلانِ
والمنعُ مَرْوِىٌّ عن الأستاذ والـ ... ـقاضى عِياضٍ وهْو ذو رُجْحانِ
وبه أقول وكان مذهبَ والدى ... دفْعًا[3] لرُتبتهمْ عن النُّقصانِ
والأشعرىُّ إمامُنا لكننّا ... فِى ذا نُخالفه بكلِّ لسانِ
ونقول نحن على طريقته ولٰـ ... ـكِنْ صحْبُه فى ذاك طائفتانِ
بل قال بعض[4] الأشعريّة إنهمْ ... بُرَآءُ معصومون من نِسْيانِ

---

(١) فى ز : « السيلان » بالياء التحتية ، وضبطت فيها السين بالضم .
(٢) من : ج ، ز .
(٣) فى المطبوعة : « رفعا » والمثبت من سائر الأصول .
(٤) فى حاشية ج : « هو الأستاذ أبو إسحاق » .

والكلّ معدودون من أتباعِـهِ — لا يخرجون بذا عن الإذعانِ
وأبو حنيفةَ هكذا مع شيخِنا — لا شيءَ بينهما من النُّكـرانِ
متناصران وذا اختلافٌ هيِّـنٌ — عارٍ عـن التَّبديـع والخِـذلانِ
هذا الإمامُ وقبلَه القاضى يقو — لانِ البقا[1] لِحَقيقة[2] الـرحمنِ
وهما كبيرا الأشعريّة وهْو قا — ل بزائدٍ فى الذاتِ[3] للإمكانِ
والشيخُ والأستاذُ متفقـان فى — عَقْـدٍ وفى أشيـاءَ مختلفـانِ
وكذا ابن فُورَكٍ الشهيدُ وحُجَّة الْـ — إسلام خَصْما الإفكِ[4] والبُهتانِ
وابنُ الخطيبِ وقولُه إن الوُجو — دَ يَزيد وهْو الأشعرىّ الثانى
والاختلافُ فى الاسم هل هو والمُسَـ — ـمَّى واحدٌ لا اثنانِ أو غَيْرَانِ
والأشعريّـةُ بينهمُ خُلْـفٌ إذا — عُـدّت مسائلُـه على الإنسانِ
بلغت مِئينَ وكلُّهم ذو سنّةٍ — أُخِذَتْ عن المبعوث مِن عَدْنانِ
وغدًا ينادِى[5] كلّنا من جملة الـ — ـأتبـاعِ لـلأسلافِ بـالإحسانِ
والأشعرىُّ إمامُنا والسُّنَّة الـ — ـغَرَّاء سُنَّتُنـا مَـدى الأزمـانِ
وكذاك أهلُ الرأى معْ أهل الحديـ — ـثِ فى الاعتقادِ الحقِّ مُتَّفقانِ
ما إن يكفِّر بعضُهم بعضًا ولا — أَزْرَى عليـه وَسامَـه بِهَـوَانِ
إلا الذين تمعْزَلوا منهم فهُـمْ — فيـه تَنَـحَّتْ عنهم الفِئَتـانِ[6]
هذا الصواب فلا تظنَّنْ غيرَه — واعقِدْ عليـه بخِنْصِرٍ وبَنـانِ
ورأيتُ ممّن قاله حَبْـرٌ لـهُ — نبأٌ عظيـمٌ سار فى البُلـدانِ
أعنى أبا منصورٍ الأستاذَ عبـ — ـدَ القاهرِ المشهورَ فى الأكوانِ

(١) هكذا فى المطبوعة . وفى د : « التقى » . وفى ز : « التقا » وفى ج نفس الرسم ، ولكن التاء أهملت .
(٢) هكذا فى المطبوعة . وفى سائر الأصول : « بحقيقة » .
(٣) فى المطبوعة ، ز ، د : « الدار » والمثبت من : ج .
(٤) هكذا فى المطبوعة . وفى سائر الأصول : « الأولا » بتشديد الواو .
(٥) هكذا ضبطت بالكسر فى : ج .
(٦) فى المطبوعة : « الفتيان » والمثبت من سائر الأصول .

هذا صراطُ اللهِ فاتْبَعْه تَجِدْ في القلبِ بَرْدَ حلاوةِ الإيمانِ
وتراه يومَ الحَشْرِ أَبيضَ واضحًا يُهدِي إليك رسائلَ الغُفرانِ
وعليه كان السابقون عليهمُ حُلَلُ الثناءِ ومَلْبَسُ الرِّضوانِ
والشافعيُّ ومالِكٌ وأبو حنيـ ـفةَ وابنُ حَنْبَلٍ الكبيرُ الشانِ
دَرَجوا عليه وخلَّفونا إثرَهُمْ إن نَتَّبِعْهُمْ نجتمعْ بجِنانِ
أو نبتدعْ فلسوف نَصلَى النارَ مَذْ مومِينَ مَدْحُورِين[1] بالعِصيانِ
والكفرُ مَنْفِيٌّ فلستُ مكفِّرًا ذا بدعةٍ شنعاءَ في النِّيرانِ
بل كلُّ أهلِ القِبْلةِ الإيمانُ يَجْـ ـمَعُهُمْ ويفترقون كالوُحْدَانِ
فأجارنا الرحمنُ بالهادى النبيِّ م محمّـدٍ من نـارِه بأمـانِ
صلّى عليه اللهُ ما وَضَح الضُّحَى وبدا بدَيْجُورِ الدُّجَى النَّسْرَانِ[2]
والآلِ والصَّحْبِ الكرامِ ومنهم الصِّـ ـدِّيقُ والفاروقُ مع عثمانِ
وعليٌّ ابنُ العَمِّ والباقون إنَّـ م ـهُمُ النُّجومُ لِمُقْتَدٍ حَيْرانِ

(شرح حال الفتنة التى وقعت بمدينة نَيْسَابور ، قاعدة بلاد خراسان إذ ذاك فى العِلْم ، وكيف آلت إلى خروج إمام الحرمَيْن ، والحافظ البَيْهَقِىّ ، والأستاذ أبى القاسم القُشَيْرِىّ من نَيْسابور ، ثم كيف كانت الدائرة على مَن رام مذهبَ الأشعرىّ بسُوء ، وكيف قَصَمه الله)

كان سلطان الوقت إذ ذاك السلطان طُغْرُلْبَك السَّلْجُوقِىّ ، وكان رجلا حنفيًّا ، سنِّيًّا ، خيِّرا ، عادلا ، محبَّبا إلى أهل العلم ، من كبار الملوك وعظمائهم ، وهو أول ملوك السَّلْجوقِيَّة ، وكان يصوم الاثنين والخميس ، وهو الذى أرسل الشريف ناصر بن إسماعيل

---

(١) فى المطبوعة : « مأخوذين » والمثبت من سائر الأصول .

(٢) قال فى المصباح (ن س ر) : « والنسر : كوكب ، وهما اثنان ، يقال لأحدهما : النسر الطائر ، وللآخر : النسر الواقع » .

رسولا إلى مِلكة الروم فاستأذنها بالصلاة فى جامع القُسْطَنْطينيَّة جماعةً يوم[1] الجمعة ، فصلّى وخطب للإمام القائم بأمر الله ، وتَمهَّدَت البلاد لطُغْرُلْبَك ، وسَمَتْ نفسُه ، بحيث وصل أمره إلى أن سيّر إلى الخليفة القائم يخطِب ابنته ، وذلك فى ذلك الزمان مَقام مَهُول ، فشقّ ذلك على الخليفة ، واستعفى ، ثم لم يجد بدًّا من ذلك لعظمة طغْرُلْبَك ، وكونِه ملِكا قاهرا لا يُطاق ، فزوّجه بها ، وقدم بغداد فى سنة خمس وخمسين وأربعمائة ، وأرسل يطلبها ، وحمل مائة ألف دينار برسْم نقل جَهازها ، فعُمِل العُرْس فى صفر ، بدار المملكة ، وأُجلست على سرير مُلَبَّس بالذهب ، ودخل السلطان وقبَّل الأرض بين يديها ، ولم يكشف البُرْقُع عن وجهها إذ ذاك ، وقدّم لها تُحَفا[2] ، وخدَم وانصرف مسرورا ، وكان لهذا السلطان وزير سوء ، وهو وزيره أبو نصر منصور بن محمد الكُنْدُرِى[3] ، كان معتزليًّا رافضيًّا ، خبيثَ العقيدة ، لم يبلغْنا أن أحدا جُمع له من خُبث العقيدة ما اجتمع له ، فإنه على ما ذُكر كان يقول بخلْق الأفعال وغيرِه من قبائح القَدَرِيّة ، وسبِّ الشيخين وسائر الصحابة ، وغير ذلك من قبائح شرِّ الروافض ، وتشبيهه الله بخَلْقه ، وغيرِ ذلك من قبائح الكرّاميّة والمجسِّمة ، وكان له مع ذلك تعصّبٌ عظيم ، وانضمَّ إلى كلّ هذا أن رئيس البلد الأستاذ أبا سهل بن الموفَّق ، الذى سنذكر إن شاء الله ترجمته فى الطبقة الرابعة ، كان مُمدَّحا جوادا ، ذا أموال جزيلة ، وصدقاتٍ دارَّةٍ ، وهباتٍ هائلة ، ربما وهب الألف دينار لسائل ، وكان مرفوقا[4] بالوِزارة ، ودارُه مجتَمع العلماء ، ملتقى الأئمة من الفريقين : الحنفية والشافعية ، فى دارِه يتناظرون ، وعلى سِماطِه يتلقَّمون ، وكان عارفا بأصول الدين على مذهب الأشعرىّ ، قائما فى ذلك مناضلا فى الذَّبِّ عنه ، فعَظُم ذلك على الكُنْدُرِىّ ؛ بما[5] فى نفسه من المذهب ، ومن بغضِ ابن الموفَّق

---

(١) فى المطبوعة : « فى يوم » وسقطت الواو من : ج ، ز .

(٢) فى : ز ، د : « تحف » والمثبت من ج ، والمطبوعة .

(٣) بضم أولها وسكون النون وضم الدال ، وفى آخرها راء نسبة إلى قرية من قرى طريثيث ، يقال لها : ترشيز أيضا . وهى من نواحى نيسابور . اللباب ٣/٥٥ ، والمشتبه ٥٥٤ . ويقال إن اسم هذا الوزير : « محمد بن منصور » . راجع وفيات الأعيان ٥/ ١٣٨ .

(٤) فى المطبوعة : « مرموقا » والمثبت من : ج ، ز .

(٥) فى المطبوعة : « لما » والمثبت من : ج ، ز .

بخصوصه ، وخشيتِه منه أن يثِبَ على الوَزارة ، فحسَّن للسلطان لَعْن المبتدِعة على المنابر ، فعند ذلك أمر السلطان بأن تُلعَن المبتدِعة على المنابر ، فاتخذ الكُنْدُرِىّ ذلك ذريعةً إلى ذكر الأشعريّة ، وصار يقصدهم بالإهانة والأذى ، والمنع عن[1] الوعظ والتدريس ، وعزلهم عن خِطابة الجامع ، واستعان بطائفة من المعتزلة ، الذين زَعموا أنهم يقلِّدون مذهب أبى حنيفة ، أُشربوا فى قلوبهم فضائحَ القَدَرية ، واتخذوا التَّمَذْهُب بالمذهب الحنفىّ سِياجًا عليهم ، فحبَّبوا[2] إلى السلطان الإزراءَ بمذهب الشافعىّ عموما ، وبالأشعريّة خصوصا .

وهذه هى الفتنة التى طار شررها فملأ الآفاق ، وطال ضررها فشَمِل خُراسان ، والشام ، والحجاز ، والعراق ، وعظُم خَطْبها وبلاؤها ، وقام[3] فى سَبِّ أهل السنّة خَطيبُها وسفهاؤها[4] ، إذ أدى هذا الأمرُ إلى التصريح بلعْن أهل السنة فى الجُمَع ، وتوظيفِ سبِّهم على المنابر ، وصار لأبى الحسن [كَرّم الله وجهه][5] بها أُسْوَةٌ لعلىّ[6] بن أبى طالب كرّم الله وجهه ، فى زمن بعض بنى أُمَيَّة ، حيث استولت النواصب على المناصب ، واستعلى أولئك السفهاء فى المجامع والمراتب .

فقام أبو سَهل فى عُصبة الحق ، وشمّر عن ساعد الجِد ، بحقيقة الصدْق ، وتردد إلى العسكر[7] فى دَفع ذلك ، وما أفاد شىء من التدبير ، إذ كان الخَصْمُ الحاكمَ ، والسلطانُ محجَّبًا إلا بوساطة[8] ذلك الوزير ، ثم جاء الأمر من قِبَل السلطان طُغْرُلْبَك بالقبض على الرئيس الفُراتِىّ ، والأستاذ أبى القاسم القُشَيْرِىّ ، وإمام الحرمين ، وأبى سَهْل بن الموفَّق ، ونَفْيِهم ومنعِهم عن المحافل ، وكان أبو سهل غائبا إلى بعض النواحى ، ولما قُرِىء الكتاب

---

(١) فى المطبوعة : « من » والمثبت من ج ، ز .
(٢) فى المطبوعة : « فحسنوا » والمثبت من : ج ، ز .
(٣) فى المطبوعة : « وقام بها فى سب » .
(٤) فى ز : « وسفاوها » وفى د : « وشقاؤها » والمثبت فى المطبوعة ، ج .
(٥) ساقط من المطبوعة ، وهو فى سائر الأصول .
(٦) هكذا فى كل الأصول ، ولعل الصواب : « بعلى » .
(٧) فى المطبوعة : « المعسكر » والمثبت من : ج ، ز .
(٨) فى المطبوعة : « بواسطة » . والمثبت من : ج ، ز .

بنفيهم أُغرِىَ بهم الغاغة[1] والأوباش ، فأخذوا بالأستاذ أبى القاسم القُشَيْرِىّ والفُراتِىّ ، يجرّونهما ويستخفّون بهما ، وحُبِسا بالقهندر .

وأمّا إمام الحَرمَين ، فإنه كان أحسّ بالأمر ، واختفى وخرج على طريق كَرْمان إلى الحجاز ، ومن ثَمّ جاور وسُمِّى إمامَ الحرمَيْن ، وبقى القُشَيْرِىّ والفُراتِىّ [معترقين][2] مسجونَين ، أكثرَ من شهر ، فتهيأ أبو سهل بن الموفَّق من ناحية باخَرْز ، وجمع من أعوانه رجالا عارفين بالحرب ، وأتى باب البلد ، وطلب إخراج الفُراتِىّ والقُشَيْرِىّ ، فما أُجيب ، بل هُدِّد بالقبض عليه ، بمقتضى ما تقدّم من مرسوم السلطان ، فلم يلتفت وعزم على دخول البلد ليلا ، وإخراجِهما مجاهرةً ، وكان متولِّى البلد قد تهيّأ للحرب ، فزحف أبو سهل ليلا إلى قرية له على باب البلد ، ودخل مُغافصةً[3] إلى داره ، وصاح مَن معه بالنَّعَرات[4] العالية ، فلما أصبحوا ترددت الرُّسل والنُّصَحاء فى الصلح ، وأشاروا على الأمير بإطلاق الأستاذ والرئيس ، فأبى ، وبرز برجاله وقصد محِلّة أبى سهل ، فقام واحد من أعوان أبى سهل ، إلا أنه بِعِداد[5] ألف ، وضِرْغام ، إلا أنه فى زِىّ إنسان ، واستدعى منه كفاية تلك الثائرة ، وأتاه[6] وأصحابه ، وادَّنوا[7] لهم ، فالتقوا فى السوق ، وثبت هؤلاء حتى فرغ نُشَّاب أولئك ، وتأنّى الحقّ حتى انقضت تُرَّهات الباطل ، ثم حمل أصحاب ابن الموفَّق على أولئك حملةَ رجل واحد ، فهزموهم بإذن الله ، وجرحوا[8] أمير البلد ، وهمُّوا بأسْرِه ، ثم توسّط الناس ، ودخلوا على أبى سَهل فى تسكين الفتنة ، وإطفاء الثائرة ، وأتَوا بالأستاذ والرئيس إلى داره ، وقالوا : قد حصل القَصْد ، وأُخْرِج هذان من الحبس .

---

(١) فى المطبوعة : « العامة » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) زيادة من ج على ما فى المطبوعة : وفى ز : « مقترفين » .

(٣) فى المطبوعة : « معافصة » وفى ز ، د : « مفاوضة » وأثبتنا قراءة ج . قال فى القاموس (غ ف ص) : غافصه : فاجأه وأخذه على غرة .

(٤) فى المطبوعة : « بالنقرات » والمثبت من : ج ، ز . قال فى الأساس (ن ع ر) : نعر الرجل نعيرا ونعرة شديدة . وهو صوت فى الخيشوم .

(٥) فى المطبوعة : « يعد بألف » وفى : د ، ز : « من بغداد » والمثبت من : ج .

(٦) فى المطبوعة : « إياه » بدون الواو . وفى ز : «وإياه» وأثبتنا ما فى د .

(٧) فى ز : « وأذنوا » .

(٨) هكذا فى المطبوعة . وفى سائر الأصول : « وخرجوا » .

فلما انتصر أبو سهل ، وتم له ما ابتغى تشاور هو وأصحابه ، فيما بينهم ، وعلموا أن مخالفةَ السلطان لها تَبِعَةٌ ، وأن الخصوم لا ينامون ، فاتفقوا على مهاجرة البلد إلى ناحية أُسْتُواء[1] ، ثم يذهبون إلى الملك ، وبقى بعض الأصحاب بالنواحى مفرَّقين ، وذهب أبو سهل إلى المعسكر ، وكان على مدينة الرَّىّ ، وخرج خَصْمه من الجانب الآخَر ، فتوافيا بالرَّىِّ ، وانتهى[2] إلى السلطان ما جرى ، وسُعِىَ بأصحاب الشافعىّ ، وبالإمام أبى سهل خصوصًا ، فقُبِض على أبى سهل ، وحُبِس فى بعض القِلاع ، وأُخذت أمواله ، وبيعت ضِياعه ، ثم فُرِج عنه وخرج ، وحجّ .

فهذا ما كان من الفتنة ، وكان هذا السلطان مع دينه وخيره ممّن لم يُمهلْه الله بعد إذنه بالسبّ ، وبحبس القُشَيْرِىّ ، ولم يمكث بعد هذه الواقعة الشنيعة ، واتفاق هذه الفضيحة الفظيعة إلا زمنا يسيرا وتوفى ، وتسلْطن بعده ولده السلطان الأعظم عَضُد الدولة أبو شجاع أَلْب أَرْسِلان .

ولم يلبث الكُنْدُرِىّ إلا يسيرا ، وقُتِل شرَّ قِتْلَة ، وجُعل كل جزء من أعضائه[3] فى ناحية ، ولذلك شرْح يطول ، لسنا له الآن .

وأسفر صباح الزمان عن طلعة الوزير نظام الملك ، فقام فى نُصرة الدين قياما مؤزَّرا ، وعاد الحقُّ معزَّزا موقَّرا ، وأمر بإسقاط ذكر السبِّ ، وتأديبِ مَن فَعله .

(ذكر أمور اتفقت فى هذه الفتنة ، وكيف كان حال علماء المسلمين واغتمامهم بها)

أما أهلِ خُراسان من نَيْسابور ونواحيها ، ومَرْو ، وما والاها ، فإنهم أُخْرِجوا[4] فمنهم من جاء إلى العراق ، ومنهم من جاء إلى الحجاز .

---

(١) بالضم ثم السكون ، وضم التاء المثناة ، وواو وألف : كورة من نواحى نيسابور تشتمل على ثلاث وتسعين قرية . وقصبتها خبوشان . المراصد ٧١ .

(٢) فى المطبوعة : « وأنهى » والمثبت من : ج ، ز .

(٣) فى المطبوعة : « أجزائه » والمثبت من : ج ، ز .

(٤) فى المطبوعة : « افترقوا » وفى ج : « أفرحوا » . وفى ز : « امرجوا » وأثبتنا مافى :د .

فممّن حجّ : الحافظ أبو بكر البَيْهَقِىُّ ، والأستاذ أبو القاسم القُشَيْرِىّ ، وإمام الحَرَمَيْن أبو المعالى الجُوَيْنِىّ ، وخلائق . يقال : جمعت تلك السَّنة أربعمائة قاضٍ من قضاة المسلمين ، من الشافعية ، والحنفية ، هجروا بلادهم ، بسبب هذه الواقعة ، وتشتَّت فِكرهم يومَ رجوع الحاجّ ، فمِن عازمٍ على المجاورة ، ومِن محيَّرٍ فى أمره ، لا يدرى أين يذهب ، فاتفقت كلمتهم على أن الأستاذ أبا القاسم يعلو المِنبر ، ويتكلم عليهم . قيل : فصعِد وشخَص فى السماء زمانا ، وأطرق زمانا ، ثم قبض على لحيته ، وقال : يا أهل خُراسان ؛ بلادَكم ، بلادَكم ، إن الكُنْدرِىَّ غريمَكم قُطِّع إرْبًا إرْبًا ، وفُرِّقت أعضاؤه ، وها أنا أشاهده الساعةَ . وأنشد :

عميدَ الملك ساعَدَك الليالى على ما شئتَ من دَرْك المعالِى[1]
فلم يكُ منك شىءٌ غيرُ أمرٍ بِلَعْن المسلمين على التوالِى
فقابَلَك البلاءُ بما تُلاقِى فذُقْ ما تستحقُّ من الوَبال

فضُبط التاريخ ، فكان [فى][2] ذلك اليوم بعينه ، وتلك الساعة بعينها ، قد أمر السلطان بأن يقطَّع إرْبًا إرْبًا ، وأن يُوصَل[3] إلى كلِّ مكان منه عضوٌ يُدفَنُ فيه ، ففُعل به ذلك .

(ذكر استفتاء كُتب فى ذلك وأُرسِل إلى العراق)

قد كان الحال ، لو وفّق اللهُ ولِىَّ الأمر ، ومَن يطلب الحقَّ ، غَنِيًّا عن ذلك ، إذ فى وجود مثل إمام الحَرَمَيْن على ظَهر الأرض غُنْيَةٌ عن استفتاء غيرِه من الفقهاء ، وإنه لَيَقْبُح بأهل إقليم فيهم إمام الحَرَمَيْن ، بل بأهل عصر أن تقع لهم نازلة فلا يصغُون[4] إلى فُتياه ، ويكتبون إلى النواحى يستفتون ! كيف ، وقد كان معه البَيْهَقِىّ محدِّث زمانه ،

---

(١) فى التبيين ١٠٩ : « فى درك » .

(٢) سقط من المطبوعة . وهو من سائر الأصول .

(٣) فى المطبوعة : « يرسل » والمثبت من سائر الأصول .

(٤) فى المطبوعة : « يسعون » والمثبت من : ج ، ز .

والقُشَيْرِىّ سيِّد وقته ، وخلائقُ يطول تَعدادُهم ، من علماء الأمة ؟ وبالجملة كتبوا استفتاءً وأرسلوه إلى بغداد ، فلم يبقَ حنفىٌّ ولا شافعىٌّ إلا وبالغ فى الكتاب ، وعظُمت عليه هذه الرزِيَّة . وقد قدّمنا ذكر بعض فتاويهم ، ولا نطيل بالباقى ، ففى القليل غُنية عن الكثير .

(ذكر كتاب الْبَيْهَقِىّ إلى عميدِ المُلك)

قد ساق ابن عساكر جميعه ، ونحن نأتى على أكثره .

كان البَيْهَقِىّ بمدينة بَيْهق ، فلما وصل إليه الخبرُ شقّ عليه ، وكان محدِّث زمانه ، وشيخَ السنّة فى وقته ، فكتب إلى عميد الملك ما أخبرتنا به أسماء بنت صَصْرَى فى كتابها ، عن مكِّىّ بن عَلّان ، أن الحافظ أبا القاسم أنبأه ، قال : أخبرنا الشيخ أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد بن حَبيب العامِرِىّ الحافظ[1] ، قال : أخبرنا شيخ القضاة أبو علىّ إسماعيل بن أحمد بن الحسين البَيْهَقِىّ ، أخبرنا والدى الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين ، قال :

سلام الله ورحمته وبركاته على الشيخ العميد ، وإنى أحْمَد إليه الله الذى لا إله إلا هو ، وحْده لا شريكَ له ، وأصلّى على رسوله محمدٍ ، وعلى آله . أما بَعْدُ ، فإن الله جَل ثناؤه بفضله وجوده يؤتى مَن يشاء من عباده مُلْك ما يريد من بلاده ، ثم يَهْدِى مَن يشاء منهم إلى صراطه ، ويوفّقه للسعى فى مَرضاته ، ويجعل له فيما يتولاه وزيرَ صِدْق ، يُومى[2] إليه بالخير ، ويحض عليه ، ومُعينَ حقٍّ ، يشير إليه بالبِرّ ، ويعين عليه ؛ ليفوز الأمير والوزير معا ، بفضل الله فوزا عظيما ، وينالا من نِعْمته[3] حظًّا جسيما ، وكان الأمير أدام[4] الله دولته ممّن آتاه الله المُلْك والحِكْمَة ، والشيخ العميد أدام الله سيادته ممّن جعل الله له وزير صِدْق ، إن نَسِىَ ذكّره ، وإن ذكر أعانه ، كما أخبر سيدنا المصطفى ﷺ ، عن كل أمير

(١) بعد هذا فى التبيين ١٠٠ زيادة : « ببغداد » .

(٢) فى التبيين : « يوفى » .

(٣) فى المطبوعة : ، ز : « نعمه » والمثبت من ، ج . وفى ـين : « نقمته » وهو خطأ .

(٤) فى المطبوعة : « أطال » والمثبت من : ج ، ز والتبيـ

أراد الله به خيرا ، فعادت، بجميل نظَر الأمير ـــ أدام الله أيامه ـــ وحسنِ رعايته وسياستِه بلادُ خُراسانَ إلى الصلاح بعد الفساد ، وطرُقها [إلى][1] الأمن بعد الخوف ، حتى انتشر ذِكره بالجميل فى الآفاق ، وأشرقت الأرض بنور عدله كلَّ الإشراق ، ولذلك قال سيدنا المصطفى ﷺ ، فيما رُوى عنه : « السُّلْطَانُ ظِلُّ اللهِ وَرُمْحُه فى الأَرْضِ » وقال عليه السلام ، فيما رُوى عنه : « يَوْمٌ مِنْ إمامٍ[2] عَادِلٍ أَفْضَلُ مِنْ عِبَادَةِ [3]سِتِّينَ سَنَةً[3] » وقال عبد الله بن المبارك :

لولا الأئمةُ لم تأمَنْ لنا سُبُلٌ وكان أضعَفُنا نَهْبًا لأقْوانــا

زاده الله تأييدا وتسديدا[4] ، وزاد من يؤازِره فى الخير[5] ويحثُّه عليه توفيقا وتسديدا ، ثم إنه ، أعز الله نصرَه ، صرف همَّته العالية ، إلى نصر[6] دين الله ، وقَمْع أعداء الله ، بعد ما تقرّر للكافّة حسنُ اعتقاده بتقرير خطباء أهل مملكته على لَعْن مَن استوجب اللعنَ ، من أهل البِدَع[7] ببدعته ، وأَيِس[8] أهل الزَّيْغ عن زَيْغه عن الحقّ ، ومَيلِه عن القصد ، فألقَوْا فى سَمْعه ما فيه مَساءة أهل السنّة والجماعة كافة ، ومصيبتهم عامة ، من الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، الذين لا يذهبون فى التعطيل مذاهبَ المعتزلة ، ولا يسلكون فى التشبيه طُرُقَ المجسِّمة ، فى مَشارق الأرض ومَغاربها ، ليتسلَّوا بالأُسْوة معهم ، فى هذه المَساءة ، عما يسوؤهم من اللعن والقَمع ، فى هذه الدولة المنصورة ، ثبّتها الله ، ونحن نرجو عثورَه عن قريب ، على ما قصدوا ، ووقوفَه على ما أرادوا ، فيستدرِك بتوفيق الله ما بَدَر منه ، فيما أُلقى إليه ، ويأمر بتعزير مَن زوّر عليه ، وقبّح صورة الأئمة بين يديه ، وكأنه خفِى عليه ، أدام الله عزّه ، حالُ شيخنا أبى الحسن الأشعرىّ [9]رحمة الله عليه ورضوانه[9] ، وما يَرجع إليه

---

(١) سقط من المطبوعة ، وهو من ج ، ز ، والتبيين ١٠١ .

(٢) فى التبيين : « من أيام إمام » .

(٣) فى المطبوعة : « سنين » والمثبت من سائر الأصول ، والتبيين .

(٤) فى التبيين : « علوا وتأييدا » .

(٥) فى التبيين : « بالخير » .

(٦) فى التبيين : « نصرة » .

(٧) فى التبيين : « البدعة » .

(٨) فى ج ،ز ، د : « وأسر » والمثبت فى المطبوعة والتبيين .

(٩) فى المطبوعة : « رحمه الله » والمثبت من سائر الأصول ، والتبيين ١٠٢ .

من شرف الأصل ، وكِبَر المَحلّ ، فى العلم والفضل ، وكثرة الأصحاب ، من الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، الذين رغِبوا فى علم الأصول ، وأحبُّوا معرفة دلائل العقول ، والشيخ العميد ، أدام الله توفيقه ، أولى أوليائه ، وأحراهم بتعريفه حالَه ، وإعلامه فضلَه ، لما يرجع إليه من الهداية ، والدِّراية ، والشهامة ، والكفاية ، مع صحة العقيدة ، وحسن الطريقة .

وفضائل الشيخ أبى الحسن ومَناقبه أكثرُ من أن يمكن ذِكرُها ، فى هذه الرسالة ؛ لما فى الإطالة من خشية المَلالة ، لكننى أذكر بمشيئة الله تعالى مِن شرفه بآبائه وأجداده ، وفضلِه بعلمه ، وحسنِ اعتقاده ، وكِبَر مَحَلِّه بكثرة أصحابه ، ما يحمله على الذَّبِّ عنه وعن أتباعِه .

ثم أخذ البَيْهَقِىّ فى ذكر ترجمة الشيخ ، وذكر نَسَبه ، ثم قال :

إلى أن بلَغت النَّوبةُ إلى شيخنا أبى الحسن الأشعرىّ [رحمه الله][1] ، فلم يُحدث فى دين الله حَدَثا ، ولم يأت فيه ببدعة ، بل أخذ أقاويل الصحابة والتابعين ، ومَن بعدهم من الأئمة فى أصول الدين ، فنصرها بزيادة شرح وتبيين ، [2]وأن ما قالوا وجاء به الشرع فى الأصول صحيحٌ[2] فى العقول ، بخلاف[3] ما زعم أهل الأهواء ، من أن بعضه لا يستقيم فى الآراء ، فكان فى [بيانه وثبوته ، ما لم يدل عليه][4] أهل السنة والجماعة ، ونُصرة أقاويل مَن مضى من الأئمة ، كأبى حنيفة وسُفيان الثَّورِىّ ، من [أهل][5] الكوفة ، والأوزاعىّ وغيره من أهل الشام . ومالك والشافعىّ من أهل الحرمَيْن ، ومن نحا نحوَهما من [أهل][6] الحجاز وغيرها من سائر البلاد ، وكأحمد بن حنبل ، وغيره من أهل الحديث . واللَّيث بن سعد وغيره . وأبى عبد الله محمد بن إسماعيل البُخارىّ ، وأبى الحسين مسلم بن الحجّاج النَّيسَابُورِىّ ، إمامَىْ أهل الآثار ، وحفَّاظِ السُّنن التى عليها مَدار الشرع . إلى أن قال :

---

(١) زيادة من التبيين ١٠٣ ، والنقل منه .

(٢) فى التبيين : « وأن ما قالوا فى الأصول ، وجاء به الشرع صحيح » .

(٣) فى التبيين : « خلاف » .

(٤) ساقط من : ج ، ز ، د . وهو فى المطبوعة . ومكانه فى التبيين : « بيانه تقوية ما لم يدل عليه من » .

(٥) من التبيين .

(٦) سقط من التبيين .

وصار رأسا فى العِلم ، من أهل السنَّة ، فى قديم الدهر وحديثه ، وبذلك وَعَد سيدنا المصطفى ﷺ أُمّته ، فيما رَوَى عنه أبو هريرة ، أنه قال : « يَبْعَثُ اللهُ لِهٰذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا » ، ثم ساق حديث الأشعريِّين ، وإشارة النبىّ ﷺ إلى أبى موسى . وقد قدّمنا ذلك . إلى أن قال :

وحين كثُرت المبتدِعة فى هذه الأمّة ، وتركوا ظاهر الكتاب والسنَّة ، وأنكروا (١ما ورد أنه من صفات١) الله تعالى ، نحو : الحياة ، والقدرة ، والعلم ، والمشيئة ، والسمع ، والبصر ، والكلام [والبقاء][2] وجحدوا مادلّا عليه ، من المِعراج ، وعذاب القبر ، والميزان ، وأن الجنة والنار مخلوقتان ، وأن أهل الإيمانِ يُخرَجون من النيران ، وما لنبيِّنا ﷺ ، من الحوضِ والشفاعةِ ، و [ما][3] لأهل الجنة [من الرؤية][4] وأن الخلفاء الأربعة كانوا محقِّين فيما قاموا به من الوِلاية ، وزعموا أن شيئا من ذلك لا يستقيم على العقل ، ولا يصح على[5] الرأى ، أخرج الله من نسل أبى موسى الأشعرىّ رضى الله عنه إماما ، قام بنُصرة دين الله ، وجاهد بلسانه وبيَانه[6] مَن صَدّ عن سبيل الله ، وزاد فى التبيين لأهل اليقين أن ما جاء به الكتاب والسنّة ، وما كان عليه سَلَفُ هذه الأمة ، مستقيمٌ على العقول الصحيحة .

إلى أن قال ، بعد ذِكر حديث عِمران بن الحُصَين[7] الذى قدَّمناه :

فمن تأمّل هذه الأحاديث ، وعرف مذهب شيخنا أبى الحسن ، فى علم الأصول ، وعرف[8] تبحُّرَه فيه ، أبصر صُنْعَ الله عزَّت قدرته ، فى تقديم هذا الأصل الشريف ، لما ذَخَر[9] لعباده ، من هذا الفَرع المُنيف ، الذى أحيا به السنّة ، وأمات به البِدعة ، وجعله خَلَفَ حَقٍّ لسَلَفِ صِدْق .

---

(١) فى التبيين ١٠٤ : « ما ورد به من صفات » .
(٢) ساقط من التبيين .
(٣) من التبيين .
(٤) من التبيين .
(٥) فى التبيين : « فى » .
(٦) فى المطبوعة ، د : « وبنانه » وأهمل النقط فى ج ، ز . وقد أثبتنا ما فى التبيين .
(٧) فى المطبوعة : « بن حصين » والمثبت من : ج ، ز ، والتبيين ١٠٥ .
(٨) فى التبيين : « وعلم » .
(٩) فى المطبوعة : « ادخر » والمثبت من : ج ، ز ، والتبيين . غير أنه فى ج ، ز بالدال المهملة .

ثم اندفع فى بقية الرِّسالة وختمها بسؤاله العميد فى إطفاء الثائرة ، وترك السبِّ ، وتأديب مَن يفعله .

وقد ساق الحافظ الكتابَ بمجموعه ، كما عرَّفناك ، فإن أردت الوقوفَ عليه كلِّه فعليك بكتاب « التبيين » وفيما ذكرناه منه مَقْنَعٌ وبلاغ .

وقد تضمن هذا الكتاب — وقائلهُ مَن علمتَ من[1] الحفظ ، والدين ، والورع ، والاطلاع ، والمعرفة ، والثقة ، والأمانة ، والتثبُّت — أن الصحابة ومَن تبعهم بإحسان من علماء الأمة : فقهائِها ومحدِّثيها على عقيدة الأشعرىّ ، بل الأشعرىُّ على عقيدتهم ، قام وناضل عنها ، وحمى حَوْزتها مِن أن تنالها أيدى المبطِلِين ، وتحريف الغالِين . وقد سَمَّى من الفقهاء والمحدِّثين مَن سمعت .

(ذكر رسالة القُشَيْرِىّ إلى البلاد ، المسمّاة شكاية أهل السنة ، بحكاية ما نالهم من المحنة)

وقد جالت هذه الرسالة فى البلاد ، وانزعجت نفوس أهل العلم منها[2] ، وقام كلٌّ منهم بحَسب قوّته ، ودخلتْ بَيْهَق ، فوقف عليها الحافظ البَيْهَقِىّ ، ولبّى دعوتها ، وكتب الرسالة إلى العميد التى انفصلنا الآن عنها ، ثم دخلتْ بغداد ، فكتب الشيخ أبو[3] إسحاق الشِّيرَازِىّ ، مِن الشافعية ، والقاضى الدامَغانِىّ ، من الحنفية ، وغيرُهما من الفريقين ، ما أدَّت القدرةُ إليه .

وقد أورد الحافظ بعضَ هذه الرسالة ، فى كتابه ، ونحن نرى أن نوردها كلَّها ، فإنه يُخشى على مثلها الضَّياع إذا تمادى الزمان ، فإن هذا شأن المصنَّفات اللِّطاف ، لا سيَّما ما يَغيظ أهل الباطل ، فإنهم يبادرون إلى إعمال الحيلة فى إعدامه .

---

(١) فى المطبوعة : « فى » والمثبت من : ج ، ز .

(٢) فى المطبوعة : « بسببها » . والمثبت من : ج ، ز .

(٣) فى : ج ، ز ، د : « أبى » والمثبت فى المطبوعة .

لقد كان عند الشيخ الإمام نسخة من كتاب « تبيين كذب المفترِى » لا يُحسن الرائى أن يقرأ منها حرفا ؛ لما هو مكتوب فى حواشيها ، وبين أسطرها ، من أمور لا تتعلق بالكتاب ، بخط بعض فضلاء الحنابلة ، الذين يَلمِزون ببعض الأشاعرة ، فسألت الشيخ الإمام ، فقال : هذه النسخة شرَيتها من ترِكة الحافظ سعد الدين الحارثىّ ، وكأنهم كانوا يريدون إعدامَها ، ولكن كتاب « التبيين » كثير العدد فى الوجود ، لا يستطيع الخَصْم أن يَحصره ويُعدمه ، والله تعالى يتولّى إن شاء الله حمايته ورعايته .

فإن قلتَ : فإذا كان الحال على ما وصفت ، فلِم لا شرحتَ لنا رسالة البَيْهَقِىّ كلَّها ؟

قلت : لأن الحافظ استوفاها ، فكأنه أحال علينا فى رسالة القُشَيْرِىّ ، ونحن نحيل عليه فى رسالة البَيْهَقِىّ .

أخبرنا القاضى الرئيس أبو المعالى يحيى بن فضل الله ، فى كتابه ، عن مَكِّىّ بن عَلّان ، أن الحافظ أبا القاسم بن عساكر ، أتاه[1] قال : أخبرنا فقيه الحَرَم أبو عبد الله محمد بن الفضل الفُرَاوِىّ ، قال : أخبرنا الأستاذ زَين الإسلام أبو القاسم عبد الكريم بن هَوازِن القُشَيْرِىّ سماعا عليه ، فى سنة ست وأربعين وأربعمائة ، قال :

الحمد لله المجمِل فى بلائه ، المجزِل فى عطائه ، العَدْل فى قضائه ، المكرِم لأوليائه ، المنتقم من أعدائه ، الناصر لدينه ، بإيضاح الحقّ وتبيينه ، المبيدِ للإفك وأهلِه ، المجتَثِّ للباطل من أصله ، فاضح البدع بلسان العلماء[2] ، وكاشف الشُّبه ببيان الحكماء ، ومُمْهل الغُواة حينًا ، غيرَ مُهْمِلِهم ، ومجازى كلِّ غدا على مقتضَى عملهم ، نحمَده على ما عرَّفنا من توحيده ، ونستوفقه على [أداء][3] ما كلّفنا من رعاية حدوده ، ونستعصمه من الخطأ والخطَل ، والزَّيغ والزَّلَل ، فى القول والعمل ، ونسأله أن يصلِّىَ على سيّدنا [محمد][3] المصطفى ، وعلى آله مصابيح الدجى ، وأصحابه أئمة الورى ، هذه قصة سمّيناها : « شكاية أهل السنّة ، بحكاية ما نالهم من المحنة » تُخبر عن بَثَّة مكروب ، ونَفْثةِ مغلوب ، وشرح مُلِمٍّ مؤلم ،

---

(١) فى المطبوعة : « أخبره » والمثبت من : ج ، ز ، د .

(٢) فى : ج ، ز ، د : « العظماء » والمثبت فى المطبوعة ، والتبيين ١٠٩ .

(٣) ساقط من التبيين ١١٠ .

وذكرِ مهمٍّ مُوهِم ، وبيان خَطْب قادح ، وشرٍّ سانح[١] للقلوب جارح ، رفعها عبد الكريم ابن هَوازِن القُشَيْرِىّ ، [رحمه الله][٢] إلى العلماء الأعلام ، لجميع[٣] بلاد الإسلام .

أما بعد :

فإن الله تعالى إذا أراد أمرا قدَّره ، فمَن ذا الذى أمسك ما سَيَّره[٤] ، أو قدّم ما أخَّره ، أو عارض حكمه فغيّره ، أو غلبه على أمرٍ فقهره ، كلَّا ، بل هو الله الواحد القهّار ، الماجد الجبَّار .

ومما ظهر ببلاد[٥] نَيْسَابور من قضايا التقدير ، فى مُفْتَتح سنة خمس وأربعين وأربعمائة من الهجرة ما دعا أهلَ الدين إلى شقِّ صدور صبرهم ، وكشْفِ قِناع ضَيْرِهم[٦] ، بل ظلّت المِلّة الحنيفيّة تشكو غليلها ، وتُبدى عويلها ، وتنصب[٧] عَزالَى[٨] رحمة الله على من يستَمع شكوَها ، وتصغِى ملائكة السماء حتى[٩] تَندُب شَجْوها . ذلك مما أُحدث مِن لَعْن إمام الدين ، وسراج ذوى اليقين ، محيى السنّة ، وقامع البدعة ، وناصر الحق ، وناصحِ الخَلق ، الزكيِّ الرضىِّ[١٠] ، أبى الحسن الأشعرىّ ، قدّس اللهُ روحَه ، وسقى بالرحمة[١١] ضريحَه ، وهو الذى ذَبَّ عن الدين بأوضح حُجَج ، وسلك فى قَمْع المعتزلة ، وسائر أنواع المبتدعة أبينَ مَنْهَج . واستنفد عمره فى النَّضْح[١٢] عن الحق ، فأورث[١٣] المسلمين بعد وفاته كُتبَه الشاهدة[١٤] بالصدق .

---

(١) فى الأصول : « ونشر » والمثبت من التبيين .
(٢) زيادة من المطبوعة على ما فى : ج ، ز .
(٣) فى التبيين : « بجميع » .
(٤) فى المطبوعة : « يسيره » وفى : ج ، ز : « يسره » وأثبتنا ما فى التبيين .
(٥) فى التبيين : « ببلد » .
(٦) فى التبيين : « ضرهم » .
(٧) فى ج : « وينصب » وفى ز ، د : « وينصب » والمثبت فى المطبوعة ، والتبيين .
(٨) فى التبيين : « غزائر » والعزالى ، بفتح اللام وكسرها : جمع العزلاء ، وزان حمراء : فم المزادة الأسفل . وأرسلت السماء عزاليها إشارة إلى شدة وقع المطر ، على التشبيه بنزوله من أفواه المزادات . المصباح (ع ز ل) .
(٩) فى التبيين : « حين » .
(١٠) فى ج وحدها : « الوضى » .
(١١) فى التبيين : « بماء الرحمة » .
(١٢) فى الأصول ، والتبيين : « النصح » بالصاد المهملة وهو تصحيف . قال فى القاموس (ن ض ح) : ونضح عنه : ذب ودفع .
(١٣) فى التبيين : « وأورث » .
(١٤) فى الأصول : « المشاهدة » وأثبتنا ما فى التبيين .

ولقد سمعت الأستاذ الشهيد أبا على الحسن بن على الدَّقَّاق [(1]رحمة الله عليه[1)] ، يقول : سمعت أبا على زاهر بن أحمد الفقيه ، رحمة الله عليه يقول : مات أبو الحسن الأشعرىّ رحمه الله ، ورأسه فى حِجْرى . وكان يقول : متنا . فى حال نزعِه ، من داخل حلقه ، فأدنيت إليه رأسى ، وأصغيت إلى ما كان يَقْرَع سمعى ، وكان يقول : لعن الله المعتزلة ، مَوَّهوا ومَخْرَقوا .

وإنما كان أبو الحسن الأشعرىّ رحمه الله يتكلّم فى أصول الدين على جهة الردّ على أهل الزَّيغ والبِدَع ، تأدِّيًا بما أوجب الله سبحانه على العلماء ، من النَّضْح[2] عن الدين ، وكشف تمويه الملحدين والمبتدِعين ، بما[3] زالوا عن النهج المستقيم .

ولقد سمعت الأستاذ أبا عبد الله محمد [بن عبد الله][4] بن عبيد الله الشِّيرازِىّ الصوفىّ ، رحمه الله ، يقول : سمعت [بعض أصحاب أبى عبد الله بن خَفيف الشِّيرازِىّ رحمة الله عليهم[5] ، يقول : سمعت][6] أبا عبد الله بن خَفيف ، رحمه الله ، يقول[7] : دخلت البصرةَ فى أيام شبابى ؛ لأرى أبا الحسن الأشعرىّ ، رحمة الله عليه ، لمّا بلغنى خبرُه ، فرأيت شيخا بَهِىَّ المنظر ، فقلت له : أين منزل أبى الحسن الأشعرىّ ؟ فقال : وما الذى تريد منه ؟ فقلت : أحب أن ألقاه ، فقال : ابتكر غدا إلى هذا الموضع . قال : فابتكرت ، فلما رأيته تبعته ، فدخل دار بعض وجوه البلد ، فلما أبصروه أكرموا محلَّه ، وكان هناك جمعٌ من العلماء ، ومجلسُ نظر ، فأقعدوه فى الصَّدْر ، فلما شرع فى الكلام دخل هذا الشيخ فأخذ يردّ عليه ويناظره ، حتى أفحمه ، فقضيت العجبَ مِن علمه وفصاحته ، فقلت لبعض مَن كان عندى : مَن هذا الشيخ ؟ فقال : أبو الحسن الأشعرىّ . فلما قاموا تبعته ، فالتفت إلىَّ ، وقال : يا فتى ، كيف رأيتَ الأشعرىّ ؟ فخدمته وقلت : يا سيدى ، كما هو فى محلِّه ،

---

(١) فى المطبوعة : « رحمه الله » والمثبت من : ج ، ز .
(٢) فى الأصول : « النصح » بالصاد المهملة . تصحيف . انظر الحاشية ١٢ فى الصفحة السابقة .
(٣) فى المطبوعة : « ما » والمثبت من : ج ، ز .
(٤) زيادة من : ج ، ز على ما فى المطبوعة .
(٥) فى المطبوعة : « عليه » وما أثبتنا من : ج .
(٦) ساقط من : ز ، د .
(٧) سبقت هذه الحكاية فى ترجمة ابن خفيف. صفحة ١٥٩ من هذا الجزء، وأيضا ٣٥٠.

ولكن مسألة ، قال : قل يا بُنيّ ، فقلت : مثلك فى فضلك وعلوٍّ منزلتك ، كيف لم تُسأل ويُسأل غيرُك ؟ فقال : أنا لا أتكلم مع هؤلاء ابتداءً ، ولكن إذا خاضوا فى ذكر ما لا يجوز فى دين الله رَدَدْنا عليهم ، بحكم ما فرض الله علينا من الرد على مخالفى الحق . وعلى هذه الجملة سيرة السلف أصحاب الحديث المتكلِّمين منهم فى الرد على المخالِفين ، وأهلِ الشُّبَه والزيغ .

ولمّا مَنّ الله الكريم على [أهل][1] الإسلام ببركات[2] السلطان المعظَّم المحكَّم بالقوة السماوية ، فى رقاب الأمم ، الملك الأجلّ شاهنشاه ، يمين خليفة الله ، وغياث عباد الله طُغْرُلْبَك أبى طالب محمد بن ميكائيل ، أطال الله عمره ، موفَّقا معصوما بَقاه ، وأدام بالتسديد نُعماه ، وقام بإحياء السنة ، والمناضلة عن المِلّة ، حتى لم يَبْقِ من أصناف المبتدعة حِزْبا إلا سَلَّ لاستئصالهم سيفًا عَضْبا ، وأذاقهم ذُلًّا وخَسْفا ، وعقّب[3] لآثارهم نسفا[4] ، خَرِجَتْ[5] صدورُ أهل الزيغ[6] عن تحمُّل هذه النِّقَم ، وضاق صدرُهم[7] عن مقاساة هذا الألم ، ومُنُوا بلعن أنفسهم على رءُوس الأشهاد بألسنتهم ، وضاقت عليهم الأرضُ بما رَحُبَت ، بانفرادهم بالوقوع فى مَهواةِ مِحنتهم ، فسوَّلت لهم أنفسهم أمرا ، وظنُّوا أنهم بنوع تلبيس[8] ، وضرب تدليس ، يجدون لعُسْرهم يُسرا ، فسَعَوْا إلى عالى مجلس[9] السلطان المعظَّم [أعز اللهُ نَصره][10] بنوع نميمة ، ونسبوا الأشعرىَّ إلى مذاهبَ ذميمة ، وحكَوا عنه مقالاتٍ ، لا يوجد فى كتبه منها حرف ، ولم يُرَ فى المقالات المصنَّفة للمتكلِّمين الموافقين والمخالفين ، من وقت الأوائل إلى زماننا هذا لِشىء منها حكايةٌ ولا وصف ،

---

(١) سقط من التبيين ١١٠ .

(٢) فى المطبوعة : « بركاب » وفى التبيين : « بزمان » وما أثبتنا من : ج ، ز ، د .

(٣) فى الأصول : « وعفت » والمثبت من التبيين ١١١ .

(٤) فى الأصول : « كسفا » والمثبت من التبيين .

(٥) فى ج ، ز ، د : « خرجت » وما أثبتنا من المطبوعة ، والتبيين .

(٦) فى التبيين : « البدع » .

(٧) فى المطبوعة : « صدورهم » وفى التبيين : « صبرهم » والمثبت من : ج ، ز .

(٨) فى ج ، ز ، د : « تلبس » والمثبت من المطبوعة والتبيين .

(٩) فى المطبوعة : « مجالس » وما أثبتنا من : ج ، ز ، والتبيين .

(١٠) ساقط من التبيين .

بل كل ذلك تصوير بتزوير[١] ، وبُهتان بغير تقرير[٢] ، و « إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النُّبُوَّةِ : إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ[٣] فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ » .

ولمَّا رفعنا إلى المجلس العالى ، زاده الله إشراقا ، هذه الظُّلامة ، وكشفنا قِناع هذه الخطّة ، وذكرنا أن هذه المقالات لم تُسمع من أَلسنة هذه الزُّمْرة ، ولم يوجد شيء فى كتبهم من هذه الجملة ، ولا حُكى فى الكتب المصنَّفة فى مقالات المتكلِّمين حرفٌ من هذه الأقاويل ، بل كان الجواب : إنا إنما نُوعز بلعن الأشعرىّ الذى قال هذه المقالات على هذه الصفة ، فإن لم يبينوا[٤] بها ، ولم يقل الأشعرىّ شيئًا منها فلا عليك ما نقول[٥] ، ولا يلحقكم ضرر مما نصنع[٦] ، فقلنا : الأشعرىُّ الذى هو ما حكيتم ، وكان بما ذكرتم[٧] ، لم يخلقه الله بَعْدُ ، وما محلّ هذا إلا محلّ مَن حَكى عن أئمة السلف أنهم دانوا بالبِدَع ، ونَسَبهم إلى الضلال والخطأ ، فإذا قيل له فى ذلك يقول : إنما أقول لفلان الذى قال ما نسبتُه إليه ، ودان بهذا الذى قلت ، ومات عليه ، الكَيِّس[٨] لا يرضى منه[٩] بذلك ، ولا يُغضى[١٠] على ذلك .

ثم أخذنا فى سبيل الاستعطاف ، جَرْيًا فى دفع السيّئة بالتى هى أحسن ، فلم تُسمع لنا حُجَّة ، ولم تُقْضَ لنا حاجة ، ولا حيلةَ[١١] لنا فى التوسّط بيننا[١٢] على مَن بعده فى مذهب[١٣] واحد عصره ، فأغضينا على قَذَى الاحتمال ، واستَنَمْنا[١٤] إلى معهود الموافقة

---

(١) فى المطبوعة : « تزوير » وما أثبتنا من : ج ، ز ، والتبيين .

(٢) فى التبيين : « تقدير » .

(٣) قال ابن الأثير : « يقال : استحيا يستحيى ، واستحى يستحى . والأول أعلى وأكثر » النهاية ١/٤٧٠ .

(٤) هكذا فى المطبوعة . ولم ينقط فى ج ، ز سوى تاء قبل الواو .

(٥) فى المطبوعة : « تقول » ولم ينقط فى ج ، ز سوى القاف . ولعل الصواب ما أثبتنا . وفى ز : « بما » .

(٦) فى المطبوعة « يصنع » وفى ز نقطت النون فقط . وأثبتنا ما فى ج .

(٧) فى ج ، ز ، د : « بما ذكر » والمثبت فى المطبوعة .

(٨) فى ج : « الملبس » وفى ز ، د « اللس » بدون نقط ، والمثبت فى المطبوعة .

(٩) فى المطبوعة : « عنه » وأثبتنا ما فى ج ، ز .

(١٠) فى المطبوعة : « يقضى » والنقط غير واضح فى ز . وأثبتنا ما فى ج .

(١١) فى المطبوعة : « ولا حل » وأثبتنا ما فى ج ، ز .

(١٢) هكذا فى المطبوعة ولم ينقط فى ج سوى النون .

(١٣) فى المطبوعة : « مذهبه » وأثبتنا ما فى ج ، ز ، د . وفى الأخيرتين : « واحد واحد » .

(١٤) فى المطبوعة : « واسمنا » والمثبت من : ج ، ز . واستنام إلى الشىء : سكن واطمأن . القاموس (ن و م) .

فى أصول الدين بين الفريقين ، فحضرنا مجلسه ، ولم نشكّ أنا لا ننصرف إلا وشَمْلُ الدين منتظم ، وشَعْب الوِفاق[1] فى الأصول ملتئم ، وأنّ كُلَّنا على قَمْع المعتزلة ، وقهر المبتدعة يدٌ واحدة ، وأنْ ليس بين الفريقين فى الأصول خلافٌ ، فأول ما سألناه بأن قلنا : هل صح عنده عن الأشعرىّ هذه المقالات التى تُحْكَى ؟ فقال : لا ، غير أنى[2] لا أستجيز الخوض فى هذه المسائل الكلامية ، وأمنع الناس عنها وأنهَى ، ولا يجوز اللعنُ عندى على أهل القِبلة ، لشىء منها ، وصرح بأنه ليس يعلم أنه قال هذه المسائل التى تُحْكَى عنه ، أم لا . ثم قال فى خلال كلامه : إن الأشعرىّ عندى مبتدِع ، وأنه فى البدعة يزيد على المعتزلة ، فحين سمعنا ذلك تحيّرنا ونفينا ، وسمعنا غير ما ظننا ، وشاهدنا ما لو أُخبرنا به ما صَدَّقنا ، ورأينا بالعِيان ما لو رأيناه فى المنام لقلنا : أضغاث أحلام ، فسبحان الله ! كيف صرّح بأنه لا يعرف مذهب رجل على الحقيقة ، وصَحَّ[3] عنده مقالتُه ثم يُبَدِّعه من غير تحقق بمقالته[4] ؟ ثم انصرفنا .

وما نَقَموا من الأشعرىّ إلا أنه قال بإثبات القَدَر لله ، خيرِه وشرّه ، ونفعِه[5] وضَرّه ، وإثبات صفات الجلال لله ، من قدرته ، وعلمه ، وإرادته ، وحياته ، وبقائه ، وسمعه ، وبصره ، وكلامه ، ووجهه ، ويده ، وأن القرآن كلام الله غيرُ مخلوق ، وأنه تعالى موجود تجوز رؤيته ، وأن إرادته نافذة فى مراداته ، وما لا يخفى من مسائل الأصول التى تخالف [طريقه][6] طريق المعتزلة والمجسِّمة[7] فيها ، وإذا لم يكن فى مسألةٍ لأهل القبلة غيرُ قول المعتزلة ، وقول[8] الأشعرىّ قول زائد ، فإذا بطل قولُ الأشعرىّ فهل يتعيَّن بالصحّة أقوالُ المعتزلة ، وإذا بطل القولان فهل هذا إلا تصريحٌ بأن الحقَّ مع غير أهل القبلة ، وإذا لُعن المعتزلة[9]

---

(1) هكذا فى المطبوعة . وفى ز ، د : « الزمان » والاعجام غير واضح فى ج .
(2) فى المطبوعة : « وانى لا أستجيز » وما أثبتنا من : ج ، ز .
(3) فى المطبوعة : « وتصح » والمثبت من : ج ، ز .
(4) فى المطبوعة : « لمقالته » والمثبت من : ج ، ز .
(5) فى التبيين : « نفعه » .
(6) ساقط من المطبوعة . وهو من ج ، ز . وفى التبيين : « طرقه طرق المعتزلة » .
(7) فى ج ، ز : « الجسمية » والمثبت فى المطبوعة ، والتبيين .
(8) فى المطبوعة : « وغير » والمثبت من : ج ، ز .
(9) فى المطبوعة : « المعتزلى » وما أثبتنا من : ج ، ز .

والأشعرىّ فى مسألة لا يخرج قول الأمة عن قوليهما ، فهل هذا إلا لعنُ جميع أهل القبلة ؟ .

معاشرَ المسلمين ، الغِياثَ الغِياثَ ! سَعَوا فى إبطال الدين ، ورأوا[1] هدمَ قواعد المسلمين ، وهَيْهاتَ هَيْهاتَ ! ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللهِ بِأَفْوَاهِهِمْ ويَأْبَى اللهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ﴾[2] وقد وعد الله للحقِّ[3] نصرَه وظهورَه ، وللباطل مَحْقَه وثُبورَه ، إلا أن كُتُبَ الأشعرىّ فى الآفاق مبثوثة ، ومذاهبه عند أهل السنة من الفريقين معروفة مشهورة[4] فَمن وصفه بالبدعة علِم أنه غيرُ محقٍّ فى دعواه ، وجميع أهل السنة خَصْمه فيما افتراه .

● فأما ما حُكى عنه وعن أصحابه أنهم يقولون إن محمدا ﷺ ليس بنبىٍّ فى قبره ، ولا رسولٍ بعد موته ، فبُهتان عظيم ، وكذب مَحْض ، لم ينطق منهم أحد ، ولا سُمع فى مجلس مناظرةٍ ذلك عنهم ، ولا وُجد ذلك فى كتاب لهم ، وكيف يصح ذلك وعندهم محمد ﷺ حىٌّ فى قبره ؟ قال الله تعالى : ﴿ ولا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فى سَبِيلِ اللهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُون ﴾[5] فأخبر سبحانه بأن الشهداء أحياءٌ عند ربهم ، والأنبياء أولى بذلك ، لتقاصر رتبة الشهيد[6] عن درجة النبوّة . قال الله تعالى ﴿ فَأُوْلَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ والصِّدِّيقِينَ والشُّهَدَاءِ والصَّالِحِينَ ﴾[7] فرتبة[8] الشهداء ثالث درجة النبوّة .

ولقد وردت الأخبار الصحيحة والآثار المرويّة بما تدل الشهادة على هذه الجملة .

فمن ذلك ما أخبرنا به أبو سعيد محمد بن إبراهيم بن عبد الله الأديب ، حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن حاتم ، حدثنا محمد بن إسحاق بن الصبّاح الصاغانىّ ، حدثنا ابن جُعْشُم[9] ، عن سفيان ، عن عبد الله بن السائب ، عن زاذان ، عن ابن مسعود ،

---

(١) فى التبيين : « وراموا » .
(٢) سورة التوبة ٣٢ . وفى الأصول ، والتبيين : « ليطفئوا » خطأ .. .
(٣) فى ج ، ز ، د : « الحق » والمثبت فى المطبوعة ، والتبيين ، وهو المناسب لما بعده .
(٤) فى التبيين ١١٢ : « ومشهورة » .
(٥) سورة آل عمران ١٦٩ .
(٦) فى ج ، ز ، د : « الكافة » والمثبت فى المطبوعة .
(٧) سورة النساء ٦٩ .
(٨) فى ج ، ز : « أفرتبة » والمثبت فى المطبوعة .
(٩) فى المطبوعة : « خشعم » والمثبت من : ج ، ز .

عن النبى ﷺ قال : « إنَّ لِلهِ [تعالى][1] مَلَائِكَةً سَيَّاحِينَ فى الأَرْضِ تُبَلِّغُنِى عَنْ أُمَّتِى السَّلَامَ » وَلاَ يُبَلَّغُ السَّلَامَ إلا ويكون حيًّا .

وأخبرنا إبراهيم بن محمد[2] الفقيه ، أخبرنا أبو القاسم عبد الله بن أحمد النَّسَوِىُّ ، حدثنا[3] أبو العباس الحسن بن سفيان الشَّيْبَانىّ النَّسَوِىّ ، حدثنا هشام ابن خالد ، حدثنا الحسن بن يحيى ، حدثنا سعيد بن عبد العزيز ، عن يزيدبن أبى مالك ، عن أنس بن مالك ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَا مِنْ نَبِىٍّ يَمُوتُ فَيُقِيمُ فى قَبْرِهِ إِلَّا أَرْبَعِينَ صَبَاحًا حَتَّى تُرَدَّ إِلَيْه رُوحُهُ » .

وأخبرنا أبو عبد الله الحسين بن محمد بن الحسين الثقفىّ ، أخبرنا أبو الحسين هارون بن محمد بن هارون العطّار ، حدثنا أبو على الحسن[4] بن على بن عيسى المَقْبُرِىّ[5] أبو عبد الرحمن المقرئ ، حدثنا حَيْوَة بن شُرَيْح ، عن أبى صخر[6] المدنىّ ، عن يزيد بن عبد الله بن قسيط[7] ، عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « مَا مِنْ أَحَدٍ يُسَلِّمُ عَلَىَّ إِلَّا رَدَّ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ علىّ[8] رُوحِى حَتَّى أَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ » .

دل الخبر على أن الميِّت لا يعلم حتى تُردّ إليه الروح ، ودل على أن النبى ﷺ حىٌّ فى قبره .

وأخبرنا أبو الحسين على بن محمد بن عبد الله بن بِشْران ، ببغداد ، أخبرنا أبو جعفر

---

(١) زيادة من : ج ، ز على ما فى المطبوعة .

(٢) فى ج ، ز : «أحمد» والمثبت من المطبوعة . وسيأتى فى الصفحة التالية.

(٣) فى المطبوعة : « أخبرنا » والمثبت من : ج ، ز .

(٤) فى المطبوعة : « الحسين » والمثبت من : ج ، ز .

(٥) فى المطبوعة : « القسوى » وفى ز : « المقرى » والمثبت من : ج ، د . والنقط من د . وفيها : « أبو عبد الرحمن المقبرى » .

(٦) فى النسخ : أبى صخرة ، والمثبت من : سنن أبى داود (باب زيارة القبور ، من كتاب المناسك) ١/ ٢٠٢ . ومسند أحمد ٢/ ٥٢٧ من حديث أبى هريرة ، وتهذيب التهذيب ٣/ ٤١ .

(٧) فى المطبوعة : « قسط » . وفى ج ، ز بهذا الرسم ، ولكن بغير نقط . وأثبتنا ما فى سنن أبى داود ، ومسند أحمد . وكذلك هو فى مشاهير علماء الأمصار ٧٤ ، والعبر ١/ ١٥٥ .

(٨) فى المطبوعة ، ومسند أحمد : « إلى » وما أثبتنا من ج ، ز ، د وأبى داود .

محمد بن عمرو البَخْتَرِى[1] ، حدثنا عيسى بن عبد الله الطَّيَالِسىّ ، حدثنا العلاء[2] ابن عمرو الحنفىّ ، حدثنا أبو عبد الرحمن ، عن الأعمش ، عن أبى صالح ، عن أبى هريرة ، عن النبىّ ﷺ قال : « مَنْ صَلَّى عَلَىَّ عِنْدَ قَبْرِى سَمِعْتُهُ ، وَمَنْ صَلَّى عَلَىّ نَائِيًا أُبْلِغْتُهُ » .

وأخبرنا إبراهيم بن محمد الفقيه ، أخبرنا[3] أبو القاسم عبد الله بن أحمد النَّسَوِىّ ، أخبرنا الحسن بن سفيان ، حدثنا شَيْبان بن فرُّوخ ، حدثنا حمَّاد بن سَلَمة ، حدثنا أبو المعتمِر ، وثابت البُنانِىّ ، عن أنس بن مالك ، أن رسول الله ﷺ قال : « أَتَيْتُ عَلَى مُوسَى لَيْلَةَ أُسْرِىَ بِى عِنْدَ الكَثِيبِ الأَحْمَرِ ، وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّى فى قَبْرِه » .

وأخبرنا أبو الحسن علىّ بن أحمد الكاتب ، حدثنا أحمد بن عَبْد[4] الصَّفَّار ، حدثنا تَمْتام[5] محمد بن غالب ، حدثنا موسى ، حدثنا سليمان بن المغيرة ، عن ثابت ، عن أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « أُتِيتُ وَأَنَا فِى أَهْلِى فَانْطَلَقُوا بِى إِلَى زَمْزَمَ وَشُرِحَ صَدْرِى ، ثُمَّ غُسِلَ بِمَاءِ زَمْزَمَ ، ثُمَّ أُتِيتُ بِطَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ مُمْتَلِئَةٍ إِيمَانًا وَحُكْمًا فَحُشِىَ بِهِ صَدْرِى » . قال أنس : ورسول الله ﷺ يُرِينا أثره ، « فَعَرَجَ بِى المَلَكُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَاسْتَفْتَحَ الْمَلَكُ ، قَالَ : مَن ذَا ؟

قَالَ : جِبْرِيلُ .

قَالَ : وَمَنْ مَعَكَ ؟

قَالَ : مُحَمَّدٌ ﷺ .

قَالَ : وقَدْ بُعِثَ ؟

قَالَ : نَعَمْ .

---

(١) فى المطبوعة : « البحرى » وفى د : « البحيرى » وبهذا الرسم فى ج ، ز ولكن بغير نقط . والتصحيح من المشتبه ٤٩ ، والعبر ٢/٢٥١ .

(٢) فى المطبوعة : « علاء » وأثبتنا ما فى ج ، ز .

(٣) فى المطبوعة : « حدثنا » وأثبتنا ما فى ج ، ز .

(٤) فى المطبوعة : « عبيد » والمثبت من ج ، ز ، د .

(٥) فى المطبوعة : « تمام » والتصحيح من ج ، ز ، والعبر ٢/٧١ .

قَالَ : فَفَتَحَ ، فَإِذَا آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، قَالَ[1] : مَرْحَبًا بِكَ مِنْ وَلَدٍ ، وَمَرْحَبًا بِكَ مِنْ رَسُولٍ .

ثُمَّ عَرَجَ بِى [الْمَلَكُ][2] إِلَى السَّمَاءِ الثَّانِيَـة فَاسْتَفْتَحَ الْمَلَكُ ، فَقَالَ : مَنْ ذَا ؟

قَالَ : جِبْرِيلُ .

قَالَ : وَمَنْ مَعَكَ ؟

قَالَ : مُحَمَّدٌ ﷺ .

قَالَ : وَقَدْ بُعِثَ ؟

قَالَ : نَعَمْ . [قَالَ][3] : فَفَتَحَ فَإِذَا عِيسىٰ وَيَحْيَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ، فَقَالَا : مَرْحَبًا بِكَ مِنْ أَخٍ ، وَمَرْحَبًا بِكَ مِنْ رَسُولٍ .

ثُمَّ عَرَجَ بِى الْمَلَكُ إِلَى السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ ، فَاسْتَفْتَحَ الْمَلَكُ ، فَقَالَ : مَنْ ذَا ؟

قَالَ : جِبْرِيلُ .

قَالَ : وَمَنْ مَعَكَ ؟

قَالَ : مُحَمَّدٌ ﷺ .

قَالَ : وَقَدْ بُعِثَ ؟

قَالَ : نَعَمْ .

قَالَ : فَفَتَحَ فَإِذَا يُوسُفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، قَالَ : مَرْحَبًا بِكَ مِنَ أَخٍ ، وَمَرْحَبًا بِكَ مِنْ رَسُولٍ .

ثُمَّ عَرَجَ بِى الْمَلَكُ إِلَى السَّمَاءِ الرَّابِعَةِ ، فَاسْتَفْتَحَ[4] الْمَلَكُ ، فَقَالَ : مَنْ ذَا ؟

قَالَ : جِبْرِيلُ .

قَالَ : وَمَنْ مَعَكَ ؟

قَالَ : مُحَمَّدٌ ﷺ .

---

(١) فى المطبوعة : « فقال » وأثبتنا ما فى ج ، ز ، د .

(٢) زيادة فى المطبوعة على ما فى ج ، ز ، د .

(٣) زيادة من ج ، ز، د على ما فى المطبوعة .

(٤) فى ج ، ز ، د : « واستفتح » والمثبت فى المطبوعة .

قَالَ : وَقَدْ بُعِثَ ؟
قَالَ : نَعَمْ .
قَالَ : فَفَتَحَ ، فَإِذَا إِدْرِيسُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، قَالَ : مَرْحَبًا بِكَ مِنْ أَخٍ ، ومَرْحَبًا بِكَ مِنْ رَسُولٍ .

ثُمَّ عَرَجَ بِي الْمَلَكُ إِلى السَّمَاءِ الخَامِسَةِ ، فَاسْتَفْتَحَ ، فَقَالَ : مَنْ ذَا ؟
قَالَ : جِبْرِيلُ .
قَالَ : وَمَنْ مَعَكَ ؟
قَالَ : مُحَمَّدٌ ﷺ .
قَالَ : وَقَدْ بُعِثَ ؟
قَالَ : نَعَمْ .
قَالَ : فَفَتَحَ ، فَإِذَا هَارُونُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فقَالَ : مَرْحَبًا بِكَ مِنْ أَخٍ ، ومَرْحَبًا بِكَ مِنْ رَسُولٍ .

ثُمَّ عَرَجَ بِي الْمَلَكُ إِلى السَّمَاءِ السَّادِسَةِ ، فَاسْتَفْتَحَ الْمَلَكُ ، فَقَالَ : مَنْ ذَا .
قَالَ : جِبْرِيلُ .
قَالَ : وَمَنْ مَعَكَ ؟
قَالَ : مُحَمَّدٌ ﷺ .
قَالَ : وَقَدْ بُعِثَ ؟
قَالَ : نَعَمْ .
قَالَ : فَفَتَحَ ، فَإِذَا مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فقَالَ : مَرْحَبًا بِكَ مِنْ أَخٍ ، ومَرْحَبًا بِكَ مِنْ رَسُولٍ .

ثُمَّ عَرَجَ بِي الْمَلَكُ إِلى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ ، فَاسْتَفْتَحَ [المَلَكُ][1] ، قَالَ : مَنْ ذَا ؟
قَالَ : جِبْرِيلُ .
قَالَ : وَمَنْ مَعَكَ ؟

---

(١) زيادة من ج ، ز ، د على ما فى المطبوعة .

قَالَ : مُحَمَّدٌ ﷺ .

قَالَ : وَقَدْ بُعِثَ ؟

قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَفَتَحَ ، فَإِذَا إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فقَالَ[1] : مَرْحَبًا بِكَ مِنْ رَسُولٍ » .. الخبر بطوله .

فدلَّ هذا الخبرُ على أنهم عليهم السلامُ أحياءٌ .

ولقد روى الحسن بن قُتَيْبة المدائنىّ ، وعَدّ ذلك فى أفراده ، عن المسلم بن سعيد الثَّقَفِىّ ، عن الحجّاج بن الأسود ، عن ثابت البُنانِىّ ، عن أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « الْأَنْبِيَاءُ أَحْيَاءٌ فِى قُبُورِهِمْ يُصَلُّونَ » .

فإذا ثبت أن نبيَّنا ﷺ حىٌّ ، فالحىّ لا بد من أن يكون ؛ إمّا عالما أو جاهلا ، ولا يجوز أن يكون النبىّ ﷺ جاهلا ، قال تعالى فى صفته : ﴿ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى ﴾[2] وقال : ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ ﴾[3] .

فثبت أنه مؤمن ، ورتبة النبوة رتبة الشرف وعلوّ المنزلة ، وهو ﷺ يزداد كلَّ يوم شَرفا ورتبةً إلى الأبد ، فكيف لا يكون عارفا ولا نبيا ؟

والرسول : فَعُول بمعنى المرسَل ، ولا نظير له فى اللغة . والإرسال : كلام الله ، وكلامه قديم ، وهو قبل أن خُلِق كان رسولا ، بإرسال الله ، وفى حالة اليوم وإلى الأبد رسول ، لبقاء كلامه ، وقِدَم قولِه ، واستحالةِ البطلان على إرساله الذى هو كلامه ، ولقد سئل رسول الله ﷺ فقيل له : متى كنت نبيًّا ؟ فقال : « وَآدَمُ مُنْجَدِلٌ[4] فِى طِينَتِهِ » .

وأخبرنا أبو الحسن علىّ بن أحمد الكاتب ، حدثنا أحمد بن عَبْد[5] الصَّفَّار ، حدثنا يعقوب بن غَيْلان ، حدثنا محمد بن عبد الرحمن ، حدثنا عبد الرحمن بن مَهْدِىّ ، حدثنا

---

(١) فى المطبوعة : « قال » والمثبت من ج ، ز ، د .

(٢) سورة النجم ٢ .

(٣) سورة البقرة ٢٨٥ .

(٤) فى المطبوعة : « مجندل » والمثبت من ج ، ز ، والنهاية ١/٢٤٨ .

(٥) فى المطبوعة : « عبيد » وانظر حواشى صفحة ٤٠٨ .

معاوية بن صالح ، عن سعيد بن سُوَيد ، عن عبد الأعلى بن هِلال السُّلَمِىّ ، عن العِرْباض بن سارِية ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إِنِّى لَخَاتَمُ النَّبِيِّين ، وَإِنَّ آدَمَ مُنْجَدِلٌ فِى طِينَتِهِ » .

وأخبرنا أبو الحسن على بن أحمد ، حدثنا أحمد بن عَبْد ، حدثنا محمد بن غالب ، حدثنى محمد بن سِنان ، حدثنا إبراهيم بن طَهْمان ، عن بُدَيل بن مَيْسرة ، وعن عبد الله بن شَقِيق ، عن مَيْسَرة الفَجْر[1] ، قال : قلت يا رسول الله : متى كنت نبيًّا ؟ قالِ : « وَآدَمُ بَيْنَ الرُّوحِ وَالْجَسَدِ » .

فإن قيل : فمن أينَ وقعت هذه المسألة ، إن لم يكن لها أصل ؟ قيل : إنَّ بَعْضَ الكَرَّامِيّة ملأ اللهُ قبرَه نارا ـــ وظنِّى أن الله قد فعل ـــ ألزم بعضَ أصحابنا ، وقال : إذا كان عندكم الميّت فى حال موته لا يُحِسّ ولا يعلم ، فيجب أن يكون النبىّ ﷺ فى قبره غيرَ مؤمن ، لأن الإيمان عندكم المعرفة والتصديق ، والموت ينافى ذلك ، فإذا لم يكن له عِلم وتصديق ، لا يكون له إيمان ، ومَن لا يكون مؤمنا لا يكون نبيًّا ، ولأن عندهم الإيمان الإقرارُ الفَرْد ، وذلك قولهم لما قال الله لهم : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ؟ قَالُوا : بَلَىٰ ﴾[2] وزعموا أن قولهم : ﴿ بَلَىٰ ﴾ باقٍ ، والإيمان ذلك ، وفى حال الموت عندهم الميّتُ يحس ويعلم ، وقوله ﴿ بَلَىٰ ﴾ باقٍ عينُه .

وهذه المذاهب لهم ، مع رَكاكتها وفسادها ، غيرُ ملزِمةٍ لنا ما ألزمونا ؛ لأن عندنا رسول الله ﷺ حىٌّ يُحسّ ويعلم ، وتُعْرَض عليه أعمالُ الأمّة ، ويُبَلَّغُ الصلاةَ والسلامَ ، على ما بيّنّا ، ثم الأشعرىّ لا يَختصّ بقوله إن الميّت لا يحس ولا يعلم ، فإن أحدا من المعتزلة وغيرهم من المتكلمين سوى الكرّاميّة ، لم يقل : إن الميت يُحس ويعلم ، وغير الكرّاميّة لم يقل أحد : إن الإيمان هو الإقرار المجرَّد ، وهو قولهم ﴿ بَلَىٰ ﴾ ولم يقل أحد سواهم إن ذلك الإقرار الذى هو : ﴿ بَلَىٰ ﴾ موجود ، وإن قال كثير من الناس ببقاء بعض

---

(١) هو عبد الله بن أبى الجدعاء التميمى . حواشى الاستيعاب ١٤٨٨ .

(٢) سورة الأعراف ١٧٢ .

الأعراض[1] . وجواب الأشعرىّ كجواب جميع الناس عن هذه المسألة ، مع ركاكتها وفساد قواعدها .

واعلموا رحمكم الله أن ما يُلْزِمه الخَصْم بدعواه ، فيقول : هذا على أصلكم ، ومقتضَى عِلّتكم يلزمكم ، فلا يجوز أن يُنسَب ذلك إلى صاحب المذهب ، فيقال : هذا مذهب فلان ، وما عَروض هذا إلا عَروض مَن قال : إن مذهب الحنفىّ أن الوضوء بالخمر جائز فى السَّفَر ؛ لأنه إذا جوّز التوضى بالنَّبيذ على وصْفٍ ، يلزمه أن يجوِّز فى الخمر ؛ لاشتراكهما فى العِلّة ، وهو أن كل واحد منهما مُسْكِر ، فمثل هذا الإلزام لا يصح أن يُنسَب به الحنفىّ ، أن[2] يقول : يجوز التوضى فى السفر بالخمر عند عدم الماء .

كذلك إذا قالوا : إن مذهب الأشعرىّ أن النبىّ ﷺ ليس بنبىٍّ فى قبره ؛ لأنه يلزمه حين قال : إن الميّت لا يُحس ولا يعلم ، أن يقول : إنه ليس بعالِم ، ولا نبىّ ، ومَن قال هذا كان كاذبا ، وكان قوله بهتانا ، فلْيُعْلم ذلك يَزُلِ الإيهام ، إن شاء الله تعالى .

● وأما ما قالوه إن مذهبه أنه يقول : إن الله لا يُجازِى المطيعين على إيمانهم وطاعاتهم[3] ، ولا يعذِّب الكفّار والعُصاة ، على كفرهم ومعاصيهم ، فذلك أيضا بهتان وتَقَوُّل ، وكيف يصح مِن قول أحدٍ يُقرُّ بالقرآن ؟ والله تعالى يقول فى مُحكَم كتابه : ﴿ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾[4] ويقول : ﴿ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا ﴾[5] ويقول : ﴿ جَزَاءً مِنْ رَبِّكَ عَطَاءً حِسَابًا ﴾[6] ويقول : ﴿ كَذَلِكَ نَجْزِى مَنْ شَكَرَ ﴾[7] وغير ذلك من الآيات ، وليس الخلاف فى ذلك ، وإنما الخلاف فى أن المعتزلة ومَن سَلَك سبيلهم ، فى التعديل والتجوير[8] زعموا أنه يجب على الله تعالى أن يُثيب المطيعين ، ويجب عليه أن يعذِّب العاصين ،

---

(١) فى ج ، ز ، د : « الأعراب » والمثبت فى المطبوعة .
(٢) فى المطبوعة : « أنه » والمثبت من ج ، ز .
(٣) فى المطبوعة : « وطاعتهم » والمثبت من ج ، ز .
(٤) سورة الأحقاف ١٤ .
(٥) سورة سبأ ١٧ .
(٦) سورة النبأ ٣٦ .
(٧) سور القمر ٣٥ وفى الأصول : « وكذلك » خطأ .
(٨) فى الأصول : « والتجويز » بالزاى . خطأ .

[فطاعة المطيعين عِلّة فى استحقاقهم ثوابَه ، وزَلّاتُ العاصين عِلّة فى استحقاقهم عقابه][1] .

وقال أهل السنة من الأشعرية ، ومِن جميع مَن خالف المعتزلة : إن الله سبحانه لا يجب عليه شيء ، وقالوا : إن الخَلْقَ خَلْقُه ، والمُلْكَ مُلْكُه ، والحُكْمَ حُكْمُه ، فله أن يتصرّف فى العباد بما يشاء ، وله أن يوصِل الألم إلى من يشاء ، ويوصِل اللذّة إلى مَن يشاء ، وأنه يثيب المؤمنين ، ووعد لهم الجنة ، وقوله صِدْق ، فلا مَحالةَ أنه يجازيهم ويثيبهم ، ولو لم يَعِدْهم عن طاعاتهم الثواب ، لم يكن يجب للعبد عليه شيء ، فإنه توعَّد العصاة بالعقوبة على معاصيهم على ذلك ، لأن وعيده حق ، ولو لم يعذّبهم و لم يتوعّدهم ، لكان ذلك جائزا ، إلا أن الله سبحانه قال فى صفة نفسه : ﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾[2] . فالمطيعون لا محالةَ لهم جزاء الطاعات ، ولكن بفضل الله عليهم ، لا باستحقاقهم ، والعاصون لا مَحالة لهم على معاصيهم ما توعّدهم به من العقاب ، لكن لحِكمة ، لا باستحقاقهم ، فالطاعات والمعاصى علاماتٌ للثواب والعقاب ، لا عِللٌ ولا موجبات ، ومَن صرّح فى مخالفة هذا فقد أقر بالاعتزال والقَدَر ، ولقد أخبر الله سبحانه عن أهل الجنة أنهم يقولون : ﴿ الَّذِى أَحَلَّنَا دَارَ الْمُقَامَةِ مِنْ فَضْلِهِ ﴾[3] .

وقال تعالى : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَازَكَىٰ مِنكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا ﴾[4] .

وقال تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِى الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾[5] .

وقال تعالى : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَـٰكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾[6] .

وقال تعالى : ﴿ فَمَن يُرِدِ اللهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ﴾[7] .

أخبرنا أبو نُعَيم عبد الملك بن الحسن بن محمد الإسْفَرايِنىّ ، أخبرنا أبو عَوانة يعقوب

---

(١) هكذا فى المطبوعة . ومكانه فى ج ، ز ، د : « عليه فى استحقاقهم عقابه » وفى ج وضع فوق « عقابه » : « ثوابه » .

(٢) سورة البروج ١٦ .

(٣) سورة فاطر ٣٥ .

(٤) سورة النور ٢١ .

(٥) سورة يونس ٩٩ .

(٦) سورة السجدة ١٢ .

(٧) سورة الأنعام ١٢٥ .

ابن إسحاق ، حدثنا سعيد بن مسعود المَرْوَزِىّ السُّلَمِىّ ، (١)أخبرنا النَّضْر ، عن شُهَيْل(١)، أخبرنا ابن(٢) عَون ، عن محمد، عن أبى هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لَيسَ أَحَدٌ مِنكُمْ يُنْجِيهِ عَمَلُهُ » قالوا : ولا أنت يا رسولَ الله ؟ قال : « وَلَا أَنَا إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِى اللهُ [مِنْهُ بِرَحْمَةٍ وَمَغْفِرَةٍ » .

أخبرنا الإمام أبو بكر محمد بن الحسن بن فُورك ، رحمة الله عليه ، أن عبد الله ابن جعفر أخبرهم ، حدثنا يونس بن حبيب ، حدثنا أبو داود الطيالِسىّ ، حدثنا ابن أبى ذئب ، عن سعيد ، عن أبى هريرة رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَا مِنْكُمْ أَحَدٌ يُنْجِيهِ عَمَلُهُ » قالوا : ولا أنت يا رسول الله ؟ قال : « ولا أنا إِلَّا إِنْ يَتَغَمَّدَنِى اللهُ مِنْهُ](٣) بِرَحْمَةٍ »(٤) .

وهذه المسألة من شُعَب مسألة القَدَر ، وأهل الحق لا يقولون بوجوب شيء على الله ، ويقولون : لِله أن يحكم على عباده بما يريد ، ويختصّ مَن يشاء بالرحمة ، ويخُص مَن يشاء بالألم والشدة ، ولو لم يَعِدْ أهلَ الطاعات بالثواب ، لم يتوجّه لأحد عليه حقٌّ ، ولو ابتدأ الخَلْقَ بالعذاب لم يلحقْه فيه لوم .

ولقد روى ابنُ الدَّيْلَمِىّ ، رحمه الله ، قال : أتيت أُبَىّ بن كعب ، رضى الله عنه ، فقلت : إنه وقع فى نفسى شىءٌ من القَدَر ، فحدِّثنى بشىءٍ لعل الله أن يُذهب(٥) من قلبى ، فقال : لو أن الله عزّ وجلّ عذّب أهل سماواته وأهل أرضه عذّبهم وهو غير ظالم لهم ، ولو رحمهم كانت رحمته خيرًا لهم من أعمالهم ، ولو أنفقتَ مِثل أُحُدٍ ذهبًا ما قبله الله عزّ وجلّ منك ، حتى تؤمن بالقَدَرِ ، وتعلم أن ما أخطأك لم يكن لِيُصِيبَك ، وما أصابك لم يكن لِيُخطئَك ، ولو مُتَّ على غير هذا دخلتَ النار .

(١-١) فى المطبوعة : « سهيل » وفى ز ، د : « سهل » وأثبتنا ما فى ج ، ولعل الصواب : « أخبرنا النضر بن شميل » . فهو يروى عن ابن عون . انظر التهذيب ٤٣٧/١٠ .

(٢) فى ز ، د : « أبو » . والمثبت فى : المطبوعة ، ج . وهو عبد الله بن عون ، يروى عن محمد بن سيرين . تهذيب التهذيب ٣٤٦/٥ .

(٣) ساقط من المطبوعة . واستكملناه من ج ، ز ، د .

(٤) فى المطبوعة : « برحمته » وأثبتنا ما فى ج ، ز، د .

(٥) فى المطبوعة : « يذهبه » وأثبتنا ما فى ج ، ز ، د .

ثم لقيتُ عبد الله بن مسعود ، فقال مثل ذلك .

ثم لقيتُ حُذَيفة بن اليمان ، فقال مثل ذلك .

ثم لقيتُ زيد بن ثابت ؛ فحدّثنى عن النبى ﷺ بمثل ذلك .

ولقد أخبرنا أبو الحسن على بن أحمد الأهْوازِىّ ، أخبرنا أحمد بن عَبْد الصَّفّار ، حدثنا بِشر بن موسى ، حدثنا حجّاج ، حدثنا إسماعيل بن عَيّاش الحِمْصِىّ ، حدثنا عمر بن عبيد الله ، مولى غُفرة[1] ، عن رجلٍ من الأنصار ، عن حذيفة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « يَكُونُ قَوْمٌ يَقُولُونَ : لَا قَدَرَ ، أُولٰئِكَ مَجُوسُ هَذِهِ الْأُمَّةِ ، فإِنْ مَرِضُوا فَلَا تَعُودُوهُمْ ، وَإِنْ مَاتُوا فَلَا تَشْهَدُوهُمْ ؛ فَإِنَّهُمْ شِيعَةُ الدَّجَّالِ ، وحُقَّ عَلَى اللهِ أَنْ يُلْحِقَهُمْ بِهِ » .

وأخبرنا علىّ بن أحمد ، أخبرنا أحمد بن عبد ، حدثنا محمد بن خَلَف بن هشام ، حدثنا مُحْرِز بن عَون ، عن حسّان بن إبراهيم الكِرْمانِىّ ، عن نَصْر ، عن قَتادة ، عن أبى حَسّان الأعرج ، عن ناجية بن كعب ، عن عبد الله بن مسعود ، رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « خَلَقَ اللهُ يَحْيَىٰ فِى بَطْنِ أُمِّهِ مُؤْمِنًا ، وخَلَقَ اللهُ فِرْعَوْنَ فِى بَطْنِ أُمِّهِ كَافِرًا » .

فالحمد لله الذى أوضح سبيل الدين بحُجَجه ، وهَدى للحق سالِكى نَهْجه ، وخذل أهل البِدَع حتى فَضَحوا أنفسهم بنُصرة الباطل ، وظهر لجميع أهل السنة ما كان ملتبِسا عليهم ، من أحوالهم الخافية .

● وأما ما يقولون عن الأشعرىّ أن مذهبه أن موسى عليه السلام لم يسمع كلام الله عز وجل ، فسبحان الله ! كيف لا يستحيى مَن يأتى بمثل هذا البُهتان ، الذى يشهد بتكذيبه كلُّ مخالِف وموافِق ؟ إن حَدَّ ما يجوز أن يُسمع عند الأشعرىّ هو الموجود ، وكلام الله عنده قديم ، فكيف يقول : لا يجوز أن يَسمع كلامَ الله ، وقد قال الله سبحانه :

---

(١) هكذا بالضم فى ج .

﴿ وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾[1] ومذهبه أن الله تعالى أفرد موسى فى وقته بأن أسمعه كلامَ نفْسه ، بغير واسطة ، ولا على لسان رسول ، وإنما لا يصح[2] هذا على أصول القَدَرِيّة ، الذين يقولون : إن كلام الله مخلوق فى الشجرة[3] ، وموسى عليه السلام يسمع[4] كلامه ، وقال الأشعرىّ : لو كان كلامه سبحانه فى الشجرة ، لكان المتكلِّم بذلك الكلام الشجرة ، فالقَدَرِيّة قالوا : إن موسى عليه السلام سمع كلاما من الشجرة ، فلزمهم أن يقولوا : إنه سمع كلام الشجرة ، لا كلامَ الله ، وهذا كما قيل فى المثل : رَمتْنِى بدائها وانْسَلَّتْ . ومَن نَسب إلى أحد قولا لم يسمعه يقوله ، ولا أحد حكى أنه سمعه يقول ذلك ، ولا وُجد ذلك فى كتبه ، ولم يقله أحد من أصحابه ، ولم يناظر عليه أحدٌ ممّن ينتحل مذهبه ، ولا وُجد فى كُتب المقالات لموافِق ولا مخالف أن ذلك مذهبُه ، عُلم أنه بُهتان وكَذِب ، وقد قال الله تعالى فى قصة الإفك : ﴿ وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ ﴾[5] وهذه مضاهية لتلك ، ونعوذ بالله من رِقّة الدِّين ، وقلّة الحياء .

● وأما ما قالوا إن مذهبه أن القرآن لم يكن بين الدَّفَّتين ، وليس القرآن فى المصحف عنده ، فهذا أيضا تشنيع فظيع ، وتلبيس على العوامّ .

إن الأشعرىّ وكلَّ مسلم غيرِ مبتَدِع يقول : إن القرآن كلامُ الله ، وهو على الحقيقة مكتوب فى المصاحف ، لا على المجاز ، ومَن قال : إن القرآن ليس فى المصاحف ، على هذا الإطلاق ، فهو مخطىء ، بل القرآن مكتوب فى المصحف على الحقيقة ، والقرآن كلام الله ، وهو قديم غير مخلوق ، ولم يزل القديمُ سبحانه به متكلِّما ، ولا يزال به قائما ، ولا يجوز الانفصال على[6] القرآن عن ذات الله ، ولا الحلول فِى المَحالّ ، وكونُ الكلام مكتوبا على

---

(1) سورة النساء ١٦٤ .
(2) فى المطبوعة : « لا يجوز » وأثبتنا ما فى ج ، ز ، د .
(3) فى ج ، ز ، د : « الشجر » والمثبت فى المطبوعة ، وهو موافق لما سيأتى .
(4) فى د فقط : « سمع » .
(5) سورة النور ١٦ . وفى الأصول : « لو » خطأ .
(6) فى المطبوعة : « عن » والمثبت من : ج ، ز ، د .

الحقيقة فى الكتاب لا يقتضى حلولَه فيه ، ولا انفصاله عن ذات المتكلّم ، قال الله سبحانه : ﴿ النَّبِىَّ الْأُمِّىَّ الَّذِى يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِى التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ ﴾[١] فالنبىّ ﷺ على الحقيقة مكتوب[٢] فى التوراة والإنجيل ، وكذلك القرآن على الحقيقة مكتوب فى المصاحف ، محفوظ فى قلوب المؤمنين ، مقروءٌ متلوٌّ على الحقيقة ، بألسنة القارئين من المسلمين ، كما أن الله تعالى على الحقيقة ، لا على المجاز ، معبودٌ فى مساجدنا ، معلوم فى قلوبنا ، مذكور بألسنتنا ، وهذا واضح بحمد الله ، ومن زاغ عن هذه الطريقة فهو قَدَرِىٌّ معتزلىّ ، يقول بخَلْق القرآن ، وأنه حالٌّ فى المصحف ، نظير ما قالوا : إنه لما أسمع موسى عليه السلام كلامَه خَلَق كلامه فى الشجرة ، وهذا من فضائح المعتزلة ، التى لا يخفى فسادُها على محصِّل ، وذلك أن عند الجُبَّائِىّ الذى هو رئيس القَدَرِيّة البَصْرِيّة أن القرآن يَحُلُّ [فى][٣] جميع المصاحف ، ولا يزداد بزيادة المصاحف ، ولا يَنْقُص بنُقصانها ، وهو حالٌّ فى حالة واحدة ، فى ألف ألف مصحف ، وإذا زِيد فى المصاحف يحصل فيها ، وإذا نقصت المصاحف ، وبطلت لم يبطل الكلام ، ولَم يَنْقُص ، ولئن لم يكن هذا قولا متناقضا فاسدا ، فلا مُحالَ فى الدنيا .

وأما البغداديون من المعتزلة ، فعندهم كلام الله عز وجل كان أعراضا حين خلقه ، والقرآن عندهم كان أعراضا ، ولا يجوز عندهم البقاء على الأعراض ، فعلى مذهبهم ليس لله إلا كلامٌ موجود على الحقيقة ، والقرآن الذى أنزله الله عز وجل على محمد ﷺ ، ليس بباقٍ اليوم ، ولا موجود ، ومَن ينتحل مثل هذه البِدَع ، ثم يرمى خَصْمَه بما هو برىء منه ، فالله سبحانه حَسيبه ، وجميع أهلِ التحصيل شُهَداء على بَهْته .

● وأما ما قالوا إن الأشعرىّ يقول بتكفير العوامّ ، فهو أيضا كَذِب وزور ، وقصدُ مَن يتعنّت بذلك تحريشُ الجَهَلة ، والذين لا تحصيلَ لهم عليه ، كعادة من لا تحصيل له ، فى تقوُّله بما لا أصل له ، وهذا أيضا من تلبيسات الكَرّاميّة على العوام ، ومن لا تحصيل له ،

---

(١) سورة الأعراف ١٥٧ .

(٢) فى المطبوعة : « مكتوب عندهم » والمثبت من ج ، ز ، د .

(٣) زيادة فى المطبوعة على ما فى ج ، ز ، د .

فإنهم يقولون : الإيمان هو الإقرار المجرَّد ، ومَن لا يقول : الإيمان هو الإقرار ، انسَدَّ[1] عليه طريقُ التمييز بين المؤمن وبين الكافر ؛ لأنا إنما نُفرِّق بينهما بهذا الإقرار . وغير الكَرّاميّة من [غير][2] أهل القِبلة لا يُجوِّز هذا السؤال ، وجميع أهل القِبلة سوى الكَرّاميّة فى الجواب عن هذا السؤال متساوُون .

وذلك أن الإيمان عند أصحاب الحديث : جميعُ الطاعات فَرْضِها ونَفْلِها ، والانتهاء عن جميع ما نهى اللهُ عنه ، تحريما وتنزيها .

وعند أبى الحسن الأشعرىّ رحمه الله الإيمان : هو التصديق . وهذا مذهب أبى حنيفة رضى الله عنه[3] ، والظن بجميع عوامّ المسلمين أنهم يصدِّقون الله تعالى فى إخباره ، وأنهم عارفون بالله ، مستدلّون عليه بآياته ، فأما ما تنطوى عليه العقائد ، ويستكِنّ فى القلوب من اليقين والشك ، فالله تعالى أعلم به ، وليس لأحد على ما فى قلب أحدٍ اطّلاعٌ ، فنحن نحكم لجميع عوامّ المسلمين بأنهم مؤمنون مسلِمون فى الظاهر ، ونُحسن الظنّ بهم ، ونعتقد أن لهم نظرا واستدلالا ، فى أفعال الله ، وأنهم يعرفونه سبحانه ، والله أعلم بما فى قلوبهم ، وليس كلّ ما يُحكم به على الناس بأحكام المسلمين هو عينَ الإيمان ، فإن الدار إذا كانت دارَ إسلام ، ووجدنا شخصا ليس معه غِيارُ[4] الكفّار ، فإنا نأكل ذبيحته ونصلّى خلفَه ، ولو وجدناه ميتا لغسّلناه ، ونصلّى عليه ، وندفنه فى مقابر المسلمين ، ونعقد معه عَقد المصاهرة ، وإن لم نسمع منه الإقرار ، وكونُه بزِىّ المسلمين بالاتفاق ليس بإيمان ، وبذلك نُجرى عليه أحكام المؤمنين [وكذلك بالإقرار نُجرى عليه أحكام المؤمنين][5] وإن كان الإيمان غيرَ الإقرار .

---

(١) فى المطبوعة : « أسند » والتصحيح من ج ، ز .

(٢) زيادة من ج ، ز ، د على ما فى المطبوعة .

(٣) فى المطبوعة : « رحمه الله » والمثبت من ج ، ز .

(٤) فى المطبوعة : « عيار » بالمهملة . والتصحيح بالمعجمة من ج ، ز . وهو بالكسر : علامة أهل الذمة . القاموس (غ ى ر) .

(٥) ساقط من المطبوعة . وهو من ج ، ز ، د .

فإن قيل : فقد قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ... وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا ﴾[1] وإذا أتى بالإقرار حكمنا بإيمانه ، فعُلم أن الإقرار هو الإيمان .

قيل : هذا كسؤال الكَرّامِيّة ، ولا يختص الأشعرىّ بجوابه ، فجميع من لا يقول إن الإيمان هو الإقرار المجرَّد مشترِكون فى الجواب عن هذا .

وجواب الجمهور : أنا بإقراره نحكم فى الظاهر بإيمانه ، والله أعلم بحقيقةِ حاله ، فى صدقه وكذبه ، وهذا كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ﴾[2] ثم إذا قالت : قد طَهُرْتُ ، جاز قُرْبانُها ، وإن جاز أن يكون حالها فى المغيَّب بخلاف ما قالت ، فكذلك هذا .

فإن قالوا : فالأشعرىّ يقول : إن العوامّ إذا لم يعلموا عِلمَ الكلام ، فهم أصحاب التقليد ، فليسوا بمؤمنين .

قيل : هذا أيضا تلبيس ، ونقول : إن الأشعرىّ لا يشترط فى صحّة الإيمان ما قالوا من علم الكلام ، بل هو وجميع أهل التحصيل ، من أهل القِبلة يقولون : يجب على المكلَّف أن يعرف الصانعَ المعبودَ بدلائله التى نصبها على توحيده ، واستحقاق نعوت الرُّبوبية ، وليس المقصود استعمال ألفاظ المتكلّمين ، مِن الجَوْهر والعَرَض ، وإنما المقصود حصولُ النظر والاستدلال المؤدّى إلى معرفة الله عز وجل ، وإنما استعمل المتكلِّمون هذه الألفاظ على سبيل التقريب والتسهيل على المتعلِّمين ، والسَّلَف الصالح وإن لم يستعملوا هذه الألفاظ ، لم يكن فى معارفهم خَلَل ، والخَلَف الذين استعملوا هذه الألفاظ ، لم يكن ذلك منهم لِطريق الحق مباينةً ، ولا فى الدين بدعةً ، كما أن المتأخرين من الفقهاء عن[3] زمان الصحابة والتابعين استعملوا ألفاظَ الفقهاء ، من لفظ العِلّة ، والمعلول ، والقياس ، وغيره ، ثم لم يكن استعمالهم بذلك بدعة ، ولا خُلُوُّ السَّلَف عن ذلك كان لهم نقصا ، وكذلك شأن النحويين ، والتصريفيين ، ونَقَلة الأخبار ، فى ألفاظ تختص كلُّ فرقة منهم بها .

---

(١) سورة البقرة ٢٢١ .

(٢) سورة البقرة ٢٢٢ .

(٣) فى ج ، ز ، د : « من » والمثبت فى المطبوعة .

● فإن قالوا : إن الاشتغال بعلم الكلام بدعة ، ومخالفةٌ لطريق السَّلَف .

قيل : لا يختص بهذا السؤال الأشعرىّ دون غيره من متكلّمى أهل القبلة ، ثم الاسترواح إلى مثل هذا الكلام صفة الحَشْوِيّة ، الذين لا تحصيل لهم ، وكيف يُظَنُّ بسَلَف الأمة أنهم لم يسلكوا سبيل النظر ، وأنهم رَضُوا بالتقليد ! حاشَ لِلّهِ أن يكون ذلك وصْفَهم ! ولقد كان السَّلَف من الصحابة رضى الله عنهم مستقلِّين[1] بما عرفوا من الحق ، وسمعوا من الرسول ﷺ ، من أوصاف المعبود ، وتأمّلوه من الأدلة المنصوبة فى القرآن ، وإخبارِ الرسول ﷺ ، فى مسائل التوحيد ، وكذلك التابعون وأتباع التابعين ، لقرب عهدهم من الرسول ﷺ ، فلما ظهر أهل الأهواء ، وكثر أهل البِدَع ، من الخَوارج ، والجَهْمِيّة ، والمعتزلة ، والقَدَرِيّة ، وأوردوا[2] الشُّبَه انتدب[3] أئمةُ السنّة لمخالفتهم[4] والانتصارِ للمسلمين ، بما ينير[5] طريقهم[6] ، فلما أشفقوا على القلوب أن تخامِرَها شُبَهُهم شرعوا فى الرد عليهم ، وكشْفِ فسقِهم ، وأجابوهم عن أسئلتهم[7] ، وتحاموا عن دين الله ، بإيضاح الحجج ، ولمّا قال الله تعالى : ﴿ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾[8] تأدّبوا بآدابه سبحانه ، ولم يقولوا فى مسائل التوحيد إلا بما نبّههم الله سبحانه عليه ، فى مُحْكَم التنزيل ، والعجب ممّن يقول : ليس فى القرآن عِلمُ الكلام ، والآيات التى فى الأحكام الشرعية ، والآيات التى [فيها عِلْم الأصول][9] يجدها تُوفى[10] على ذلك وتُرْبى بكثير ، وفى الجملة لا يجحد عِلمَ الكلام إلا أحدُ رجلين ، جاهل ؛ ركَن

---

(١) فى المطبوعة : « مشتغلين » وما أثبتنا من ج ، ز ، د .

(٢) فى ج ، ز ، د : « وأورد » والمثبت فى المطبوعة .

(٣) فى ج ، ز ، د : « ابتدل » والمثبت فى المطبوعة . وانتدب فلان لفلان : عارضه فى كلامه . القاموس (ن د ب) .

(٤) هكذا فى المطبوعة ، د . وفى ج ، ز : « لمخالفهم » .

(٥) فى المطبوعة : « بمباينة » ، وفى ز ، د : « بما فيه » وكانت كذلك فى ج ثم غيرت إلى ما أثبتنا .

(٦) فى المطبوعة : « طريقتهم » وما أثبتنا من ج ، ز ، د .

(٧) هكذا فى المطبوعة . وفى ج : « أسولتهم » وفى ز ، د : « أسواتهم » .

(٨) سورة النحل ١٢٥ .

(٩) ساقط من المطبوعة ، وهو من ج ، ز .

(١٠) فى المطبوعة : « تومئ » والمثبت من ج ، ز .

إلى التقليد ، وشقّ عليه سلوك أهل التحصيل ، وخلا عن طريق أهل النظر ، والناس أعداء ما جَهِلوا ، فلما انتهى عن التحقُّق[١] بهذا العلم نهى الناس لِيَضِلَّ غيرُه كما ضلّ ، أو رجل يعتقد مذاهب فَاسدة ، فينطوى على بِدَع خفيّة ، يُلبِس على الناس عَوار مذهبه ، ويُعْمى عليهم فضائح [طويَّته و][٢] عقيدته ، ويعلم أن أهل التحصيل ، من أهل النظر هم الذين يهتِكون السِّتر عن بِدَعهم ، ويُظهرون للناس قُبْح مقالتهم ، والقَلّاب لا يُحب مَن يميِّز النقود ، والخلل فيما فى يده من النقود الفاسِدة ، لا فى الصرّاف ذى التمييز والبصيرة ، وقد قال الله تعالى : ﴿ هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ والَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[٣] .

ولما ظهر ابتداء هذه الفتنة بنَيْسابور ، وانتشر فى الآفاق خبره ، وعظُم على قلوب كافّة المسلمين ، من أهل السُّنَّة والجماعة أثرُه[٤] ولم يَبْعد أن يخامِرَ قلوبَ بعض أهل السلامة [والوداعة][٥] توهّمٌ فى بعض هذه المسائل أن لعل[٦] أبا الحسن علىّ بن إسماعيل الأشعرىّ ، رحمه الله ، قال ببعض المقالات ، فى بعض كتبه ، ولقد قيل : من يَسْمَعْ يَخَلْ ، أثبتنا هذه الفصول فى شرح هذه الحالة ، وأوضحنا صورة الأمر ، بذكر هذه الجملة ، ليضربَ كلٌّ [من][٧] أهل السُّنَّة ، إذا وقف عليها ، بسهمه[٨] ، فى[٩] الانتصار لدين الله عَزَّ وجل ، من دعاء يُخْلصه واهتمامٍ يَصْدُقه ، وكَلٌّ[١٠] عن قلوبنا بالاستماع إلى [شرح][١١] هذه القصة يحمله[١٢] ، بل ثواب من الله سبحانه على التوجّع بذلك يستوجبه ، والله غالب على أمره ،

---

(١) فى المطبوعة ، د : « التحقيق » والمثبت من ج ، ز .
(٢) زيادة فى المطبوعة على ماف ج ، ز ، د .
(٣) سورة الزمر ٩ .
(٤) فى التبيين ١١٢ : « أمره » .
(٥) ساقط من المطبوعة . وهو من ج ، ز ، والتبيين .
(٦) فى المطبوعة : « المسائل لعل » وفى ج : « از لعل » وفى ز ، د : « إن لعلى » وما أثبتنا من التبيين .
(٧) زيادة من التبيين على ماف الأصول .
(٨) فى ج ، ز ، د : « بشبهه » وأثبتنا ما فى المطبوعة ، والتبيين .
(٩) فى الأصول : « فالانتصار » والمثبت من التبيين .
(١٠) هكذا فى المطبوعة والتبيين . وفى ج ، ز ، د : « وكمل » .
(١١) زيادة فى الأصول على ما فى التبيين .
(١٢) فى المطبوعة : « يمحله » والمثبت من ج ، ز ، د ، والتبيين .

وله الحمد على ما يمضيه من أحكامه ويُبرمه ، ويقضيه فى[1] أفعاله ، فيما يؤخره ويقدمه ، وصلواته على سيدنا محمد المصطفى وعلى آله وسلم[2] تسليما .

تمت الشِّكاية .

(ذكر الرسالة المسمّاة زَجْر[3] المفترِى ، على أبى الحسن الأشعرِى)

وهذه الرسالة صنّفها الشيخ الإمام العلّامة ضياء الدين أبو العباس أحمد بن محمد ابن عمر بن يوسف بن عمر بن عبد المنعم القُرْطُبىّ ، وقد وقع فى عصره مِن بعض المبتدعة هَجْوٌ فى أبى الحسن فألّفها ، ردًّا على الهاجِى المذكور ، وبعث بها إلى شيخ الإسلام تقى الدين أبى الفتح ابن دَقيق العيد ، إمام أهل السُّنّة ، وقد كانت بينهما صداقة ، ليقف عليها ، فوقف عليها وقرَّظها بما سنحكيه بعد الانتهاء منها . وهى :

أَسيرَ الهوى ضلَّتْ خُطاك عن القَصْد ... فها أنتَ لا تُهْدَى لخيرٍ ولا تَهْدِى

سَلَلْتَ حُسامًا من لسانك كاذبًا ... على عالمِ الإسلامِ والعَلَمِ الفَرْدِ

تمرَّسْتَ فى أعراض بيتٍ مقدَّسٍ ... رمى اللهُ منك الثَّغْرَ بالحجر الصَّلْدِ

ضَلالُك والغَىُّ اللذان تألَّفا ... هما أورداك الفُحْشَ مِنْ مَوْرِدٍ عِدٍّ[4]

هما أسخنا عينَ الديانةِ والهُدَى ... بما نثرا مِن ذمٍّ واسِطَةِ العِقْدِ

هما أضرما نارًا بهجْوِكَ سَيِّدًا ... ستَصْلَى بها نارًا مُسَعَّرَةَ الوَقْدِ

وما أنت والأنسابَ تَقْطَعُ وصلَها ... وما أنت فيها من سُعَيدٍ ولا سَعْدِ[5]

خطوتَ إلى عِرْضٍ كريمٍ مطهَّرٍ ... أرى اللهَ ذاك الخطوَ جامعةَ القِدِّ

---

(١) فى التبيين : « من » .

(٢) بعد هذا فى التبيين : « ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم » .

(٣) فى المطبوعة : « بزجر » وأثبتنا ما فى ج ، ز ، د .

(٤) العد ، بكسر العين : الماء الذى لا انقطاع له ، مثل ماء العين وماء البئر . وقال أبو عبيد : العد ، بلغة تميم : هو الكثير وبلغة بكر بن وائل : هو القليل . المصباح (ع د د) .

(٥) هما ابنا ضبة بن أد . انظر قصتهما فى مجمع الأمثال ١/١٧٤ ، ٢٨٩ .

أيا جاهلًا لم يَدْرِ جهلًا بجهلِهِ أتعلو ثغور القاع فى قُنَنِ المَجْدِ[1]
لقد طَفِئتْ نارُ الهوى من علومِكمْ إلىَّ لِتَقْدحَ نارَ هَدْيكَ مِن زَنْدِى
أَصِخْ لصريخ الحقِّ فالحقُّ واضحٌ فَلِمْ لا تُصِخ أصميتَ سمعا عن الرَّعْدِ[2]
وطهِّرْ عن الإضلالِ ثوبَكَ إنهُ لَأَدْنَسُ ممّا مَسَّه وَضَرُ الزَّنْـدِ[3]
فيا قَعَدِيًّا عن مَعالى أُولى النُّهـٰى ويا قائمًا بالجهل ، ضِدَّان فى ضِدِّ
أَفِقْ من ضلالٍ ظَلْتَ تُوضِع نحوَه وتُسرِع إسراعَ المُطَهَّمَةِ الجُـرْدِ
وضَحٍّ رُوَيْدًا إن دونَ إمامِنـا سيوفَ علومٍ سلَّها اللهُ من غِمْدِ[4]
لأيدى شيوخٍ حَنَّكَتْهُم يَدُ الهدى وأيدى كُهولٍ فى غَطارِفةٍ مُرْدِ[5]
يصولـون بالعِلْـم المؤيَّـدِ بالتُّقـٰى وقد لبِسوا دِرْعَ الهدى مُحْكَمَ السَّرْدِ[6]
إذا برزوا يومَ الجدال تَخالُهُـمْ أُسودَ شَرًى لا بل أجَلَّ من الأُسْدِ
وإن نطقوا مَدَّتْ يَدُ الله سرَّهمْ بما سرَّهم فى الدين يالَكَ مِن مَدِّ
هُمُ أوردونا أبحُرًا من علومهمْ مفجَّرةً من غير جَزْرٍ ولا مَدِّ
هُمُ القومُ فاحطُطْ رَحْلَ دِينِك عندَهُمْ لتَنْشُدَ دينَ اللهِ فى موطنِ النَّشْدِ
يجيئون إن جاءوا بآياتِ ربِّهِـمْ وتأتيهمُ إن جئتَ بالآى عن مَرْدِ
لَشَتّانَ ما بين الفريقين فى الهُدَى كَشَتّانَ ما بين اليَزيدَيْنِ فى الرِّفْدِ[7]

(١) فى المطبوعة : « بغور القاع » وما أثبتنا من ج ، ز ، د . والقنن : جمع قنة ، بضم القاف ، وهو الجبل الصغير . القاموس (ق ن ن) .
(٢) فى المطبوعة ، ج : « صميت » وما أثبتنا من ز ، د .
(٣) هكذا فى المطبوعة . وفى ج ، ز ، د : « الزبد » .
(٤) فى الأصول : « وصح رويدا » بالصاد المهملة . وصوابه بالمعجمة من النهاية ٧٧/٣ . وهو مثل فى الأمر بالرفق والصبر . انظر شرحه فى الفائق ٤٢٨/٢ .
(٥) فى المطبوعة : « بأيدى » وأثبتنا ما فى ج ، ز ، د . والغطارفة : جمع الغطريف ، بالكسر ، وهو السيد الشريف ، والسخي السرى ، والشاب . والمرد : جمع الأمرد : وهو الشاب طر شاربه ولم تنبت لحيته . القاموس (غ ط ر ف — م ر د) وفى المطبوعة : « المرد » وأثبتنا ما فى ج ، ز .
(٦) فى المطبوعة : « الهوى » والتصحيح من ج ، ز ، د .
(٧) قبل هذا البيت جاء في ج ، ز ، د :
لَشَتَّانَ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِى النَّدَى يَزِيدِ سُلَيْمٍ وَالْأَغَرِّ ابْنِ حَاتِمِ
وقد وضع هذا البيت على شكل عنوان . وهو لربيعة الرقى . كما فى اللسان (ش ت ت) ٤٩/٢ .

ضَلَلْتُمْ عن التقوى وظَلّل هديُها ... علينا بفىءٍ وارفِ الظِلّ والبَرْدِ
فنحن بها فى روضةٍ من هدايةٍ ... مفتَّحَةِ الأزهارِ فائحةِ الوَرْدِ
تَميسُ بها أعطافُنا ثِنْىَ حُلَّةٍ ... خَلُوقِيَّةِ الأَرْدَانِ سابغَةِ البُرْدِ[1]
نُشاهِدُه حسنًا ونجنيه طَيِّبًا ... ونشرب كأسَ الفضل من غيرِ ما جُهْدِ
وراءَك عن هذا المحلّ فإنه ... محلُّ جلالٍ لستَ منه على حدٍّ[2]
ودونَك فالبَسْ بُرْدَ جَهْلك مائسًا ... بعِطْفَيْكَ فى الإغواء يا عَابِدَ البُدِّ[3]
فإن كنتَ بالتجسيمِ دِنْتَ فعندنا ... أَسِنَّةُ عِلْمٍ فى مُثَقَّفَةٍ صَلْدِ[4]
زعمتَ بأن اللهَ شىءٌ مجسَّمٌ ... تَبيَّنْ رُوَيْدًا ما أُمامَةُ مِن هِنْدِ
فإن كان مسلوبَ انتهاءٍ جعلتَه ... بقاذورَةِ الأجساد والمَيْتِ واللَّحْدِ[5]
وفى الكلب والخِنزير والوَزْغ والهَبا ... وفى مثل هذا النوع يا واجبَ القَدِّ
وفى البَقِّ والبُرْغُوثِ والذَّرِّ والذى ... أجَلُّ وأدنى منه فى القَدِّ والعَدِّ[6]
وفى حَشَرات الأرضِ والتُّربِ والحَصى ... ضلالةُ ما رَوّاكَهُ شيخُك النَّجْدِى[7]
وفى سائر الموجودِ يا أخبثَ الورَى ... مقالًا تعالى الله يا ناقضَ العَهْدِ
وإن كان لا سلبَ انتهاءٍ جعلتَه ... أقلَّ من المخلوق فى زَعْمك المُرْدِى

---

(١) الثنى : مفرد أثناء الشىء : تضاعيفه . المصباح (ث ن ى) . والخلوقية نسبة إلى الخلوق ، مثل رسول : ما يتخلق به من الطيب ، بالكسر . المصباح (خ ل ق) .

(٢) فى المطبوعة : « حرد » والمثبت من ج ، ز ، د .

(٣) البد ، بضم الباء وتشديد الدال : الصنم . فارسى معرب . المعرب ٨٣ . وجاء فى الأصول : « ياعبد » والوزن به يضطرب .

(٤) فى المطبوعة : « الملد » والتصحيح من ج ، ز ، د . والصلد ، بالفتح ويكسر : الصلب الأملس . القاموس (ص ل د) . والقسى والرماح المثقفة هى المعمولة بالثقاف ، بالكسر . وهو خشبة قوية قدر الذراع . فى طرفها خرق يتسع للقوس ، وتدخل فيه على شحوبتها ، ويغمز منها حيث يبتغى أن يغمز حتى تصير إلى ما يراد منها . اللسان (ث ق ف) ٩/٢٠ .

(٥) فى المطبوعة : « بقارورة » والتصحيح من ج ، ز ، د .

(٦) فى المطبوعة : « والذر والدبا » وما أثبتنا من ج ، ز ، د .

(٧) فى الأصول : « النجد » بغير ياء . وفى ج حاشية أقحمت فى النص . وهى : « الشيخ النجدى إبليس لعنه الله . سمى بذلك لكونه قال لما أشار على قريش بقتل رسول الله ﷺ : أنا شيخ من نجد » .

وقلتَ إلٰهُ العرشِ فى العَرْشِ كونُه وأنَّى لمحدودٍ بمَنْ جَلَّ عن حَدِّ
فحدَّدْتَه مِن حيث أنكرتَ حَدَّهُ ويلزمُك التخصيصُ فى العُمْق والقَدِّ
ويلزمُ أن اللهَ مخلوقُ خالِقٍ لقد جئتَ فى الإسلامِ بالمُعْضِلِ الأَدِّ[1]
وقلتَ لِذاتِ اللهِ وصفُ تَنَقُّلٍ وحالةُ قُرْبٍ عاقَبَتْ حالةَ البُعْدِ
وخَيَّلْتَ ذاتَ اللهِ فى أعيُنِ الوَرَى لمحسوسةِ الأجسامِ أخطأْتَ عن عَمْدِ
وحدَّدْتَ تكييفًا وكيَّفتَ جاهِلًا أقِسْتَ على حالَيْك فى العكْس والطَّرْدِ ؟
وأنكرتَ تشبيهًا وشَبَّهْتَ لازمًا وأثبتَّ ضِدَّ العقلِ فى مُنْتَفِى الضِّدِّ
حللتَ عُرَى الإسلامِ مِن عَقْدِك الذى تَدِينُ فجاء الحَلُّ مِن قِبَلِ العَقْدِ
وزيَّفْتَ فى نَقْدِ اعتقادِك فاغتدى وقد جاء زيفُ الدِّينِ مِن قِبَلِ النَّقْدِ
سَلَلْتَ حُسامَ الغَىِّ فى غِمْدِك الهدىٰ فسَلَّكَ مِن دِينِ الهدايةِ بالغِمْدِ
بَنَيْتَ ضلالًا إذ هدَدْتَ شريعةً فأسَّسْتَ بُنيانَ الضلالةِ بالهَدِّ
مَددتَ لِسانًا للإمامِ فقصَّرتْ يَدُ الرُّشْدِ فالتَّقْصيرُ من جانبِ المَدِّ[2]
كذا عنْ طريقِ الدِّين يا أُخْفَشَ الهُدَى وصرِّحْ بما تُخفى عن الدِّين من ضِدِّ[3]
فقد وضَحَت آثارُ غَيِّك فى الورىٰ كما وضَحَتْ فى سَوْأَةِ خُصْيَتا قِرْدِ[4]
بتبيين هذا الحَبْرِ من نُورِ عِلْمِهِ دُجٰى عقلك الهاوِى وأقوالِك الرُّبْدِ[5]
فردَّ معانِيَك الخبيثةَ عِلْمُهُ وغادرها فى الجهل صاغِرَةَ الخَدِّ
وسَلَّ حُسامًا من بيانِ فُهُومِهِ فردَّ سيوفَ الغَىِّ مَفْلولةَ الحَدِّ

---

(١) الإد : بالكسر والفتح : العجب والأمر الفظيع والداهية والمنكر . القاموس (أ د د) .

(٢) فى المطبوعة : « للأنام » والمثبت من ج ، ز ، د .

(٣) لعل أصل كذا : كذاك ، وحذفت الكاف لضرورة الشعر . ومعناها حسبك ، وتقديره : دع فعلك وأمرك كذاك . وانظر وجهه فى النهاية ٤/١٦٠ .

(٤) فى ج ، ز ، د : « سوة » والمثبت فى المطبوعة . والسوأة : الفرج .

(٥) فى ج ، ز ، د : « الخير » مكان « الحبر » وأثبتناه من المطبوعة والربد : جمع الربدة . وهى الغبرة ، وقيل : لون إلى الغبرة . اللسان (ر ب د) ٣/١٧٠ .

وأبدى علومًا ميَّزتْ فَضْلَ فَضْلِهِ   كتمييز ذى البُرْدَيْنِ والفَرَس الوَرْدِ[1]
فجاءت مَجيءَ الصبح والصُّبحُ واضحٌ   وسارتْ مَسيرَ الشمسِ والشمسُ فى السَّعْدِ
وفاضت ففاضت أَنْفُسٌ مِن عِداتِهِ   وغاضتْ وما غاضت على كثرة الوِرْدِ[2]
وآضَتْ رِياضُ العلم مَطْلولةَ الثَّرىٰ   بسَحِّ غَمامِ الفضل مُنْسَكِبِ العَهْدِ
وجادت بنَشْرِ الدِّين فى عالَم الهُدىٰ   فجاءت بنَشْرٍ لا العَرارِ ولا الرَّنْدِ
مِن الحِكَم اللاتى تضوَّعَ عَرْفُها   فعَدِّ عن الوَرْدِ المضاعَفِ والنَّدِّ
سَلَلْنَ سيوفَ الحقِّ فى موطن الهُدىٰ   فغادَرْنَ صرعىٰ الملحِدِين بلا لَحْدِ
وأيَّدْنَ دِينَ اللهِ فى أُفْقِ العُلَا   بلا مُنْصُلٍ عَضْبٍ ولا فَرَسٍ نَهْدِ
وشيَّدْنَ أعلامَ الحقائقِ فى الورىٰ   فللّهِ منها ما تُجِنّ وما تُبْدِى
ومجَّدْنَ ذاتَ اللهِ تمجيدَ عالِـمٍ   بما يستحقُّ اللهُ من صفةِ المَجْدِ
وكذَّبْنَ دعوى كلِّ غاوٍ مجسِّمٍ   بما رَدَّ من قولٍ له واجبِ الرَّدِّ
وأمْضَيْنَ حُكْمَ النَّقْلِ والعقلِ فاحتوى   كلامُ إمام الحقِّ مجدًا على مَجْدِ
معانٍ إذا جاشتْ مَيادينُ فضلِها   أخذْنَ بأعناقِ الأنامِ إلى الرُّشْدِ
وإن كنتَ عَدْلِيًّا يحكِّمُ عَقْلَـهُ   بِرَدِّ مُرادِ اللهِ عن بعض ما قَصْدِ
وإمضاءِ ما يختاره العبدُ مِن هوًى   فحكْمُ إلهِ العبدِ دونَ هوى العَبْدِ
وتجحدُ تشفيعَ الرَّسولِ وأنَّـهُ   يُرى اللهُ يومَ الحشرِ أُفٍّ لذِى الجَحْدِ
وتَنفِى صفاتِ اللهِ جلَّ جلالُـهُ   وتزعُمُ أن الآىَ مُحدَثَةُ العَهْـدِ
وتُلْـزِم إيجابًـا على اللهِ فِعلَـهُ   لأصلَحِ ما يُرضِى وأفضلِ ما يُجدِى
فجانَبَ هاتين الطريـقين عِلْمُـهُ   كما جانَبَ القَيْسِىُّ فى النَّسَبِ الأَزْدِى
وقال بإثباتِ الصِّفاتِ وذاتِهـا   وسَلْبِ صِفاتِ النفسِ عن صَمَدٍ فَرْدِ[3]
فمَن موجِبٌ يوما على اللهِ حُكْمَهُ   ومَن ذا الذى يحتجُّ إن هو لم يَهْدِ

---

(١) الفرس الورد: بين الكميت والأشقر. القاموس (و ر د).
(٢) فى المطبوعة: «وغاظت» والمثبت من ج، ز.
(٣) فى ج، ز، د: «وسلت» والمثبت فى المطبوعة.

وَمَن ذا الذى يقضى بغيرِ قضائِهِ ومن ذا الذى عن قَهْرِ عِزَّتِهِ يُحْدِى[1]
وهل حاكمٌ فى الخير والشرِّ غيرُهُ إذا شاء أمرًا لم تَرُدْهُ يدا رَدِّ[2]
هو اللهُ لا أَيْنَ ولا كيفَ عندَه ولا حدَّ يحويه ولا حصرَ ذى حَدِّ
ولا القُرْبُ فى الأدنى ولا البعدُ والنَّوىٰ يخالف حالًا منه فى القُرب والبُعْدِ
فمِن قَبْلِ قَبْلِ القَبْلِ كان وبعدَهُ يكونُ بلا حَصْرٍ لَقبْلٍ ولا بَعْدِ
تنزَّه عن إثباتِ جسمٍ وسَلْبِـهِ صفاتِ كمالٍ فاقفُ رَسْمِىَ أو حدِّى
تبارك ما يقضيه يَمْضِى وما يشا يكونُ بلا بدءٍ عليه ولا بُـدِّ
تقـدَّس موصوفًا وعـزَّ مُنَزَّهًـا وجَلَّ عن الأغيار مُنْسَلب الفَقْدِ[3]
هو الواجبُ الأوصافِ والذاتِ فاطَّرِحْ سِواها من الأقوالِ فَهْىَ التى تُرْدِى
هو الحقُّ لا شىءٌ سواه فمن يَزِغْ ضلالًا فإنا لا نَزيغُ عن القَصْدِ
هو الفاعلُ المختارُ ليس بموجَبٍ لشىءٍ من المخلوق فى أنفُسِ الفَرْدِ
ولـيس إلـهُ الخلـقِ عِلَّـةَ خَلْقِـهِ ولكنَّ فعـلَ اللهِ عِلِّـيَّـةُ الوُجْـدِ
ولا نِسبـةً بين العبـادِ وبينَـهُ وهل عِلَّةٌ إلا مناسبةٌ تُجْـدِى[4]
هو الواصلُ النَّعَّابَ لُطْفًا بضعفِهِ على فقدِه مِن أُمّه صلَةَ الوُجْدِ[5]
هو الخالقُ الأشباحَ فى ظُلَمِ الحَشا هو الكافلُ الطفلَ الرضيعَ لدى المَهْدِ[6]
أدَرَّ لـه مـن جِلْـدَتين لِبانَـهُ ولولاه لم يُسْقَ اللِّبانَ من الجِلْدِ
فهذِى فصولٌ من أصولٍ كثيرةٍ على قِصَرِ النَّظْمِ المقصِّرِ عن قَصدى

---

(١) فى ج ، ز : « يخدى » بإعجام الخاء فقط . وأثبتناه بالحاء المهملة من المطبوعة . قال فى القاموس (ح د ى) : « وأحدى : تعمد شيئا ، كتحداه » .
(٢) ترده : حقها ترده ، بالتشديد ، وخففت لضرورة الوزن .
(٣) فى المطبوعة : « مستلب » وما أثبتنا من ج ، ز ، د .
(٤) فى المطبوعة : « تحدى » وأهمل النقط فى ج . وأثبتناه بالجيم من ز ، د . ولم تنقط التاء فيهما .
(٥) فى المطبوعة : « الواصل البعاث » ولم ينقط فى ج ، ز سوى الباء الأخيرة . وأثبتنا الصواب من النهاية ٥/٧٩ . والنعاب : الغراب . وفى دعاء داود عليه السلام : « يا رازق النعاب فى عشه » .
(٦) فى ج وحدها : « الخالق الأمشاج » .

وإلا ففـــى أبحاثِـــه وعلومِـــهِ غوامضُ أسرارٍ تلوح لذى الرُّشْدِ
أيجحـدُ فضلَ الأشعـرىِّ موحِّـــدٌ وما زال يُهدِى من معانيه ما يُهْدِى[1]
مِن الكَلِم اللاتى قَصَمْنَ بِحدِّها عُرى باطلِ الإلحاد كالصارِمِ الهِنْدِى[2]
فيا جاحـدًا هـذا الإمـامَ محلَّـــه من العِلْم والإيمان والعملِ المجدِى
هى الشمسُ لا تخفىٰ على عين مُسْلِمٍ سوى مقلةٍ عمياءَ أو أعيُنٍ رُمْدِ
فـواللهِ لـولا الأشعـرىُّ لَقادَنـــا ضلالُكُمُ الهادى إلى أسوإ القَصْدِ
جزى اللهُ ذاكَ الحَبْرَ عنا بفضلِهِ جزاءً يُرقِّيـه ذُرىٰ دَرَجِ الخُلْـدِ
وحمدًا لربّى فهْو مُهديه للـوَرَى وللهُ أولى بالجميـــل وبالحمــــدِ

أين حطّت مطايا هذا الجاهل الغبىّ ، والمبطل الغوىّ ، والملحد البِدْعِىّ :

أَنِخْ لى إلى مَغْناه يا بارقَ الهُدىٰ فقد وَقَدَتْ بين الحَشَا نارُ هَجْرِهِ[3]
وصِلْنـى بتعريـفِ مَحَـلَّ قَـرارِهِ لِأُوصلَـه منـى إدامـةَ هَجْـــرِهِ
وأصْلِيه من فِكرى بذاكى ذَكائِهِ أقلِّبُـه منـه على حَـرِّ جَمْـــرِهِ
وأُهْدِيه من داجى الضلالِ بنَيِّرٍ ينير له عندى السُّرَى وجْهَ فجرِهِ

وإلا فدُلَّه علىّ دلالةَ العصفور على حبة الفَخّ ، واهْدِه إلىّ هداية العادِى إلى نَصْل الجُرْح ، لا يفهم سهامَ كلامى إليه ، وأوقد[4] سهامَ كلامى عليه ، وأفقأ بالنظر بابَ ناظِرَيْه ، وأفُكُّ بالبديهيّات ماضِغَيْه ، وأقِفُه من ثنايا خَطاه[5] على شَفَا جُرُفٍ هار ، وأُجنيه مِن ردايا[6] خَطَلِه شجرةً خبيثة اجْتُثَّتْ مِن فوقِ الأرضِ ما لها مِن قَرار ، وأسِمُه بمِيسَمِ الصَّغار ، وأغره[7] عن الأسود بن غِفار ، وأُعلِمه أنه فى مذهب أئمة الحق ثانِىَ اثْنَيِ[8]

---

(١) فى ج ، ز : « تهدى » والمثبت فى المطبوعة .
(٢) فى المطبوعة : « تضمن مجدها » والمثبت من ج ، ز .
(٣) فى المطبوعة : « أتح لى » وفى ج : « انخ » وفى ز : « ابخ » والمثبت من د .
(٤) فى المطبوعة : « وأوفد » وما أثبتنا من ج ، ز .
(٥) فى المطبوعة : « خطاياه » والمثبت من ج ، ز ، د .
(٦) فى المطبوعة : « رواية » والمثبت من ج ،ز .
(٧) فى المطبوعة : « وأعزه » وما أثبتنا من ج ، ز .
(٨) فى الأصول : « اثنين » .

الكفّار ، إن لم يكن عينَ الكفّار ، وأنتصر للثاوِى فى جَنَّات[1] الله أشرفَ الانتصار ، وأوضِّح له أن له فى [كل][2] زمانٍ أنصارًا من الأنصار .

إذا أعملوا أفكارَهُمْ ناب قولُها عن السَّيْفِ يومَ الرَّوْعِ تَدْمَى شِفارُهُ
وإن أظلمتْ آفاقُ خَطْبٍ بَدَوْا بِهِ شموسَ مَعـانٍ فاستبـان نهارُهُ

وأناقِشُ ألفاظَه التى باعدها مِن معانيها ، وأعراضَه التى ثَوَّب بشيطان [الضلالة][3] داعيها ، وإشارتَه التى نَعَق فى فئة الضلالة غاوِيها .

كما صاح بالمِهْراسِ إزْبُ ضلالَةٍ وكان لدين الله عاقبةُ النَّصْرِ[4]
وما بَرِح الإيمانُ فى كلِّ عُصْرَةٍ يُكادُ فهذا الإرث فى آخر العَصْرِ[5]

وها أنا أناديه مِن كَثَب التِّبيان بلسان البيان ، وأناجيه من وجوه العِلْم بمُقلة الحِسان ، وأَقْذِى عينَه مِن عَمَهِ قَذاها ، وأغسل فِكرَه مِن دَنَسِ أذاها ، وأرفع له عَلَم إرادة هداها ، فإما رَجْعَةٌ[6] إلى سبيل الرشاد عن غَيِّه ، وإما صَرْعَةٌ على مِهاد العَنا[7] من بَغْيه .

واعلم أرشدك الله أن الله وعد محمدا ﷺ بإظهار دينه على الدين كلِّه ، وضَمِن له ضَمانَ الحق والصدق ، فى فرع الإيمان وأصله . فتأمَّلْ بعين الإيمان وقَلْبِه ، وأَصِخْ إلى الحق إصاخةَ مسترشدٍ بربِّه ، كيف سيَّر[8] الله فى العالَم عِلْمَ هذا العالِمِ واستودعه فى المشارق [و][2] المغارب ، قلوب الأعاجم والأعارب ، وعمّ به المجالسَ والمدارس ، وأخرس عنه [الباغى][9] المناقب[10] ، والحاسدَ المنافس ، وجرى بذهنه على الإطلاق جَرْىَ السَّيْل ،

---

(١) فى المطبوعة : « جناب » وما أثبتنا من ج ، ز .

(٢) زيادة اقتضاها السياق .

(٣) زيادة من المطبوعة على ما فى ج ، ز ، د .

(٤) المهراس : موضعان ، أحدهما موضع باليمامة والثانى ماء بجبل أحد . ياقوت ٢٠٨/٨ . والإزب ؛ بالكسر : القصير الغليظ ، والداهية ، واللئيم ، والدميم . القاموس (أ ز ب) .

(٥) فى المطبوعة « عصره » والضبط من ج ، ز . وفى المطبوعة : « الارب » . والمثبت من ج ، ز ، د .

(٦) فى المطبوعة : « رجعت » والتصحيح من ج ، ز .

(٧) هكذا فى المطبوعة ، ج . وفى ز : « العناس » وفى د : « العباس » .

(٨) فى المطبوعة : « يسر » والمثبت من ج ، ز ، د .

(٩) زيادة فى المطبوعة على ما فى ج ، ز ، د .

(١٠) فى المطبوعة : « المنافث » والمثبت من : ج ، ز .

وامتد على الآفاق امتدادَ اللَّيْل ، وملأ عُرْضَ الأرض ، ما بين السُّها وسُهَيْل ، فلا ينطق ذامُّه إلا هَمْسا ، ولا يُسمع لكافر فى الإعلان[1] جَرْسا[2] .

والسِّتْرُ دونَ الفاحِشات وما ... يلقاك دونَ الخير مِن سِتْرِ[3]

إنما يتراضَعُون بُغْضَه ، تراضُعَ الفئة الفاجرة ، ويتواضَعون ذمَّه ، تَواضُعَ من ذكر الدنيا ونسِىَ الآخرة ، لا يُظهرونه إلى الإعلان[4] عن الأسرار ، ولا تنطق به شِفاهُهم إلا كأخى السِّرار[5] .

ويطوُون داءَ الفضل فى نَشْر جهلِهمْ ... فأَقبِحْ بذاك الطىِّ فى ذلك النَّشْرِ

هُمُ سفَّهوا آراءَنا وإمامَنا ... وموعِدُنا والقومَ مجتَمَعُ الحَشْرِ

ثم انظر إلى علماء الأمة ، الذين دَرَجوا فى درجات الإفادة منه ، وتخرَّجوا بكلمات العِلم المنقولة عنه ، كيف تناقلتهم الأعصار ، وتهادتهم الأمصار ، وطلعوا فى كل أفق طلوعَ الشمس ، ونَسَخوا بمُحْكَمَاتِ[6] علومهم كل لَبْس ، وقَضَوْا من كشف غوامض الكتاب والسُّنَّة كلَّ حاجة فى النفس ، أئمة تُشَدُّ إليهم الرِّحالُ وتُحَطّ ، وعلماء تُدار على أقوالهم مَعالِمُ الإيمان وتُحَطّ ، كابن الباقِلانِىّ ، والإسْفَراينىّ ، وإمام الحَرَمْين ، وابن العربىّ ، والغزالىّ ، والمادِرِىّ[7] ، وأبو الوليد ، والرازىّ ، وغيرهم ، ممن اختلفت إليه أعناقُ الرِّفاق ، وملأ بعلمه ظُهورَ الظواهر وبطون الأوراق ، وطلع طلوعَ الشمس فى الآفاق ، وتوازر على نَصْره[8] السيفُ والقلم ، وانتشر [عنه العِلْمُ وانتشر][9] عليه بالإمامة العَلَم ، بما تأصَّل

(١) فى المطبوعة : « الأعيان » والمثبت من : ج ، ز ، د .

(٢) فى ز ، د : « خرسا » وأهمل النقط فى ج . وأثبتنا ما فى المطبوعة .

(٣) البيت لزهير ، وهو فى ديوانه ٩٥ ، وفيه : « الستر دون » .

(٤) فى المطبوعة : « الأعيان » والمثبت من ج ، ز .

(٥) السرار : المسارّة ، أى كصاحب السرار . قال ابن الأثير : والكاف صفة لمصدر محذوف . النهاية ٣٦٠/٣ .

(٦) فى ج ، ز ، د : « المحكمات » والمثبت فى المطبوعة .

(٧) فى ج ، والمطبوعة : « المازرى » وما أثبتنا من ز . وهو بفتح الميم والدال المهملة وفى آخرها راء : نسبة إلى مادرة : وهو اسم رجل . ولعل المادرى هذا هو أبو بكر محمد بن محمد بن أحمد الفقيه الشافعى السمرقندى . مات قبل الستين والثلاثمائة . اللباب ٧٨/٣ ومازر أيضا مدينة بصقلية . معجم البلدان ٣٦٢/٧ .

(٨) فى المطبوعة : « نصرة » والمثبت من : ج ، ز .

(٩) ساقط من المطبوعة ، وهو من : ج ، ز .

من أصول هذا الإمام ، وتفرّع من فروعه ، وتفرّق فى أعلام الأمّة من مجموعه ، وأبانه من نَجْم هدايته ، الذى ما أَفَلَ من حين طلوعه ، وأبداه من دقائق العلم ، التى دلَّت على أن روح القُدُس نَفَث فى رُوعِه .

فأطلعها شمسًا أنارت بهَدْيِها ... مَعالِمَ دِينِ اللهِ واسترشد العلما
هدَتْ مبصِرًا فى الدِّين واضحَ رُشْدِهِ ... وضَلَّ بها مَن كان فى هذه أعمىٰ

إلى غير ذلك من امتداد باعهم فى الإمامة ، وكون كلِّ منتسِب إلى علْم يقع منه موقعَ القُلامة .

كلُّ صَدْرٍ إذا تصدَّر يومًا ... شَهِدَتْ كلُّ أُمَّةٍ بعُلاهُ
وإذا ما ابتدى لِفَصْلِ جِدالٍ ... شَرَّفَ اللهُ مَن هَدَى بهُداهُ[1]

فأرنى إماما من أئمة المجسِّمة لم يُجَمْجم[2] فى أقواله ، ولم يَخْفَ إخفاءَ الهمزة ما بين حُم ، مِن ضلاله ، إنما يتواحر به أنحاء[3] اليهود بأنبائها إلى أبنائها ، ويتهادُونه تَهادِىَ الفَجَرَةِ ضلالةَ إغوائها[4] ، ويتعاوَوْن به تَعاوِىَ الكلاب المتجاوبة[5] فى عُوائها ، فأىُّ المذهبين تكفّل الله لمحمدٍ ﷺ ، فى إعلاء كلمته ، وأىُّ القولين أشهرُ شهرةً وأوضحُ ظهورًا فى مِلَّته ، فاجْتَنِ ما غرستُه لك فى رياض العلم ناميا ، واجتَلِ حُسْنَ هديّتى إليك ، فإن كنتَ مهتديا فقد[6] وجدتَ هاديا ، وحَذارِ أن تَرِد[7] البضائع ماؤها عَذْب ، وتُصْدِرَ فى الظهيرة ظاميا ، وتَزِيد[8] شمسُ الدين واضحَ رشدها

---

(١) فى المطبوعة : « ابتدى الفصل » وفى ج ، ز ، د : « الفضل » ولعل ما أثبتناه هو الصواب .

(٢) فى المطبوعة : « يحجم » وفى ز ، د : « يحمحم » والمثبت من : ج . والجمجمة : ألا يبين كلامه .

(٣) هكذا فى المطبوعة . وفى ج : « ينواخر » وفى ز ، د : « يتواخر » ولا يظهر لنا وجهه .

(٤) هكذا فى المطبوعة . وفى ز ، د : « أعوانها » وأهمل النقط فى ج .

(٥) فى المطبوعة : « المتجاذبة » والمثبت من : ج ، ز .

(٦) فى المطبوعة : « لقد » وأثبتنا ما فى ج ، ز .

(٧) فى الأصول : « تفرد » .

(٨) هكذا فى المطبوعة . وفى ز : « وتريد » ولم ينقط فى ج سوى الياء التحتية .

فتصدَّ[1] عنها أخْفَشَ[2] متعاميا ، فَرِدْ مَشْرَعَ الدِّين لِيُطْفَ[3] من حَرِّ نارك[4] ، وتبصَّرْ عين اليقين لِتُشْفَ من عين عَوارِك ، فقد نشرتُ لك عَلَم العِلْم لتأتمَّ بآثاره ، وأوضحت لك بدر التِّمِّ لتهتدىَ بأنواره ، وأخذتُ بحُجْزَتِك[5] عن مَهْوىٰ الجهل ، فلا تصْطَلى بناره :

فإنك إن تفعلْ فراشةُ عُثَّةٍ ... أَبَتْ بعد مَسِّ النار إلا هَلاكَها[6]

وقد وضَحَتْ شمسُ الأدلّة فاستبِنْ ... ولا تُوثِقَنْ نَفْسًا بغير فَكاكِها[7]

فادخل أنت وأشياعُك من باب سُلَّم التسليم وقولوا حِطة ، وتَخَطَّ بواضح هذا التفهيم مَدْرَجَةَ هذه الحِنْطة[8] ، وأَفِقْ بمُداواة هذا التعليم من مرض[9] هذه الخُطَّة[10] ، وإلا فإن أعلام الأئمة منشورة ، وسيوفَ الأدلّة مشهورة ، وجيوش علماء الأمّة فى المواقف على الملحدين منصورة ، وأعداؤهم[11] ما بَرِحَتْ شُبَهُ ضلالتهم[12] بحجج الحقائق مقهورة ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَىٰ اللهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ ﴾[13] .

فخذ بيد الإيمان إن كنتَ مؤمنًا ... وخذ بيد الإسلام إن كنتَ مُسْلِما

---

(١) فى المطبوعة : « فتصدر » وفى ج بالياء التحتية فقط قبل الصاد المهملة . وقد أهمل النقط فى ز . ولعل ما أثبتنا هو الصواب .

(٢) فى الأصول : « أخفشا » .

(٣) فى المطبوعة : « ليطفق » والمثبت من ج ، ز . وهى هكذا فيهما . وحقها أن تكون : « ليطفى » وكذلك « لتشف » حقها أن تكون « لتشفى » .

(٤) فى ج ، ز : « حراق ارك » والمثبت فى المطبوعة . وهو أوفق لتناسب السجع .

(٥) الحجزة ، بالضم : معقد الإزار . ومن السراويل : موضع التكة ، القاموس (ح ج ز) .

(٦) فى المطبوعة : « تفعل فراغية » وما أثبتنا من ج ، ز ، د . وفى الثلاثة : « فراسة عنه » ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٧) فى ج ، ز : « ولا توبقن » بالباء الموحدة قبل القاف . وما أثبتنا فى المطبوعة . وبعد هذا البيت جاء فى ج ، ز ، د : « لعله توثقا » .

(٨) فى المطبوعة : « الخطة » والمثبت من ز ، د . واللفظة فى ج بهذا الرسم ولكن بغير نقط وانظر تفسير القرطبى ٤١١/١ فى تفسير قول الله تعالى : ﴿ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ ﴾ .

(٩) هكذا فى المطبوعة . وفى ج ، ز ، د : « فرض » .

(١٠) فى ج ، ز ، د : « الحطة » بالحاء المهملة . وأثبتناها بالخاء المعجمة من المطبوعة . وقد ذكر صاحب القاموس (خ ط ط) من معانى الخطة : الجهل .

(١١) كذا بالأصول .

(١٢) هكذا فى المطبوعة . وفى ج ، ز ، د : « اضلالتهم » .

(١٣) سورة التوبة ٣٢ .

وهاكَ يدى عهدًا عن اللهِ أنّه سيكفيك إن تابعتَ رأيى جَهَنَّما

فقد واللهِ محضتُك النصيحةَ مرشدا ، وأخذتَ بنفسِك مُغْوِرا ، فأخذتُ بكَ مُنْجدا .

لِأَشفيك يا عاريًا مُبْطِلًا بطِبِّىَ مِن دائك المُمْرِضِ[1]
وأقضيك عن عِرْضِ هذا الإمامِ وإن كنتَ للذُّلِّ لا تقتضى
وأُهديك مِن كلماتِ الهدى بهادِى سَنا بارِقٍ مُومِضِ
وأَكْحُلك بالصاب أو بالجِلا ففَتِّحْ لكُحْلِىَ أو غَمِّضِ[2]

ولو عَقَلْتَ رُشْدَك ، وصُنْتَ عن الاغتِياب عَقْدَك ، لَحَسُنَ بك أن تتخالف عن هذا المَشْرَع الذَّميم ، وتتحلَّى بهذا العِقْد النَّظِيم ، من كلمات الفاضل الحكيم[3] :

لا تَضَعْ من شريفٍ قَدْرًا وإن كنـ تَ مشارًا إليك بالتعظيمِ
فالشريف العظيمُ ينحطُّ قَدْرًا بالتعدِّى على الشريفِ العظيمِ
وَلَعُ الخمرِ بالعقولِ رمى الخمـ رَ بتنجيسها وبالتحريمِ

ولا تطرُدْ هذا القياسَ أيّدك الله فىّ وفيك ، وخذ جواب ذلك قبل أن تنطق به شفتا فيك ، فإن الله لم يُدْنِك[4] من رُتَب جلالته ، ولا رَقّاك إلى أقلِّ جزء من عالى درجته .

فإنك لا تدرى بأيّةِ مَوْطِنٍ ولا أىٍّ وصْفٍ أنت فيه من الخَلْقِ
سوى أنّ قولًا منك جاء فدلَّنا على أن هذا القولَ مال عن الحقِّ
وحاد عن التقوى وجار على الهدى وجانَب فى إعراضه جانِبَ الصِّدْقِ
أتهجو إمامَ المسلمين وقد مضى إلى الله لا قُدِّسْتَ فى ذلك النُّطْقِ
أَجِدَّك أنّى فيك قال فلا تَرِمْ مكانَك أو تُلقى إلىّ كما أُلقى
لتحكُمَ فينا آيةُ البُعْد أمرَها فتَأْفُلَ فى غَرْبٍ وأطلَع فى شَرْقِ[5]
وتشربَ كأسًا من ضلالك باغيًا فقد أُتْرِعَتْ جهلًا من المَوْرِدِ الرَّنْقِ

---

(١) فى ج ، ز : « لأسقيك » والمثبت فى المطبوعة .
(٢) الجلا ، بالكسر : الكحل . وهذا البيت وحده من مقطوعة لأبى المثلّم الهذلى . شرح أشعار الهذليين ٣٠٧ .
(٣) هو حيص بيص . والأبيات فى ديوانه ٢/ ٣٣٢ ، وأنشدها المصنّف فى ٧/ ٩٢ .
(٤) فى ج ، ز : « يدرك » وأثبتنا الصواب من المطبوعة .
(٥) فى المطبوعة : « فناقل فى غرب » والتصويب من ج ، ز .

عَذيرِىَ لو ألقاك يوما بِنَجْـوةٍ ضربتك بالسيف المُهَنَّد فى الفَرْقِ[1]

واعَجبًا لِعَين عَمِيتْ عن[2] نور ملأ شرق الأرض وغَرْبها ، وهدايةٍ أسبلت على فئة الضلالة غَرْبَها ، وجمعت على الائتمام بهذا الإمام عَجَمَ الإسلام وعُرْبَها :

فطبَّق آفاقَ الورى فيضُ فضلِهِ وَفَاء عليهم بالهدى فىءُ ظِلِّـهِ
وقامت بحارُ العلم منه فأصبحتْ ووَبْلُك مغْمورٌ بقَطْرة طَلِّـهِ
إليكَ فهذا مَوْرِدٌ ما وردتَـهُ وراءَك حَلَّ الفضلُ فيه لأهلِـهِ[3]
فلا فَرْعَ فى الإسلام زاكٍ كفَرْعِهِ ولا أصلَ فى الإيمانِ هادٍ كأصلِهِ
فما انتصرتْ منه مَباحثُ علمِهِ على عقله حتى استدلّ بنَقْلِـهِ
ولا امتدَّ إلا من علوم رَسُولِهِ ولا قال إلا عن صَحائحِ فضلِهِ
ولا أَمَّ إلا معجِـزاتِ كتابِـهِ إذا أَمَّ بَحّـاثٌ مجرَّدَ عقلِـهِ
هو السيف ماضى الشَّفْرتيْن فخلِّهِ وإلا فمقتـولًا أراك بنَصْلِـهِ

هذه أيّدك الله جالية صَدأ الدين ، ومقذية[4] عَمَه العين ، والعقيدة الآخذة يمينَ الإرشاد ، والذخيرة الهادية إلى سبيل الرشاد ، أنرتُ لك بها مَسالك سبيلك ، ورميتُ بشهاب حقِّها شيطانَ تضليلك ، وجعلتُها حجّةً على شُبَهك ، ومَحَجَّةً لدليلك ، وأجنيتُك بها روْض الإيمان ، لمّا حَنْظَلَتْ شَجَراتُك ، وروَّيْتُها نارى الإتقان لما أمرت بمرآتك ، فاعْشُ إلى ضَوءِ نارها ، واقْفُ محاسنَ آثارها ، وضَعْها غُرَّةً فى جبينك ، واجعلها دُرّةً فى يمينك ، وأَصِخْ[5] بسمعك إلى داعى واجب الإجابة ، وامْهَدْ لنفسك فى مَغْرِس الإنابة ، ومَقِيل الإثابة ، فإنك خطوتَ فى بَهْماءَ مظلمة ، وسعيت فى دَحْضٍ مَزَلَّة[6] .

---

(١) فى المطبوعة : « يوما بسحرة » والمثبت من ج ، ز .

(٢) فى المطبوعة : « من » والمثبت من ج ، ز .

(٣) فى المطبوعة : « وذلك حل » والمثبت من ج ، ز . وقوله : « حل » هو هكذا بالحاء المهملة فى الأصول . ولعل صوابه : « خل » فعل أمر من التخلية . وينصب « الفضل » على المفعولية .

(٤) فى المطبوعة : « ومعدمة » وما أثبتنا من ج ، ز ، د .

(٥) فى المطبوعة : « واصغ » والمثبت من ج ، د .

(٦) الدحض : الزَّلَق . والمَزلَّة : الزَّلَق أيضًا ، أى تَزِلُّ فيه الأقدام .

أسأتَ ومَن يُسىءْ يومًا يُساءُ	رُوَيْدَك فالجزاءُ بها وَراءُ
هجوتَ الأشعرىَّ إمامَ حقٍّ	بِفيكَ التُّرْبُ فانطِقْ ما تشاءُ
ستعلمُ أيُّنا أهدَى سبيلًا	إذَا وقع الحسابُ أو الجزاءُ
وأىُّ المذهبين أصحُّ قولًا	وتنزيهًا إذا كُشِفَ الغِطاءُ
وتشهدُ فى القيامة أن ربِّى	سيشهدُ أنه مِنكم بَراءُ
أتزعمُ أن ربَّ العرشِ فيهِ	وتزعُمُ أن ذاك له وِعاءُ
فإن ألزمتَه فيه قرارًا	فذا زَمَنٌ وقد طال الثَّواءُ
ويلزَمُ أنه إن كان فيهِ	خَلَتْ منه البَسيطةُ والسماءُ
وإن حرَّكْتَه منه تعالَى	فيلزمُه حُدوثٌ وانتهاءُ
ويلزمه التنقُّلُ فى مَحالٍّ	يعاقِبها خَلاءٌ أو مَلاءُ[1]
فلم تتركْ من التشبيهِ شيئًا	سوى أن قيل قد فُقِد السَّواءُ
فداوِ الدِّينَ من عَمَهٍ ورَيْنٍ	فإن العِلْمَ والتقوى دواءُ[2]
فقد صَدِيَتْ فهُومُكُمُ وصُدَّتْ	عن المثلىٰ وقد وُجِد الجِلاءُ
وأمرَضَها فسادُ العقل منها	مع التخليط وامتنع الشفاءُ
وإن كنت اعتزلتَ الدِّينَ رأيًا	تُحالِفه الشَّقاوةُ والغَباءُ[3]
وأثبتَّ المشيئةَ للبَرايا	ولم تُثْبِتْ لربِّك ما يشاءُ
وأنكرتَ القضاءَ له انفرادًا	فقلتَ لِعبده أيضا قَضاءُ
وأوجبتَ الصلاحَ عليه حُكْمًا	يخالفه العبيدُ إذا أشاءُوا[4]
فمَن يَقْضِى عليهِ إن عَصَوْهُ	أمقهورٌ إلٰهك أم مُساءُ ؟[5]

---

(١) فى المطبوعة : « بلاء » وأثبتنا ما فى ج ، ز .

(٢) فى الأصول : « فداوى الدين » .

(٣) فى الأصول : « تخالفه » بالخاء المعجمة . ولعل ما أثبتناه هو الصواب .

(٤) أشاءه إليه : ألجأه . القاموس « ش ى أ » .

(٥) بعد هذا ورد البيت الآتى فى المطبوعة ، ج ، وهو ساقط من : ز ، د ، وهو دخيل على القصيدة :

تكلَّم بالقولِ المضلِّل حاسدٌ وكلُّ كلام الحاسدين هُرَاءُ

وهذا البيت لأبى العلاء المعرى . سقط الزند ٣٩٤ .

وعجزًا عنهمُ أم رَفْضُ فَرْضٍ ... عليـهِ إنَّ قولَكُـمُ هَـزَاءُ
وإن تَكُ مُلْحِدًا فى الدِّين أضْحَى ... على عينَىْ كتابَتِـهِ غِشاءُ[1]
يعانِـدُ لا لِمَعْنًـى يقتضيـهِ ... سوى أن جانبَتْـهُ الأتقيـاءُ
ففى يُمنى الشريعةِ سيفُ حَقٍّ ... يؤيِّـد نَصْلَـه أُسْدٌ ظِمـاءُ
نُطَهِّـر دينَنـا بدمـاء قـومٍ ... وإن نَجُسَتْ به تلك الدِّماءُ
فما خَفِيَتْ وجوهُ العلم لكنْ ... هواكم عمّ أو غلب الشَّقاءُ
وأيضا غَرَّكُمْ شيطانُ جَهْلٍ ... أَلَبَّ بكُـمْ وأفئـدةٌ هَـواءُ[2]
ودَلَّاكُمْ غرورًا فى هواكُمْ ... كما دُلِيَتْ على الرَّخْوِ الدِّلاءُ
تأمَّلْ ياسقيمَ الفهمِ هـذا ... فإن الحقَّ ليس به خَفاءُ
وحصرى الحكمَ إثباتًا ونفيًا ... لمعتـلِّ الدليـل بـه شِفـاءُ
كأنِّى بالمجسِّم يـومَ حَشْرٍ ... وقد ضاقت به الأرض الفَضاءُ
فنـكَّسَ رأسَه منه حَيَـاءً ... ولكن فات فى الدنيا الحَياءُ
سينـدَمُ حين يسألُه رجوعًا ... فيسمع لا ، لقد حُمَّ القَضاءُ

صرف الله قلوبنا عن غباوة الخطأ ، وغَواية الخَطَل ، وبصّرنا بهداية العمل ، عن عَماية الزَّلَل ، وأخذ بأيدينا عن مُعانقة الأمل ، إلى مراقبة الأجَل ، وأظلّنا بظلِّ عرشه ، فى الموقف الجَلَل ، وهدانا إلى اتّباع خير الرسل ، وملّةِ أشرف المِلَل ، صلى الله عليه[3] وعلى آله وأصحابه[4] المهتدين به ، والهادين إلَى أشرف السُّبُل وسلَّم تسليما كثيرا .

تمت بحمد الله وعونه [وصلواته وسلامه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين][5] .

---

(١) فى ج ، ز : « عشاء » بالعين المهملة . وهو بالمعجمة من المطبوعة .
(٢) ألب بالمكان : أقام .
(٣) فى المطبوعة : « عليه وسلم » وما أثبتنا من ج ، ز .
(٤) فى المطبوعة : « وصحبه » والمثبت من ج ، ز ، د .
(٥) زيادة من ج ، ز ، د على مافى المطبوعة .

(ذكر رسالة الشيخ تقىّ الدين بن دَقِيق العِيد ، المتضمّنة تقريظَ هذه الرسالة)

المملوك محمد بن على يخدِم الجنابَ الكريم العالى المَوْلَوِىّ ، السيِّدىّ ، العالِمِىّ ، العِلْمِىّ ، الوَرِعِىّ ، الأفضلىّ ، الأكْمَلِىّ ، الأبْرَعِىّ ، الأَوْرَعِىّ ، المُحْسنِىّ ، الضِّيائِىّ ، لا زال بحرا ، وأنواع المعارف مأواه[1] بدرا ، وأَوْج السعادة سماؤه قطرا ، وعَزَمات المكارم أنواؤه صدرا ، منه مبدأ الشرف ، وإليه انتهاؤه .

يقوم بنَصرِ الدِّين فى كلِّ مَوْطِنٍ ... به رايةُ الإسلام تعلو وتُنْصَبُ
ويأتى إلى روضٍ على دِمْنَةٍ لهُ ... فتحرِقُه أنفاسُه وهْوَ مُعْشِبُ[2]
فلا عَدِمَ الإسلامُ مثلَك ساعيًا ... له راعيًا ما اللهُ يرعى ويطلُبُ
إذا أجمع البِدْعِىُّ فى الغَىِّ أمْرَهُ ... وأبصَرَ ما يُمليه فَهْوَ المُذَبْذَبُ
وإن لاح مِن تلقائه فى ظلامه ... سَنا بارقٍ إطفائه فَهْوَ خُلَّبُ
يناديه فى تقريبه لضلاله ... منه عَنْقاء مُغْرِبُ[3]
أبى لِىَ أن يُسْتَهْضَمَ الحقُّ جَهْرةً ... ويُخْذَلَ أنصارٌ لذاك ومغرب[4]
أولئك قومٌ نَصَّ أن ظهورَهُمْ ... على الحقّ ما داموا النبىُّ المقرَّبُ

خدمة تقوم بواجب الفَرْض ، ويملأ ثناها ذات الطول والعَرْض ، ويصدُق وُدُّها ، فلا يُرجَى عليه ثواب ، ولا يُنْحَى به مَنْحَى[5] القَرْض ، ويثبُت عَهْدُها ، فإذا غيَّر النَّأْىُ المحبِّين قال هو : فلن أبرح الأرض .

دَعاوٍ لها من سالِفِ الوُدِّ شاهدٌ ... يصدِّقُه منك الضميرُ ويَقْبَلُ

---

(١) هكذا فى المطبوعة . وفى ج ، ز : « ماوه » .
(٢) فى ج ، ز : « وتأتى » والمثبت من المطبوعة ، د . وفى المطبوعة : « على روض إلى » والمثبت من ج ، ز ، د .
(٣) هكذا ورد الشطر الثانى فى الأصول : وكتب فوقه فى ج : « كذا » .
(٤) فى المطبوعة : « أنصارا » والمثبت من ج ، ز ، د .
(٥) فى ج ، ز : « ولا ينجى به منجى » بالجيم . وأثبتناه بالحاء من المطبوعة .

تدومُ على الأيام والدهرُ ينقضِى　　وتظفَرُ بالبُقْيا إذا خاب يَذْبُلُ[1]
متى تنتهى الأفكارُ منه لِغايةٍ　　نَظُنُّ مداها آخرا وهْوَ أوَّلُ
ويتلوه من إحسانك الجمِّ شاهدٌ　　يُزَكِّيه طِيبُ المُنْتَمىٰ ويُعَدِّلُ

وحَسْبُك بشاهِدَيْن مقبولين ومُزَكَّى[2] ، بل حاكمين ، لا يَخْشَى حكمُهما نَقْضا ، ولا حديثُهما تَرْكا ، بل عَلَمَيْن ، شاهِدُهما مَن أقبل وأدبر ، ونَصيرُهما من أضْحَك وأبكى ، بل مُفْرَدَيْن ، لا يقبل إفرادُهما تثنية ، ولا توحيدُهما شِرْكا ، بل جملتين ، لا يحكيهما متكلِّف ، وإن كانت الجُمَلُ قد تُحْكَى ، ويُنْهى وُرود الكتاب الكريم ، والإحسان العميم ، والفضل الذى هو عنده وعند الله عظيم ، قرينًا للحَسناء التى صادت وصدَّت الكاس[3] ، [وصدَّت][4] فى مذهبها ، فلم تجر على قاعدة القياس ، ونَفَرتْ من المملوك ، ولقد أعدَّ لها الإيناس قبل الإبْساس[5] ، وعَدَلتْ عن رَبْعه ، ولو مَرّت لقال : ما فى وقوفك ساعةً من باس ، هجرت والقلوبُ للهجْرِ تُدْمَى والعيون تتضرَّج ، ونَشَرَتْ ولَعَهْدِى بالحسناء تتزيّن ثم تتبرَّج ، وأخْفَتِ الخالص من نقدها ، وإنما يخفى ما يُخاف أن يَتَبَهْرَج ، ولعلها تصوَّفت ، فرجَّحت عالَم الغيب على عالَم الشُّهود ، أو تفقَّهتْ ، فرأت أنْ لا حَرَجَ على الفارِّ إذا نوى أن يعود ، أو تأدَّبت ، فقال[6] : قد يُرفض الأصل ويخرج عن المعهود ، أو تصرَّفَتْ ، فمالت إلى الصَّلَف ، ومخالفةِ محبوب ابن داود ، فبات المملوكُ ليالَى ، بِليل المَشُوق ، وقَلق من بُعْدَ مَزاره فتعلّل بلَمْح البُروق ، وكيف حال مَن أجدبت مَراعِيه

---

(١) يذبل ، بالفتح ثم السكون والباء موحدة مضمومة : هو جبل مشهور الذكر ، بنجد فى طريقها . ياقوت ٥٠٢/٨ .

(٢) فى المطبوعة : « مقبولين مزكى » والمثبت من ج ، ز .

(٣) فى ج حاشية ، أقحمت فى النص . وهى :

« عمرو بن كلثوم :

صَدَدْتِ الكأْسَ عنا أمَّ عمرو　　وكان الكأسُ مَجْراها اليمينا »

(٤) زيادة من المطبوعة على ما فى ج ، ز .

(٥) فى المطبوعة : « الإياس » والتصحيح من ج ، ز . والإبساس : الرفق بالناقة عند الحلب ، وهو أن يقال : بس بس . وهو مثل يضرب فى المداراة عند الطلب مجمع الأمثال ٣٩/١ .

(٦) هكذا فى الأصول . ولعل الصواب : « فقالت » .

وأظلمت مَساعيه ، فهو ينتظر سُحُبًا تُرِيق ، أو أنوارًا تَرُوق ، ولما كان استقبال ليلة عُزوبة[1] ، زُفّت البِكْر ، التى هى مِن جَناب سيّدنا مألوفة ، وبين أهل العصر غريبة ، وأوفَتْ والطَّفْلُ[2] جانِح ، والنهار جامِح ، والغروب لآية[3] المساء شارح ، وإنسان العين فى بحر من العَسْجد سابح ، وحينئذ ترك المملوك عسى ولعل ، ورأى نجم تعليله قد أفل ، وحسنَ اختياره[4] قد اضْمَحَل ، وتحقق أن الصواب لمن وُفِّق غيرُ بعيد ، ومَن رضى باختيار الله له فهو عين السعيد ، وقال لنفسه : لعل التأخُّر ليجمَعَ اللهُ لك فى[5] ليلة واحدة بين ليلتَىْ عيد ، فتلقَّى راية وصْلها باليمين ، وشدَّ يدَه عليها لمّا ظَفر بالعِقْد الثمين ، ورأى ألفاظها الساحرة تقْسم على سَلْب الألباب فلا تَمين ، فلو تمثلتُ أنا بشىء لقلنا : ﴿ إِنَّكُمْ كُنتُمْ تَأْتُونَنَا عَنِ الْيَمِينِ ﴾[6] ، ولزِمها لزومَ الخُطَب للمَنابر ، والمُقَل للمَحاجر ، والقَيْظِ بشهر ناجر[7] ، والأعراضِ لمحالِّها من الجَواهر ، ولم يَقض واجبَ الصلاة[8] حتى عرضها المملوك واستكملها ، وأخذ مأْخَذ العزم ، فما فَتر ولا لها[9] وقال لعينه : دونَكِ فتمتعى بحسناءَ لن تَرَىْ مِثْلَها ، وتَعَقَّلِيه[10] عَقْلَ الأدب ، فإن عرض إشكالٌ فمنكِ ، وإن بَهر إحسان فَلها، ثم عزم على أن يَبْنِى عليها بناء الأجساد على حَلْيِها ، والرياضِ على وَسْمِيِّها[11] ووَلْيِها[12] ، والفُصَحاء من أبناء الكرام ، على مُولِى النعمة ووليّها ، ويجرِى فى ذلك جَواد اللسان ، ويطمع أن يأخذ بطَرَفٍ من الإحسان ، وحكم أن لسان التقصير قصيرٌ ، ومحلَّ سـيّدنا من الفضل كبيـر[13] ، والخُدّام فى نشر محاسنه كثير ، ونَشْر سَقَط المتاع عينُ السَّفَه ، ولو وقف المملوك عند طَوْره ، لما فاه ببِنت شَفَه .

---

(١) فى المطبوعة ، ج : « عروبة » وضمت العين فى ج . وأثبتناه بالزاى من ز .

(٢) الطفل : الظلمة .

(٣) فى المطبوعة : « لأنه » والتصويب من ج ، ز .

(٤) فى ج ، ز : « إختباره » بالباء الموحدة ، وأثبتنا ما فى المطبوعة .

(٥) فى المطبوعة : « من » والتصحيح من ج ، ز .

(٦) سورة الصافات ٢٨ .

(٧) ناجر : كل شهر من شهور الصيف . القاموس (ن ج ر) .

(٨) فى ج : « المصلاة » وفى ز ، د : « للصلاة » والمثبت فى المطبوعة .

(٩) فى ج ، ز ، د : « ولاها » والمثبت فى المطبوعة .

(١٠) فى المطبوعة : « وتعقيله » والمثبت فى ج ، ز .

(١١) فى المطبوعة : « وسيمها » والتصحيح من ج ، ز . والوسمى : مطر الربيع الأول . القاموس (و س م) .

(١٢) الولى : المطر بعد المطر .

(١٣) فى ج ، ز ، د : « كثير » والمثبت من المطبوعة .

ومَن شَرَع فى أمر و لم يُكْمِلْه فما أنصفه ، والعجز عن دَرَك الإدراك نَفْس الإدراك ، وعين المعرفة ، فأطال الله لسيدنا من العمر مداه ، وأرغم به أنف المبتدعة ؛ فما هم إلا عِداه . وبَيّض وجهه بما حبّر[١] قلمه ، وادّخر كرامته لما قدّمتْ يداه .

(فصل)

وأما ما أشار به الجَناب من رَدِّ المملوك على ذلك الساقط ، ولو شئتُ لقلت العافِط[٢] ، وقد كان المملوك عندما رأى هَذَيانه ، وسمع ما سوَّد من صحيفته ولسانه ، بادر بتضمين أبيات يسيرة ، أسرع إلى مستمليها سيرة ، ورام أن يعود عليها بالتنقيح والتهذيب ، فعَجِلتْ به بادرة الغيرة ، وقال :

عَلِمنا وَيْكَ وانكشف الغِطاءُ ... ولاح الحقُّ ليس به خَفاءُ[٣]
وحقَّقْنا بأنك غيرَ شكٍّ ... ضعيفُ الرأى جُؤْجُؤه هَواءُ[٤]
يرى بتجمُّع الضِّدَّين جهلًا ... ويَجْهَلُ ما رأى والجهلُ داءُ
ويُثبت ما نفاه وليس يدرِى ... أأثبت أم نَفَى فهُما سَواءُ
فما مُتَكَمِّهٌ لم يَبْدُ يوما ... له من ضوء بارقةٍ ضِياءُ[٥]
أتت بعد الممات له دُهورٌ ... فأفناه التمزُّق والعَفاءُ

---

(١) فى ج ، ز ، د : « جبر » بالجيم . وأثبتناه بالحاء المهملة من المطبوعة .

(٢) فى المطبوعة : « العابط » بالباء الموحدة . وأثبتناه بالفاء من ج ، ز . وعفط الرجل : ضرط .

(٣) قال فى القاموس : « وى » : كلمة تعجب . تقول : ويك ... ووى يكنى بها عن الويل .

(٤) بهامش ج هذه الحاشية :

زهير يصف ناقة :

كأن الرَّحْلَ منها فوقَ صَعْلٍ ... من الظِّلْمانِ جُؤْجُؤهُ هَواءُ

والجؤجؤ : الصدر . وهواء : لا مخ فيه . شرح ديوان زهير ٦٣ .

(٥) قال صاحب القاموس (ك م ه) : « الكمه ، محركة : العمى يولد به الإنسان ، أو عام ... والكامه : من يركب رأسه ، لا يدرى أين يتوجه ، كالمتكمه » .

بأعمى منك عن نظر صحيحٍ ... دلائلُه كما ارتفع الضَّحاءُ[1]

قليلَ الدِّينِ كيف طَعَنتَ فيما ... تناقلَه الثِّقاتُ الأتقياءُ

وأُقسم لستَ تُثبتُ نَفْىَ ما قد ... نَفيتْ ولو أُطيل لك النَّساءُ[2]

وطَعْنُ المرءِ فى الأنساب كُفْرٌ ... كما يُروىٰ فهل غَلَبَ الشَّقاءُ ؟[3]

جعلتَ الشكَّ فيما وضْعُهُ أنْ ... تزولَ به الشُّكوكُ والامتِراءُ

وطَلَّلْتَ الذين حَموك لمّا ... تكنَّفك العِدى ودَنَا العَداءُ[4]

فلو رُدَّتْ إليك أمورُهمْ فى ... مناظرةٍ لجَدَّ بك البَلاءُ

فقِفْ لِخُطاكَ لا تبلُغْ مَداها ... مَقامًا لا تقومُ به النِّساءُ

وخَلِّ لملتقى الأبطالِ منهُمْ ... أسودًا لا يُنَهْنِهُها اللِّقاءُ[5]

إذا حضروا الجِلادَ أَتوْا بنارٍ ... من الأذهان يوقدها الذَّكاءُ

وأَغْنَوا حيث لا تُغنِى صِفاحٌ ... كما أغْنَوا ولا أَسَلٌ ظِماءُ

فكَمْ مِن مُلحدٍ دَلُّوه حتى ... أقرَّ بما تقولُ الأنبياءُ

وكم مُتفلْسِفٍ قد سَفَّهُوه ... فما لقديم فلسفةٍ بَقاءُ[6]

أَتَوْا برُواءِ حِكْمتهمْ فلمّا ... أتى الأشياخُ لم تَبْقَ الرُّواءُ

وكان القومُ فى حِصْنٍ مَنيعٍ ... عصا .... الهواءُ[7]

فلمّا حاولوهُ صار أرضًا ... سَماءُ الحِصْن واستفَل العَلاءُ[8]

وكيف يكون حالةُ مَنْ سِواهُمْ ... إذا دان الخُصومُ الأقوياءُ

وأمّا الاعتزالُ وناصروهُ ... فإن حِبالَ ما ابتدَعوا هَباءُ

---

(١) الضحاء ، بالمد : إذا قرب انتصاف النهار . القاموس (ض ح و) .

(٢) النساء ، كسحاب : طول العمر . القاموس (ن س أ) .

(٣) فى المطبوعة : « فقد غلب » والمثبت من ج ، ز ، د .

(٤) فى المطبوعة : « وضللت » . والمثبت من ج ، ز ، د قال فى القاموس (ط ل ل) : « الطل : هدر الدم وألا يثأر به . وقد طل هو ... وطللته أنا » .

(٥) نهنهه عن الأمر : كفه .

(٦) فى المطبوعة : « سفسفوه » والمثبت من ج ، ز ، د .

(٧) هكذا فى الأصول .

(٨) فى المطبوعة : « واشتعل » والتصحيح ، من ج ، ز .

وكم مِـــنْ رافِضِيٍّ أوْرَدُوهُ   مَـوارِدَ ما هناه بها الـرَّواءُ
وكم مِنْ مُرْجِئٍ أو خارِجِيٍّ   تَبيَّــنَ أن قولهمــا هُـــراءُ[1]
ومِثْلُك قد لقى منهم مَقامًا   يُسَوِّدُ وجهَــه ذاك اللِّقـــاءُ
أولئك عِتْرتِى ومَحَـلُّ وُدِّى   وقد يُفضى إلى الشَّرَفِ اعْتِزاءُ
رأَوْا أن الأساسَ أهمُّ مِمَّـا   عَـداه فأتقنوه كيـف شاءُوا
وأفنَـوْا مُـدَّةَ الأعمـارِ فيــهِ   عَنــاءً حَبَّــذا ذاك العَنــاءُ
فليتَك إذ خبرتُك لستَ عِندِى   خليلًا مِن أمـامُ ولا وَراءُ
بعَيْشِكَ عند نفسك كيف يُبْنَى   بِـلا أصلٍ يقـوم به البِنــاءُ[2]
هربْتَ من ابتداعٍ فى اعتقادٍ   تَدِيـنُ به فأوقـعك الـقَضاءُ
لعـلَّك تكره التنزيـهَ مِمَّـــنْ   يـراه فليس فيك لــه وَلاءُ
لعلّك تحسِب الرحمنَ جِسْمًا   يلازمـــه التغيُّـــرُ والفَنــــاءُ
لعـلَّ الصوتَ عندكـمُ قديـمٌ   مُكابَـــرةً تجنَّبها الحَيــــاءُ[3]
وقـولًا إن تناقلَـه الأعــادِى   لنــا سُرُّوا بـــذاك كما نَشاءُ
نَفَينــا فخــرَه عنــا وفزْتُـــمْ   بــه فَلكُـمْ برتبتــهِ الهَنــاءُ
هجوتَ فملتُ نحوَك مستفيدًا   وعنـــد الله فى ذاك الجزاءُ[4]
فلو وافيتنـا حيـث استقـرَّتْ   بشِيعتنـــا الإقامـــةُ والثَّـــواءُ
وفُهْتَ بما نطقتَ به لديهِـمْ   أُهِنْتَ هُناك إن حضر الجَلاءُ[5]

وأثناء هذه البارقة ترادفت الهموم ، فأظلم الليل ، وتكاثفت الأشغال ، فحطَّم السَّيل ، وقلت : أكتفى للمخذول ، بأن أقول : بفيه الحَجَرُ[6] ، وله الوَيْل ، ولكنْ لمّا أصبح

---

(١) فى المطبوعة : « قولهم » والتصحيح من ج ، ز .

(٢) فى المطبوعة : « تبنى » والمثبت من ج ، ز ، والضبط منهما .

(٣) فى ج ، ز ، د : « مكاثرة » والمثبت فى المطبوعة .

(٤) قوله « مستفيدا » هو هكذا فى الأصول . ولعل صوابه « مستقيدا » بالقاف ، من القود ، بفتحتين ، وهو القصاص .

(٥) فى المطبوعة : « أهبت » بالباء الموحدة ، والتصحيح من ج ، ز ، د .

(٦) أى الخيبة . انظر النهاية ٣٤٣/١ .

علَمَ الهداية لسيّدنا[١] منصوبا ، وأُجرى جَواد البَيان[٢] فى ميدان الإحسان ، فكان بحرا يَعْبوبًا ، وقُدح زنادُ الفِكْر[٣] ورُمِى بناره شيطانُ البِدعة ، فأمسى منكوبا ، فلا بُدَّ للمملوك أن يتبعَ الأثر ، ويقضىَ تلك الحقوق ، وينصرَ أبا الروح كما ينصر[٤] أبا الجسَد ، فكلاهما مُحَرَّم العُقوق ، ويَسرِقَ وقتا لذلك السبب ، وإن كانت الموانع تقوم والعوائق تَعُوق ، ويقطعه عن أمثاله وأشغاله ، ومن العجائب أن يُقْطَعَ المسروق[٥] .

٢٢٤

علىّ بن الحسن بن محمد بن حَمْدُويَه بن سَنْجان*

بفتح السين المهملة ، وإسكان النون ، بعدها جيم ، ثم ألف ، ثم نون — كذا ضبطه ابن الصَّلاح بخطه — السَّنْجانِىّ .

القاضى أبو الحسن المَرْوَزِىّ .

قال الحاكم : كان أحدَ فقهاء الشافعيين .

سمع أبا الموجّه محمد[٦] بن عَمرٍو الفَزارِىّ ، وأقرانَه بمَرْو .

وبالعراق : يوسف بن يعقوب القاضى ، وأقرانَه .

روى عنه مشايخنا الحكايةَ بعد الحكاية ، ولم يبلغ التحديث .

ورد نيسابور قاضيًا بها سنة ست عشرة وثلاثمائة .

---

(١) فى المطبوعة : « بسيدنا » والمثبت من ج ، ز ، د .

(٢) فى المطبوعة : « البنان » بالنون والمثبت من ج ، ز ، د .

(٣) فى المطبوعة : « الكفر » والتصحيح من ج ، ز ، د .

(٤) فى ج : « وينضر .. كما ينضر » وفى ز ، د : « ويبصر .. كما يبصر » والمثبت فى المطبوعة .

(٥) بعد هذا فى ج : « بلغ . آخر المجلد الخامس من نسخة المصنف » .

* له ترجمة فى اللباب ٥٦٩/١ ، معجم البلدان ١٤٦/٥ . وهو بضبط المصنف نسبة إلى باب سنجان وهى قرية على باب مرو ، يقال لها : درستكان .

(٦) فى أصول الطبقات الكبرى : « أحمد » وأثبتنا ما فى الطبقات الوسطى ، واللباب ، وياقوت .

سمعت أبا الحسن علىّ بن أحمد العَروضِىّ الفقيه ، يقول : سمعت أبا الحسن السَّنجانِىّ قاضيَنا[1] يقول : سمعت أبا العباس بن سُرَيج ، يقول : يُؤتى يومَ القيامة بالشافعىّ ، وقد تعلَّق بالمُزَنِىّ ، يقول : ربِّ ، هذا أفسدَ علومى ، فأقول أنا : مَهْلًا بأبى إبراهيم ، فإنى لم أزل فى إصلاح ما أفسده[2] .

سمعت الأستاذ أبا الوليد ، يقول : سمعت أبا الحسن ، يقول : عُرِض علىّ بنيْسابور ، فى حكومة واحدة[3] ألف[4] درهم ، فرددتُها وتعجبتُ من أمر نيسابور ثم قمت فصلّيت ركعتين ، وشكرت الله على ما وفّقنى له .

هذا كلام الحاكم .

وذكره أبو حفص عمر بن على المُطَّوِّعِىّ فى كتابه « المُذْهَب فى ذكر شيوخ المذهب » فقال[5]: أبو الحسن علىّ [بن الحسن][6] بن سَنْجان السَّنجانِىّ ، قاضٍ جليل القَدر ، نابه الذِّكر من أصحاب [أبى][7] العباس ، ومن أحفظِهم للأقاويل والتوجيهات ، وتقلّد القضاء بنَيْسابور . انتهى .

ومن خط ابن الصَّلاح فى « المنتخَب » الذى انتخبه من « المُذْهَب » نقلته ، وضبط[8] ، بخطه : سَنجان ، بفتح السين ، وإسكان النون بعدها ، ثم الجيم[9] .

---

(١) فى أصول الطبقات الكبرى : « قاضيا » وأثبتنا ما فى الطبقات الوسطى .

(٢) تقدمت هذه الحكاية فى صفحة ٢٣ .

(٣) فى ج ، ز ، د : « فى حكومة وأخذ منه » والمثبت فى المطبوعة ، ويوافقه ما فى الطبقات الوسطى .

(٤) فى الطبقات الوسطى : « مائة ألف » .

(٥) فى المطبوعة : « وقال » والمثبت من سائر الأصول .

(٦) ساقط من المطبوعة . وهو من سائر الأصول . وبعده فى الطبقات الوسطى زيادة : « بن محمد » .

(٧) ساقط من ج ، ز ، د . وهو فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٨) فى الطبقات الوسطى : « وضبطه » .

(٩) فى المطبوعة : « بعدها جيم » والمثبت من سائر الأصول .

٢٢٥

عليّ بن الحسين بن حَرب بن عيسى البَغدادِىّ
القاضى أبو عُبَيد بن حَرْبُويه*

قاضى مصر ، وأحد أركان المذهب ، وهو من تلامذة أبى ثَوْر ، وداودَ إمام الظاهر ، عنهما حمل العلم .

سمع أحمد بن المِقْدَام العِجْلِىّ ، ويوسف بن موسى ، والحسن بن عرفة ، وزيد ابن أخزم[1] ، والحسن بن محمد الزَّعْفَرَانِىّ .

روى عنه أبو عمر بن حَيُّويه ، وأبو بكر بن المقرئ ، وعمر بن شاهين ، وجماعة .

قال أبو حفص المُطَّوِّعِىّ فى كتاب « المُذْهَب » : إنه تخرّج بأبى ثور . قال : وكان مِن خَواصّ أصحابه ، وكان يسلُك مناهِجه ، فى الاختيارات التى اخْتُصَّ بها ، والتخريجات التى تفرّد باستنباطها . ذكر ذلك فى ذكر أبى ثَوْر ، ثم ذكر فى ذكر ابن حَرْبُويه ، قال : هو حَسَنَة[2] أبى ثور ، والسالكُ لسبيله ، وكانت الخلفاء ترفع مجلسه . انتهى .

وقال البَرْقَانِىُّ : ذكرته للدارَقُطْنِىّ فذكر من جلالته وفضله ، وقال : حدَّث عنه النَّسَائِىُّ فى « الصحيح » ، لم يحصل لى عنه حرف ، وقد مات بعد أن كتبت بخمس سنين .

وقال أبو سعيد بن يونس : هو قاضى مصر ، أقام بها طويلا ، وكان شيئا عجيبا ، ما رأينا مثله ، لا قبلَه ولا بعدَه ، وكان يتفقّه[3] على مذهب أبى ثَوْر ، وعُزِل عن القضاء سنة إحدى عشرة ؛ لأنه كتب يستعفى ، ووجّه بذلك رسولا إلى بغداد ، وأغلق بابه ، وامتنع

* له ترجمة فى : تاريخ بغداد ٣٩٥/١١ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢٥٨/٢ ، حسن المحاضرة ٣١٢/١ ، ١٤٥/٢ ، رفع الإصر ٣٨٩/٢ ترجمة وافية ، شذرات الذهب ٢٨١/٢ ، وفيه : « بن جويرية » ، طبقات الشيرازى ٩٠ ، طبقات العبادى ٦٨ ، طبقات ابن هداية الله ١٥ ، العبر ١٧٦/٢ ، وفيه : «بن الحسن» ، النجوم الزاهرة ٢٣١/٣ ، الولاة والقضاة ٥٢٣ .

(١) فى المطبوعة : « أحزم » بمهملة ومعجمة . وفى ز ، د : « أخرم » بمعجمة ومهملة . وصححناه بمعجمتين من ج ، وتاريخ بغداد ، والمشتبه ١٥ .

(٢) فى ج ، ز ، د : « حسبة » والمثبت من المطبوعة والطبقات الوسطى .

(٣) فى المطبوعة : « تفقه » والمثبت من ج ، ز .

من الحكم ، فأُعْفِى ، فحدَّث حين جاء عَزْلُه ، وأملى مجالِسَ ، ورجع إلى بغداد ، وكان ثقةً ثَبْتًا .

قلت : كان رسولَه إلى بغداد بالاستعفاء أبو بكر بن الحَدَّاد ، ورجع إليه ، ولم يُعْفَ ، لأن الوزير إذ ذاك أبى أن يُعفِيَه ، فما عاد ابن الحدّاد إلى مصر إلا وقد وَلِىَ وزيرٌ غير ذلك الوزير ، وهو ابن الفُرات ، وكان يكره أبا عُبَيد ، فصرفه بعد أن كان له فى قضاء مصر أزْيدُ من ثمانى عشرة سنة .

وكان مَهِيبا مصمِّما ، مضبوط الكلمات قليلَها ، وافرَ الحُرْمة ، لم يره أحد يأكل ولا يشرب ، ولا يلبس ولا يغسل يده ، إنما يفعل ذلك فى خَلوة وهو منفرد بنفسه ، ولا رآه أحد يمتخط ولا يَبصُق ، ولا يحُكّ جسمه ، ولا يمسح وجهه ، وكان عليه من الوقار والهيبة والحشمة ، ما يتذاكره أهل بلده .

وقال ابن زُولاق : كان عالما بالاختلاف والمعانى والقياس ، عارفا بعلم القرآن[1] والحديث ، فصيحا عاقلا عفيفا ، قَوّالا بالحقّ ، سَمْحا منقبضا ، وكان رزقه فى الشهر مائة وعشرين دينارا ، وكان يورِّث ذوى الأرحام ، وولى قضاء واسِط ، قبل مصر ، وكان أميرُ مصر يأتى إلى داره .

قال : وهوآخر قاضٍ ركب إليه الأمراء بمصر ، ولم يكن شَكْل أبى عبيد بَهِيًّا ، فكان مَن رآه ربّما استزراه ، حتى يسمع كلامه وفصاحة لسانه ، فيقع من قلبه إذ ذاك أعظم موقع ، وكان ابن الحداد كثير المخالطة له ، والتعظيم له ، وله به خُصوصيّة .

قال ابن الحَدّاد : قدم أبو عُبيد إلى مصر ، فرأيته فى الطريق فى جملة النَّظّارة ، فما أعجبنى زِيُّه ، ولا مَنظره ، ثم دخل شهر رمضان ، وكنّا[2] عند أبى القاسم بشر بن نصر الفقيه ، غلامِ عِرْق[3] ، فدخل منصور بن إسماعيل الفقيه ، مهنئا له بشهر رمضان ، فقيل له : من أين

---

(١) فى المطبوعة : « القراءات » والمثبت من ج ، ز .

(٢) فى المطبوعة : « وكان » والمثبت من ج ، ز .

(٣) فى ز ، د : « عوف » وفى رفع الإصر ٣٩٤ : « عوف » وأثبتنا الصحيح من المطبوعة ، ج . وهو بشر ابن نصر بن منصور البغدادى ، أبو القاسم العرق ، قدم مصر ، فنسب إلى عرق : خادم كان على البريد بمصر . وتوفى بها سنة اثنتين وثلاثمائة . حواشى المشتبه ٤٥٤ .

أقبلت ؟ فقال : من عند القاضى ، هنأته بدخول الشهر ، قال ابن الحَدّاد : فقلت له : كيف رأيت القاضى ؟ قال : رأيت رجلا عالِما بالقرآن[1] والفقه والحديث ، والاختلافِ ووجوهِ المناظرات ، وعالما باللغة والعربية وأيام الناس ، عاقلا وَرِعا زاهدا متمكّنا ، فقلت له : هذا يحيى بن أَكْثَم ! فقال : الذى عندى قلت لك .

قال ابن الحَدّاد : ثم دخلت إليه فوجدت منصورًا مقصِّرا فى وصفه .

توفى فى صفر سنة تسع عشرة وثلاثمائة ببغداد ، وصلّى عليه أبو سعيد الإصْطَخْرِىُّ[2] .

(ومن الرواية والفوائد والغرائب والمُلَح عنه)

أخبرنا المسنِد أبو العباس أحمد بن على الجَزَرِىّ ، سماعا عليه ، أخبرنا محمد بن عبد الهادى [إجازةً][3] ، عن أبى طاهر السِّلَفِىّ ، أخبرنا القاضى أبو عمر مسعود ابن على بن الحسين الملحى[4] ، بأَرْدَبيل[5] ، أخبرنا أبو على محمد بن وِشاح بن عبد الله الكاتب ببغداد ، أخبرنا أبو القاسم عيسى بن على بن داود بن الجرَّاح الوزير ، حدّثه أبو عُبيد على بن الحسين بن حرب القاضى ، حدثنا زكريا بن يحيى الكُوفىّ ، حدّثنى عبد الله بن صالح اليمانِىّ ، حدثنى أبو هَمّام القُرَشِىّ ، عن سليمان بن المغيرة ، عن قيس بن مسلم ، عن طارق بن شهاب ، عن أبى هريرة ، رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « يَا أَبَا هُرَيْرَةَ عَلِّمِ النَّاسَ الْقُرْآنَ وَتَعَلَّمْهُ ؛ فَإِنَّكَ إن مِتَّ وَأَنْتَ كَذَلِكَ زَارَتِ الْمَلَائِكَةُ قَبْرَكَ كَمَا يُزَارُ الْبَيْتُ الْعَتِيقُ . وَعَلِّمِ النَّاسَ سُنَّتِي وَإِنْ كَرِهُوا ذَلِكَ ، وَإِنْ أَحْبَبْتَ أَنْ لَا تُوقَفَ عَلَىٰ الصِّرَاطِ طَرْفَةَ عَيْنٍ حَتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ فَلَا تُحْدِثْ فِي دِينِ اللهِ حَدَثًا بِرَأْيِكَ » .

---

(١) فى المطبوعة : « بالقراءات » والمثبت من ج ، ز ، ورفع الإصر .

(٢) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « ودفن فى داره » .

(٣) زيادة فى المطبوعة على ما فى ج ، ز ، د .

(٤) فى المطبوعة : « البلخى » والمثبت من ج ، ز ، د . وانظر هذه النسبة فى اللباب ١٧٥/٣ ، ١٧٦ ، والمشتبه ٦١١ ، ٦١٢ .

(٥) هكذا فى المطبوعة . وفى ج ، ز ، د : « ساردسل » بغير نقط ألبتة . والشطر الأول من الكلمة يشبه اختصار كلمة « حدثنا » التى تأتى فى السند .

ليس لطارِق بن شِهاب ، عن أبى هريرة [شىءٌ][1] فى الكتب الستة .

قيل : إن أبا عبيد قال لأبى جعفر الطَّحاوِىّ ، وقد رآه يصمِّم على مَقاله : يا أبا جعفر أما علمتَ أن من لا يخالِف إمامَه فى شىء عَصَى ، قال : نعم أيّها القاضى وغَبِىَ .

● نقل المُطَّوِّعِىّ والجُورِىّ ، أن أبا عبيد أوجب الكَفّارة على مَن حَرّم مالًا له ، مِن ثوبٍ أو دار ، وما أشبههما ، وسوَّى بين ذلك وتحريم البُضْع من الزوجة[2] .

● قال العَبّادىّ : حكم أبو عُبيد بأن الولد يُلحَق بالخَصِىِّ[3] ، إذا لم يكن مَجْبُوبا ، فرفع الخَصِىّ الولد ونادى عليه بمصر : ألا إن القاضىَ يُلحق أولاد الزنا بالخَدَم .

قلت : وإنما تُعرف هذه الحكاية عن أبى عبد الله الحسين بن الحسن بن عطية ابن سعد العَوْفِىّ ، قاضى الشرقية ببغداد ، ثم قاضى عسكر المَهْدِىّ ، وهو متقدِّم ، مات سنة إحدى ومائتين .

قال الحارث بن أبى أسامة : حدثنى بعض أصحابنا ، قال : جاءت امرأة إلى العَوْفِىّ ، فساق الحكاية . ولعلها اتفقت للقاضيين .

والظاهر فى المذهب أن المسلول الخُصْيتين الباقى الذَّكَر ، كالفحل فى لُحوق النَّسب ، فما حكم أبو عبيد إلّا بالمذهب الظاهر ، ولعل الذى حكم به أبو عبيد والعَوْفىّ إنما هو فى الممسوح ، وهو فاقد الذَّكَر والأُنْثيين جميعا بالكلِّية ، ومع ذلك هو قولٌ للشافعىّ ، اختاره بعض الأصحاب ، وإلا فلو كان فى الخَصِىّ الباقى الذَّكَر لما استغربه أبو عاصم ، فلْيُحَقَّق ذلك .

وقد أطال ابن زُولاق فى ذكر أخبار القاضى أبى عبيد ، والثناءِ على محاسنه ، وقولِ أهل مصر إنهم لم يَرَوْا قبلَه ولا بعده قاضيا مثله ، قال : وكان يذهب إلى قول أبى ثَوْر ، ثم صار يختار ، فجميع أحكامه بمصر باختياره ، وحكم بمصر بأحكامٍ لو حكم بها غيرُه

---

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو من ج ، ز .

(٢) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « والجارية » .

(٣) فى الأصول : « الخصى » وأثبتنا ما فى طبقات العبادى ٦٨ .

لأُنكر عليه ، فما أنكر عليه أحد ، لأن أبا عبيد كان رجلا لا يُطعَن عليه فى عِلم ، ولا تلحقه ظِنَّة فى رِشْوة ، ولا يَحيف فى حكم ، وكان يورِّث ذوى الأرحام .

قال ابن الحدّاد : وما كان أبو عبيد يُؤمِّر أحدا ، بل إذا ذكر تَكِين ، أميرَ مصر ، يقول : أبو منصور تَكِين ، ولا يقول : الأمير . قال : وكان إذا ركب لا يلتفت ولا يتحدّث مع أحد ، ولا يُصلح رداءه ، وركب مرّة إلى أمير مِصر ، تَكِين وهو بالجيزة ، فى كاينة اتفقت له ، فقيل له : قد رأى القاضى النيل ؟ فقال : قد سمعت خَرير الماء .

قلت : فللّه دَرُّ قاضٍ أقام بمصر ثمانى عشرة سنة ، لم[1] يُبصر النيل !

وكانت الكاينة التى خرج فيها تَكِين إلى الجيزة ، قد قُتل فيها فى الواقعة على ماقيل نحوٌ من خمسين ألفا ، أراد تَكِين أن يحفِر لهم خَندقا ويدفنهم ، فخرج إليه القاضى ، وقال : إنك إن فعلت ذلك تَلِفَت المواريث ، ولكن ناد فى الناس : مَن له قتيل يأخذه ، ففعل تَكِين ما قاله .

قال ابن زُولاق : وجرى للقاضى فى هذا الخروج إلى الجيزة خبرٌ عجيب ، حَرَّكه البول ، وهو راجع ، فعَدَل إلى بستان فنزل وبال ، واستنجى وتوضأ من مائه ، ثم انصرف ، ثم سأل بعد أيام عن البستان ، فقيل : لفلانة ، فأرسل إليها يستأذنها على الحضور إليها ، فارتاعت لذلك وقالت : أنا أركب إليه ، وكانت من أهل الأقدار ، فأبى ، فركب إليها أبو عبيد ، وقد فَرشت له الدار وحَسَّنَتْها ، فقال لها : البستان لك وحدَك بلا شريك ؟ فقالت : نعم ، وأنا التى أسقيه من مائى ، قال : فأنا نزلت فى أرضه ، وتوضأت من مائه ، فخذى ثمن ذلك ، فبكت . وقالت : أيها القاضى ، أنت فى حِلٍّ ، ولو علمتُ أن القاضى يقبله هديَّةً لأهديتُه إليه ، فقال لها : عن طِيب نَفْس تركتِ ، ولم تتركى ذلك لأجل القاضى وحُرْمته ؟ فقالت : نعم ، فانصرف .

---

(١) فى المطبوعة : « فلم » والمثبت من ج ، ز .

وحكى ابن زُولاق أشياءَ مِن هذا الجنس ، دالَّةً على تصلّبه فى الورع ، وأشياءَ أُخَر دالَّةً على شِدَّته فى الحق ، وأشياءَ أُخَر دالَّةً على تصميمه ووقاره وهَيْبته ، وأنه كان يَنْهَى أن يتلفَّظ لافِظ فى مجلِسه بذكر الطعام أو النِّساء .

قال : ومكث فى مصر ثمانى عشرة سنة وستة أشهر ، ما رآه راءٍ يأكل ولا يشرب .

وذكر أن تواقيعه جُمِعَت وكُتبت ؛ لفصاحتها وبلاغتها ، وأنه كان إذا تكلم بكلمة طارت فى البلد إعجابًا بها .

(ومن مليح توقيعاته)

رُفع إليه أن امرأة امتنعت من السفر مع زوجها ، فوقّع إلى كاتبه : إن لم يكن لها مَهْرٌ عليه باق ، ولم يكن بينهما شِقاق ، يدعوهما إلى مَساوِئ الأخلاق ، فله أن يخرج بها إلى جميع الآفاق .

وكتب إليه[(1)] خليفته الحسن بن صالح البَهْنَسِيّ : إن جماعةً ذَمُّونى عند القاضى ، فكتب إليه أبو عبيد : لو كان المادحون لك بعَدَد الذامّين الزَّارين[(2)] عليك ، لَما نَقَصَك ذلك عندى ، فكيف والمُثْنون عليك أضعافُ الذامِّين ، وسألتك بالله ألا يَزِيدَك كتابِى إلا تواضعا ، ولا تُقَعْقِعْ بكتاب قاضيك على رعيَّتك ، فتضعُفَ قلوبُهم ، فإنما قُرْبُك منى قربُك من الحقّ ، ومتى بَعُدْتَ منه بَعُدْتَ من قلبى ، والسلام .

وكان أبو بكر بن الحدّاد كثير الإجلال للقاضى أبى عبيد ، بحيث لا يقول له إلا القاضى ؛ غَيْبَةً وحضورًا ، فى حياته وبعد وفاته ، وإذا قيل له : مَن القاضى ؟ غضب ، ويقول : إنما القاضى أبو عبيد .

---

(1) فى المطبوعة : « إلى » والتصحيح من ج ، ز .

(2) فى الأصول : « الدارين » . ولامعنى له . والزارين : جمع زارٍ ، وهو العائب المستهزئ .

(ومن قضايا أبى عبيد)

● شكت إليه امرأة كِبَر آلةِ زوجها ، وأنها لا تُطيقه ، فأمر شاهدا بالكشف عن ذلك ، ثم فرَّق بينهما . كذا نقل النَّقَلَة ؛ فإما أن يكون فرَّق بينهما ، بمعنى أن توسَّط بينهما واسترضى خاطر الزوج حتى طلَّقها ، وإما أن يكون للمرأة الفَسْخُ بكِبَر آلة الزوج ، وهذا غريب ، لا أعرف من قال به .

ومما يُحكى فى تصميمه أن مؤنِسا الخادم ، وهو أكبر أمراء المقتدر ، وكان فى خدمته سبعون أميرا ، سوى أصحابه ، وكان يُخطَب له على جميع المنابر مع الخليفة ، ورد إلى مصر فى عسكر كبير[1] ، فعرض له ضَعْفٌ ، فأرسل إلى القاضى يطلب منه شهودا يُشهدهم عليه أنه أوصى بوقف قرًى كثيرة على سبيل البِرّ ، وبِعتْق ستِمائة مملوك ، وبأنواع من الخير ، فقال القاضى : حتى يثبُتَ عندى أن مؤنِسا حرّ .

هذا ، ومؤنس أكبر أمراء الإسلام ، فصمّم القاضى ، وقال : إن لم يَرِدْ علىّ كتابُ المقتدِر أنه أعتقه ، وإلا فلا أفعل .

ومن ذلك أن أمير المؤمنين المقتدِر كتب كتابا إلى القاضى ، فوصل الكتاب إلى مؤنِس ، فاستدعى بعض[2] الأمراء ليوصلَه إلى القاضى ، فهاب القاضىَ ، فدعى تَكِين أمير مصر ، وحمله أن يذهب إلى القاضى ، ويوصِل الكتاب إليه ، فأتى إلى القاضى وأومى بيده إلى أن ناوله[3] الكتاب ، فقال القاضى : ما هذا ؟

فقال : كتاب أمير المؤمنين .

فقال : أمِن يدك ؟ [فقال : بلى][4] .

فقال : بل من يد شاهدَيْن عَدْلين ، يشهدان أنه كتاب أمير المؤمنين .

---

(١) فى المطبوعة : « كثير » وأثبتنا ما فى ج ، ز ، د .

(٢) فى ج ، ز ، د : « ببعض » والمثبت فى المطبوعة .

(٣) هكذا فى المطبوعة ، وفى ج ، ز : « نناوله » بنقط النون فقط .

(٤) ساقط من المطبوعة وهو من ج ، ز .

وذُكر أن شخصا ، يقال له إبراهيم ، أصبح فى منزله يوما جُنُبًا ، ليس معه شيء يدخل به الحمّام ، قال : فخرجت رَجاءَ صديق يُدخلنى الحمّام ، فإذا بغَريمٍ على بابى ، يطالبنى بخمسة دنانير ، فحدثته حديثى ، فقال : ما نفترق إلا إلى القاضى ، فتوجّهنا إلى القاضى أبى عبيد ، فوجدناه خارجا من المسجد ، وبين يديه غلامٌ أسودُ خَصِيٌّ ، فقال له خَصْمى : أيّد الله القاضى ، انظر فى أمرى ، فإنى بِتُّ على بابك . والقاضى مطرق لا ينظر إلينا ، حتى دخل داره ، وليس على بابه حاجب ولا أحد ، ثم خرج إلينا الغلام ، وقال : ادخلا ، فدخلنا فوجدناه جالسا فى وَسَط مَجْلِسه ، فقال : تكلّما ، فسبقت أنا ، فصرْت المدَّعى ، فقلت : أيّد الله القاضى : لى على هذا خمسة دنانير .

فقال : مصريّة ؟

فقلت : نعم .

فقال : حالَّة ؟

فقلت : نعم . فقال للخَصْمِ : ما تقول ؟ فضحك متعجِّبا ، فصاح القاضى صَيْحَةً ملأت الدار ، وقال : مِمَّ تضحك ؟ لا أضحك اللهُ سِنَّك ، وَيْحَك ! تضحك فى مجلسٍ ، اللهُ مطَّلِعٌ عليك فيه ، ويحك ! تضحك وقاضيك بين الجنة والنار ! فأرعب القاضى الرجلَ ، وقال : أنا أدفع إليه ، قُمْ . فقمنا ، فلما خرج قال لى : امضِ ؛ فأنت فى حِلٍّ ، فقلت : ما نفترق إلا بخمسة دنانير ، ارجع بنا إلى القاضى . فأعطانى دينارا ، ومرض ثلاثةَ أشهر ، فكنت إذا عُدْته ، يقول لى : صيحة القاضى فى قلبى إلى الساعة ، وأحسِبها تقتلنى .

(ومن المسائل عن القاضى أبى عبيد)

● مسألة اجتناب الحائض .

حكى الرافعىّ فى « كتاب النكاح » عن أبى عُبيد بن حَرْبُويه أنه تُتجنَّب الحائضُ فى جميع بدنها ، لظاهر قوله تعالى : ﴿ فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِى الْمَحِيضِ ﴾[1] ولم يحك هذا فى « باب الحيض » .

---

(١) سورة البقرة ٢٢٢ .

وقال النَّوَوِىّ : إن قول أبى عبيد هذا غلط فاحش ، مخالِف للأحاديث الصحيحة المشهورة ؛ لقوله ﷺ : « اصْنَعُوا كُلَّ شَىْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ » ولأنه ﷺ كان يباشر فوق الإزار . قال : وقد خالف قائلُه إجماعَ المسلمين[1] .

قال ابن الرِّفعة : الإجماع إن صح ، فالغلط فاحش ، وإن لم يصح ، ففيه للبحث مَجال ؛ لأن الشافعىّ قال فى « الأم » فى الجزء الرابع عشر ، فى « باب ما يُنال من الحائض[2] » : « تَحْتَمِل[3] الآية : فاعتزلوا فروجَهُنّ ؛ لما وصف[4] من الأذى ، وتحتمل[5] اعتزالَ فروجهنّ وجميع أبدانهنّ [فروجهنّ ، وبعض أبدانهنّ][6] دون بعض ، وأظهر معانيه اعتزالُ أبدانهنّ كلِّها » .

وإذا كان هذا ظاهرَ الآية ، فما ذُكر من مباشرة النبى ﷺ للحائض فيما فوق الإزار ، يجوز أن يكون من خصائصه ، كيف وسياق الآية يصرفها إلى الأمّة ، قال الله تعالى : ﴿ يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِى الْمَحِيضِ ﴾ والظاهر أن قوله تعالى : ﴿ فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِى الْمَحِيضِ ﴾ من جملة ما أُمِر أن يقوله لهم ، وإذا كان كذلك ، فهو غير داخل باللفظ فيهم ، وإن قال بعضهم إنه يشمله الخطاب ، لكنه من غير اللفظ ، وإذا كان غيرَ داخل فيهم ، فلا يكون فعله مبيِّنا[7] له ، مقيِّدا أو مخصِّصا ، لما اقتضاه ظاهر الآية فيهم .

وأما قوله عليه السلام : « اصْنَعُوا كُلَّ شَىْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ » فلعل أبا عبيد يحمل النكاح على المباشرة بآلته ، وهو الذَّكَر ، ولا يخصه بمَحَلٍّ ، بل يُجريه فى جميع البدن ، كما هو ظاهر الآية ، ويكون قائلا بإباحة القُبلة والمعانقة ، ونحوهما ، ويَحمل قوله ﷺ على ذلك .

---

(١) راجع المجموع ٢/٣٦٤ .
(٢) فى الأصول : « الحيض » وأثبتنا ما فى الأم ٥/١٥٥ .
(٣) فى الأم : « يحتمل فاعتزلوا » .
(٤) فى الأم : « بما وصفت » .
(٥) فى الأم : « ويحتمل » .
(٦) تكملة من الأم .
(٧) فى المطبوعة : « مثبتا » وأثبتنا ما فى ج ، ز .

وعلى الجملة فمذهب أبى عبيد مرجوح ، ونصُّ الشافعىِّ فى « الأم » فى الجزء الرابع عشر فى « باب إتيان الحائض » على خلافه ؛ فإنه قال :[1] إن الآية وإن احتملت الجماعَ وغيرَه ، فالجماع أظهر ؛ لأن الله تعالى أمر بالاعتزال ، ثم قال تعالى : ﴿ فَلاَ تَقْرَبُوهُنَّ ﴾ فأشبه أن يكون أمرا بيِّنًا ، ولهذا نقول بالاستدلال بالسنَّة . انتهى كلامه فى « المَطْلَب »[2] .

قال أبو الحسين أحمد بن فارس اللغوىّ ، فى جزء له لطيف ، سمّاه « فُتيا فقيه العرب » يرويه الخطيب البغدادىّ عن القاضى أبى زُرْعة رَوح بن محمد الرازىّ ، عن ابن فارس ، قال : سمعت أبا بكر محمد بن الحسين الفقيه ، يقول : ادعى رجلٌ مالًا بحضرة أبى عبيد بن حَرْبُويه ، فقال المدَّعَى عليه : مالُه علىّ حَقٌّ ، بضم اللام ، فقال أبو عبيد : أتعرف الإعراب ؟ قال : نعم ، قال : قم قد ألزمتك المال [انتهى][3] .

[قال :][3] وهى مسألة غريبة ، وحكمها مُتَّجِه .

---

(١) انظر الأم ١٥٤/٥ .

(٢) ذكر فى الطبقات الوسطى من مسائل أبى عبيد :

● « أنه منع من جواز تعجيل الزكاة .

● وأنه جوّز للمسلم نكاح المجوسية ، تفريعا على قولنا: إنهم كان لهم كتاب.

● وأنه ألزم من أخرج جناحا إلى الطريق أن يكون بحيث يمر تحته الفارس ناصبا رمحه .

● وأنه اشترط فى تحريم السَّوْم على سَوْم أخيه أن يكون مسلما . وقال : لابأس بدخول المسلم على الذِّمِّىّ فى سَوْمه ، لقوله ﷺ : « سوم أخيه » وكذلك قال فى الخِطبة على الخِطبة . وكل هذه مسائل مشهورة .

وقد أسندنا حديثه فى الطبقات الكبرى » .

(٣) زيادة من ج ، ز على ما فى المطبوعة .

٢٢٦

على بن الحسين بن على المَسْعُودِىّ*

صاحب التواريخ : كتاب « مروج الذّهب » فى أخبار الدنيا ، وكتاب « ذخائر العلوم » ، وكتاب « الاستذكار لما مر من الأعصار » ، وكتاب « التاريخ » فى أخبار الأمم ، وكتاب « أخبار الخوارج » ، وكتاب « المقالات فى أصول الديانات » ، وكتاب « الرسائل » وغير ذلك .

قيل : إنه من ذرّيّة عبد الله بن مسعود[1] رضى الله عنه .

أصله من بغداد ، وأقام بها زمانا ، وبمصر أكثر .

وكان أخباريًّا ، مفتيًا ، علّامة ، صاحب مُلَح وغرائب .

سمع من نِفْطَوَيْه ، وابن زَبْر القاضى ، وغيرهما .

ورحل إلى البصرة، فلقى بها أبا خليفة الجُمَحِىّ ، ولم يُعَمَّر على ما ذكر.

وقيل : إنه كان معتزلىَّ العقيدة .

مات سنة خمس وأربعين ، أو ست وأربعين وثلاثمائة .

وهو الذى علَّق عن أبى العباس ابن سُرَيج « رسالة البيان عن أصول الأحكام » وهذه الرسالة عندى نحو خمسَ عشْرَةَ ورقة ، ذكر المسعودىّ فى أولها أنه حضر مجلس أبى العباس ببغداد ، فى علّته التى مات بها ، سنة ست وثلاثمائة ، وقد حضر المجلس لِعيادة أبى العباس جماعةٌ من حُذّاق الشافعيين ، والمالكيين ، والكوفيين[2] ، والداوديّين ، وغيرهم من

---

* له ترجمة فى: أعيان الشيعة ١٩٨/٤١ ، تذكرة الحفاظ ٧٠/٣ ، تنقيح المقال ٢٨٢/٢ ، الذريعة ٣٤٧/٣ روضات الجنات ٣٧٩ ، شذرات الذهب ٣٧١/٢ . وهو فيها : « أبو الحسن على بن أبى الحسن » العبر ٢٦٩/٢ ، الفهرست ٢١٩ ، فوات الوفيات ٩٤/٢ ، لسان الميزان ٢٢٤/٤ ، معجم الأدباء ٩٠/١٣ ترجمة طيبة . النجوم الزاهرة ٣١٥/٣ .

(١) ومن هنا جاءت نسبته ، لكن ذكر صاحب تنقيح المقال أن المسعودى نسبة إلى مسعودة : محلة ببغداد من وراء المأمونية . ولم نجد هذا القول لأحد ممن ترجم المسعودى . ولم نجده أيضا فى معجم البلدان لياقوت عند الكلام على المسعودة ٥٣/٨ .

(٢) فى ج حاشية : « أى الحنفيين » .

أصناف المخالفين ؛ فبينما أبو العباس يكلّم رجلا من المالكيِّين إذ دخل عليه رجل معه كتاب مختوم ، فدفعه إلى القاضى أبى العباس ، فقرأه على الجماعة ، فإذا هو من جماعة الفقهاء المقيمين ببلاد الشاش ، يُعلِمونه أن الناس فى ناحيتهم ، أرضِ شاش وفَرْغانة مختلفون فى أصول فقهاء الأمصار ، ممَّن[1] لهم الكتب المصنَّفة والفُتْيا ، ويسألونه رسالةً ، يذكر فيها أصول الشافعىّ ، ومالك ، وسفيان الثَّوْرِىّ ، وأبى حنيفة ، وصاحبَيْه ، وداود بن على الأصبهانىّ ، وأن يكون ذلك بكلام واضح يفهمه العامِّىّ . فكتب القاضى هذه الرسالة ، ثم أملى فيما ذكر المسعودىّ عليهم بعضَها ، وعجز لضعفه عن إملاء الباقى ، فقُرِئ عليه ، والمسعودىُّ يسمع .

٢٢٧

على بن الحسن
القاضى أبو الحسن الجُورىّ

والجور ، بضم الجيم ، ثم الواو الساكنة ، ثم الراء[2] : بلدة من بلاد فارس .

أحد الأئمة من أصحاب الوجوه .

لقى أبا بكر النَّيسابُورِىّ ، وحدَّث عنه ، وعن جماعة .

ومن تصانيفه : كتاب « المرشد » فى[3] « شرح مختصر المُزَنِىّ » أكثر عنه ابن الرِّفعة والوالد ، رحمهما الله ، النَّقْلَ ، ولم يطَّلع عليه الرافعىُّ ولا النَّوَوِىّ ، رحمهما الله ، وقد أكثر فيه مِن ذكر أبى على بن أبى هريرة ، وأضرابه .

● وذكر ابن الصَّلاح أنه وقف على كتاب له اسمه[4] « الموجَز » على ترتيب[5] المختصَر ، يشتمل على حِجاج مع الخصوم اعتراضا وجوابا ، اختار فيه أن الزانىَ والزانية لا يصحّ

---

(١) فى ج ، ز : « بمن » والمثبت من د ، والمطبوعة .

(٢) سبق فى صفحة ٦٥ من الجزء الثانى « الجوزى » بالزاى ، متابعة للأصول . وهو خطأ .

(٣) فى الطبقات الوسطى : « فى عشر » وبعد ذلك بياض يسع كلمة واحدة . ثم : « شرح فيه مختصر المزنى » .

(٤) فى المطبوعة : « سماه » . والمثبت من ج ، ز .

(٥) فى الطبقات الوسطى : « تهذيب » .

نكاحهما ، إلا لمن هو مثلُهما ، وأن الزنا لو طرأ من أحدهما بعد العقد انفسخ النكاح[1] .

● وحكى قولين فى وجوب نفقة الكافر على الابن المسلم .

قلت[2] : الخلاف مشهور ، والصحيح الوجوب .

● قلت : وحكى أيضا قولين ، فيما إذا قال : أنتِ علىَّ حرام . أحدهما : تجب الكَفَّارة بنفس قوله : « أنتِ علىَّ حرام » والثانى : لا تجب إلا بالوَطْء ؛ لأن به تقع المخالفة ، كما يحنث فى اليمين .

● وقال : الصحيح عندى جواز عَقْد الشركة على العُروض[3] .

● وقال فيما إذا علَّق الطلاق على مَحبَّتها أو بُغْضها ، فقالت : أنا أحبّك أو أُبغِضك ، وكذّبها : إنه لا يقع الطلاق ، وجزم به ، وفرَّق بينه وبين الحيض ، بأنها مؤتمَنَة فيه ، والحبّ والبُغض ليس مما ائتمِنت عليه ، ثم قال : ولو قال قائل : يُقبل قولُها فى ذلك ، قياسا على الحيض والحمل ، لأن الحبّ والبُغْض مما لا يوصَل إلى علمِه ، إلا منها ، لكان مذهبا . انتهى .

والقول بقبول قولها هو الذى[4] جزم به الرافعىّ ، تبعا لأكثر الأصحاب .

---

(١) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة :

« وخالف الشافعىَّ ومالكا وأبا حنيفة ، وغيرهما ، واحتج بقوله تعالى : ﴿ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ ﴾ [سورة النساء ٢٥] وبقوله تعالى : ﴿ الزَّانِى لَا يَنْكِحُ إِلا زَانِيَةً ﴾ الآية [سورة النور ٣] وأنكر نسخها بقوله تعالى : ﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيَامىٰ ﴾ [سورة النور ٣٢] وذكر أنه لا دليل على تأخره عنه ، وعارض قولَ من رُوى عنه ذلك بما رُوِى عن غيره ، وحمل النكاح فيها على الوطء » .

(٢) الذى فى الطبقات الوسطى : « كون الخلاف قولين غريب . وأما أصل الخلاف فهو فى الرافعى . والصحيح المشهور الوجوب » .

(٣) زاد فى الطبقات الوسطى : « كما هو مذهب مالك » .

(٤) فى المطبوعة : « ما » والمثبت من ج ، ز ، د .

٢٢٨

علىّ بن عبد العزيز بن الحسن بن علىّ بن إسماعيل
أبو الحسن الجُرْجانِىّ *

قاضى جُرْجان ، ثم قاضى الرَّىّ ، والجامعُ بين الفقه والشعر ، له « ديوان » مشهور ، وكان حَسَنَ الخَطّ ، فصيحَ العبارة ، وهو مصنِّف كتاب « الوساطة بين المتنبِّى وخصومه » .

ورد نَيْسَابور سنة سبع وثلاثين ، مع أخيه ، فى الصِّبا ، وسمعا على الشيوخ .

ذكره الشيخان : أبو إسحاق الشِّيرازِىّ ، وقال : كان فقيها شاعرا[1] . وأبو عاصم ، وقال : صنَّف « كتابا[2] فى الوَكالة » ، وفيه أربعة آلاف مسألة .

● قال : وحَكَى[3] عن المُزَنِىّ أن التوكيل فى الظِّهار[4] والرَّجْعَة لا يجوز .

قلت : وهو وجه مشهور .

وقد وَلِىَ أبو الحسن هذا قضاء جُـرْجان ، ثم انتقل إلى الرَّىّ ، وولى قضاء القضاة بها .

ذكره أبو منصور الثَّعالبىّ فى « اليتيمة » فقال : « حَسَنَةُ جُرْجان ، وفَرْد الزمان ، ونادرة الفَلَك ، وإنسان حَدَقة العِلْم ، ودُرَّة تاجِ الأدب ، وفارس عَسكَرِ الشِّعر ، يجمع خَطَّ ابن مُقْلة ، إلى نثر الجاحظ ، ونظم البُحْتُرِىّ ، وينظم عِقْد الإتقان والإحسان[5] . وله يقول الصاحب :

إذا نحن سلَّمنا لك العِلْمَ كلَّهُ ... فدَعْ هذه الألفاظَ نَنظِمْ شُذُورَهَا »

هذا بعض كلام الثَّعالِبىّ فى خبره .

---

* له ترجمة فى : البداية والنهاية ١١/٣٣١ ، تاريخ جرجان ٢٧٧ ، شذرات الذهب ٣/٥٦ ، طبقات الشيرازى ١٠١ ، طبقات العبادى ١١١ ، مرآة الجنان ٢/٣٨٦ ترجمة وافية ، معجم الأدباء ١٤/١٤ ترجمة مطولة ، النجوم الزاهرة ٤/٢٠٥ ، وفيات الأعيان ٢/٤٤٠ ، يتيمة الدهر ٤/٣ ، ترجمة مستوعبة .

(١) فى طبقات الشيرازى : « فقيها أديبا شاعرا » .

(٢) فى طبقات العبادى : « كتابه الوكالة » .

(٣) فى العبادى : « ويحكى » .

(٤) بعد هذا فى العبادى زيادة : « والإيلاء » .

(٥) بعد هذا فى اليتيمة : « فى كل ما يتعاطاه » .

ومن شعر أبى الحسن ، السائرِ فى الآفاق ، ما أنشدَناه الحافظ أبو العباس بن المُظفَّر ، بقراءتى عليه ، قال : أنشدنا الحسن بن علىّ بن محمد بن الخَلَّال[1] ، بقراءتى ، أنشدنا جعفر بن علىّ الهَمْدَانِىّ، سماعًا عليه ، قال : أنشدنا أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن يحيى العُثمانى الدِّيباجِىّ الإمام ، قال : كتب إلىَّ العلّامة أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزَّمَخْشَرِىّ ، من مكّة ، وأجاز لى[2] .

ح : وكتب إلىَّ أحمد بن على الحَنْبَلِىّ ، وزينب بنت الكمال ، وفاطمة بنت إبراهيم بن أبى عمر ، عن محمد بن عبد الهادى ، عن الحافظ أبى طاهر السِّلَفِىّ ، عن الزَّمَخْشَرِىّ ، قال : أنشدنا أحمد بن محمد بن إسحاق الخُوارَزْمِىّ ، قال : أنشدنا أبو سعد المحسّـن بن محمد الجُشَمِىّ[3] ، قال : أنشدنا الحاكم أبو الفضل إسماعيل بن محمد بن الحسن ، قال : أنشدنا القاضى أبو الحسن علىّ بن عبد العزيز الجُرْجانىّ ، لنفسه :

يقولون لى فيكَ انقباضٌ وإنَّمـا ... رأَوْا رجُلًا عن موقفِ الذلِّ أحجَما[4]

أرى الناسَ مَن داناهُمُ هان عندهُمْ ... ومَن أكرمتْهُ عِزَّةُ النفس أُكْرِمَـا

وما كلُّ بَرْقٍ لاح لى يستفزُّنى ... ولا كلُّ من لاقَيْتُ أرضاه مُنْعِمَا

وإنى إذا ما فاتنى الأمرُ لم أبِتْ ... أُقَـلِّبُ كَفِّـى إثْـرَهُ مُتَنَدِّمَـا

ولم أَقضِ حَقَّ العِلْم إن كان كلَّمَا ... بـدا طَمَـعٌ صيَّرتُـه لِـىَ سُلَّمَـا

إذا قيل هذا مَنْهَلٌ قلتُ قد أرى ... ولكنَّ نفسَ الحرِّ تحتمـل الظَّمَـا[5]

ولم أبتذِلْ فى خدمة العلم مُهْجَتى ... لأخـدُِمَ من لاقَيْتُ لكنْ لأُخْدَمَا

أأشقـى بـه غَـرْسًا وأجنيـه ذِلَّـةً ... إذًا فاتِّباعُ الجَهْلِ قد كان أحْزَمَا[6]

---

(١) فى أصول الطبقات الكبرى : « الجلال » بالجيم . وأثبتناه بالخاء المعجمة من الطبقات الوسطى ، وانظر اللباب ٣٩٦/١ .

(٢) زاد فى الطبقات الوسطى : « جميع مروياته وتصانيفه » .

(٣) هكذا فى أصول الطبقات الكبرى . والضبط من ج ، والذى فى الطبقات الوسطى : « الجمحى فى كتاب جلاء الأبصار فى الأخبار ، له » .

(٤) فى معجم الأدباء ١٧ : « فى موقف » .

(٥) فى معجم الأدباء ، واليتيمة ٢٣ : « هذا مشرب » .

(٦) فى ج ، ز ، والمطبوعة : « أأسقى » بالسين المهملة . وصححناه بالمعجمة من : د ، والطبقات الوسطى ، واليتيمة ، ومعجم الأدباء ١٨ ، وفيه : « فابتياع » .

ولو أنّ أهلَ العِلْم صانوه صانهُمْ ... ولو عظَّموه فى النفوس لَعَظَّمَـا[١]
ولكـن أهانــوه فهـــانَ ودَنَّسُوا ... مُحيَّاه بالأطمـاعِ حتى تَجَهَّمَـا[٢]

لله هذا[٣] الشعر ! ما أبلغَه وأصنعَه ! وما أعلى على هامِ الجَوْزاء موضِعَه ! وما أنْفعَهُ لو سمعه مَن سَمِعَه ! وهكذا فلْيكن ، وإلا فلا ، أدبُ كل فقيه ، [٤]ولمثل هذا الناظم يحسُن النَّظْم الذى لا نظيرَ له ولا شبيه[٤] ، وعند هذا ينطق المنصِف بعظيم الثناء ، على ذِهنه الخالص لا بالتمويه .

وقد نحا نحوَه شيخ الإسلام ، سيِّد المتأخرين ، أبو الفتح ابن دَقِيق العِيد ، فقال ، لمّا كان مقيما بِمدينة قُوص :

يقولون لى هلّا نهضتَ إلى العُلا ... فما لَذَّ عيشُ الصابرِ المُتَقَنِّـعِ
وهلَّا شددتَ العِيسَ حتى تَحُلَّها ... بمصرَ إلى ظِلِّ الجَناب المُرَفَّـعِ
ففيها من الأعيان مَنْ فَيْضُ كَفِّهِ ... إذا شاء رَوَّى سَيْلُه كُلَّ بَلْقَعِ
وفيها قُضاةٌ ليس يَخْفَى عـليهِمُ ... تعيُّنُ كونِ العلمِ غيـرَ مُضَيَّـعِ
وفيها شيوخُ الدِّين والفضل والأُلَـى ... يُشير إليهم بالعُلا كـلُّ أُصْبُـعِ
وفيها وفيها والمهانـــةُ ذِلَّـــةٌ ... فقم واسْعَ واقصِد باب رزقك واقْرَعِ
فقلت نعم أسعى إذا شئتُ أن أُرَى ... ذلـيلًا مُهانًـا مُسْتَخَفًّـا بِمَـوْضِعِ
وأسعَى إذ ما لَذّ لى طُولُ مَوْقِفِى ... على بابِ مَحْجُوبِ اللِّقاءِ مُمَنَّعِ
وأسعَى إذا كان النِّفاقُ طريقتى ... أروحُ وأغدو فى ثياب التصَنُّـعِ
وأسعَـى إذا لم يَبْـقَ فِـىَّ بقيَّـةٌ ... أُراعِى بها حقَّ التُّقَى والتـورُّعِ
فكم بيْنَ أربابِ الصدور مجالِسًا ... تُشَبُّ بها نارُ الغَضَى بين أَضْلُعِى

---

(١) فى معجم الأدباء : « تعظما » . ورواه المصنِّف فى معيد النعم ٧٠ « لعَظّما » بفتح العين .

(٢) فى معجم الأدباء : « ولكن أذلوه جهارا ودنسوا » وفى الطبقات الوسطى : « أذلوه » .

(٣) فى المطبوعة : « لله در هذا الشعر » والمثبت من سائر الأصول لكن فى الطبقات الوسطى : « النظم » مكان « الشعر » .

(٤) فى الطبقات الوسطى : « ولمثل هذا يحسن هذا النظم العديم الشبيه » .

وكم بينَ أربابِ العلوم وأهلِها إذا بَحثوا فى المُشكِلاتِ بمَجْمَعِ
مناظرةٍ تحمى النفوسَ فتنتهِى وقد شرعوا فيها إلى شَرٍّ مَشْرَعِ
مِن السَّفهِ المُزْرِى بمَنْصِبِ أهلِهِ أو الصَّمْت عن حقٍّ هناك مُضَيَّعِ
فإما تَوَقِّى مَسْلَكِ الدِّين والتُّقَى وإما تَلَقِّى غُصَّةِ المُتَجَرِّعِ

ومن شعر الجُرْجانىّ :

أَفدِى الذى قال وفى كَفِّهِ مِثْلُ الذى أشربُ مِن فِيهِ
الوردُ قد أينع فى وَجْنَتِى قلت فَمِى باللَّثْم يَجْنِيهِ[1]

ولم يزل على قضاء القضاة بالرَّىّ إلى أن توفى بها فى ذى الحجة ، سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة ، وحُمل تابوتُه إلى جُرْجان ، فدُفن بها .

٢٢٩

على بن عمر بن أحمد بن مَهدىّ بن مسعود بن النُّعمان بن دينار بن عبد الله الإمام الجليل أبو الحسن الدارَقُطْنىّ البغدادىّ الحافظ*

المشهور الاسم ، صاحب المصنَّفات ، إمام زمانه وسيِّد أهل عصره ، وشيخ أهل الحديث .

مولده فى سنة ست وثلاثمائة .

سمع من أبى القاسم البَغَوِىّ ، وأبى بكر بن أبى داود ، وابن صاعِد ، ومحمد بن هارون الحَضْرَمِىّ ، وعلى بن عبد الله بن مُبشِّر[2] الواسِطِىّ ، وأبى عمر محمد بن يوسف القاضى ،

---

(١) فى الأصول : « فمن باللثم » وأثبتنا ما فى اليتيمة ٩ ، ومعجم الأدباء ١٦ .

* له ترجمة فى البداية والنهاية ٣١٧/١١ ، تاريخ بغداد ٣٤/١٢ ، ترجمة مطولة ، تذكرة الحفاظ ١٨٦/٣ ، روضات الجنات ٤٨١ ، شذرات الذهب ١١٦/٣ ، طبقات القراء ٥٥٨/١ ، طبقات ابن هداية الله ٣٣ ، العبر ٢٨/٣ ، اللباب ٤٠٤/١ ، المختصر فى أخبار البشر ١٣٠/٢ ، مفتاح السعادة ١٤/٢ المنتظم ١٨٣/٧ ، النجوم الزاهرة ١٧٢/٤ ، وفيات الأعيان ٤٥٩/٢ . وانظر : سير أعلام النبلاء ٤٤٩/١٦ وحواشيها .

والدارقطنى ، بفتح الدال وسكون الألف ، وفتح الراء ، وضم القاف ، وسكون الطاء المهملة ، وفى آخرها نون : نسبه إلى دار القطن . وكانت محلة كبيرة ببغداد . اللباب .

(٢) فى المطبوعة : « بشر » والتصحيح من ج ، ز ، د ، والعبر ١٠٣/٢ .

والقاسمِ والحسين ابنى المَحامِلِىّ ، وأبى بكر بن زِياد النَّيسابُورِىّ ، وأبى رَوْق الهِزّانِىّ[1] وبدر بن الهَيْثم ، وأحمد بن إسحاق بن البُهلُول ، وأحمد بن القاسم الفَرائِضِىّ ، وأبى طالب أحمد بن نصر الحافظ ، وخلقٍ كثير ، ببغداد ، والكوفة ، والبصرة ، وواسِط .

ورحل فى الكهولة[2] إلى الشام ومصر ، فسمع القاضى أبا الطاهر الذُّهْلِىّ ، وهذه الطبقة .

روى عنه الشيخ أبو حامد الإسْفراينىّ الفقيه ، وأبو عبد الله الحاكم ، وعبد الغنىّ ابن سعيد المِصْرىّ ، وتَمّام الرازِىّ ، وأبو بكر البَرْقانِى، وأبو ذَرّ عَبْد بن أحمد ، وأبو نُعَيم الأصبهانىّ ، وأبو محمد الخَلّال ، وأبو القاسم التَّنُوخِىّ ، وأبو طاهر بن عبد الرحيم الكاتب ، والقاضى أبو الطَّيِّب الطَّبَرِىّ[3] ، وأبو الحسن العَتِيقِىّ ، وحمزة السَّهْمِىّ ، وأبو الغنائم بن المأمون ، وأبو الحسين بن المهتدى بالله ، وأبو محمد الجوهرىّ ، وخلقٌ كثير .

قال الحاكم : صار الدارَقُطْنِىّ أوحدَ عصره ، فى الحفظ والفهم والورع ، وإمامًا فى القُرّاء والنحويين ، وفى سنة سبع وستين أقمت ببغداد أربعة أشهر ، وكثر اجتماعنا بالليل والنهار ، فصادفته فوقَ ما وُصف لى ، وسألته عن العِلَل والشيوخ .

قال : وأشهد أنه لم يُخلِّف على أديم الأرض مثلَه .

وقال الخطيب : كان الدارَقُطْنِىّ فريدَ عصره ، وقريعَ دهره ، ونَسِيجَ[4] وحدِه ، وإمامَ وقته ، انتهى إليه علم الأثَر ، والمعرفة بِعلل الحديث ، وأسماء الرجال[5] ، مع الصدق[6] والثقة[7] ، وصحة الاعتقاد[8] ، والاضطلاع من علومٍ سوى علم الحديث ،

---

(١) بكسر الهاء وفتح الزاى المشددة ، وبعد الألف نون ، نسبة إلى هزان ، وهو بطن من العتيك من ربيعة . اللباب ٢٩٠/٣ .

(٢) فى المطبوعة : « من الكوفة » والمثبت من ج ، ز ، د . وسير أعلام النبلاء .

(٣) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « وأبو القاسم بن بشران » .

(٤) فى أصول الطبقات الكبرى : « شيخ » وصححناه من الطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد .

(٥) بعده فى الطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد زيادة : « وأحوال الرواة » .

(٦) بعده فى الطبقات الوسطى : « والأمانة » .

(٧) بعده فى الوسطى ، وتاريخ بغداد : « والعدالة وقبول الشهادة » .

(٨) بعده فى الوسطى ، وتاريخ بغداد : « وسلامة المذهب » .

منها القراءات ، فإن له فيها مصنَّفا مختصرا ، جمع الأصول فى أبوابٍ عقدها فى أول الكتاب ، وسمعت (١من يعتنى بالقراءات١) يقول : لم يُسبق أبو الحسن إلى طريقته التى سلكها ، فى عقد الأبواب المقدَّمة فى أول القراءات ، وصار القُرَّاء بعده يسلكون ذلك ، ومنها المعرفة بمذاهب الفقهاء ؛ فإن كتابه « السُّنَن » يدل على ذلك ، وبلغنى أنه درَس فقه الشافعىّ على أبى سعيد الإصْطَخْرِىّ ، وقيل : [على][٢] غيره . ومنها المعرفة بالأدب والشعر ، فقيل : إنه كان يحفظ دواوين جماعة .

قال : وحدثنى الأزهرىّ ، قال : بلغنى أن الدارَقُطْنِىّ حضر فى حداثته مجلس إسماعيل الصَّفَّار ، فجلس ينسَخ جزءًا ، والصَّفَّار يُملى ، فقال رجل : لا يصح سَماعك وأنت تنسَخ ، فقال الدارَقُطْنِىّ : فهْمى للإملاء خِلافُ فهمك ، تحفظُ كم أملى الشيخ ؟ قال : لا ، قال : أملى ثمانية عشر حديثا ؛ الحديث الأول : عن فلان ، عن فلان ، ومتنه كذا ، والحديث الثانى : عن فلان ، عن فلان ، ومتنه كذا ، ثم مرَّ فى ذلك حتى أتى على الأحاديث ، فتعجّب الناس منه . أو كما قال .

وقال رجاء بن محمد المعدِّل[٣] قلت : للدارَقُطْنِىّ : رأيتَ مِثلَ نفسك ؟ فقال : قال الله تعالى : ﴿ فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ ﴾[٤] فألححت عليه ، فقال : لم أر أحدًا جمع ما جمعتُ .

وقال أبو ذَرّ عَبْد بن أحمد : قلت للحاكم بن البَيِّع : هل رأيت مِثلَ الدارَقُطْنِىّ ؟ فقال : هو لم ير مِثلَ نفسه ، فكيف أنا !

وقال أبو الطيِّب القاضى : الدارَقُطْنِىّ أمير المؤمنين فى الحديث .

وقال الأزهرىّ : كان الدارَقُطْنِىّ ذكيًّا ، إذا ذُوكِر[٥] شيئًا من العلم أىَّ نوع كان ، وُجد عنده منه نصيب وافر ، ولقد حدثنى محمد بن طلحة النِّعالِىّ أنه حضر مع الدارَقُطْنِىّ دعوةً ، فجرى ذِكر الأَكَلَة ، فاندفع الدارَقُطْنِىّ يورد أخبارَهم ونوادرَهم ، حتى قطع أكثر ليلته بذلك .

---

(١) فى تاريخ بغداد : « بعض من يعتنى بعلوم القرآن » .

(٢) زيادة من ج ، ز على ما فى المطبوعة .

(٣) فى ج ، ز ، د : « العدل » والمثبت من المطبوعة . ويوافقه ما فى تاريخ بغداد ٣٥ .

(٤) سورة النجم ٣٢ .

(٥) فى الأصول : « ذكر » والتصحيح من تاريخ بغداد ٣٦ .

وقال الأزهرىّ : رأيت الدارَقُطْنِىّ أجاب ابنَ أبى الفَوارِس عن عِلّة حديثٍ أو اسم ، ثم قال له : يا أبا الفتح ليس بين الشرق والغرب مَن يعرف هذا غيرى .

وقال البَرْقانِىّ : كان الدارَقُطْنِىّ يُمْلِى علىَّ « العِلَلَ » من حفظه ، قال : وأنا الذى جمعتها ، وقرأها الناس من نُسْختى .

قال شيخنا الذهبىّ : وهذا شىء مدهش ! فمن أراد أن يعرف قَدْر ذلك فلْيطالع كتاب « العِلَل » للدارَقُطْنِىّ .

وقال الخطيب : حدثنى العَتِيقىّ قال : حضرت الدارَقُطْنِىّ ، وجاءه أبو الحسن[1] البَيْضاوِىّ بغريب ليَسمعَ[2] منه ، فامتنع واعتلّ ببعض العِلل ، فقال : هذا رجل غريب ، وسأله أن يُملىَ عليه أحاديث ، فأملى عليه أبو الحسن من حفظه مجلسا ، تزيد أحاديثه على العشرين ، مُتون أحاديثه[3] جميعها : « نِعْمَ الشَّىءُ الهَدِيَّةُ أَمَامَ الحَاجَةِ » . فانصرف الرجل ، ثم جاءه بعدُ وقد أهدى له شيئًا فقرَّبه ، وأملى عليه من حفظه سبعةَ عشرَ حديثًا ، مُتون جميعها : « إذا أَتَاكُمْ كَرِيمُ قَوْمٍ فَأَكْرِمُوهُ » .

وقال الحافظ عبد الغنى بن سعيد : أحسنُ الناس كلامًا على حديث رسول الله ﷺ ثلاثة : علىّ بن المَدِينىّ[4] ، فى وقته ، وموسى بن هارون ، فى وقته ، وعلىّ ابن عمر الدارَقُطْنِىّ ، فى وقته .

وقال رجاء بن محمد المُعَدِّل : كنا عند الدارَقُطْنِىّ يوما والقارئ يقرأ عليه ، وهو يتنفّل ، فمرّ حديثٌ فيه : نُسَيْر بن ذُعْلُوق[5] ، فقال القارئ : بُشَير ، فسبّح الدارَقُطْنِىّ ،

---

(١) فى الطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد ١٢/٣٩ : « الحسين » .

(٢) فى المطبوعة : « يسمع » وفى الطبقات الوسطى : « ليقرأ له شيئا » . وفى تاريخ بغداد : « وسأله أن يقرأ له شيئا » وما أثبتنا من ج ، ز .

(٣) فى المطبوعة : « متون أحاديثها جميعها » وفى الطبقات الوسطى : « متن جميعها » وفى تاريخ بغداد : « متون جميعها » وما أثبتنا من ج ، ز .

(٤) فى المطبوعة : « المدائنى » والتصحيح من ج ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٥) فى المطبوعة : « ذغلوق » بمعجمتين وفى ج ، ز : « دعلوق » بمهملتين . وأثبتناه بمعجمة ومهملة من تاريخ بغداد ١٢/٣٩ ، والطبقات الوسطى . والضبط منها .

فقال : بَشِير ، فسبّح ، فقال : بُسَيْر ، فتلا الدارَقُطْنِىّ : ﴿ نٓ وَالْقَلَمِ ﴾[1] .

وقال حمزة بن محمد بن طاهر : كنت عند الدارَقُطْنِىّ وهو قائم يتنفّل ، فقرأ عليه أبو عبد الله ابن الكاتب : عمرو بن شعيب ، فقال : عمرو بن سعيد ، فسبَّح الدارَقُطْنِىّ ، فأعاده ، وقال : ابن سعيد ، ووقف ، فتلا الدارَقُطْنِىّ : ﴿ يَا شُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ ﴾[2] فقال : ابن شعيب .

● قلت : وهذا فى الحكايتين مع حسنه ، فيه مِن أبى الحسن استعمالٌ للمسألة المشهورة ، فيمن أتى فى الصلاة بشىء من نَظْم القرآن قاصدًا للقراءة وشىءٍ آخر ، فإن صلاته لا تبطُل ، على الأصح ، ولو قصد ذلك الشىء الآخر وحده لبطلَت .

وقال محمد بن طاهر المَقْدِسِىّ : كان للدارَقُطْنِىّ مَذهب فى التدليس خَفِىٌّ ، يقول فيما لم يسمعه من أبى القاسم البَغَوِىّ : قُرِىء على أبى القاسم البَغَوِىّ ، حدّثكم فلان .

توفى الدارَقُطْنِىّ يوم الخميس لثمانٍ خَلَوْن من ذى القعدة ، سنة خمس وثمانين وثلاثمائة .

قال أبو نصر بن ماكُولا : رأيت فى المنام كأنى أسأل عن حال الدارَقُطْنِىّ فى الآخرة ، فقيل لى : ذاك يُدْعَى فى الجنة الإمامَ .

٢٣٠
علىّ بن محمد بن مَهدِىّ
أبو الحسن الطَّبَرِىّ *

تلميذ الشيخ أبى الحسن الأشعرىّ ، صحبه بالبصرة وأخذ عنه .

وكان من المبرِّزين فى علم الكلام والقَوّامين[3] بتحقيقه ، وله كتاب « تأويل الأحاديث

---

(١) الآية الأولى من سورة القلم . وفى تاريخ بغداد بعد الآية : « فقال القارىء : نسير بن ذعلوق ، ومر فى قراءته » .

(٢) سورة هود ٨٧ .

* له ترجمة فى : تبيين كذب المفترى ١٩٥ ، طبقات الإسنوى ٢/٣٩٧ ، طبقات العبادى ٨٥ ، طبقات المفسرين للداودى ١/٤٣٣ ، الوافى بالوفيات ٢٢/١٤٣ .

(٣) فى الأصول : « والقوانين » بالنون ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

المشكِلات الواردات[1] فى الصِّفات » وكان مُفْتَنًّا[2] فى أصناف العلوم .

قال أبو عبد الله الحسين بن [أحمد بن][3] الحسن الأسَدىّ : كان شيخنا وأستاذنا أبو الحسن على بن مَهْدِىّ الطَّبَرِىّ الفقيه ، مصنِّفا للكتب ، فى أنواع العلوم ، مفتنًّا[2] حافظًا للفقه ، والكلام ، والتفاسير ، والمعانى ، وأيّام العرب ، فصيحا ، مبارِزا فى النَّظَر ، ما شُوهد فى أيامه مثلُه . انتهى .

قوله : « ابن مهدى » ربما أوهم أن مهديًّا أبوه ، وكذا وقع فى طبقاتى الوسطى والصغرى ، ثم تحققت أنه جَدّه ، وأن أباه محمد[4] .

وقد ذكر العَبّادىّ هذا الشيخَ فى طبقة القَفَّال الشاشِىّ ، وقال فيه : صاحب « الأصول »[5] والعلم الكثير .

وترجمه الحافظ ابن عساكر فى كتاب « التبيين » ولم أر من أرّخ وفاته[6] .

أنشدنا يحيى بن فضل الله العُمَرِىّ فى كتابه ، عن مكّىّ بن عَلّان ، أن أبا القاسم الحافظ ، أنبأه ، قال : أخبرنا نصر الله المِصِّيصِىّ ، أخبرنا على بن أبى العَلاء المِصِّيصِىّ ، أخبرنا أبو الحسن محمد بن إبراهيم الفارِقِىّ المعروف بابن الضَّرّاب ، أخبرنا أبو سعد[7] المالِينىّ ، أنشدنا أبو الحسن على بن محمد بن مَهْدِىّ الطَّبَرِىّ لنفسه :

ما ضاع مَن كان له صاحب ... يقدِرُ أن يُصلحَ من شأنِه
فإنما الدُّنيا بسكّانها ... وإنّما المرءُ بإخوانِه

---

(1) فى الطبقات الوسطى ، والتبيين : « الواردة » .
(2) فى المطبوعة . « مفتيا » وفى ج ، ز : « مفننا » وما أثبتنا من الطبقات الوسطى .
(3) زيادة من الطبقات الوسطى . وفيها : « بن الحسين » .
(4) قال المصنف فى الطبقات الوسطى : « على بن مهدى الطبرى.... ومنهم من يقول فيه : على بن محمد ابن مهدى » .
(5) بعد هذا فى العبادى زيادة : « وتفسير أسامى الرب عز وجل » .
(6) ذكر الصفدى أنه توفى فى حدود سنة ٣٨٠ هـ .
(7) فى المطبوعة : « سعيد » والتصحيح من سائر الأصول ، والتبيين ١٩٦ ، واللباب ٨٩/٣ .

قال[1] : وأنشدنى أبو الحسن بن مهدىّ لنفسه أيضا :

إن الزمــــانَ زمـــانُ سَوْ   وجَميعُ هــذا الخَلْـقِ بَــوْ[2]
ذهب الكِــــرامُ بأسْرِهــــمْ   وبَقِـيتُ فى لــيتٍ ولَــوْ
فــإذا سألتُ عـــن النَّــدَى   فجــوَابهمْ عـــن ذاك وَوْ

٢٣١

على بن محمد بن إسماعيل بن محمد بن بشر
أبو الحسن الأنطاكِىّ المقرِئ*

كان بصيرا بالعربية ، والقراءات ، والحساب ، وله حظ من[3] الفقه .

دخل بلاد الأندلس ، وكان عيشه من غزل جاريته .

ولد بأنْطاكِيـةَ ، سنة تسع وتسعين ومائتين ، ومات بقُرْطُبَة فى ربيع الأول ، سنة سبع وسبعين وثلاثمائة .

٢٣٢

عمرو[4] بن أحمد بن محمد بن الحسن
أبو أحمد الإسْتِراباذىّ الفقيه

تفقّه بمصر على منصور بن إسماعيل الفقيه .

وسمع الحديث من أبيه أحمد بن محمد بن الحسن ، ومن هُمَيم بن هَمّام ، وعِمران بن موسى بن مُجاشِع ، وأبى خليفة ، وعَبْدان ، وعبد الله بن ناجية ، وابن قُتَيْبَة العَسْقَلانِىّ .

---

(١) فى الأصول : « وقال » والمثبت من التبيين .

(٢) فى المطبوعة : « زمان سوء » والمثبت من سائر الأصول ، والتبيين .

* له ترجمة فى : تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس ٣٦١/١ ترجمة طيبة ، شذرات الذهب ٩٠/٣ ، طبقات القراء ٥٦٤/١ ترجمة وافية ، العبر ٥/٣ .

(٣) فى المطبوعة : « فى » والمثبت من ج ، ز ، تاريخ العلماء .

(٤) هكذا فى الأصول والطبقات الوسطى . وكان حقه أن يجىء بعد « عمر » وقد نص المصنف فى الطبقات الوسطى على أنه « بفتح العين ، وإسكان الميم » .

روى عنه أبو سعد[1] عبد الرحمن الإدريسىّ .

وله « مصنَّف فى الفقه » ، وشعر كثير .

توفى سنة ثنتين وستين وثلاثمائة .

٢٣٣

عمر بن أحمد بن عمر بن سُرَيج
الشيخ أبو حفص*

وَلدُ أبى العباس بن سُرَيج .

● ذكره الأصحاب فيما إذا كانت النجاسة الواقعة فى الماء مَيْتة لا نَفْس لها سائلة ، ففيها قولان مشهوران ؛ أصحهما أنها لا تنجِّس الماء .

قال الأصحاب ، تفريعا على الأصح : فلو كثُر هذا الحيوان الذى لا نَفْسَ له سائلة ، فغيَّر الماء ، فهل ينجِّسه ؟ فيه وجهان ، أصحّهما أنه ينجِّسه .

قال الشيخ أبو حامد ، والبَنْدَنيجىّ ، والمَحامِلِىّ فى « المجموع » ، وأبو عاصم العَبّادِىّ[2] فى « الطبقات » ، وصاحب « العُدّة » وغيرهم : هذان الوجهان حكاهما أبو حفص عمر بن أبى العباس بن سُرَيج ، عن أبيه .

---

(١) هكذا فى أصول الطبقات الكبرى ، واللباب ٢٩/١ ، وفى الطبقات الوسطى : « سعيد » .

* ذكره البغدادى فى « هدية العارفين » ٧٨١/١ ، وذكر أنه توفى فى حدود سنة ٣٤٠ هـ . وذكر من مصنفاته : « تذكرة العالم والمتعلم » فى الفروع . ولأبى حفص ذكر أيضا فى كشف الظنون ٣٨٩/١ فى أثناء الحديث عن كتابه التذكرة .

(٢) لم يترجمه أبو عاصم فى الطبقات ، وإنما ذكر هذه المسألة فى ترجمة أبى حفص بن الوكيل البابشامى ٧١ .

٢٣٤

عمر بن أكثم بن أحمد بن حِبّان بن بِشر
أبو بشر الأسَدِىّ *

قاضى بغداد ، فى أيام المطيع لله .

قال الخطيب : « لم يلِ القضاءَ[١] ببغداد من الشافعية أحدٌ قبلَه غيرُ أبى السائب القاضى » .

وكان من بيت قضاء ورياسة .

توفى فى[٢] عشر الثمانين ، سنة سبع وخمسين وثلاثمائة .

٢٣٥

عمر بن عبد الله بن موسى
الإمام الكبير ، أبو حفص ابن الوكيل البابْ شامِىّ **

من متقدِّمى أصحابنا ، ومن أئمة[٣] أصحاب الوجوه .

ذكره المُطَّوِّعِىّ فقال : فقيه جليل الرتبة ، من نُظَراء أبى العباس ، وأصحاب الأنْماطِىّ ، وممّن تكلّم ، وتصرّف فيها[٤] فأحسن ما شاء ، ثم هو من كِبار المحدِّثين والرواة ، وأعيان النَّقَلَة ، يشهد له بهذا كَتَبَةُ الحديث ، ويقال : إن المقتدِر استقضاه على بعض كُوَر الشام ، فلذلك عُرِف بالبابْ شامِىّ ، لطول مُقامه بها . انتهى .

ومن خط ابن الصلاح نقلته .

---

* له ترجمة طيبة فى تاريخ بغداد ١١/٢٤٩ .

(١) الذى فى تاريخ بغداد : « ولم يل قضاء القضاة من الشافعيين قبله غير أبى السائب فقط » .

(٢) فى الطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد ٢٥٠ أنه توفى فى جمادى الآخرة . وفى تاريخ بغداد : لخمس خلون منه .

** له ترجمة فى طبقات الشيرازى ٩٠ ، طبقات العبادى ٧١ ، طبقات ابن هداية الله ١٦ .

(٣) فى الطبقات الوسطى : « ومن أئمتهم أصحاب الوجوه » .

(٤) هكذا فى أصول الطبقات الكبرى ، وفى الطبقات الوسطى . وجاء بهامش ج : « صوابه فى المسائل » .

وقال ابن السَّمْعَانِىّ[1] : الباب شامى ، بالألف بين البائين المنقوطتين بواحدة ، وفتح الشين المعجمة ، وفى آخرها الميم ؛ نسبة إلى باب الشام ، وهى إحدى المَحالّ الأربعة [المشهورة][2] القديمة بالجانب الغربىّ من بغداد .

قلت : وأرى هذا فى نِسبته أصحَّ مما قاله المُطَّوِّعِىّ .

٢٣٦

عمر بن محمد بن مسعود
أبو غانم

مُلْقِى ابن سُرَيج ، والملقى فيما أحسِب كالمُعِيد الآن ، أو كالقارئ على المدرِّس ، أو المُسْتَمْلِى على المُمْلِى .

● وهو الذى كانت به لثغة يسيرة ، وكان بابن سُرَيج مِثلُها ، فلما انتهى إلى مسألة إمامة الألثغ استحيى أن يقول لابن سُرَيج : هل تصح إمامتك ؟ فقال : هل تصح إمامتى ؟ فقال له ابن سُرَيج : نعم ، وإمامتى أيضًا .

نقل ذلك الرُّويانِىّ فى « البحر » وغيره ، ونقل فى « البحر » أيضا فى مسألة ما إذا رُعِف الإمام المسافر فى الصلاة ؛ وخلفَه مسافرون ومقيمون ، عن أبى غانم المشار إليه تأويلا[3] فى تفاريع المسألة .

---

(١) الأنساب ٥٦ ا . ولم يترجم له .

(٢) زيادة من الأنساب ، والطبقات الوسطى .

(٣) فى المطبوعة : « تأويلان » والمثبت من ج ، ز .

٢٣٧

الفضل بن محمد بن الحسين

أبو بِشر بن أبى عبد الله الجُرْجانىّ*

قال فيه أبو حفص المُطَّوِّعِىّ : فاضلٌ مِلْءَ ثوبه ، مفضَّل مِلْءَ كفِّه ، ضارِبٌ فى الإسماعيلية بعروقه[١] .

قلت : يعنى بيت أبى بكر الإسماعيلىّ[٢] .

● وذكره أبو عاصم العَبّادِىّ ، فقال : ومنهم القاضى أبو بِشر الإسماعيلىّ ، وهو الحاكى فى المَبيع[٣] ، وفيه خيار الرؤية ، إذا مات أحد المتعاقِدَين ، أو جُنَّ قبل الرؤية أنه ينفسخ العقد .

٢٣٨

القاسم بن محمد بن علىّ الشّاشِىّ**

صاحب « التقريب »

الإمام الجليل ، أحد أئمّة الدنيا . وَلَدُ الإمامِ الجليل القفَّال الكبير .

ذكره العَبَّادِىّ فى « الطبقات » وقال : « مشهور الفضل ، يشهد بذلك كتابه ، قال : وبه تخرّج فقهاء خُراسان ، وازدادت طريقة أهل العراق به حسنًا » .

---

*له ترجمة فى : تاريخ جرجان ٢٩٢ ، طبقات العبادى ١٠٩ . وفى تاريخ جرجان « بن الحسن » . وذكر أنه مات يوم السبت الخامس والعشرين من جمادى الأولى سنة إحدى عشرة وأربعمائة ، فعلى هذا يكون من أهل الطبقة الرابعة . وقد أعاد المصنف ترجمته هناك . وانظر ما كتبناه تعليقًا على هذا الخلط فى صفحة ٣٢ من مقدمة التحقيق .

(١) فى الأصول : « صارت فى الإسماعيلية معروفة » وهو تصحيف عجيب . صححناه من ترجمته المعادة فى الطبقة الرابعة .

(٢) ذكر فى تاريخ جرجان أنه ابن بنت الشيخ أبى بكر الإسماعيلى .

(٣) فى العبادى : « البيع » .

** له ترجمة فى طبقات العبادى ١٠٦ ، طبقات ابن هداية الله ٣٨ . وله ذكر فى كشف الظنون ٤٦٦ . وقد ذكر البغدادى فى هدية العارفين ٨٢٧/١ أنه توفى فى حدود سنة ٤٠٠ هـ .

وقال أبو حفص عمر بن على المُطَّوِّعِىّ : المُنْجِبون من فقهاء أصحابنا أربعة : أبو بكر الإسماعيلىّ ، حيث ولد ابنه أبا سعد ، والإمام أبو سهل ، حيث ولد ابنه الإمام ابن الإمام ، إلى أن قال : وأبو بكر القَفَّال ، حيث حَظِىَ مِن نَسله بالولد النَّجيب ، الذى يُنْسَب إليه كتاب « التقريب » [وأبو جعفر الحَنَّاطِىّ حيث رُزِق مثلَ الشيخ أبى عبد الله ولدًا رضِيًّا ، نجلًا زكيًّا][1] .

وقال حمزة السَّهْمِىّ فى « تاريخ جرجان »[2] فى ترجمة الحَلِيمىّ : إن الحلِيمىّ قال : « علَّق عنى القاسم بن أبى بكر القفّال صاحب « التقريب » أحَدَ عشَرَ جزءًا من الفقه »[3] .

قلت : وفيما حكيناه دليل على ما لاشك فيه ، من أن القاسم هو صاحب « التقريب » وفى « التذْنيب » لأبى القاسم الرافعىّ أن بعض الناس وهَم فتوهّم أن صاحب التقريب والدُه .

قلت : وأورث هذا الوهْمُ الرافعىَّ بعضَ شك ، من أجل ذلك قال ، وقد ذكره : وهو القاسم ، إن شاء الله .

وهذا الظن الذى ظنه بعض الناس من أن « التقريب » لأبيه ، متقدِّم الزمان ، فإن المُطَّوِّعِىّ ذكره فى « كتابه » فى ترجمة القَفّال ، بل كلامُه كالمرجِّح ؛ لأن « التقريب » للوالد دون الولد ، وذلك فى ترجمة الوالد ، حيث قال : أما التصنيف فهو ، يعنى القَفّال ، نَظّامُ عِقْده ، ونِظام شَمْله ، يشهد بذلك كتابه المترجَم « بالتقريب » وإن كان بعض الناس ينسُبه إلى ولده النَّجيب .

انتهى ، ومن خط ابن الصلاح نقلته ، لكنه مُدافَع بقوله الذى حكيناه فى ترجمة القاسم هذا ، أن « التقريب » له ، وهو الصحيح .

---

(١) تكملة لازمة من الطبقات الوسطى . وبها يكمل عدد الأربعة المنجبين .
(٢) تاريخ جرجان ١٥٦ .
(٣) بعد هذا فى الطبقات الوسطى : « وهذا تصريح من الحليمى بأن « التقريب » للقاسم » .

« والتقريب » من أجَلِّ كُتب المذهب ، ذكره الإمام أبو بكر البَيْهَقِيّ فى « رسالته » إلى الشيخ أبى محمد الجُوَيْنىّ ، بعد ما حثَّ على [حكاية][1] ألفاظ الشافعىّ ، وألفاظ المُزَنِىّ ، وقال : لم[2] أر أحدا منهم ، يعنى المصنِّفين فى نصوص الشافعىّ رضى الله عنه ، فيما حكاه أوثَق من صاحب « التقريب » وهو في النِّصف الأول من كتابه أكثرُ حكايةً لألفاظ الشافعىّ منه فى النِّصف الأخير[3] . قال : وقد غَفَل فى النِّصفين جميعا مع اجتماع الكُتُب له أو أكثرِها ، وذَهاب بعضها فى عصرنا [عن حكاية ألفاظ لا بدَّ لنا من معرفتها ، لئلا نجترئ على تخطئة المزنىّ فى بعض ما نخطِّئه فيه ، وهو عنه برىء ، ولنتخلص بها عن كثير عن تخريجات أصحابنا][4] انتهى[5] .

وقد كان القاسم جليل المِقدار فى حياة أبيه ، يدل على ذلك ما ذكره الأصحاب فى كتاب « الرَّضاع » عن الحَلِيمىّ فى فروع الاختلاط ، من قول الحلِيمىّ : هذا شيء استنبطْته أنا ، وكان فى قلبى منه شيء ، فعرضته على القَفَّال الشاشِىّ وابنه القاسم ، فارتضياه ، فسكنْتُ ، ثم وجدته لابن سُرِيج ، فسكن قلبى إليه كلَّ السُّكون .

قلت : وقفت على نحو الثلث أو أكثر[6] من أوائل كتاب « التقريب » .

---

(١) زيادة من الطبقات الوسطى .

(٢) أول الرسالة ، كما فى الطبقات الوسطى : « كنت ـــ أدام الله عز الشيخ ـــ أنظر فى كتب بعض أصحابنا ، وحكاية من حكى منهم عن الشافعى رضى الله عنه نصا ، وأبصر اختلافهم فى بعضها ، فيضيق قلبى بالاختلاف ، مع كراهية الحكاية من غير ثبت ، فحملنى ذلكم على نقل مبسوط ما اختصره المزنى رحمه الله على ترتيب المختصر ، ثم نظرت فى كتاب « التقريب » وكتاب « جمع الجوامع » و « عيون المسائل » وغيرها فلم أر .. » .

(٣) فى الطبقات الوسطى : « الآخر » .

(٤) تكملة لازمة من الطبقات الوسطى .

(٥) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « كلام البيهقى . فانظر تعظيمه لكتاب « التقريب » ، مع تقدم البيهقى وقربه من زمانه ، وتثبته فيما يقوله ، وكذلك إمام الحرمين ، من نظر « النهاية » رآه كثير الثناء على « التقريب » وصاحبه . وقد وقفت على الأول والثانى من كتاب « التقريب » وهما إلى أثناء الحج ، ولعلنا نورد منهما شيئا من المستغرب فى الطبقات الكبرى » .

(٦) انظر الحاشية السابقة .

(ومن المسائل والفوائد عن صاحب « التقريب »)

* ذكر الإمام فى « النهاية » فى « باب قتل المرتد » أن صاحب « التقريب » قال فى الأسيرِ إذا أُكرِه على التلفّظ بالكفر ، وعاد إلى بلاد الإسلام ، وعُرض عليه الإسلام فأبى : إنا نحكم بردَّته ، قال : فإنه قد انضم امتناعُه الآن إلى ما سبق منه ، من لفظ الكفر ، فدل[1] أنه كان مختارا . قال : وقطع صاحب « التقريب » بهذا[2] ، وهو الذى ذكره العراقيّون ، قال : وفيه احتمال عندى ظاهر ، فإنه لم يسبق منه اختيار ، وحكم الإسلام كان مستمرًّا له ، والمسلم لا يكفَّر بمجرَّد الامتناع عن تجديد الإسلام . انتهى ملخصا .

وتبع الغزالىُّ فى « الوسيط » إمامَه فى استشكال هذا ، وحكاه الرافعىّ عن الإمام ، ساكتا عليه بعد ما ذكر أن المنقول أنه إذا أَبى يُحكم بردَّته ، كما قال صاحب « التقريب » والعراقيُّون .

قال ابن الرِّفعة : والنظر الذى أبداه[3] الإمام مندفِع بما قرّره صاحب « التقريب » فإنه قال : قد انضم امتناعُه الآن إلى ما سبق منه من لفظ الكفر ، فدل أنه كان مختارا فى ابتداء اللفظ ، ومن أُكره على شيء فخطر له أن يأتىَ به مختارا فلا حُكم للإكراه ، فإذا سبق منه اللفظ ، ولَحِق الامتناع عن التلفظ بالإسلام كان ذلك آيةً بيِّنة فى أنه كان مختارا عند لفظه ، وفارق المسلمَ الذى لم يصدر منه كلمةُ الكفر ، حيث لا يُجعل بالامتناع عن النطق بكلمة الإسلام مرتدًّا ؛ لأنه لم يسبق منه شيء يجوز أن يكون كفرا يقرره الامتناع ، ولا يقال : لكُم خلافٌ فى المكرَه على التلفظ بالطلاق إذا نواه ، هل يقع به ؟ فينبغى إجراؤه هنا ؛ لأنا نقول : من لم يُوقعه اعتلّ بأن اللفظ هو الذى يقع به الطلاق ، وهو مكرَه عليه ، فلم يبق إلا نيّة مجرَّدة ، وهى لا يقع بها الطلاق ، ولا كذلك الرِّدّة ، لأنها تحصل بمجرد النيّة . انتهى .

---

(١) فى المطبوعة : « فدل على » والمثبت من ج ، ز .

(٢) فى المطبوعة : « هذا » والمثبت من ج ، ز .

(٣) فى ج ، د : « أبدله » والمثبت من ز ، والمطبوعة .

قلت : وما ذكره عن « التقريب » إلى قوله « عند لفظه » مذكور فى « النهاية » ، وقوله : « وفارق المسلم » إلى آخره . هذا بحث ابن الرِّفعة ،ويلوح فى بادئ النظر حسنُه ، إلا أنى تأمّلت بعد ما استبعدتُ خَفاء مثل هذا الفَرْق على الإمام ، لا سيَّما وكلامُ صاحب « التقريب » مسطور فى « النهاية » فظهر لى فى جوابه ما أرجو أنه الحق ، فأقول :

قال الرافعىّ : أطلق أكثرهم العَرْضَ ، يعنى عرض الإسلام ، على الأسير إذا عاد إلى بلاد الإسلام ، وشرط له ابن كَجّ ألا يؤمَّ الجماعات ، ولا يُقبل على الطاعات بعد العود إلينا ، فإن فعل ذلك أغنانا عن العَرْض .

قلت : وممّن أطلق ولم يذكر ما شرطه ابن كَجّ ، الإمامُ ، والذى أعتقده أنه إنما يقول : ليس الامتناع عن التجديد دليلا على الكفر ، فى ممتنِع يؤمّ الجماعات ، ويلزم الطاعات ، كسائر المسلمين ، فذاك[1] هو الذى لا يكون امتناعه دالًّا على الكفر ، لأن فى فعله أفعالَ المسلمين دلالةً بيِّنة على أن تلك اللفظةَ لم تكن عن اختيار .

أم[2] نقول ذلك فى ممتنِع أوّلَ رجوعه إلى بلاد الإسلام ، لم يُعرف منه مفارقة مَظانّ الطاعات ، أما من عُرف منه أن لا يشهد جماعاتِ المسلمين ، ولا يؤمّ مساجدَهم ، فلا شك أن امتناعه دليلُ كفره ، وليس كالمسلم المستمِرّ ، فإن هذا صدر منه سبب ظاهر : مقترنٌ بأفعال ظاهرة ، غير أنى لا أعتقد أن الإمام يخالِف فى هذا .

فإن قلت : وملازم الجماعات لا خلافَ فيه ، كما ذكر ابن كَجّ .

قلت : هذا الذى ذكره ابن كَجّ قد عرّفناك أن الأكثرين ، ومنهم الإمام ، لم يذكروه ، فخرج من هذا أن الممتنع عن التجديد مع الإباء عن مَشاهد المسلمين كافر قطعا ، والممتنع مع شهود جماعات المسلمين ، أو من غير أن يظهر منه خلاف ذلك ، هو الذى يقول الإمام : لا يكون امتناعه دليلَ كفره .

---

(١) فى المطبوعة : « فذلك » والمثبت من ج ، ز .

(٢) فى المطبوعة : « أو » والمثبت من ج ، ز ، د .

● إذا أقر بمجمَلٍ ولم يفسّره ، فهل يوقَف من ماله أقلُّ مُتَموَّل ، أو جميع ماله ؟ قيل : فيه القولان ، فيما إذا مات .

وقال القاسم : يَحتمل أن يوقَف فى حال الحياة أقلُّ الأشياء ، وبعد الوفاة جميع التركة هذا لفظ « أدب القضاة » لشُرَيح الرُّويانىّ .

وقول القاسم ، وهو صاحب « التقريب » حسن ؛ لأن التركة مرهونة بالدَّيْن وإن قَلّ عنها على المذهب .

● قال القاسم فيما إذا شهد واحد بألف ، وآخرُ بألفين : إن المدَّعى لا يأخذ الألف إلا بيمين .

قال العَبّادىّ[1] : وهو غريب .

قلت : لا شك فى غرابته إن وقعت الدعوى بألفين ، واستشهاد كلٍّ من الشاهدين بما يعرفه ، أما إذا وقعت بألف ، فشهد واحد بألفين فهى مبادَرة ، وفيها خلاف .

وللوالد على شبَه المسألة كلام ذكرناه بمزيد بسط فى « النقل والتفقه » فى كتاب « ترشيح التوشيح » .

٢٣٩
مُحارب بن محمد بن مُحارب
أبو العلاء القاضى

توفى فى جمادى الآخرة ، سنة تسع وخمسين وثلاثمائة .

ذكره ابن باطِيش .

---

(١) لم نجد هذا النص فى طبقات العبادى ، فى ترجمة القاسم .

٢٤٠

منصور بن إسماعيل

أبو الحسن التميمىّ*

الفقيه الشاعر ، الضَّرير المِصْرىّ ، أحد أئمة المذهب .

قال الشيخ أبو إسحاق : أخذ الفقه عن أصحاب الشافعىّ ، وأصحاب أصحابه ، وله مصنّفات فى المذهب مليحة ، منها « الواجب » و « المستعمَل » و « المسافر » و « الهداية » وغيرها من الكتب ، وله شعر مليح ، وهو القائل :

عاب التفقُّهَ قومٌ لا عقولَ لهُمْ   وما عليه إذا عابوه من ضَرَرِ

ما ضرّ شمسَ الضُّحى والشَّمْسُ طالعةٌ   ألا يرى ضوءَها مَن ليس ذا بصرِ[1]

قلت : وذكر الحاكم أبو عبد الله فى ترجمة الحافظ أبى علىّ النَّيسابُورِىّ أنه سمعه يقول : سمعت منصور بن إسماعيل بمصر ، ينشد لنفسه :

قلت : وقد أوردهما الخطّابىّ عنه ، فى كتاب « العُزْلة »[2] :

قد قلت إذ مدحوا الحياةَ فأكثروا   لِلموتِ ألفُ فضيلةٍ لا تُعْرَفُ

مِنها أمانُ لقائه بِلِقائه   وفِراقُ كلّ مصاحبٍ لا يُنصِفُ

قال الحاكم [قال][3] أبو علىّ : رأيت منصورا ، وقد عَمِىَ ، وربّما[4] كان يركب حمارا فارِها .

---

* له ترجمة فى : حسن المحاضرة ٢٢٥/١ ، شذرات الذهب ٢٤٩/٢ ، طبقات الشيرازى ٨٨ ، طبقات العبادى ٦٤ ، طبقات ابن هداية الله ١٢ ، مرآة الجنان ٢٤٨/٢ ، معجم الأدباء ١٨٥/١٩ ترجمة وافية ، المغرب فى حلى المغرب ، القسم الخاص بمصر ٢٦٢/١ ، المنتظم ١٥٢/٦ ، نكت الهميان ٢٩٧ ، وفيات الأعيان ٣٧٦/٤ .

(١) فى المطبوعة : « وهى طالعة » والتصحيح من سائر الأصول ، ومن مرآة الجنان ، ووفيات الأعيان ، ونكت الهميان .

(٢) العزلة ٩١، وذكرهما له الثعالبى أيضا فى التمثيل والمحاضرة ٤٠٦، باختلاف يسير فى بعض الألفاظ.

(٣) ساقط من المطبوعة ، وهو من سائر الأصول .

(٤) فى المطبوعة : « ربما » وزدنا الواو من سائر الأصول . وفى الطبقات الوسطى : « وكان ربما » .

وقال القُضَاعِى : أصله مِن رأسِ عين[1] ، وكان فقيها متصرّفا فى كل علم ، شاعرا مجوّدا ، لم يكن فى زمانه مثلُه .

وذكر ابن يونس فى « تاريخ مصر » أنه كان جنديا قبل أن يَعْمَى .

توفى منصور سنة ست وثلاثمائة .

(ومن الحكايات والأشعار والفوائد والغرائب عنه)

● كانت له قضية[2] مع القاضى أبى عُبيد بن حَرْبُويه ، طالت وعظُمت . وذلك أنه كان خاليا به فجرى ذكر نفقة الحامل المطلَّقة ثلاثا ، فقال أبو عبيد : زعم زاعم أن لا نفقة لها . فأنكر منصور ذلك ، وقال : أقائل هذا من أهلِ القِبلة ؟ ثم انصرف منصور ، وحدّث الطَّحاوِىّ ، فأعاده على أبى عبيد ، فأنكره أبو عبيد فقال منصور : أنا أكذِّبه . قال أبو بكر بن الحدّاد : حضر منصور ، فتبيّنت فى وجهه الندَم على حضوره ، ولولا عجلةُ القاضى بالكلام لما تكلّم منصور ، ولكن قال القاضى : ما أريد أحدا يَدُلّ علىّ ، لا منصور ولا نصّار ، يحكُون عنا ما لم نُقُل ! فقال منصور : قد علم الله أنك قلتَ ، فقال : كذبتَ ، فقال : قد علم الله مَن الكاذب ! ونهض ، وهو أعمى ، فما جسَر أحد من هَيْبَة القاضى أن يأخذ بيده ، إلا ابن الحدّاد ، وكانت بينه وبين ابن الحدّاد مقاطعةٌ ، فشكر له هذا الصنيع ، وقال له : أحسن الله جزاك ، وشكر فعلَك ، وأخذ بيدك يومَ فاقتِك إليه . ثم إن ابن الحدّاد أشار عليه بالرجوع إلى القاضى ، والاعتذارِ ، فرجع ، فلم يمكِّنه الحاجب من الدخول إليه ، ودفع فى ظهره ، وقال : لا سبيلَ لك إلى هذا ، ثم تعصّب لمنصور خلقٌ كثيرون ، كانوا يعتقدونه ، وتحامل عليه آخرون ، منهم محمد بن الربيع الجِيزِىّ ، وكان من جِلّة شهود مصر .

قال ابن الحدّاد : سمع محمد بن الربيع منصورا يقول مقالة يحكيها عن النَّظّام ، فنسبها إلى منصور ، وشهد عليه بها عند القاضى ، فهَلِع[3] منصورٌ ، وبلغه أن القاضى قال :

---

(١) هو رأس عين الخابور ، وهو مدينة كبيرة من مدن الجزيرة بين حران ودنيسر . مراصد الاطلاع ٥٩٣ ، ٥٩٤ .

(٢) فى المطبوعة : « قصة » والمثبت من سائر الأصول .

(٣) فى المطبوعة : « فبلغ » والتصحيح من ج ، ز .

إن شهد عندى شاهدٌ آخَرُ ، مثل محمد بن الربيع ضربت عنق منصور ، فلزم منصور جامع ابن طُولُون ، يأتى كلَّ يوم فلا يخرج منه إلى المساء ، محزونا مغموما ، وماج الناس وكثُر الكلام ، حتى قال بُنانُ[1] العابد الزاهد : يا قوم ، ما فى هذا البلد مَن يتوسط بين هذا القاضى وبين هذا الشيخ ؟ فقيل له : فأنت ، فقال : ما أكمُل لهذا ، ولم يمض على منصور إلا أيامٌ يسيرة ، وتوفى ، وعزم القاضى أبو عبيد على أن يصلِّىَ عليه ، فبلغه أن خلقا من العسكر والجند ، حملوا السلاح ، وتهيَّأوا لقتْل[2] القاضى إن هو صلّى عليه ، فتأخر عن الصلاة عليه .

وقيل : كان حول جنازته مائتا سيف ، وآلاف من السكاكين ، وأظهر الناس فى الجنازة سبَّ أبى عبيد ، وقَذْفَه .

وقيل : إن منصورا أنشد عند موته[3] :

قضيتُ نَحْبِى فسُرَّ قومٌ ... حَمْقَى بهم غفلةٌ ونومُ
كأنَّ يومِى علىَّ حَتْمٌ ... وليس للشامتين يومُ

فبلغ ذلك القاضى أبا عبيد ، فنكث[4] بيده الأرض ، وقال[5] :

تموت قبلى ولو بيومٍ ... ونحن يومَ النُّشور تَوْمُ[6]
فقد فَرِحنا وقد سُرِرْنا ... وليس للشامتين لَوْمُ[7]

والله أعلم بصحة ذلك .

وقيل : إن أبا عبيد ندِم على ما جرى منه ، وأسِف على ما فاته من منصور ، وكان أبو بكر بن الحدّاد ، رحمه الله يقول : لو شئت لقلت إن دِيَةَ منصور على عاقِلَة القاضى ،

---

(١) فى المطبوعة ، د : « بيان » والنقط غير واضح فى ز . والمثبت من ج . وانظر طبقات الصوفية ٢٩١ .
(٢) فى المطبوعة : « لقتال » والمثبت من ج ، ز .
(٣) البيتان فى معجم الأدباء ١٩٠ ، والمغرب .
(٤) فى المطبوعة : « فنكت » وأثبتناه بالمثلثة من سائر الأصول .
(٥) البيتان فى وفيات الأعيان .
(٦) فى ج ، ز : « يموت » والمثبت من المطبوعة ، والوفيات .
(٧) فى الوفيات : « وقد شمتنا » .

يريد [أن][1] أبا عبيد قاتلُه خطأً ، فإن منصورا بلغت منه نِكايةُ أبى عبيد حتى جاءت على نَفْسه .

ومن شعر منصور فى علّته ، وإنما يعنى أبا عبيد[2] :

يا شامِتًا بى لِأَن هَلَكْتُ لكلِّ حىٍّ مَدًى ووقتُ[3]
وللمَنايا وإن تناءتْ بالموت ياذا الشَّماتِ بَغْتُ
وأنت فى غفلةِ المَنايا تخاف منها الذى أمِنْتُ
والكأسُ مَلْأَى وعن قليلٍ تَشْرَبُ منها كما شَرِبتُ

وقال :

تغابُنُ الأيام تقديرُ وأخذها جِدٌّ وتَشْميرُ[4]

كتب إلىّ أحمد بن أبى طالب ، عن محمد بن محمود الحافظ ، أخبرنا ضياء بن أحمد بن أبى على ، أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الباق ، أخبرنا القاضى أبو المظفَّر هَنّاد بن إبراهيم ، أنشدنى الأستاذ أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البَغْدَادِىّ ، بنَيْسابور ، قال : أنشدنا أبو أحمد بن عَدِىّ الحافظ ، قال : أنشدنى منصور بن إسماعيل الفقيه لنفسه[5] :

مَن كَفاهُ من مَساعيـ ـهِ رغيفٌ يغتذيهْ
ولـه بيتٌ يواريـ ـهِ وثوبٌ يكتسيهْ
فعلى مَ يَبذُلُ الوَجْـ ـهَ لِذى كِبْرٍ وتيهْ
وعلى مَ يبذُلُ العِرْ ضَ لمخلوقٍ سفيهْ[6]

---

(1) ساقط من المطبوعة ، وهو من ج ، ز .
(2) الأبيات فى معجم الأدباء ١٩٠ ، والمغرب ٢٦٣ .
(3) فى معجم الأدباء : « إذا هلكت » .
(4) فى المطبوعة . « تغاير » وهى غير واضحة فى ز وأثبتنا ما فى ج ، د .
(5) الأبيات فى معجم الأدباء ١٨٩ .
(6) فى الأصول :

وعلى ما يبتذل عنـ ـه لمخلوق سفيه

وأثبتنا ما فى معجم الأدباء .

قال الحافظ أبو بكر الخطيب فى كتاب « القول فى النجوم » : حدثنى أبو عبد الرحمن محمد بن يوسف بن أحمد القَطّان النَّيسابُورِىّ ، قال : أنشدنا أبو علىّ صالح بن إبراهيم ابن محمد بن رِشْدِين المِصْرىّ ، قال : أنشدنى أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن مهاجِر الكاتب ، قال : أنشدنى منصور الفقيه لنفسه[2] :

مَـن كان يَـخشَى زُحَلَا   أو كان يرجو المُشْتَـرِى
فإننـى منـه وإن   كان أبى الأدْنَـى بَـرِى[3]

قال : وحدثنى محمد بن يوسف ، أنشدنا ابن رشد بن أسد بن أبى مُهاجر ، أنشدنى منصور الفقيه لنفسه[4] :

إذا كنتَ تزعم أن النجوم   تضرُّ وتنفـع مَـن تحتَهَـا
فلا تُنكِرنَّ على من يقولُ   بـأنَّك بـالله أشركتَهَـا

قال الخطيب : ولمنصور أيضا ، فيما بلغنى بغير هذا الإسناد[5] :

لـيس للنَّجـم إلى ضُرٍّ م ولا نَفْـعٍ سَبِيـلُ
إنما النَّجْـمُ على الأو   قـاتِ والسَّمْتِ دَليـلُ

أورد الحاكم فى ترجمة جعفر بن محمد بن الحارث أبى محمد المَراغِىّ من شعر منصور[6] :

النـاس بحرٌ عميـقٌ   والبعـدُ عنهم سفينـه[7]
وقـد نصحـتُك فانظـرْ   لنفسـك المسـكينهْ

قلت : ومن شعره أيضا[8] :

لى حِيلـةٌ فيمـن يَنِـمُّ م وليس فى الكَذّاب حِيلَـهْ

---

(1) فى المطبوعة : « رشيد » وأثبتنا ما فى سائر الأصول .
(2) البيتان فى معجم الأدباء ١٨٦ .
(3) فى معجم الأدباء : « أبى منه برى » .
(4) البيتان فى معجم الأدباء ١٨٦ .
(5) البيتان فى معجم الأدباء ١٨٧ .
(6) البيتان فى معجم الأدباء ١٨٦ .
(7) فى أصول الطبقات الكبرى : « غنيمه » والتصحيح من الطبقات الوسطى ، ومعجم الأدباء .
(8) البيتان فى معجم الأدباء ١٨٦ ونكت الهميان ٢٩٨ . وينسبان لغير منصور. انظر: إعجاز القرآن للباقلانى ١٠٢ .

مـن كان يخلُـق مـا يقـو ... لُ فحيلتـى فيـه قليلَـهْ[1]

ومنه :

الكـلبُ أعلى قيمـةً ... وهُـو النهايـةُ فى الـخَساسهْ[2]
مِمَّـن ينـازِع فى الرِّيـا ... سةِ قبل أوقـات الرِّيـاسهْ

ومنه ، وقد ذكره الخطَّابىّ فى كتاب « العُزلة »[3] :

ليس هذا زمانَ قولك ما الحُكْـ ... ـمُ على من يقول أنتِ حَرَامُ
والْحَقِى بائنًا بأهلِكِ أو أنـ ... ـتَ عَتيقٌ محرَّمٌ يا غـلامُ[4]
ومتى تُنكحُ المصابَةُ فى العِدَّ ... ةِ عن شُبْهةٍ وكيف الكَلامُ ؟[5]
فى حَرَامٍ أصاب سِنَّ غزالٍ ... فتولَّـى ولِلغَـزال بُغـامُ
إنما ذا زمانُ كَدْحٍ إلى المو ... تِ وقُـوتٍ مُبَلِّـغٍ والسَّلامُ

وقال ، وذكره الخطَّابىّ أيضا عنه[6] :

لـولا بَنـاتى وسـيِّـآتى ... لَذُبْتُ شوقًا إلى المَمـاتِ[7]
لأننـى فى جِـوارِ قـومٍ ... بَغَّضَنِـى قُرْبُهُـمْ حَياتِـى

وقال ، وأورده الخطَّابىّ أيضا :

قد قلتُ إذ مدحوا الحياةَ فأكثروا ... لِلموتِ ألْفُ فضيلةٍ لا تُعرَفُ
منها أمـانُ لقائِـه بلقائِـهِ ... وفِراقُ كلِّ معاشرٍ لا يُنْصِفُ

---

(1) فى ز ، د : « فيهم » وفى ج . حاشية : « بخط المصنف : طويلة » .
(2) فى معجم الأدباء ، ونكت الهميان : « أحسن عشرة » .
(3) العزلة ٢٦ ، ومعجم الأدباء ١٨٨ .
(4) فى العزلة ومعجم الأدباء : « محرر » .
(5) فى معجم الأدباء : « أومتى » .
(6) العزلة ٩١ ، ومعجم الأدباء ١٨٧ .
(7) فى معجم الأدباء : « لطرت » .

٢٤١

هارون بن محمد [بن موسى الجُوَينىّ][1] الآزَاذْوَارِىّ

وآزَاذْوار ، بمد الألف ، وفتح الزاى ، وسكون الذال المعجمة ، وفى آخرها الراء : من قرى جُوَين ، من نواحى نَيْسابور ، الفقيه الأديب أبو موسى*

قال الحاكم : سمع بنَيْسابور : أبا عبد الله البُوشَنْجِىّ ، وأقرانه ، وكتب بالرَّىّ وبغداد ، قبل العشر والثلاثمائة ، وكان إذا ورد البلد ، يعنى نَيْسابور ، تهتز مشايخنا لوروده .

ثم روى الحاكم عنه حديثا واحدا ، ولم يزد فى ترجمته على ذلك .

٢٤٢

يحيى بن أحمد بن محمد بن حسن النَّيْسابُورِىّ أبو عمرو المَخْلَدِىّ*

كان فقيها إماما عابدا ، كثير التلاوة .

حدّث عن مؤمَّل بن الحسن الماسَرْجِسِىّ ، وابنى[2] الشَّرْقِىّ ، ومَكِّىّ بن عَبْدان ، وأقرانهم .

قال الحاكم : وحدَّث بكتاب « التاريخ » لأبى بكر بن أبى خَيْثمة[3] ، عن ذاك الشيخ الواسطىّ ، عنه ، قال : وكان من مشايخ أهل البيوتات ، ومن العبّاد المجتهدين ، ومن قُرَّاء القرآن العظيم ، وكان خَتَنَ يحيى بنِ منصور القاضى على ابنته .

روى عنه الحاكم ، وقال : توفى فى شهر ربيع الآخر ، سنة ثلاث وثمانين وثلاثمائة ، وهو ابن ثمان وسبعين سنة .

---

(١) زيادة من الطبقات الوسطى .

* له ترجمة فى اللباب ١١١/٣ وهو بفتح الميم وسكون الخاء وفتح اللام وفى آخرها دال مهملة ، نسبة إلى الجد . وفى أصول الطبقات الكبرى : « أبو عمر » والمثبت من الطبقات الوسطى ، واللباب . وفى الطبقات الوسطى : « أبو عمرو العدل » .

(٢) فى المطبوعة : « وابن » والتصحيح من سائر الأصول . وفى الطبقات الوسطى : « والشرقيين » .

(٣) فى الطبقات الوسطى : « حثمة » .

٢٤٣

يحيى بن أحمد

أبو زكرياء [بن أبى طاهر][1] السكرىّ

أحد أئمة أصحابنا .

ذكره الحاكم ، وقال : كان من صالحى أهل العلم ، والمناظرين على مذهب الشافعىّ .

تفقه عند أبى الوليد ، وبه تخرَّج ، وكان يدرِّس نيِّفا وثلاثين سنة .

سمع الإمام أبا بكر[2] محمد بن إسحاق الصِّبْغِىّ ، وأبا العباس محمد بن يعقوب ، وأقرانَهما . وخُرِّج له الفوائد ، وحدَّث .

توفى فى الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة[3] .

٢٤٤

يحيى بن محمد بن عبد الله بن العَنْبر بن عطاء بن صالح بن محمد ابن عبد الله بن سفيان السُّلَمِىّ [مولى بنى حرب]

أبو زكريا العَنبرِىّ السُّلَمِىّ*

أحد الأئمة .

سمع أبا عبد الله البُوشَنْجِىّ ، وإبراهيم بن أبى طالب ، والحسين بن محمد القَبّانِىّ ، وطائفة .

---

(١) زيادة من الطبقات الوسطى .

(٢) المعروف بهذه الكنية هو : أحمد بن إسحاق الصبغى المترجم له فى هذا الجزء صفحة ٩ .

(٣) بعد هذا فى الطبقات الوسطى : « وقد أسندنا حديثه فى الطبقات الكبرى » .

* له ترجمة فى : شذرات الذهب ٣٦٩/٢ ، طبقات المفسرين ٤٢ ، العبر ٢٦٥/٢ ، اللباب ١٥٥/٢ ، معجم الأدباء ٣٤/٢٠ ، النجوم الزاهرة ٣١٤/٣ ، والعنبرى : نسبة إلى الجد . كما فى الأنساب ٤٠٠ ب فى ترجمة والد يحيى . وفى الأصول : « بن العنبرى عطاء » وما أثبتنا من مصادر الترجمة .

وفى ج ، ز ، د ، والأنساب : « بن نعمان السلمى » بدوى نقط . وفى الطبقات الوسطى : « نغيان » بنقط الغين المعجمة والياء التحتية فقط . وفى معجم الأدباء : « شعبان » ولم نهتد إلى الصواب فيه ، فتركناه =

روى عنه أبو علىّ النّيسابُورِىّ الحافظ ، وأبو بكر بن عبدش[1] ، وهما من أقرانه ، وأبو الحسن[2] الحَجّاجِىّ ، والحاكم أبو عبد الله ، وغيرُهم .

قال الحاكم فيه : العَدْل الأديب المفسِّر الأوحدُ بين أقرانه ، قال : وسمعت أبا علىّ الحافظ غيرَ مرّة ، يقول : الناس يتعجّبون من حفظنا لهذه الأسانيد ، وأبو زكرياء العَنْبَرِىّ يحفظ من العلوم ما لو كُلِّفنا حِفْظَ شىء منها لعجزنا عنه ، وما أعلمُ أنى رأيت مثلَه .

قال الحاكم : اعتزل أبو زكريا الناس ، وقعد عن حضور المَحافِل بِضْعَ عَشْرَةَ سنة . وأطال الحاكم فى ترجمة العَنبرِىّ ، وذكر أنه توفى فى الثانى والعشرين من شوال ، سنة أربع وأربعين وثلاثمائة ، وهو ابن ست وسبعين سنة ، ثم إنه سمعه يقول :

● الشَّفَقُ : الحمرةُ ؛ لأن اشتقاقه من الخجل والخوف ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ ﴾[3] أى خائفون[4] .

= « سفيان » كما فى المطبوعة . وما بين المعقوفتين ساقط من المطبوعة . وهو من سائر الأصول ، ومعجم الأدباء . وكلمة « بنى حرب » منه . ومكانها فى ج ، ز ، د : « حرما » بغير نقط . وفى الطبقات الوسطى « خزقا » .

(١) فى معجم الأدباء : « عبدوس » .

(٢) لعله أبو الحسين محمد بن محمد بن يعقوب بن الحجاج الحجاجى . نسبة إلى رجل . وقد توفى سنة ثمان وستين وثلاثمائة . كما فى اللباب ١/٢٧٨ .

(٣) سورة المؤمنون ٥٧ .

(٤) بعد هذا فى الطبقات الوسطى :

فإذا خاف الإنسان وخجِل احمرَّت وجنتاه . وفيه تأييد لأهل الحديث ؛ الشافعىّ وغيره .

● وأنه سمعه يقول : الرَّكْب : أصحاب الجِمال ، والرُّكْبان : أصحاب الدوابّ . قال الله عز وجل : ﴿ أَوْ رُكْبَانًا ﴾ [سورة البقرة ٢٣٩] . وقال عزَّ مِن قائل : ﴿ والرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ﴾ [سورة الأنفال ٤٢] يعنى به الجِمال .

● وأنه سمعه يقول فى حديث عائشة أن رسول الله ﷺ كان يصلى العصر والشمسُ فى حُجْرتها قبل أن تظهر : إن معنى تظهر تَغْلِب . الظهور : الظَّفَر بالشىء والاطلاع عليه . تقول العرب : ظهرنا على العدو . والله أظهركم عليه . وتقول : قد أظهره الله عليه : أى قد أطلع عليه . =

٢٤٥

يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد النَّيسابوريّ *

الحافظ الكبير الجليل ، صاحب « المسنَد الصحيح » المخرَّج على « كتاب مُسلم » ، أبو عَوانة الإسْفَرايِنىّ النَّيسابُورِىّ .

سمع بخُراسان ، والعِراق ، والحِجاز ، واليمن ، والشام ، والثغور ، والجزيرة ، وفارس ، وأصبَهان ، ومصر .

وهو أول من أدخل مَذهب الشافعىّ إلى أسفَراين ، أخذه[1] عن المُزَنىّ ، والربيع .

سمع محمد بن يحيى ، ومسلم بن الحجّاج ، ويونس بن عبد الأعلى ، وعمر بن شَبَّة ، وعلى بن حَرْب ، وعلىّ بن إشْكاب ، وسَعْدان بن نصر ، وخلقا سواهم[2] .

روى عنه أحمد بن على الرازىّ الحافظ ، وأبو علىّ النَّيسَابُورِىّ ، وعبد الله بن عَدِىّ ، والطَبَرانِىّ ، وأبو بكر الإسماعيلىّ ، وخلْقٌ آخرهم ابن أخته[3] أبو نُعَيم عبد الملك بن الحسن الإسْفَرايِنى[4] .

= وأنه أنشده لنفسه :

ثلاثـةٌ عـن غيرهـا كافِيَــهْ وهِىَ الغِنَى والأمنُ والعافِيَـهْ

وذكر العبَّادىّ فى « الطبقات » أن محمد بن إسحاق بن خزيمة ذكر فى « المأثور » من أسماء الله : المقيت . قال : وحكى أبو زكريا العنبرىّ عن أبى عبد الله العبدىّ أنه : المُغِيث . ومن روى : المقيت ، فقد صحَّف » . وانظر طبقات العبادى ٤٨ ، ٩٦ .

* له ترجمة فى : تذكرة الحفاظ ٢/٣ ، شذرات الذهب ٢٧٤/٢ ، العبر ١٦٥/٢ ، الكامل لابن الأثير ١٩٩/٦ ، اللباب ٤٣/١ ، المختصر فى أخبار البشر ٧٣/٢ ، مرآة الزمان ٢٦٩/٢ ، النجوم الزاهرة ٢٢٢/٣ ، وفيات الأعيان ٤٣٦/٥ . وفى أصول الطبقات الكبرى : « زيد » والمثبت من الطبقات الوسطى ، ومصادر الترجمة .

(١) فى الطبقات الوسطى : « أخذ » .

(٢) زاد فى الطبقات الوسطى ، عن الحاكم : « وبالرى : أبا زرعة ، وأبا حاتم . وذكر غيرهما . وبفارس : يعقوب بن سفيان ، ويحيى بن خلاد . وذكر غيرهما » .

(٣) فى المطبوعة : « أخيه » والمثبت من سائر الأصول . وفى تذكرة الحفاظ « ابن ابن أخته » .

(٤) زاد فى الطبقات الوسطى من الذين رووا عنه : « الأهوازى ويحيى بن منصور القاضى » .

قال الحاكم : أبو عَوانة من علماء الحديث وأثباتِهم ، سمعت ابنه محمدا ، يقول : إنه توفى سنة[1] ستَّ عشْرَةَ .

قلت : وذكر عبد الغافر بن إسماعيل أنه توفى سنة ثلاثَ عشْرَةَ ، والصحيح الأول .

وعلى قبر أبى عَوانة مَشْهدٌ بأسفَراين ، يُزار ، قيل : وهو بداخل البلد .

٢٤٦

يعقوب بن موسى
أبو الحسن الأَرْدُبِيلِىّ *

سكن بغداد ، وحدَّث بها عن المشايخ .

توفى فى شهر ربيع الآخر سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة .

٢٤٧

يوسف بن القاسم بن يوسف بن فارس [بن سَوّار][2]
أبو بكر المَيانَجِىّ **

قاضى دمشق ، ومُسندِ الشام فى وقته .

مولده قبل التسعين ومائتين ، وسمع أبا خليفة ، وأبا العباس السَّرّاج ، وزكريا الساجِىّ

---

(١) فى المطبوعة : « فى سنة » والمثبت من سائر الأصول ، والطبقات الوسطى .

* له ترجمة فى تاريخ بغداد ١٤/٢٩٥ ، اللباب ١/٣٢ ، وهو بفتح الألف وسكون الراء ، وضم الدال المهملة ، وكسر الباء الموحدة وسكون الياء المنقوطة من تحتها فى آخرها اللام . نسبة إلى بلدة يقال لها : أردبيل ، من أذربيجان . وفى المطبوعة ، والطبقات الوسطى وتاريخ بغداد : « أبو الحسين » والمثبت من ج ، ز ، د واللباب .

(٢) ساقط من المطبوعة . وهو من : ج ، ز ، والطبقات الوسطى .

** له ترجمة فى : سير أعلام النبلاء ١٦/٣٦١ ، شذرات الذهب ٣/٨٦ ، العبر ٢/٣٧١ ، قضاة الشام لابن طولون ٣٧ ، اللباب ٣/١٩٧ . وهو بفتح الميم والياء وسكون الألف وفتح النون ، وفى آخرها الجيم ، نسبة إلى ميانج : موضع بالشام .

وعَبْدان الأهْوازىّ ، ومحمد بن جَرِير ، والقاسم المطرِّز ، والباغَنْدِىّ[1] ، وخلائق .

روى عنه ابن أخيه صالح بن أحمد ، وأحمد بن الحسن الطَّيّان ، وأحمد بن سَلَمة ابن كامل ، وعبد الوهّاب المَيْدانِىّ ، وأبو سليمان بن زَبْر ، مع تقدُّمه ، وخَلْقٌ .

وناب فى القضاء بدمشق ، عن قاضى مصر والشام أبى الحسن علىّ بن النُّعمان[2] .

توفى فى شعبان سنة خمس وسبعين وثلاثمائة .

[آخر الطبقة الثالثة]

---

(١) زاد فى الطبقات الوسطى : « الفضل بن الحباب ، وأبا يعلى ، وابن خزيمة ، والبغوى » .

(٢) زاد فى الطبقات الوسطى : « قاضى الملقب بالعزيز نزار » .

فهرس التراجم

رقم الإيداع ١٩٩٢/٥٨٠٩ م
I.S.B.N: 977 - 256 - 079 - 8

هجر
للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جيزة
☎ ٣٤٥٢٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦
المطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل
أرض اللواء - ☎ ٣٤٥٢٩٦٣
ص . ب ٦٣ إمبابة